جـــامـعـــة الجـــزائـــر
كـلـيـة العـلـوم السيـاسيـة و الإعـلام
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

مذكرة لنيل شهادة الماجستير.

الموضوع:

التحديات التكاملية لدول إتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورو-متوسطية.

من إعداد :
صمار محمد سليم.

تحت إشراف :
الأستاذ الدكتور مزوي رضا.

أعضاء لجنة المناقشة
الأستاذ الدكتور بومهدي بلقاسم، رئيسا
الأستاذة الدكتورة فتح اللـه عقيلة، عضوا
الأستاذ الدكتور مزوي رضا، عضوا

الجزائر، السنة الجامعية 2001 ـ 2002 .

إهداء

إلى بلدي الجزائر و المليون و نصف مليون

شهيدالمجد و الخلود لهم

إلى جدتي رحمها الله و اسكنها فسيح جنانه

وإلى والداي

و زوجتي العزيزة و خالاتي و أختاي و أخي

أهدي هذا العمل المتواضع

شكرو إعتراف

أتوجه بخالص شكري و تقديري
إلى كل من ساهم من بعيد أو من قريب في إنجاز
هذا العمل
و أخص بالذكر الأستاذ مزوي رضا
و الأستاذة علاب فتيحة رحمها الله التي أكن لهما
كل الإحترام و التقدير على المجهودات
التي بذلوها معي

مـــقـــــدمـــــة

إن دول إتحاد المغرب العربي شأنها شأن الدول السائرة في طريق النمو تعاني من مشاكل ذات أبعاد مختلفة، مما يجعلها تواجه اليوم عدة تحديات على المستوى الداخلي و الدولي، فبعد تقريبا أربعين (40) سنة من إستقلالها مازالت تعاني هذه الدول من مشاكل إقتصادية التي ترتبت عنها أبعاد مختلفة، مما أدى بهذه الدول إلى إدخال إصلاحات يغلب عليها الطابع الليبرالي (الخوصصة مثلا) .

إلا أن السياسة الدولية قد حازت على إنشغال كبير بالنسبة للدول المغاربية، و ذلك تماشيا مع التطور الذي شهده العالم. حيث عدد من الدول التي كانت منطوية على نفسها، قررت من جهة التفتح إتجاه التبادل الحر و الأموال الأجنبية، تبعا لفشل النموذج الإشتراكي بإنهيار المعسكر الشرقي و الإقتصاد الموجه، و من جهة أخرى الطروحات الليبرالية معتبرة إقتصاد السوق هو أحسن نظام إقتصادي و التبادل الحر يساهم في الإثراء المتبادل لجميع الأمم. حيث يصرح المفكر الإقتصادي P. krugman بول كروغمان أن التبادل الحر يبقى "السياسة التجارية" الأكثر بساطة و الأسهل لوضعها حيز التنفيذ و بالتالي الأحسن في التطبيق.

و في إطار هذا الإقتصاد العالمي الذي يتميز بالإعتماد المتبادل الكبير و الذي شبه بالقرية العالمية، نجد توجهين أساسيين اللذين يظهران للوهلة الأولى متعارضين، و لكنهما في الحقيقة متكاملين، و هما كالأتي:

من جهة، العولمة التي تترجم بتدويل أكبر للإقتصاديات تحت تأثيرأساسا نمو إستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات و كذلك تدويل أسواق الإستثمار، و الإنتاج، و التسيير و المال.

و من جهة ثانية، نلاحض منذ نهاية الثمانينات و بداية التسعينات إنتشار موجة جديدة من التجمعات الجهوية، و التي تتميز بطابعها المتفتح.

و دول المغرب العربي كباقي دول العالم هي محل تأثير من طرف هتين الظاهرتين، و بالتالي تظهر أكثر من أي وقت مضى ضرورة الإندماج في هذه الديناميكية المزدوجة (العالمية و الجهوية) .

إلا أن كل المحاولات الإندماجية للدول المغاربية منذ بداية الستينات قد بأت بالفشل، حتى إتحاد المغرب العربي الذي بنيت عليه آمال كبيرة كان بعيدا كل البعد عن الأهداف التي أنشأ من أجلها و ذلك لأسباب متعددة، كسيطرة المصالح الوطنية الضيقة، و روح القيادة و إختلاف وجهات النظر حول إستراتيجيات الإندماج.

كما نجد توجه جديد للجهوية في إطارالشراكة ما بين الدول المتقدمة و الدول السائرة في طريق النمو، بالخصوص من خلال إقامة مناطق للتبادل الحر. فأمام فشل الحوار ما بين دول الجنوب و دول الشمال، برز هذا النوع من العلاقات الذي أصبح وسيلة للتعاون ما بين الدول المتقاربة جغرافيا.

و ضمن هذا المنطق، يقوم مشروع الشراكة الأورو- متوسطي ما بين خمسة عشرة (15) دولة العضوة في الإتحاد الأوروبي و إثنى عشرة (12) دولة من جنوب و شرق حوض البحر الأبيض المتوسط، و الذي تشترك فيه الدول المركزية الثلاثة للمغرب العربي.

و رغم أن نمو الإقتصاد الوطني مرهون أكثر فأكثر بالنظام الإقتصادي العالمي، إلا أن العولمة تثير أيضا قلق كبيرلا سيما عند الدول السائرة في طريق النمو التي قامت بإصلاحات هيكلية بدون جني ثمارها، خاصة على مستوى تحسين الناتج الإجمالي الفردي و الإندماج الدولي لإقتصادياتهم ، بالإضافة إلى موقف حكومات الدول الصناعية، التي تقوم بوضع بعض العراقيل إتجاه تحرير أكثر لإقتصادياتها إتجاه الدول السائرة في طريق النمو متهمة بأنها تنافسها نتيجة لرخص اليد العاملة.

الإشكالية الرئيسية:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم مشروع الشراكة الأورو- متوسطي في دعم من جهة الإندماج الجهوي جنوب - جنوب بالنسبة لدول إتحاد المغرب العربي، و من جهة أخرى إقامة علاقات متوازنة ما بين هذه الأخيرة و الإتحاد الأوروبي قصد الإندماج في الإقتصاد العالمي و الإسراع من نموهم؟ أو بالعكس، سيكون الفشل مآل هذا الإتحاد المغاربي مما يزيد من تعميق تأخرهم المتراكم و تعميق تبعيتهم أو إقصائهم من الإقتصاد العلمي؟

الإشكاليات الفرعية:

هل ظاهرة التكامل الدولي التي تميز النظام الدولي المعاصر لديها أسس نظرية ؟
هل الجهوية من شأنها دعم أو تفتيت لمسار العولمة ؟
ما هو موقع الدول السائرة في طريق النمو من النظام الدولي؟
هل مشروع برشلونة الأورو - متوسطي المقترح من طرف الإتحاد الأوروبي هو ذات بعد شامل أو منحصر على الجانب التجاري في إطار التركيز على محور إقامة منطقة للتبادل الحر، أو ذات بعد شامل متجاوزين البعد التجاري المحدود الهادف لجعل الشركاء المتوسطيين للإتحاد الأوروبي سوق لمنتوجات هذه الأخيرة؟
ما هو مستوى التكامل ما بين دول إتحاد المغرب العربي؟
هل من شأن التبادل الحر دعم و تنمية الإقتصاديات المغاربية؟
ما هي إستراتيجيات الدول المغاربية إتجاه هذا المشروع ؟
وهل من شأن مشروع الشراكة الأورو - متوسطية المساهمة في تنشيط التجمع المغاربي؟
هل مشروع الشراكة الأورو- متوسطية المقترح من طرف الإتحاد الأوروبي كفيل بتحقيق المصالح المشتركة و المتوازنة لضفتي حوض البحر الأبيض المتوسط، و بصفة خاصة تحقيق التنمية بالنسبة لدول إتحاد المغرب العربي ؟

أهداف البحث:

يستقي هذا البحث أهميته في كونه من بين أهم مواضيع الساعة الخاصة بالدول المغاربية، حيث تتوقف عليه إلى حد كبير إقصاء أو إدماج إقتصاديات الدول المغاربية في الإقتصاد العالمي.

و يضم بحثنا أهداف متعددة، حيث يساهم في :

- إيضاح الخلفيات النظرية و مميزات النظام الدولي مع نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن الحادي و العشرين المتمثلة أساسا في العولمة و الجهوية (خاصة في الميدانين الإقتصادي و السياسي).

- دراسة و تحليل إتفاقية برشلونة بتاريخ 27 و 28 نوفمبر 1995 المؤسسة للشكل الجديد للعلاقات ما بين الإتحاد الأوروبي و دول جنوب و شرق حوض البحر الأبيض المتوسط .

- إلقاء الضوء على مسار إتحاد المغرب العربي و أهم العوائق التي يواجهها.

- و تبيان وضعية دول إتحاد المغرب العربي إتجاه مشروع الشراكة المقترح من طرف الإتحاد الأوروبي.

- المساهمة في تقديم إقترحات حول مشروع الشراكة الأورو ـ متوسطي.

الفرضيات:

- فشل الإندماجات الجهوية ذات الطابع المنغلق.
- الجهوية و العولمة ظاهرتين متكاملتين بدل من كونهما ظاهرتين متعارضتين.
- مشروع الشراكة الأورو ـ متوسطي المقترح في مؤتمر برشلونة يختلف عن العلاقات السابقة ما بين الإتحاد الأوروبي و دول الضفة الجنوبية و الشرقية لحوض البحر الأبيض المتوسط (السياسات المتوسطية).
- إتباع دول إتحاد المغرب العربي للتبادل الحر أضحى ضرورة للإندماج في الإقتصاد العالمي.
- عدم التوازن في العلاقات ما بين الإتحاد الأوروبي و الدول المغاربية.
- مساهمة مشروع الشراكة الأورو ـ متوسطي في إدماج إقتصاديات الدول المغاربية في الإقتصاد العالمي.

خطوات البحث:

لقد خصصنا الأجزاء الأولى لبحثنا إلى الجوانب النظرية و ذلك إحتراما لمناهج البحث الأكاديمي. حيث شرعنا في بحثنا بالتطرق إلى مفهوم التكامل، و ذلك من الناحية السياسية بإعتبار تخصصنا، متطرقين في البداية إلى الإطار النظري للتكامل الدولي من منظور العلوم السياسية، ثم إلقاء الضوء على أشكال و مزايا التكامل الإقتصادي التي تخص التجمعات الجهوية، ثم مصطلح

الشراكة الذي إستخدم كمفهوم جديد لمشروع التكامل الذي يجمع الإتحاد الأوروبي و دول جنوب و شرق حوض البحر الأبيض المتوسط.

و في **الباب الأول** الذي قسمناه إلى فصلين تطرقنا فيهما إلى العلاقات الأورو متوسطية في إطار محيطها العالمي. فربطنا في الفصل الأول الجهوية بظاهرة العولمة، هذه الأخيرة التي ترتبط أساسا بالتبادل الحر الذي يعتبر العمود الفقري لظاهرة الجهوية. و بالتالي فقد تطرقنا إلى الخلفيات النظرية لهذا التوجه (الذي يغلب عليه الطابع الإقتصادي) إبتداءا من الكلاسيك إلى غاية النظريات الحديثة، مع التطرق إلى موقف الطرف المعارض المنادي بالحمائية، ثم التطرق إلى مظاهر العولمة التي تعتبر دوافع للجهوية، و محاولة تبيان طبيعة العلاقات ما بين الجهوية و العولمة، هل هما ظاهرتين متعارضتين أو متكاملتين.

و في الجزء الثاني من **الفصل الأول** سوف نستعرض لمختلف التجارب الإندماجية، و التي إرتأينا التمييز من خلاله ما بين التجارب الإندماجية القديمة الموصوفة بالإندماج المنغلق و التي نالت الدول السائرة في طريق النمو حصة الأسد من الناحية العددية، إلا أنها تعاني من تأخر كبير فيما يخص تحقيق أهدافها (و قد قسمنا هذه التجارب من الناحية المنهجية على الأساس الجغرافي)، مع التطرق إلى التجربة الفريدة في النجاح و المتمثلة في الإتحاد الأوروبي.

و قد إرتأينا التعمق في دراسة هذا التجربة، و هذا راجع من جهة إلى أهمية هذه التجمع الذي وصل إلى مرحلة جد متقدمة من الإندماج الإقتصادي خاصة من خلال إقامة عملة موحدة، و بداية التنسيق على المستوى السياسي و الذي يمثل بدون شك أحسن تجربة يمكن الإستفادة منها. و من جهة أخرى ضرورة المعرفة الجيدة لهذا التجمع الذي تربطنا معه علاقات هامة و متشعبة، و الذي يعتبر المتعامل الأساسي بالنسبة للجزائر و دول إتحاد المغرب العربي من خلال مشروع الشراكة الأورو- متوسطي. ثم تناولنا التوجه التكاملي الجديد الذي ظهر مع نهاية الحرب الباردة في بداية التسعينات، و الذي سمي بالجهوية المتفتحة، و ذلك نظرا لأهدافها المتمثلة أساسا في الإندماج في الإقتصاد العالمي تماشيا مع المستجدات التي عرفها المجتمع الدولي من خلال ظاهرة العولمة و لاسيما التبادل الحر، و التي حاولت تجاوز نواقص التجارب السابقة. فهي تتمتع بعدة مميزات من بينها إتفاق التبادل الحر لأمريكا الشمالية (الآلينا) الذي يجمع لأول مرة دول متقدمة و دول سائرة في طريق النمو، أو تلك التجارب التكاملية التي أدخلت تعديلات على إستراتيجياتها تماشيا مع تطور المجتمع الدولي، بالإضافة إلى مشروع التبادل الحر ما بين تجمع الماركسور و الإتحاد الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ محققا نتائج معتبرة في وقت قصير، و الذي يصلح بالتالي أن يكون تجربة للمقارنة الضمنية مع مشروع الشراكة الأورو- متوسطي بصفة عامة و الشراكة ما بين إتحاد المغرب العربي و الإتحاد الأوروبي.

و في **الفصل الثاني** سنتناول مشروع الشراكة الأورو- متوسطي الذي يجمع الإتحاد الأوروبي و إثنى عشرة (12) دولة من جنوب و شرق حوض البحر الأبيض المتوسط، و ذالك بعرض مظاهر العلاقات ما بين هذه الأخيرة مركزين على دول المغرب العربي متعرضين إلى السيا سة المتوسطية المتجددة. ثم نتطرق إلى مؤتمر برشلونة المنعقد في نوفمبر 1995، و الذي يمثل نقطة إنطلاقة و العمود الفقري لمشروع الشراكة المقترح، متناولين الخطوط العريضة لهذا المشروع الشامل من خلال الجوانب السياسية و الأمنية، و الجوانب الإقتصادية و المالية، و

الجوانب الإجتماعية و الثقافية، و تحديد مواقف كل طرف لا سيما مواقف الدول المغاربية التي لا تختلف في الجوهر عن باقي الدول العربية و وضعية تنفيذ هذه الجوانب.

و قد خصصنا **الباب الثاني** الذي قسمناه إلى ثلاثة فصول لتحديات دول إتحاد المغرب العربي في إطارالتكامل الأفقي فيما بينها و التكامل العمودي للإتحاد المغاربي في إطار مشروع برشلونة.

فقمنا في **الفصل الأول** بإلقاء الضوء على إتحاد المغرب العربي، من خلال التطرق أولا، إلى الخلفيات التاريخية لإنشاء هذا الإتحاد، ثم الإطار التنظيمي لهذا الإتحاد الذي يساعدنا على إلقاء الضوء على طبيعة هذا التجمع، ثم تقييم هذا التجمع من خلال حصيلة الإنجازات سواء على المستوى الداخلي لا سيما في الميدان الإقتصادي ثم على مستوى العلاقات الخارجية، كما تعرضنا إلى عوائق هذا التكامل.

ثم نتطرق في **الفصل الثاني** إلى مسار العلاقات في إطار مشروع برشلونة ما بين أولا، تونس و المغرب اللذين أمضيا إتفاقيات للتبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي، و ثانيا المفاوضات ما بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي التي كللت بالإمضاء على إتفاقية الشراكة مؤخرا في شهر أفريل 2002، متطرقين إلى مواقف و إستراتيجيات كل طرف إتجاه هذا المشروع تماشيا مع خصوصيات كل دولة. ثم نتناول وضعية الدولتين (ليبيا و موريتانيا) العضويتين في إتحاد المغرب العربي و اللتين لم يشركا في مؤتمر برشلونة.

و أخيرا، في **الفصل الثالث** نتعرض لتكاليف و نواقص المشروع المتوسطي المقترح بالنسبة لدول المغاربية بصفة خاصة، و المشروع الأمريكي تحت إسم (آيزنستات) و الذي قد يمثل كبديل للمشروع الأوروبي أو على الأقل كتنويع و توازن العلاقات الخارجية للتجمع المغاربي.

و نختم عملنا بعرض بعض السيناريوهات تتراوح ما بين التكهن المتشائم و التكهن المتفائل لمشروع الشراكة بالنسبة لدول المغرب العربي.

مناهج البحث:

إتبعنا في هذا البحث المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي:** و ذلك من خلال التطرق لوضعية التجمعات الجهوية و للخلفيات التاريخية للعلاقات ما بين ضفتي حوض البحر الأبيض المتوسط (دول الإتحاد الأوروبي ودول جنوب و شرق حوض البحر الأبيض المتوسط).

- **المنهج الوصفي و التحليلي:** من خلال هذا المنهج تطرقنا لدراسة و ثيقة برشلونة ووصف طبيعة العلاقات ما بين ضفتي الحوض خاصة ما بين الإتحاد الأوروبي و دول إتحاد المغرب العربي.

- **المنهج الإحصائي:** من خلال عرض عدة إحصائيات تتعلق خاصة بحجم المبادلات التجارية ما بين مختلف التجمعات الجهوية.

- **المنهج المقارن:** و يظهر من خلال المقارنة الضمنية ما بين مختلف النماذج التكاملية العالمية من جهة، وإتحاد المغرب العربي و مشروع الشراكة الأورو-متوسطي كإندماج جهوي جديد.

فـــصـــل تـــمـــهـــيـــدي :
الـتـكـامـل الـدولـي و مـفـهـوم الـشـراكـة

يدخل موضوع بحثنا في إطار دراسات التكامل الدولي، مما يفرض علينا التطرق لهذه الأخيرة من الناحية النظرية والتطبيقية.

1/ مفهوم التكامل :

قبل التطرق إلى مختلف النظريات التي تحدثت عن التكامل الدولي، يجدر بنا أولا تحديد مفاهيم أو تعاريف التكامل إصطلاحا و سياسيا.

1-1/ تعريف التكامل إصطلاحا :

تعني كلمة تكامل ذلك الربط الكائن بين الأجزاء لتكون الكل، و قد نجد التكامل في عدة مجالات منها : التكامل الإجتماعي، و السياسي و الإقتصادي[1].

1-2/ تعريف التكامل سياسيا :

نلاحظ أن هناك غياب إجماع بين مفكري العلاقات الدولية حول تعريف شامل و محدد و واضح للتكامل . و يكمن الخلاف بين هؤلاء المفكرين أساسا حول فيما إذا كان التكامل حالة (condition) أو عملية (Process). فنجد مجموعة من المفكرين و على رأسهم آرنست هاس (Arnest.Hass) الذي سوف نتطرق لأفكاره فيما بعد، و شارلز بنتلند (C.Bentland) و جوهان جالتنج (Johan.Gultung) يرون بأن التكامل هو عملية (Process). فآرنست هاس (Arnest Hass) الذي يعتبر من أهم المنظرين في مجال التكامل الدولي يعرف التكامل بأنه << العملية التي يتم بواسطتها إقناع مجموعة من اللاعبين الدوليين في مناطق مختلفة من العالم بضرورة تحويل ولاءاتهم و توقعاتهم نحو مركز جديد، و ينشأ عن ذلك مؤسسات جديدة يصبح لها سلطة ما على الوحدات السياسية القومية الموجودة أصلا >>، بينما يتعامل المفكر شارلز بنتلند (C.Bentland) مع التكامل على أنه عملية و يعرفه بأنه : << العملية التي يلجأ إليها عضوان أو أكثر من أعضاء المجموعة الدولية ليكونوا كلا دوليا واحدا جديدا>>. و يتفق جوهان جالتنج (Johan.Gultung) مع المفكرين السابقين، و يعرف التكامل بأنه : << العملية التي يتم بواسطتها إجتماع عضوين أو أكثر من أعضاء المجموعة الدولية ليكونوا عضوا جديدا، و عند إكتمال هذه العملية فإنه يمكن القول أن التكامل قد حدث و العكس صحيح>>. فحسب هؤلاء المفكرين، فإذا نظرنا إلى التكامل على أساس أنه عبارة عن نمط متقدم من التعاون و الإعتماد المتبادل، فلا يمكن أن يكون هدفا في حد ذاته .

---

[1] عطيات حركات الكامل الإقليمي دراسة حالة المجموعة العربية رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر معهد العلوم الإقتصادية السنة الجامعية 1995-1996 ص 90.

و التكامل أحيانا هو عبارة عن وسيلة لتحقيق هدف معين كتحقيق الرفاه الإجتماعي و التنمية الإقتصادية، فهو لا يؤدي بالضرورة مباشرة إلى حل المشاكل السياسية، الإجتماعية و الإقتصادية، لكنه يوسع إحتمالات التنمية بين تلك الدول الأعضاء في عملية التكامل[1] .

أما بالنسبة لأولئك الذين يرون التكامل كمحصلة أو حالة (condition) فهنا يطرح السؤل المتعلق بمستلزمات تلك الحالة، و بهذا فإن أنصار هذا الإتجاه يعتبرونه ببساطة تجمعا أمنيا حيث تكون إمكانية الصراع بعيدة، أو تجمعا ينشأ هوية معينة لأطرافه و مؤسساته قادرة على إحداث التنسيق و ضبط سلوك أعضائه. و لعل من أشهر أنصار هذا الإتجاه هو كارل دوتش (Karl w.Deutsch) الذي عرف التكامل بأنه << حالة يكون فيها مجموعة من الأفراد الذين يقيمون على إقليم معين قد أنشأو تجمعا أو مؤسسات أو ممارسات قادرة – إلى حد ما- على إقامة توقعات شبه مؤكدة بأن هناك تغيرات سلمية ستحدث فيما بينهم>>.

2/ الإطار النظري للتكامل الدولي :

لقد كثر الحديث خاصة في الأوساط الأكاديمية عن التكامل الإقليمي أو الدولي كأداة من أدوات التجمع و الإلتقاء بين مجموعة من الوحدات السياسية الصغيرة لتشكيل مجموعة كبيرة واحدة تكون أقدر على مواجهة أعباء تلك الوحدات من النواحي الإقتصادية خاصة، و الأمنية و السياسية، و كذلك في تحقيق طموحات تلك الوحدات بالوصول إلى مستوى مناسب من الرفاهية الإقتصادية و الإجتماعية[2]، بالإضافة إلى ظاهرة الإعتماد المتبادل بين الدول التي هي في تزايد مستمر. و ينعكس هذا بالنسبة للدول المتطورة، في الحاجة إلى إستيراد مواد خام لإستعمالها في العمليات الإنتاجية. و تتراوح درجة الإعتماد، بين إعتماد اليابان الكامل تقريبا أو دول الإتحاد الأوروبي على مصادر الإمدادات الأجنبية لأغراض الطاقة و بين إعتماد الولايات المتحدة الأمريكية الأقل على النفط المستورد. و قد تبين لنا مدى أهمية المواد الأولية على المنتوجات الصناعية خاصة النفط في حالة إنقطاع إمدادها إلى العالم الصناعي كما حدث عام 1973.

كما تحتاج الدول الأقل تطورا، و التي تعمل من أجل تطوير قدراتها الصناعية لتوسيع قاعدتها الإقتصادية، إلى تقنية و إستثمارات رؤوس أموال الدول المتطورة . و من هنا فإن المسرح يبدو مهيئا لتعاون مستمر بين الدول المتطورة و الدول الأقل تطورا، هذا من الجانب الإقتصادي.

و أما من الناحية الأمنية، فنجد أن دولة قد تهدد الأمن بالنسبة لمنطقة بكاملها، و ذلك من خلال تمويل مثلا الحركات الإرهابية، أو إمتلاك أسلحة ذات الدمار الشمال (النووية، الجرثمية).

كما أن إندلاع صراع في منطقة معينة قد يؤدي أيضا إلي المساس بمصالح دول أخرى ، خاصة إذا مس منطقة إستراتيجية تعتبر ممر للتجارة الدولية كمصر (قناة السويس) ، بالإضافة إلى مسألة البيئة التي لم تصبح مسألة مقتصرة على بلد واحد[3] .

---

[1] د. مازن إسماعيل عرابية ، دراسة نظرية تحليلية حول التكامل الدولي ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الأردنية المجلد السادس العدد الثاني 1991 ص ص 184 ، 185، 186.

[2] د. مازن إسماعيل عرابية ، المالية السياسية ص ص 171، 172، 186.

[3] عبد العزيز جرادة العلاقات الدولية ، مؤتمر للتراث الجزائري 1992 ص 45.

و إنطلاقا من هذه الوضعية، إرتأينا التطرق لمختلف النظريات التي تتحدث عن التكامل الدولي، بإعتبار أن موضوع بحثنا له علاقة وطيدة مع موضوع التكامل. حيث تطرقنا إلى مختلف التجمعات الجهوية و بالخصوص الإتحاد الأوروبي و إتحاد المغرب العربي، العنصرين اللذين تمثل العلاقة فيما بينهما موضوع بحثنا.

بالإضافة إلى أننا نعتبر أن مشروع الشراكة الأورو متوسطية يدخل في إطار توجه تكاملي و ذلك بكل تحفظ، حيث لا يهدف إلي تحقيق مجموعة تكاملية أو إندماجية بصفة كلية، و إنما منطقة تقوم على التعاون و التنسيق في مختلف المجالات كما سنرى ذلك فيما بعد.

و تجدر الإشارة إلى أننا سنتطرق أولا إلى النظريات (السياسية)، ثم فيما بعد لمختلف الطروحات الإقتصادية و من بينها النقاش الدائر بين مناصري التبادل الحر و مؤيدي الحمائية .

إنتقادات النظرية الواقعية التشاؤمية:

لقد تمخض من الحرب العالمية الثانية عددا من المدارس الفكرية أو النظريات التي حاولت تحليل و تفسير الظواهر الدولية و العلاقات بين الدول، و من بينها نذكر << المدرسة الواقعية>> التي كانت ممثلة من طرف هانس مورجانثو (Hans Morgan Thou) وريمون آرون(R.Aron) و آخرين[1]. هذه المدرسة التي إعتبرت أن العلاقات ما بين دول العالم ما هي إلا علاقات فوضوية بطبيعتها. حيث نظرت إلى العالم على أنه مكون من مجموعة من المصالح المتضاربة بين مجموعة من الدول القومية، و أن عملية إقامة تجانس أو إنسجام بين هذه المصالح المتضاربة هو ضرب من الخيال أو المستحيل. لهذا فحسب منظور هذه المدرسة، ليس أمام الدول القومية من خيار سوى الإعتماد على قوتها الذاتية إذا أرادت البقاء و الحفاظ على مصالحها في هذا النظام الدولي الذي يتصف بالفوضى و عدم الإستقرار.

هذه النظرية التشاؤمية للمدرسة الواقعية حول حقيقة المجتمع الدولي أدت إلى ظهور مدارس أخرى حملت أفكارا أكثر تفاؤلا في نظرتها إلى الواقع الدولي. حيث أعلن كثير من مفكري هذه المدارس الجديدة رفضهم لأفكار الواقعيين، و أعلنوا أن التعامل الدولي المبني على أساس القوة يؤدي إلى الإنقسام و بالتالي إلى سلوك غير عقلاني من قبل دول المجموعة الدولية . و لقد رأى أنصار بعض هذه المدارس بأن السلم و الإستقرار الدوليين يمكن تحقيقهما من خلال التكامل و ليس من خلال الصراع و إستعمال القوة. و صار أنصار إحدى هذه المدارس يعرفون في مجال العلاقات الدولية بمفكري نظرية التكامل الدولي (Theories of International Intergration). حيث أصبح التكامل الدولي بالنسبة لهم الوسيلة المثلى لتعزيز التعاون السلمي و إبعاد أو تقليص فرص الخلاف و الصراع بين الدول القومية. و تتمثل نظرية التكامل أساسا في المدرسة الدستورية، و المدرسة الوظيفية و المدرسة الوظيفية الجديدة. و سوف نتطرق فيما يلي لهذه النظريات بشيء من التفصيل.[2]

---

[1] عبد العزيز جرادي العلاقات الدولية المؤتمر الجزائري 1992 ص 45.

[2] د مازن إسماعيل عربية المالية السادس الجزائري ص 173.

2- 1/ - النظرية الدستورية:

تعتمد هذه النظرية على الجانب القانوني و السياسي، فترتكز هذه النظرية على ضرورة بناء الوحدة الإندماجية بين وحدات سياسية مستقلة إنطلاقا من الجانب السياسي الذي يرتبط إرتباطا وثيقا بتوفر عامل الإرادة السياسية في الوحدة لدى هذه الوحدات السياسية. و من هنا يصبح العامل السياسي في عملية التوحيد متغير أساسي، بحيث ترتبط به بقية المتغيرات الثانوية مثل المتغير الإجتماعي والإقتصادي.

إلا أن المتغير السياسي و الإرادة السياسية لا يمكن أن يتوفرا ما لم يكن هناك تجانس و تشابه في الميدان الإجتماعي و الإقتصادي بين الوحدات السياسية التي تريد الدخول في عملية التوحيد، و عليه فالمنهج الدستوري للإندماج و التوحيد ينطبق بصفة رئيسية على المجتمعات المتجانسة. بالإضافة إلى أن الإرادة السياسية لدى القيادات السياسية و الحاكمة يعتبر المحدد الرئيسي للوحدة، حيث يشترط تنازل الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها و صلاحياتها لأجهزة الإتحاد الجديد. و ينقسم أنصار المدرسة الدستورية إلى إتجاهين هما الإتجاه الفدرالي و الإتجاه الكونفدرالي.

2-1-1/ الإتجاه الفيدرالي :

يهدف هذا الإتحاد إلى تذويب سياسة الدول المندمجة في سياسة واحدة، و لكن ضمن روابط دستورية تختلف بإختلاف درجة التنظيم الفيدرالي.<< فالفيدرالية هي عبارة عن إتحاد بين دولتين أو أكثر يكون أساسه دستور مكتوب يحدد شكل و طبيعة هذا الإتحاد كما يحدد صلاحيات و إختصاصات كل من الحكومة المركزية أو الفيدرالية و الحكومات الجهوية أو الدول الأعضاء في الإتحاد. و يؤدي هذا الإتحاد إلى ذوبان الشخصية القانونية الدولية للأعضاء في شخص قانوني دولي جديد يمثل كل الدول الأعضاء في الإتحاد الفيدرالي>>[1].

و التكامل حسب وجهة نظر أنصار هذا الإتجاه هو محصلة و ليس عملية ، فهو إدراك لإنشاء تجمع سياسي أكبر أو حتى دولة عالمية Federation as a means of integration. و يمكن النظر للفيدرالية على أنها الأسلوب المعقول لإنشاء الدولة الفوق وطنية (supranational state) و التي تتميز بإمتلاكها سلطة سياسية و قوى مادية كافية لتحقيق آمال أفرادها و تطلعاتهم نحو الأمن الجماعي (الخارجي و الداخلي) و الأمن الإقتصادي، و في الوقت نفسه لضمان الحفاظ على هويتهم المميزة و ممارسة السلطة محليا في بعض وجوه سياساتهم الداخلية[2].

و من الناحية التاريخية ، يمكن القول أنه وجدت إتحادات قديمة يمكن تصنيفها من ناحية الشكل و المضمون كإتحادات فدرالية، كما هو الحال بالنسبة للرابطات الإغريقية القديمة، و الإتحادات السويسرية.

---

[1] محاضرات السنة الرابعة العلوم السياسية و العلاقات الدولية ص 21.

[2] د. مازن ليو عرايبة، المالة السابقة ص 183.184 .

ا/ مفكري الإتجاه الفيدرالي:

و من بين المفكرين و الفلاسفة القدماء الذين تكلموا عن هذا الإتحاد نذكر :

- **كانط إيمانويل (Kant- Emmanuel):1724-1804** الذي رأى في المنهج الفدرالي أنه يهدف بالضرورة إلى تدعيم السلم و الأمن في العالم . إذ يعتبر أن القانون الدولي العام القائم على أساس الدول المستقلة يشجع على الحروب و الأزمات . و بالتالي فلا يمكن تجنب هذه الوضعية إلا باللجوء إلى إندماج دولي على الشكل الفيدرالي على أساس إقامة سلطة فوق الدولة .

- **سان سيمون (San Simon) :1760-1825** و هو لا يختلف كثيرا عن كانط ، حيث يرى أن السلام لا يتحقق في العالم عن طريق الميكانيزمات التي عرفها النظام الدولي كالتوازن و الإنصاف...الخ . لكن يتحقق بتكوين حكومة ديمقراطية ما فوق الدول يكون لشعوبها مؤسسات مشتركة، تعمل دوما على توحيد المصالح و ترقيتها .

- **بردون (Predon):1803-1865** يركز هذا المفكر على إمكانية التوفيق بين إحتياج الفرد للسلطة و للمؤسسات التي تجسدها في الواقع العملي إحتياجه للحرية. فبالنسبة لهذا المفكر، هذا التوفيق يمكن تحقيقه عن طريق الدخول في إتحاد فدرالي، معرفا إياه أنه <<مجموعة من القوانين التي تلتزم من خلالها مجموعة من الدول بصفة متبادلة تجاه بعضها البعض في تحقيق أهداف مشتركة تتولاها السلطات الفدرالية المركزية>>.

- **جورج سال :** يرى هذا المفكر أن المجتمع الدولي متكون من دول تمثل مجتمعات وطنية غير متجانسة، لكنها في نفس الوقت ليست معزولة تماما عن بعضها البعض. بحيث أن الحاجة و الضرورة تدفع الدول إلى التعاون، فتنشأ نضم و ميكانيزمات تعاون تتعدى الحدود الإقليمية. و بالتالي تصبح الفدرالية عبارة عن نظام بين المجتمعات، لكل منها قواعد قانونية خاصة بها تعمل على حفض و تنمية التعاون المشترك بشرط أن يقترب مجموع هذه النظم القانونية من القانون الجماعي .

و من خلال هذا العرض لآراء المفكرين حول الفدرالية، يمكن تحديد المبادئ التي تقوم عليها الفيدرالية من خلال النقاط الآتية :

ب/ مبادئ الفيدرالية :

– مبدأ الإستقلالية :

يشتمل على حق كل مجموعة في النظام الفدرالي في تحديد تشكيلتها البشرية و ما يرتبط بذلك من قيم و عادات ...إلخ، و يطلق على ذلك الإثبات الشخصي Auto affirmation . كما يشمل هذا المبدأ على حق كل وحدة من الوحدات الفيدرالية في تحديد رقعتها الجغرافية بنفسها تجنبا لحدوث نزعات بين هذه الوحدات، و يطلق على هذا الحق التحديد الشخصي Auto définition. أخيرا يشتمل على حق كل جماعة في وضع نظامها الداخلي بحيث لا يجب أن يتعارض مع النظام الأساسي الفدرالي، و سمي بالتسيير الشخصي Auto géstion [1].

[1] o سيلبا الوقارا ا المرجع السا R كرزالا f .24.23.21

- مبدأ توزيع الصلاحيات :

يقوم هذا المبدأ على أساس أن مجموع الوحدات المكونة للإتحاد الفدرالي تعبر عن تعددية منظمة يحكمها مبدأ توزيع الإختصاصات، حيث يتم الإحتفاظ بكل الصلاحيات التي تستطيع القيام بها، و على الوحدة التي لا تستطيع القيام بصلاحيات معينة ، تخولها إلى السلطة المركزية. و تجنبا لبروز ظاهرة اللامساواة بين وحدات النظام الفدرالي، أصبحت هذه الوحدات تمارس الصلاحيات و الإختصاصات التي يسمح بها حجمها و إمكانياتها و مواردها مع ضرورة مساعدة الأجهزة الفيدرالية حتى تتمكن كل واحدة من القيام بمهامها الأساسية. فالنظام الفدرالي لا يسمح للوحدات الكبرى بإبتلاع الوحدات الصغرى.

- وأخيرا يقوم النظام الفيدرالي عل **مبدأ المشاركة** ، و يقصد به مشاركة المواطنين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في ممارسة السلطة في الأجهزة المركزية[1].

و يعتبر أنصار التكامل، أن الفيدرالية هي منهجا ممتازا يحقق هدفين:

أولهما أنه يتضمن إنشاء مؤسسات ذات كفاءة عالية في القيام بالأنشطة و حل النزاعات.

و ثانيهما، أنه يضمن قدرا عاليا من الديمقراطية من خلال التركيز على اللامركزية في صنع القرار و إعطاء الحكومات المحلية قدرا كبيرا من الإستقلالية .

أضف إلى ذلك أن الفيدرالية من أنجع الحلول لمشاكل الفوارق الإجتماعية، و الإقتصادية و الثقافية بين الوحدات. كما يعتبر الإتحاد الفدرالي مرحلة من مراحل تكامل أقوى و أمتن بين الوحدات المختلفة التي تكون هذا الإتحاد، فيعتبر مرحلة من مراحل التكامل الذي يهدف إلى تكوين وحدة سياسية، و إقتصادية و إجتماعية متجانسة[2].

2-1-2/ الإتجاه الكونفدرالي :

الإتحاد الكونفدرالي هو عبارة عن إتفاق أو معاهدة بين دولتين أو أكثر بهدف تكوين مؤسسات و أجهزة مشتركة في مجالات محددة عن طريق هذا الإتفاق لبلوغ أهداف مشتركة بين الدول العضوة ، فالكونفدرالية تبقي على سيادة الدول الأعضاء ضمن الروابط التعاقدية التي تختلف من تنظيم كونفدرالي إلى آخر. و عليه فالإتحاد الكونفدرالي يمثل مدخلا مؤسساتيا مباشرا في عملية التكامل الدولي، إلا أنه أضعف درجات التكامل و الإندماج بين الدول. فقد يكون وسيلة لتنسيق الشؤون الخارجية و الأمنية لمجموعة من الدول ذات المصالح الإستراتيجية المتجانسة، مع إمكانية الدول الأعضاء بالإحتفاظ بسيادتها المطلقة في الشؤون الداخلية و الخارجية، و بالتالي فهو لا يؤدي إلى قيام كيان سياسي، و قانوني و إقتصادي جديد كما هو الحال بالنسبة

[1] ¤سيلا ¤وقارا Ù المرجÿ السا¤ Rكرإ f Ù 25.
[2] د مازL Pليأ عريÙة المالة السا¤ Rكرإ Ù¤ 184 f

للإتحاد الفيدرالي . أما فيما يخص العلاقات بين أية دولة من دول الإتحاد الكونفدرالي و دولة أخرى خارجة عن هذا الإتحاد فتحكمها مبادئ و قواعد القانون الدولي العام[1].

أما بالنسبة للمؤسسات و الأجهزة التي يفرزها الإندماج على الشكل الكونفدرالي فإنها مؤسسات مشتركة بين الدول الأعضاء و لا تكون جهازا مؤسساتيا فوق الدول، كما تكون لها صلاحيات و إختصاصات محددة عن طريق معاهدة إنشاء الإتحاد الكونفدرالي .

و على العموم يمكن وصف الإتحاد الكونفدرالي كمرحلة لإتحاد فيدرالي خاصة إذا ما إنصب عمل الأجهزة الرئيسية للإتحاد الكونفدرالي على التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء في مختلف المجالات.

أما بالنسبة للإتحاد الفيدرالي فإنه يصلح كنمط من أنماط التكامل الجهوي و الإقليمي خاصة بين الدول و المجتمعات المتجانسة من الناحية الإجتماعية، و الإقتصادية، و السياسية، و العرقية، و الدينية و الحضارية ...إلخ. بحيث أن الشكل الفدرالي بالنسبة لهذه الدول يعتبر أسرع و أنجع وسيلة لتكاملها، مع صعوبة تطبيقه على المستوى العالمي، بالنظر إلى واقع المجتمع الدولي غير المتجانس[2].

2-2/ - النظرية الوظيفية :

1-2-2/ محتوى النظرية:

في النصف الأول من القرن العشرين، و بالتحديد بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية و مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت فكرة الوظيفية كنظرية من نظريات التكامل الدولي. و قد إستمدت هذه النظرية أصلها من خبرة التعاون بين دول الحلفاء في الحرب العالمية الأولى و من خبرة و معرفة أولئك الذين ساهموا في إحداث تلك المؤسسات الدولية التي أنشئت بغرض تحقيق وظائف معينة غير سياسية. و قد دلت تلك التجربة على أن تعاون أفضل بين الدول، يمكن أن يحدث في حقول غير سياسية و الذي يمكن مع مرور الزمن أن يكبر و يتطور ليشمل أنشطة سياسية بين تلك الدول .[3]

[1] ?سيلما ?وفارا ?ل المرجy السا?ئ ?كرزا ?ل f f 27?28.
[2] ?سيلما ?وفارا ?ل المرجy السا?ئ ?كرزا ?ل f .28.
[3] د مازلما ?ليرَ عريةة?ل الماالة السا?ئ ?كرزا?ل f 186

فالنظرية أو المنهج الوظيفي يحاول الكشف عن المتغيرات الرئيسية في عملية التكامل، و تحويل العلاقات بين الدول من علاقات صراع إلى علاقات تعاونية و سلمية. كما أن النظرية الوظيفية قد تأثرت إلى حد كبير بالمناهج المستعملة في العلوم الطبيعية و العلوم الدقيقة، و هذا ينعكس في تقسيم المصالح الإنسانية إلى شرائح مختلفة[1] تفصل بين الجانبين الإقتصادي و الإجتماعي عن الجانب السياسي. و في هذا الإطار يعتبر الكاتب جوزيف فرانك Joseph Frank، أن قياس درجة التكامل مرتبط أساسا بعدد المنظمات الدولية ، فإذا كان عددها يتزايد فإن المسار نحو التكامل يتزايد و العكس.

و الفكرة الأساسية للوظيفية مفادها أن الدولة القومية كأهم وحدة تنظيمية في النظام الدولي لم تعد قادرة على تلبية الحاجيات الأساسية لرعاياها، و ذلك لأنها متقوقعة على رقعة أرضية محدودة بينما حاجيات الرعايا تمتد إلى ما وراء الحدود الوطنية لتلك الدول، و بالتالي تقع ما وراء إمكانات و كفاءات السياسيين في تلك الدول[2] .

و تجاوز هذا العائق لن يكون حسب هذه النظرية إلا عن طريق تجاهل الحدود الجغرافية بين الدول، و تفويض جزءا من سلطات الدول لمختصين دوليين مدربين للتعامل مع تلك المشاكل. و يستطيع هؤلاء المختصون المشاركة في حل تلك المشاكل من خلال مؤسسات دولية متخصصة تعمل عبر الحدود الوطنية، (مع التركيز على الطابع الإقتصادي و الإجتماعي للحاجيات). فعن طريق هذه المبادئ المشار إليها نصل إلى نقطة توحيد المصالح و الرغبات بين الشعوب و بالتالي تزول المشاكل المعرقلة للسير الحسن للعلاقات الدولية كالحروب.

و من أشهر المفكرين في هذا المجال و لعله الأول الذي أعطى الوظيفية إطارها النظري هو ديفيد ميتراني David Mitrany، الذي بدأ تحليلاته منطلقا من فرضية مفادها أن جذور المشاكل الدولية و العقبات الحقيقية أمام التعاون الدولي هو تقسيم العالم إلى دول وطنية ذات سيادة. حيث يكون الهم الأول لهذه الدول هو المحافظة على سيادتها و إستقلالها، و هي من هذا المنطق لم تعد الإطار الأمثل لتزويد التجمعات البشرية التي تعيش ضمن حدودها بكل إحتياجاتهم الفنية، و الإقتصادية و الإجتماعية.

و يعتقد ميتراني أن كل المشاكل الأمنية التي تواجهها تلك الدول تعود في أصولها إلى أسباب مادية، و بالتالي يجب أن تكون هذه المشاكل المادية محور التعاون الدولي لكي يتم العمل على حلها و بالتالي إزالة أسباب عدم الإستقرار[3]. فالتعاون يبدأ بفيما يسميه ميتراني بالسياسة الدنيا (الجوانب الإقتصادية خاصة) التي يمكن فصلها عن المجالات السياسية العليا، المتمثلة في الأمن و الأمور السياسية . و من هنا تظهر ضرورة إسناد بعض الوظائف الفنية، و الإقتصادية و الإجتماعية إلى مؤسسات على المستوى الدولي مكونة من فنيين و خبراء من دول عديدة الذين يسعون لتحقيق الحاجات المشتركة لجميع الدول العضوة، و هذا ما يؤدي إلى إنشاء شبكة من المصالح، التي تصبح بموجبها السلطة السياسية أسيرة فيها، و مما يشكل بالتالي المدخل الحقيقي للتكامل.

---

[1] دريÇ إسماعيل محمد العرÇاوي المنظمات الدولية المتخصصة والوظيفية السياسية و مكرا إدارة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر2000ـ1999، ص 14.

2د. مازن إسماعيل عربية المالية السائدة ص 187.

3د. مازن إسماعيل عربية المالية السائدة ص 187.

كما ينتقل التعاون الفني، و الإقتصادي و الإجتماعي إلى تعاون سياسي،[1] و هذا بدوره يمكن أن يقود إلى إنشاء فيدرالية عالمية تكون محصلة عمليات و عادات تعاونية و ليست بداية لذلك التعاون.

فيرى الوظيفيون أن الصراعات و الحروب التي شهدها العالم قد حدثت بسبب الجوع، و الحرمان، و الأوضاع السيئة و فقدان أمل الشعوب في حياة أفضل، فإذا ما إستطعنا إزالة تلك المسببات فإن دوافع العداء سوف تزول. و في هذا الإطار يرى الوظيفيون أن الدولة الوطنية تشجع مثل هذا العداء، و الجهة القادرة على حل هذه الإشكالات تقتصر في المنظمات الوظيفية الفوق وطنية[2].

كما يشير ميتراني لمبدأ هام و هو مبدأ التعميم و الإنتشار <<Ramification>> الذي يعني أنه إذا نجحنا في عملية تكاملية في حقل معين، فهذا سيؤدي بالضرورة إلى إنشاء مجالات أخرى للتعاون، و كل مشروع تكاملي ناجح سوف يؤدي إلى ظهور مشاريع أخرى تكاملية مترابطة[3].

و أخرا تختلف النظرية الوظيفية عن الفيدرالية من حيث أن تركيزها ينصب على المصالح الذاتية السريعة و على التحول التدريجي للسلطة من الدول الوطنية إلى المنظمات الفوق وطنية.

2-2-2/- إنتقادات النظرية :

و بالرغم من التطلعات التفاؤلية العالية للوظيفية إلا أن تأثيرها ظل محدودا في المجال الدولي . فنجد شارلز بنتلند (Charles Benthland) الذي يرى أن النظرية الوظيفية بعيدة عن الواقعية إذ أنها تهدف للوصول إلى نقطة تتلاشى معها الدولة الوطنية كوحدة سياسية، و إستبدالها بنظام إداري شكله التنظيمي تحدده طبيعة الوظائف التي يؤديها.

و يبدو من الواضح أن الوظيفية يغلب عليها الطابع الخيالي أو المثالي، حيث أنها تسلم بالإعتماد الذي مفاده أن صناع القرار السياسي في الدول الوطنية سيقبلون بسهولة التخلي طواعية عن مسؤولياتهم و يتنازلون عن جزء من قوتهم ليعطونها إلى خبراء أو فنيين في مؤسسات خارجة عن حدود دولهم الوطنية[4].

كما نلاحظ أن ميتراني (Mitrany) لم يأخذ بعين الإعتبارالمشاكل التي تتولد عن الإختلاف في حجم الدول، و في قوتها، و في إمكاناتها و في التركيبة السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية لهذه الدول. و من هنا لم يأخذ كذلك بعين الإعتبار الأدوار التي يمكن لكل دولة أن تؤديها في المؤسسات الوظيفية الجديدة، فمن المستحيل أن يكون الدور الذي تؤديه الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المؤسسات هو الدور نفسه الذي تؤديه دولة تشاد مثلا[5].

---

[1] ÜÖÑÜ 2 يوسف 2 Ţ ÜÖÑÜ الإتحادية الأوربية Õ العلاقات الدولية الطبعة الأولى دار الكتاب العربي بيروت1985 f 277.

[2] د. مازن Pليو عراية المالة السالة Ñكر ÜÑÜ f 188 .

[3] دريÑ ÜÖÑÜ الرسالة السالة Ñكر ÜÑÜ f 15 .

[4] د. مازن Pليو عراية المالة السالة Ñكر ÜÑÜ f 188.

[5] دريÑ ÜÖÑÜ رسالة السالة Ñكر ÜÑÜ f 15.

الإنتقاد الأخر يتمثل في أن الشعوب تريد حلا عاجلا لمشاكلها، بينما التصور الوظيفي لحل هذه المشاكل يتم تدريجيا و على مراحل .

بالإضافة إلى هذه الإنتقادات، يمكن عرض إنتقادات أخرى لخصها إسماعيل صبري مقلد في كتابه << الإستراتيجية و السياسة الدولية: المفاهيم و الحقائق السياسية>> فيما يلي:

- إن الفرضية المتعلقة بتشخيص الأسباب الرئيسية للحرب و حصرها في الجوع و اليأس غير واقعية ، فهل يمكن إعتبار الجوع سبب أم نتيجة من نتائج الحروب؟ ففي الكثير من الأحيان يؤدي الحرمان إلى اللامبالاة و ينشأ شعورا بالعداء و لكن لا يحصل إلى حد الرغبة في إستعمال العنف.

- المسألة الثانية تتعلق بفرضية الوظيفية التي تقول بأن الخلافات السياسية بين الدول سوف تزول نتيجة التعاون في الميدان الإقتصادي، و التكنولوجي و الإجتماعي[1]. (ومن هنا نجد فكرة التقسيم النظري للقضايا إلى سياسة عليا و سياسة دنيا، و فصل الأولى عن الثانية ، و إعطاء الأولوية للمسائل الإقتصادية و الإجتماعية التي تدخل في نطاق السياسة الدنيا التي لا تثير خلافات كثيرة في نظر الوظيفية)[2]. إلا أن التجربة أثبتت أن القضايا الإقتصادية و الإجتماعية هي محل تسييس و موضوع خلاف بين الدول. فحلول المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية لايمكن أن تتم بمعزل عن الإعتبارات السياسية، فما إنسحاب الولايات المتحدة الأمريكية و عودتها فيما بعد إلى منظمة العمل الدولية إلا دليل على أهمية العوامل السياسية في تحديد مثل هذا التعاون.

كما أن وجود مؤسسات فوق وطنية لا تؤدي بالضرورة إلى نقل الشعور بالولاء و الإنتماء من الدول إليها، فالولاء و الإنتماء هو حصيلة عوامل كثيرة متشعبة و متداخلة، و لايمكن أن يتغير الشعور بالولاء من الدولة الوطنية إلى المؤسسة الفوق الوطنية بهذه البساطة.

إلا أنه رغم هذه الإنتقادات يمكن القول أن الأفكار التي جاءت بها المدرسة الوظيفية لم تكن بعيدة كل البعد عن الواقع بل كانت مصيبة في العديد من تحاليلها، خاصة إذا ما أخذنا بعين الإعتبار الإطار الزمني، فالمثال الذي يعطى عادة في هذا المجال يتمثل في جهود المؤسسات فوق وطنية مثل السوق الأوروبية المشتركة و المجموعة الأوروبية للفحم و الصلب اللتين حققتا تقدما جد ملحوظ .

2-3/- النظرية الوظيفية الجديدة :

ظهرت هذه النظرية مع نهاية الخمسينات، حيث أتت لوضع مفهوم جديد للتكامل ، و إيجاد معايير و مؤشرات جديدة لهذه الظاهرة، و قد ركزت على محاولات التكامل الجهوي، خاصة التجارب التي تمت في أوروبا الغربية أي المجموعتين المذكورتين أعلاه (المجموعة الأوروبية للفحم و الصلب و السوق الأوروبية المشتركة)، ثم فيما بعد توسعت لتشمل المناطق الجغرافية الأخرى[3].

---

[1] د. مازل Pليرأ عرايعة المالة السا RكرزNلا f 189.188.
[2] دريΣ إليرأيلا رسالة السا RكرزNلا f 15
[3] سيلما وفارا ن المرجع السا Rكرزلا f 18.

و قد أتى هذا التوجه قصد تجنب النواقص الكثيرة لأطروحات الوظيفية الأصلية التي تقوم على أساس الإجماع في توحيد مصالح الدول. و أول و أشهر أنصار هذا التوجه هو المفكر الأمريكي كارل دوتش(Karl.W Deutsch) الذي قام بتطبيق نظريته المعروفة بنظرية الإتصال (Communication Theory) في مجال السياسة و تدشينه لنظرية المبادلات الدولية.

1-3-2/- كارل دويتش (Karl Deutsch):

فهو يعتبر أن الإتصال هو الذي يصنع التجمع (Community)، و هناك علاقة وثيقة بين الإتصال و تكامل الوحدات السياسي، فالدول ما هي إلا مجموعات من الأفراد بالنسبة له، يرتبطون فيما بينهم بشبكات إتصال و أنظمة مواصلات ضخمة و لديهم أيضا رغبة و قدرة عالية على الإبقاء على هذا الإتصال فيما بينهم في عدد كبير من المسائل. فتقييم أي تنظيم سواء كان دوليا أو جهويا إنما يتم عن طريق قياس حجم و محتوى و مجال التبادل الذي يتم بين أعضائه، و من بين هذه الإتصالات أو التفاعلات نذكر الإتصالات الهاتفية، و سير البريد، و الزيارات السياحية بين أفرادها، و حجم التبادل التجاري و شكله و الهجرات ...إلخ، فهذه الإتصالات ستؤدي في النهاية إلى إنشاء << تجمع أمني>> أو نظام سياسي إجتماعي متكامل[1] .

إلا أن هذه النظرية ترى أن الصلات المتبادلة لا تكفي بحد ذاتها لإحداث التكامل، لذا فإن كارل دوتش (Karlw.Deutsch) يرى أن الصلات المتبادلة يجب أن يصاحبها رغبة و قدرة من قبل الأفراد و المؤسسات في كل وحدة سياسية على الإستجابة بدرجة إيجابية، حتى تؤدي هذه الصلات إلى تحقيق رضى و فائدة متبادلة ما بين جميع الأطراف .

و في هذا المجال، يرى بروس راسيت (Bruce.Russet) أن التكامل يعتمد إعتمادا كبيرا على مقدرة و كفاءة كل دولة على الإستجابة الإيجابية. حيث تتبع بروس راسيت (Bruce.Russet) العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا في القرن العشرين مستعملا العديد من مقاييس الإستجابة و إستنتج أن الدولتين في نهاية الخمسينات لم تقترب من بعضها أكثر و إنما أصبحت أقل تجاوبا مع بعضها البعض.

و بالمثل فقد إقتصرت تحليلات كارل دوتش (Karlw.Deutsch) في دراسة التكامل الدولي (مع آخرين) في محاولات لإستخلاص دروس و شواهد تاريخية حول المحاولات التي شهدت تاريخ الدول في بناء دول أو إيجاد إمبراطوريات. ذلك ما نستخلصه من خلال كتابه الذي نشر سنة 1959 تحت عنوان <<الجماعة السياسية و منطقة الشمال الأطلسي >>[2].

و لا يرى كارل دوتش Deutsch الإندماج كشرط أساسي للتكامل، مقتنعا بما أسماه "التجمع الأمني المتعدد الأطراف" و يقارنه مع التجمع الأمني الإندماجي، فيعطي مثال عن النموذج الأول المتمثل في العلاقات بين حكومات أمريكا، و كندا و فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية، حيث إحتفظت كل واحدة من تلك الحكومات بإستقلالها و سيادتها. أما النموذج الثاني

[1] د. مازل Pليرَ عرايةلا المالة السا Rكرنلا f 184.
[2] د. مازل Pليرَ عرايةلا المالة السا Rكرنلا f 185.184

فيتمثل في تجمع وحدات سياسية كانت مستقلة و أجبرت على تشكيل كل سياسي واحد و مثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

و يعتبر كارل دويتش أن هناك شروط مصاحبة، و وجودها ضروري لكل نموذج من النموذجيين السابقين. فالشروط المصاحبة للنوع الأول تتمثل في :
أ)- توفر مجموعة من القيم الأساسية التي يشترك فيها أصحاب القرار في مجموعة الدول الأطراف .
ب)- قدرة الدول الأطراف على التجاوب مع الإحتياجات بشكل سريع و ملائم .
جـ)- إمكانية وجود قدرة بين أفراد التجمع على توقع شكل سلوك كل عضو و طبيعته أثناء فترة التجمع .

أما الشروط المصاحبة للنوع الثاني فتتمثل حسبه في :
أ)- قيم أساسية ملائمة تشترك فيها الأطراف المندمجة .
ب)- توقعات حول روابط إقتصادية متينة و مكاسب لكل الأطراف .
جـ)- توقع إزدياد و تطور في القدرات السياسية و الإدارية لأطراف التجمع .
د)- توقع التزايد في الإتصالات و التفاعلات[1].

2-3-2/-آرنست هاس (Ernest Hass):

و بعد كارل دوتش أتى مفكر آخر يدعى آرنست هاس (Ernest Hass) الذي لقب بأب النظرية الوظيفية الجديدة لمساهمته الكبير في هذا الموضوع. و لقد كان هاس متأثرا إلى حد كبير بتطور التجربة التكاملية للسوق الأوروبية المشتركة. ففي رأيه أن الوظيفية الجديدة تقوم على أساس وجود مصالح مختلفة لكن غير متناقضة لأطراف التكامل، و أن هذا الإختلاف هو الذي يولد الرغبة في البحث عن الحلول .

و من هنا تقترب هذه النظرية من نظرية النزاع الدولي. فترى بأنه في حالة الإجماع حول وحدة المصالح لا يمكن أن يحصل نزاع، فالإستقرار يصبح العامل الرئيسي لأنه محاولة وحدوية أو تكاملية، و عليه يجمع مؤيدي الوظيفية الجديدة على أن التكامل الإقتصادي يسبق التكامل السياسي[2].

كما تجدر الإشارة حسب هاس Hass إلى أن توريط جماعات المصالح و الأحزاب السياسية للدول الوطنية المستقلة من شأنه أن يدعم التكامل، خاصة إذا ما كانت لهذه الأحزاب السياسية و الجماعات الضاغطة مصالح. كما على النشاط الوظيفي للقطاعات الحيوية أن يكون أكبر من بقية النشاطات المماثلة داخل الدولة القطرية[3].

---

[1] سيلا وقارا ا المرجع السا كرا f 18.
[2] سيلا وقارا ا المرجع السا كرا f 18.
[3] دريج نايلي رسالة الماجستير السا كرا f 17.16.

3-3-2/ جوزيف ناي (Joseph Nye) :

و هناك مفكر آخر هو جوزيف ناي (Joseph Nye) الذي وضع مجموعة من الشروط و العوامل التي تؤثر على قدرة الأطراف على الإلتزام بالتكامل من جهة و على تقدم أو تطور أي مشروع تكاملي من جهة أخرى، و هي كالأتي:

- التماثل أو التكافؤ الإقتصادي للوحدات، فيجب أن يتوفر التكافؤ بين الوحدات في معدل الدخل القومي و الناتج القومي، و يعتقد أن هذا أمر هام جدا و بصفة خاصة بالنسبة لدول العالم الثالث .
- التوافق في إتجاهات القيادات للوحدات التي تسعى للتكامل.
- وجود التعددية السياسية : و هذا برأي جوزيف ناي (J.Nye) فرق جوهري يميز الخبرات التكاملية للدول الأوروبية عن تلك التي تحدث في دول العالم الثالث .
- مقدرة الوحدات التي تسعى للتكامل عل التكيف و التجاوب.

فبتوفرهذه الشروط الأربعة، يرى جوز يف ناي (J.Nye) إمكانية حدوث ما يسميه بالنموذج السياسي لتكامل إقتصادي إقليمي .

و في الأخير، يمكن القول أن هذه النظرية كانت لها صدى هام خاصة فيما يخص التجربة التكاملية الأوروبية، هذه الأخيرة التي تعتبر المثال الحي على تطبيق المبادئ التي جاءت بها الوظيفية المحدثة في تحقيق التكامل السياسي. ففي أقل من نصف قرن أدى التعاون ما بين دول أوروبا الغربية إلى إتحاد إقتصادي و إلى إنشاء مؤسسات من الممكن أن تؤدي إلى وحدة سياسية بين تلك الدول كما سنرى فيما بعد. كما إستطاعت هذه الدول بفضل ما حققته من تعاون أن تنشأ تجمعا أمنيا تضألت فيه بل زالت منه كل توقعات الصراع المسلح بعد أن كانت مسرحا لعدة حروب. هذه الخبرة قد حفزت مناطق أخرى من العالم إلى السير بنفس الإتجاه (في أمريكا اللاتينية، و إفريقيا و آسيا)[1] .

و بعد أن تطرقنا للخلفيات النظرية لظاهرة التكامل، سوف نتطرق الآن إلى مختلف مظاهر هذا التكامل الذي يغلب عليه الطابع الإقتصادي.

3 /- أشكال التكامل الإقتصادي :

تختلف أشكال التكامل الإقتصادي تبعا لإختلاف الدرجة التي يبلغها إندماج إقتصاديات الدول المتكاملة. فمنها ما يكون <<كاملا>> أي إندماج يشمل كافة النواحي بلا إستثناء، فتلغى جميع القيود على حركات السلع، و الأشخاص، و رؤوس الأموال (لا رسوم جمركية أو قيود كمية و نفس التعريفة الخارجية)، و تتداول عملة موحدة. و يلاحظ أن هذا النوع من التكامل الإقتصادي الكلي غير متصور بدون تكامل سياسي، بل تكون الدوافع السياسية للتكامل في معظم الحالات أقوى من الدوافع الإقتصادية .

[1] د. مازن PليوÙ عريقةÙ Ø§Ù„Ø§Ù‚ØªØµØ§Ø¯ Ùƒ Ù†Ø¸Ø±ÙŠØ© Ùˆ تطبيق f 193.192

و منها ما يكون التكامل <<جزئيا>> أي أن الإندماج يقتصر فقط على نواحي معينة، مثال على ذلك مناطق التجارة الحرة، و الإتحادات الجمركية و الأسواق المشتركة. و يلاحظ أن هذا النوع من التكامل الإقتصادي الجزئي هو الغالب نظرا لأنه لا يستلزم قيام الوحدة السياسية في الوحدة الإقتصادية. لذلك فإن إهتمامنا هنا سينصب أساسا على هذا النوع الأخير من التكامل [التكامل الإقتصادي الجزئي].

1-3/- منطقة التبادل الحر :

في هذا الشكل من التكامل تلغى الرسوم الجمركية و القيود التجارية الأخرى على حركة السلع بين الدول الأعضاء، و لكن تحتفظ كل دولة بحقها في تحديد مستوى رسومها الجمركية و شدة القيود التجارية الأخرى تجاه بقية دول العالم. و يترتب عن ذلك أن تتحقق حرية إنتقال السلع في داخل الدول الأعضاء .

و بعبارة أخرى فإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين دولتيين أو أكثر هو بمثابة إدماج لأسواق السلع القومية لتلك الدول في سوق واحدة كبيرة تتحقق في داخلها حرية إنتقال السلع التي يكون منشأها أي دولة عضو.

و يلاحظ أن فكرة منطقة التبادل الحر لا تفترض إلغاء القيود على تحرك الأشخاص أو رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، أو تنسيق السياسات الإقتصادية و الإجتماعية لتلك الدول. كذلك يلاحظ أنها لا تقيد حق أي دولة عضو في عقد إتفاقيات تجارية أو إتفاقيات دفع مع الدول الأخرى الخارجة عن نطاق المنطقة أو تجديد الإتفاقيات المعقودة مع هذه الدول.

و المشكلة الرئيسية التي تواجه مناطق التبادل الحر عادة هي مشكلة إعادة التصدير و ما يتولد عنها من إحتمالات إنحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة، و بخاصة كلما كان هناك تباين ملحوظ في الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء[1].

فغالبا ما يؤدي عدم توحيد الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء في المنطقة إلى إشتداد حدوث عمليات إعادة التصدير، حيث يزداد إحتمال تسرب بعض المنتجات الأجنبية المنشأ إلى داخل نطاق المنطقة و بوجه خاص إلى داخل الدول الأعضاء ذات الرسوم الجمركية العالية عن طريق الدول الأعضاء ذات الرسوم الجمركية المنخفضة، و ذلك حتى يمكن تفادي دفع الرسوم الجمركية عليها إذا كان هذا يحقق مصلحة المستوردين في هذه الدول الأخيرة. مثال ذلك أن يستورد تاجر في الدولة العضو(أ) نوعا من المنتجات من دولة أجنبية عن طريق الدولة العضو(ب) حتى تتحمل الرسم الجمركي المنخفض لهذه الدولة الأخيرة و ليكن 02 % مثلا، بدلا من أن يتحمل الرسم الجمركي المرتفع في دولته(أ).

و هكذا نلاحظ أن هناك إحتمالا كبيرا في أن تقوم بعض الدول في المنطقة التي تحتفظ برسوم جمركية خارجية منخفظة في مواجهة بقية دول العالم بإستيراد كميات أساسية من السلع الأجنبية، ثم تقوم بإعادة تصديرها إلى بقية الدول الأخرى الأعضاء في المنطقة التي تحتفظ

[1] كامل بكري، ترجمة عن الإنجليزية لعدد من الأساتذة الجامعيين، الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص ص 298، 299.

برسوم خارجية مرتفعة نسبيا بحجة أنها من منتجاتها المحلية المعفاة من الضرائب. و بهذه الطريقة ستجذب الدول ذات الرسوم الجمركية الخارجية المنخفضة في المنطقة نصيب متفاوت من تجارة العالم الخارجية، مما يؤدي في النهاية إلى إنحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة، خاصة إذا قامت مثل هذه الدول ذات الرسوم الخارجية المنخفضة بإجراء بعض العمليات التحويلية على المادة و العناصر المستوردة قبل القيام بإعادة تصديرها بحيث يصعب التحقق من أصل منشأها فيما بعد.

و لتجنب إنحراف التجارة بهذا الشكل داخل نطاق المنطقة، تنص إتفاقات مناطق التبادل الحر عادة على تحديد أنواع المنتوجات التي ستتمتع بالإعفاء الجمركي داخل المنطقة، و هي عادة ما تكون :
-1- السلع المنتجة بأكملها داخل المنطقة .
-2- السلع التي يتم إنتاج جزء منها داخل المنطقة .
-3- السلع التي لا تزيد فيها نسبة المادة الأولية المستوردة خارج المنطقة على 50% مثلا .

و بالإضافة إلى ذلك تنشئ إتفاقية مناطق التجارة الحرة جهازا إداريا خاصا ليتولى مراقبة أنواع السلع المتبادلة بين الأعضاء في المنطقة و يتأكد من أصلها، و مدى إستيفائها للشروط المنصوص عليها في الإتفاقية .

و لسرعة التأكد من أصل السلعة المتبادلة، تشترط إتفاقيات مناطق التجارة الحرة عادة أن تصحب البضائع المتبادلة بين الدول الأعضاء ب <<شهادة منشأ>> من الدولة العضو المنتجة للسلعة، و أخرى من المصدر نفسه إلى جمارك الدولة العضو المستوردة و ذلك ضمانا لمراقبة هذه العمليات المحتمل حدوثها. غير أن هناك شكا في مدى فاعلية مثل هذه الرقابة في الأجل الطويل مما يؤدي إلى كثير من المنازعات بين الدول الأعضاء في المنطقة[1].

3-2/ الإتحاد الجمركي:

في هذا الشكل الأعلى للتكامل الإقتصادي، تلغى الرسوم و الحواجز الجمركية فيما بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى توحيد الرسوم الجمركية لكل الأعضاء إزاء العالم الخارجي. و بذلك تتحقق حرية كاملة لإنسياب السلع فيما بينها، و لكن هذا الإتحاد لا ينطوي على حرية إنتقال الأشخاص أو رؤوس الأموال.

و بعبارة أخرى، فالإتحاد الجمركي هو إدماج للأقاليم الجمركية للدول المشتركة فيه بحيث تصبح إقليما جمركيا واحدا .

و يتضح من خلال هذا، أن الإتحاد الجمركي يتميز عن منطقة التجارة الحرة في توحيد مستوى الرسوم الجمركية في كل الدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي، و هو بذلك لا يواجه المشكلة التي تواجهها منطقة التبادل الحر عادة و الخاصة بإعادة التصدير و ما ينجم عنها من إحتمالات إنحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة .

1كامل الكرآ ك رجمة عدا عاد الوزا ل ا المرجع السا ق الكرزا ل f f 298ـ299.

و يتميز الإتحاد الجمركي عن منطقة التجارة الحرة كذلك في أنه يقيد حرية أي دولة عضوة في عقد إتفاقيات تجارية أو إتفاقيات دفع مع الدول الخارجية أو حتى تجديد الإتفاقيات المعقودة مع هذه الدول، كما لا بد من موافقة الدول الأعضاء في هذا الشأن. و لعل مرد ذلك هو الرغبة في زيادة فاعلية التعريفة الجمركية الموحدة، و حماية الدول الأعضاء من تدهور مركزها التنافسي و الذي قد ينجم عن منح الغير مزايا تفضيلية أكبر.

و غالبا ما تكون أول خطوة في سبيل إقامة إتحاد جمركي هي التبادل <<المعاملة التفضيلية>> فيما يتعلق بالرسوم الجمركية و القيود الكمية على الواردات .

ففي هذه الحالة يسود مبدأ <<المعاملة بالمثل>> فيما يتعلق بالإعفاء من الرسوم الجمركية و القيود الكمية و ذلك بالنسبة لسلعة معينة ثم يضاف إليها تدريجيا بقية السلع الأخرى إلى أن ينتهي الأمر بإقامة إتحاد جمركي يشمل كافة السلع.

و مما هو جدير بالذكر، أن هناك إعتراضات تقليدية توجه إلى الإتحادات الجمركية تنحصر في أنها تعمل على زيادة التبادل التجاري بين مجموعة الدول الداخلة في نطاقها على حساب تقليله مع الدول الأخرى الخارجة عن نطاق الإتحاد، و في أنها تستخدم كوسيلة لدعم السلطان السياسي لدولة على شريكاتها في الإتحاد .

و فيما يخص الإعتراض الثاني، أنه ينطوي على شيء من المبالغة ذلك بأنه طالما كانت الدول الأعضاء في الإتحاد مستقلة جميعها و لها إمكانيات متقاربة إلى حد ما، فإن قيام الإتحاد بينها لن يكون له من أثر على سيادة و سلطان أي دولة منها[1].

3/3- السوق المشتركة :

و في هذا الشكل الأكثر تقدما للتكامل الإقتصادي، يقتضى قدر أكبر من التمييز بين الإقتصاديات القومية، و بذلك تصبح هذه الإقتصاديات أكثر إندمجا ما هي عليه في حالة منطقة التجارة الحرة أو الإتحاد الجمركي. فبالإضافة إلى إلغاء الرسوم و الحواجز الجمركية بمختلف أشكالها بين الدول الأعضاء و توحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي، تلغى في ظل <<السوق المشتركة>> أيضا الحواجز على تحركات الأشخاص و رؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء، فضلا عن تنسيق السياسات الإقتصادية و الإجتماعية للدول الأعضاء .

و بعبارة أخرى، لايتم فقط في ظل السوق المشتركة دمج أسواق السلع و إنما أيضا دمج أسواق عوامل الإنتاج. و بذلك تصبح الدول الأعضاء سوقا واحدة تنتقل في داخلها السلع الوطنية بحرية تامة، كما يصبح بإستطاعة العمال أن يعملوا في أي منطقة أو مشروع دون تمييز، و يصبح في إمكان أصحاب رؤوس الأموال إستثمار أموالهم في أي موقع ضمن نطاق السوق.

1كامل الكرآ ك رجمة عدنا عاد الوا ال المرجع السا ق الكرزا f f 299 300 301.

و في ظل السوق المشتركة، يصبح التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء في النواحي المالية، و النقدية و الإجتماعية ضروريا لكمال أسواق السلع و عوامل الإنتاج.

4/3- الإتحاد في ظل دولة فوق قومية :

هذا الشكل يعتبر الأكثر تقدما في الإندماج، و هو يقوم أساسا على الإندماج الإقتصادي و الإندماج السياسي، حيث تمنح الدول العضوة إختصاصات لمؤسسات مشتركة فوق قومية، إلا أن هذا النوع من الإندماج يبقى صعب التحقيق .

4/- مزايا و صعوبات التكامل الإقتصادي :

1/4- مزايا التكامل الإقتصادي :

من المسلم به أن التكامل الإقتصادي يحقق للدول الأعضاء عدة منافع و مزايا هامة في النطاق الإقتصادي يمكن إجمالها فيما يلي :

4-1-1/- الميزة الأولى : إتساع حجم السوق:

من أهم المزايا التي يحققها التكامل الإقتصادي للدول الأعضاء عادة، توسيع نطاق السوق، و ما يترتب عليه من توسيع من الدائرة التي تستطيع الدول أن تصرف فيها منتجاتها، حيث يمكن في هذه الحالة تصريف منتجاتها في أسواق الدول الأخرى الأعضاء في التكامل بعد أن كانت هذه الأسواق مقفلة بسبب الرسوم و الحواجز الجمركية العالمية[1] .

و ليس هناك من شك أن إتساع حجم السوق و ما سيتبعه من نمو الطلب على منتجات الدول الأعضاء في التكامل سوف يترتب عليه عدة نتائج إقتصادية هامة :
أولا : ستجد المشروعات الإنتاجية في كل دولة من الدول الأعضاء فرصة أكبر و مجالا أوسع لزيادة إنتاجها حتى يمكنها مقابلة الزيادة الجديدة في الطلب على منتجاتها. و لا شك أن هذا يؤدي إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية و يزيد من كفاءتها الإنتاجية بشكل عام[2].

ثانيا : يؤدي إتساع حجم السوق في كثير من الأحيان إلى تحقيق وفورات الحجم الكبير، و يفسر ذلك بأن ضيق السوق عادة ما يحد من إقامة صناعات جديدة ذات حجم إقتصادي، لأن السوق إذا صغرت ضاقت دون إستيعاب كل المنتجات التي سوف تنتجها هذه الصناعات، ومن ثم تظطر إلى العمل بأقل من طاقتها مما يؤدي إلى إرتفاع تكاليف إنتاجها و إرتفاع أسعار منتجاتها. بينما إذا إتسعت تمكنت من العمل بكل طاقتها الإنتاجية، و بالتالي تخفيض تكاليف إنتاجها، و تخفيض أسعار منتجاتها المصنوعة مما يكون من شأنه أيضا زيادة تسويقها تجاريا في أقاليم الإتحاد المختلفة.

---

[1] كامو ؤ الكر آ ن ك رجمة عاد الو ل ن ؤ المرجو السا ك R كر ن f f 299 ÿ300.
[2] كامو ؤ الكر آ ن ك رجمة عدا عاد الو ل ن ؤ المرجو السا ك R كر ن f f 301 ÿ302.

ثالثا : كذلك يؤدي إتساع حجم السوق إلى زيادة التخصص و تقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكامل، حيث تستطيع كل دولة أن تتخصص في إنتاج السلعة أو السلع التي تتمتع في إنتاجها بمزايا نسبية أكبر من غيرها من الدول الأخرى داخل المنطقة المتكاملة. فعندما يكون حجم السوق صغيرا لا يكون لدى أي دولة الحافز لأن تتخصص في فرع معين من فروع الإنتاج نظرا لحاجتها إلى القدرة على مبادلة الجزء الفائض من إنتاجها و الذي يتبقى بعد إستهلاكها المحلي. و غالبا ما يؤدي تطبيق مبدأ التخصص و تقسيم العمل إلى أكبر حجم من الصناعة و تمتعها بمزايا الإنتاج الكبير، و التي من أهمها إنخفاض تكلفة الإنتاج. و قد يصل هذا الإنخفاض في تكلفة الإنتاج إلى حد قد يمكن المشروعات من تصريف جزء من إنتاجها في الأسواق الخارجية، و عندئذ لا تقتصر السوق على أسواق دول التكامل فحسب، بل أنها تشمل أيضا أسواق لدول أجنبية أخرى.

تلك هي أهم النتائج الإقتصادية التي سوف تترتب على إتساع حجم السوق بعد التكامل. و لاشك أنها نتائج عظيمة الفائدة تحقق للدول المتكاملة مكاسب جمة ما كان لها أن تحققها لولا تكاملها إقتصاديا.

4-1-2/- الميزة الثانية : تحسين شروط التبادل التجاري:

من المعروف أن (شروط التبادل التجاري) بين الدولة و بين العالم الخارجي تكون أكثر مراعاة لمصلحة الدولة كلما قويت هذه إقتصاديا و زادت في المجال الدولي.

و التكامل الإقتصادي يعطي للدول المتكاملة ككل قوة و أهمية خاصة في المجال الدولي أكبر بكثير مما كان لها منفردة قبل التكامل، حيث عادة ما يؤدي التكامل إلى قيام كتلة إقتصادية واحدة لها من القوة و الأهمية الإقتصادية في النطاق الدولي ما يمكنها من إملاء شروطها و مطالبها على الدول الأجنبية بما يحقق مصلحتها الخاصة. و تفسير ذلك يرجع إلى عاملين أساسيين :

أولا : نجد أن الإتحادات الإقتصادية كثيرا ما تزيد من درجة التحكم في إنتاج و تداول بعض السلع الهامة، و هي بذلك تمكن الدول الأعضاء فيها ككل من إملاء شروطها و مطالبها على الدول الأجنبية عندما تبيع لها هذه المنتجات مما يحقق مصلحتها الخاصة و يجعل شروط التبادل التجاري أكثر مراعاة لمصلحتها[1].

فإتحاد الفحم و الصلب الأوروبي مثلا يتحكم في إنتاج و تداول سلعي الفحم و الصلب في أوروبا، و يفرض على الدولة التي تتعامل معه سعرا يحقق منفعة أعضاءه و يجعل التبادل التجاري أكثر إتجاها نحو مصلحتهم.

ثانيا : نجد أن الإتحادات الإقتصادية كثيرا ما تتحكم في شراء العديد من السلع من العالم الخارجي بشروط أكثر مراعاة لمصلحة أعضائها، حيث أنها تمثل سوقا واسعا تجعل الدول الأجنبية تبيع منتجاتها بأحسن الشروط و الأسعار و إلا فقدت هذه السوق الحيوية ذات الأهمية

[1] كامل الكرآلي ،ترجمة عادل الوالي المرجع السابق الكرالي f f 302،303،304.

الفعالة بالنسبة لها. فالسوق الأوروبية المشتركة مثلا، أصبحت ذات نفوذ إقتصادي قوي في المجال الدولي لأنه أصبح في مقدورها التحكم في شراء العديد من السلع من الدول الأجنبية.

و لا جدال في مدى ما سيعود على الدول الأعضاء في التكامل من فوائد و مزايا نتيجة لهذين العاملين. فتزداد قوة مساومتها بالنسبة للعالم الخارجي و خاصة عند عقد الإتفاقيات التجارية، فتحصل على السلع بأرخص الأسعار و تحصل على تسهيلات في الدفع و تخفيضات في الرسوم الجمركية. و هذا كله يؤدي في نهاية الأمر إلى تحسين وضع موازين مدفوعاتها.

4-1-3/- الميزة الثالثة: زيادة التوظيف:

إن إلغاء القيود على إنتقال الأشخاص بين الدول المتكاملة من شأنه أن يؤدي إلى إنتقال العدد الفائض من العمال من المناطق التي تضيق بهم إلى المناطق الأخرى التي تعاني من نقص في عددهم. و هذا مفاده بطبيعة الحال زيادة التوظيف و التقليل من البطالة داخل دول التكامل، هذا فضلا عن إمكان تشغيل السكان في أعمال تتناسب بدرجة أكبر مع كفاءتهم، و تنويع مهارات المستخدمين، و زيادة تخصصهم و بالتالي زيادة إنتاجيتهم.

و الواقع أن ما سيترتب على التكامل الإقتصادي من إتساع حجم السوق و زيادة نشاط الأعمال و الإستثمارات سيؤدي بلا شك إلى إنشاء مجالات جديدة للعمل في شتى الميادين، و تزداد فرص العمل أمام الأيدي العاملة و الفنيين في كافة دول التكامل. و سينشأ عن ذلك أن يشهد كل بلد من بلاد التكامل إنتقال مجموعات من السكان إما طلبا للإستخدام أو للأجور العالية إذا كانوا مستخدمين بأجور أقل نسبيا في بلادهم. و ستشمل الهجرة بطبيعة الحال أرباب الحرف، و الفنيين، و رجال الأعمال، و المزارعين، و الأيدي العاملة غير المدربة.

و لاشك أن هذا كله بالإضافة إلى إنتقال رؤوس الأموال و إتساع نطاق الأعمال و المشاريع سينجم عنه تحقيق درجة أكبر من التكافؤ النسبي بين مجموع الموارد الصالحة للإستغلال و عدد السكان في بلاد التكامل المختلفة، مما يقضي على مشاكل البطالة و إنخفاض مستويات المعيشة فيها. هذا بالإضافة إلى أن الدول التي كانت تعاني من نقص في الأيدي العاملة المدربة و في الفنيين المتخصصين، ستستطيع أن تجد العدد الكافي منهم الأمر الذي يمكنها من إستغلال مواردها الإقتصادية بأكبر كفاءة ممكنة، و يزيد من درجة تخصصها الإنتاجي بوجه عام[1].

و الواقع أن التكامل الإقتصادي يعد من أنجح الحلول القصيرة الأجل للمشكلة السكانية، حيث أنه يعمل على إعادة توزيع السكان في الدول المعنية، بما يحقق قدر أكبر من التناسب بين عددهم و بين الموارد المتاحة . فهو يحصل بإنتقال العدد الفائض من السكان من المناطق المزدحمة إلى المناطق القليلة السكان، و بذلك يخف الضغط عن الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة.

[1] كامل الكرآ ك ترجمة عدنا عاد الوالي المرجع السابق f f 305ـ306.

و لاشك أن هذا التعديل في توزيع السكان بين دول التكامل المختلفة سينشأ عنه تحقيق قدر أكبر من التناسب بين الموارد البشرية و الموارد غير البشرية. و عموما فإن مشكلة البطالة و ما يتفرع عنها من مشاكل إقتصادية و إجتماعية خطيرة ستخف حدتها إلى حد كبير نتيجة للتكامل الإقتصادي، و هذه بدون شك ميزة جليلة ينفرد بها التكامل الإقتصادي دون سائر الحلول الأخرى.

4-1-4/- الميزة الرابعة : زيادة معدل النمو الإقتصادي:

يؤدي التكامل الإقتصادي – على المدى الطويل - إلى زيادة معدل النمو الإقتصادي في الدول الأعضاء عن طريق تشجيعه للإستثمار .

فإتساع نطاق السوق و ما سيتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي بلا شك إلى زيادة الحافز على الإستثمارات، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل إنتاج هذه السلع. هذا فضلا عن تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج و ما يتولد عنها من زيادة الإستخدام الأفقي لرأس المال على نطاق إقليمي واسع بحيث يشمل مختلف الصناعات و المناطق و يزيد من تكامل الإستثمارات و المشاريع الإنتاجية.

و المهم أن قدرة المشاريع و الإستثمارات على تحقيق الربح سوف تزداد و تعظم بعد التكامل، إذ في حين تظل تكلفة الإستثمار على ما هي عليه أو هبوطها قليلا من مستواها السابق (نتيجة لزيادة كفاءة العوامل الناشئة من زيادة التخصص، و توفر الفنيين و تحقيق وفورات الإنتاج الكبير)، فإن عائد إستثمار رأس المال سيرتفع بالنظر لإزدياد حجم المبيعات، و إحتمال إنخفاض تكلفة الإنتاج الجاري عند إباحة حرية التنقل للأيدي العاملة و رؤوس الأموال.

و سينشأ عن زيادة الحافز على الإستثمار بهذا الشكل إنتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى داخل نطاق المنطقة المتكاملة للإستثمار في المشروعات و الصناعات التي ستنشأ و تزدهر عقب التكامل، و تبعا لإتساع حجم السوق، و أيضا للإشتراك في عمليات نقل المنتجات، و بيعها و تسويقها في أقاليم الإتحاد المختلفة. و يؤدي كل هذا في الأجل الطويل إلى رفع مستوى الكفاءة في إستغلال الموارد المتاحة، و إلى توسيع نطاق العمليات الإنتاجية و تطبيق أساليب فنية جديدة في الإنتاج، مما يتولد عنه إنخفاض تكاليف الإنتاج و أثمان السلع المصنوعة مما يكون من شأنه زيادة تسويقها تجاريا[1].

و المهم هو الإلتفات إلى أهمية زيادة الحافز على الإستثمار في النهوض بتنمية الموارد الإقتصادية للدول المتكاملة. فإباحة حرية التنقل و التوطن و الإقامة لرؤوس الأموال داخل التكامل فضلا عن الظروف الإقتصادية الجديدة التي تزيد من توقعات رجال الأعمال و أصحاب رؤوس الأموال لتحقيق الربح، سيؤدي بلا شك إلى هجرة رؤوس الأموال من المناطق المتطورة إلى المناطق المتخلفة داخل نطاق المنطقة المتكاملة حيث يتيسر إستغلال الموارد في الزراعة و الصناعة، و الخدمات و غيرها.

[1] كامل الكرآ ك ترجمة عدنا عاد الوالي المرجع السابق f f 307ÿ308.

و لهذا يتوقع أن يسفر التكامل الإقتصادي عن تسهيل عمليات تكوين رأس المال و زيادة معدل النمو الإقتصادي في الدول المتكاملة .

4-1-5/- الميزة الخامسة: الإستقرار السياسي و الأمني:

تتلخص في التقارب و التعاون السياسي و الأمني للدول الأعضاء، مما يبعد شبح الحرب بينهم، خاصة في ظل وجود مصالح مشتركة فيما بين هذه الدول.

4-2/- مشاكل التكامل الإقتصادي :

تكتنف عملية التكامل الإقتصادي بعض المشاكل و الصعوبات، ينشأ بعضها تلقائيا بمجرد قيام التكامل، و ينشأ البعض الآخر فيما بعد عندما توضع الإتفاقية المنظمة للتكامل موضع التنفيذ العملي. و من الواضح، أن هذه المشاكل و الصعوبات يمكن أن تحتاط لها إتفاقيات التكامل، و هذا أمر ضروري لضمان أكبر قدر من سهولة التطبيق العملي لها. و من الواضح أيضا أن مشروع للتكامل لا يمكن أن يستوفي جميع شروط النجاح دفعة واحدة و إنما يتحقق ذلك على مراحل و خطوات. و لابد أن يتطلب فيما بعد إدخال التعديلات على إتفاقية المشروع الأصلية تبعا لما يقتضيه التكامل من شروط التكيف لمختلف الظروف و المشاكل و الملابسات التي يتعرض لها من الناحية العملية[1].

و فيما يلي سوف نتطرق إلى تحديد مفهوم مصطلح الشراكة الذي يعتبر كمظهر جديد للتكامل و الذي أختير كمصطلح لتحديد المشروع التكاملي الجديد الذي سيجمع ضفتي حوض البحر الأبيض المتوسط.

5/- الشراكة كمفهوم للتكامل الدولي :

1/5- أسس مفهوم الشراكة :

يستند مصطلح الشراكة على عدة أسس و أهمها :

1-1-5/- التبعية المتبادلة (Interdépendance):

تعرفها الموسوعة السياسية على أنها حالة تبادل المساعدات و الخدمات خاصة في عصرنا الحالي مع التطور التكنولوجي و تقارب المسافات. و هذا المصطلح هو قديم "يعود لمنتصف القرن الثامن عشر"، حيث أشار الوزير الإقتصادي الفرنسي تورغو- في رسالته السابعة المتعلقة بتجارة الحبوب - إلى التضامن العام و السببية المتبادلة في الزمان الناتجة عن الفعل و رد الفعل المتتاليين الذي تتسم به العلاقات بين عناصر مجموعة إقتصادية ما، و التي وصفها في نهاية المطاف في حالة <<التبعية المتبادلة>>[2].

---

[1] كامو الكرنك ترجمة عدنان عباد الوكيل المرجع السابق ص f 308-309.

[2] عدنان عمر الكديم المحور السياسي و الأمني للشراكة الأوروبية - المتوسطية مجلة الدولية العدد 88 1996 جامعة الدول العربية الأمانة العامة f 181.

و في مجال العلاقات الإقتصادية الدولية، تبدو <<التبعية المتبادلة>> للأطراف المختلفة كنتيجة للتقسيم الدولي للعمل، فتتخصص الأمم بفعاليات إنتاجية مختلفة لبعضها البعض على مستوى التبادل و الإنتاج .

و لكن يجب لفت الإنتباه إلى أن هذه <<التبعية المتبادلة>> المتزايدة يوم بعد يوم قد لا تترجم بالضرورة نتائج متماثلة لكافة الدول، إذن فمثل هذه <<التبعية المتبادلة>> بين الدول ذات أحجام إقتصادية و ثروات مختلفة و متنوعة تؤدي غالبا إلى علاقات غير متوازنة، تتصف بالتأثير و التأثر بحيث تقود في نهاية المطاف إلى أشكال من السيطرة[1].

و من هنا نتساءل هل يمكن قيام تبعية متبادلة في حالة مشروع الشراكة الأورو-متوسطية بحيث لا تضمحل فيه مصالح طرف لصالح طرف آخر مع الخلل الكبير في التوازن الإقتصادي للدول المشاركة ؟. فتشير مثلا بعض الأرقام إلى أن معدل دخل الفرد في دول جنوب و شرق حوض البحر الأبيض المتوسط لا يتجاوز 12/1 من معدل دخل الفرد في دول الإتحاد الأوروبي، و أنه من المتوقع على ضوء معدل النمو الراهن أن يصبح 20/1 بحلول عام 2020.
ثم كيف يمكن أن نتصور شراكة على أساس التباين الخطير في القدرات التنافسية دون أن يرافق نظام الشراكة لبرامج مساعدات واسعة شاملة على غرار مشروع مارشال، أو برامج المساعدات التي قدمها الإتحاد الأوروبي للدول التي إنضمت إليه لاحقا (اليونان، و إسبانيا و البرتغال)[2].

5-1-2/- المصالح المشتركة:

و يتمثل في إقامة تعاون ثابت، و متوازن و متطور، و إذا غاب هذا المبدأ يصبح التعاون عبارة عن مساعدة من طرف ما للطرف الأخر، و هذا ما يلاحظ من خلال إتفاقيات التعاون التي عقدتها المجموعة الإقتصادية الأوروبية مع عدد من الدول العربية المتوسطية و المشرقية في عام 1976 للأولى و بداية عام 1977 للثانية. إذ كانت هذه الإتفاقيات ترمي لتقديم أنواع مختلفة من المساعدات و المعونات الإقتصادية بهدف رفع وتيرة التنمية الإقتصادية في هذه البلدان من خلال فتح الأسواق الأوروبية في وجه البضائع العربية – المتوسطية ، إضافة للبروتوكولات المالية الهادفة لتحسين واقع البنيات التحتية بشكل عام.

إلا أن هذه العلاقات بقيت ضعيفة و غير مستقرة محكومة بالتقلبات و التبدلات في المنطقة ، و قابلة للهزات و التراجع بإستمرار. و بالتالي فلكي يضمن لمثل هذا التعاون الحياة و الإستمرارية كان لابد من أن يقوم على مبدأ (المصالح المشتركة) الذي يعتبر بمثابة الركيزة و البنية الأساسية لأي عمل جماعي تعاوني مشترك[3].

و تعني مسألة المشاركة في المصالح أنه بإمكان الأطراف المتعاونة تبادل قيم ذات صبغة إقتصادية أساسا، و كذلك ذات صبغة غير إقتصادية (إجتماعية، وُ ثقافية و سياسية إلخ...). إنه تبادل من المفروض أنه يحدث تدفقات عكسية مفيدة للأطراف جميعا و متطورة كما

---

[1] د. عامر لكحل ، الدائرة المتوسطية في العلاقات العربية – الأوروبية ، مجلة قضايا إستراتيجية ، العدد09 ، ماي 1997 ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، ص ص 08-09.
[2] عبد المجيد عمراني ، المالية العامة ، ص 181.
[3] د. عامر لكحل ، المرجع السابق ، ص 09.

و نوعا مع مرور الزمن، مما يمثل إطار المصالح المشتركة أو المتبادلة الذي يجب أن يكون بمثابة أرضية للتعاون حتى تحقيق الشراكة[1].

2/5- مشروع الشراكة الأورو- متوسطية " وضعية أطرافه " :

5-2-1/- الطرف الأوروبي :

إن الإتحاد الأوروبي الذي يتألف حاليا من خمسة عشرة دولة يمثل ما يقارب 30% من الإنتاج الإجمالي العالمي، كما يملك هذا الإتحاد أهم المواصفات الإقتصادية الأساسية لمفهوم المركز، و هي القوة الإقتصادية ، و القوة التكنولوجية ، و القوة المالية، و القوة النقدية، إضافة إلى جاذبية نمطه الإستهلاكي و سيطرة فكره الإقتصادي. و الأهم من كل هذا أنه يفاوض ككتلة قوية جدا على الأصعدة الإقتصادية، و السياسية و العسكرية.

5-2-2/ - الطرف العربي المتوسطي:

إلى جانب تركيا، و قبرص، و مالطا و إسرائيل التي ترتبط أصلا مع الإتحاد الأوروبي بإتفاقيات خاصة منذ أكثر من عقدين من الزمن، نجد الدول العربية المتوسطية التي لا تمثل إلا حوالي 01 % من الإنتاج الإجمالي العالمي، و بالتالي يمكن ترجمة إنخفاض هذه النسبة بغياب المواصفات الإقتصادية الأساسية للمركز المذكور أعلاه. و علاوة على ذلك فإن الدول العربية بما في ذلك دول إتحاد المغرب العربي تفاوض بصورة متفرقة و دون تبني إستراتيجية موحدة واضحة .

و فيما يلي، نظرا لأن مشروع الشراكة الأورو- متوسطية يغلب عليه الميدان الإقتصادي، فقد إرتأنيا التركيز على تحديد مفاهيم بعض المصطلحات المرتبطة بهذا الموضوع.

[1] د. عامر [illegible] المرجع السابق f 10.

الساب الأوǧ

العلاقات الأوروø متوسǎية في إǍار العولمة

الفصل الأول :
العولمة و المنطق الجديد للعلاقات الدولية

المبحث الأول :
العولمة و الجهوية – مساران دوليان متوازيان :

سوف نتطرق في إطار هذا المبحث إلى ظاهرتين تميزان النظام العالمي و ذات علاقة وطيدة بموضوع بحثنا.

المطلب الأول :
مفهوم العولمة (Mondialisation) و مظاهرها :

إن مصطلح العولمة يظهر لنا بصفة متكررة في الآونة الأخيرة في الصحافة و الأدبيات الإقتصادية و السياسية خاصة المعاصرة، و لكن نتساءل:

- ماذا يعني هذا المصطلح ؟.
- هل يعني شيء ملموس أو شيء غامض؟.
- كيف يمكن شرح هذه الظاهرة بصفة دقيقة ؟.

إن الهدف من وراء هذا المطلب هو رفع تساؤلات قصد التطرق بشرح هذه الظاهرة المعقدة.

الفرع الأول : العولمة و إطارها النظري "النقاش ما بين حرية التبادل و الحمائية":

تتضح العولمة كظاهرة عامة للإعتماد المتبادل ما بين دول العالم، فهي تتميز بسرعة التدفقات Flux المختلفة كالسلع ، و المعلومات ، و الأنماط و الأفراد ...إلخ . بالإضافة إلى نمو التدفقات المالية و تدويل عدد كبير من المؤسسات .

و لا يمكن فهم التوجه نحو العولمة و الجهوية بدون التطرق لموضوع المبادلات الدولية و الرهانات التي أحاطت به ما بين التوجه نحو حرية التبادل و الحمائية. و ذلك راجع للدور الكبير الذي أصبحت التجارة الدولية تلعبه في العلاقات ما بين الدول[1].

كما تجدر الإشارة إلى أننا سوف نركز على النظريات الإقتصادية، نظرا لمدى إرتباط الجهوية و العولمة بالطابع الإقتصادي.

---

[1] عكيلة ترتاÖÜ ¡ÇÏ المرجع السابق ص 08.

1- التيار المنادي بحرية التبادل :

تعريف عام للتبادل الحر:

في إطار المبادلات ما بين بلدين أو أكثر، يكمن التبادل الحر في المبادلات التجارية التي لا تكون خاضعة لقيود مقصودة " كالحقوق الجمركية، و الحصص أو المراقبة"[1]. و يعرف المفكر الإقتصادي إروين IRWIN التبادل الحر أنه "الحالة التي لا يوجد فيها حواجز مصطنعة لمبادلات المنتوجات من سوق لأخرى، بصفة تكون الأسعار المقترحة للمستهلكين و المنتجين الوطنيين هي نفسها بالمقارنة مع الأسعار الدولية و بالأخذ بعين الإعتبار تكاليف النقل و التكاليف أخرى".

و قد كانت الثورة الصناعية مصدر لظهور أطروحات التبادل الحر في البداية، حيث كانت الفكرة مرتبطة أساسا بغزو الأسواق الخارجية من خلال ظاهرة الإستعمار.

فبعد سيطرة التوجه الحمائي لعدة قرون من خلال الميركنتليين و الذين سوف نتطرق لهم فيما بعد، ظهر تيار مخالف للتيار الحمائي مع نهاية القرن السابع عشر (17). حيث نجد في سنة 1701 المفكر هانري مارتين Hanry MARTYN الذي نادى بالتخصص في العمل، كما أكد المفكر جاكوب فاندلينت Jacob VANDELINT قبل قرن من آدم سميث Adam SMITH في مؤلفه النقود تجيب على كل شيْ Moneys answers all things الصادر في سنة 1734، أن الحمائية تؤدي إلى فقدان التشغيل و الأرباح التي لا يمكن أن تتحصل عليها الدول من خلال شراء المنتوجات الأجنبية بأسعار منخفضة بالمقارنة مع الأسعار الداخلية، حيث يمكن شراء المنتوجات بفضل الفوائد الناتجة عن بيع منتجاتها، و بالتالي تستفيد الدولتين من التجارة.

و يؤكد الكاتب ماتيو ديكر Mathew DECKER في كتابه، أسباب تراجع التجارة الخارجية An essay on the causes of the decline of the foreign trade الصادر في سنة 1744، مقترحا على البرلمان أن يدفع الأجور للذين فقدوا مناصب عملهم بفعل المنافسة الناتجة عن الإستيراد، و ذلك بفضل الفوائد المحققة من طرف الذين حققوا أرباح من التبادل الحر[2].

فلقد كانت زيادة أهمية المطالبة بالتبادل الحر مصاحبة للإرتفاع الكبير في الإنتاج و النشاط الإقتصادي خاصة في إنجلترا، الأمر الذي سبب مشاكل في كيفية توزيع الفائض بين أفراد المجتمع. فمن هذا المنطق بدأ التفكير بجدية حول ضرورة إيجاد منافذ خارجية للإنتاج الكبير للمصانع التي حلت محل الصناعات اليدوية و البسيطة. في ظل هذه الأوضاع برز في الفكر الكلاسيكي نظريات عديدة سنحاول التعرض في هذا المطلب لأهمها[3].

---

[1] Encyclopédie Encarta 2000, Libre Echange, C.D. Microsoft Corporation.

[2] Hennri.F. HENNER, Le Libre Echange, facteur de croissance? Un débat déjà ancien, Revue Problèmes Economiques N° 2.565-2.566. Avril 1998, P 24.

[3] عكيلة ترتاÖÜ زيد المرجع السابق ذكرزاÜ ف 09.

أ- نظرية القيمة المطلقة المقارنة لآدام سميث Adam Smith (1723-1790):

يعتبر آدم سميث Adam Smith المنظر الأول الذي أعد نظرية منسقة حول التبادل الحر الدولي، رغم أننا نجد أفكاره مبعثرة في عدة كتابات للمفكرين الذين سبقوه. و في هذا الميدان تساءل سميث Smith حول أسس التجارة، و عن ما هو متوخى من المبادلات و أيضا عن منافع التجارة بالنسبة للأمم[1].

و إنطلق سميث Smith في تحليله من فكرة تقسيم العمل التي تحدث عنها في مؤلفه الضخم "ثروة الأمم" ذات 2000 صفحة، فيرى سميث أن تقسيم العمل يؤدي إلى إرتفاع الإنتاج، حيث يسمح لكل دولة بإستعمال مواردها بمهارة إلى أن ذلك يطرح مشكلة عدم إمكانية تسويق كل الإنتاج على المستوى المحلي[2]. و قد تأثر سميث Smith بالفترة التي عاش فيها مع ضيق الأسواق المحلية نتيجة زيادة الإنتاج من جراء الثورة الصناعية. فإنطلاقا من هذا الواقع، وجه سميث Smithفي درساته إهتمام كبير للتجارة الخارجية، و توصل خلال طرحه لهذه الإشكالية إلى ضرورة إيجاد منفذ خارجي، أي التسويق الخارجي للإنتاج و الذي يسميه بالتبادل الدولي[3].

فيربط في هذا الإطار سميث Smith بين التخصص و التبادل، و يرى أن كل دولة تتمتع بميزة معينة تتمثل في إكتسابها لوسائل الإنتاج، و العمل و رأس المال، فيكون للدولة تفوق معين من حيث التكلفة و بالتالي السعر و النوعية. فسميث Smith يشجع التبادل ما بين الدول على أساس "المنفعة المطلقة"، و حسبه إذا كان بلد "أ" يستغرق مدة أقل لصناعة منتوج "و" من الفترة التي يستغرقها البلد "ب" فيكون من مصلحة البلد "ب" شراء المنتوج "و" من البلد "أ"، و هذا الأخير من مصلحته شراء منتوج "ي" من البلد "ا" الذي يكون التفوق فيه لصالح البلد "أ"[4].

و سنقوم بطرح مثال تطبيقي آخر ندخل من خلاله مفهوم النفقات المطلقة:

البلـــد	النسيـــج	الخمر
إنجلترا	02 جنيه للوحدة	01 جنيه للوحدة
البرتغال	04 جنيه للوحدة	نصف جنيه للوحدة

نلاحظ من الجدول أن ثمن النسيج منخفض في إنجلترا عنه في البرتغال و أن كلفة الخمر في البرتغال أقل منها في إنجلترا. و في هذه الحالة نجد البرتغال بميزة مطلقة في إنتاج الخمر، حيث النفقة المطلقة أقل عنها في إنجلترا في إنتاج المنسوجات و البرتغال في إنتاج الخمور. و بالتالي فمن مصلحة الدولتين تبادل المنتوجين فيما بينهما، و ذلك على أساس تكاليف الإنتاج[5]. و

---

[1] Hennri.F. HENNER, op.cit, p 25.

[2] الرLJNJ عليولLJ LJJNjLJ الوLJOOولLJ الدولية و الوLJOOLJ العرLJOOLJ مجلة اقTLJ اد-عولمةLJ f 19.

[3] O'K3 الY ولعلولLJ الإفTLJ اد السياسLJ : مدPyÝ للدراسات السياسيةLJ السلسلة الإفTLJ اديةLJ الOOLJعة الOOLJولآLJ دار الOOدائة للOOLJاعة و الTLJر و الOOوزيYLJ بيروتLJ للLJLJLJ 1981 f f 107-108.3

[4] fereydoum A. KHANVAND, le nouvel ordre commercial mondial du GATT à l'OMC, Paris, Editions Nathan, France, Octobre 1996, p 41.

[5] OOرOOLJ عOOLJالةLJ Σ5LJ المرجy السابOOR ذكرLJ f f 10Ý11.

من هنا يرى سميث Smith أن توسيع التقسيم الدولي للعمل يسمح لكل دولة إستعمال مواردها بمهارة[1].

و يعتبر سميث Smith أن الثروة لا تكمن في الأموال ذاتها مثل المركنتليين الذين إعتبروا مصدر الثروات هو تراكم المال، بل إعتبر أن الثروة تكمن في الأملاك التي تسمح بإقتنائها و بفضل حرية التبادل. فكل دولة يمكنها تنمية ثرواتها بتصدير منتوجاتها بأسعار أكثر إنخفاضا و بشراء منتوجات بأسعار منخفضة.

و يذهب سميث Smith إلى إنتقاد بعض الممارسات المقيدة المفروضة على التجارة الخارجية الممارسة من طرف بعض الدول، كحقوق الجمارك و تحديد الكميات. حيث يعتبر أن هذه الممارسات يمكنها أن تكون ذات منفعة على المدى الطويل بالنسبة لبعض الأعوان الإقتصاديين، و لكن ذلك غير ملائم للإقتصاد بكامله[2]. إلا أن سميث Smith يقبل بإستثنائين قصد فرض الحماية، الأول غير إقتصادي يتمثل في حماية الصناعات الضرورية لدفاع الدولة، فهو يقول أن " الدفاع هو أكثر أهمية من الثروة"، بينما الثاني يسمح من خلال الحقوق الجمركية المفروضة على المنتوجات الأجنبية المساوات مع المنتوجات المحلية قصد تحقيق منافسة عادلة[3].

و لكن السؤال الذي لم يعالج من طرف آدم سميث هو ماذا سيكون الحال في غياب الميزة المطلقة لبلد ما في الإنتاج بالنسبة لمنافسيه؟.

و بمعنى آخر، نفترض أن البلدان النامية غير قادرة على توفير هذه الميزة نظرا لضعف كفاية رؤوس أموالها، و صناعاتها و تكنولوجياتها بالنسبة للبلدان المصنعة.

في هذه الحالة، هل تعمد هذه البلدان إلى الإنفراد و لا تدخل في الحياة الإقتصادية الدولية؟. و في هذا الإطار جاء المفكر دافيد ريكاردو David RICARDO للإجابة على هذا السؤال بتقديمه لنظرية التكاليف النسبية[4].

ب- نظرية التكاليف أو المنافع النسبية المقارنة لدى دافيد ريكاردو David RICARDO (1772-1823):

لقد قام ريكاردو Ricardo مع بداية القرن التاسع عشر بتطوير التحليل الكلاسيكي الرأسمالي و بصفة خاصة أفكار آدام سميث Adam Smit . فأكد على ضرورة تخصص الدولة في إنتاج السلع و المشاركة في التجارة الدولية، فهو يرى أنه حتى إذا ما كانت دولة ليس لديها

---

[1] Ahmed LAMRI, Intégration des pays en développement dans les Echanges Internationaux, mémoire de fin d'études pour l'obtention du diplôme des Etudes Supérieures Spécialisée en Affaires Internationales, Université de Provence, Aix en Provence, Marseille, France, 1997-1998, p 08.

[2] Encyclopédie Encarta 2000, libre Echange, C.D. Microsoft Corporation.

[3] Fereydoum A. KHAVAND, op.cit, pp 41 ;42.

[4] Henri F. HENNER, op.cit, p 25.

التفوق في إنتاجية السلع، فعليها أن تتخصص في إنتاج السلعة التي تكون درجة تأخرها في إنتاجها قليلة[1].

و تقوم نظرية ريكاردو على عدة فرضيات نذكر أهمها:
1 - وجود دولتين يكون التبادل بينهما في صورة مقايضة؛
2 - ثبات التكاليف أي عدم تغير تكاليف الإنتاج مع زيادة السلع المنتجة؛
3 - المنافسة التامة؛
4 - وجود دولتين إثنتين يقوم التبادل بينهما على أساس سلعتين؛
5 - تقديم المنتوجات على أساس العمل المبذول فيها؛
6 - عدم وجود نفقات نقل أو رسوم جمركية أو مصاريف تأمين[2].

و لصياغة نظريته يقدم دافيد ريكاردو المثال الآتي و الذي يتعلق بوضع دولتين هما إنجلترا و البرتغال اللتان تقومان بإستخدام مواردهما لإنتاج سلعتين فقط " المنسوجات و الخمور".

البلـــد	النسيـــج	الخمر
إنجلترا	100 ساعة عمل	120 ساعة عمل
البرتغال	90 ساعة عمل	80 ساعة عمل

نلاحظ من الجدول أن البرتغال تتفوق في إنتاج سلعتين معا حيث تبلغ كلفة إنتاجها (80 ساعة عمل و 90 ساعة عمل) على التوالي. لكن التفوق هو أعظم في إنتاج الخمر منه في إنتاج النسيج، فنقول أن البرتغال ذات ميزة نسبية في إنتاج الخمر[3].

فيرى ريكاردو Ricardo أنه ليس من مصلحة البرتغال أن تتخلى على الإنتاج الذي تتمتع فيه بمهلة أقل أي النسيج، كما أنه من مصلحة إنجلترا أن تتخصص في إنتاج النسيج، حيث يكون ضعفها الأقل.

كما يؤكد ريكاردو Ricardo أنه من مصلحة إنجلترا أن تستثمر رأسمالها في البرتغال قصد إنتاج السلعتين. إلا أن ريكاردو لا يوضح كيف يمكن للمستهلك الإنجليزي المحروم من الشغل أن يستفيذ من هذه الوضعية.

و من جهة أخرى قدم مثال خاص بواقع إنجلترا و الذي حرك ملاك الأراضي ضده، الذين كانوا يطالبون بالإبقاء على التعريفات الحمائية فيما يخص إستيراد القمح قصد الحفاظ على ثرواتهم. فحسبه، إعتبر أنه أكثر فائدة للإقتصاد الإنجليزي التخصص في صناعة المنسوجات التي تكون في وضع أفضل من حيث الإنتاجية[4].

---

[1] Fereydoum A. KHAVAND, op.cit, p43.

[2] عطية عبد الواحد المرجع السابق ص ص 12، 13.

[3] Jacques ADDA, la mondialisation de l'Economie, Tome I, Genèse, Editions la Découverte, Paris, France, 1997, pp 35 ;36 ;37.

[4] Henri F. HENNER, op.cit, p 35.

و لم يكن في البداية لأفكار ريكاردو تأثير ، فمنذ سنة 1791 صدرت في بريطانيا قوانين ترمي لإبقاء سعر القمح و بالتالي الخبز مرتفع بصفة إصطناعية، بدعم من كبار ملاك الآراضي، و قد كان يجب إنتظار سنة 1847 لرؤية أفكار ريكاردو Ricardo تطبق على إثر إلغاء هذا القانون[1].

ج- نظرية وفرة عوامل الإنتاج لهيكشر و أولين و سمويلسن Samuelson :

لم تكن نظرية التجارة الخارجية عند هيكشير و أولين و سمويلسن Samuelson تمثل النقيض للنظرية التقليدية، بل كانت إمتداد لفكرة التكاليف النسبية. حيث أن الأولى تنتهي إلى أن إختلاف النفقات النسبية هو أساس التجارة الخارجية، بينما المفكرين الثلاثة يتسألون عن أسباب إختلاف النفقات بين الدول[2]. و قد تقدم المفكرين بـ " نظرية التبعية المتبادلة"، و يقصد بذلك بتبعية العرض و الطلب و الأثمان لبعضها البعض في التجارة الدولية. و حسب هذه النظرية، فإن تكاليف الإنتاج تكمن في عوامل الإنتاج [كالرأسمال، و العمل، و الأرض و الموارد] التي يتوفرعليها البلد، الأمر الذي يؤثر على التخصص في العمل و التجارة الخارجية . فالكلاسكيون الجدد يوضحون أن التجارة الدولية تمنح لكل دولة إمكانية التخصص في تصدير منتوجات معينة تكون لديها وفرة كبيرة منها.

فيمكن أن يتوفر مثلا عنصر العمل بكثرة للبلد الأول، في حين يتوسط بلد ثاني في نفس العنصر، إلا أنه بالمقابل يتمتع بغنى في رأس المال. من هنا فالبلد الأول يختص في إنتاج و تصدير المنتوجات التي تتطلب يد عاملة كبيرة، بينما البلد الثاني يختص في إنتاج و تصدير السلع أو المنتوجات التي تتطلب رأس مال كبير، و بالتالي ستتم عملية التبادل الدولي على أساس التفاوت في إكتساب عوامل الإنتاج بين الأطراف المتبادلة[3].

كما يعتبرون أن التبادل الدولي يؤدي نحو تساوي أسعار عوامل الإنتاج.

هذه هي الخطوط العريضة لهذه النظرية، إلا أن هذه النظرية قد تعرضت لعدة إنتقاذات و التي تنطبق على النظرية الكلاسيكية.

- الإنتقادات:

تقوم هذه النظرية على فكرة وجود " منافسة كاملة و نزيهة"، حيث لا يمكن لأي مؤسسة فرض سيطرتها على السوق. إذ نجد التبادل يتم داخل المؤسسات أو الشركات المتعددة الجنسيات، فمثلا التجارة داخل المؤسسات المتعددة الجنسيات أو ما يسمى بالإقتصاد المغلق تمثل 36% من المبادلات الدولية.

كما يميل التحليل إلى البساطة و التجريد، فقد إرتكز النموذج المقدم على عاملين فقط و هما رأس المال و العمل، مهملين عامل الأرض مثلا، و ذلك لصعوبات إستعمال عدة عوامل. كما نجد عدم تجانس عوامل الإنتاج، فالعالم الإقتصادي بيلاسا Bilassa يقسم العمل إلى عمل ماهر و عمل

[1] Ahmed LAMRI, op.cit, p 08.

[2] عكيلة ثرثار المرجع السابق f f ذكرزا .46ٍ45ٍ44.

[3] Fereydoum A.KHAVAND, op.cit, pp 43 ;44.

غير ماهر.... مثلا الإلكترونيك في الولايات المتحدة تتطلب كثافة العمل الماهر. كما نجد الدور الكبير للعامل التكنولوجي الذي ما فتأ يزداد دوره من حيث الأهمية، و الذي يفرض تقسيم العمل.

كما نجد تبادل المنتوجات من نفس القطاع، فمثلا في الإتحاد الأوروبي يظهر لنا تبادل ما بين دول العضوة للمنتوجات الصناعية التي تتمتع بمستوى متقدم من التكنولوجيا[1].

و من جهة أخرى، نجد أن النظريات الكلاسيكية و النيوكلاسيكية قد أهملت العوامل الغير إقتصادية و التي تلعب دورا هاما إلى جانب عامل المنفعة. و هناك عوامل مرتبطة "بالجيوسياسة" في العالم. فالأمر يتعلق بعلاقات القوة السياسية و العسكرية التي حددت العوامل الإقتصادية، و المثال عن ذلك يتمثل في تحطيم الصناعة الهندية عن طريق الإستعمار البريطاني في القرن 19.

و يذهب المفكرين كيند لبرجر و ليندرت Kindleberger et Lindert منتقدين النظرية الكلاسكية من خلال أفكار ريكاردو Ricardo، بإعتبار أن المقارنة المقدمة من طرف هذا الأخير الذي يعتبر أن البرتغال يربح في تصدير الخمر بمقابل النسيج البريطاني، لن تظهر إلا إذا تم إظهار الوضع على المستوى السياسي، حيث كانت البرتغال مرغمة من طرف القوة البريطانية و المعاهدات المبرمة حول التخصص في ميدان تصدير الخمور بدون أن يكون بإمكانها تشجيع إنتاج السلع الصناعية التي كانت من شأنها أن تنافس الواردات الآتية من إنجلترا.

أما فيما يخص مثال الهند، فنجد أن هذه الأخيرة قد وقعت تحت الإستعمار البريطاني منذ سنة 1790 إلى أن تصبح منذ سنة 1870 تقريبا كليتا تحت الإستعمار. فإذا لم تصبح الهند سياسيا في سنة 1820 على ما كانت عليه في سنة 1760، فإنجلترا في سنة 1820 لم تصبح إقتصاديا على ما كانت عليه في سنة 1760. فبفضل الثورة الصناعية التي غيرت هيكل الإقتصاد البريطاني[2]، أصبحت الصناعة الإنجليزية تستهلك في 1820 حوالي أربعين مرة من القطن بالمقارنة مع سنة 1760. فبزيادة الإنتاج، فرضت بريطانيا على الهنود إستهلاك فائضها من المنتوج. فبعد ما كانت الصادرات البريطانية نحو الهند مع بداية القرن 18 تقدر ب 0.1 مليون جنيه إسترليني، فقد تجاوزت المليون جنيه في حوالي 1760 و 10 مليون في سنة 1856 و 20 مليون في سنة 1867 و قد وصلت إلى 70 مليون عشية الحرب العالمية الأولى. هذه الصادرات كانت مكونة أساسا من المواد المصنوعة و خاصة المنسوجات. هذا التدفق لهذه المنتوجات الذي شجعه فتح قناة السويس في سنة 1869 بتقليص المسافة البحرية مابين إنجلترا و الهند الأمر الذي سبب تدهور الصناعة التقليدية في الهند و حال دون قيام صناعة حديثة.

وفي حوالي سنة 1900، كانت الصناعات النسيجية المستوردة من طرف الهند تفوق قيمتها السنوية 20 مليون جنيه إسترليني، فكانت تغطي هذه الواردات تقريبا كل إحتياجات هذا البلد من هذه الصناعات. كما شجعت إنجلترا توسع الفلاحة الإستغلالية خلال نظام المزارع الكبيرة للملاك الأوروبيين، و ذلك على حساب الفلاحين الصغار الذين كانوا يمثلون من 70% إلى 80 % من مجموع سكان الهند، فأصبحت الهند مصدر كبير للمواد الأولية ذات الأصل الفلاحي كالقطن.

[1] عـkـيـاة Ʊ ـرـ5ـ Ǒljl Ü Σ5lj المرجع السابق Üƫhl f 66-67.

[2] Fereydoum A.KHAVAND, op.cit, pp 47 ;48.

الأمر الذي إنعكس سلبيا على السكان الهنود، حيث حدثت عدة مجاعات نتيجة غياب الزراعات المعيشية. يعتبر هذا المثال تعبير هام لحقيقة التخصص الدولي للعمل الذي يفرض خاصة من طرف القوى الكبرى على الدول الضعيفة و ذلك لصالح الأولى[1].

د-النظرية الكينزية:

إن تطور المحيط الإقتصادي الدولي خلال الفترة ما بين الحربين و خاصة مع الأزمة الإقتصادية لسنة 1929 و نتائجها السلبية، قد فندت التحاليل الأرثذكسية الليبيرالية. حيث لم يدخل الكلاسيكيون في الإعتبار النقود و لم يولو لها أي إهتمام، بل إعتقدوا أن لها دورا محايدا و أنها "مجرد حجاب يغطي الحقيقة" لأن البضائع تبادل ببضائع.

و قصد إدخال تعديل على التحاليل الكلاسكية، فرأ جون كينز John Keynes أنه ليس هناك مكانة تفوق مكانة النقود لأن لها دورا إيجابيا نظرا لتعلق الناس بها و إبتغائهم الحصول عليها رغبة في إستعمالها و إكتنازها، فهي إذن أداة أساسية للتحليل الإقتصادي. و قد كان جون كينز John Keynes في تحليله هذا متأثرا بواقع الإقتصاد الداخلي و الدولي الذي أصبحت تلعب فيه رؤوس الأموال دورا هاما. كما أكد كينز على ضرورة ترك التبادل الحر للسلع على أساس المنافسة مع حصر تدخل الدولة في ميدان التنظيم فقط[2].

2-التيار المنادي بالحمائية:

يمكن تعريف الحمائية بصفة عامة بأنها مجموع الإجراءات الإقتصادية المقامة في بلد ما على مستوى تجارتها الخارجية، و التي تكون ذات أثر معارض أو مخالف لمبدأ التبادل الحر. و لقد قدم أنصار الحمائية أطروحاتهم مقدمين عدة حجج، و التي يمكن حصرها في التيارات و الممارسات التالية:

أ-التيار الميركنتيلي:

لقد كان من بين أول من نادى بالحمائية أنصار التيار الميركنتيلي. حيث نجد أنه لم يكن يسمح بدخول إنجلترا إلا للسلع المنقولة عبر البواخر الإنجليزية أو السلع المنتمية للدولة الصانعة أصلا لهذه السلع. كما أن التجارة مع المستعمرات الإنجليزية لا تتم إلا على البواخر الإنجليزية. و هو الأمر الذي أدى إلى عدة حروب ما بين إنجلترا و مستعمراتها ما بين سنتي 1652 و 1674.

و حسب المفكر الألماني فريدريك لست Friedrich List، على الأمة أولا تنمية قدراتها الإنتاجية قبل مواجهة المنافسة الدولية.

و قد ظهرت فرنسا كدولة ذات توجه حمائي أساسا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر "19" . فمحاولات تحرير التجارة لم تدم طويلا، فما بين سنتين 1616 و 1818 مع إقامة تعريفة جمركية صارمة تقدر بـ50% فيما يخص الواردات من الحديد. فالإرادة الإقتصادية

[1] Fereydoum A.KHAVAND, ibid, pp 47 ;48.
[2] Fereydoum A.KHAVAND, ibid, p46.

الفرنسية لتحرير التجارة الخارجية لم تبدأ في الظهور إلا مع سنوات 1850 و لم تجد تجسيدا لها إلا في إتفاقية التبادل الحر لسنة 1860 مع بريطانيا. إلا أننا نلاحظ أن الصناعات الفرنسية لم تعان من المنافسة و السيطرة من طرف الصناعات البريطانية كما كان متخوفا منه قبل ذلك.

و مع نهاية القرن التاسع عشر(19) لم يوجد ما بين سنتي 1880 و 1913 إلا ثلاثة دول تطبق الحمائية و هي بريطانيا و هولندا و الدانمارك.

إلا أنه مع الحرب العالمية الأولى شهدنا عودة الحمائية، حيث كانت الدول تفضل الإحتفاظ بعملتها الصعبة الضرورية لشراء الأسلحة. و تواصلت السياسات الحمائية حتى بعد إنتهاء الحرب و خاصة مع الأزمة الإقتصادية العالمية لسنة 1929.

و نتيجة الإنقلاب الذي مس أوروبا مع معاهدة فرساي بظهور عدة دول في أوروبا الوسطى، قامت هذه الدول حديثة النشأة لحماية إقتصادها من المنافسة الأجنبية.

كما لاحظنا عدة سياسات حمائية أضيفت للحقوق الجمركية كتحديد الكميات، و فرض رخص الإستيراد و سياسات الحصص. و قد عرفت هذه الإجراءات كبحا مدة سنتين فقط على إثر توصيات عصبة الأمم لسنة 1927 من خلال المؤتمر العالمي بتخفيض الحقوق الجمركية و إلغاء الحصص الكمية. إلا أن السياسات الحمائية عادت مع الأزمة الإقتصادية سنة 1929 و تواصلت إلى غاية 1939، حيث كانت نصف التجارة العالمية معنية بالحواجز التعريفية[1].

هذه السياسات الحمائية تمثلت في الإجراءات التالية:

- في جوان 1930 طبقت الولايات المتحدة الأمريكية حقوقا جمركية على أغلب المنتوجات الصناعية وصلت إلى نسبة 90% في هذا البلد مما جعل الأسعار تتضاعف؛
- و إلى غاية سنة 1932 كانت بريطانيا تتبع سياسة تعريفية معتدلة، حيث كانت تتراوح الحقوق الجمركية ما بين 10 و 13%؛
- أما فرنسا فقد إتبعت سياسة الحصص الكمية كوسيلة لحماية إقتصادها، حيث إقصرتها في بادئ الأمر على إجراءات تمس المنتوجات الفلاحية لتتعداها إلى قطاعات أخرى فيما بعد.

ب- نظرية الندرة عند روبارت مالتوس Robert Malthus (1766-1836):

لقد عاش مالتوس Malthus و هو مفكر إقتصاي إنجليزي في نفس الفترة التي عاش فيها ريكاردو Ricardo . إشتهر بكتاب " مبادئ السكان" الذي صدر سنة 1798 و كتاب " مبادئ الإقتصاد السياسي" الذي صدر في سنة 1820. و تتمحور نظريته في أن تزايد السكان في رأيه يخضع إلى شكل متتالية هندسية أي 1، 2، 4،8، 16، 32،... بيمنا تزايد مواد المعيشة يخضع إلى شكل متتالية حسابية أي 1،2،3،4،5،6،... و معنى ذلك أنه سيحدث على المدى البعيد إنعدام التوازن بين عدد السكان و الإمكانيات الغذائية.

[1] Fereydoum A.KHAVAND, ibid, pp 47 ;48.

و بذلك فقد تنبأ بالأزمات الإقتصادية التي عرفتها الدول الأوروبية سنة 1815، و ذلك عكس الكلاسكيين الآخرين الذين رفضوا إعتبار وجود الأزمة بسبب التوازن الآلي الذي يضمن إنسجاما مستمرا في الحياة الإقتصادية، و بالتالي فقد أكد على ضرورة تدخل الدولة[1]. إنطلاقا من هذا التحليل و بعد أن كان مالتوس Malthus من مؤيدي التبادل الحر، غيّر موقفه مقدما تبريرين قصد إقامة حمائية على تجارة القمح.

فقد كان يخشى في حالة حصاد سيئ تقوم الدولة المصدرة للقمح بإنقاص مبيعاتها، مما قد يحدث ندرة في هذه المادة.

التبرير الثاني يميل إلى التحليل " الفيزيوقراطي" حيث يقوم على أن إنخفاض مداخيل ملاك الأراضي قد يكون له آثار في تخفيض نفقاتهم، و بالتالي مداخيل كل الأعوان الذين ترتبط مداخيلهم بنفقات هؤلاء الملاك، و بصفة خاصة "الصناعات الذين يمثلون أهم زبائنها و أول ممولیها، بالإضافة إلى ما تحتاجه القوى العسكرية". إلا أن هذا الإنتقاد لمالتوس Malthus لم يلقى ترحيب من طرف المفكرين الإقتصاديين اللذين عاصروه[2].

ج- أطروحة حماية بعض الطبقات الإجتماعية عند جول ملين Jules MELINE :

يعتبر هذا السياسي من أهم المدافعين عن الحمائية بحجة حماية بعض الطبقات الإجتماعية، حيث فرض تعريفة جمركية سنة 1893 جد مرتفعة قصد حماية الفلاحة الفرنسية و بالتالي الفلاحين الفرنسيين ضد الواردات الأجنبية و خاصة الإنجليزية[3].

د-أطروحات حماية الصناعات الناشئة لفريدريك لست و ليونارد لسيسموندي

Léonard SISMONDI & Friedrich LIST:

نجد أن أهم تبرير الذي سيطر على تاريخ السياسات الحمائية يتمحور حول قوة المصالح الصناعية على المستوى الوطني و التي تتعارض مع المنافسة الأجنبية، و في هذا الإطار نجد مسألة "حماية الصناعات الناشئة".

و على رأس مناصري هذا التوجه الحمائي المفكر الإقتصادي الألماني فريديريك لست Friedrich List الذي عاش ما بين سنتي 1789 و 1864[4] ، و الذي أصدر كتابه " النظام الوطني للإقتصاد السياسي" في سنة 1840. و قد أكد من خلاله هذا المنظر للإتحاد الجمركي للدويلات الألمانية، على إتباع سياسة تصنيعية مبنية على أساس التوسع و حماية السوق الداخلية. و مضمون أطروحته تتمثل في على الدولة أن تعمل قصد تنمية قدراتها الإنتاجية قبل أن تواجه المنافسة الدولية. و تكمن هذه القدرة قبل كل شيء في القدرة على تحويل المنتوجات، و ليس فقط إستغلال ما تمنحه الطبيعة. و بالتالي يعتبر لست List أن الصناعة هي قاعدة القوة الإقتصادية و مستقبلها في عالم يتميز بفروقات هامة في التنمية، الأمر الذي يتطلب تدخل الدولة.

---

[1] ولعلوﻥ إلى المرجع السابق الذكر f f 109ﻱ110.

[2] Henri F.HENNER, op.cit, p 25.

[3] Ahmed LAMRI, op.cit, pp 10 ;11.

[4] Fereydoum A.KHAVAND, op.cit, p 48.

و بخلاف الكلاسيكيين الذين يعرضون العالم كوحدة متجانسة خال من الصراع، و الرهانات و القوى التي تبدو غائبة، يعرض لست نظرة أكثر واقعية، أين ترتبط القوة السياسية و الغنى أو الثراء الإقتصادي . فإذا لم يستبعد فرضية أن يؤدي التبادل الحر إلى نمو جميع الأمم، فهو مقتنع أن هذا لا يمكنه أن يحدث إلا في حالة تكون فيها مختلف الأمم في مستوى من النمو المتماثل أو المتقارب[1]. و من هنا يرى هذا المفكر أن الحماية الجمركية هي الوسيلة الأساسية التي تسمح "للصناعات الناشئة" أن تصبح على قدر كاف يهيئها لرفع تحدي المنافسة. و هذه الحماية حسب لست تسمح بحماية الهياكل الضعيفة أمام هجومات الهياكل القوية[2].

هذا التحليل نادت به الدول السائرة في طريق النمو في النصف الثاني من القرن العشرين، و سوف نتعرض لذلك فيما بعد.

و يضيف لست أنه مع تقوية هذه الصناعات الناشئة يمكن رفع الإجراءات الحمائية التدريجية أين تصبح الصناعة الوطنية في مستوى يسمح لها بالدخول في المنافسة الدولية[3].

ـ تحليل آخر مماثل لهذه الواقعية نجده في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال أطروحات ألكسندر Alexender HAMILTON من خلال مؤلفه عرض عن الصناعة Report on Manufactures الصادر في سنة 1891، الذي ربط الثروة، و الإستقلال و الأمن مع نمو الصناعات، هذه الأخيرة تتطلب حماية فعالة على حسب هذا المنظر[4].

إلا أن الإنتقاد الموجه لنظرية لست المتعلقة بحماية الصناعات الناشئة يتمثل في عجز أصحابها على تحديد المستوى الذي يجب أن تصل إليه المؤسسات، أي مرحلة النضج قصد رفع هذه الإجراءات الحمائية[5].

كما ينتقذ الرئيس الأمريكي إليس غرانت Ulyss GRANT المنتصر في الحرب الأهلية بين شمال و جنوب الولايات الأمريكية مابين سنتي 1861 و 1865 التيار الليبيرالي قائلا: " ... لمدة قرون إستفادت إنجلترا من نظام حمائي الذي طبقته إلى أقصى درجة... بدون شك ترجع القوة الحالية لإنجلترا إلى هذا النظام. فبعد قرنين، رأت إنجلترا أنه من الأفضل إتباع التبادل الحر لأنها تعتقد أن الحماية لم يعد لها فائدة. إذن، أيها السادة، أعتقد أن بلدي، بعد قرنين، عندما تكون أمريكا قد إستفادت كليا من نظام الحماية، هي الأخرى ستتبنى التبادل الحر" .

و معلقا على هذا القول، يرى المفكر الإقتصادي أندري جندر فرانك FRANK André GUNDER سنة 1978، أي أكثر من قرن بعد ذلك أن الخطأ الوحيد لغرانت Grant هو عدم تقديره لسرعة تحول أمريكا .

---

[1] Henri F. HENNER, op.cit, p 40.
[2] Encyclopédie Encarta 2000, protectionisme, C.D Microsoft Corporation.
[3] Ahmed LAMRI, op.cit, p 11.
[4] Henri F. HENNER, op.cit, p 40.
[5] Encyclopédie Encarta 2000, protectionisme, C.D Microsoft Corporation.

و نفس الشيء بالنسبة لألمانيا، فبعد أن حققت وحدتها في سنة 1870، عملت على تدعيم جهودها في تنمية صناعتها على أساس حمائية صارمة مصحوبة بمبادرات عسكرية في إفريقيا، و آسيا و أمريكا رامية إلى الإحتكار الإستعماري للقوى الكبرى آنذاك (إنجلترا و فرنسا). فقد فرضت ألمانيا في سنة 1879 قانونا جمركيا كان بداية لعصر جديد نحو الحمائية، و الذي وضع لثلاثة عشريات[1].

هـ/- أطروحات تشجيع العرض الداخلي:

على المستوى الداخلي، هناك إجراءات أخرى تدخل ضمن وسائل الحمائية و هي تتمثل في إستفادة الصناعات من إعفاءات ضريبية[2]. و هذا ما إتبعته فرنسا، بتطبيق سياسة جولبار GOLBART حيث تزداد المؤسسات الوطنية و يزداد إنتاجها و بالتالي العرض المحلي و التشغيل .

و في سنة 1970 أصدرت " المدرسة الجديدة لكمبردج Combridge"[3] دراسة مفادها أن رفع الحقوق الجمركية يسمح بتخفيض شراء المنتوجات الأجنبية و بالتالي يشجع العرض الوطني و التشغيل، و هذا ما يسمونه بالحماية الذكية التي تخدم النمو[4].
هذه النظرية تجد ترحيبا خاصة في فترات تسود فيها البطالة. إلا أنه قد يكون لهذه الممارسة خطر و إنعكاسات سلبية على إقتصاد الدولة، حيث قد تدفع الدول الأخرى التي تعاني من البطالة إلى إتخاذ نفس الإجراءات[5].

و/- حماية القطاعات الإستراتيجية:

و هي تتعلق بتطبيق الإجراءات الحمائية على بعض المنتوجات التي قد تكون مثلا ضرورية للدولة في حالة نزاع خارجي و الذي قد يصعب على الدولة المعنية الحصول على هذه المنتوجات. و في هذا الإطار نجد المفكر بازوني BASONI الذي يبرر االحمائية بضرورة الدفاع الوطني. كما نجد معاهدة لاهاي في هذا الإطار الممضى عليها في أفريل سنة 1996 و التي أنشأت مؤسسة مكلفة بمراقبة الصادرات الحساسة الموجهة لبعض دول الجنوب المعروفة بتهديدها الجيوستراتيجي. إلا أن الإنتقاد الموجه لهذا النوع من الحماية هو صعوبة تحديد هذه المواد الإستراتيجية[6].

[1] Henri F. HENNER, op.cit, pp 40 ;41.
[2] Ahmed LAMRI, op.cit, p 11.
[3] Henri F. HENNER, op.cit, pp 32 ;33.
[4] Ahmed LAMRI, op.cit, p 11.
[5] Encyclopédie Encarta 2000, protectionisme, C.D Microsoft Corporation.
[6] Ahmed LAMRI, op.cit, p 10.

ي/- حماية التجارة من خطر الإغراق dumping:

إن الإغراق يعتبر مبررا آخر لصالح ممارسة الحماية. و هو يتمثل في إمكانية ممارسة هذه السياسة قصد مكافحة الإغراق، الذي يتميز بالتحديد الإرادي لأسعار الواردات حيث تصبح أقل من الأسعار في الدول المصدرة، الأمر الذي يفرض الإحتكار الدائم و إبعاد الموردين الوطنيين من السوق[1].

م/- النظرية الماركسية و الإتجاه الإشتراكي في التجارة الخارجية:

ركزت النظرية الماركسية في تطرقها للتجارة الخارجية و خاصة في مجال المبادلات الخارجية على تطور الرأسمالية. إذ يؤكد كل من كارل ماركس Karl Marx و فلادمير لنين Vladimir Lenine على أن تطور الرأسمالية لا يستوجب اللجوء لمنافذ خارجية. و لكنهما لا يهملان الدور الأساسي الذي لعبته التجارة الخارجية عبر التاريخ في تنمية الرأسمالية بإنجلترا خلال القرنين السابع عشر و التاسع عشر.

ففي تحليل ماركس Marx للمنافذ الخارجية يرى بأنها لعبت تاريخيا دورا هاما في مجال التراكم البدائي للرأسمال، ثم في تشجيع مواصلة التراكم.

و يرى ماركس Marx أنه إذا حدث و أن حكم على النظام الرأسمالي بالفناء، فإن السبب يرجع للتناقضات الداخلية فيه أساسا و خاصة الإنخفاض المتزايد لمعدل الفائدة.

و يعتمد الكثير من الإقتصاديين الماركسيين حاليا، على أن تراكم رأس المال يجب و يمكن أن يكون على المستوى الوطني، و فيما يخص الدول السائرة في طريق النمو فتجارتها الخارجية في نظرهم ما هي إلا تعبير عن تبعيتها للدول المتقدمة. و يرون أيضا أنه قصد التخلص من هذه التبعية، من الضروري اللجوء إلى الحماية الإقتصادية و الإكتفاء الذاتي حتى تتمكن هذه الدول من إنشاء قاعدة وطنية صالحة للتراكم[2].

هذا فيما يخص الجانب النظري للتبادل الحر، وفيما يلي سوف نتطرق إلى ظاهرة العولمة.

الفرع الثاني : مظاهر العولمة :

يمكن حصر مظاهر العولمة في العناصر الأساسية الآتية :

1/- كثافة المبادلات التجارية الدولية :

تكمن أهم مميزات العولمة في حجم المبادلات الدولية و دورها المركزي في الإقتصاد العالمي. فمنذ سنة 1945 ، سجل حجم التجارة تضاعف بمرتين بالمقارنة مع الإنتاج. فما بين سنتي 1948 و 1997 تضاعفت قيمة التجارة العالمية بإثني عشرة مرة بينما تضاعف حجم الإنتاج

[1] Encyclopédie Encarta 2000, protectionisme, C.D Microsoft Corporation.

[2] عتيقة طرفاي، نفس المرجع السابق ذكره، ص ص 31؛32؛33؛34.

العالمي بستة مرات فقط. فعلى المستوى الكمي فقيمة المبادلات العالمية للسلع سجلت سنة 1999 5460 مليار دولار أي بزيادة تقدر بـ 3,5 % بالمقارنة مع سنة 1998. و نشير إلى أن هذه التجارة العالمية تتحكم فيها الدول الرأسمالية المتقدمة بصفة خاصة[1]. و فيما يلي نعرض جدول يوضح لنا النمو الكبير للتجارة الدولية[2]:

المصدرين و المستوردين الرئيسيين للسلع :

المصدرين	% صادرات العالمية	النمو لسنة 1999 بانسبة المئوية %	المستوردين	% الواردات العالمية	النمو لسنة 1999 النسبة المئوية %
الولايات المتحدة الأمريكية	12,4	02	**الولايات المتحدة الأمريكية**	18	12
ألمانيا	09,6	00	ألمانيا	08	00
اليابان	07,5	-08	بريطانيا	05,5	02
فرنسا	05.3	-02	اليابان	05.3	11
بريطانيا	04,8	-02	فرنسا	04,9	- 01
كندا	04,2	11	كندا	03,7	07
إيطاليا	04,1	-05	إيطاليا	03,7	00
هولندا	03,5	06	هولندا	03,2	01
الصين	03,5	06	الصين	03,1	-03

إن النمو الكبير للتجارة الدولية يرجع إلى عدة عوامل :

-أولا : تطور وسائل النقل نظرا لتطور التكنولوجي ، مما أدى لإختصار المسافات بصفة كبيرة.

-ثانيا : لقد كانت فترة التضخم التي مر عليها الإقتصاد العالمي نتيجة ما سمي بالصدمة البترولية الأولى لسنة 1973 أثر في وضع سياسات نقدية صارمة ترمي إلى التحكم في الكتلة النقدية و القروض، مما أدى إلى التخلي التدريجي عن القطاعات ذات المردود القليل (النسيج، و البواخر و المناجم ...إلخ) لصالح قطاعات ذات المهارة العالمية (كصناعة الطائرات ، و المواصلات اللاسلكية و الإعلآم الآلي ...إلخ) الأمر الذي نتج عنه نمو الواردات في الميادين التي تم التخلي عنها، و بالتالي توجه عام للإقتصاديات الوطنية نحو الخارج .

[1] Jeans Jacques ROCHE, Relation Internationales , Edition L.G.D.J Paris 1999, p 281.
[2] Pascal BONIFACE , l'Armée stratégique 2001, Edition Michalon Paris 2000, pp 731 ; 736.

-ثالثا : سيطرة النظرة الليبرالية للتجارة الدولية المرتكزة على فكرة المزايا المقارنة Avantages comparatifs للإقتصادي دافيد ريكاردو David Ricardo التي سبق و أن تطرقنا إليها، هذه النظرية التي إرتكزت عليها الإتفاقية العامة للتجارة و التعريفات GATT الممضية في جنيف بتاريخ 30 أكتوبر 1947 ، و التي عملت على تنظيم التجارة العالمية على أساس مبدأ " المعاملة بالمثل و الإمتيازات المتبادلة " [1].

في ظل هذه الإتفاقية تمت مفاوضات هامة تتعلق بتحسين ظروف التجارة العالمية و تشجيع نشاطها، و هي تتمثل في ما يسمى بالأرغواي راوند Uruguay round و ذلك بمبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية التي أرادت فتح مفاوضات جديدة حول دعم تحرير المبادلات الدولية و ذلك بعد مفاوضات طوكيو روند Tokyo round التي بدأت في ديسمبر 1973 دائما بمبادرة أمريكية [2].

و قد كانت دورة الأرغواي راوند Uruguay round تهدف إلى توسيع تحرير المبادلات إلى الميادين الفلاحية، و لإستثمارات و الخدمات (البنوك ، و التأمينات و النقل ...إلخ). و تجدر تلإشارة إلى أن هذا القطاع الأخير سجل في العشرية الأخيرة تطورا مذهلا ، حيث قدرت قيمة المبادلات الدولية في ميدان الخدمات بالنسبة لسنة 1999 1340 مليار دولار (أي بنسبة إرتفاع 01,5 بالمقارنة مع سنة 1998)[3] .

وفيما يلي جدول يحدد قيمة (بمليار الدولارات) النسبة المئوية لمبادلات الخدمات في سنة 1999 .

البيانات / المناطق	قيمة الصادرات	النسبة المئوية للنمو (99/98)	قيمة الواردات	النسبة المئوية للنمو (99/98)
العالم	1340	02	1335	03
أمريكا الشمالية	284	05	219	09
أوروبا	630	00	600	01
أمريكا للاتينية	54	- 02	60	- 09
أسيا	267	04	337	05
اليابان	60	- 03	114	03

و قد دامت دورة الأرغواي راوند Uruguay round أكثر من سبعة سنوات أي منذ سبتمبر 1986 إلى غاية أفريل 1994، حيث خلصت بإبرام إتفاقيات مراكش في أفريل سنة 1994، فقد أمضى 111 بلد على هذه الإتفاقية الأخيرة من بين 125 بلد مشارك في المفاوضات . و قد نصت هذه الإتفاقية على تخفيض الحقوق الجمركية على المنتوجات الصناعية المتبدالة مابين الدول المتقدمة بـ 38 % مابين سنتي 1995 و 2005، فهذه الحقوق من المفروض أن تنخفض بمعدل

[1] Jeans Jacques ROCHE, op.cit, p 281.
[2] Frédiric FOULON, la nouvelle Economie Mondiale, ..., p 111
[3] Pascal BONIFACE, op.cit, p731.

متوسطي من 6,3% إلى 3,9% . و فيما يخص ميدان النسيج، فقد تقرر رفع الإمتيازات التي كانت ممنوحة للدول السائرة في طريق النمو[1].

كما أنه تقرر تخفيض الحقوق الجمركية فيما يخص القطاع الزراعي بمعدل 24 % بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو و بـ 37 % بالنسبة لدول الصناعية . أما فيما يخص قطاع الخدمات فقد تم الإتفاق على أن فيما يخص الخدمات المالية، والإتصالات السلكية و اللاسلكية، و النقل الجوي و الخدمات البحرية تكون على أساس التساوي في المعاملة[2].

كما تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة التي يرمز لها باللغة الفرنسية OMC و التي شرعت في مهامها إبتداء من تاريخ 1 جانفي 1995 معوضة الإتفاقية العامة للتجارة و التعريفات GATT، حيث لأول مرة أصبحت التجارة العالمية تتمتع بمؤسسة عالمية تختص بترقية و تنظيم الميدان التجاري[3] .

و قد لاقت هذه المنظمة ترحيبا من طرف المجتمع الدولي، فإذا لم تنضم للغات عند تأسيسها إلا 23 دولة و إلى غاية 1970 إلا 65 دولة نظرا للحذر الذي كان سائدا على غالبية دول المجتمع الدولي خاصة الدول الإشتراكية سابقا و الدول السائرة في طريق النمو الذين كانوا يعارضون و يحتجون على إقتصاد السوق. فإن المنظمة العالمية للتجارة أصبحت تضم 136 دولة بعد أقل من ستة سنوات من نشأتها، وذلك رغم تعدد إجراءات الإنضمام إلى هذه المنظمة بالمقارنة مثلا مع إجراءات الإنضمام إلى هيئات الأمم المتحدة، مما يدل على مدى تغير الوضع الدولي. كما أوكلت لهذه المنظمة مهام واسعة، كمهمة حل النزاعات التجارية مابين الدول الأعضاء (هذه النزاعات التجارية التي لم يكف عددها عن الزيادة). و بالتالي يمكن القول أنه سيزداد تفوق هذه المنظمة نظرا لتزايد أهمية التجارة الدولية[4].

2/- زيادة أهمية التدفقات المالية :

العامل الثاني المميز يكمن أساسا في النمو الفائق للأسواق المالية الدولية، فالمبادلات المالية تقدر بأربعين (40) مرة صقف قيمة التجارة العالمية، ففي سنة 1999 قدر مجموع العمليات بـ 700.000 عملية يوميا بمبلغ يعادل 2000 مليار دولار.

و يرجع الإقتصادي شارل غولدفينجر charles GOLDFINGER أهمية المبادلات المالية و التي يسميها هذا الجغرافي "بالجغرافية المالية "إلى ثلاثة عوامل و هي:

1- إنهيار نظام بريتن وودز Bretton Woods مع بداية السبعينات بتقويم عام للعملات، مما أدى إلى إنفجار الأورو دولار، و بالتالي فإنشاء النقود قد أفلت من مراقبة السلطات النقدية. فمن سنة 1973 إلى غاية سنة 1994 إنتقل سوق الأورو دولار من 160 مليار دولار إلى 3000 مليار دولار.

---

[1] Pascal BONIFACE, op.cit, p 732.
[2] Frédiric FOULON, op.cit, p212.
[3] Ahmed LAMRI, op.cit, p 62.
[4] Haguani ZALMAÏ, Cours de Droit International, de l'Economie et de Diplomatie Economique aux étudiants de DESS, carrières diplomatiques internationales, année universitaire 2000-2001.

2- تحرير الأنظمة المالية الوطنية و المتمثلة أساسا في تحرير القرض .
3- تزايد عدد العملات الفرعية نتيجة زيادة حجم الأورو دولار. و حسب الإقتصاديين هانري بورجينات Henri BOURGUNIAT و دومنيك بليهون Dominique PLIHON يرتكز هذا الفضاء المالي الجديد على ثلاثة قواعد و هي :
1- الإمكانية الممنوحة للمتعاملين الدوليين للجوء إلى الأسواق المالية دون اللجوء إلى الوسطاء التقليديين ألا و هم البنوك .
2- زوال الحدود مابين الأسواق.
3- ترا جع التنظيمات الوطنية التي كانت تحد من حركة رؤوس الأموال .

و في هذا الفضاء المالي الجديد نجد تراجع سلطة الدولة بصفة واضحة، الأمر الذي ترتب عنه ثلاثة نتائج سلبية و نتيجتين إيجابيتين[1] .

- ففيما يخص النتائج السلبية نذكر :
1-اللجوء السهل للقروض الدولية، مما جعل الإقتراض كوسيلة عادية لتعويض أو تصحيح الإختلالات الخارجية و التمويل العمومي، هذا الإتجاه الذي طبقته الولايات المتحدة الأمريكية خاصة .
2-زيادة القروض الدولية أدى إلى مرحلة تضخم، و قصد جلب رؤوس الأموال و حماية عملاتهم قامت السلطات العمومية برفع نسب الفوائد مما أدى إلى <<غلاء النقود >>. و قد كانت أزمة المديونية و التي سوف نتطرق لها فيما بعد نتيجة رفع نسب الفوائد مع زيادة قيمة الدولار .
3-زيادة أهمية الأسواق المالية و البورصات نتيجة لمردوديتهم على المدى القصير، و ذلك على حساب التمويل الإنتاجي .

- و فيما يخص النتائج الإيجابية فتتمثل في تعدد إمكانيات الحصول على التمويلات، نذكر أساسا سهولة الإحداث النقدي لرد على حاجيات تمويل الإقتصاد العالمي مما سمح بتحويل كثيف لرؤوس الأموال نحو الدول الصناعية الجديدة (كما هوالحال بالنسبة لدول جنوب شرق آسيا).

و لا يمكن التكلم عن عولمة الميدان المالي دون التطرق إلى الشكل الدولي للديون، هذه المشكلة تمثل أهم إنشغال لدول العالم في إطار العلاقات العمودية شمال جنوب أي بين الدول المتقدمة المقرضة و الدول السائرة في طريق النمو المقترضة[2].

- المديونية:

مشكلة المديونية التي تشغل النقاش في الميدان المالي على الساحة الدولية تعود خلفياتها أساسا إلى سنوات السبعينات، مع إنهيار أثمان المنتوجات الأولية التي تمثل الدخل الرئيسي للدول السائرة في طريق النمو و الأزمتين البتروليتين لسنتي 1974 و 1979. مما أدى بالدول السائرة في طريق النمو إلى اللجوء بصفة مكثفة إلى التمويل الخارجي عن طريق الإقتراض قصد سد عجزهم المالي[3] .

[1] Jeans Jacques ROCHE, op.cit, pp 283 ;284.
[2] Jeans Jacques ROCHE, op.cit, pp 284 ;314.
[3] Ahmed LAMRI, op.cit, p50.

هذا ما زاد في حجم مديونية الدول السائرة في طريق النمو ليصل سنة 1982 إلى 732 مليار دولار، الأمر الذي جعل المكسيك يعلن في 23 أوت 1982 أنه غير قادر على سد ديونه، و تبعته مباشرة الأرجنتين، و البرازيل و البيرو. الأمر الذي كان من المفروض أن يجعل المجتمع الدولي يعي بهذا المشكل و العمل على إيجاد حلول له . إلا أن حجم المديونية واصل في الإرتفاع، حيث تضاعفت بخمسة عشرة مرة بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو، بإرتفع حجمها من 100 مليار دولار سنة 1970 إلى 650 مليار دولار سنة 1980 لتصل سنة 1992 إلى 1500 مليار دولار [1].

و قد إنتقل حجم المديونية بالنسبة للدول ذات الدخل الضعيف من 110 مليار دولار إلى 435 مليار دولار، أما بالنسبة للدول ذات الدخل الإنتقالي (Intermédiaire) فقد إنتقلت المديونية من 435 دولار إلى 1656 مليار دولار. أما بالنسبة لمجموع الدول السائرة في طريق النمو فقد إنتقلت من 603 مليار دولار إلى 2091 مليار دولار، أي بزيادة تقدر بـ 250 %. أما بالنسبة لخدمات الديون فكانت تستحوذ في سنة 1995 على 24 % من صادرات السلع و الخدمات بالنسبة للدول ذات الدخل الإنتقالي (Intermédiaire) مقابل 20 % في سنة 1980. أما بالنسبة للدول ذات الدخل الضعيف فكانت ب 26 % في سنة 1995 مقابل 11 % سنة 1980 فقط.

الرقم القياسي حققته زمبيا بنسبة 174 %، و غينيا بيساوي نسبة 67 %، و سيراليون بنسبة 60 %. و دائما في سنة 1995 كرس الموزمبيق 3,3 % من ميزانيته لقطاع الصحة، و 07,9 % لقطاع التربية و 35 % لخدمة الدين.

فمشكل المديونية يبقى يحتل صدارة المواضيع التي تمس العلاقات المالية الدولية بصفة عامة و العلاقات المالية بين الجنوب و الشمال بصفة خاصة، و ذلك رغم عدة مبادرات من طرف الدول الغنية قصد حل هذا المشكل. كمبادرة مجموعة السبعة G7 خلال إجتماعهم بكلون COLOGNE في ألمانيا المتمثلة في إلغاء 90 % من الديون العمومية لدول الفقيرة الأكثر إستدانة أي ما قدره 70 مليار دولار. إلا أن هذه الوعود بقت بعيدة عن التطبيق حيث من بين مبلغ 70 مليار دولار لم يتم مسح إلا مليار دولار فقط مما يكرس تبعية الدول السائرة في طريق النمو أكثر فأكثر لدول المتقدمة[2] .

3/- دور المؤسسات المالية الدولية :

و كما هو الحال بالنسبة لدور التجارة في دعم و تقوية الغات ثم المنظمة العالمية للتجارة، فقد كان لنمو دور القطاع المالي في العلاقات الدولية أثر هام في دعم دور المؤسسات المالية الدولية خاصة صندوق النقد الدولي [3].

هذا الصندوق الذي أنشأ على إثر إتفاقيات بروتن وودز Bretton Woods في جويلية 1944 فقد توسعت مهامه و نطاق تدخلاته حيث أصبح يلعب حاليا مهام مزدوجة.

---

[1] Henri BARTOLI, Reponse le développement pour fénir avec la pauvreté, Editions UNESCO, paris 1999, p 122.

[2] Jeans Jacques ROCHE, op.cit, pp 284 ;314.

[3] Henri BARTOLI, op.cit, p 122.

- أولا: مهمة مالية تتمثل في :
- توفير السيولة مع إيقاف التضخم؛
- إعلان إشارات الخطر في حالة ملاحظته لإختلافات في السياسات المالية خاصة الوطنية؛
- تقديم توجيهات للأسواق المالية حول نسب الفوائد و نسب تبديل العملات.

- ثانيا: مهمة الوساطة مابين المقرضين و المقترضين من خلال برامج التعديل الهيكلي بهدف تخفيض التضخم و تقليص العجز في الميزانية العمومية بشكل يطمئن المقترضين الخواص الذين تلجأ لهم الدول السائرة في طريق النمو .

ومن هنا يتضح لنا دور صندوق النقد الدولي الذي يضم حاليا أكثر من 180 دولة بعدما لم يكن يعد سوى 40 دولة سنة 1946، في تنظيم التوجه الليبرالي خاصة في الميدان المالي و تفادي حدوث أزمات قد تشل المسار. و مع ذلك فإن سرعة الأحداث قد تجاوزت تنبؤات الصندوق و ذلك ما إتضح لنا من خلال ما سمي بالأزمة المالية الأسيوية لسنة 1997، هذه الأزمة التي مثلت أهم تحدي للعولمة المالية[1].

4/- دور الإستثمار المباشر الأجنبي (الشركات المتعددة الجنسيات) :

هناك عدة تعريفات للشركات المتعددة الجنسيات، فنجد التعريف القانوني للكاتب برنارجاكيي Bernard JACQUIER الذي يعتبر الشركة المتعددة الجنسيات تلك <<الشركة التي يكون مقرها الإجتماعي في بلد معين و لكن تمارس بعض النشاطات خارج هذا البلد عن طريق فروع أو محلات التي تراقبها، و تنسق فيما بينها الشركة المركزية>>. كما نجد التعريف الإقتصادي للكاتب روني ساندريتو René SANDRETTO الذي يعرف هذه الشركة أنها <<مؤسسة ذات حجم كبير بصفة عامة، يكون تنظيمها و تسييرها خاضع في غالب الأحيان إلى المركزية، و هي تنمي نشاطها الإنتاجي بفضل فروعها المتواجدة في مختلف الدول >>[2].

و قد إخترنا تعريف آخر لهذه الشركات المتعددة الجنسيات يجمع إلى حد ما بين التعريفين السابقين : <<نقصد بهذه الشركات كل مؤسسة من بلد معين لها نشاطات مستقرة و خاضعة لرقابتها في بلدين أجنبين على الأقل و تحقق في هذين البلدين أكثر من 10% من رقم أعمالها>>. تجدر الإشارة إلى أنه يوجد تمييز عند المختصين ما بين الشركات العابرة للدول Transnationales و الشركات المتعددة الجنسيات Multinationales[3]. إلا أننا سوف لن نتطرق لهذا لموضوع لأنه ليس ذا أهمية كبيرة بالنسبة لبحثنا.

و نلاحض أنه لم تكف هذه الشركات عن التوسع و النمو مع تطور نشاطها، فإلى غاية بداية القرن العشرين كانت المؤسسات المتعددة الجنسيات تتميز أساسا بإستراتيجية تموينية، الأمر الذي كان يؤدي بها للإقامة في المناطق الزراعية (الشاي، و القهوة و المطاط ...إلخ) و تركيز نشاطاتها في المناطق الغنية بالمعادن الأولية، كما كانت تسعى من وراء ذلك إلى إقامة محلات تجارية. لكن فيما بعد و في أغلب القرن العشرين، طورت هذه الشركات إستراتيجية التسويق عن

---

[1] Jeans Jacques ROCHE, op.cit, p 289.

[2] عبد العزيز جرادي العلاقات الدولية الجزائر مؤتر للنشر 1992 f 77.

[3] Josephe LA ROCHE, Politique Internationale, Paris, L.G.D.J, 2ème Edition, 1999, p 153.

طريق الصادرات و ما يسمى بالإستثمارات المباشرة الأجنبية (IDE). حيث تم تطوير علاقات عمودية تربط بين الشركات الأم و فروعها المتزايدة خلال العشريتين الماضيتين. فلم تكتفي هذه الشركات فقط بنقل وحداتها الإنتاجية خارج حدود البلد الأصلي بل عملت على إقامة شركات قوية في الخارج .

تقوم هذه الأخيرة بتمويل نفسها بمواردها و تمويل شركات أخرى مع تحويل جزء هام من أموالها إلى الشركة الأم. و في هذا الإطار مثلث عمليات التحويل الداخلي لهذه الشركات نسبة 30 % من المبادلات العالمية في سنة 1997[1].

و يمكن عرض أهم مميزات هذه الشركات في النقاط الآتية :

-أولا : تمتع هذه الشركات المتعددة الجنسيات بوزن كبير في النظام العالمي من حيث العدد أو الحجم. فحسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة و التنمية CNUCED لسنة 1998 حول موضوع الإستثمارات الدولية فقد أحصت هذه المنظمة 53 ألف شركة متعددة الجنسيات و هي تتحكم في 450 ألف فرع تنشط في مختلف القطاعات الصناعية ، و الزراعية و الخدمات،...إلخ.

و الأمر الذي يزيد من أهمية و قوة هذه الشركات يكمن في إستراتجياتها فيما يخص إكتساب الشركات الوطنية الكبرى لدول التي تتواجد فيها، و ذلك بهدف التأثير و التحكم الأفضل في الأسواق التي توجد فيها فروعها، و حماية منتوجاتها من التقليد. فقد قدر المبلغ الإجمالي لهذه العمليات بـ 2500 مليار دولار سنة 1998 مقابل 781 في سنة 1995 [2].

فنجد أن التجارة الدولية المضمونة من طرف هذه المجموعات تمثل ثلثي (3/2) التجارة الدولية. كما أن نصف الواردات الأمريكية هي عبارة عن تبادل ما بين فروع مرتبطة فيما بينها أي من فروع لشركات أمريكية[3].

-ثانيا : الإرتباط الوثيق مابين الشركات المتعددة الجنسيات و ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر الذي زادت من أهميته في العشرية الأخيرة و الذي يعتبر أهم عامل يشجع العولمة. هذه الإستثمارات التي نجد مصدرها الأساسي في الشركات المتعددة الجنسيات. فهذه الأخيرة تستثمر في بعض الدول أكثر من حكومات هذه الأخيرة ، خاصة في دول العالم الثالث ، حيث تجاوزت قيمة هذه الإستثمارات مبلغ المليار دولار في سنة 1996. و يتبين لنا أهمية هذه الإستثمارات من خلال الجداول الآتية :

---

[1] Josephe LAROCHE, ibid, p 290.

[2] Phillipe HUGON, Economie Politique Internationale : Mondialisation, Paris Economie, 1997, p 49.

[3] Josephe LAROCHE, op.cit, p 291.

1/- التوزيع الجغرافي لتطور الإستثمارات المباشرة الأجنبية من سنة 1990 –1995:

الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الدول الصناعية	169	114	114	129	133	203
الدول السائرة في طريق النمو	34	41	50	73	87	99,6
دول أوروبا الوسطى و الشرقية	0,3	02,5	03,7	05,5	05,8	12
المجموع	203	158	168	208	226	315

2/- التوزيع الجغرافي للإستثمارات المباشرة الأجنبية في الدول السائرة في طريق النمو:

السنوات / المناطق	1990		1994		1995	
	بمليارات الدولارات	بالمائة %	بالميارات الدولارات	بالمائة %	بمليارات الدولارات	بالمائة %
الدول السائرة في طريق النمو المتضمنة الجهات أسفله	33,7	100	87,0	100	99,6	100
آسيا	22,1	65,5	56,2	64,6	68,0	68,2
أمريكا اللاتينية	08,9	26,4	25,3	29,0	26,5	26,6
أفريقيا	02,3	06,8	05,0	05,7	04,6	04,6

3/- الإستثمارات المباشرة الأجنبية في إفريقيا (الوحدة : مليار دولار):

السنوات / المناطق	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الدول السائرة في طريق النمو	33,7	41,3	50,3	73,1	87,0	99,6
إفريقيا المتضمنة الجهات أسفله	2,303	2,809	2,987	3,300	5,084	4,657
إفريقيا (جنوب الصحراء)	1,137	1,1884	1,491	1,804	2,982	2,985
إفريقيا الشمالية	1,116	0,925	1,495	1,496	2,102	1,762

من خلال الجداول أعلاه، يتبين لنا ضعف حصة الدول الإفريقية و بصفة خاصة دول إفريقيا الشمالية من هذه الإستثمارات مما يؤكد التهميش الذي تعاني منه هذه الدول في الإقتصاد العالمي و ضعف جاذبيتها لهذه الإستثمارات. و قد أظهرت بعض الدراسات أن نسبة هذه الإستثمارات في هذه الدول سجلت تراجع، كما يتبين لنا أن المستفيد الكبير من هذه الإستثمارات المباشرة الأجنبية هي الصين و الدول الصناعية الجديدة الآسيوية NPI. حيث نجد أن هذه الإستثمارات قد إنتقلت في الصين من 4,6 مليار دولار سنة 1980 إلى 37 مليار دولار سنة 1995. كما نجد دول أخرى تنافس الدول السائرة في طريق النمو التي ظهرت بوجه جديد في العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة، و هي تتمثل في دول أوروبا الوسطى و الشرقية PECO. فنجد عدة عوامل ساهمت في تعزيز جاذبية هذه الدول للإستثمار الأجنبي نذكر: تخليها عن نظامها الإشتراكي، و تبنيها لتشريعات و سياسات ليبرالية و منحها تسهيلات كبيرة للشركات المتعددة الجنسيات قصد الإستثمار فيها. حيث وافقت على تعيين رؤساء أجانب لفروع الشركات في بلادها مصحوبة بالسماح لهذه الفروع بتحويل أموالها إلى الخارج كما قدمت ضمانات فيما يخص خظر التأميم، كما لا ننسى الدور الرئيسي الذي يلعبه عامل الإستقرار السياسي في هذه الدول .

و إن تمييز هذه الشركات فيما بين الدول (السائرة في طريق النمو) يزيد من تعميق الفوارق في التنمية ما بين هذه الدول حيث تساهم هذه الإستثمارات في التخفيض من البطالة و مساعدة هذه الدول للإنتقال إلى إقتصاد السوق و تطوير نقل التكنولوجيا بالإضافة إلى نقل أنماط التنظيم و التسيير . و نظرا لأهمية الإستثمارات المباشرة الأجنبية في التنمية، يجعل الدول تتنافس فيما بينها حول جلب هذه الإستثمارات.

كما تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى ضعف إستثمارات الشركات الأوروبية في دول المغرب العربي بينما نجد أنها تستثمر عشرات الأضعاف في دول أوروبا الوسطى و الشرقية[1] .

- **ثالثا** : تلعب هذه الشركات دور جد هام في تكريس ظاهرة التقسيم الدولي للعمل حيث تشغل هذه الشركات حاليا حوالي 90 مليون شخص في العالم. في هذا الإطار يدخل معيار البحث عن اليد العاملة الرخيصة و الإقتراب من المواد الأولية. فنجد الشركات الفرنسية تشغل في الخارج ثلث 3/1 اليد العاملة التي تشغلها في فرنسا، كما نجد أن الشركات الأجنبية تشغل في فرنسا ربع ¼ اليد العاملة الصناعية الفرنسية و هذه الشركات تساهم في إحداث مناصب شغل أكثر من الحكومات في البلدان السائرة في طريق النمو .

- **رابعا :** الدور المتزايد للشركات المتعددة الجنسيات في العلاقات الدولية، حيث أصبحت فاعل في الإقتصاد و السياسة العالمية أكثر من بعض الدول و ذلك يرجع بالدرجة الأولى لقوتها و تشعب مصالحها. فمن بين أكبر الفاعلين الإقتصاديين العالميين نجد 50 من بينهم يتمثلون في الدول و 45 في الشركات متعددة الجنسيات. فهذه الشركات تتدخل حتى في تسوية سياسات الدول، فحسب محمد نجاري "تراقب هذه الشركات الحكومات و تساهم في قلب الأنظمة التي تتزعمها" و لعل المثال التقليدي في هذا الموضوع هو دور شركة إتي تي ITT في قلب نظام سلفا دور ألياندي Salvador Allendé في الشيلي.

[1] Josephe LAROCHE, ibid, p 291.

و في ميدان العلاقات الدولية تلعب هذه الشركات دور الوساطة ما بين الدول المتنازعة، الأمر الذي جعل علم السياسة يهتم بهذه الشركات بعد أن أهملها قبل ذلك نتيجة سيطرة المدرسة الواقعية على الدراسات السياسة. فمثلا في كتاب هام يتناول العلاقات الدولية تحت عنوان « Internationale Politics » للكاتب كارل هولستي Karl HOLISTI الصادر سنة 1972، لم يتم الإشارة و لو مرة واحدة لهذه الشركات[1].

- خامسا : كما تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بمرونة شديدة في تنظيمها، مما يجعلها تتأقلم بسهولة مع تقلبات الأوضاع في النظام العالمي. حيث تبقى السوق العالمية مقسمة إلى أقاليم وطنية ذات أنظمة مختلفة، مما يتطلب منها التأقلم مع الظروف التي تميز كل إقليم و التغيرات التي قد تحدث فيه .

كل هذه العناصر تؤدي بنا للتكهن بالتطور المتنامي لهذه الشركات الذي لا يمكن عزله عن التطورات التي عرفها العالم خاصة في الميدان التكنولوجي (الموصلات و النقل). الأمر الذي يتضح لنا حاليا من خلال نسبة مشاركة الفروع لشركات المتعددة الجنسيات من خلال مثال صناعة سيارة من نوع << بونشياك لما نس>> « Bontiac LE MANS » لشركة جنرال موثورز Générale Motors ذات قيمة 20000 دولار تتضمن قيمة 6000 دولار آتية من كوريا الجنوبية (قصد التركيب)، و قيمة 3500 دولار من اليابان (مكونات ذات تقنية عالية)، و 1500 دولار من ألمانيا (رسم هيكل السيارة و دراسات مختلفة)، و 800 دولار من تيوان، و سنغافورة و هونغ كونغ (بالنسبة للمكونات الصغيرة)، و 100 دولار (معالجة المعطيات) مقابل 800 دولار من مدينة ديتروا DETROIT المقر الإجتماعي للشركة. هذه الوضعية التي وصلت إليها مكونات منتوجات الشركات التي لا تختلف كثيرا عن المثال السابق ذكره يجعل من الصعب تفكيك هذا التنظيم. فبهذه الطريقة يمكن لهذه الشركات أن تضمن إنتاج بتكاليف أقل و حماية علامتها ...إلخ. كما نلاحظ مجهودات المجتمع الدولي خاصة مؤخرا من خلال المنظمة العالمية للتجارة في دعم الإستثمار المباشر الأجنبي IDE و ذلك بعدما كانت الدول المتقدمة خاصة تعمل على عدم توسعه و التحكم فيه.

[1] Frédiric FOULON, op.cit, p 419.

وفيما يلي جدول يوضح أهم الشركات المتعددة الجنسيات:

رقم	إسم المؤسسة	قطـــــــاع النشاط	البلد الأصلي	تعداد عمالها الآن (بالآلاف)
01	جنـرال مـو تـورز Général Motors	السيارات	الولايـات المتحـدة الأمريكية	711
02	فورد موتورت Ford Motors	السيارات	الولايـات المتحـدة الأمريكية	322
03	إيكسون Axons	البترول	الولايـات المتحـدة الأمريكية	91
04	روايـال دوتـش شـال Rayal Dutch Shell	البترول	هولندا	117
05	تويوتا Toyota	السيارات	اليابان	/
06	هيتاشي Hitachi	السيارات	اليابان	/
07	مليتسوشيتا Mutsushita	التجهيـــــزات الكهربائية	اليابان	254
08	إبي –أم I.B.M	الإعلام الآلي	الولايـات المتحـدة الأمريكية	267
09	جنـرال إلكتريـك Général Electric	التجهيـــــزات الكهربائية	الولايـات المتحـدة الأمريكية	222
10	دايلمر-بانز Daimler Benz	السيارات	ألمانيا	367
11	موبيل Mobil	البترول	الولايـات المتحـدة الأمريكية	62
12	نيسان Nissan	السيارات	اليابان	/
13	سامسونغ Samsung	/	كوريا	191
14	إي-آر-إي I.R.I	/	إيطاليا	366
15	بي بي B.P	البترول	بريطانيا	73
16	فليب موريس Philip Morris	المواد الغذائية	الولايـات المتحـدة الأمريكية	173
17	سايمانس Samson	التجهيـــــزات الكهربائية	ألمانيا	391
18	فولسفاغن Volkswagen	السيارات	ألمانيا	252
19	طوكيو إيلكترونيك يور Tokyo Electric Pover	/	اليابان	/

5/- تـــراجع سيادة الدولة :

إن الإعتراف بالدولة الأمة و سيادتها لم يكف عن التطور لمدة قرون خاصة مع معاهدة وستفاليا Westphalie لسنة 1648 التي كرست النظام الجديد لأوروبا الدول، الأمر الذي كان وراء القانون الدولي الجديد المؤسس على سيادة الدول .

هذا النظام الجديد الذي عرفت في ظله تزايد قوة الدولة الأمة Etat Nation وعددها حيث أصبحت هيئة الأمم المتحدة تعد 159 دولة في سنة 1989 و ليرتفع هذا العدد إلى 186 دولة سنة 1999، أي بزيادة تقدر بـ 26 عضو جديد[1] في ظرف عشرة سنوات .

إلا أن هذا التطور الكمي خاصة في العشريتين السابقتين صاحبه ضعف في ميدان تحكم الدول في سيادتهم. الأمر الذي جعل الكاتب جامس روزنو James Rosen يعتبر من خلال مؤلفه الإضطربات في السياسات العالمية Turbulence in World Politics الصادر سنة 1990 ، إختفاء من العالم الدول الناشئة من معاهدة وستفاليا Westphalie السابق ذكرها. و ذلك نتيجة من جهة تضاعف الفاعلين خارج إطار سيادة الدول، و من جهة أخرى الوعي المتزايد لوجود شخصية شاملة للإنسانية على المستوى العالمي، بالإضافة لإنحراف علاقات السلطة التي كانت تجمع الأفراد أي المواطنين بالمجموعة أي الدولة[2].

و يرجع جامس روزن James Rosen هذا التطور إلى خمسة أسباب، هي :
1- الإنتقال من المجتمع الصناعي إلى المجتمع ما بعد الصناعي poste industrielle.
2- الأهمية التي أخذتها بعض المشاكل نتيجة التقدم التكنولوجي و التي لا يمكن حلها على المستوى الوطني (كالتلوث، و الإرهاب و المخذرات ...).
3- تدهور قدرات الدول في تقديم أجوبة مرضية للمشاكل الكبرى التي يواجهها المواطنون.
4- الميول إلى عدم التمركز بصفة عامة .
5- ظهور و توسع رأي عام ذا دراية أكبر للأوضاع في العالم[3].

و من خلال ما سبق، يمكن القول أن روزونو قد لخص أهم عوامل تراجع سيادة الدولة . فنجد خاصة دور العامل التكنولوجي من خلال تطور وسائل النقل و الإتصالات السلكية و اللاسلكية فأصبحت الدول لا تتحكم في تدفق المعلومات، و الأفكار و مراقبتها، إذ تجري في العالم في ضرف قصير من حدوثها و ذلك في غالب الأحيان ضد إرادة الدول التي كانت تمتد سيادتها إلى إختيار و توجيه المعلومات لمواطنيها[4] .

كما نجد المعلومات التي تأتى من خارج المجتمع تكون في بعض الأحيان متناقضة مع تصريحات السلطة، و من بين هذه الوسائل و أحدثها بعد التلفزيون نذكر الأنترنيت Internet الذي أصبح يمثل نظام معلوماتي جديد قائم بحد ذاته يساهم في العولمة الإقتصادية، و الثقافية، و الإجتماعية و السياسية. هذه الوسيلة التي تسمح بالإتصال مابين مختلف مناطق العالم بصفة مرنة

[1] Joseph LAROCHE, op.cit, PP35,36.
[2] Josephe LA ROCHE, op.cit, pp 36 ;37.
[3] Jean Jacques ROCHE, op.cit, pp 224 ;225.
[4] Josephe LA ROCHE, op.cit, p37.

و سريعة، تمس حاليا أكثر من سبعين مليون شخص بالنسبة لسنة 1997 مع نسبة نمو تقدر بـ 1700 % بالنسبة للشبكة الرئيسية World Wide Web حيث تسجل 6000 منخرط جديد يوميا.

الأمر الذي أضعف المفهوم الكلاسيكي للإقليم و سيادة الدولة و فسح المكان أكثر فأكثر لإنتشار التضامن مابين الدول. و قد تأسست عدة جمعيات ممولة خاصة من طرف المؤسسات الكبرى للصناعات الإلكترونية قصد حماية هذا القطاع (أي الإنترنت) من مراقبة الدولة، و أشهر جمعية نذكر The Electronic Fonction Formation التي تضم حوالي 3500 متطوع، ويتمحور نشاطها حول ثلاثة مواضيع و هي :
1-الحق في التحصل على جميع المعلومات.
2-إصلاح قانون الملكية الثقافية.
3-أمن و سرية المعلومات.

فحسب السيد نيكولا نفروبونت من المعهد مساشوسيت للتكنولوجيا (Massachusetts Institute of technology) أنه ليس بإمكان الدولة منع الإنترنت إلا إذا منعت الهاتف[1].

6/-الدور المتنامي للمنظمات الدولية الحكومية و الغير الحكومية :

نجد حوالي 300 منظمة دولية حكومية في العالم ذات أحجام مختلفة و ذات تخصصات متعددة، و لعل أهمها هيئة الأمم المتحدة التي تضم جميع دول العالم ماعدى سويسرا، و تيوان، و الفاتيكان و بعض الدول الصغيرة جدا. هذه المنظمات التي تنتمي إليها الدول مقابل التعهد ببعض الإلتزامات مما يحد من تصرفاتها المطلقة. كما لم تكف صلاحيات هذه المنظمات عن النمو، حيث أصبحت تحد من صلاحيات الدول و سيادتها خاصة من خلال مبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول بدافع حماية حقوق الإنسان.

كما نجد المنظمات غير الحكومية التي يبلغ عددها حاليا حوالي 30000 منظمة، و الذي تضاعف عددها مائة مرة على ماكان عليه في بداية القرن العشرين، تعمل في مختلف المجالات (السياسية ، و الإقتصادية و الثقافية ،...إلخ)، كما أصبحت تلعب دورا جد هام سواء على مستوى الدول أو على المستوى العالمي من خلال التنسيق الكبير فيما بينها.

بالإضافة إلى دور المنظمة العالمية للتجارة و المؤسسات المالية العالمية، لا سيما صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير [2].

7/- تطور القانون الدولي :

يتمثل تأثير القانون الدولي في الإضعاف من سيادة الدولة خاصة من خلال ميدان حقوق الإنسان. حيث أكد مؤتمر فيينا vienne في جويلية 1993 على الطابع العالمي لحقوق الإنسان و الحريات، كمانص على الطابع الكلي الغير قابل لتقسيم هذه الحقوق و إرتباطها الوثيق بالمبدأ القائم

[1] Josephe LA ROCHE, op.cit, pp 36 ;37.
[2] Josephe LA ROCHE, ibid, p37.

على فكرة << الضمان الجماعي لهذه الحقوق >>. مما يؤدي إلى حق المجموعة في مراقبة ممارسات الدول و ذلك بإسم التراث المشترك، و التقاليد السياسية، و إحترام الحرية و سيطرة القانون. فبإمكان مواطن الإتحاد الأوروبي أن يلجأ إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي هي محكمة ذات طابع فوق قومي super nationale جاعلا من الدولة في موقع المتهم [1] .

كما أن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية في 17 جويلية 1998 يؤكد توجه تدخل القضاء الدولي في بعض القضايا التي كانت من إختصاص الدول، و ذلك فيما يخص المسائل المتعلقة بجرائم الحرب و الجرائم ضد الإنسانية. بالإضافة إلى التدخل المتزايد للمجتمع الدولي في الشؤون الداخلية للدول، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الأولى في العالم، تحت غطاء المساس بحقوق الإنسان، و ذلك بعد إنضمام هذه الدول إلى مختلف المنظمات الدولية و المعاهدات الدولية التي يترتب عنها إلتزامات متعددة و متنوعة تحد من سيادتها.

8/ - إنتصار الديموقراطية الليبرالية:

لقد ساهمت عدة أحداث في تكريس إنتصار الديوقراطية الليبرالية في العالم و التي يمكن حصرها فيما يلي :

فقد مثل إنهيار حائط برلين في نوفمبر سنة 1989 الحدث الرئيسي المعلن على إنهيار المعسكر الشرقي بزعامة الإتحاد السوفياتي و بالتالي نهاية الحرب الباردة بدون حرب، و نهاية نظام دولي قائم على الثنائية القطبية. هذا الوضع الذي تبعته عدة أحداث أخرى نذكر منها توحيد ألمانيا في أكتوبر 1989، و إنحلال حلف وارسو pacte de varsovie و الكوميكون comicon في شهري جوان و جويلية سنة 1991 و في الأخير تفكك الإتحاد السوفياتي في ديسمبر 1991 تحت ضغط الضعف الإقتصادي و الحركات الإنفصالية القومية غير الروسية.

أما فيما يخص العالم العربي، فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تأكيد زعامتها leadership للعالم و ذلك خاصة بمناسبة ماسمي بحرب الخليج في بداية سنة 1991.

و يمكن التسليم بأن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تعتبر القوة المسيطرة في العالم مع نهاية القرن العشرين و بداية القرن الواحد و عشرين خاصة من الناحية العسكرية و الجيو-إستراتيجية، مع وجود منافسين لها في الميدان الإقتصادي من طرف الإتحاد الأوروبي و اليابان، حيث أصبحنا نشهد مواجهة تجارية حادة فيما بين الأقطاب الثلاثة.

هذا العالم الذي ترتسم معالمه بوضوح قد ينطبق عليه و صف وزير الشؤون الخارجية الفرنسي هوبر فدرين Hubert vedrine أنه عالم يضم مجموعة من قوى كبرى كفرنسا و ألمانيا، و بريطانيا و اليابان ...إلخ، و قوة عظمى hiper-puissansse و هي الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] Josephe LA ROCHE, op.cit, pp 134 ;135.

و لكن ما يهمنا فيما يخص عالم ما بعد الثنائية القطبية هو إنتصار الفكر الليبرالي و إقتصاد السوق على الفكر الإشتراكي. فبعدما كان العالم يسوده أساسا تصورين للتنظيم السياسي و الإقتصادي، حيث كنا نجد من جهة النموذج الإشتراكي بقيادة الإتحاد السوفياتي الذي كان يتبع نظام الحزب الواحد و الملكية العمومية لوسائل الإنتاج، و من جهة أخرى النموذج الليبرالي الذي يرفع مبادء التعددية الحزبية و <<حقوق الإنسان >> و الملكية الفردية لوسائل الإنتاج. فقد فرض النظام الليبرالي نفسه في العالم بعد إنهيار النموذج الإشتراكي، حيث نجد أن ¾ دول العالم هي عضوة في المنظمة العالمية للتجارة بما فيها الصين الشعبية.

و تجدر الإشارة في هذا الصدد، أننا لا نشاطر أفكار الكاتبين فرانسين فكوياما Francs FUHUYAMA في كتابه <<نهاية التاريخ >> الذي أكد فيه على الإنتصار النهائي للديمقراطية و الليبرالية الإقتصادية. و أيضا سمويل هنتيغتون Samuel H. HUNTINGTON في مؤلفه <<صدمة الحضارات>> الصادر سنة 1998 المخالف لكتاب فكوياما، و الذي يعتبر أن سيطرة الإقتصاد الليبرالي لا يؤدي إلى حضارة عالمية نتيجة إختلاف الثقافات. حيث نتحفظ كثيرا أمام هذه النظرة المبسطة للعلاقات الدولية و التي تخفي و راءها نوايا و إيديولوجيات تنبذ الحضارات غير الغربية كالحضارة الإسلامية معتبرة إياها كخطر .

المطلب الثاني :

التجمعات الجهوية كعامل تفتيت أو عامل تقوية لمسار العولمة :

كان علينا التطرق إلى هذه الإشكالية نظرا لإنقسام رأي الملاحظين و المؤسسات العالمية حول العلاقة المعقدة بين المسار " المزدوج" للعلاقات الدولية بصفة عامة بين العولمة و الجهوية، الأمر الذي يؤدي بنا للتساؤل: هل إنتشار التجمعات الجهوية من شأنه تعميق أو تدعيم النظام الليبرالي للمبادلات الدولية ؟

الفرع الأول:التجمعات الجهوية كعامل تفتيت لمسار العولمة:

من خلال هذا الرأي يرى بعض الملاحظين أننا نتجه نحو " تفتيت العالم و خاصة الإقتصاد العالمي إلى " مناطق تفضيلية كبرى " grandes zones préférentielles، بإعتبار أن الأقطار الجهوية تضم مجموعة محدودة من الدول لديها علاقات تفضيلية فيما بينها حسب إمكانياتها أو مستوى نموها و القرب الجغرافي، الأمر الذي يعتبره هذا الطرف عائق للعولمة. و من بين المفكرين المنتمين لهذا التيار نذكر بول كوغمان Paul KEUGMAN و ديلاتوري DELATORE .A و كيلي KELLY. M. حيث يؤكد هؤلاء المفكرين أن هناك صراع ما بين العلاقات الجهوية و العلاقات المتعددة الأطراف (العولمة) و يرجع ذلك لندرة الموارد السياسية و الإدارية المكرسة للمفاوضات الجهوية، بالإضافة إلى أهمية المجهودات المكرسة لتعميق الإندماج الجهوي الأمر الذي يكون له أثر في تعطيل تقدم المفاوضات المتعددة الأطراف خاصة على مستوى الغات GATT و حاليا المنظمة العالمية للتجارة OMC .

كما نجد مفكر آخر هو فيليب هوغان Philipe HUGON الذي يؤكد على أن هناك صراع ما بين قوى السوق المؤيدة لعولمة الإقتصاد من جهة و تكون فضاءات << سوسيو – سياسية >> منظمة من جهة أخرى، الأمر الذي يؤدي حسب هذا المفكر إلى تشتيت الإقتصاد العالمي إلى مناطق.

و أخيرا نذكر أطروحة الإقتصادي بغواتي BHAGWATI. J الذي يعتير أيضا أن الإتفاقيات الجهوية قد تؤدي إلى كبح تقدم المفاوضات المتعددة الأطراف حول موضوع تحرير التجارة العالمية بسبب تعارض التجمعات الجهوية نتيجة لتزايد المنافسة ما بين هذه التجمعات، مما يؤدي بها إلى تشجيع إستعمال الحواجز الغير تعريفية. و هذا ما نلاحظه بالفعل من خلال بعض تصرفات تجمع الآلينا ALENA و الإتحاد الأوروبي . و يشاطر البنك العالمي هذه الفكرة، الذي عبر لمدة طويلة عن عدم تحفزه إتجاه مبادرات الإندماج الجهوي خاصة ما بين الدول السائرة في طريق النمو[1].

الفرع الثاني : التجمعات الجهوية كعامل دعم لمسار العولمة :

كما نجد ملاحظين آخرين يعتقدون بالعكس أن الإندماج الجهوي لا يعيق تقدم الليبرالية على مستوى العالمي، حيث يعتبرون أن هناك إعتماد متبادل ما بين الجهوية و العولمة[2] .

فمثلا حسب الإقتصاديين هفهاور و سكوت HUFHAUER GC et SCHOTT فإن "ظاهرة تحرير المبادلات المتعددة الأطراف لا يمكن أن تتحقق دون تعميق مسبق لبعض المسارات الإندماجات الجهوية"، هذا الرأي يشاطره مفكرون آخرون الذين يعتبرون أن الإتفاقيات الإقتصادية الجهوية تعتبر مرحلة إنتقالية ضرورية نحو إندماج إقتصادي عالمي أكبر. و بالفعل كما هو الحال بالنسبة للغات GATT ثم المنظمة العالمية للتجارة التي تعتبر أن الإتفاقيات الجهوية هي وسائل سياسية و إقتصادية بالنسبة للدول قصد التحكم في المحاولات الحمائية لمجموعات المصالح على المستوى الداخلي.

كما تجدر الإشارة إلى الفرق ما بين التجمعات الجهوية القديمة لسنوات الخمسينات، و الستينات و السبعينات التي توصف بالتجمعات المنغلقة و التي تهدف إلى تحرير إقتصادي محدود مقابل سوق كبير محمية. هذا النوع من التجمعات ينطبق على تجارب الدول السائرة في طريق النمو و حتى الإتحاد الأوروبي المشار إليهما أسفله، مما جعل الملاحظين يطلقون عبارة <<الحصن الأوروبي >> على التجربة الإندماجية الأوربية إلى غاية بداية سنوات التسعينات و التي مازالت بعض آثار هذه السياسات إلى غاية الوقت الراهن في ميدان الفلاحة. كما نجد الجهوية الجديدة الموصوفة بـ<<الجهوية المتفتحة>> التي تعتبر كوسيلة للإندماج ما بين الإقتصاديات الوطنية قصد الإندماج في الإقتصاد العالمي، و يمثل هذا النوع من التجارب الإندماجية في تجارب ما بعد الحرب الباردة كالماركسور Mercosur[3].

---

[1]Tahar HAROUN, Les opportunités d'intégration economiques au Maghreb :approches théoriques et perspectivres concretes, thèse pour l'obtention du doctorat en sciences economiques, Université de Nice, France, juillet 1998, P296.

[2] Tahar HAROUN, OP.CIT, PP 296 ;297.

[3] Claud Chaufrani, de nouvelles expériences stratégique, revue défense Nationale mars 1999 Paris p 65 .

و في نفس الإتجاه صرح السيد بيتر سترلند Peter SATHORLAND آخر مدير عام للغات، معتبرا أن الصعود الحالي للتجمعات الجهوية بعيد عن التعبير عن تراجع العلاقات المتعددة الأطراف، حيث أن هذه التجمعات لا يمكنها أن تمثل تهديدا إلا إذا ما إنطوت على نفسها و أقامت حواجز تجارية جديدة و أصبحت أقطاب متصارعة .

فبالفعل حسب المادة 24 من ميثاق المنظمة العالمية للتجارة، فنجد أن هذه الأخيرة تعترف بوجود مناطق للتبادل الحر و الإتحادات الجمركية كإستثناء بشرط إحترام قواعد المنظمة العالمية للتجارة، أي أن لا يكون هذا التجمع كوسيلة لغرض الحمائية. و في هذا الإطار تم إنشاء لجان خاصة على مستوى المنظمة العالمية للتجارة تتابع مدى إحترام التجمعات الجهوية لمبادئ المنظمة.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، تجد التجمعات الجهوية عوامل تشجيعها من خلال كونها تساعد إندماج الدول السائرة في طريق النمو على الإندماج في الإقتصاد العالمي، بإعتبار أننا نجد دول عضوة في تجمع جهوي معين و ذات مستوى متفاوت من النمو كماهو الحال بالنسبة لتجمع الآلينا ALENA، مما يسمح للدول الأقل نموا من الإستفادة من التطور التكنولوجي و الموارد المالية للدول المتقدمة العضوة في التجمع[1].

المبحث الثاني :

التجارب الإندماجية في ظل التكتلات الجهوية:

إرتأينا التقسيم ما بين التجارب القديمة و التجارب الجديدة، و هذا نظرا للإختلاف الكبير فيما بينهم.

المطلب الأول :

التجارب الإندماجية في ظل التكتلات الجهوية القديمة:

الفرع الأول: التجارب الإندماجية القديمة في الدول المتقدمة:

1/- منطقة البنيلوكس:

في عام 1948، جاء ما سمي بمشروع بنيلوكس نتيجة معاهدة عقدت بين ثلاث دول هي بلجيكا و هولندا و لوكسمبورغ. و لقد بدأ البنيلوكس كشكل من أشكال الإتحاد الجمركي بإلغاء التعريفة الجمركية بين البلدان الثلاثة مع الإحتفاظ بتعريفة موحدة إتجاه العالم الخارجي (مع إستثناء المستعمرات الهولندية و البلجيكية من هذه التعريفة الموحدة). و لم يكن هدف دول البنيلوكس مجرد تكوين إتحاد جمركي، فقد إستمرت مظاهر الإتحاد الاقتصادي من النواحي المالية، و النقدية الداخلية و الخارجية. و أبرمت أول إتفاقية لتنظيم

[1]Tahar HAROUN, OP.CIT, PP 297 ;298.

شؤون هذا الإتحاد في عام 1958، ثم عدلت سنة 1960. و لكن لم يمنع إتحاد البنيلوكس الدول الثلاث من توقيع إتفاقية روما سنة 1957[1].

2/- المجموعة الأوروبية للتبادل الحرALELE، تجربة إندماجية مهددة بالإمتصاص:

بمبادرة من بريطانيا التي بقيت خارج المجموعة الإقتصادية الأوروبية، تأسست بموجب معاهدة ستوكهولم في 04 جانفي 1960، المجموعة الأوروبية للتبادل الحر و التي كانت تضم في البداية سبع (07) دول هي: بريطانيا، و السويد، و الدانمارك، و النرويج، و سويسرا، و إرلندا و النمسا[2].

و نصت المعاهدة المنشئة للمجموعة على إزالة القيود المفروضة على التجارة من تعريفة جمركية و حصص إستيراد ما بين البلدان الأعضاء خلال فترة عشر سنوات، و التي خفضت إلى ست سنوات إبتداء من 1960. و بخلاف إتفاقية السوق الأوروبية المشتركة التي تم فيها الإتفاق على تعريفة موحدة إتجاه العالم الخارجي، إتفق أعضاء المجموعة على إحتفاظ كل منها بتعريفتها الجمركية الخاصة إتجاه العالم الخارجي، و كذلك بحق تعديلها وفقا لظروفها الإقتصادية.

هذه السياسة أدت إلى مشكلة تمثلت في أن الدولة العضوة ذات التعريفة الجمركية الأقل في تعاملها مع العالم الخارجي، تصبح منفذا للواردات من السلع الأجنبية إلى بقية الدول الأعضاء في المنطقة الحرة[3].

و في عام 1973، تخلت بريطانيا عن المجموعة، و تبعتها الدانمارك في هذا القرار و إنضمتا إلى المجموعة الإقتصادية الأوروبية. و أصبح هذا هو الإتجاه الأقوى في أوروبا[4]، حيث لحقت بهما كل من السويد، و النمسا و فنلندا التي إنضمت إلى الإتحاد الأوروبي في أول جانفي 1995. و رفضت كل من سويسرا و النرويج الإنضمام من خلال الإستفتاء.

و في عام 1989، إتفقت دول المجموعة الأوروبية للتبادل الحر مع المجموعة الأوروبية المشتركة على أن تشاركها في الحريات الأربعة Four Freedoms (حرية تنقل الأشخاص، و حرية تنقل رأس المال، و حرية تنقل الخدمات و حرية تنقل السلع بإستثناء السلع الزراعية). و لقد رأى فلاسفة الوحدة الأوروبية، أن كل دول المجموعة الأوروبية للتبادل الحر سوف تنضم في النهاية إلى الإتحاد الأوروبي، و ذلك خاصة بعد إنضمام السويد و النمسا في سنة 1995[5].

---

[1] عبد الرحمان يسري أحمد؛ الاقتصاديات الدولية؛ الإسكندرية، الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر 1993، ص 277.

[2] Emile Robert PERRIN, les Grands Problèmes Internationaux, Editions Masson, octobre 1994, p 230.

[3] Emile Robert PERRIN , ibid, p 230.

[4] عبد الرحمان يسري أحمد ،الإقتصاديات الدولية، نفس المرجع السابق ذكره، ص ص 278؛279.

[5]Fathallah OUALALOU, Aprés Barcelone… le Maghreb est nécessaire, Casablanca, les Editions TOUKBAL, Maroc, 1ère édition, 1996, p50.

3/- الإتحاد الأوروبي: تجربة إندماجية فريدة و ناجحة:

لقد إرتأينا تخصيص جزء هام من بحثنا هذا إلى هذا التجمع الذي يصلح في نظرنا إلى حد بعيد كنموذج لباقي التجارب التكاملية الجهوية الأخرى بصفة عامة و التجربة المغاربية بصفة خاصة.

و يجدر بنا التطرق أولا إلى الخلفيات التاريخية لهذا التجمع الذي لم يكون ظهوره وليد الصدفة.

أ- الخلفيات النظرية للإندماج الأوروبي :

لقد ظهر من خلال التوجه الوحدوي لأوروبا مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية تيارين أو تصورين مختلفين عن الطابع الذي ستأخذه الوحدة الأوروبية.

التيار الأول هو الذي كان يرغب أن تجري هذه الوحدة في إطار فيدرالي، و هذا ماكانت تسانده الحكومة الفرنسية[1]. مثل هذا التيار جان موني Jean Monnet الرجل السياسي الفرنسي مع السيد ألتييرو سبنيلي Atiero Spinelli. حيث كانت مبادرتهما مصدر إتجاهين أساسيين ساهما إلى حد كبير في وضع أسس الإندماج الأوروبي. فمن جهة كان المشروع الفيدرالي الذي إستهدف إحداث علاقة تعاقدية وتكاملية بين السلطات المحلية والوطنية والأوروبية، ومن جهة ثانية هناك المشروع الوظيفي الذي إعتمد التفويض التدريجي لأجزاء السيادة من المستوى الوطني إلى مستوى المجموعة.

و لقد إلتقى الإتجاهان فيما بعد في إعطاء مختلف الدفعات التي كانت وراء تقدم تجربة المجموعة الأوروبية سواء على المستوى التأسيسي أو فيما يتعلق بمضمونها خاصة في مجال الإندماج الإقتصادي و السير نحو التنسيق السياسي[2].

التيار الثاني هو الذي كانت تمثله بريطانيا، و يتوجه لصالح الإكتفاء بالتعاون ما بين الدول بصفة تقليدية[3]. حيث نجد في خطاب الوزير الأول ونستون تشرشيل WINSTON Churchull بزيوريخ في 19 سبتمبر 1949 فكرة دعوة تأسيس الأمم المتحدة الأوروبية كأسلوب لمواجهة التهديدات السوفياتية[4].

و كما سيتبين لنا، فإن التيار الأخير هو الذي سوف ينتصر في المرحلة الأولى، بينما التيار الأول هو الذي سوف تكون له الكلمة في نهاية المطاف.

---

[1] Jean Marc BOEGNER, le marché de six à neuf, 2ème édition, Armand COLIN, Paris V, 1976, p 10.

[2] فتح الله ولعلو،أوروبا الإثنين عشرة دولة من المجموعة إلى الإتحاد، مجلة الأكاديمية، الرباط، سلسلة "الدورات"،الدورة 21، 19-21 نوفمبر 1992، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1993، ص 23

[3] Jean Marc BOEGNER, op.cit , p10.

[4] Commission Européenne, l'Europe de Aà Z, Guide de l'intégration Européenne.

فالتيار الذي ساندته بريطانيا أعطى الولادة لثلاثة منظمات و هي :
- المعاهدة المنشأة لإتحاد أوروبا الغربية (U.EO) المبرمة في 17 مارس 1948، ضمت خمسة (05) دول وهي : فرنسا، و بريطانيا، و بلجيكا، و هولندا و لكسمبوغ. و كان هدفها الأساسي يتمثل في إقامة تحالف دفاعي بين الدول الخمسة يتضمن إلتزام كل دولة بتقديم المساعدات و التعاون في الميدان السياسي و الإقتصادي؛
- أنشأت المنظمة الأوروبية للتعاون الإقتصادي في أفريل 1948 (O.E.C.E) ، و كانت تشرف على تقديم المساعدات المعروفة تحت إسم " مخطط مارشال "[1] Plan Marshall. و كان نشاط هذه المنظمة على مستوى 16 دولة منتمية لأوروبا الغربية؛
- بالإضافة إلى ذلك عملت المنظمة على تنمية التجارة الأوروبية الإقليمية و الخارجية بصفة مستمرة، إلا أنها لم تنجح في إزالة التعريفة فيما بين الدول الأعضاء فيها[2]؛
- آخر منظمة في مجال التعاون ما بين الحكومات، تتمثل في مجلس أوروبا le Conseil de l'Europe المنشأ في ماي 1949 لإقامة إشتراك و تعاون سياسي و إقتصادي في إطار صلاحيات غير محدودة بدون أن يتمتع بأي سلطة إلا تقديم توصيات للدول 19 العضوة فيه، و التي كانت حرة في أخذها أو عدم أخذها بعين الإعتبار، و هذا طبقا لإرادة الدول في تحويل محدود لسيادتهم للمنظمة[3].

ب - من أوروبا التعاون إلى أوروبا الإندماج :

نجد عدة أسباب ساهمت في الإنتقال من أوروبا التعاون إلى أوروبا "الإندماج " و من أهمها تزايد خطورة الحرب الباردة، التي أدت بدول أوروبا الغربية للبحث عن تدعيم و تقوية تضامنها. بالإضافة إلى عودة ظهور ألمانيا كدولة ذات سيادة، مما أدى إلى إعادة طرح مشكلة علاقاتها مع جيرانها الغربيين، و أخيرا قناعة ودور القادة السياسيين روبرت شومان الفرنسي Robert Schuman وديكونراد أيدنهاور Dekomrad Adenauer الألماني.

فبينما كان البعض يطالب بالعمل من أجل الوحدة الكلية، كان الآخرون و هم أكثر واقعية ، يعتبرون أن البلدان غير مهيئة سياسيا، و أنه من الأفضل في البداية، إحداث إتحادات قطاعية. و بدأت بالفعل محاولات لم تنجح في هذا الإتجاه، تهم مجالي النقل و الفلاحة إلى غاية قيام هذا الإندماج الذي إقتصر على قطاع معين. حيث نجد قيام المجموعة الأوربية للفحم و الصلب CECA التي تم توقيع المعاهدة المنشئة لها في 08 أفريل 1951، و قد ضمت كل من فرنسا، و إيطاليا، و بلجيكا، و هولندا و لكسمبورغ[4]. و التي دخلت حيز التنفيذ في 10 أوت من نفس السنة.

و كان هذا المشروع يرمي إلى توحيد قطاعين هامين من قطاعات الصناعة، حيث تم إلغاء كافة القيود الجمركية و غير الجمركية أمام تجارة السلع المذكورة بين بلدان الجماعة[5].

---

[1] Jean Marc BOEGNER, op.cit , pp 11;12.

[2] عبد الرحمان يسري أحمد، نفس المرجع السابق ذكره، ص 277.

[3] Commission Européenne, l'Europe de Aà Z, Guide de l'intégration Européenne.

[4] Jean Marc BOEGNER, op.cit, p p 12;13.

[5] محمد هشام خواجكية ،التكتلات الإقتصادية الدولية، المطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 1971،ص ص 150؛151.

كما علل هذا المشروع بأنه يهدف إلى إبعاد شبح الحرب في أوروبا، لأن هاتين الصناعتين ضروريتان لأي مجهود حربي. فبذلك كان الغرض سياسيا خاصة، حيث تضمنت ديباجة المعاهدة المنشأة لهذا التجمع مجموعة من المبادئ نذكر، السلم العالمي، و التضامن و المصير المشترك. كما نص مدخل المعاهدة على " أن إنشاء مجموعة أكثر إتساعا و أكثر عمقا بين الشعوب التي كانت مقسمة منذ زمن طويل بالصراعات الدموية "[1]. و قد مثل هذا التجمع اللبنة الأولى لقيام العمل الوحدوي الأوروبي.

و لقد مر هذا العمل الوحدوي بعدة محطات في تطوره، و يمكن تقسيم هذه المسيرة إلى ثلاثة مراحل مختلفة رئيسية.

ج ـ قيام المجموعة الإقتصادية الأوروبية :

ـ الظروف التاريخية :

إن المجموعة الإقتصادية الأوربية لم تكن وليدة صدفة، بل هي نتيجة معطيات سياسية و إقتصادية معينة.

فالظروف التاريخية التي أحاطت بميلاد المجموعة الإقتصادية الأوروبية كان لها أثر كبير في دفع الإندماج الأوروبي. فكان على الدول الأوروبية أن تقوي إقتصادياتها بعد أن إنتهت من عملية إصلاح البنيات التحتية أثناء الحرب العالمية الثانية. كما كان عليها أن تدعم موقفها في داخل عالم متمحور حول هيمنة القوتين العظمتين الأمريكية و السوفياتية. و كان عليها كذلك أن تتكيف مع نهاية المرحلة الإستعمارية و أن تجعل الفضاء الأوروبي الموحد إطارا لتطور إقتصادها بعد أن كان هذا الأخير يعتمد على مستعمراته الآسيوية و الإفريقية .

و قد تمحورت الأهداف الكبرى للمشروع الأوروبي فيما يلي:
ـ ضمان السلم في القارة الأوروبية، القائم أساسا على التحالف الغربي و الألماني، حيث أصبحا يلعبان دور العمود الفقري؛
ـ السعي من أجل بناء إقتصاد أوروبي موحد يتصف جانبه الإقتصادي بالتنوع و التداخل[2].

و بعد المحاولات العديدة لإنشاء تجمع أوروبي متكامل، تم التوصل إلى صيغة معاهدة أكثر شمولية التي كانت وراء تأسيس المجموعة الإقتصادية الأوروبية.

فعلى أساس تقرير للسيد بول هنري سباك Paul Henri SPAAK، رجل سياسي بلجيكي، قرر مجلس وزراء الشؤون الخارجية للمجموعة الأوروبية للفحم و الصلب في إجتماعه بمسين Messine في 1 و 2 جوان 1955 البدء في مفاوضات متعلقة بإندماج أوسع. و تم التوقيع بتاريخ 25 مارس 1957 على ما عرف بمعاهدة روما المؤسسة للمجموعة الإقتصادية الأوروبية[3].

---

[1] فتح الله ولعلو، نفس المرجع السابق ذكره، ص ص 24؛25.

[2] فتح الله ولعلو، نفس المرجع السابق ذكره، ص 29.

[3] Commission Européenne, l'Europe de A à Z, guide de l'Intégration Européenne.

و قد ضمت المجموعة ستة دول : فرنسا، و ألمانيا، و إيطاليا و دول البنيلوكس الثلاث (بلجيكا، و هولندا و لوكسمبورغ)، هذه الدول هي عضوة أيضا في المجموعة الأوروبية للفحم و الصلب[1].

- أهداف المجموعة الإقتصادية الأوروبية :

تهدف المجموعة حسب ما جاء في معاهدة روما إلى توحيد السياسات الإقتصادية للدول الأعضاء تدريجيا، و تحقيق التنمية المتناسقة للنشاط الإقتصادي داخل حدود الجماعة. و كذا إستمرار هذه التنمية على أسس سليمة مصحوبة بالإستقرار اللازم، مما يؤدي إلى رفع المستوى العام للمعيشة و توثيق الروابط بين الدول الأعضاء[2].

و لتحقيق هذه الأغراض نصت المعاهدة المشار إليها أعلاه على الإجراءات التي يجب إتباعها وفقا للشروط و التوقيت الزمني المرسوم، و ذلك من خلال التقيد بالأسس و المبادئ الآتية :
- إلغاء التعريفات الجمركية و القيود الكمية على الواردات و الصادرات بين الدول الأعضاء؛
- إقامة تعريفة جمركية و سياسية جمركية موحدة مع الدول الأخرى غير المنضمة إلى المجموعة؛
- إلغاء جميع القيود و الحواجز التي تحد من حرية إنتقال الأفراد، و الخدمات و رؤس الأموال داخل حدود المجموعة؛
- تكوين سياسة مشتركة للزراعة و المواصلات؛
- إقامة تنظيم يكفل سريان مبدأ المنافسة الحرة داخل السوق؛
- إتباع الإجراءات التي تعمل على تنسيق السياسات الداخلية و معالجة الإختلافات في موازين المدفوعات؛
- توحيد القوانين الداخلية للدول الأعضاء بالقدر اللازم لقيام سوق مشتركة؛
- إنشاء صندوق أوروبي للخدمات الإجتماعية بغرض زيادة فرص العمالة بتعليم و تدريب العمال العاطلين مع رفع مستوى معيشة العمال؛
- إنشاء بنك للإستثمارات الأوروبية لتسهيل زيادة و توسيع النشاط الإقتصادي؛
- ربط المناطق أو الدول « التابعة » فيما وراء البحار بالمجموعة الإقتصادية[3].

- مميزات المعاهدة :

يمكن حصر مميزات المعاهدة في النقاط التالية:
- هي معاهدة غير محددة من حيث الزمان أو التاريخ، كما يمكن إدخال تعديلات عليها و ذلك طبقا للمادة 237؛
- هي مفتوحة لإنضمام دول أخرى بشرط أن تكون أوروبية بالدرجة الأولى؛
- منحت الأولوية لبنود المعاهدة على القوانين القومية، و ذلك ما أكدته محكمة العدل، مما يفرض على الدول و الأفراد تطبيق الترتيبات التي تتخذ على مستوى المجموعة؛

---

[1] فتح الله ولعلو، نفس المرجع السابق ذكره، ص 29.

[2] Jean Marc BOEGNER, op.cit, p p 13à 15.

[3] محمد عبد العزيز أحمد و فاروق حسنين مخلوف، العالم و السوق الأوربية المشتركة، الدار القومية للطباعة و النشر،ص 14.

- على مستوى العلاقات الخارجية، يجعل من المجموعة الأوروبية شخص من أشخاص القانون الدولي تتمتع بصلاحيات واسعة، و بهذا فإن المجموعة تتمتع بصلاحيات التعاقد، مما يعني إمكانية فتح ممثليات دبلوماسية؛

كما أن لهذه المعاهدة طابع تطوري، بحيث تحدد فترات زمنية قصد تنفيذ أهداف معينة، و ذلك ما سوف نتعرض له فيما بعد[1].

و إلى جانب السوق الأوروبية المشتركة، تم إنشاء منظمة أخرى، تتمثل في منظمة الأوراتوم.

- منظمة الأوراتوم:

و أمام بداية فقدان أهمية الفحم كطاقة لصالح النفط و الطاقة النووية، قررت البلدان الأوروبية الستة العضوة في المجموعة المشار إليها أعلاه، تأسيس منظمة قطاعية ثانية هي " أورتوم" Euratom التي وقعت معاهدتها يوم توقيع إتفاقية روما (في 25 مارس 1957) المنشأة للسوق الأوروبية المشتركة[2]. و قد كلفت هذه المنظمة بتنسيق جهود الدول الأعضاء في ميدان الطاقة النووية و ذلك بهدف تشجيع إنتاجها قصد توفير مصدر مضمون و رخيص للطاقة و التقليل من الإعتماد على الطاقة النفطية المستوردة[3].

و قد إنضمت كل من المجموعة الأوروبية للفحم و الصلب و منظمة الأوراتوم في سنة ل1968 لسوق الأوروبية المشتركة فيما بعد[4].

- الهياكل و البنية المؤسساتية للمجموعة الأوروبية :

مؤسسات إتخاذ القرار :

- المجلس الأوروبي :

نشأ هذا المجلس عن الممارسة إبتداء من سنة 1974، و لقد أصبح المجلس الأوروبي مؤسسة رسمية منذ سنة 1987 مع العقد الوحيد.

يوجد هذا المجلس على مستوى القمة، حيث يتكون من رؤساء الدول و الحكومات الممثلة للدول الأعضاء في المجموعة، و هو يجتمع هذا المجلس مرتين على الأقل في السنة، و في بعض الأحيان يجتمع حتى أربعة مرات في السنة في إطار ما يسمى « بالقمم الأوروبية »[5]. يترأس المجلس ممثل عن دولة من الدول العضوة لمدة ستة أشهر ليحال عهد الرئاسة لممثل آخر.

---

[1] Jean Marc BOEGNER, op.cit, p19.

[2] فتح الله ولعلو، نفس المرجع السابق ذكره، ص 25.

[3] Jean Marc BOEGNER, op.cit, p 13.

[4] Fathallah OUALALOU, Après Barcelone, le Maghreb est nécessaire, op.cit, p 44.

[5] Emile- Robert PERRIN, op.cit, pp 253;254.

و لقد توسعت صلاحيات هذا المجلس و تدعمت كباقي مؤسسات الإتحاد و ذلك بإعتباره مصدر للتوجهات السياسية الكبرى للإتحاد، فهو يقوم برسم الخطوط العريضة لبناء الإتحاد الأوروبي. كما أنه سرعان ما أخذ أهمية كبيرة في مسار إتخاذ القرارات على مستوى المجموعة[1].

كما أصبح يلعب دور الحكم في الخلافات التي لا يتمكن مجلس الوزراء من حلها[2].

- مجلس الوزراء :

يعتبر "مجلس الوزراء" المؤسسة المقررة الأساسية للمجموعة الأوروبية، و هو مكون من ممثلين عن كل دولة عضو في الإتحاد الأوروبي و ذلك على المستوى الوزاري. هؤلاء الممثلين يتمتعون بصلاحيات التكلم بإسم حكوماتهم و بالتالي فرض إلتزامات على هذه الأخيرة. فأعضاء هذا المجلس مسؤولون سياسيا أمام برلماناتهم الوطنية و أمام الرأي العام. و تختلف جلسات المجلس من حيث المشاركين فيها تبعا للمواضيع المتطرق إليها أي حسب جدول الأعمال، و ذلك بدون أن تشوه وحدته كمؤسسة.

و من هنا نجد وزراء الشؤون الخارجية يجتمعون في تشكيلة المجلس المسماة "الشؤون العامة" لدراسة العلاقات الخارجية و مسائل السياسة العامة، كما يقوم بضمان التنسيق في العمل بين اللجان. أما الوزراء المكلفين بالقضايا الإقتصادية و المالية، فيجتمعون ضمن تشكيلة المجلس المسمى « إقتصاد - مالية ». كما نجد وزراء الزراعة يقومون مثلا بمعالجة مستوى الأسعار الفلاحية...، بينما نجد وزراء العمل يعالجون مشاكل التشغيل ...إلخ.

و فيما يخص تواتر دورات المجلس، فهي تختلف تبعا لدرجة إستعجال المواضيع المطروحة للمعالجة و أهميتها . فمثلا تشكيلات "الشؤون العامة"، و "الإقتصاد والمالية" و "الفلاحة" تجتمع مرة كل شهر[3]. بينما تشكيلات أخرى كتشكيلات "النقل"، و "البيئة" و "الصناعة" تتراوح ما بين المرتين إلى أربعة مرات في السنة.
و تتم رئاسة المجلس بالتداول ما بين الدول الأعضاء كل ستة (06) أشهر محددة بصفة مسبقة.

و فيما يخص تقسيم عدد الأصوات على مستوى المجلس الوزاري فهي كالتالي :
- ألمانيا، و فرنسا، و بريطانيا و إيطاليا، كل دولة لديها 10 أصوات؛
- إسبانيا لديها 08 أصوات؛
- بلجيكان اليونان، و هولندا و البرتغال، كل دولة لديها 05 أصوات ؛
- النمسا و السويد كل واحدة لديها 04 أصوات؛
- الدنمارك، و فلندا و إرلندا لديها 03 أصوات ؛
- و أخيرا - لكسمبورغ - صوتان.

المجموع 87 صوت، يتم تخصيص هذه الأصوات لكل دولة حسب أهميتها (السكانية و الإقتصادية ...إلخ)[4].

---

[1] La démocratie nous unis, brochure publiée par le parlement Européen, p 02.

[2] فتح الله ولعلو، نفس المرجع السابق ذكره، ص ص 36؛37.

[3] Office des publications officielles des Communautés Européennes, P 01.

[4] Ramses 96, quels avenir pour l'Union Européenne ? , p 247.

جدول بياني لتنظيم رئاسيات المجلس:

السنوات	السداسي الأو ل	السداسي الثاني
1997	هولندا	لكسمبورغ
1998	بريطانيا	النمسا
1999	ألمانيا	فلندا
2000	البرتغال	فرنسا
2001	السويد	بلجيكا
2002	إسبانيا	الدنمارك
2003	اليونان	

المصدر : le Conseil de l'Union Européenne, publié par l'office des publications officielles des Communautés Européennes, p 04.

مع العلم أن توزيع الأصوات هو نسبي، فمثلا نجد بلد لكسمبورغ الذي لديه 400 000 ساكن يتمتع بصوتين، بينما ألمانيا التي تحتوي على حوالي 80 مليون ساكن بعد وحدتها في سنة 1990 لديها 10 أصوات.

كما نجد كل من فرنسا، وإيطاليا و بريطانيا كل واحدة منها لديها حوالي 57 مليون ساكن، منح لها 10 أصوات و إسبانيا بـ 39 مليون ساكن، لديها 8 أصوات.

ففي هذه المجموعة المكونة من 15 دولة ، الدول الخمسة الكبار الممثلين لحوالي 290 مليون ساكن يتمتعون بـ 48 صوت، بينما 10 "الصغار" مع حوالي 76 مليون نسمة، يمثلون 39 صوت. هذا يعني أن الدول الكبرى هي بعيدة عن تمثيلها للأغلبية المطلقة (62 صوت) ، بينما الدول الصغرى 10 قد تستطيع فرض المعارضة لإيقاف التصويت المتمثل في 26 صوت، و بالتالي نلاحظ أن توزيع الأصوات يخدم خاصة الدول الصغيرة.

أما فيما يخص مهامه، فمجلس الوزراء مكلف أساسا بتنسيق السياسات الحكومية، إلا أن مهمته توسعت عبر السنين بشكل يتناسب مع تطور المسلسل الإندماجي[1].

كما تظهر لنا مهام المجلس من خلال علاقاته مع المؤسسات الأخرى، فبناء على توجيهات المجلس الأوروبي (على مستوى القمة) ، يقيم مجلس الوزراء علاقات وطيدة مع المفوضية. فعندما يتصرف المجلس كمشرع، يكون حق المبادرة للمفوضية الأوروبية التي تقدم للمجلس إقتراحات، هذا الأخير الذي يدرسها و يمكنه أن يدخل عليها تعديلات قبل تبنيها، كما يمكنه تقديم بعض التوجيهات للمفوضية.

[1] فتح الله ولعلو، نفس المرجع السابق ذكره، ص 36.

كما سشارك المجلس عن طريق إجراء "القرار المشترك" البرلمان الأوروبي في المساهمة بنشاطين في سيرورة التشريع و ذلك في مسائل عديدة (كإتمام السوق الداخلية، و حماية المستهلكين، و التربية و الصحة ...إلخ). و نظرا لإتساع مجالات الإتحاد نجد دور المجلس يمتد إلى ميدان السياسة الخارجية، و الأمن الجماعي، و مسائل العدل و القضايا الداخلية[1].

و هو يقتسم أيضا مع البرلمان الأوروبي سلطة المصادقة على الميزانية، كما يوافق في آخر المطاف على المعاهدات الدولية التي تقوم المفوضية أو اللجنة التفيذية بالتفاوض بشأن مضمونها.

و تتخذ القرارات داخل مجلس الوزراء بالأغلبية العادية في غالب الأحيان، و بالأغلبية الكيفية (54 صوت على 76)، أو بالإجماع عندما يتعلق الأمر بقضايا أساسية مثل إنضمام بلد جديد أو تغيير مضمون المعاهدات...إلخ[2].

و فيما يخص التنظيم الهيكلي للمجلس، فنجد رئيس المجلس يلعب دور أساسي في تنظيم المؤسسة، و يساعد رئيس المجلس أمين عام يعين من طرف المجلسن، و مقر الأمانة العامة بروكسل[3]. و يقوم الآمين العام بضمان التحظير و السير الحسن لأشغال المجلس على جميع المستويات. كما يضم المجلس 2300 موظف من رعايا الدول 15 للإتحاد موزعين على عشرة مديريات عامة.

ـ مؤسسات المراقبة، و المتابعة السياسية و المشاركة في إتخاذ القرار : البرلمان الأوروبي :

إن البرلمان الأوروبي بتسميته الحالية هو المؤسسة الأولى المشار إليها من طرف معاهدة روما، فهو يمارس سلطات المداولات و المراقبة التي دعمتها معاهدة الإتحاد الأوروبي[4].

لقد عرفت هذه المؤسسة ذات الطابع التشريعي تطورات مختلفة منذ نشأتها شأنها شأن المؤسسات المشتركة الأخرى، حيث جاءت في صيغتها الأولى في إطار ما نصت عليه معاهدة روما و التي سمتها بالجمعية البرلمانية. هذه الأخيرة التي كانت تتألف من 142 عضوا تعينهم برلمانات الدول الأعضاء في المجموعة التي كانت ستة (06) في البداية، تمثل فيها كل دولة نسبة معينة من برلمانييها حسب قوتها، فكانت فرنسا، و ألمانيا و إيطاليا ممثلة كل واحدة منهم بـ 36 عضوا و كل من بلجيكا و هولندا ب 14 عضوا و لكسمبورغ بـ 6 أعضاء. و لم يكف من تزايد عدد أعضاء البرلمان خاصة بزيادة الدول الأعضاء في المجموعة[5].

---

[1] Office des publications officielles des Communautés Européennes, pp 02;03;04.

[2] فتح الله ولعلو، نفس المرجع السابق ذكره، ص 36.

[3] Office des publications officielles des Communautés Européennes, pp 05;06.

[4] Emile-Robert PERUSI, op.cit, p 252.

[5] محمد عبد العزيز أحمد و فاروق حسنين مخلوف، نفس المرجع السابق ذكره، ص 25.

و منذ سنة 1979 أصبح ينتخب نواب البرلمان الأوروبي عن طريق الإقتراح العام المباشر أي من طرف الشعب مباشرة، و هذا بهدف تدعيم إنشاء أوروبا المواطنة، أين يلعب فيها المواطنون دورا أساسيا كما يلعبونه على المستوى الإقليمي[1].

و تجري الإنتخابات مرة كل خمسة (05) سنوات حيث يعيش البرلمان الحالي مرحلته السادسة (1999-2004). و منذ إنخراط فيلندا، و السويد والنمسا، أصبح البرلمان يضم 626 نائبا[2].

و يولي الأوروبيون إهتماما كبيرا لهذا البرلمان من خلال نسبة مشاركتهم في الإنتخابات رغم تناقصها، حيث بعد ما كانت تمثل 61 % في عام 1984 أصبحت 56,8% في عام 1994.

و يمثل البرلمانيون الأوروبيون حوالي 100 حزب سياسي أوروبي. فهم يجتمعون حسب توجهاتهم السياسية و ليس على حسب إنتمائهم للدول. و يمكن ذكر العائلات السياسية الكبرى فيما يلي[3]:
- مجموعة حزب الإشتراكيين الأوروبيين؛
- مجموعة الحزب الشعبي الأوروبي (الديمقراطيين المسيحيين)؛
- مجموعة الإتحاد من أجل أوروبا؛
- مجموعة الحزب الأوروبي لليبراليين الديمقراطيين و الإصلاحيين؛
- مجموعة الخضر في البرلمان الأوروبي؛
- مجموعة التحالف الراديكالي الأوروبي.

أما البرلمانيون الذين لم يريدوا الاندماج في أي مجموعة سياسية فهم يشاركون في أشغال البرلمان الأوروبي كـ "غير مسجلين"[4].

و تقوم المجموعات السياسية بتنظيم أعمالها أثناء الأسبوع الذي يسبق تاريخ الجمعية العامة بهدف تنسيق أوجه نظر الوفود المنتمية لكل مجموعة و ذلك بتقديم موقف موحد في الأخير أثناء المناقشات[5].

أما فيما يخص صلاحيات البرلمان، فنلاحظ أن التقدم الذي عرفه العمل الإندماجي في الثمانينات أعطى دفعة مهمة لهذا البرلمان و ساهم في توسيع إختصاصاته، و التي يمكن حصرها في ثلاثة سلطات أساسية :

- أول مهمة البرلمان الأوروبي تخص السلطة التشريعية، و ذلك عن طريق حقه في الإستشارة و إبداء الرأي. فالوظيفة الإستشارية التي إعترفت له من طرف معاهدة روما، تزايدت بعد دخول حيز التنفيذ ما سمي بالعقد الوحيد في جويلية 1987، و ذلك من خلال سلطة القرار التي يتمتع بها في

---

[1] Emile- Robert PERUSI, idem, p 252 .
[2] les institutions de la Communauté Européenne , pp 06;07.
[3] مجلة ألمانيا . Deutschland، ص ص 22؛23.
[4] Parlement Européen , la Démocratie nous unis ,op.cit, p p 03; 05.
[5] Parlement Européen, la Démocratie nous unis , op.cit, p 05.

العديد من المواضيع خاصة المتعلقة بالوصول إلى السوق الداخلية الأوروبية بالإشتراك مع مجلس الوزراء.

و جاءت معاهدة ماستريخت لتعزيز الدور التشريعي للبرلمان الأوروبي ، حيث أصبح مصدر سلطة القرار المشترك (codécision) مع مجلس الوزراء في بعض المجالات المحددة و هي: حرية تنقل العاملين و السوق الداخلية، و التربية و البحث العلمي، و البيئة و مصالح المستهلكين ...إلخ.

كما يمارس البرلمان الأوروبي سلطة المصادقة على كل الإتفاقيات الدولية للشراكة و التعاون و إنضمام دول جديدة. و قد وسعت معاهدة ماستريخت مجال تدخل البرلمان في القانون الإنتخابي الموحد (loi éléctorale uniforme) و مقتضيات المواطنة الأوروبية بإلزام مصادقته عبر ما يسمى بالرأي المطابق avis conforme[1].

- **ثانيا :** يقتسم البرلمان الأوروبي السلطة المالية مع مجلس الوزراء، حيث أن الميزانية تدرس بالتوالي من طرف المؤسستين. إذ يمكن للبرلمان الأوروبي تعديل مشروع الميزانية، و من حق البرلمان أن يرفض مقترحات المجلس كما حدث ذلك مرتين. و بذلك أصبح البرلمان يتدخل مباشرة عبر الميزانية في التأثير على السياسات المشتركة، على أن الكلمة الأخيرة تبقى لمجلس الوزراء فيما يخص ما يسمى "بالنفقات الإجبارية" (و هي بالأساس النفقات الفلاحية)، في حين يمكن للبرلمان أن يدخل تغييرات فيما يخص "النفقات غير الإجبارية"[2].

- **ثالثا:** و يلعب البرلمان الأوروبي دور المراقبة، و ذلك فيما يخص مسألة أعضاء المفوضية و أعضاء مجلس الوزراء شفويا و كتابيا، أو بإنشاء لجان تحقيق برلمانية. كما يمكن للبرلمان الطعن ضد المجلس أو المفوضية[3].

و مهما يكن، فمازال البرلمان الأوروبي ذات نفوذ ضعيف بالمقارنة مع البرلمانات الوطنية، حيث أن عرض مشاريع القوانين هي من إختصاص المجلس الوزاري الذي يعتبر السلطة التشريعية الأوروبية الأساسية و بالتالي مركز القوة الرئيسي في الإتحاد الأوروبي.

و على الرغم من ذلك، يبقى العديد من أعضاء البرلمان متفائلين فيما يخص دور هذه المؤسسة، بإعتبار بأنها ستكتسب مع مرور الزمن لمجرد أنها موجودة مزيدا من النفود، و ذلك عن طريق مشاركة البرلمان في صياغة التعليمات، و التوصيات و القواعد التي تعدها المفوضية.

كما أن النواب الأوروبيون حققو أكثيرا من النجاح، إذ أن ما يقارب نصف التعديلات التي يقترحونها يؤخذ بها عند وضع القوانين الأوروبية.

---

[1] فتح الله ولعلو، نفس المرجع السابق ذكره ، ص 38.

[2] فتح الله ولعلو، نفس المرجع السابق ذكره ، ص 38.

[3] le Parlement Européen , la Démocratie nous Units ,op.cit, p p 05;06 .

و يحتوي البرلمان على عدة لجان برلمانية دائمة هي المحرك لنشاط البرلمان الأوروبي، تدرس ضمن هذه اللجان وثائق العمل التي ينتج عنها تقارير يصوت عليها في الجمعية العامة. و لم يتوقف عدد هذه اللجان عن التزايد مع توسع مجالات تدخل الإتحاد، بحيث نعد 20 لجنة حاليا.

ينتخب أعضاء اللجان من طرف المجموعات السياسية، و يمكن ذكر اللجان البرلمانية و التي تعبر عن المجالات الواسعة التي يتدخل فيها الإتحاد: لجنة الشؤون الخارجية، و الأمن و سياسة الدفاع، لجنة الفلاحة والتنمية الريفية، و لجنة الميزانيات، و اللجنة الإقتصادية، و النقدية و السياسية الصناعية، و لجنة البحث، و التنمية التكنولوجية و الطاقة، و لجنة العلاقات الإقتصادية الخارجية، و اللجنة القانونية وحقوق المواطنين، و لجنة الشؤون الإجتماعية و الشغل، و لجنة السياسة الإقليمية أو الجهوية، و لجنة النقل و السياحة، و لجنة البيئة، و الصحة العمومية و حماية المستهلكين، و لجنة الثقافة، و الشبيبة، و التربية والإعلام، و لجنة التنمية و التعاون، و لجنة الحريات العامة و الشؤون الداخلية، و لجنة مراقبة الميزانية، و اللجنة المؤسساتية، و لجنة التنظيم، و مراقبة السلطات و الحصانات، و لجنة حقوق المرأة، و لجنة العرائض، و لجنة الصيد البحري. كما نجد لجان فرعية "للأمن و نزع السلاح" و "حقوق الإنسان" [1].

و لدى البرلمان الأوروبي ثلاثة أماكن للعمل، يجري في ستراسبورغ في كل شهر جمعيات عامة عادية إبتداءا من ديسمبر 1992 أما الجمعيات العامة غير العادية فتجري في بروكسيل، كما تجري فيها إجتماعات المجموعات السياسية و اللجان، و يتواجد مقر الأمانة العامة للبرلمان بلكسمبورغ.

و يتكفل بتنظيم أشغال البرلمان مكتب مكون من رئيس البرلمان و14 نائب رئيس، ينتخبون من طرف البرلمانيين بالإشتراك مع رؤساء المجموعات السياسية[2].

كما نلاحظ تدعم الدور السياسي للبرلمان في السنوات الأخيرة. حيث أصبح يكون منبرا يعكس مختلف إتجاهات الرأي العام الأوروبي. و أصبح موضع إهتمام العالم بأسره بإعتبار أنه يمركز صدى المواقف العامة للرأي العام الأوروبي في القضايا السياسية، و الإستراتجية، و الإقتصادية الكبرى، و في متابعة ملفات حقوق الإنسان و علاقات أوروبا الموحدة بالعالم بأسره، سواء تعلق الأمر بالمواجهات الإقتصادية مع أمريكا الشمالية و اليابان، أو بالتعامل مع التحولات التي عرفتها أوروبا الشرقية و معالجة مشاكل التخلف و شيوع مخاطر المجاعة ببعض المناطق الإفريقية، أو مشاريع التعاون مع بلدان الجنوب و شرق حوض البحر البيض المتوسط[3].

كما ساهم البرلمان في خل النزاعات الدولية بالطرق الدبلوماسية[4]. كما أن للبرلمان الأوروبي وفود تضمن علاقاته مع برلمانات العالم.

---

[1] مجلة المانيا، Deutschland،

[2]Parlement Européen, la Démocratie nous unis, op.cit, pp 05;06;07.

[3] فتح الله ولعلو، نفس المرجع السابق ذكرهص 38.

[4]Parlement Européen, la Démocratie nous unis, op.cit, pp ;05;06.

- مؤسسة تنفيذ القرار: المفوضية أو اللجنة التنفيذية : la Commission

لا شك أن المفوضية أو اللجنة التنفيذية هي المؤسسة المحورية الأساسية في سير الإتحاد الأوروبي. فهي تعتبر بالفعل حامي المعاهدات الإندماجية الأوروبية، حيث أنها تضمن صدور جميع التشريعات و القرارات المتخذة من طرف المجموعة، كما يمكنها متابعة الدول التي لا تنفذ هذه التشريعات قضائيا عن طريق المحكمة الأوروبية للعدل.

و بعدما كانت المفوضية مكونة من 17 محافظ منذ فاتح جانفي 1986، زاد العدد إلى عشرين (20) محافظا إبتداء من 01 جانفي 1995. يمثل كل من فرنسا، و بريطانيا، و ألمانيا، و إيطاليا و إسبانيا 10 محافظ، أي محافظين إثنين لكل دولة. أما باقي الدول الأعضاء فهي تمثل كل واحدة منها بمحافظ واحد[1].

يعين هؤلاء المحافظون لمدة خمسة (05) سنوات، خلال هذه الفترة يتصرف المحافظون بحرية و إستقلالية عن حكوماتهم و عن أي سلطة أخرى، كما لا يمكنهم ممارسة نشاطات أخرى[2].

يساعد كل محافظ مجموعة من المستشارين يتراوح عددهم ما بين ستة و سبعة يكونون ديوان.

تكمن أهمية هذه المفوضية في مهامها الواسعة، فهي مسؤولة على مجموع الميادين المختلفة لسياسات الإتحاد (السياسة الخارجية، و الأمن، و الإقتصاد، و النقد، و الشؤون المدنية و الإجتماعية...إلخ)، هذه المهام التي يمكن حصرها في النقاط الآتية :

- فهي مكلفة بتطبيق و تنفيذ القرارات و التوجيهات المتخذة على مستوى الإتحاد تنفيذاً كاملاً، و هي الحارصة على إحترام قوانين الإتحاد. و في هذا المجال لدى اللجنة سلطة التحقيق إذا لاحظت أن التشريعات و القرارات لم تحترم، حيث يمكنها فرض عقوبات مالية على الأشخاص و المؤسسات التي لا تحترم قوانين الإتحاد أو تتجاوز قواعد المنافسة. كما يمكنها متابعة الحكومات التابعة للدول الأعضاء قضائيا في حالة خرقها لتشريعات الإتحاد بواسطة المحكمة الأوروبية للعدل؛
- تقوم بتقديم التوصيات و الإقتراحات في مختلف الميادين المتعلقة بنشاطات الإتحاد إلى مجلس الوزراء[3]؛
- في إطار عملها، تسهر على تنفيذ و متابعة السياسات المشتركة و تتكفل بتسيير ميزانية المجموعة في مختلف القطاعات[4]؛
- كما يمكنها التفاوض حول إتفاقيات مع الدول الخارجة عن الإتحاد بتفويض من المجلس[5].

[1] Ramses 96, op.cit, p 348.
[2] Emile-Robert PERRIN, op.cit, p 254.
[3] مجلة المانيا، Deutschland،نفس المرجع السابق ذكره، ص 08.
[4] فتح الله ولعلو، نفس المرجع السابق ذكره، ص 39.
[5] مجلة المانيا، Deutschland،نفس المرجع السابق ذكره، ص 08.

و قرارات اللجنة سارية المفعول مباشرة إلا في بعض الحالات المحددة على سبيل الحصر، حيث يتعين الحصول على موافقة مجلس الوزراء قبل بدء سريانها. و تتخذ قرارات اللجنة في بعض الأحيان بالإجماع و في أحيان أخرى بالأغلبية و هذا حسب طبيعة المواضيع[1].

و تقوم اللجنة التنفيذية من خلال رئيسها و مفوضيها بتسيير المركب الإداري للإتحاد المكون من 26 مديرية عامة في إطار إستقلال مالي كامل عن الدول .

و لقد ترسخ دور اللجنة التنفيذية في السنوات الأخيرة، و أصبح المدافعون عن التوجه الفيدرالي يعتبرونها نواة الحكومة الأوروبية في المستقبل[2].

- مؤسسات المراقبة القضائية و المالية : محكمة العدل الأوروبية

La Cour de Justice de la Communauté Européenne (CJCE)

إن محكمة العدل هي ممثلة لقانون الإتحاد الأوروبي. فهي تعمل منذ بداية سنوات الستينات على أن تكون لها مكانة محكمة عليا[3]، ذات طابع فيدرالي. فهي تضمن إحترام التشريعات المتخذة على مستوى المجموعة من طرف جميع الدول الأعضاء و رعاياها. و يمكن تحديد مهام المحكمة في النقاط الآتية :

- مواجهة و منع أي إجراء قد تتخذه أي مؤسسة تابعة للمجموعة أو من طرف حتى أي حكومة يكون مخالف لما تنص عليه إتفاقيات الإتحاد[4]. و في هذا الإطار، فالمحكمة تنظر في المنازعات بين الدول الأعضاء، فإن قضت المحكمة بأن دولة ما أخلت بإلتزامها الناشئ عن المعاهدة، فيجب على الدولة العضو أو المؤسسة أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ حكم المحكمة، كما أن لها أن تنظر في قضايا المؤسسات أو الشركات إزاء حكومة من الحكومات العضوة؛
- الإستشارة القانونية للدول الأعضاء و محاكمها، فمنذ سنة 1988، أنشأت محكمة الدعاوى الأولى لمساعدة المحكمة المختصة بالنظر في بعض مواضيع المنافسة و المشاكل المتعلقة بالموظفين الأوروبيين[5].

تتكون المحكمة حاليا من خمسة عشرة (15) عضواً بعدما كان عددهم في البداية 07 فقط، بالإضافة إلى 9 محامين عامين يتم تعيينهم لمدة ستة (06) سنوات قابلة للتجديد. مقر المحكمة هو مدينة لكسمبورغ[6].

---

[1] Le Parlement Européen, la Démocratie nous unis, op.cit, p 63.

[2] فتح الله ولعلو، نفس المرجع السابق ذكره، ص 39.

[3] محمد عبد العزيز أحمد و فاروق حسنين مخلوف، نفس المرجع السابق ذكره، ص 26.

[4] محمد هشام خواجكية، نفس المرجع السابق ذكره، ص 159.

[5] Emile-Robert PERRIN, op.cit, p 255.

[6] Ramses 96, op.cit, p 260.

- مجلس المحاسبة : La Cour des Comptes

أنشا مجلس المحاسبة في سنة 1975، و هو مكون من 15 عضو معينين لمدة ستة (06) سنوات من طرف المجلس بعد إستشارة البرلمان، و مقره لكسمبورغ أيضاً[1].

و هو مكلف بالسهر على المراقبة الحسنة لتسيير ميزانية الإتحاد الأوروبي، كما يتمتع بسلطات واسعة لتحقيق في مداخيل و نفقات المجموعة[2].

- البنك الأوروبي للإستثمار : Banque Européenne d'Investissement

إن هذا البنك له مهمة أساسية تتمثل في المساهمة في تمويل المشاريع المتعلقة بالتنمية المتوازية للمجموعة. و هي تهدف أساسا لتقليص الإختلالات في التوازن الجهوي خاصة فيما يخص المناطق التي تعاني من مشاكل في تنميتها الهيكلية[3].

كما يتدخل البنك في عدة ميادين تتمثل في دعم مشاريع التشغيل، و الإستثمار في الصحة، و حماية البيئة و تحسين العمران.

فمنذ أكثر من 40 سنة، إسطحب البنك التحولات الإقتصادية الأوروبية، و قد وصل رأس مال البنك إلى 100 مليار إيكو[4].

- المؤسسات الإستشارية :

- مجلس الأقاليم :

يهدف هذا المجلس إلى تقريب البناء الأوروبي من طرف المواطنين و تدعيم المشروعية الديمقراطية للإتحاد.

و يتكون هذا المجلس من ممثلي الجماعات المحلية الجهوية و رؤساء البلديات[5]. كما نجد بالإضافة إلى ذلك المجلس الإقتصادي و الإجتماعي[6].

- التعديلات المؤسساتية في مؤتمر القمة بنيس:

بمناسبة مؤتمر القمة بنيس في نهاية سنة 2000، خلال الرئاسة الفرنسية للإتحاد الأوروبي، أدخلت عدة تعديلات على التنظيم الهيكلي للإتحاد الأوروبي و ذلك قصد ضمان السير العادي للمؤسسات الأوروبية إرتقابا لتوسيع الإتحاد الأوروبي ليصبح يضم 27 بلد على مدى سنة 2010.

---

[5]Emile-Robert Perusi, op.cit, p 255.

[2]La démocratie nous units, op.cit, p 03.

[3]Emile-Robert Perusi, op.cit, pp 255; 256.

[4]Banque Européenne d'investissement, l'Institution Financière de l'Union Européenne, Bruxelles , 1999 , pp 05,;09;10;11 .

[5]Emile-Robert PERRIN,op.cit, p 256.

[6] علي سفيق، نفس المرجع السابق ذكره، ص 104.

فتقرر إبتداءا من تاريخ جانفي 2005، تخفيض عدد ممثلي المفوضية إلى عدد أقصاه 27عضو، و ذلك بإكتفاء الدول الكبرى بمفوض واحد يمثلها، و ذلك بمقابل إعادة النظر في عدد الأصوات التي تحوزها في المجلس الأوروبي، و عدد ممثليها في البرلمان و ذلك قصد إقامة توازن ما بينها و بين باقي الدول الصغيرة.

ـ مراحل قيام الإتحاد الأوروبي:

لقد مر العمل الوحدوي الأوروبي بعدة محطات في تطوره، و يمكن تقسيم هذه المسيرة إلى ثلاثة مراحل مختلفة رئيسية.

- المرحلة الأولى من سنة 1957 إلى غاية سنة 1986.

إنقسمت هذه المرحلة بدورها إلى فترتين، الفترة الإنتقالية من 1957-1969 و مرحلة البناء من 1970 إلى 1986.

و لقد عملت المجموعة الأوروبية خلال هذه المرحلة على تنفيذ إلتزامات معاهدة روما خاصة في الميادين الآتية[1] :

ـ الوحدة الجمركية :

أعتبر الإتحاد الجمركي أهم أهداف المجموعة الإقتصادية الأوروبية الذي يتم بمقتضاه تحول الدول الأعضاء إلى أرض جمركية واحدة و ذلك في آجال حددت ما بين 12 و 15 سنة[2]. و أيضا توحيد نظام الرسوم الجمركية للدول الأعضاء فيما يخص إستيراد السلع التي تأتي من خارج المجموعة. و قد إنقسمت فترة الإنتقال للنظام الجديد (الوحدة الجمركية) إلى ثلاثة مراحل متساوية كل مرحلة مدتها أربعة سنوات، مع إمكانية مد المرحلة الأولى لمدة سنة أو سنتين إذا لم تسفر عن النتيجة المطلوبة.

و بالفعل فقد تم إلغاء القيود الكمية تدريجيا خلال المراحل الثلاثة :
- 30 % خلال السنوات الأربع الأول؛
- 30 % خلال السنوات الأربع الثانية؛
- 40 % خلال السنوات الأربع الثالثة[3].

ـ النشاط الوحدوي في الميدان الصناعي:

لقد تحققت الوحدة الجمركية في آجال قياسية، فقد تم إلغاء القيود الكمية على السلع الصناعية في 01 جانفي 1962، كما سجل آخر تخفيض في الحقوق الجمركية بتاريخ 01 جويلية 1968 أي بـ 18 شهر قبل الآجال المحددة[4].

---

[1] فتح الله ولعلو، نفس المرجع السابق ذكره، ص ص 30؛31.

[2] محمد عبد العزيز أحمد و فاروق حسنين مخلوف، نفس المرجع السابق ذكره، ص 14.

[3] فتح الله ولعلو، نفس المرجع السابق ذكره، ص 30.

[4] محمد عبد العزيز أحمد و فاروق حسنين مخلوف، ص ص 15؛16.

كما تم توحيد التعريفة الجمركية المطبقة في مواجهة الدول الخارجية إبتداء من فاتح جويلية 1968 (TEC)، حيث حددت بصفة تعادل المتوسط الحسابي لتعاريف الدول الأعضاء عند بدء سريان الإتفاقية في أول جانفي 1958[1] مع إستثناء واحد. فقد سمح من خلاله للدولة العضو أن تستورد سلعة دون رسوم جمركية قصد سد حاجياتها الضرورية بشرط عدم إنتقال هذه السلعة إلى بلد آخر من بلدان المجموعة. و بقيت الحواجز التقنية للتبادل تمثل مشاكل صعبة نتيجة التطور التكنولوجي[2].

و نلاحظ أنه رغم الإستفادة الكبيرة لدول البنيلوكس و ألمانيا من الإتحاد الجمركي بالمقارنة مع فرنسا و هولندا، إلا أن هاتين الدولتين الأخيرتين أدركتا أن توسيع المنافسة على مستوى الدول الأعضاء الستة سوف يكون إيجابيا في تنظيم الصناعة و التجارة المتأخرتين في هاتين الدولتين.[3]

- النشاط الوحدوي في الميدان الفلاحي:

لم يتم التطرق لهذا الميدان إلا في سنة 1962، و هذا مع بداية تطبيق السياسة الفلاحية المشتركة في 30 جويلية من نفس السنة، و ذلك نتيجة خضوع هذا القطاع لقواعد دقيقة محددة من طرف السلطات العمومية و عدم خضوعه لقوانين السوق بصفة كاملة. فكل ما يمس بالفلاحة يورط مسؤولية الحكومات أمام برلماناتها و أمام منظماتها الفلاحية القوية و المؤثرة مما يؤدي لإضفاء الطابع السياسي لهذه المشاكل. و مما صعب الأمور أكثر، هو عدم إقتصار التغييرات على تفكيك الأنظمة الحمائية الموجودة بل أيضا إنشاء منظومة تبادل جديدة. مما أدى بواضعي إتفاقية روما لترك مسألة تحديد جدول لتنفيذ سياسة المجموعة في ميدان الفلاحة، كما تركت للمجموعة العناية فيما بعد لتحديد القواعد و الآجال، الأمر الذي فتح الباب للتردد و الشكوك.

و لكن كان من المنطقي، أن تمدد حرية التبادلات المقامة بالنسبة للمنتوجات الصناعية، و هذا ما كانت تؤمن به فرنسا التي تغطي مساحتها الزراعية نصف مساحة الدول الستة العضوة مجتمعة، و هولندا المعروفة تقليديا بتصديرها للمواد الفلاحية. الأمر الذي تتقاسمه أو تعتقده ألمانيا الفيدارلية و إيطاليا اللتين كانتا تفضلان تموين نفسها من الدول الكبرى المصدرة كأمريكا[4].

و بفضل الموقف الصارم الذي إتخذته فرنسا و هولندا في إجتماع المجلس مع نهاية سنة 1961، برفض الإنتقال للمرحلة الثانية من الوحدة إلا بشرط تبني تنظيمات خاصة متعلقة بالفلاحة. و قد تميزت هذه المرحلة بوجود منتوج كبير في الميدان الفلاحي، خاصة في الجنوب، و بالتالي وجود أسعار منخفضة عالميا، الأمر الذي شجع إتخاذ قرار إدماج المنتوجات الفلاحية في سياسة السوق[5].

---

[1] Jean Marc BOEGNER, op.cit, p27.

[2] فتح الله ولعلو، نفس المرجع السابق ذكره، ص 30.

[3] Jean Marc BOEGNER, op.cit, p27.

[4] Jean Marc BOEGNER, op.cit, pp 28;29;30.

[5] واين بنيسروم و بيتر مالوف، السوق الأوربية المشتركة، ص 93.

و حددت ثلاثة أهداف للسياسة الفلاحية المشتركة :
- إنشاء سوق موحدة تنتقل داخلها المواد الفلاحية بكل حرية ضمن حدود المجموعة مع حماية منسقة. بالإضافة إلى ضمان تدفق الموارد المستهلكة في المجموعة نحو الخارج، و ذلك عن طريق إنشاء مؤسسات لسوق المنتوجات الفلاحية، مع إبقاء الدول الأعضاء، في المراحل الأولى، على حماية زراعتها على أساس تحديد حد أدنى لأسعار المنتوجات الزراعية التي يتم تسويقها داخل حدودها؛
- إقامة تضامن مالي بين الدول الأعضاء، و قد تحقق هذا الهدف بإنشاء الصندوق الأوروبي للتوجيه و الضمان الفلاحي (F.E.O.G.A)؛
- تحسين و تحديث هياكل الإنتاج و تسويق المنتجات الفلاحية. و قد تم فس هذا الإطار تقديم إعانات تمكن الفلاحين من تصدير الفائض من منتوجاتهم في السوق العالمية بأسعار تنافسية[1].

كما تم إنشاء هيئة أوروبية زراعية للإشراف على السياسة الزراعية المشتركة للسوق، و لتتولى بحث المشاكل التي تطرأ في القطاع الزراعي[2].

و تحت تأثير إنخفاض الأسعار الفلاحية في السوق العالمية، و كذا إرتفاع الإنتاج الأوروبي و بالتالي إتساع إمكانية التصدير، إرتفعت نفقات الصندوق الأوروبي للتوجيه و الضمان بما يزيد على خمس مرات في أواسط الثمانينات. و هذا ما طرح مشكلة تمويل هذا الصندوق، لأن نفقاته كانت توجه لصالح البلدان المصدرة، في حين كانت البلدان المستوردة تخضع لإقتطاعات. و هناك مشكل آخر طالما كان مصدر تناقض بين الدول الأعضاء يتعلق بتقلبات معدل الصرف بين العملات الأوروبية و تأثيره على التبادل التجاري. ذلك أن توحيد الأسعار الزراعية أعطى أفضلية للبلدان التي تميل قيمة عملتها إلى الإرتفاع.

و ما من شك أن السياسة المشتركة قد وصلت إلى العديد من أهدافها ، فلقد كانت الأداة الأولى لإحداث التضامن المصلحي داخل المجموعة، كما أعطت دفعة كبيرة لتطوير الإنتاج و تكثيفه، و تمكين أوروبا من أن تصبح قطبا فلاحيا متكاملا و قادرا على مواجهة المنافسة الأمريكية. كما ساهمت في تثبيت أسعار المواد الفلاحية حماية للمستهلكين و بالتالي تطويق مساهمة القطاع الفلاحي في إنتشار التضخم. كما أنه لم تتأثر الأسواق الأوروبية خاصة طوال سنوات السبعينات من تقلبات أسعار المواد الفلاحية في السوق العالمية.

و لكن سرعان ما توقف هذا التحسن في الثمانينات بسبب تزايد فوائض الإنتاج و ميل الأسعار إلى الإنخفاض[3].

و هكذا إنقلب نجاح السياسة الفلاحية المشتركة و التقدم التكنولوجي الذي واكبها إلى تراكم مشاكل جديدة ناتجة عن تكدس الفوائض . فخلال سنوات السبعينات و الثمانينات إرتفع معدل الإكتفاء الذاتي داخل المجموعة من 86 % إلى 111 % للحبوب، و من 82 % إلى 127 % للسكر، و من 95 % إلى 108 % للحم البقر و من 92 % إلى 105 % للزبدة سنة 1986.

---

[1] Jean Marc BOEGNER, op.cit, pp 32;33;35;36.

[2] محمد عبد العزيز أحمد و فاروق حسنين مخلوف، نفس المرجع السابق ذكره، ص 17.

[3] فتح الله ولعلو، نفس المرجع السابق ذكره، ص ص 43؛44.

- حرية إنتقال رأس المال :

لقد عملت المجموعة الأوروبية على إلغاء جميع القيود في ميدان إنتقال رأس المال ما بين الدول الأعضاء و داخل حدود هذه الأخيرة، مع عدم التفرقة بين البلد المستثمر أو جنسية المالك[1].

- سياسة إقتصادية و مالية موحدة :

في هذا المجال تم تحديد بعض المعطيات و الطرق للوصول لتنسيق أحسن للإقتصاديات و السياسات المالية للدول الأعضاء في المجموعة، مع العمل في الوقت نفسه للمحافظة على المستوى العام للأسعار[2].

و قد تكونت لجنة إستشارية للشؤون النقدية تابعة للمفوضية (اللجنة التنفيذية)، التي هي حلقة إتصال بين الإدارات الحكومية المختلفة و كذا البنوك المركزية للدول الأعضاء. حيث تم إقرار أنه لا يجوز تعديل سعر الصرف لعملة أي دولة عضو بما لا يتماشى مع الأهداف المشار إليها. أما في حالة تعرض بلد عضو إلى إختلال في ميزان مدفوعاته فإنه يجوز له طلب القروض من باقي الأعضاء قصد التغلب على هذه الصعوبات. و في حالة تعذر ذلك، يسرح له من طرف المفوضية بإتخاذ الإجراءات اللازمة و الإستثنائية لإعادة التوازن إلى ميزان مدفوعاته[3].

و يمكن تقسيم السياسة المالية المشتركة إلى مرحلتين : المرحلة الأولى تنتهي في سنة 1970، و التي لم يتجاوز التعاون فيها تبادل المعلومات و الحلول الأكاديمية، و هذا راجع لإعطاء الأهمية للوحدة الجمركية، و السياسة الفلاحية المشتركة.

و قد كان يعتقد أن الوحدة في هذين الميدانين ستؤدي بصفة آلية لتقارب في السياسات الإقتصادية و المالية، الأمر الذي كذبته التجربة. و بالتالي كان ما سمي بمخطط « بار » لضمان التعاون المالي على المدى المتوسط و القصير المدى في فيفري سنة 1969[4].

كما تم إنشاء بنك الإستثمار الأوروبي، الذي عمل على تنمية الإستثمار في المناطق المتخلفة نسبيا داخل المجموعة، بالإضافة إلى المشروعات الكبيرة نسبيا أو التي لا يمكن تمويلها إجماليا داخل دولة واحدة[5].

و لقد إستطاعت الدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة تحقيق الوحدة الجمركية في آجال قياسية، حيث تم إلغاء القيود الكمية على السلع الصناعية في 01 جانفي 1962، و كان آخر تخفيض في الحقوق الجمركية بتاريخ 01 جويلية 1968 بـ 18 شهر قبل الآجال المحددة[6].

---

[1] محمد عبد العزيز أحمد و فاروق حسنين مخلوف، نفس المرجع السابق ذكره، ص ص 18؛19.

[2] Jean Marc BOEGNER, op.cit, p 58.

[3] محمد عبد العزيز أحمد و فاروق حسنين مخلوف، نفس المرجع السابق ذكره، ص 19.

[4] Jean Marc BOEGNER, op.cit, pp 88;92;93.

[5] محمد عبد العزيز أحمد و فاروق حسنين مخلوف، نفس المرجع السابق ذكره، ص 20.

[6] فتح الله ولعلو، نفس المرجع السابق ذكره، ص 40.

و بقيت الحواجز التقنية للتبادل تمثل مشاكل صعبة بإعتبارها في حالة تطور دائم نتيجة التطور التكنولوجي. و كان أهم تحدي في هذا الموضوع هو تجاوز الخلافات مابين الدول. إذ يتبين لنا للوهلة الأولى أن ألمانيا و دول البنيلوكس هي التي ستستفيد الأكثر من الإتحاد الجمركي بالمقارنة مع فرنسا خاصة، مما كان قد يؤدي لمعارضة هذه الدولة و هولندا. الأمر الذي لم يحدث، فقد أدركتا أن توسيع المنافسة على مستوى الدول الأعضاء الستة (06) سوف يكون إيجابيا في تنظيم الصناعة و التجارة المتأخرة لهذه الدولة.

ـ من العقد الوحيد إلى السوق الوحيدة:

مع بداية الثمانينات، لوحظ أن التجربة الإندماجية تعاني من عدة مشاكل أدت إلى تباطؤ في إنجاز المهام الإندماجية، نتيجة الهزات الإقتصادية التي عرفتها السبعينات.

و هذا ما جعل اللجنة التنفيذية تقوم بعمل تحضيري هام أثناء سنة 1985 تدعو فيه إلى التقدم في مسلسل الإندماج المتمثل في ما سمي بالكتاب الأبيض الذي حدد ثلاثة محاور أساسية لمواجهة بناء السوق الداخلية الأوروبية و زيادة فرص العمل، و هي:
- توزيع و تقسيم أوقات العمل؛
- إقامة إطار قانوني و تنظيمي متجانس مع نظام الحماية الإجتماعية؛
- إبقاء رفع الأسعار و سعات العمل منخفضة بالنسبة لتزايد الإنتاجية.

و قد أتى هذا العقد أيضا للتأكيد على الهدفين الأساسيين للمجموعة و هما :
- إنجاز سوق داخلية كبيرة و تدعيم التجانس الإقتصادي و الإجتماعي؛
- كان ذلك رمز لتحديد إرادة أوروبية لتحقيق أكثر من وحدة جمركية، بل تحقيق سوق داخلية التي تعني إزالة الحدود المادية داخل المجموعة والتحرير الكامل لمبادلات المواد و الخدمات و كذا عوامل الإنتاج، أي رؤوس الأموال و اليد العاملة. فكان يعني ذالك القضاء على الحواجز المختلفة الموروثة عن التنظيمات الحمائية، و التي كانت تمثل حواجز كثيرة.

و لذلك فقد شرع في العمل ليس فقط بإلغاء الحدود، و لكن أيضا إلغاء أسباب وجود الحدود، فالمنافسة الحرة تتطلب حرية إختيار المستهلك، و التي بدورها لا يمكن إقامتها بإختلافات إصطناعية للأسعار. فقد كان الهدف الأساسي في هذه المرحلة هو إنهاء بناء سوق داخلية موحدة يترك فيها للمستهلكين، التقرير بأنفسهم المواد التي يريدونها و أسعارها، دون تدخل البيروقراطيات الوطنية.

كما تم التأكيد على تفادي الإستثمار في الصناعات القديمة كصناعات الحديد و الصلب أو الصناعات البحرية و الإهتمام بالصناعات الحديثة كالإليكترونيك و الطيران[1].

كما تم التطرق إلى الحواجز المتعلقة بنوعية السلع، حيث تم الإتفاق حول مبدأ أن السلعة التي تكون مطابقة للمعايير المعمول بها في دولة معينة يمكنها أن تباع في جميع الدول الأخرى.

[1]Peter SUTHERLAND, op.cit, p p 39;44.

و حاليا هذه الحواجز هي مرفوعة على 3 / 4 من السلع المتداولة بين الدول الأوروبية ، الربع المتبقي متعلق بالجوانب الصحية و الأمنية[1].

كما أكد العقد على إنشاء سوق مالي موحد، و هذا بإنشاء عملة موحدة تتمثل في الإيكو l'ECU (Unité de Compte Européenne) وحدة الحساب الأوروبي، التي إستطاعت فرض نفسها كعملة دولية و ذلك ليس عن طريق القرارات أو المراسيم، بل ما تريده لها الأسواق المالية المتمثلة في المتعاملين الخواص و البنوك، أي التأكيد على الجانب العملي.

- التوفيق الضريبي:

تم العمل على دفع التوفيق التدريجي للأنظمة الضريبية، حيث أن سوق موحدة تفترض معاملة ضريبية مماثلة مابين الدول الأعضاء[2].

- الإصلاحات المؤسساتية :

إتسمت هذه الفترة أيضا بترسيخ مكانة اللجنة التنفيذية للمجموعة و توسيع تدخلاتها بفضل الدور المحوري الذي قام به رئيسها السيد جاك دولور Jacques Delors. كما تم توسيع دور البرلمان الأوروبي بالموازاة، و أيضا بتبني طريقة التصويت بالأغلبية عوض الإجماع على مستوى المؤسسات الأوروبية. و بالتالي تم إقرار أن مصالح المجموعة هي أعلى من المصالح الخاصة لكل دولة عضو، حيث شهدنا توجه إندماجي فوق قومي أي supranational تخضع فيه الأقلية لإدارة الأغلبية[3].

- الميدان الإجتماعي :

كما أكد العقد الوحيد على حق جميع مواطني المجموعة للعمل في جميع الدول الأعضاء و تحقيق حرية التعليم، و العلاج و التكوين المهني بدون إشتراط تسريحات و بدون أي تمييز. كما أكد على أهلية المجلس الأوروبي في سن القوانين بالأغلبية لتحسين الأوضاع في ميدان العمل، و الصحة و أمن العمال[4].

و نظرا لأهمية هذا العقد، صرح أثناء مقابلة صحفية السيد إميل نوال Emile Noêl (الذي شغل منصب الأمين العام للمفوضية من سنة 1958 إلى غاية سنة 1987) في جوابه عن سؤال حول ما هي القرارات التاريخية التي إتخذتها المفوضية التي كان لها أثر كبير في تحويل مستقبل أوروبا ؟ أن ذلك يتمثل في ثلاثة إجتماعات، و هي :
- مؤتمر ستريزا Stresa في عام 1958، الذي وضعت فيه أسس السياسة الفلاحية المشتركة؛
- إجتماع آخر في نفس السنة دائما، الذي دخلت من خلاله القرارات الأولى لسحب الحواجز الجمركية؛

[1]Ramses 96, quel avenir pour l'Union Européenne? , op.cit, p 258.
[2]Peter SUTHERLAND, op.cit, pp34;36;37.
[3] فتح الله ولعلو، نفس المرجع السابق ذكره، ص 33.
[4]Peter SUTHERLAND, op.cit, p46.

- و في النهاية، القرار المتخذ في سنة 1987 في راغومنت Ragaument بوضع وحدة السوق الداخلية الكبرى الهدف الأول للمجموعة إلى غاية سنة 1992.

ـ معاهدة ماستريخت و تكريس الإندماج الأوروبي Traité de Maastricht

تعتبر معاهدة ماستريخت النص التأسيسي للإتحاد الأوروبي، حيث إعتبرت قفزة نوعية جد هامة في إطار الإندماج الأوروبي. نشأت هذه المعاهدة في فجر التسعينات، في خضم إنعكاسات سقوط الستار الحديدي، و إنهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الوسطى و الشرقية، و وحدة ألمانيا، و زيادة قوة العامل الإقتصادي المتمثل في السباق الإقتصادي و التكنولوجي بين الأقطاب الثلاثة و الصراع القائم في المفاوضات التجارية لجولة الأوروغواي، تحت إشراف منظمة الغات. هذه المعاهدة التي كانت تريد أن تكون كجواب لهذه التقلبات على المستويين السياسي و الإقتصادي في الساحة الأوروبية و العالمية[1].

هذه الإعتبارات التي دفعت ألمانيا و فرنسا من خلال رئيسهما هلموت كول (Chancelier Kohl) و فرانسوا ميتران (Francois Miterrand) لإقتراح في 18 أفريل 1990 لدفع البناء الأوروبي المشترك قصد الإنتقال بمجموع العلاقات ما بين الدول الأعضاء إلى إتحاد أوروبي حقيقي، إذ قاموا أيضا بدعم طرح المفوضية برئاسة جاك دولور بضرورة تجاوز مستوى السوق الداخلية و الإنتقال إلى واجهة جد متقدمة للإندماج[2].

و قد أتت معاهدة ماستريخت بعد مؤتمرين دوليين بدأت أشغالهما في 15 ديسمبر 1990 بروما، الأول تناول الإتحاد السياسي و الثاني الإتحاد النقدي. و قد مثلا هذان المؤتمران اللذين إنتهت أشغالهما في ديسمبر 1991 أرضية مشروع معاهدة الإتحاد الأوروبي[3].

و في إطار مناقشات هذه الإتفاقية طوال سنة 1991، ظهرت عدة تناقضات في المواقف و الآراء فيما يخص الآفاق المستقبلية لإتحاد أوروبي. فنجد إتجاه يدافع عن إنشاء مجموعة تتمتع بشخصية سياسية كاملة، لها برلمان و حكومة مماثلة لما هو موجود لدى الدول الأعضاء. هذا الإتحاد كانت تسانده أغلب دول المجموعة (ألمانيا، و فرنسا، و دول البنيلوكس، و إيطاليا و إسبانيا) و كانت تبدو مقتنعة بإمكانية تحقيقه. وبالمقابل، كانت بريطانيا و الدانمارك ترفض أساسا هذا الإنجاز. خلصت هذه المحادثات ما بين التوجهين في 07 فيفري 1992 بالتوقيع بالمدينة الهولندية ماستريخيت على المعاهدة المشار إليها أعلاه[4].

---

[1] فتح الله ولعلو، نفس المرجع السابق ذكره، ص 54.

[2] Emile-Robert PERRIN, op.cit, pp 247;248.

[3] فتح الله ولعلو، نفس المرجع السابق ذكره، ص 54.

[4] Emile-Robert PERRIN, op.cit, p248.

ـ أهداف معاهدة ماستريخيت :

بدخول إتفاقية ماستريخت حيز التنفيذ، دخلت المجموعة الأوروبية في إنجاز المرحلة الأخيرة بإتجاه الوحدة الإقتصادية الكلية.

و قد تم تحديد الأهداف الآتية للوحدة الأوروبية في المادة 30 من الإتفاقية و التي نجملها فيما يلي :
- إلغاء حقوق الجمركة، و القيود الكمية لدخول و خروج البضائع و كل المقاييس التقنية؛
- سياسة تجارية موحدة؛
- سوق داخلي متميز بإلغاء الحواجز، و المبادلات الحرة للبضائع، و الخدمات و رؤوس الأموال؛
- سياسة موحدة في ميادين النقل الجوي، و البري و البحري؛
- نظام يتضمن عدم تشويه المنافسة في السوق الداخلي؛
- تقارب التشريعات الوطنية كمقياس ضروري لوظيفة السوق الداخلي؛
- تعزيز التماسك الإقتصادي و الإجتماعي؛
- المساهمة في تحقيق مستوى عالي من الصحة؛
- تشجيع، و تأسيس و تطوير شبكة الإتصال الأوروبي؛
- سياسة موحدة في ميدان البيئة؛
- تشجيع البحث و التطور التكنولوجي؛
- إشتراك دول ما وراء البحار في إطار بذل الجهود في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية؛
- المساهمة في تعزيز المحافظة على المستهلك؛
- إقامة مقاييس مشتركة في ميدان الطاقة، و الحماية المدنية و السياحة.

و نلاحظ من خلال هذه الأهداف أنها تتميز بالشمولية، كما أن أغلبها كان موجود في السابق إلا أنها دخلت في هذه الفترة مرحلة تجسيدها الكلي.

و بعد التطرق لهذه الأهداف، سوف نتطرق لمظاهر الإندماج الأوروبي في مختلف الميادين.

ـ سياسات التضامن الإجتماعي :

لقد عملت المجموعة الأوروبية منذ بداية تأسيسها على الإهتمام و تدعيم البعد الإجتماعي. فالإنجازات التكاملية في مختلف الميادين تبقى غير كافية إذا لم تواكب بإحداث سياسات إجتماعية قصد تحسين المستوى المعيشي للمواطنين و الفئات الإجتماعية. و في هذا الميدان نجد صدور ميثاقين أساسيين، الأول يتعلق بالميثاق الإجتماعي الأوروبي الممضي في مدينة توران Turun بتاريخ 18 أكتوبر 1961، و الثاني يتعلق بميثاق المجموعة للحقوق الإجتماعية الأساسية La Charte Communautaire des Droits Sociaux Fondamentaux الصادر في سنة 1989، و الذي أتى بإثنى عشرة مبدأ، وهم كيما يلي:
- حق ممارسة أي عمل في الدول الأعضاء في الإتحاد؛
- حق الحصول على أجر عادل؛
- الحق في تحسين ظروف العيش و العمل؛
- الحق في حرية التجمعات و التحاور الإجتماعي؛

- الحق في التكوين المهني؛
- الحق في المساوات في المعاملة ما بين الرجال و النساء؛
- الحق في الإعلام و المشاورة ؛
- الحق في الحماية في الميدان الصحي و الأمن في أماكن العمل؛
- الحق في حماية الأطفال و المراهقين؛
- الحق في الإندماج المهني و الإجتماعي بالنسبة للأشخاص المعوقين؛
- ضمان دخل أدنى للأشخاص المسنين؛
- الحق في الحماية الإجتماعية مضمون عن طريق النظام الساري المفعول في الدول المستقبلة العضوة في الإتحاد[1].

و قد تضمنت هذا الميثاق إتفاقية ماستريخت و الذي تحفظت بشأنه بريطانيا. حيث خصص له ملحق بالإتفاقية معطيا صلاحيات واسعة للمفوضية و المجلس في هذا المجال. كما تم العمل من أجل توافق تشريعات الدول الأعضاء في المجال الحماية الإجتماعية.

كما تم إنشاء صندوق موجه لتمويل السياسة الإجتماعية المشتركة يسمى بالصندوق الإجتماعي الأوروبي.

و نجد أيضا دور المجلس الإجتماعي الذي يركز نشاطاته بشكل خاص على توفير فرص العمل للعاطلين الشباب بصفة خاصة و على الإجراءات المتعلقة بتدريب هذه الشريحة من المجتمع[2].

و يأخذ هذا الدور أهميته إذا إطلعنا على الأعداد الكبيرة من العاطلين في البلدان المنتمية للإتحاد، حيث يزيد معدل البطالة على إحدى عشرة بالمائة (11%) في المجموعة أي 18 مليون شخص مما يعادل سكان الدانمارك[3].

و فيما يخص تزايد فرص العمل، فنجد أنها لم تشهد تزايدا منذ سنة 1960، و ذلك بمعدل 0,3 % الأمر الذي يفرض على الإتحاد الأوروبي بذل مجهودات قصد تحقيق تطور في ميدان التشغيل[4].

كما عملت المجموعة على تقليص التباين البنيوي بين المناطق الغنية و المناطق الفقيرة، و قد كان هذا الموضوع مطروحاً منذ بداية تأسيسها و طوال مسيرتها. فعندما كانت تجمع ست دول فقط كان عليها أن تحل مشاكل التأخر النسبي لبعض المناطق خاصة المتوسطية في إيطاليا و فرنسا، و عندما إنضمت إليها إيرلندا، و اليونان، و إسبانيا و البرتغال، تزايدت مسؤولياتها بالإضافة إلى إنضمام ألمانيا الشرقية. فإقدام المجموعة على إحداث فضاء أوروبي موحد، فرض تقويته عبر سياسة جهوية متكاملة. و هكذا قررت الدول الأعضاء الإثني عشرة (12) مضاعفة

[1]Commission Européenne , le traité d'Administration, mode d'emploi , pp 39;40;41.

[2] مجلة المانيا، Deutschland،نفس المرجع السابق ذكره، ص 60؛61.

[3]Claude DU GRANUT ,le temps des régions , p 125.

[4] مجلة المانيا، Deutschland،نفس المرجع السابق ذكره، ص 61.

الإعتمادات المخصصة للتحويلات السنوية بتاريخ فيفري 1988. فتقرر تخصيص 14 مليار "إيكو" سنويا من 1989 إلى 1993 لتنمية المناطق المتأخرة و إعانة بعض مناطق الصناعات التقليدية على إعادة تحويل نسيجها الإنتاجي. و أيضا تقديم مساعدات بإتجاه البطالة الطويلة الأمد، و تسهيل الإندماج المهني للشباب، و كذا الحث على تحديث البنايات الزراعية. كما برمجت زيادة موارد الصندوق من سنة 1994 - 1999 إلى 141 مليار إيكو (أي 916 مليار فرنك)[1].

كما أولت إتفاقية الإتحاد الأوروبي إهتماما خاصا قصد تدعيم الإنسجام الجهوي، و ذلك بطلب من إسبانيا التي كانت قلقة بشأن توجيه إهتمامات الإتحاد نحو الشمال و الشرق. فقد تم إنشاء صندوق تستفيد منه كل من إسبانيا، و البرتغال، و اليونان و إيرلندا (الدول الأقل تقدما في الإتحاد). و قد وجه هذا الصندوق لتمويل المشاريع المتعلقة بالبيئة و هياكل النقل، و ذلك بشرط عمل هذه الدول على تخفيض العجز العمومي[2].

و إضافة إلى ذلك، تم الإهتمام بتدعيم السياسات الجهوية الهادفة إلى تقليص الفوارق بين الفئات الإجتماعية و المهنية. حيث أخذ توجه التضامن الإجتماعي بعداً قانونياً واسعاً يستهدف إحداث "فضاء إجتماعي موحد" مواكب للفضاء الإقتصادي. و تجلى ذلك في إدماج العنصر الإجتماعي في مقتضيات الإندماج عن طريق الإتفاق حول ضرورة إحترام بعض المبادئ المشار إليها أعلاه[3].

و رغم تقلص الفوارق في المستوى المعيشي لمواطني الإتحاد، فبمتوسط دخل يساوي 100 نقطة، نجد لكسمبورغ ب 133 نقطة، و ألمانيا 113 نقطة بينما اليونان ب 52 نقطة و البرتغال ب 56 نقطة[4].

ـ العمل المشترك في ميدان البيئة :

رغم أهمية قطاع البيئة و الحفاظ عليها، إلا أن المجموعة الأوروبية تعرضت إلى عدة إنتقادات تتعلق بإهتمام هذه الأخيرة بالجوانب أو الميادين الإقتصادية و المبادلات التجارية على حساب حماية البيئة التي كان ينظر لها كعائق للمبادلات بدل أن تكون هدف في حد ذاته.

فلم توكل إلى المجموعة صلاحيات حماية البيئة بصفة واضحة إلا منذ عام 1987[5]. حيث عرف الهاجس البيئوي تقدما متميزا داخل المجتمعات الأوروبية في العشر سنوات الأخيرة لحد أنه أصبح عنصرا مهما في الحياة السياسية[6].

---

[1] فتح الله ولعلو، نفس المرجع السابق ذكره، ص 46.

[2] Emile-Robert PERRIN, op.cit, pp 276;177.

[3] فتح الله ولعلو، نفس المرجع السابق ذكره، ص 46.

[4] Emile-Robert PERRIN, op.cit, pp 276;177.

[5] Commission Européenne,le traité d'Amsterdam , op.cit, pp 43;44.

[6] فتح الله ولعلو، نفس المرجع السابق ذكره، ص 51.

و قد كان دخول معاهدة ماستريخت حيز التنفيذ، خطوة جديدة هامة في هذا الميدان، حيث إعتبرت المادة الثانية من إتفاقية ماستريخت أن حماية البيئة مهمة أساسية من مهام السياسة التي ينتهجها الإتحاد[1]. و بذلك صار النمو الإقتصادي لأول مرة مشروطا بأن يكون ملائما للبيئة، مع ظهور مصطلح جديد يتمثل في "النمو الدائم المحافظ على البيئة" في المادة 174 من الإتفاقية المتعلقة بأسس السياسة البيئوية. و فيما يخص مسألة إتخاذ القرار في هذا الميدان، فقد تم تعويض طريقة الإجماع بالأغلبية المبررة على مستوى المجلسين (مجلس القمة و مجلس الوزراء)[2].

و في حالة عدم وضوح النصوص في هذا المجال، تحال القضية إلى المحكمة الأوروبية و يكون قرارها ملزما. و لقد إلتزم الإتحاد الأوروبي بموجب بيان ريوRio بأن يخفض حتى عام 2005 الكميات المطروحة من ثاني أوكسيد الكربون تخفيضا محسوسا. كما نجد برامج مختلفة و تعليمات جديدة خاصة بالمواد الضارة التي تطرحها وسائل النقل و المنشآت الصناعية[3].

- إستراتجية التعاون في السياسة الخارجية و الأمن:

إن النشاط الدولي للمجموعة الأوروبية ثم الإتحاد الأوروبي فيما بعد "كقوة" إقتصادية لم يكن متبوع بتطور مماثل في الميدان السياسي. فبينما كانت النشاطات الإقتصادية للدول الأعضاء تخضع لقواعد المجموعة، كانت ممارسة السياسة الخارجية من إختصاص السيادة الوطنية.

و تعود البداية المحتشمة في هذا المجال إلى سنة 1969 في قمة لكسمبورغ. حيث قررت الدول الستة العضوة أنذاك تزويد نفسها بوسيلة دبلوماسية عن طريق إقامة منظمة للتعاون في السياسة الأوروبية، و هذا ببرمجة إجتماعات دورية دبلوماسية مابين وزراء الشؤون الخارجية للدول الأعضاء.

و إثر غزو أفغانستان من طرف الإتحاد السوفياتي و الثورة الإسلامية في إيران، تفطن الساسة الأوروبيون إلى الضعف الموجود في ميدان السياسة الخارجية و عجزهم الكبير. مما أدى بهم لإصدار ما سمي بتقرير لندن في سنة 1981 و الذي نص على ضرورة و إلزامية التشاور المسبق ما بين الدول الأعضاء، و فرض تدخل المفوضية في جميع المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية المتعلقة بالدول الأعضاء.

و قد أكد العقد الوحيد على إقامة آليات لتنظيم ممارسات التعاون السياسي. حيث تضمن تقرير دوج Dooge الذي كان أساس العقد الوحيد، عدة أفكار خاصة في مسائل تدعيم التشاور و التعاون في مجال التسليح[4].

و مع التغيرات السياسية الجذرية التي عرفها العالم مع نهاية الثمانينات، خاصة مع الوحدة الألمانية بعد إنقسامها منذ سنة 1945، مما زاد من قوة ألمانيا، و وقوف الدول الأوروبية عاجزة

---

[1] مجلة المانيا، نفس المرجع السابق ذكره، ص 58.

[2] Commission Européenne, op.cit, p p 44;45.

[3] مجلة المانيا، نفس المرجع السابق ذكره، ص 58.

[4] Commission Européenne, op.cit, p 54.

أمام حربي الخليج و يوغسلافيا. في هذه الظروف أولت إتفاقية الإتحاد الأوروبي (ماستريخت) أهمية كبرى لمسألة السياسة الخارجية و الأمن، حيث خصص فصل كامل لهذا الميدان في هذه الإتفاقية.

و قد أكدت إتفاقية ماستريخت في هذا الموضوع أنه من أهداف الإتحاد "ضرورة فرض وجوده على الساحة الدولية، لا سيما بتنفيذ سياسة خارجية و أمنية مشتركة، مما قد يؤدي في الوقت المناسب إلى دفاع مشترك..."[1].

كما توصلت معاهدة ماستريخت إلى إحداث أسس الإتحاد السياسي عن طريق وضع ما سمي بـ «سياسة خارجية و أمنية مشتركة» la politique étrangère et de sécurité commune (PESC)، الأمر الذي يؤدي إلى توحيد أحد الرموز الأساسية للسيادات الوطنية. حيث أصبحت هذه السياسة تعتبر المحور المحرك الآخر للإتحاد الأوروبي.

و يمكن تلخيص فيما يلي الأهداف المتعلقة بالسياسة الخارجية و الأمنية للإتحاد و المحددة في إتفاقية ماستريخت:
- المحافظة على القيم المشتركة، و المصالح الأساسية و إستقلال الإتحاد؛
- تعزيز أمن وحدة الدول الأعضاء؛
- المحافظة على الأمن الدولي و تعزيزه طبقا لمبادئ هيئة الأمم المتحدة، و هلسنكي و ميثاق باريس؛
- تقوية التعاون الدولي؛
- تعزيز الديموقراطية، و دولة القانون و إحترام حقوق الإنسان[2].

و قد بقي المجلس الأوروبي مصدرا للتوجهات السياسية الكبرى في ميدان السياسة الخارجية، حيث أوكلت له ضرورة الإجماع فيما يخص إتخاذ القرارات، مع الأخذ بطريقة الأغلبية الكيفية majorité qualifiée فيما يخص إتخاذ القررات على مستوى أدنى[3]. و من هنا نلاحظ رغم أنه لأول مرة يبتعد الإتحاد عن قاعدة الإجماع في إتخاذ القرارات في هذا الميدان، إلا أننا نكون في وضعية مشابهة لما سبق، حيث يبقى أي عمل مشترك في السياسة الخارجية مرهونا بعدم معارضة أي دولة عضو و إستعمالها يلحق النقض أو الفيتو[4].

كما تجدر الإشارة إلى التمييز القائم بين مفهوم "الأمن" و " الدفاع "، حيث تنص المادة 54 "أنه يتم تحديد سياسة للدفاع المشترك التي يمكن أن تؤدي في الوقت المناسب، لدفاع مشترك". فمفهوم الدفاع هنا هو غير قائم، مما يبين الإختلاف بين الدول الأعضاء في الإتحاد فيما يخص الجانب الأمني[5].

---

[1]Ramses 96,quelle identité politique extérieure , op.cit, p 319.
[2]Antonie RAYMAND, les dossiers masqués du fédéralisme , PESC, dossier spécial Maastricht, juin 1992, p 45.
[3] فتح الله ولعلو، نفس المرجع السابق ذكره، ص 57.
[4]Commission Européenne, op.cit, p 56.
[5]Ramses 96, quelle identité politique extérieure , op.cit, p 139.

و على هذا الأساس، فقد تم الإبقاء على الحلف الأطلسي كإطار تنظيمي للسياسة الدفاعية الأوروبية، و هذا رغم إنتهاء الحرب الباردة التي كانت السبب الأساسي لتكوين الحلف. حيث لم تنشأ أوروبا لغاية الآن جيشا موحدا خاصا بها مستقلا عن الولايات المتحدة الأمريكية و ذلك يمكن إرجاعه إلى سببين رئيسيين:

- تحويل العامل الإقتصادي إلى المرتبة الأولى من حيث الأهمية، مما أدى إلى تكريس إهتمام كبير دائما للإندماج الإقتصادي ؛
- إختلاف وجهات نظر أعضاء دول الإتحاد. فإيطاليا و بريطانيا خاصة، كانتا تعتبران أنه يجب تدعيم الإتحاد في إطار قوات التدخل السريع لإتحاد أوروبا الغربية l'Union de l'Europe Occidentale (UEO)، بينما رأت فرنسا و ألمانيا ضرورة إنشاء و تطوير فرقة أوربية مفتوحة على جميع الدول الأوربية التي قد تريد المشاركة[1].

و في هذا المنظور، أتى الإقتراح المقدم من طرف ألمانيا و فرنسا في 16 أكتوبر 1991، و الذي تحقق بمناسبة القمة 59 الفرنسية- الألمانية بلاروشال La Rochelle في 21 و 22 ماي 1992. و الذي قضى بتكوين قوة بـ 000 40 رجل. إلا أن هتين الدولتين لم تتمكنا من تطوير هذه الفكرة في مؤتمر ماستريخت، حيث تم التأكيد في هذا المؤتمر على مواصلة إعتبار الحلف الأطلسي كإطار مؤسساتي و تنظيمي للسياسة الدفاعية الأوروبية كما ورد في " بيان بيترسبورغ " الذي صدر في جوان سنة 1992، بالتأكيد على أن إتحاد أوروبا الغربية هو حلف دفاعي مستقبلي[2].

و رغم ذلك، و في أفريل من سنة 1993 تشكلت للفيلق الأوروبي هيئة أركان صغيرة مهمتها قيادة العمليات العسكرية المفترضة. إلا أنه بالمقابل، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إجهاض هذه المحاولة، حيث إعتبر مقاولا ثانويا تابعا لحلف الشمال الأطلسي و تحت سلطة إتحاد أوروبا الغربية و ذلك من طرف المجلس الأوروبي بروما في 19 ماي 1993[3].

و منذ ذلك التاريخ بدأ إنضمام الدول الأوروبية الأخرى لهذا الفيلق، كبلجيكا، في 25 جوان 1993، ثم إسبانيا و لكسمبورغ[4].

و لقد بين لنا الواقع، من خلال النزاعات المسلحة التي حدتث في أوروبا و أهمها أزمة البلقان الأولى و الثانية، أي النزاع في البوسنة و كوسوفو، عجز الأوروبيين عن حل هذه النزاعات بمفردهم دون وجود الولايات المتحدة الأمريكية، سواء على المستوى السياسي، أو الدبلوماسي أو على المستوى العسكري. مما يجعلنا نقول أنه مازالت ضرورة بذل مجهودات في الميدان السياسي و الأمني قصد تحقيق إندماج و فعالية توازي الميدان الإقتصادي في إطار الإتحاد الأوروبي[5].

---

[1] مجلة المانيا،Deutschland، العدد 9، 08-94،ص ص 31؛32.

[2]Patrice BUFFALOT , le temps de reflexion , in revue la Défense en Europe n°5011, 1995-6, pp68;69.

[3]Ramses 96, op.cit, p 331.

[4] مجلة المانيا Deutschland، العدد 04، 08-94، ص 33.

[5]François DE LA SONE, une Europe ou plusieurs ? , in politique etrangère, n°1, primtemps 1999, p23.

- الإصلاحات في الميدان الفلاحي:

لقد قامت المفوضية (اللجنة التنفيذية) بمراجعة السياسة الفلاحية المشتركة عندما أصدرت في أواسط الثمانينات كتابا أخضر حول " آفاق السياسة الفلاحية المشتركة " و هذا في الإتجاهات التالية :

- إقرار سياسة تقنية في مجال الأسعار و ذلك عن طريق أسعار المساندة في القطاعات التي تعرف فوائض، و الحد من الإعانات كلما تجاوز الإنتاج مستوى معينا بالنسبة للحبوب، و الزيوت، و القطن، و التبغ، و بعض الفواكه، و الخضر، و الخمر، و اللحوم و السكر؛
- رفع الرسوم على المقادير الفائضة بالنسبة للمواد الحليبية؛
- توزيع مساعدات مالية مشجعة للحد من المساحات المحروثة و لغرس الأشجار؛
- تشجيع المساعدات الفلاحية لحماية البيئة خاصة في المناطق الجبلية و إلى الحد من المواد الملوثة للمياه[1].

و هكذا فقد سعت المجموعة الأوروبية لإدخال تغييرات جذرية في الميدان الزراعي حتى تتكيف مع المعطيات الجديدة. و لكن تكدس الفوائض و ما ينتج عنها من إنخفاض في الأسعار و بالتالي في مداخيل المنتجين أدى إلى عدم تقبل هؤلاء للإصلاحات في هذا الميدان، و لقد برز ذلك في المظاهرات و معارضتهم لسياسات بروكسل[2].

هذه الإجراءات أدت لتقارب المواقف ما بين الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية في إطار المفاوضات حول قيام المنظمة العالمية للتجارة. فبتقليص أوروبا لتدعيم فلاحيها، إتفقت القوتين الفلاحيتين في إطار ما يسمى بإتفاق بلار هوس Blair House ، الأمر الذي سمح بإنهاء جولة الأرغواي في مراكش بـ 14 أفريل 1994 (كما سبق ذكره)[3].

- الوحدة النقدية:

إن السوق الموحدة لم يكن لها أن تكون كاملة التحقيق إذا لم تصحب بوحدة نقدية، هذه الوحدة التي كان من شأنها وضع حد لتقلب الأسعار في سوق الصرف و الأخطار التي تنجر عنها على الأعوان الإقتصاديين.

و رغم المجهودات التي بذلت في إطار العمل على توحيد أو تقريب النظم النقدية للدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية، و هذا بإقرار المجلس الأوروبي ببروكسيل لإقامة نظام نقدي أوروبي SME في 01 جانفي 1979، إلا أن هذا النظام لم يحضى بتطور و توسع ملحوظين طوال الثمانينات. و هذا رغم إحداث عملة الإيكو L'ECU (التي هي عبارة عن سلة للعملات المنتمية للدول الأوروبية الأعضاء، و التي تحدد قيمتها إنطلاقا من ترجيح قيمة الصرف لكل عملة وطنية، كما أنها كانت تصدر من طرف الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي (FECOM) المنشأ في سنة

[1] فتح الله ولعلو، نفس المرجع السابق ذكره، ص ص 44؛45.

[2] Fathalah OUALALOU, op.cit, p 129.

[3] Claude DU GRAMUH, op.cit, p 129.

1973 و يتم مراجعتها كل خمسة (05) سنوات) و التي بدأ التعامل بها بين المؤسسات البنكية المركزية للمجموعة[1].

و هذا ما جعل الدول الأعضاء تكلف مجموعة من الخبراء بهنوفر في جويلية 1988 بوضع برنامج عملي للوصول إلى الإتحاد الإقتصادي و النقدي. و جاء إجتماع نفس الهيئة في مدريد سنة 1989 ليقر بالأسس العامة لهذا الإتحاد إنطلاقا من إحداث توافق بين العمل الموحد في المجالين الإقتصادي و النقدي وصولا إلى العملة الواحدة. و هكذا إلتزمت الحكومات بالسهر على تقريب مضمون سياستها الإقتصادية الكلية، حتى تتمكن فيما بعد من الوصول إلى معدل صرف ثابت بين العملات.

و بينما بقيت بريطانيا متحفظة فيما يخص التقدم في مجال السياسة النقدية المشتركة، إتفقت الدول الإحدى عشر على ضرورة العمل من أجل تحقيق العملة الوحيدة في إطار المجلس الأوروبي بروما في أكتوبر 1990. إذ مثلت هذه المرحلة نقطة إنطلاق في توسع و تطور ملحوظين، و هذا ببداية العمل في تحرير رؤوس الأموال منذ 01 جويلية 1990 و الذي لم يتم الإنتهاء من تحقيقه إلا في 31 ديسمبر 1993. فقد مثلت هذه الفترة المرحلة الأولى للعمل من أجل تحقيق مشروع الوحدة النقدية.

و قد أتت إتفاقية ماستريخت التي أخذت مسألة الوحدة الإقتصادية و النقدية جزءًا جوهريا منها. حيث حددت هذه المعاهدة المعايير و المستلزمات الإقتصادية قصد إنتقال الدول الأعضاء للمرحلة الأخيرة للوحدة النقدية، و التي يمكن تلخيصها فيما يلي[2] :

1) تثبيت الأسعار، حيث لا تتجاوز نسبة التضخم 1,5 % بالمقارنة مع متوسط معدلات التضخم للبلدان الثلاثة التي تسجل أقل نسبة تضخم؛

2) أن يكون العجز العام في الميزانيات الوطنية أقل من 3 % من النتائج الداخلي الإجمالي (PIB)؛

3) الدين العمومي الذي يجب أن يكون دون 60 % بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي (PIB)[3]؛

4) أن لا يتجاوز معدل الفائدة أكثر من 02 % عن متوسط معدل الفائدة للبلدان الثلاثة التي تسجل أقل المعدلات ؛

5) عدم تخفيض أي عملة وطنية في السنتين المنصرمتين، كما يجب أن يبقى معدل صرفها في حدود هامش التقلبات المحدد في 2,25 % من طرف النظام النقدي الأوروبي.

فإحترام الدول الأعضاء لهذه المعايير المذكورة أعلاه، يعتبر شرط أساسي لتحقيق إستقرار الأسعار و العملات مما يؤدي لتجانس إقتصادي ما بين هذه الدول الأعضاء.

و قد وضعت الإتفاقية جدول زمني لتحقيق هذا الهدف بصفة نهائية إبتداء من 01 جانفي سنة 1997 و كآخر أجل الفاتح جانفي سنة 1999[4].

---

[1] Jean Marc SIROEN, l'économie mondiale : Anciennes hégémonies, nouvelles puissances , pp 112;113.

[2] فتح الله ولعلو، نفس المرجع السابق ذكره، ص ص 48؛49.

[3] Emile-Robert PERRIN, op.cit, p 282.

[4] فتح الله ولعلو،نفس المرجع السابق ذكره، ص ص 47؛48.

كما تجدر الإشارة إلى أن تطبيق الوحدة النقدية المتمثلة في المرحلة الثالثة لا تتطلب توفر كل الدول الأعضاء على الشروط سابقة الذكر. فيكفي أن تتم الوحدة بسبعة دول، على أن تلتحق بها الدول الأخرى لاحقا عند تلبيتها للمعايير المحددة، على أن يصبح هذا الإنتقال إجباريا أو أوتوماتكيا بالنسبة للبلدان التي لها القدرة على إحترام المقتضيات و الشروط المشار إليها أعلاه.

كما تم في 01 جانفي 1994 بالمدينة الألمانية فرانكفورت، إنشاء مؤسسة النقد الأوروبية (IME) والتي كلفت بـ:
1) السهر على تقارب السياسات الإقتصادية و المالية للدول الأعضاء في الإتحاد؛
2) مراقبة سير النظام النقدي الأوروبي؛
3) تشجيع و توسيع دور الإيكو؛
4) و تحضير إقامة بنك مركزي أوروبي[1].

و مع تأسيس هذه المؤسسة النقدية، دخل مشروع الوحدة النقدية مرحلته الثانية، فمنح حق لجوء الدول الأعضاء في الإتحاد للتمويل النقدي لعجزهم العمومي، كما بدأ العمل في تعديل الأنظمة القانونية الخاصة بالبنوك المركزية الوطنية قصد تدعيم إستقلاليتها عن السلطات السياسية و تقريبها من بعضها البعض.

و في مارس 1998، أعلنت المفوضية الأوروبية و مؤسسة النقد الأوروبية رسميا أن (11) إحدى عشرة دولة أوروبية سوف تشارك في الوحدة النقدية أو العملة الموحدة. و بالتالي أربعة (04) فقط لم تنضم للوحدة النقدية المقررة و هي على التوالي: اليونان التي لم تتمكن من تحقيق المعايير المحددة، و بريطانيا، و الدانمارك و السويد التي يرجع عدم إنضمامها لأسباب متعلقة بخيارات سياسية داخلية أو قومية[2].

و قد سجل إجتماع المجلس الأوروبي في بروكسيل في 02 ماي 1998 نقطة إنطلاق نهائية و لارجعة فيها لعملة الأورو التي عوضت الإيكو، و وضعت اللمسات الأخيرة التي تسمح بسير البنك المركزي الأوروبي الذي كلف بإصدار العملة الوحيدة.

و بالفعل فقد عرف العالم في 01 جانفي سنة 1999 وجود عملة الأورو كحقيقة، الأمر الذي جسد المرحلة الثالثة للوحدة النقدية.

و بدخول هذه العملة في التعاملات المالية، تم إعطاء دفع لنمو التجارة ما بين الدول الأعضاء في الإتحاد، و ذلك بتقليل تكلفة المبادلات التجارية في المنطقة. كما أنها تساهم في فتح آفاق جديدة للمتعاملين الإقتصاديين الأوروبيين الأعضاء في الإتحاد.

و في أول جانفي 2002 تم تعويض العملات المحلية بعملة الأورو بصفتها أوراق نقدية يتعامل بها المواطنون بصفة عادية، و بالتالي تعويض العملات المحلية أو الوطنية.

---

[1] T اركر.يبناوا ومارا كوكبلا : "الإتحاد النقدي الأوروبي" مجلة السياسة الدولية سلسلة الكتب الكلاسيكية 1996 f f 28Ý29.
[2]Rapport du Ministère des Affaires Etrangères de la République Algérienne Démocratique et Populaire.

و تجدر الإشارة إلى أن هذا الإنجازيمثل تحدي هام إستطاعت دول الإتحاد رفعه نتيجة حساسيته بإرتباطه الكبير بالسيادة الوطنية. كما يلاحظ الفترة الوجيزة التي تم فيها الإنتقال إلى مرحلة الوحدة النقدية، و ذلك تجنبا للإنحرافات التي قد تمس هذا التوجه مثل المضاربة spéculation.

و حسب المحللين في ميدان النقد، فإن تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية سيمثل أهم تغيير عميق في النظام النقدي الدولي الذي عرفه العالم منذ قيام نهاية نظام بريتن وودز Bretton-Woods، حيث سيعطي ثقلا كبيرا لأوروبا و دورا كبيرا في المنظمات الدولية المالية و التجارية[1].

- في مجال حرية تنقل الأشخاص:

لقد كان لزاما على الإتحاد إحداث فضاء موحد إعتبارا لمبدأ حرية تنقل الأفراد و تنسيق أنشطة المصالح الأمنية. ففي جويلية سنة 1986، إتفق المجلس الأوروبي المنعقد بفونتان بلو Fontaineblau على تحقيق مبدأ إزالة كل الإجراءات الجمركية و الأمنية فيما يخص تنقل الأشخاص داخل المجموعة.

و تجسد ذلك في إتفاقية شينقن (Shengen) بين فرنسا، و ألمانيا و دول البينيلوكس صادرة في 16 جويلية 1985 و التي إنخرطت فيها كل من إيطاليا سنة 1990 ثم إسبانيا و البرتغال سنة 1991، و هذا أمام المعارضة الكبيرة لكل من بريطانيا، و الدانمارك و إيرلندا خاصة، و هي الدول التي إعتبرت الإتفاقية مساسا بسيادتها الوطنية.

و قد دخلت الإتفاقية حيز التنفيذ في 26 مارس 1995. و يمكن تلخيص أهداف هذه الإتفاقية فيما يلي:
- الإلغاء التدريجي من طرف الدول الأعضاء في الإتحاد لكل أشكال المراقبة الأمنية و الجمركية داخل المجموعة الأوروبية و ضمن الحدود المشتركة للدول العضوة؛
- تنسيق الإجراءات التشريعية و التنظيمية المتعلقة بميدان تنقل الأشخاص، و إتخاذ موقف موحد حول الأجانب السواح، و المهاجرين و اللاجئين؛
- الإتفاق على توحيد و تنسيق سياسات الدول الأعضاء في منح التأشيرات؛
- تقوية الإجراءات الأمنية في الحدود الخارجية لدول المجموعة؛
- تنسيق أعمال الدول الأعضاء في محاربة الإرهاب، و التهريب، و الإجرام و إحداث تعاون بين الأنظمة الأمنية و القضائية لهذه الدول[2]. و في هذا الإطار تم أيضا وضع نظام للبحث عن الجناة و ملاحقتهم في كل مكان من أراضي الدول الأعضاء و على تحقيق نوع من التشابه في قوانين حيازة الأسلحة.

[1] Lauvrance H.SUMMERS, l'UEM et le nouveau visage de l'Europe, politique etrangère, pp 355;357.

[2] فتح الله ولعلو، نفس المرجع السابق ذكره، ص ص 53؛56؛57.

و منذ شهر فيفري 1994، أصبح يتولى مكتب الشرطة الأوروبية (أوروبول) في لاهاي مكافحة الجريمة المنظمة، و تجارة المخذرات و "غسل الأموال" التي يحصل عليها أصحابها بطريقة غير مشروعة[1]. كل هذا يجعل من فضاء " شينقن" Shengen مدخلا لإزالة الحدود الداخلية للمجموعة.

كما جاءت معاهدة ماستريخت لتؤكد على تأسيس " أوروبا المواطنين" بإقرار حق التصويت في الإنتخابات الجماعية لكل مواطني الدول الأعضاء المستقرين في دولة لا ينتمون إلى جنسيتها[2].

و في الواقع فلقد بدأ التعبير عن مفهوم "المواطنة الأوروبية" من خلال إقرار بعض الرموز مثل إنشاء جواز السفر الأوروبي في سنة 1985، و الإتفاق على الراية الزرقاء الأوروبية بنجومها الممثلة للدول الأعضاء و على النشيد الأوروبي.

كل هذا سيجعل المواطن الأوروبي محور مستقبل المشروع الأوروبي الذي إستند أساسا في الأربعين سنة الأخيرة على العنصر الإقتصادي[3].

و قد جاءت معاهدة أمستردام Amsterdam لدعم مفهوم المواطنة الأوروبية و تحديد المفاهيم ما بين "المواطنة و الوطنية" و "المواطنة الأوروبية" و إعطاء نفس الأهمية للغات دول الإتحاد[4].

و مع مؤتمرالقمة بنيس Nice في نهاية سنة 2000، برزت تحديات أخرى للإتحاد الأوروبي قصد المضي إلى الأمام في إطار التعميق، لاسيما من خلال طريقة التعاون المكثف المقترحة، و التي تسمح بالدول القادرة و الراغبة في المضي في تعميق أكبر لهذا التجمع، بالإظافة إلى الإستعداد لتوسيع هذا الإتحاد ليصبح يضم سبعة و عشرين دولة "27".

هذا فيما يخص أهم تجمع يعرفه العالم، و لا تكفي كتب بأكملها للإلمام بهذا الموضوع.

و فيما يلي سوف نتطرق إلى التجمعات الجهوية في الدول السائرة في طريق النمو. و التي إرتأينا تقسيمها إلى نوعين، الإتفاقيات الجهوية القارية و الإتفاقيات الجهوية ما بين القارات و سوف نتطرق إليها بأكثر تفصيل فيما يلي.

---

[1] مجلة المانيا، نفس المرجع السابق ذكره، ص 59.

[2] Commission Européenne, le traité d'Amsterdam, op.cit, pp 32;33.

[3] فتح الله ولعلو، نفس المرجع السابق ذكره، ص 57.

[4] لقد تم إمضاء إتفاقية شانغن في 14 جوان 1985من قبل الدول التالية : المانيا، بلجيكا، فرنسا، لوكسمبورغ، هولندا. و قد انضمت إليهم إيطاليا في عام 1990، اسبانيا و البرتغال في عام 1991، اليونان عام 1992، النمسا سنة 1995، السويد و فيلندا و الدانمارك عام 1996. كما تربط هذه الإتفاقية دولتين خارج الإتحاد، و هما ايسلانداو النرويج، تم إمضاؤها في 18 ماي 1999.

الفرع الثاني : التجارب الإندماجية في الدول السائرة في طريق النمو(الجهوية المنغلقة)

1- التجمعات الجهوية في إفريقيا، تجارب ما بعد الإستعمار:

بعد حصولها على الإستقلال في سنوات الستينات، أقامت أغلب الدول الإفريقية عددا كبيرا من الإتفاقيات بهدف الحفاظ على مكتسباتها في ميدان الإندماج، حيث كان للأبعاد التاريخية " أي الإستعمار" أثرا هاما في تكوين هذه التجمعات. فنجد في هذا المجال تجمعات مابين الدول الفرانكوفونية و تجمعات ما بين الدول الأنجلوسكسونية.

و بالإضافة إلى الأهداف الإقتصادية و المالية لهذه التجمعات، نجد مقاصد أخرى تتعلق بمسائل الأمن و السلام المشترك، بإعتبار أن قضايا نقص الإستقرار في الدول يمثل العائق الأول أمام نموها.

و يمكن حصر هذه التجمعات فيما يل

أ/- المجموعة الإقتصادية لإفريقيا الغربية:
Communauté économique de l'Afrique de l'ouest (CEAO)

يعود أصل تكوين هذه المجموعة إلى سنة 1959، حيث أمضت في هذه السنة سبعة "07" دول مستقلة لإفريقيا الغربية هي " البنين ، و بوركينافاسو، و كوت ديفوار، و المالي، و موريتانيا، و النيجر و السنيغال" معاهدة تضمنت إنشاء إتحاد جمركي لدول إفريقيا الغربية. فكانت السلع تنتقل بحرية ما بين أقاليم الدول الأعضاء، كما كانت لدى الدول الأعضاء عملة و بنك مركزي مشترك.

إلا أن مشكل تقسيم مداخيل الحقوق الجمركية المطبقة في التجارة مع الدول الأخرى حال دون نجاح تسيير الإتحاد الجمركي، الأمر الذي أدى إلى تعويض هذا التجمع بالمجموعة الإقتصادية لإفريقيا الغربية الذي تم إنشاؤها في سنة 1974[1]. و يهدف هذا التجمع إلى ترقية التعاون و التنمية الإقتصادية عن طريق المبادلات و المشاريع المشتركة، و إنشاء تعريفة جمركية خارجية موحدة، و إنسجام قواعد الإستثمار و إقامة صندوق مشترك لتمويل المشاريع الجهوية[2].

إلا أن أثر هذا التجمع على إندماج إقتصاديات الدول الأعضاء بقي محدودا، حيث لم يتم تحقيق السوق المشتركة، فلم يتوصل التجمع إلا غاية الآن إلا لجعل 428 منتوجا فقط يستفيد من مبدأ الأفضلية الجهوية[3]. كما أن العلاقات التجارية ما بين الدول الأعضاء تبقى ضعيفة، فالتبادل التجاري مثلا ما بين موريتانيا و بوركينافاسو يكاد يكون منعدما، و ذلك بالإضافة إلى وجود أجهزة بيروقراطية بدون فعالية[4].

---

[1] Ahmed LAMRI, op.cit , p 41.
[2] OCDE, intégration régionale et système commercial multilatéral, synergie et divergence, 1995, pp 36 ;37.
[3] Mohamed Salah ZEGHAIDA, intégration économique maghrébine et l'union européenne, mémoire de fin d'études pour l'obtention du DESS en Affaires Internationales, université d'Aix en provence, année universitaire1998, p 11.
[4] Hassan ZAOUAL, intégration économique en Afrique : double dépendance Nord-Sud, le monde diplomatique, juin 1991, p29.

ب/- إتحاد نهر مانو: (Union du Fleuve Mano (MRU

أنشأ هذا الإتحاد في سنة 1973، و هو يضم ثلاثة "03" دول، هي غينيا، و ليبريا و سيراليون. و يهدف هذا التجمع إلى ترقية التعاون الإقتصادي بإنشاء إتحاد إقتصادي و جمركي. و بالفعل إستطاع هذا الإتحاد تحقيق تعريفة جمركية خارجية موحدة منذ سنة 1977، و إقامة وحدة صناعية منذ سنة 1981 لتشجيع الإستثمارات[1].

جـ/- المجموعة الإقتصادية لدول إفريقيا الغربية:
Communauté Economique des Etats de l'Afrique de l'Ouest (CDEAO)

لقد تم إنشاء هذه المجموعة في سنة 1975، و هي تضم ستة عشرة " 16 " دولة (الدول السبعة " 07 " العضوة في المجموعة الإقتصادية لدول إفريقيا الغربية و الدول الثلاثة لإتحاد نهر مانو المشار إليهم أعلاه، بالإضافة للرأس الأخضر، و غامبيا، و غانا، و غينيا بيساو، و نيجريا و التوغو).

و يهدف هذا التجمع إلى ما يلي:
- ترقية التعاون و التنمية في الميادين الإقتصادية، و الإجتماعية و الثقافية.
- رفع المستوى المعيشي لشعوب الدول الأعضاء.
- المحافظة و تنمية الإستقرار الإقتصادي.
- إلغاء الحقوق الجمركية و العوائق الأخرى للمبادلات.

أما فيما يخص الوسائل التي خصصت لتحقيق أهداف هذا التجمع فقد تم اللجوء إلى[2] :
- إلغاء الحواجز الغير تعريفية داخل المنطقة في أجل عشرة "10" سنوات.
- تبني تعريفة خارجية موحدة في سنة 1990.
- إنشاء صندوق للتعويض و التنمية.
- القضاء على الحواجز للتنقل الحر لعوامل الإنتاج.
- إنسجام السياسات الفلاحية.
- إنسجام السياسات النقدية و ما يتعلق بالميزانيات.
- و إقامة مشاريع إستثمارية مشتركة.

و رغم أن هذا التجمع يعتبر أنجح التجارب الإندماجية في القارة الإفريقية، إلا أنه بإستثناء إلغاء الحقوق المفروضة على المنتوجات الفلاحية الغير محولة و المنتوجات التقليدية، لم يحقق هذا التجمع العديد من أهدافه. حيث أن برنامج تحرير المبادلات ما بين الدول الأعضاء لم يتم تنفيذه إلى غاية يومنا هذا، كما لا نجد مرونة في تنقل اليد العاملة.

[1] fereydoum A. KHANVAND, op.cit, pp 132;133.
[2] Ahmed LAMRI, op.cit, p 42.

د/-المجموعة الإقتصادية لدول البحيرات الكبرى:
Communauté Economique des Pays des Grands Lacs (CEPGL)

أنشأت هذه المجموعة في سنة 1976، و هي تضم ثلاثة دول من المستعمرات البلجيكية السابقة، و هي البورندي، و رواندا و الزائير. و يهدف هذا التجمع إلى ترقية التعاون الإقتصادي و التنمية و ذلك عن طريق تخفيض الحواجز التعريفية و إقامة مشاريع صناعية مشتركة. أما فيما يخص النتائج فكانت محدودة، حيث نلاحظ تطور بطيء نحو تحرير المبادلات و إنجاز مشاريع مشتركة محدودة في قطاعات الصناعة، و الطاقة و الفلاحة[1].

2- التجارب الإندماجية في أمريكا اللاتينية: البحث عن شخصية إقتصادية مستقلة:

إن التجارب الإندماجية الاقتصادية في المنطقة ليست حديثة، فقد بدأت في فيفري 1948 بإنشاء اللجنة الإقتصادية لهيئة الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية. و بعد فشل هذه المحاولة، عملت دول أمريكا اللاتينية وعيا منها بضرورة إندماجها ما بين سنوات 1960 و 1980 على إنشاء عدة مناطق للتبادل الحر و يمكن ذكر أهمها[2]:

ا/-السوق المشتركة لأمريكا الوسطى:
Le Marché Commun d'Amérique Centrale (MCA)

تأسست هذه السوق بموجب إتفاقية مناغوا المبرمة في سنة 1960، ما بين كل من جواتيمالا، و السلفادور، و نيكاراغوا و الهندوراس، ثم إنضمت كوستاريكا لهذه المجموعة في سنة 1962[3]. أما فيما يخص أهداف السوق، فقد تمثلت أساسا في الوصول إلى وحدة جمركية و إنسجام السياسات الإقتصادية فيما بين الدول الأعضاء و ذلك عن طريق من جهة رفع القيود الجمركية، و حصص الإستيراد و جميع القيود المفروضة على التجارة الخارجية بين البلدان الأعضاء (بإستثناء بعض السلع الزراعية في أغلبها). و من جهة أخرى إلى توحيد الحقوق الجمركية للواردات من العالم الخارجي مع إستثناءات محدودة، و ذلك في أجل أقصاه شهر جانفي 1966. و بالإضافة إلى ذلك كان من أهداف هذا التجمع العمل على تحقيق التكامل الصناعي بين البلدان الأعضاء، و لا شك أن هذا الهدف كانت له أهمية كبرى بالنسبة لهذه الأخيرة التي كانت تسعى إلى إقامة صناعات حديثة ذات إنتاجية كبيرة و التي كانت تستلزم بالتالي أسواقا واسعة. كما كانت إتفاقية مناغوا تهدف أيضا إلى تنسيق السياسات الإقتصادية، و المالية، و نظم تسوية المعاملات بين الأعضاء و كذا العمل المشترك على تفادي عجز موازين المدفوعات[4].

و بالفعل فقد إستطاع أعضاء السوق في إقامة منطقة للتبادل الحر و إتحاد جمركي. فبعد ستة "6 " سنوات من إنشاء السوق، تم وضع 90 % من القوانين الجمركية في إطار نظام التبادل الحر، بالإضافة إلى إنشاء بنك مشترك "بنك التكامل" سنة 1961، كمؤسسة لتعزيز التجارة، و تسيير عمليات المدفوعات و كذلك للسير في إتجاه توحيد "العملة النقدية" المتداولة داخل السوق[5].

---

[1] fereydoum A. KHANVAND, op.cit, pp 132;133.
[2] Ahmed LAMRI, op.cit, p 39.
[3] fereydoum A. KHANVAND, op.cit, p126.
[4] عبد الرحمان يسري الاقتصاد الدولية المرجع السابق ص 284.
[5] عبد الرحمان يسري المرجع السابق ص 284-285.

فبذلك، يمكن إعتبار أن هذه السوق قد حققت ما عجزت عدة تجمعات الدول السائرة في طريق النمو عن تحقيقه، حيث كانت ظروف التخلف الإقتصادي و عدم الإستقرار السياسي في هذه الدول وراء هذا النجاح المحدود بالمقارنة مثلا مع السوق الأوروبية المشتركة[1].

و كما هو الحال بالنسبة لباقي دول أمريكا اللاتينية، تعرضت دول هذه المجموعة إلى انعكاسات الأزمة الإقتصادية الدولية، بالإضافة لتعرض هذه الدول لما سمي "بأزمة الأنظمة السياسية العسكرية"، و الخلافات التي ظهرت ما بين مختلف الدول الأعضاء. فإبتداء من سنة 1969، كان إندلاع النزاع المسلح ما بين السلفادور و الهيندوراس أثر في تجميد المشروع الإندماجي، بالإضافة إلى الثورة في نيكاراغوا و الحرب الأهلية في السلفادور التي كان لها أثرا كبيرا في تدهور معتبر للوضع الإقتصادي في المنطقة، و في تعطيل نشاط السوق[2].

و في منتصف الثمانينات، تحسنت الوضعية السياسية و العسكرية التي سمحت بإعادة تنشيط السوق من طرف بعض الدول الأعضاء، فتم إبرام معاهدة أخرى سنة 1987 ما بين غواتيمالا، و السلفادور و الهندوراس قصد إعادة تنشيط التجمع. و في شهر ماي 1992، أمضى رؤساء الدول الثلاثة إتفاق سمي بـ "مشروع عمل لأمريكا الوسطى" الذي يمكن بنوك الدول الثلاثة من الإقامة و العمل في الدول الثلاثة.

إلا أن قيام إتفاق التبادل الحر الشمال الأمريكي في أكتوبر 1992، أدى بستة "06" دول من أمريكا الوسطى " كوستاريكا، و السلفادور، و غواتيمالا، و الهيندوراس، و نيكاراغوا و بناما" إلى تكريس مجهوداتهم نحو دعم علاقاتهم مع الولايات المتحدة الأمريكية، و كندا و خاصة مع المكسيك قصد تفادي إقصائهم من السوق الشمال الأمريكي الكبير[3].

ب/- المجموعة الإندماجية لأمريكا اللاتينية:
Association Latino – Américaine d'Intégration (ALADI)

كان هذا التجمع يسمى في الأصل بمجموعة أمريكا اللاتينية للتبادل الحر التي أنشأت سنة 1960، و تضم كل من الأرجنتين، و الشيلي، و البرازيل، و كولومبيا، و البيرو، و الأرغواي، و البراغواي و المكسيك، ثم إنضمت كل من الإكواتور سنة 1961، و فنزويلا سنة 1966 و أخيرا بوليفيا سنة 1967. و قد تأسس هذا التجمع كإطار لتنمية الصناعات قصد تعويض الواردات على مستوى المنطقة[4].

و نظرا للنتائج المتواضعة المسجلة من طرف هذا التجمع، لم تتمكن الدول الأعضاء من إلغاء الحقوق الجمركية ما بين أعضائها و حتى إنسجام الإستثمارات ما بينها. فتم في البداية تعويض منطقة التبادل الحر بمنطقة الإقتصاد التفضيلي. ثم أنشأت المجموعة الإندماجية لأمريكا اللاتينية على إثر معاهدة مونتيفيديو سنة 1980، و ذلك تفاديا للصعوبات التي واجهت التجمع السابق، إلا أنها كانت متواضعة بالمقارنة مع التجمع الأول. و قد سمحت المادة 07 من معاهدة

[1]Mohamed Salah ZEGHAIDA, op.cit, p10.
[2]Ahmed LAMRI, op.cit, p 39.
[3]Jean –Luc CHALUMEAU, Amérique Latine : tournant le siècle, op.cit, pp 62;63.
[4]fereydoum A. KHANVAND, op.cit, p 126.

مونتيفيديو من إقامة إتفاقيات تفضيلية ما بين بعض الدول الأعضاء و ذلك أمام صعوبات تحقيق مشاريع مشتركة مع إحدى عشرة "11" دولة. و أحدثت الإتفاقية أيضا ميكانيزما يسمح بمعاملة تفضيلية لصالح الدول الأقل نموا في المجموعة، كبوليفيا، و الإكواتور و البراغواي.

إلا أن نتائج هذه التجربة الإندماجية بقيت متواضعة، حيث أشار الإقتصادي فليكس مبينا أنه بخصوص هذه المحاولة الإندماجية "حتى الأهداف الأكثر تواضعا، كتلك المشار إليها في معاهدة مونتيفيديو لسنة 1980 في ميدان التفضيل التعريفي لم يتم تحقيقها ". و قد كان لأزمة المديونية لسنوات الثمانينات أثر في تجميد ديناميكية هذا الاندماج[1].

جـ/- مجموعة أودين: Groupe Andin

إلى جانب المجموعتين المذكورتين أعلاه، أنشأت منظمة جهوية فرعية ما بين الدول الأقل تطورا للمجموعتين بتاريخ 29 ماي 1969 على إثر إتفاقية قرطجنة. و جمع هذا العهد في مرحلته الأولى خمسة دول هي "بوليفيا، و الشيلي، و كولومبيا، و الإكواتور و البيرو"، ثم إنضمت فنزويلا في 31 ديسمبر 1973 بينما إنسحبت الشيلي في 30 أكتوبر 1973.

و قد أحدث عهد أودين كرد فعل أمام سيطرة القوى الكبرى في المنطقة كالأرجنتين، و البرازيل و المكسيك.

و بالنسبة للإقتصادي ميشالي، تعتبر مجموعة أودين "المشروع الإندماجي الأكثر طموحا المتعلق بدول العالم الثالث الرامي إلى جعل جهة أودين إتحاد إقتصادي حقيقي"[2].

و من أهم أهداف هذا التجمع نذكر:
- الإلغاء التدريجي للحقوق الجمركية مابين الدول الأعضاء و إقامة تعريفة خارجية مشتركة قصد الوصول إلى إتحاد جمركي.
- تطبيق نظام مشترك على المؤسسات و رؤوس الأموال الأجنبية و دفع مسار التصنيع السريع.
- إقامة إجراءات تعاون في مختلف الميادين كالتعليم، و العمل، و الشغل، و الصحة، و الفلاحة و الطاقة.

إلا أن هذه الطموحات الأولى قد إختفت بسبب خلافات داخلية، و عدم التجانس ما بين الدول بالإضافة إلى نقص الإرادة السياسية المشتركة. مما أدى بالدول الأعضاء إلى تعويض الأهداف الأصلية بأخرى سطحية من خلال برتوكول ليما في سنة 1976. و لم يبقى بمناسبة برتوكول كويتو بتاريخ 25 ماي 1988 "المعدل لإتفاق قرطجنة" إلا الحفاظ على مشروع إلغاء الحقوق الجمركية ما بين الدول الأعضاء في أجل أقصاه 31 ديسمبر 1997. كما إنهارت نسبة المبادلات التجارية ما بين الدول الأعضاء، و إنسحبت من العهد كل من كولومبيا و فنزويلا مفضلتين تكوين مع المكسيك ما عرف بمجموعة الثلاثة في جانفي 1991، كما إنسحبت البيرو في 25 أفريل 1992 بصفة مؤقتة.

[1] Jean-Luc CHALUMEAU, op.cit, p58.
[2] Mohamed Salah ZEGHAIDA, op.cit, p 11.

و إلى غاية أفريل 1996، لم تضم جماعة أودين إلا دولتين "كولومبيا و فنزويلا اللتين كانتا تمثلان لوحدهما 70 بالمائة من صادرات المجموعة الأصلية". و مع عودة البيرو، أعطيت إنطلاقة جديدة إلى العهد في أفريل 1996 حيث أنشأ تجمع جديد سمي بمجموعة أودين يضم كل من " بوليفيا، و كولومبيا، و الإكواتور، و البيرو و فنزويلا".

و قد أعلنت الدول الخمسة عن نيتها في إتباع مثال المجموعة الأوروبية. و أوكلت للمجموعة مهام تنسيق سياسات مكافحة المخذرات، و الرشوة و أيضا الإرهاب، حيث أصبحت طموحات هذه المنظمة تتعدى الإنفتاح التجاري. كما قامت مجموعة أودين بمفاوضات مع السوق المشتركة للجنوب، قصد تكوين منطقة واسعة للإندماج الجهوي[1].

و أخيرا نجد مجموعة الكرايبب التي أنشأت سنة 1973، و التي ما زالت تعاني من الضعف هي الأخرى.

تقييم التجارب الإندماجية في أمريكا اللاتينية:

نلاحظ أن كل المبادرات الإندماجية في أمريكا اللاتينية كانت تهدف أساسا إلى إنشاء مناطق للتبادل الحر، مرتكزة على إستراتيجيات تعويض الإستيراد من الدول خارج المنطقة بهدف حماية الصناعات الناشئة من منافسة المنتوجات الأجنبية، و ذلك على الأقل في الفترة اللازمة لنمو القدرات التنافسية لهذه الصناعات في السوق العالمية. و لهذا فقد عملت هذه التجمعات على دعم الحواجز التعريفية فيما يخص تجارتها مع العالم الخارجي، مما كان له أثر سلبي على صناعاتها. فمثلا نجد صناعة أجهزة الإعلام الآلي التي كانت تتميز بالتأخر التكنولوجي بينما ثمنها يعادل ثلاثة أضعاف السعر الدولي. فكانت النتيجة العامة لهذه التجارب هي الإخفاق، رغم وجود بعض المحاولات التي كانت تهدف إلى تدارك هذه النقائص كما هو الحال بالنسبة للسوق المشتركة لأمريكا الوسطى التي تتبع إستراتيجية أكثر تفتحا نحو العالم الخارجي تماشيا مع العولمة[2].

3/ ـ التجارب الإندماجية الجهوية في القارة الآسيوية و المحيط الهادي:

أ- تجمع أمم جنوب شرق آسيا " الآسيان، إنبثاق تعاون متعدد الأطراف:

Association Des Nations de l'Asie du Sud Est (ASEAN)

يعتبر هذا التجمع أهم تجربة إندماجية في القارة الآسياوية، و قد نشأ في 08 أوت 1967 من طرف خمسة دول هي " أندونيسيا، و ماليزيا، و الفلبين، و سنغافورة و تيلندا" لتنضم إليها كل من بروناي في سنة 1984، و الفيتنام في سنة 1995 و اللاووس، و كمبوديا و أخيرا برمانيا[3].

[1] Jean-Luc CHALUMEAU, op.cit, pp 64;65.
[2] Tahar HAROUN, op.cit, p 258.
[3] Alain DE SACY, l'Asie du Sud-Est : l'Unification à l'épreuve, Paris , Edition VUIBERT, 1999, p 226.

- أهداف الآسيان:

يهدف هذا التجمع لترقية السلام، و الإستقرار و النمو الاقتصادي في المنطقة، حيث كان محفلا لمناقشة الدبلوماسية الوقائية و إجراءات بناء الثقة[1]. و الملاحظ أن تأسيس هذا التجمع يعود إلى عوامل سياسية و أمنية أساسا، حيث ظهرت الآسيان إستجابة للبيئة المتوترة السائدة في نهاية الستينات، التي غلبت عليها ثلاثة تطورات رئيسية: إحياء الفليبين لمطالبها في إقليم سباخ و بجزيرة بورنيو التابعة لماليزيا، و توتر العلاقات بين أندونيسيا و سنغفورة، ثم تصاعد الحرب في الهند الصينية.

و مع نهاية السبعينات، بدأ الإهتمام بالجانب الإقتصادي ، فقد أمضى الأعضاء إتفاق ذي طابع إقتصادي، تضمن ترتيبات تجارية تفضيلية، تنص على إقامة معاملة تفضيلية متبادلة و إجراءات غير تعريفية لبعض الصادرات[2].

و سوف نتطرق فيما يلي للتنظيم الهيكلي لهذا التجمع الذي سيبين لنا إلى حد كبير خلفيات و أهداف تجمع الآسيان .

- التنظيم الهيكلي للآسيان:

يتميز النظام الهيكلي للآسيان بالمرونة و الحركية و هو يتكون من:

- **مؤتمر القمة**: يعقد هذا المؤتمر بصفة غير منتظمة ما بين رؤساء الدول و الحكومات للدول الأعضاء و ذلك حسب النظام السياسي لكل واحدة منها، فمثلا نجد أندونيسيا، و الفلبين و الفيتنام ممثلة من طرف رؤساء دول، بينما سنغافورة، و تايلاندا و ماليزيا ممثلة من طرف رؤساء الحكومات. و تعتبر هذه المؤتمرات السلطة العليا للتجمع، و رغم التطور في الأهمية الذي عرفتها هذه المؤتمرات، إلا أنها تبقى جداول إجتماعاتها رهينة الحاجة، فلم نسجل إلى غاية سنة 2000 إلا ستة (06) اجتماعات، (ما بين المؤتمر الأول الذي إنعقد في مدينة بالي ما بين 23 و 24 فيفري 1976 و المؤتمر الأخير المنعقد في كوالا لامبور في ديسمبر 1997) .

- **مؤتمر وزراء الشؤون الخارجية:** يعتبر هذا المؤتمر أهم هيئة في التجمع حيث تقوم عليه فعاليته، فهو يجتمع بصفة منتظمة سنويا. و قد كان يضم في الأصل خمسة (05) أعضاء ليرتفع العدد إلى عشرة (10) أعضاء، و هو يجتمع بصفة دورية و سنويا في إحدى عواصم الدول الأعضاء، و هو يقوم بإعداد السياسة العامة للآسيان كما يقوم بتنسيق نشاطات التجمع.

و يتولى وزير الشؤون الخارجية مهمة الناطق الرسمي للتجمع خلال السنة التي تلي الإجتماع المنعقد ببلده.

---

[1] Mohamed Salah ZEGHAIDA, op.cit, p11.

[2] عادل زعلاني، التكتلات الاقليمية الآسيوية في النظام العالمي الجديد : الموقع و المستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد 115، أفريل 1994، ص 15 و 16.

و تظهر لنا خصوصية هذا التجمع من خلال الأهمية الكبرى التي تتمتع بها هذه الهيئة بإعتبار أن الخارج يخدم الداخل، أي أن المجتمع الدولي هو مصدر شرعية الأمة مما يكرس إحدى مميزات الديمقراطية الآسيوية. فالحاكم يبحث عن مشروعيته خارج إطار شعبه، مما يؤدي بنا إلى النتيجة المتمثلة في أن مقاصد هذا التجمع لم تكون موجهة لإدماج الدول الأعضاء في التيار الدولي كما هو الحال بالنسبة للإتحاد الأوروبي أو إتفاق التبادل الحر لشمال أمريكا أو الماركسور الذي سوف نتطرق له فيما بعد، بل كان يهدف على الأقل إلى غاية بداية التسعينات إلى تحويل و جلب الأموال الأجنبية على شكل إستثمارات[1].

- إجتماع وزراء الإقتصاد: يهدف هذا الإجتماع حسب النصوص إلى " الإسراع في التنمية الإقتصادية للدول الأعضاء" ، و تجتمع هذه الهيئة مرتين أو ثلاثة مرات في السنة، كما تضم هذه الهيئة مجموعة من الموظفين السامين المتخصصين يضمنون مهمة المداومة. إلا أن فعالية هذا الجهاز تبقى محدودة، حيث يعتبره العديد من الملاحظين كجهاز موازي لمؤتمر وزراء الشؤون الخارجية، و لعل أهم إخفاق سجله هذا الجهاز يتمثل في عدم قدرته على تفادي الأزمة المالية لسنة 1997.

- إجتماع الوزراء الآخرين: إن ظاهرة التنافس ما بين هياكل التجمع تزداد بوجود هيكل وزاري آخر يسمى باجتماع الوزراء "الآخرين"، و هو يضم مختلف أنواع الإجتماعات الغير رسمية لوزراء العمل، و الشؤون الإجتماعية، و الإعلام و الصحة، و التربية، و الطاقة، و التكنولوجية و البيئة،...إلخ.

إلى جانب هذا، أحدثت لجان عملية، يبلغ عددها حاليا ثمانية بعدما كان عددها في البداية عشرين لجنة.

فنجد خمسة لجان إقتصادية تابعة لمؤتمر وزراء الشؤون الخارجية، تتكفل بإعداد البرامج الكبرى و المشاريع الإقتصادية. ففي هذه اللجان يتم تحظير تحرير التجارة و إقامة منطقة التبادل الحر و التعاريف التفضيلية ...إلخ. كما نجد خمسة لجان غير إقتصادية و مجموعة من الخبراء فيما يخص مشكل المخذرات.

- الأمانة العامة و الأمين العام: آخر تجديد مس هذا الجهاز بمناسبة القمة الرابعة المنعقدة بسنغافورة سنة 1993 يتمثل في تحديد مقر الأمانة العامة بصفة إستثنائية في سنغافورة. يرأس هذا الجهاز الأمين العام لأمانة الآسيان، إلا أن صلاحياته تبقى محدودة و شكلية، حيث أنه لا يتمتع بأي سلطات، فهو يلعب دور ساعي البريد ما بين مختلف هياكل التجمع[2] .

- تسيير الآسيان:

فيما يخص الجانب التسييري لهذه الهياكل، فهو يتمحور أساسا في الإجماع فيما يخص إتخاذ القرارات، مما يسمح بالإستغناء عن اللجوء إلى التصويت، و ينبع هذا النمط من مبدأين إسلاميين هما المشاورة و الموافقة. و هذا ما يعني عدم رغبة الدول الأعضاء في التجمع إلى تحقيق

[1]Alain DE SACY, op.cit, pp 226;227.
[2]Alain DE SACY, ibid , p227.

تجمع ذو طابع فوق قومي، نظرا لمدى أهمية السيادة الوطنية بالنسبة لهم[1].

- الصعوبات التي تعاني منها الآسيان:

يمكن تلخيص أهم الصعوبات التي تعاني منها الآسيان فيما يلي :

أولا- الفروقات الإقتصادية الكبيرة ما بين الدول الأعضاء في الآسيان تعتبر أهم كابح لتجسيد هذا التجمع، فدول كسنغافورة و براوناي لها تجارة متفتحة كثيرا، بينما الفليبين و أندونيسيا (اللتين تمثلان أكثر من 70 % من سكان الآسيان) تتبع سياسة حمائية، بينما تايلاندا كانت لها سياسة إصلاحات إقتصادية أكثر سرعة من الدول الأخرى في المنطقة. بالإضافة إلى أننا نجد دول تعاني من صعوبات إقتصادية كبيرة كبرمانيا، و اللاووس و كمبوديا التي إنضمت مؤخرا إلى الآسيان و التي تشكل عائقا في مسار النشاطات المشتركة لدول التجمع، إذ يتعذر على بعض الدول حتى الحضور لإجتماعات الآسيان بصفة منتظمة.

ثانيا- مسألة إتخاذ القرارات من خلال الإجماع مما قد يؤدي إلى تجميد مسألة إتخاذ القرار، الأمر الذي جعل مجلة متخصصة تعلق على هذا الإجراء بأن "الآسيان لا تتخذ القرارات، و لا تحل المشاكل، فهي تؤجلها آملة إفراغها من طابعها النزاعي".

ثالثا- عدم ديناميكية هذا التجمع، حيث بقيت إنجازاته في المجال الإقتصادي محدودة، و هذا أمام التوجه الحمائي و المنغلق للآسيان مما يتنافى مع توجه الإقتصاد العالمي، و ذلك إلى غاية بداية التسعينات مع إنشاء منطقة التبادل الحر لآسيا "الآفتا" و التي سوف نتعرض لها فيما بعد[2].

كما أقام تجمع الآسيان علاقات مؤسساتية مع الإتحاد الأوروبي على شكل منتدى للحوار، و تكمن أهمية هذا المنتدى في دعم العلاقات السياسية و الإقتصادية ما بين الطرفين عن طريق الحوار[3].

ب- تجمع جنوب آسيا للتعاون الجهوي:

يضم هذا التجمع كل من بوتان، و الهند، و الملديف، و النيبال، و الباكستان و سيريلانكا. حيث أمضت هذه الدول في شهر أفريل 1993 إتفاقا تجاريا يهدف إلى إقامة مفاوضات مابين الدول المعنية به قصد تبادل التنازلات.

[1]François JOYEUX, l'Association des Nations du Sud-Est Asiatique, Editions PRESSES UNIVERSITAIRES de France, Paris, 1997, p86.
[2]Sophie Boisseau DU ROCHER, l'ASEAN et la construction régionale en Asie du Sud-Est, Editions l'Harmattan, Paris 1998, p.
[3]Alain DE SACY, op.cit, p228.

ج- إتفاق التبادل الحر مابين أستراليا و زيلاندا الجديدة:

أبرمت أستراليا و زيلاندا الجديدة في سنة 1965 إتفاقا للتبادل الحر يرمي إلى إقامة منطقة تبادل حر للمنتوجات الغابية و بعض المنتوجات المصنعة. هذا الإتفاق عوض بإتفاق آخر في سنة 1983 الذي يغطي جميع مبادلات السلع في 01 جويلية 1996، حيث تم القضاء على الحقوق الجمركية و حوافز التصدير و القيود الكمية.

كما تم إبرام بروتوكول حول تجارة الخدمات في سنة 1988. أما في سنة 1992، إتفقت الدولتان على وضع سياسة مضادة للإغراق، و هذا عن طريق إنسجام أنظمتها فيما يتعلق بالسياسات التنافسية[1].

4 ـ مجلس التعاون الخليجي العربي:

يعتبر هذا التجمع التجربة التكاملية العربية الوحيدة التي هي في وضعية نشاط، و قد تأسس هذا التجمع بتاريخ 25 ماي 1981، حيث عقد هذا المجلس أول قمة له في أبوظبي، و هو يشار إليه إختصارا م.ت.خ ع.

إشترك في هذه القمة ستة عواهل (ملك و سلطان و أربعة أمراء) هم: خالد بن عبد العزيز آل سعود عن العربية السعودية، السلطان قابوس عن عمان، عيسى بن سلطان آل خليفة عن البحرين، خليفة بن حمد آل ثاني عن قطر، جابر الأحمد الصباح عن الكويت، و الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان عن أبوظبي.

أ- فكرة و إنطلاقة مجلس التعاون الخليجي العربي:

تعود فكرة العمل الجماعي في منطقة الخليج لإقامة تعاون بين دول المنطقة إلى أوائل السبعينات، حيث صدرت عدة دعوات قصد الوصول لصيغة جماعية تكفل بالدرجة الأولى أمن المنطقة و إستقرارها، منها مؤتمر مسقط المنعقد في نوفمبر 1976، و الدعوة التي نادت بها الكويت في أواخر عام 1978، و الدعوات التي صدرت عن البحرين و الإمارات ، ثم لقاء قادة دول المجلس على هامش مؤتمر القمة العربي الذي إنعقد في الأردن عام 1980.

و قد ظهرت فكرة إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي للوجود في مؤتمر القمة الخليجية الذي إنعقد على هامش القمة الإسلامية التي عقدت في الطائف. حيث تم لأول مرة الإتفاق مبدئيا على قيام المجلس على أساس الدول الست المشار إليها أعلاه. و بعد سلسلة من الإجتماعات التحضيرية، عقد وزراء خارجية الدول الست مؤتمرا في الرياض بتاريخ 04 فبراير 1981، و وقعوا في ختام أعمال هذا المؤتمر على وثيقة إعلان إنشاء المجلس. و أشار بيان قيام المجلس إلى ما يربط بين الدول المؤسسة لهذه المنطقة الإقليمية من "علاقات خاصة و سمات مشتركة نابعة عن عقيدتها المشتركة، و تشابه أنظمتها، و وحدة تراثها، و تماثل تكوينها السياسي و الإجتماعي و السكاني و تقاربها الثقافي و

[1] Mohamed Salah ZEGHAIDA, op.cit, pp 11;12.

الحضاري". كما أكد على رغبة هذه الدول في تعميق، و تطوير التعاون و التنسيق بينها في مختلف المجالات[1].

و ناقش المؤتمر ورقة " العمل الخليجي المشترك" التي أوضحت أن ظهور المجلس يعني الإستجابة لواقع المنطقة التاريخي، و الإجتماعي، و الثقافي، و الإقتصادي و الإستراتيجي. كما أكدت على الخصائص المشتركة لسكان المنطقة و الأخطار التي تهدد هذه المنطقة و ثرواتها. كما إعتبار قيام مجلس التعاون نهاية للحديث عن فراغ القوة في المنطقة، و محاولة تحويل النفط إلى تنمية شاملة و مستقرة لمصلحة شعوب المنطقة. و لقد أشارت الورقة إلى الفرصة التاريخية المهيأة لتحقيق إندماج حقيقي قد تفلت إلى الأبد إذا لم يحسن إستثمارها[2].

و في 26 ماي، كانت ولادة المجلس المكون من ستة دول المشار إليها أعلاه، مستبعدة منها كل من اليمنيتين، على الرغم من كونهما جزء لا يتجزأ من شبه الجزيرة العربية، و العراق الذي طالما إعتبر نفسه بلدا من بلدان الخليج العربي[3].

و قد تم إبعاد إيران على إثر التخوف من نظام الشاه الذي كان يريد السيطرة على الإتحاد مستقبلا، و الذي لم يخفي يوما طموحه لأن يصبح "شرطي الخليج "، ثم الثورة الإيرانية الإسلامية المعتمدة على الشعبية المتطرفة التي ما لبثت تهدد الأنظمة الملكية لدول الخليج العربي[4].

أما العراق فقد سبق له أن أثار مشكلات كثيرة بينه و بين الكويت ، حيث لم يعترف بإستقلالها إلا من قبيل الإضطرار، و بينه و بين عمان، و مع العربية السعودية التي كثيرا ما إتهمها بأنها تسير في ركاب " الإمبريالية الأمريكية". إضافة إلى ذلك، فقد كان عدد سكان العراق أكبر من عدد سكان دول المجلس الست مجتمعة، لذلك كان يخشى من هيمنته هو أيضا.

و كذلك إستبعدت اليمنيتان عن هذا النادي الخاص و ذلك نظرا لأن:
- الطبيعة الجمهورية لليمن الشمالية، و النظام الجمهوري الماركسي لليمن الجنوبية، يجعل نظامهما مختلف عن الأنظمة القائمة في بلدان المجلس الستة؛
- لأن اليمنيتين تضمان عددا من السكان أكبر من عدد سكان البلدان الستة مجتمعة. و تتوفران على ناتج محلي إجمالي للرأس الواحد أقل 20 مرة من المتوسط المتوفر لبلدان الخليج النفطية الستة؛
- يضاف إلى ذلك، أن هناك خلافا على الأراضي كان لا يزال قائما بين اليمن و العربية السعودية، يمكن أن يكون مبعثا لتوتير العلاقات بينها.

---

[1] د.علي الدين هلال، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دار النهضة العربية، بيروت 1989، ص ص 109-111.
[2] د. نادر الفرجاني، المرجع السابق، ص 58.
[3] د.نادر الفرجاني و آخرون، العرب و الأمن في الخليج : الأبعاد الإقليمية و الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 57.
[4] Ahmed LAMARI, op.cit, p 43.

لهذا كله، لم تضم قمة أبوظبي إلا ستة بلدان فقط. هذه الأخيرة التي تشترك فيما بينها بمواصفات معينة:
- فهي جميعا، بإستثناء البحرين، من البلدان المهمة المنتجة للنفط، هذا على الصعيد الإقتصادي؛
- أما على الصعيد الديموغرافي، فهي كلها ذات كثافة سكانية قليلة (فمجموع سكان العربية السعودية مثلا لا يتعدى 12 مليون نسمة)؛
- أما على الصعيد المالي، فإنها تتوفر جميعا على مداخيل مرتفعة و على إحتياطات مهمة يعاد تشغيلها في الخارج؛
- كما أنها على الصعيد السياسي، تعتبر أنظمة إرثية أسرية مطلقة؛
- و هي أخيرا على الصعيد الثقافي، بلدان عربية و مسلمة، سنية المذهب في معظمها (بإستثناء البحرين حيث يشكل الشيعة الأكثرية)[1].

كما أيدت العديد من الدول الأجنبية قيام مجلس التعاون مثل الولايات المتحدة الأمريكية، و فرنسا، و بريطانيا، و بلجيكا، و النمسا، و هولندا، و الهند و كذا هيئة الأمم المتحدة.

بالإضافة إلى هذه عوامل (الإلتقاء و التكامل)، نجد العامل الأمني المتمثل في تجميد نزاعاتها الحدودية، بالإضافة إلى كونها دول قائمة في منطقة متقلبة و عديمة الإستقرار. و يكفي لتبيان ذلك مليارات الدولارات التي تنفق سنويا لشراء الأسلحة و تطوير النظم الدفاعية فيها[2].

و تتمثل الأهداف الأساسية لمجلس التعاون فيما يلي:
1- تحقيق التنسيق و التكامل و الترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها؛
2- تعميق الروابط و الصلات و أوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات؛
3- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية:

ا - الشؤون الإقتصادية،
ب- الشؤون التجارية، و الجمارك و المواصلات،
ج- الشؤون التعليمية و الثقافية،
د- الشؤون الإجتماعية و الصحة،
هـ- الشؤون الإعلامية و السياحة،
و- الشؤون التشريعية و الإدارية.

4- دفع عجلة التقدم العلمي و التقني في مجالات الصناعة، و التعدين، و الزراعة، و الثروات المائية و الحيوانية، و إنشاء مراكز بحوث علمية، و إقامة مشاريع مشتركة و تشجيع تعاون القطاع الخاص.

---

[1] د. عل T كتيئ Σ ئ المرجy السا R كزا f 111.
[2] د. T ا ا P اضر Σ ئ المرجy السا R كزا f 59.

و تحكم المجلس مجموعة من المبادئ أهمها المساواة في السيادة، و تسوية النزاعات بالطرق السلمية و عدم التدخل في الشؤون الداخلية،...إلخ. و لم يفتح الباب "لإنضمام" أعضاء جدد كما هو الحال بالنسبة للتنظيمات الأخرى.

كما أوصى "مشروع الإطار العام لإستراتيجية التنمية و التكامل لدول مجلس التعاون" الذي أقره قادة دول المجلس في قمة أبوظبي لسنة 1982، ضرورة تطوير مجلس التعاون من خلال الإنتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الإندماج، ليصبح المجلس شكلا من أشكال الإتحاد الذي يتمتع بسيادة إقليمية موحدة قادرة على إتخاذ القرار المناسب من أجل مواجهة التحديات التي تهدد أمن المنطقة[1].

أما فيما يخص الأجهزة الرئيسية لمجلس التعاون، فيمكن التعرض لها من خلال هيكله التنظيمي.

ب- الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي:

يمكن تلخيص هيكلة و صلاحيات الأجهزة الرئيسية لمجلس التعاون كما يلي:

- المجلس الأعلى :

يعتبر هذا المجلس السلطة العليا لمجلس التعاون و المسؤول عن رسم السياسة العليا للمنظمة، و يتكون من رؤساء الدول الأعضاء. رئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، و له أن ينشئ ما يراه ضروريا من لجان. و في حالة تخصيص المجلس الأعلى بعض دوراته لمناقشة نزاع قائم، فإنه لا يجوز لرئيس الدولة التي تكون طرفا في النزاع أن يرأس تلك الدورة أو الجلسة.

و يتمتع المجلس الأعلى بإختصاصات واسعة و مهمة. فبالإضافة لوضع السياسة العليا للمجلس، يقوم بالنظر في التقارير و الدراسات و المشاريع التي تعرض عليه من المجلس الوزاري، و تعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون و التصديق على ميزانية الأمانة العامة ...إلخ
و يجتمع المجلس الأعلى في دورتين عاديتين كل سنة، و يمكنه عقد دورات إستثنائية بناء على طلب أي من الأعضاء و تأييد عضو آخر.

و يشترط النظام الداخلي لصحة إنعقاد المجلس الأعلى حضور رؤساء ثلثي الدول الأعضاء على الأقل، أي أربعة دول.

و تصدر قرارات المجلس الأعلى في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، بينما تصدر قرارته في المسائل الإجرائية بالأغلبية. و تعود سلطة تحديد كل من المسائل الموضوعية و المسائل الإجرائية إلى المجلس الأعلى.

[1] د.علT Õ تيÜ إ Σ المرجy السا Ş R كرزا f f هلا 111 ÿ Ĭ 115.

- المجلس الوزاري :

و هو الجهاز الذي يساعد المجلس الأعلى في رسم السياسات، و وضع المشاريع التي تهدف إلى التعاون و التنسيق بين الدول الأعضاء. و يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء. و تكون رئاسته دورية لمدة ستة أشهر حسب الترتيب الهجائي للدول .

وقد نص النظام الأساسي لمجلس التعاون على منح هذا الجهاز إختصاصات واسعة ، من أهمها إقتراح السياسات و وضع التوصيات، و الدراسات والمشاريع التي تهدف الى تطوير التعاون و التنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات و إتخاذ ما يلزم بشأنها من قرارات و توصيات. كما يختص المجلس الوزاري بالعمل على تشجيع، و تطوير و تنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات. و يتولى المجلس الوزاري كذلك تقديم التوصيات للوزراء المختصين لرسم السياسات الكفيلة بوضع قرارات مجلس التعاون موضع التنفيذ، و النظر في الإقتراحات المتعلقة بتعديل النظام الأساسي و رفع التوصيات المناسبة بشأنها إلى المجلس الأعلى.

و يختص المجلس الوزاري بتعيين الأمناء المساعدين لمدة ثلاث سنوات، كما أنه يعتمد التقارير الدورية، و الأنظمة و اللوائح الداخلية بالشؤون الإدارية و المالية و التصديق على ميزانية الأمانة العامة...إلخ.

و فيما يتعلق بإجتماعات المجلس الوزاري، فإنها تكون دورية، كل ثلاثة أشهر، و يجوز له أن يعقد دورات إستثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء و تأييد عضو آخر. أما نظام التصويت فهو مماثل لنظام المجلس الأعلى، إلا فيما يخص إمكانية الدول في أن تسجل صراحة عدم إلتزامها بالقرارات الإجرائية المصوت عليها بالأغلبية، و هو الأمر غير المسموح به لدى المجلس الأعلى. و يبدو أن سبب الإختلاف هنا يعود إلى الفرق بين القرارات التي تتخذ على مستوى المجلس الأعلى و تلك المتخذة على مستوى مجلس الوزراء، و التي تعد أقل أهمية من الأولى[1].

-الأمانة العامة :

و هو الجهاز المسؤول عن العمل الإداري. كما تتمتع الأمانة العامة ببعض الإختصاصات السياسية التي يمكن من خلالها أن تلعب دورا ضمن هيكل و أهداف مجلس التعاون.

و تتكون الأمانة العامة من أمين عام يعينه المجلس الأعلى من مواطني دول مجلس التعاون لمدة ثلاث (03) سنوات.

[1] د.علT Õكتيكا Ü إلى Σ المرجع السابق R كرزا f f 117ÿ118ÿ119.

و تتولى الأمانة العامة إعداد الدراسات الخاصة بالتعاون، و التنسيق، و الخطط، و البرامج المتكاملة للعمل المشترك لدول مجلس التعاون، و إعداد التقارير الدورية عن أعمال مجلس التعاون، و متابعة تنفيذ قرارات و توصيات المجلس الأعلى و المجلس الوزاري من قبل الدول الأعضاء، ...إلخ.

كما يمكن للأمانة العامة، ممارسة تأثيرات ذات طبيعة سياسية من خلال بعض المهام المكلفة بها، كإقتراح عقد دورة إستثنائية للمجلس الوزاري،...إلخ[1].

ج- إنجازات مجلس التعاون الخليجي:

لقد شملت إنجازات مجلس التعاون الخليجي عدة ميادين، نلخصها فيما يلي:

- في الميدان الإقتصادي :

نجد الإتفاقية الإقتصادية الموحدة التي وقعها زعماء دول المجلس في نوفمبر 1981، المحددة لتفاصيل الأهداف الإقتصادية القائمة على تنسيق و توحيد السياسات الإقتصادية، و المالية، و النقدية، و الصناعية و التجارية للدول الأعضاء في مجلس التعاون. و الهدف النهائي لهذه الإتفاقية هو الإنتقال إلى إقتصاد موحد.

و يظهر تركيز الإتفاقية على ترشيد و تنسيق مجهودات التنمية في عدد من المواد و الأنظمة و التي نذكر أهمها:

- تنسيق النشاط الصناعي، و وضع السياسات و الوسائل المؤدية إلى التنمية و تنويع القاعدة الإنتاجية على أساس تكاملي؛
- توحيد تشريعاتها و أنظمتها الصناعية؛
- توزيع الصناعة فيما بينها حسب المميزات النسبية و الجدوى الإقتصادي؛
- إنشاء المشروعات المشتركة بين الدول الأعضاء في المجالات الصناعية، و الزراعية و الخدمات برؤوس أموال عامة أو خاصة أو مختلفة؛
- إعطاء مواطني الدول الأعضاء الحق في إقامة المشروعات التجارية، و الصناعية و الزراعية؛
- وضع سياسات إستثمارية مشتركة و حرية إنتقال العمال و رؤوس الأموال؛
- تحرير التجارة الداخلية فيما بينها، بما في ذلك الإعفاء من الرسوم الجمركية؛
- إعفاء منتجات الدول الأعضاء المارة في إطار الترانزيت من الرسوم و الضرائب؛
- وضع حد أدنى لتعريفة جمركية عامة تطبق إتجاه العالم الخارجي؛
- تنسيق سياسات التصدير و الإستيراد إتجاه الدول الأخرى و تقوية الإمكانيات تفاوضية؛
- تنسيق السياسة النفطية في جميع مراحل السياسة النفطية[2].

و لقد تطورت المعالجات الإقتصادية للأهداف المذكورة أعلاه، مع تطور عمل و توجهات مجلس التعاون، و قد عكست ذلك مؤتمرات القمة التي عقدها منذ تأسيسه.

---

[1] د.علاT Õتيدÿ ¡ذ Σ المرجy السا¼ RكرزاÏ f f 119ÝÝ120Ý121.

[2] علاT Õتيدÿ ¡ذ Σ المرجy السا¼ RكرزاÏ f f 368ÝÝ369Ý371.

فقد بدأت الآثار الإيجابية للإتفاقية الموحدة تبرز بشكل متوالي، حيث أن المجلس الأعلى لمجلس التعاون الذي عقد دورته الخامسة في الكويت في نوفمبر 1985، أبدى إرتياحه للخطوات التي تمت لتنفيذ الإتفاقية الإقتصادية الموحدة. و قد ساعد ذلك على زيادة ملحوظة للتبادل التجاري بين دول المجلس، كما كلفت الأمانة العامة بدراسة السبل المؤدية لتشجيع المشاريع المشتركة.

و في دورته الثامنة التي عقدت في الرياض في ديسمبر 1987، أعرب المجلس عن إرتياحه لما تم إنجازه من خطوات لتنفيذ الإتفاقية. و أكد على ضرورة إستمرار تنفيذ ما تبقى من موادها[1].

ـ التعاون في مجال الأمن و التكامل العسكري :

- **في الميدان السياسي :**

تنص ديباجة النظام الأساسي للمجلس على أن من أسباب إنشائه إستكمال ما بذلته أقطاره من جهود في مختلف المجالات بما يحقق طموحاتها وصولا إلى وحدة هذه الأقطار. و قد إقترح عدد من أبناء المنطقة، بالنسبة إلى عملية الإنتقال من طور التعاون إلى مرحلة الإندماج، إجراء تعديلات جوهرية على النظام الأساسي لمجلس التعاون بإتجاه تجسيد الكيان الموحد و ترسيخ أسس تماسكه كأن يدعى إتحاد أقطار الخليج العربي. و أن يأخذ نظامه الأساسي شكل دستور إتحادي بعد تعديله مركزين على محاور من أهمها :

ـ تنازل البلدان عن جزء أكبر من سيادتها القطرية لصالح السيادة الإقليمية المشتركة؛
ـ إستكمال المؤسسات السياسية و الفصل بين السلطات الإتحادية. و هذا يقتضي إيجاد مجلس تشريعي و محكمة إتحادية، إضافة إلى حكومة إتحادية. و لعل المؤتمر المنعقد بالبحرين في جانفي 1984، أيد غلبة التوجه نحو التكامل و أهميته و ضرورته، و أن تنفيذ إستراتيجية التنمية و التكامل على المستوى الرسمي يتطلب وجود نواة لكيان سياسي موحد قابل للتكامل و الإندماج، و يتمكن من الوسائل و الأدوات اللازمة لتنفيذ هذه الإستراتيجية[2].

- **التعاون في مجال الأمن و التكامل العسكري:**

إن الموضوع الأمني يمثل أحد الأسباب الرئيسية أو أهمها وراء إنشاء المجلس. حيث إنتهزت المملكة العربية السعودية، محاولة إغتيال أمير البحرين في ديسمبر 1981 لإقناع شركاءها بالتوقيع على "معاهدة الأمن الداخلي". و أيضا إجتماع وزراء الداخلية الستة في الرياض منذ فيفري 1982 للتنسيق بين نشاطاتهم ، خصوصا ما يتعلق منها بأجهزة الشرطة.

أما على الصعيد العسكري، فإنه منذ عام 1983، أخذت القوات المسلحة في بلدان مجلس التعاون الخليجي تنظم مناورات مشتركة تحت إسم "درع الصحراء". و منذ قمة الكويت في 1984، تقرر إنشاء قوة إنتشار عسكرية مشتركة (قوامها 10000 رجل) بقيادة السعودية[3].

---

[1] د.علT ÖlكتيةT السايةR المرجy Σلإ Ülكرالf f 371Ý372.
[2] للسامة عاد الرOمالاUلا Σلإ المرجy السالاUلا f 16.
[3] اراTلا Pضر Ü Σلإ المرجy السالاUلا f f 65Ý66.

د -الإنتقادات :

لقد وجهت إنتقادات إلى مجلس التعاون الخليجي من حيث فكرة إنشائه و ممارساته، و التي ترتكز أساسا على تنقل الهاجس الأمني الذي حكم نشوء المجلس، و كذلك تطوره و الطبيعة المغلقة له. فنظامه لا يتضمن نصا بقبول أعضاء جدد، كما أن الممارسة العملية إستبعدت بلدان قريبة جغرافيا و المطلة على الخليج مثل العراق، مما دفع البعض بوصفه بنادي الأغنياء العرب.

و يوضح عبد الله النيباري أنه على الرغم من أن الدوافع الأمنية كانت الهاجس الأكبر وراء قيام المجلس، إلا أن الإنجازات كانت محدودة، حيث أن أول إختبار فعلي كان إبان تحديات الحرب بين العراق و إيران، فلم تستطيع أقطار المجلس تطبيق الشعار الذي رفعته من أن أمن المنطقة من مسؤولية أبنائها و دولها، و لجأت إلى الحلفاء التقليديين و قوات التدخل السريعة لديهم.

و يؤكد السفير الفرنسي الأسبق في السعودية، السيد جورج دوبو أن مجلس التعاون الخليجي هو حليف العالم الحر. و أن الأمن الداخلي و قمع الإضطرابات التي تغذيها أية دولة، كإيران مثلا، كان منذ تأسيس المجلس موضوع العديد من الإجتماعات، و الغاية من ذلك هو تبني إتفاق عام للأمن الداخلي (الإتفاقية الأمنية).

و يوضح محمد السعيد إدريس، أن عقد الثمانينات لم يشهد قيام نظام أمني في إطار المجلس، اللهم إلا إذا كان اللانظام في حد ذاته يعتبر نظاما. و كان التحالف الدولي للحماية تأكيدا لتبعية أمن الأقطار الأعضاء في المجلس للخارج. و كذلك تكثيف الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة وفقا لإتفاقيات الأمن الثنائي، أي بين كل قطر على حدة، مما أدى إلى تكريس روح الخلافات بين أقطار المجلس كنتيجة طبيعية لظاهرة السباق نحو التسلح الذي شاع في المنطقة[1].

و يؤكد محمد السعيد إدريس أن إخفاق المجلس في أداء وظيفته الأمنية كان حائلا دون تطوره ككيان إقليمي له إعتباره، يتماشى مع طموحات شعوبه في التلاحم و الإندماج. و ذلك رغم وجود ضغوطات شديدة في المنطقة من جهة إيران، بل أيضا من جهة تركيا[2].

هذا بالإضافة إلى الخلافات الحدودية المستديمة، فرغم أن العديد من الخلافات الحدودية التي جرت محاولات لإحتواء بعضها، إلا أنها في مجملها ما زالت تمثل قضية قد تعصف بالعلاقات بين أقطار المجلس، و لعل مجلس التعاون الخليجي لم ينجح بإحتواء الخلافات الحدودية خصوصا النزاع بين قطر و البحرين حول جزر حوار، مما أدى بالبحرين إلى مقاطعة حضور مؤتمر قمة دول مجلس التعاون في قطر في أوائل ديسمبر 1996[3].

---

[1] أسامة عبد الرحمان النيباري المرجع السابق الذكر ص ص 14-15-21-22.
[2] أنور محمد المرجع السابق الذكر ص 67.
[3] أسامة عبد الرحمان النيباري المرجع السابق الذكر ص 20.

- الإنتقاد الإقتصادي :

إن المجلس لم يحقق بصفة ملموسة الأهداف الإقتصادية المحددة في الوثيقة التأسيسية. و أبرز العوائق أمام هذا التكامل الإقتصادي بين أقطار مجلس التعاون تتمثل فيما يلي :

- حداثة التجربة؛
- محدودية القاعدة الإنتاجية، و تتمثل في الإمكانات الإنتاجية المحدودة و الإعتماد على تصدير مادة البترول إلى أطراف أجنبية، و إستيراد جميع ما تحتاج إليه من السوق الدولية[1]. مما يجعل إقتصاديات هذه الأقطار يغلب عليها الطابع التنافسي عوض الطابع التكاملي نظرا لإعتمادها على سلعة مشتركة المتمثلة في النفط، و بالتالي فإن إقتصادياتها هي متكاملة مع الدول الصناعية.

فحصة المبادلات بين دول الخليج هي جد ضعيفة. و خارج نطاق النفط، ظل تطور المبادلات غير النفطية بسيطا جدا، إذ إنتقل من 0.32 % من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان مجلس التعاون الخليجي بين عامي 1974 و 1981 إلى 0.93 % بين عامي 1982 و 1989. أما المبادلات غير النفطية مع الخارج فقد إنتقلت خلال هاتين الفترتين من 4.65 % إلى 8.24%.

كما يوضح عبد الله النيباري أن الإتفاقية الإقتصادية التي هي ركن أساسي في بناء مجلس التعاون على الرغم من شموليتها و إتساعها لا ترتب على أقطار المجلس أية إلتزامات، و هي بهذا ليست مشروعا أو برنامجا للتطبيق، و إنما مجموعة مبادئ يفترض أنها تمثل إطارا عاما، مما جعل أقطار المجلس تعجز عن تحقيق حد أدنى للتعريفة الجمركية.

إلا أنه حسب عبد الله النيباري، فإن أقطار مجلس التعاون قد حققت قدرا من التنسيق في علاقاتها الخارجية، و هذا راجع إلى التشابه الكبير في منطلقاتها منذ الأساس. فعلاقاتها الإقتصادية، و السياسية و الأمنية كانت أساسا مع الدول الغربية الرأسمالية، و قيام مجلس التعاون عزز من سياستها إتجاه الغرب، الأمر الذي إنعكس على سياستها العربية، بتقليص مجالاتها، خاصة في الثمانينات، بعودتها إلى علاقات أوثق مع الغرب في الوقت الذي تؤكد فيه ديباجة النظام الأساسي لمجلس التعاون أن التنسيق، و التعاون و التكامل بين أقطاره، إنما تخدم الأهداف السامية للأمة العربية.

لقد ظلت المبادلات الإقتصادية بين دول المجموعة الأوربية و دول المجلس مرتفعة القيمة منذ تأسيس المجلس، حيث ظل الخليج يحتفظ بالمرتبة الرابعة من بين زبائن المجموعة الأوربية، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، و اليابان و بلدان المجموعة الأوربية للتبادل الحر.

فلقد إنشغلت المجموعة الأوربية بثلاث (03) مشاكل : الأسعار النفطية، و التموين و إستغلال البترودولار. هذه المسائل التي كرست العلاقات التجارية بين السوق الأوربية المشتركة و دول الخليج.

[1] أسامة عبد الرحمان النيباري، المرجع السابق، ص 21.

في النهاية، يعتبر مجلس تعاون دول الخليج العربية من أكثر المجالس الأقليمية في التاريخ العربي المعاصر إستقرارا، و إستمرارا و إنتظاما في دورات إنعقاد مجالسه.

5 ـ تقييم عام للتجارب الإندماجية الجهوية الأولى:

بإستثناء الإتحاد الأوروبي، كان مردود الموجة الأولى للتجارب الإندماجية الجهوية لسنوات الستينات و السبعينات محدود. فنلاحظ أن هذه التجارب في الدول السائرة في طريق النمو كانت قائمة أساسا على النشاطات الموروثة عن الإستعمار، بهدف تكوين مجموعات إقتصادية ـ جغرافية تتمتع بإستقلالية أقوى من الدول. كما تميزت هذه التجمعات أيضا بطابعها المنغلق على نفسها بهدف تعويض الواردات.

و لكن رغم إخفاق هذه التجارب ، فقد كان لها الفضل في تبيان نقاط الضعف، لتفاديها في المستقبل، و التي يمكن حصر أهمها فيما يلي:

ـ ضعف المبادلات ما بين الدول الأعضاء، حيث تشترك في هذه الظاهرة كل الدول التي هي في وضعية تبعية إقتصادية، نتيجة إرتباط مبادلاتها التجارية مع "شريك مفضل" و الذي يتمثل في الغالب في الدول الإستعمارية السابقة، مثال على ذلك العلاقات التجارية بين دول إفريقيا الغربية و الوسطى من جهة و فرنسا من جهة أخرى. أو قد تكون تبعية لدولة عظمى كما هو الحال بالنسبة لدول أمريكا الوسطى من جهة و الولايات المتحدة الأمريكية.

ـ كما يتبين لنا من خلال أغلب التجارب الإندماجية السابقة أن الدول الأعضاء لم تقم بتطبيق بنود الإتفاقيات المبرمة كليا، حيث بقيت هذه الأخيرة حبر على ورق في أغلبها، بالإضافة إلى عدم الأخذ بعين الإعتبار الواقع و الخصوصيات السياسية، و الإقتصادية و الإجتماعية لهذه الدول.

المطلب الثاني:

الوجه الجديد للتجمعات الجهوية (الإندماج المتفتح)

في ظل إقتصاد عالمي يتميز بسيطرة توجه التبادل الحر و تفاديا لنواقص التجارب القديمة، ظهرت تجمعات جديدة محاولة التأقلم مع الوضع الإقتصادي.

الفرع الأول :التجارب الإندماجية الجهوية القارية

1- إتفاق التبادل الحر لأمريكا الشمالية ALENA : أول تجربة ما بين دول متقدمة و دولة سائرة في طريق النمو

يضم هذا التكتل ثلاثة دول هي الولايات المتحدة الأمريكية، و كندا و المكسيك. تلعب فيه الدولة الأولى دور المهيمن. و قد نشأ هذا التجمع الجهوي من خلال إتفاق أبرم في

07 أكتوبر 1992، و تكمن خصوصيته بإعتباره يضم دولتين متقدمتين و هما الولايات المتحدة الأمريكية و كندا من جهة و دولة سائرة في طريق النمو و هي المكسيك[1].

بالنسبة للعديد من الملاحظين فقد كان الدافع الرئيسي لإنشاء هذه المنطقة هو من جهة، تحكم الولايات المتحدة الأمريكية في المجال الذي يفصلها عن الجنوب النامي، بجعل المكسيك دولة مستقرة إقتصاديا تحقق مستوى إقتصادي أفضل الأمر الذي من شأنه كبح الهجرة نحو الولايات المتحدة الأمريكية. و من جهة أخرى يصلح تجمع آلينا ALENA كمحاولة لتجسيد سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على المكسيك و حتى على القارة خاصة فيما يخص إيجاد منافذ لمنتوجاتها و الحصول على المواد الأولية بأسعار تفضيلية.

و منذ سنة 1994، تعرضت آلينا ALENA إلى أزمة كبيرة مست 29,8 مليار دولار، ولولا تدخل الولايات المتحدة الأمريكية و صندوق النقد الدولي بتقديم 50 مليار للمكسيك لاتعرضت هذه الأخيرة لإنهيار إقتصادي .

كما يطمح هذا التجمع من جهة أخرى إلى إقامة على مدى سنة 2005 منطقة للتبادل الحر من الألاسكا ALASKA أقصى شمال القارة الأمريكية إلى أراضي النار في أقصى جنوب القارة بإستثناء كوبا .

و تظهر لنا هذه التجربة كنموذج واضح لتجمع إندماجي تحركه و تتحكم فيه دولة عملاقة. كما يمكن تصنيف هذه التجربة ضمن فئة ما سمي بالإندماج المفتوح، حيث يهدف هذا التجمع إلى توسيع الأسواق بعد فشل الولايات المتحدة الأمريكية في تقدم المفاوضات حول التبادل الحر في إطار مفاوضات الغات و فيما بعد المنظمة العالمية للتجارة OMC[2].

أ/- ظهور الإتفاقية:

تعود محاولات التكامل في شمال أمريكا إلى سنة 1965، حيث تم إمضاء إتفاقية إندماج جهوي مابين كندا و الولايات المتحدة الأمريكية سميت بـ " إتفاقية السيارات ". هذه الإتفاقية التي تحصلت على رخصة إستثنائية من الغات GATT، كانت تهدف إلى التنقل الحر للسيارات و القطاع الخاص[3].

و في سنة 1988، أمضت الدولتان المشار إليهما أعلاه إتفاقية التبادل الحر، تم بموجبها توسيع مجال حرية التبادل بين الدولتين لقطاعات أخرى، حيث بدأ العمل بها في شهر جانفي لسنة 1989. هاتان الدولتان كانت تربطهما علاقات إقتصادية جد هامة. ففي سنة 1965، كانت المبادلات تمثل مع الولايات المتحدة الأمريكية 64% من التجارة

[1] André GAMBLIN, Images Economiques du monde 2001, paris, Editions SEDES, France 2000, pp 28 ;29.
[2] Jeans CHALUMEAU, Amérique latine, trouvant de siècle, les dossiers de l'Etat du monde, Paris Edition LA DECOUVERTE, France1997, pp 135 ; 136.
[3] Ahmed LAMARI, op.cit, pp 36;37.

الخارجيـة لكنـدا[1]، كمـا بلغـت هـذه المـبادلات 268 بليون دولار أمريكـي فـي سنة 1987. و تغطـي الإتفاقيـة، التجـارة فـي الـسلع و جانـب مـن الخـدمات التجاريـة و أنـواع مـن الممارسـات الإستثمارية. و تـزول التعريفة الجمركية بين البلدين في شكل برنـامج يتم تنفيذه على إثر خطوات متساوية علـى مدى عشرة سنوات إعتبـارا من أول جـانفي 1989. و يستثنى من ذلك البرنـامج، التعريفة على بعض السلع الصناعية الرئيسية التي إتفق علـى مد مهلـة إزالتهـا إلـى خمس سنوات، بينما أتفق على إزالتها بصفة فورية على بعض السلع الأخرى. و في ميدان الفلاحة، نصت الإتفاقية على إلغاء الحقوق الجمركية و إنسجام أنظمة البلدين في هذا القطاع.[2]

و قد تمثلت مكاسب إزالة التعريفة، في إستفادة الدولتين بطريقة مماثلة من إزالة الحصص و القيود الفنيـة علـى النوعيـة و الـسياسات الـضريبية المتحيـزة . و كـذلك بـالتخلص مـن الإجـراءات الحكوميـة و البيروقراطيـة المتحيـزة مـن جانـب كـل دولـة علـى العلاقـات التجاريـة الثنائيـة. و لقد إستفادت الدولتان من كسر القيود علـى الخدمات التجاريـة فـي مجـال النقل الجوي الـذي إنخفضت أسعاره كثيرا لصالح المستهلكين، و كذا التسهيلات الممنوحة لرجال أعمال البلدين.

و نتساءل لـماذا النقـاش الكـبير الـذي أحـاط إنـشاء هذه الإتفـاقيـة خـلافـا للإتـفاق الـذي أجـري بيـن كـندا و الولايـات المتـحدة الأمريـكية؟ فـمن دون شـك، و هـذا هـو الإخـتلاف مـع المجموعـة الأوربـية، يمـثل أول إتـفاق للتـبادل الـحر مـا بـين دول صـناعـية- الـذي تـمثل إحداهـا قـوة إقتـصاديـة رئيـسية- و دولـة سـائرة فـي طـريـق الـنمو.

فـالتساؤل الذي كـان مطـروحـا هـو: هـل يـجب قـبول المـنافـسة أو الـتعديـل الإقـتصادي و الإجتماعـي الـذي تـفرضـه الـدول المـتقدمـة و الـمؤسسات الإقـتـصاديـة الكبـرى، أم إتبـاع الـحمايـة؟

إن الولايـات المتحـدة الأمـريـكية قـد إختـارت الـطريـق الأولـى. فـرغـم أن الأثـر الإقتصادي ضعيف بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فـهو يـعني قـبول المنافـسة الآتـية من الجنوب ذات الأسعار المنخفضة جدا[3].

فـأمريـكا قبلت فكـرة تدهـور بعض قـطاعات الشـغل التي تتـطلـب تأهيل ضـعيف لفـائدة الأشـغال ذات التأهيل الـعالي في قطاعات ذات إنتاجيـة كـبيرة. كمـا أنـها تركـت آجـالا من خمس إلى خمس عـشرة سـنة تـسمـح فـيها للقـطاعات الضـعيفة من التأقـلم خـاصـة بالنسـبة للمكسيك.

أمـا بالنـسبة للـمكسـيك، فإتـفاقـية التـبادل الـحر لأمريـكا الـشمـالـية هـي رهـان هـام. فقد إختـار هذا البـلد منـذ عـدة سـنوات طـريـق الـتفتـح بالإنـضـمام لمنظمـة الغاتGATT، حـيث أخـذت الإتـفاقـية بـعـين الإعـتبـار هذا الإختيـار، و أرادت تجسيده بصفة لا رجعة فيه. فبالنسبة للرئيس المكسيكي هـي الوسيلة الأكثر فعاليـة لإقنـاع المستثمرين و الممولين الدوليين لمنح ثقتهم للدولـة و إقنـاع المكـسيكيين بالإحتفـاظ و عـودة إدخـارهم. لكـن مواصـلة إنخفـاض الـتعريفات

---

[1] Mohamed Salah ZEGHAIDA, l'intégration économique Maghrébine et l'Union Européenne , op.cit, p 08.

[2] د.عبد الرحمان يسري أحمد، الإقتصاديات الدولية، المرجع السابق، الجزائر، ص 283.

[3] Ramses 95, op.cit, pp 135; 136.

الجمركية قد تصحبها تكاليف هامة بالنسبة للإقتصاد المكسيكي الذي سوف يكون مجبرا على التنظيم السريع للتأقلم مع منافسة مكثفة.

كما يجب الحذر إتجاه هذه الإتفاقية و مداها، حيث أن الإتفاق يتضمن من جهة، المواد التي تتعلق بالإجراءات الحمائية التي تحد من مداه. فإذا ما تم تهديد كبير لقطاع صناعي من طرف الواردات ، تسمح الإتفاقية للدول بدعم حجة الحفاظ على الإنتاج و تطبيق إجراءات حمائية، و من جهة أخرى يمكن للدول الأعضاء في الإتفاقية الإنسحاب مع تقديم إعلام أقصاه ستة أشهر[1].

و أمام هذه النتائج المشجعة، توصلت كل من الدولتين لإتفاق مبدئي مع المكسيك في 14 أوت 1992، سمي بـ "إتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية". هذا الإتفاق الذي كان بمبادرة من الرئيس المكسيكي السيد كارلوس ساليناس دوغورتياري Carlos Salinas DE GORTIARI. تم إمضاء الإتفاقية في 17 ديسمبر1992، و قد تمت المصادقة عليها من قبل الدول الثلاثة خلال سنة 1993 (الكونغرس الأمريكي صادق عليها في 17 نوفمبر 1993 بعد مناقشات صعبة و تنازلات كثيرة من طرف الإدارة) ، و قد دخلت حيز التنفيذ في شهر جانفي 1994[2].

ب/-مفهوم إتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية:

إن هذا التنظيم يهدف أساسا إلى القضاء على حواجز المبادلات، ليس إلى بناء سوق موحدة أي مجموعة جهوية محمية بتعريفة جمركية مشتركة، و لكن منطقة تبادل حر كما يدل عليها إسمها، مبعدة جميع القيود التجارية ما بين الدول الأعضاء، حرة في سيادتها التجارية إتجاه باقي العالم[3].

كما نص هذا الإتفاق على إلغاء الحواجز الحدودية المطبقة على المنتوجات الفلاحية ، كما تم الإتفاق على تعامل الدولتين وفقا لمبدأ الدولة الأكثر تفضيلاً و حماية الملكية الثقافية (مع الملاحظة أن الإتفاقية تقتصر على جانب تبادل الحر لممتلكات التنقل الحر للأشخاص.)

تمثل الدول الثلاثة لأمريكا الشمالية سوقا بـ 370 مليون مستهلك، و ناتج داخلي إجمالي يقدر بـ 6400 مليار دولار. تساهم المكسيك فيها بـ 95 مليون نسمة، و أقل من 300 مليار دولار من الناتج الداخلي الاجمالي (حصائيات 1995). أي أن الإقتصاد المكسيكي يمثل أقل من 5 % من مجموع الناتج الأمريكي و الكندي[4]، فإقتصاد المكسيك هو بحجم ولاية المساشوسيت Massachusetts[5] . بينما الإقتصاد الكندي لا يمثل سوى 10 % من الإقتصاد الأمريكي.

---

[1] Ramses 95, op.cit, p136.
[2] Ahmed LAMRI, op.cit, p37.
[3] Ramses 95, op.cit, p133.
[4] Paul R. KARGMAN, La mondialisation n'est pas coupable , p 149.
[5] Mohamed Salah ZEGHAIDA, op.cit, p 08.

مما يظهر لنا أن الإتفاق يمنح فوائد كبيرة للإقتصاد المكسيكي بالدرجة الأولى ثم الكندي بالدرجة الثانية، حيث أن إنضمام المكسيك لا يوسع منطقة التبادل الحر ما بين الولايات المتحدة و كندا المنشأة في 1988.

فالولايات المتحدة تمثل في حد ذا تها كتلة إقتصادية لوحدها ، و ليس إلتحاق أو إنضمام كندا و المكسيك ضمن منطقة التبادل الحر الذي سيغيرمن طبيعة الوضعية. فالسياسة التجارية الأمريكية هي مالكة مفتاح الكتلة .

و فيما يخص نظرة الآمريكيين لهذه الإتفاقية ، فهي تتمثل في:

- أن الخيار المكسيكي مؤسس على أساس الإرادة، العصرنة، الديمقراطية، وعلاقات حسن الجوار أمام جارها في الشمال. و إنتظار الأمريكيين تخفيض الهجرة الآتية خاصة من المكسيك على المدى المتوسط و االطويل .

- كما أن ذلك سيسمح بقيام المؤسسات الأمريكية في أماكن تواجد يد عاملة رخيسة، كما أن الأمريكيين هم في وضع مفضل للإستفادة من فتح الأسواق المكسيكية، فصادرات الأمريكيين للمكسيك قد وصلت في سنة 1992 إلى 44 مليار دولار .

بالمقابل يمكن لإتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية أن تمتد إلى دول أخرى و التي تقدم طلب إنضمامها بعد مفاوضات مع مجموع الدول الأعضاء.

إن هذا الطابع المفتوح للإتفاقية كان سيثير إهتمام بعض الدول خاصة دول أمريكا اللاتينية، و على الخصوص الشيلي التي ترشحت للإنضمام لهذا التجمع.

و بالفعل نجد أن الإتفاقية قد وجدت االأرضية الخصبة لتطبيقها حيث نجد أن الحقوق الجمركية هي جد ضعيفة (4 % في المتوسط)[1].

إلا أننا نلاحض أن هذهّ الإتفاقية تقتصرعلى الجانب التجاري و لا تمتد إلى الميدان النقدي و تنقل الأشخاص .

2- السوق المشتركة للجنوب " الماركسور" : (Le Marché commun du Sud)

البحث عن مكانة ما بين الكبار

إن هذا التجمع الجهوي المتمثل في السوق المشتركة للجنوب المعروف تحت إسم الماركسور Marcosur يعتبر أحد التجارب الإندماجية الأكثر أهمية في الدول السائرة في طريق النمو، كما أنه قائم على سياسة تتماشى مع التحديات الراهنة التي تواجه الدول السائرة في طريق النمو كدول إتحاد المغرب العربي لذى سوف نتوسع في دراسته.

[1] Michel VERNIER, Nord-Sud : renouveler la coopération, p70.

لقد أنشأت هذه السوق على إثر إتفاق آزنسيون Asunción (عاصمة البراغواي) في مارس 1991 مابين أربعة دول من أمريكا اللاتينية و هي الأرجنتين ، البرازيل ، البراغواي و الأرغواي ، و قد دخل الإتفاق حيز التنفيذ في أول جانفي 1995 . و لهذا التجمع وزن خاصة على مستوى القارة الأمريكية[1] ، حيث تمثل الدول الأربعة لوحدها نصف الناتج الداخلي الإجمالي PIB لأمريكا اللاتينية بمقدار 1152 مليار دولار لسنة 1998 ، و 43 % من السكان (208 مليون نسمة سنة 1998) و ثلث التجارة الخارجية للمنظمة (بقيمة 83 مليار دولار من الصادرات و 105 مليار دولار من الواردات سنة 1997) كما تمثل 59 % من مساحة أمريكا اللاتينية[2].

و بالفعل لا يجب أن نغفل دور البرازيل خاصة و الأرجنتين إلى حدما في هذا التجمع من خلال إرادتهم في لعب دور في المفاوضات الدولية في ظل العولمة و تقوية هامش منوارتهم، و منحهم مصداقية كبيرة خاصة مع رغبتهم في توسيع هذا التجمع إلى جميع دول أمريكا اللاتينية. و من هنا يتكرس الهدف الأساسي لهذا التجمع وهو ذات طابع إقتصادي بإنشاء فضاء واسع من شأنه تحسين القدرات التنافسية للدول الأعضاء و رفع قدراتهم لجلب رؤوس الأموال (الإستثمار الأجنبي المباشر) و الإستفادة من التكنولوجيات المتقدمة و زيادة حجم المبادلات .

و في هذا الإطار تبلورت منذ بداية إنشاء السوق ضمن مجلس الماركسور (الجهاز الأعلى للسوق) أهداف هذا التجمع التي ترمي نحو التفتح إتجاه الدول الأخرى. ففي جويلية 1992 طلبت مجموعة السوق المشتركة Groupe du Marché Commun (CMC) و هو الجهاز التنفيذي للماركسور من الدول الأعضاء تحسين قدراتهم التنافسية من خلال تخفيض الحواجز التعريفية و دعم توجه تحرير التجارة الدولية[3] .

و طبقا لهذا التوجه قام هذا التجمع بإدارة عدة إتفاقيات مع تجمعات و دول أخرى سوف نتطرق إليها فيما يلي .

- العلاقات الخارجية للماركسور في أمريكا اللاتينية :

لقد عقد الماركسور في هذه المنطقة عدة إتفاقيات قصد تكثيف العلاقات الإقتصادية و تحقيق منطقة التبادل الحرمع باقي دول أمريكا اللاتينية (ALEZA) Zone de liberté échange sud américaine التي تم إقتراحها للمرة الأولى مع نهاية سنة 1993. هذا المشروع الذي تعمل دول الماركسور و خاصة البرازيل على تقديمه كبديل للمشروع المقدم من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة منطقة للتبادل الحر لأمريكا (ALEZA) Zone de libre échange sud américaine.

[1] Grandi gorge SCHUT DANIEL, Mercosur Bilan de sept Années, Revue les problème de l'Amérique Latine n°32, janvier-mars 1999. Edition LA DOCUMENTATION FRANÇAISE, paris, France 1999, pp 87,88, 89, 90.

[2] De Almeida pour la robert, Le mercosur un marché commun pour l'Amérique du sud, édition harmattan ,paris, France 2000, P 151.

[3] Grandi gorge SCHUT DANIEL, op.cit, pp 94 ;95 ;96.

و قصد تحقيق هذا الهدف أبرم الماركسور إتفاقيتين للتحرير التجاري الأولى مع الشيلي بسان لوي San louis (الأرجنتين) بتاريخ 1996.06.25 دخلت حيز التنفيذ في 1996.10.01 و الثانية مع بوليفيا بتاريخ 1996.12.17 و دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 1997.02.28. و بالإضافة إلى هاتين الإتفاقيتين المبرمة مع كل دولة على حدى ، أبرم الماركسور مع تجمع الأودين Communauté Andine بتاريخ 1998/04/16 بيوينوس آيريس Buones Arcer (عاصمة الأرجنتين) إتفاقية للتبادل التي دخلت حيز التنفيذ في جانفي 2000. و تهدف هذه الإتفاقيات الثلاثة عن طريق التحرير التدريجي للتجارة ما بين الأطراف المعنية إلى إقامة منطقة للتبادل الحر على مدى عشرة (10) سنوات إبتداء من تاريخ إمضاء كل إتفاقية، و لا ترمي هذه الإتفاقيات فقط لإقامة منطقة التبادل الحر بل إلى إقامة نشاطات تنموية بالإضافة إلى العمل على إقامة إطار قانوني ومؤسسات للتعاون الإقتصادي الذي من شأنه تسهيل حرية تنقل الأملاك و الخدمات الموجهة لترقية الإستثمارات و تحفيز التعاون العلمي و التكنولوجي. و فيما يخص مسار تحرير التجارة مع مجموعة أودين نجد مرحلتين، المرحلة الأولى تتمثل في التفضيل التعريفي لحوالي ألف منتوج اما المرحلة الثانية فهي تتضمن مفاوضات لإقامة إتفاق للتبادل الحر تبدأ هذه المرحلة من أول جانفي 2000 و تنتهي في حوالي سنة 2015 بإقامة منطقة للتبادل الحر[1].

- علاقات الماركسور مع الولايات المتحدة الأمريكية و مجموعة آلينا ALENA :

كما يولي الماركسور إهتماما كبيرا أيضا للجزء الشمالي للقارة الأمريكية خاصة مع العملاق الأمريكي. فمنذ السنة الأولى لتأسيس الماركسور أمضى وزراء الخارجية الأربعة مع الرئيس جورج بوش George Bush إتفاق روزس غادرن Roses garden ، تم إقامة من خلاله ضمانات لحماية الإستثمارات و ميكانيزمات التشاور في الميدان التجاري. كما تم الشروع في مفاوضات بهدف تحرير التجارة ما بين القطبين إبتداء من جوان 1995، إلا أنه بعد سنتين أخذت العلاقات ما بين الماركسور و آلينا شكل مفاوضات في إطار إقامة منطقة للتبادل الحر لأمريكا، هذا المشروع الذي تم إقتراحه من طرف الولايات المتحدة الأمريكية خلال قمة أمريكا في ديسمبر 1994، حيث تم تحديد الهدف من منطقة التبادل الحر[2].

لهذا الغرض تم إنشاء مجموعات عمل تختص كل واحدة منها بميدان معين قصد الوصول إلى تحقيق منطقة التبادل الحر. فنجد مجموعة مختصة بالتعريفات الجمركية، و أخرى بالحواجز التقنية للتجارة، و أخرى تهتم بالميدان الفلاحي و مجموعة تهتم بالملكية الثقافية ...إلخ.

و ما نلاحظه هو الموقف الموحد لدول الماركسور و التنسيق الكبير فيما بينها خلال مختلف الإجتماعات المخصصة لهذا الموضوع. و ذلك رغم إختلاف أهمية الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لكل دولة من دول الماركسور، حيث نجد الأرجنتين لها علاقات كثيفة مع هذا العملاق بإعتباره أول مستثمر في هذا البلد.

كما يظهر لنا الماركسور كالقطب الوحيد في مواجهة مجموعة الآلينا و بالتالي الولايات المتحدة الأمريكية التي يمثل دخلها الإجمالي ثمانية (08) أضعاف دخل الماركسور و ثلاثة أضعاف الدول الأمريكية المشاركة في إعلان ميامي (و عددها 33). و كما يظهر لنا أيضا مدى

[1] De Almeida pour la robert, op.cit, p 152.
[2] Grandi gorge SCHUT DANIEL, op.cit, pp 96 ;97.

دفاع دول الماركسور على مصالحهم و على رأسهم البرازيل وهذا من خلال مختلف اللقاءات و القمم، و خاصة بمناسبة قمة بلو هرزنتي Belo Horizanti في ماي 1997، و التي تم التعرض إلى عدة مواضيع نذكر أهمها:

أولا: الدفاع عن الميدان الفلاحي الذي له أهمية كبرى بالنسبة لدول الماركسور.

ثانيا: كما نسجل رفض المركسور إقصاء بعض الميادين من المفاوضات بخلاف الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تعمل على إقصاء أو تأخير التفاوض حول بعض القطاعات خاصة الفلاحة التي هي قطاع مدعم .

ثالثا : التركيز على إلغاء الحواجز الغير تعريفية ،[كالمعايير الصحية أو التقنية] ،هذه الحواجز التي تستعملها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية قصد منع دخول بعض المنتوجات المنافسة إلى أسواقها.

رابعا: كما إستطاعت دول الماركسور رفض قاعدة التفاوض المزدوج أي كل دولة على حدى، الأمر الذي كانت ترغب فيه الولايات المتحدة، و الإصرار في التفاوض على أساس مجموعات من الدول في حالة إذا كانت الدول المنظمة إلى تجمع جهوي كالمركسور. و بالتالي فضلت الدول العضوة في الماركسور التفاوض كمجموعة، وهذه القاعدة التي تصلح بالنسبة لمجموعة الأندين Groupe Andin ...إلخ. هذا التوجه الذي يدخل في إطار منطق و إستراتيجية الماركسور (التفاوض بصفة جماعية) يهدف من خلاله كسب أكبر قوة بصفة خاصة و مواجهة محاولة الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة تجمع يضم الأمريكيتين على نمط آلينا ALENA أي توسيع هذه الأخيرة فقط[1].

و مهما كانت هذه الإختلافات ما بين القطبين، فنلاحظ أن مشروع منطقة التبادل الحر لأمريكا لم يكف عن التقدم في إطار توازن المصالح ما بين هذين القطبين، بالإضافة إلى تطور التبادل التجاري ما بين المركسور و الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث إرتفعت صادرات الأولى نحو الثانية بنسبة 20% خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 1990-1997 منتقلة من 09,6 إلى 11,5 مليار دولار، بينما الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية إرتفعت بنسبة 27.5 % منتقلة من 5,6 إلى 21,15 مليار دولار. أما فيما يخص الإستثمارات الأمريكية إتجاه دول الماركسور فإرتفعت من 25% إلى 40%.

3- مشروع إتفاق التبادل الحر لآسيا [الآفتا]،عامل إعادة ديناميكية للآسيان:

مع نهاية الحرب الباردة، و زيادة عدد التجمعات الجهوية و تراجع العامل السياسي و زيادة أهمية الجانب الإقتصادي، إتضح بالنسبة لأعضاء تجمع الآسيان ضرورة إعطاء روح و دفع جديدين لتجمعهم الذي أصبح يعاني من الروتين. الأمر الذي جعل رؤساء الدول و حكومات هذا التجمع بمناسبة إجتماعهم في القمة الرابعة المنعقدة بسنغفورة في ديسمبر 1992 إلى إعلان ميلاد مشروع إقامة منطقة للتبادل الحر على مستوى الآسيان المعروف ب "الآفتا".

[1] Grandi gorge SCHUT DANIEL, op.cit, pp 97 ;98.

و يتمثل مشروع الآفتا في:
أولا: رفع مختلف الحواجز الإقتصادية و الإدارية فيما يخص المبادلات التجارية ما بين الدول الأعضاء في مدى خمسة عشرة (15) سنة أي في آجال تتراوح ما بين 2003 و 2005[1]، و كذا إقتراح ديناميكية تجارية قصد تكثيف المبادلات فيما بين دول هذا التجمع.

ثانيا: تفتح أكثر لإقتصادهم على الإقتصاد العالمي. و من خلال هذا المشروع، يسمح للمؤسسات الخاصة للدول الأعضاء إمكانيات إختيار أماكن إنتاجهم، و التخزين و البيع.

كما يسمح للآسيان بالظهور كسوق منسجم يضم أكثر من 500 مليون شخص الأمر الذي من شأنه تشجيع الشركات الأجنبية للإستثمار، هذه الإستثمارات التي بلغت حوالي 100 مليار دولار سنة 1997 قبل الأزمة المالية.

و بالفعل فقد بدأ تحرير تبادل السلع تدريجيا، بداية بالمنتوجات الفلاحية، و الصناعية ليمتد التبادل الحر إلى رؤوس الأموال، و الخدمات و اليد العاملة[2].

إلا أن الآفتا تعاني من عدة صعوبات فيما يخص نقص إرادة الدول الأعضاء و دفاعهم عن مصالحهم الخاصة، مما جعل المشروع ينحصر في مفاوضات لا متناهية حول تحديد المنتوجات التي تعنى بالتبادل الحر.

بالإضافة إلى مشروع الآفتا، نجد تقارب ما بين تجمع الآسيان والإتحاد الأوروبي من خلال لقاءات تجري بصفة منتظمة مابين الطرفين اللذين يمثل حجم التبادل التجاري فيما بينهما نصيب كبير من تجارتهم.

و قد كان يهدف هذا المنتدى من خلال الحوار، إلى من جهة تعميق و تحسين العلاقات ما بين الطرفين، و من جهة أخرى التقليل من الهيمنة الأمريكية على المنطقة الآسياوية.

الفرع الثاني : التجارب الإندماجية ما بين القارات :

1- إتفاق إقامة منطقة للتبادل الحر ما بين الماركسور و الإتحاد الأوروبي :

تعتبر علاقات الماركسور مع الإتحاد الأوروبي تجربة رائدة في إطار العلاقات الدولية، بإعتبارها تتمثل في علاقات مابين تجمعين إندماجيين. فمنذ البداية أولى الماركسور إهتماما كبيرا بعلاقاته مع الإتحاد الأوروبي في إطار تحقيق أحد أهدافه الرئيسية و المتمثلة في دعم علاقاته المتوازنة مع الأقطاب الإقتصادية الكبرى .

[1] Ministère des Affaires Etrangères de la République Française, Documents d'Actualités Internationales n°10 du 15 Mai 1996, p390.
[2] Grandi gorge SCHUT DANIEL, op.cit, p91.

و في 29 أفريل 1991و شهر فقط بعد إمضاء معاهدة آسنيسيون، تقابل وزراء الشؤون الخارجية للدول الأربعة العضوة في الماركسورمع مسؤولي الإتحاد الأوروبي، مما أدى إلى إمضاء إتفاق تعاون بتاريخ 29 ماي 1992 ، يسمح هذا الإتفاق كمرحلة أولى بإقامة بعض المشاريع التعاونية[1].

و مع بداية سنة 1994، توصل الطرفان إلى إجماع حول تعميق العلاقات القائمة، و إمكانية إقامة منطقة التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي و الماركسور تم عرضها لأول مرة. حيث صرح المحافظ الأوروبي المسؤول على العلاقات مع أمريكا اللاتينية، السيد منويل مران Manuel Marin في 19 أكتوبر 1994 ببروكسيل Bruxelles بمخطط ذي مرحلتين يهدف لدعم العلاقات الإقتصادية و التجارية للإتحاد الأوروبي و المركسور. هذا المخطط الذي تمت الموافقة عليه من طرف المجلس الأوروبي في إجتماعه بإسن Essen في ديسمبر 1994، مما أدى إلى مفاوضات ما بين موظفي الإتحاد الأوروبي و الماركسور خلال سنة 1995 و التي أدت بدورها إلى إتفاق جديد سمي "بالجيل الرابع" و المتمثل في الإتفاق الإطار للتعاون ما بين الجهات، و الذي تم إمضأه بمدريد عاصمة إسبانيا بتاريخ 1995.12.15، و دخل حيز التنفيذ في أول أوت 1999 . و تهدف هذه الإتفاقية ذات 36 مادة إلى تحضير و تقوية التعاون الإقتصادي و التجاري ما بين القطبين و ذلك قصد التوصل إلى التحرير التدريجي و المتبادل للمبادلات، و تحقيق في المرحلة الثانية منطقة التبادل الحر. كما يتضمن هذا الإتفاق تحديد بعض القواعد و المبادئ الأساسية خاصة بالديمقراطية و إحترام حقوق الإنسان، (كما أكد من خلال ذلك في مادته 3 على الحوار السياسي).

و هناك حوارات تمس الجوانب الثقافية، و التعاون الصناعي، و ترقية الإستثمار و التعاون في ميادين الطاقة و النقل و التكنولوجيا ...إلخ.

كما تم وضع إطار مؤسساتي يتمثل أساسا في مجلس التعاون المتكون من أعضاء مجلس الإتحاد الأوروبي و أعضاء المفوضية الأوروبية من جهة، و من أعضاء مجلس السوق المشتركة "الماركسور" و أعضاء مجموعة السوق المشتركة من جهة أخرى . و تساعد مجلس التعاون في أداء مهامه لجنة مشتركة للتعاون، وقد إجتمعت هذه اللجنة المشتركة لأول مرة في شهر جوان 1996 ببيونيس آيرس Benes Aires. ، حيث أنشأت اللجنة الفرعية للتجارة و التي أصبحت أحد الأجهزة الأساسية لإتفاق مشروع التبادل الحر[2].

هذا الإتفاق الذي سجل إختلافا كبيرا ضمن المفوضية الأوروبية فيما يخص الميدان الفلاحي خاصة، بإعتبار أن تحرير هذا الميدان الحساس بالنسبة لأوروبا مع الماركسور يكلف الإتحاد الأوروبي حسب تقديرات دراسة ما بين 06,3 و 16,8 مليار دولار في السنة من ميزانية الإتحاد، نتيجة التعويضات الذي سيقدمها الإتحاد الأوروبي للفلاحين مقابل الخسائر التي قد تنتج من دخول منتوجات الماركسور و إنخفاض الأسعار التي قد تتبع ذلك خاصة فيما يخص المواد الآتية : لحم البقر، و مشتقات الحليب ، و الأرز و الحبوب . هذا الوضع الذي يحول دون دخول

[1] Ministère des Affaires Etrangères de la République Française, documents d'actualités internationales, n°10 du 15 Mai 1996, P 387, 388, 389, 390.

[2] Ministère des Affaires Etrangères de la République Française, documents d'actualités internationales, n°10 du 15 Mai 1996, pp 390 ;391 ;391.

إتفاق التبادل الحر حيز التنفيذ بصفة كاملة إلا بعد فترة طويلة نوعا ما (15 سنة). الأمر الذي لا يرضي الدول العضوة في الماركسور نظرا لأهمية المنتوجات الفلاحية التي تشغل حوالي 30% من اليد العاملة فيها. كما أنه قطاع قابل للتطور و التوسع، حيث أن المساحة المزروعة في دول الماركسور لا تمثل إلا 07% من المساحة الإجمالية مقابل 30 %من المساحة المزروعة بالنسبة للإتحاد الأوروبي و التي هي غير قابلة للزيادة بصفة كبيرة، كما أن رصيد الإتحاد الأوروبي من الأبقار يقدر بـ 85 مليون رأس مقابل 250 مليون رأس بالنسبة للماركسور[1].

إلا أننا نلاحظ أن المبادلات التجارية ما بين الإتحاد الأوروبي و الماركسور قد تضاعفت خلال ستة (06) سنوات ما بين 1990 و 1997، منتقلة من 24 مليار دولار إلى 45,13 مليار دولار، و لكن المستفيد الأول هو الإتحاد الأوروبي. فبينما لم تزداد صادرات الماركسور خلال هذه الفترة إلا بـ 11% منتقلة من 17,4 إلى 19,3 مليار دولار، إزدادت صادرات الإتحاد الأوروبي بنسبة 28.5 % منتقلة من 6,7 إلى 25,83 مليار دولار . الأمر الذي يعني أنه بعدما كان الإتحاد الأوروبي يسجل عجز في ميزانه التجاري مع دول الماركسور يقدر بـ 11 مليار دولار في سنة 1990 أصبح يسجل فائضا يقدر بـ 6 و5 مليار دولار سنة 1997.

كما نجد أن حوالي 30% من المبادلات الخارجية للماركسور تقوم مع الإتحاد الأوروبي مما يجعل هذه الأخيرة المتعامل التجاري الأول. إلا أننا نلاحظ أن مكونات صادرات القطبين هي جد مختلفة، فبينما نجد أن 50% من صادرات الماركسور إتجاه الإتحاد الأوروبي مكونة من المنتوجات الفلاحية بقيمة 7,5 مليار دولار(حيث يمثل الماركسور رابع قوة غذائية عالمية)، بينما نجد صادرات الإتحاد الأوروبي نحو دول الماركسور تمثل 95 % من منتوجات صناعية .

و فيما يخص الإستثمارات، نجد أن الإتحاد الأوروبي يمثل في السنوات الأخيرة 30 % من الإستثمارات المباشرة الأجنبية في منطقة الماركسور، مما يجعله يحتل المرتبة الثانية. فقد كان الأوروربيون من بين الأوائل الذين إستثمروا في إطار إجراءات الخوصصة التي إتخذتها الدول الأربعة للماركسور، كما نلاحظ أن الإستثمارات الأوروبية قد إرتفعت بنسبة 60 % خلال فترة الممتدة من 1990 إلى 1996 و بـ 41,5 % في سنة 1997[2].

كل هذه الإحصائيات تؤكد لنا أن الماركسور سوف تتدعم مكانته مع الإتحاد الأوروبي، و أن العلاقات ما بين الطرفين ستكون قائمة على أساس توازن المصالح رغم فارق القوة الإقتصادية بين القطبين (الناتج الداخلي الإجمالي للإتحاد الأوروبي يعادل سبعة (07) أضعاف الناتج الداخلي الإجمالي للماركسور).

2- تجمع التعاون الإقتصادي في آسيا - المحيط الهادي:

يعتبر هذا المنتدى أول تجربة إندماجية تجمع دول من مختلف القارات، و أهمها من حيث الدول المشاركة. و لقد أنشأ هذا التجمع بمبادرة من أستراليا على إثر إجتماع كمبيرا (بأستراليا) في سنة 1989، وهو يضم حاليا الدول الأعضاء في تجمع الآسيان، و الدول

[1] Grandi gorge SCHUT DANIEL, op.cit, pp91 ;92.
[2] Grandi gorge SCHUT DANIEL, op.cit, pp91 ;92.

الأعضاء في تجمع الآلينا، المشار إليهما أعلاه، و أستراليا، و زلندا الجديدة، و الشيلي، و الصين، و اليابان، و هونغ كونغ، و جمهورية كوريا، و تايوان، و البيرو، و روسيا و غينيا الجديدة.

و يهدف أعضاء هذا المنتدى إلى دعم التعاون الإقتصادي و قواعد التبادل المتعدد الأطراف في منطقة آسيا و الباسفيك، كما تم الإتفاق على إنشاء في آجال سنة 2010 منطقة مفتوحة للتجارة و الإستثمار الدولي الأكثر تطورا و في أجال سنة 2010 للدول الأعضاء السائرة في طريق النمو.

إلا أن هذا المنتدى الذي يبقى عبارة عن منتدى دبلوماسي يرمي لترقية التعاون الإقتصادي الجهوي، لم يحقق إلى غاية الآن نتائج ملموسة، نظرا خاصة لعدم تجانس الدول الأعضاء فيه. و لكن التكوين الواسع لهذا التجمع يجعل لديه ثقل معتبر على الساحة العالمية، يمكن موازاته بمنظمة التعاون و التنمية في أوربا.

الفصـــل الثـــاني

مســـار العلاقات الآورو – متوسطية

من منطق التعاون إلى منطق الشراكة

دأب الإتحـــاد الأوروبي، كلما جدت الفرصة، على الإشارة إلى أن تعاونه مع بلدان البحر الأبيض المتوسط ليس أمرا حديثا، بل هو يرجع إلى عدة عقود [منذ الستينات]. فإن التنوع و التطور اللذين يميزان هذا التعاون لهما دليل على أن الحس المتوسطي لدى الجماعة الأوروبية ليس بالظرفي و لا بالإنتهازي، فهو ركن دائم من أركان سياسة المجموعة الأوروبية الخارجية، و إن كان التعاون الأوروبي مع جيرانه المتوسطيين لا يخلو من الإنتقالية و لا حتى من التمييز.

فالواقع أن دول جنوب و شرق حوض البحر الأبيض المتوسط ما فتأت طوال مايزيد عن ثلاثين سنة تربطها بالجماعة الأوروبية علاقات تعاون تمتاز بالتنوع و التطور، سواء جاء هذا التنوع و هذا التطور نتيجة لنضج متواصل في العلاقات الأوروبية-المتوسطية، أو نتيجة لإقرار النقص في برامج التعاون المتلاحقة، أو نتيجة لمستجدات غير منتظرة على الساحة الأوروبية ـ المتوسطية أو الساحة الدولية[1].

المبحـــث الأول:

مظاهر التعاون الأورو – متوسطي قبل مؤتمر برشلونة :

إن الخطوات الأولى للتعاون بين المجموعة الأوروبية و الضفة الجنوبية لحوض البحر المتوسط تعود إلى سنة 1957. و هي السنة التي تم فيها تأسيس المجموعة الإقتصادية الأوروبية في 25 مارس 1957 بموجب إتفاقية" روما " [2].

فمنذ نشأتها، عملت المجموعة الأوروبية على إقامة سياسة متيزة بالنسبة لدول جنوب و شرق البحر الأبيض المتوسط. هذه السياسة المتوسطية إعتمدت في بدايتها على الروابط الإقتصادية التفضيلية لبعض الأعضاء، خاصة فرنسا مع مستعمراتها القديمة. فالإعتراف بمثل هذه الروابط يستجيب لإهتمام بعض الدول بعدم المجازفة بوضعيتهم و تأثيرهم على مناطق ماوراء البحار. حيث يتعلق الأمر بالنسبة للقوات الإستعمارية القديمة بإحترام الإتفاقيات التعريفية المبرمة في السابق مع هذه المناطق، و ذلك حتى و لو كانت إتفاقية " روما " تلح على ترقية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية للأقاليم المعنية[3].

---

[1] العيار الجزائري للمواد 131 من الاتفاقية "روما".

[2] سعد حاج بن جلول- الشراكة الأورو- متوسطية دراسة حالة الشراكة الأورو- جزائرية مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية جامعة الجزائر 1996/1997 ص 14

[3] العيار الجزائري للمواد 131 من الاتفاقية "روما".

فمنذ سنة 1963، طلبت كل من تونس و المغرب فتح مفاوضات مع المجموعة الأوروبية الإقتصادية، حيث تم التوصل في سنة 1969 إلى إبرام إتفاقيات شراكة لمدة 5 سنوات. و بعد ذلك أبرمت عدة إتفاقيات تجارية تفضيلية مع أغلبية الدول المتوسطية الأخرى[1].

المطلب الأول:

إتفاقيات التعاون

تعتبر سنة 1972 منعطفا أساسيا بالنسبة لحوض البحر الأبيض المتوسط. فأثناء قمة رؤساء دول و حكومات المجموعة الأوروبية المنعقدة في أكتوبر 1972 المنعقدة بباريس و بمناسبة أول توسيع للمجموعة، تقرر تبني [سياسة شاملة و متوازنة] إتجاه الدول المتوسطية الأخرى. و يتعلق الأمر بمحاولة أولى لإنشاء جهاز مشترك لضفتي المتوسط، يقوم على نظام التفضيلات التجارية و التعاون المالي.

الفرع الأول : مضمون إتفاقيات التعاون الأورو-متوسطي

تشمل إتفاقيات التعاون الأورو-متوسطي على ما يلي :

1-التفضيلات التجارية :

نصت هذه الإتفاقيات في الحقيقة على إعفاء شامل للمنتوجات الصناعية بإستثناء بعض المنتوجات الحساسة مثل المشتقات النفطية المكررة و قطاع النسيج التي تشكل في الواقع المنتوجات المصنعة الوحيدة التي تصدرها دول الضفة الجنوبية لحوض البحر المتوسط خاصة فيما يخص المملكة المغربية و مصر. و تهدف هذه الإتفاقيات إلى حرية دخول المنتوجات الصناعية إلى سوق الجماعة الأوروبية و المعاملة الخاصة فيما يخص الأسعار التي تهم المنتوجات الزراعية الأساسية. هذا فيما يخص المجموعة الأوروبية، أما دول الجنوب، فلم يكون من الضروري أن تقدم تفضيلات متبادلة[2].

2-التعاون المالي و التقني :

هذا التعاون مقسم بين رؤوس أموال الميزانية غير المسددة و قروض البنك الأوروبي للإستثمار .

فخلال الفترة من 1978 إلى 1991، تم تنفيذ ثلاثة بروتوكولات بمبلغ إجمالي قدر بـ 03,169 مليار إيكو ممولة بنسبة 42% من ميزانية المجموعة الأوروبية، و الباقي من خلال قروض البنك الأوروبي للإستثمار الموجهة للتنمية الفلاحية، و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و حماية البيئة. كما أدخلت البروتوكولات الثالثة غلاف مالي قدر بـ 37 مليون إيكو

[1] François PERIGOT, les relations entre l'Union Européenne et les pays méditerranéens, quel rôle pour la France? , Editions des Journaux officiels, Paris 1998, pp 44 ;45.

[2] ﻛﻤﺎﻝ سعد اﻟﺪﻳﻦ المرجع السابق f 14.

مـن أجـل تنميـة رأس المـال المجـازف و ترقيـة الـروابط بـين مؤسـسات المجموعـة و الـدول المتوسطية الأخرى، و نشير أن كل بروتوكول مدته 5 سنوات قابلة للتجديد .

و لكن التعاون لم يتم في إطار متعدد الأطراف أو جهوي، مثلما هو الحال بالنسبة لبلدان إفريقيا – الكراييب و الهادي " ACP " ، و لكن تم في إطار مفاوضات موازيـة بين المجموعة الأوروبية و كل دولة من الدول المتوسطية الأخرى على حدى .
و في هذا الإطار نذكر، ثلاث أنواع من الإتفاقيات تم إبرامها من سنة 1972 إلى سنة 1977:
- إتفاقيات شراكة مع قبرص (1972) و مالطا (1977)؛
- إتفاقيـات تعـاون مـع الجزائـر (1977) ، و المغـرب (1977) ، و تـونس (1976) و بلـدان المشرق في سنة 1977 (مصر، و لبنان، و الأردن و سوريا)[1] ؛
- إتفاق تجاري مع إسرائيل في سنة 1975.

و يمكن حصر توزيع مساعدات السوق الأوروبية المشتركة في البلدان المتوسطية العربية كما يالي[2]:

[1] François PERIGOT, op.cit, p 37.

[2] ﻛﻤﺎﻳﻮ ﺳﻌﺪ اﻟﻠﻪ اﻟﻤﺮﺟﻊ اﻟﺴﺎﺑﻖ f 16.

البلد	البرتوكولات	قروض البنك الأوروبي للإستثمار	مساعدات الميزانية للسوق الأوروبية المشتركة	المجموع
الجزائر	البروتوكول الأول : 78-81	80	44	114
	البروتوكول الثاني : 82-86	107	44	151
	البروتوكول الثالث : 87-91	183	56	239
مصر	البروتوكول الأول : 78-81	93	77	170
	البروتوكول الثاني : 82-86	150	126	279
	البروتوكول الثالث : 87-91	249	200	449
الأردن	البروتوكول الأول : 78-81	18	22	40
	البروتوكول الثاني : 82-86	37	26	63
	البروتوكول الثالث : 87-91	63	37	100
لبنان	البروتوكول الأول : 78-81	20	10	30
	البروتوكول الثاني : 82-86	34	16	50
	مساعدات طارئة : 77-78	20	-	20
	مساعدات طارئة : 82-86	10	-	50
	البروتوكول الثالث : 87-91	33	20	73
المغرب	البروتوكول الأول : 78-81	56	74	60
	البروتوكول الثاني : 82-86	90	109	97
	البروتوكول الثالث : 87-91	151	173	140
سوريا	البروتوكول الأول : 78-81	56	74	60
	البروتوكول الثاني : 82-86	90	33	97
	البروتوكول الثالث : 87-91	151	36	146
تونس	البروتوكول الأول : 78-81	41	54	95
	البروتوكول الثاني : 82-86	78	61	139
	البروتوكول الثالث : 87-91	131	93	224

الفرع الثاني : تقييم حصيلة إتفاقيات التعاون الأورومتوسطي :

لقد بينت إتفاقيات الشراكة المبرمة بين المجموعة الإقتصادية الأوروبية و شركائها المتوسطيين محدوديتها و عدم نجاحها في إقامة علاقات متوازنة و فعالة بين ضفتي المتوسط. فلم يكرس تنفيذها الأهداف المسطرة، سواء كان ذلك في الميادين التجارية، و المالية أو الإجتماعية[1].

و إذا حاولنا تقييم إتفاقيات التعاون بين المجموعة الأوروبية الإقتصادية و دول جنوب حوض البحر المتوسط، نستنتج ما يلي :

[1] Djamel BOUTIAB , la coopération Euro-Méditerranéenne après la déclaration de Barcelone, thèse de fin d'Etudes, Université de Provence, Aix Marseille, 1997-1998, p 31.

1 ـ فيما يخص التبادل التجاري :

فيما يتعلق بالمنتوجات الصناعية، كان لتحرير التجارة الأثر الإيجابي على إقتصاديات البلدان المتوسطية، حيث إرتفعت صادرات تلك البلدان للإتحاد الأوروبي من 28 % إلى 54 % من مجموعة المبيعات. و لعل هذه الأرقام تخفي حقائق مهمة، من بينها ما أنجزته بعض الدول المغاربية مثل تونس و المغرب الأقصى في هذا الصدد. حيث نجح المغرب مثلا في رفع صادراته الصناعية من 40% إلى 77%، كما وفقت تونس في تعزيز مبيعاتها الصناعية التي إرتفعت من 24% إلى 66% من جملة صادراتها إلى الإتحاد الأوروبي. كذلك حققت تركيا، و إسرائيل، و مالطا و قبرص نسبا عالية فاقت 70%. غير أن الحمائية التي لم تزل تهيمن على السياسات التجارية الخارجية في العديد من بلدان المنطقة، و كذلك النقص في التصنيف و تنويع الصادرات أديا إلى عجز بنيوي متفاقم في موازين التجارة الخارجية بين الإتحاد الأوروبي و البلدان المتوسطية. و من الملاحظ أن تطبيق الإجراءات الخاصة بتقييد صادرات منتوجات النسيج و الملابس، لم يشكل عائقا كبيرا بالنسبة إلى البلدان المتوسطية المصدرة، حيث أن المرونة التي إتسم بها تنفيذ تلك الإجراءات و كذلك تحرير التجارة المتواصل في تلك الصناعات، أديا إلى زيادة في حصص السوق لصالح هؤلاء المصدرين مقارنة بالدول النامية الأخرى التي تمتثل إلى شروط ما هو معروف بإتفاقية الألياف المتعددة[1].

أما فيما يخص المنتوجات الزراعية، فإن أهم الصادرات الزراعية للبلدان المتوسطية إنتفعت بالإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية ضمن مايسمى بالحصص التعريفية، إضافة إلى الإمتيازات التعريفية الأخرى الممنوحة .

لكن إذا أخضعنا هذه النتائج للحقيقة، نلاحظ اللاتوازن في الفائدة. فالفائدة التي جنتها دول المجموعة الأوروبية هي أكبر بكثير من الفائدة التي حققتها دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط. و إذا إقتصرنا على صادرات دول الجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط خارج المحروقات و خاصة في مجال الزراعة و الألبسة، فنلاحظ أن المجموعة الأوروبية كبحت التداول الحر للمنتوجات المصنعة، حيث نجدها قد أدخلت على الصادرات النسيجية لبلدان الجنوب بعض القيود نتيجة الأزمة التي أصابت قطاع النسيج الأوروبي. و من أهم هذه القيود : مشكل الكمية، و الرزنامة، و الأسعار ...إلخ.

أما فيما يخص الزراعة، فنلاحظ أن هناك تراجع خاصة بعد توسيع عضوية السوق الأوروبية المشتركة إلى إسبانيا و البرتغال. حيث سمح هذا التوسيع بالوصول إلى الإكتفاء الذاتي في أوروبا، مما إنعكس سلبيا على الدخول التفضيلي للمنتوجات الزراعية المغاربية خاصة إلى السوق الأوروبية المشتركة. إضافة إلى ذلك، الشروط غير الملائمة بحكم العقبات التي تعترض المنتوجات الزراعية المتوسطية في سوق المجموعة الأوروبية: كالمنافسة من جهة و التسهيلات الجمركية المحدودة من جهة أخرى. و عليه مما سبق، أصبح دخول المنتوجات ذات أهمية إقتصادية بالغة، حيث تم الإقتصار على صادرات المنتوجات الخام الآتية: البترول، و الغاز، و الفوسفات ....إلخ[2].

---

[1] ÖJRŁTJI العيارÜ المرجÿ السا؟Ü f f 580،581.

[2] ýlo،ك سعد ÜŸÝI المرجÿ السا؟Ü f 18.

2- فيما يخص التعاون المالي و التقني :

إن إجمـالي المـساعدات الرسـمية المقدمـة مـن طـرف المجموعـة الأوروبيـة إلـى البلـدان المتوسطية حتى الآن لم يزد عن نسبة 0,5 % من الناتج القومي الخام. كما أن مجموع القروض الممنوحة لتلك البلدان من قبل البنك الأوروبـي للإستثمار لـم يتجـاوز 0,3 % مـن النـاتج القومي الأوروبي نفسه. و إن كانت هذه المساعدات المالية الرسمية و القروض قد إستجابت لحاجيات قطاعية مهمة (التكوين المهنـي و التنمية الريفيـة ....إلخ)، إلا أن أثرهـا الإقتصادي و التنموي العام لم يكن ذا دلالة. كما أن تفعيلها لاقى ظروفا سياسية غير مواتيـة و عراقيل إداريـة محيطـة في كل قطر من الأقطار المعنية.

كما أن تخصص البروتوكولات الماليـة الممنوحـة لبلـدان جنـوب حـوض البحـر المتوسط، يسمح لنا بملاحظة أنها محدودة إذا ما أخذنا التضخم بعين الإعتبار، إضافة إلـى وجـود هـوة بـين ماتعلنه المجموعة الأوروبية المشتركة بشأن بلدان الجنـوب و دورهـا الفعلـي فـي التعـاون معهـا. فرغم أهمية المبالغ المالية، فإنها تبقى زهيدة بمقارنتها مع حاجيات الـدول المتوسـطية الـضخمة، و لـذلك بقـي التعـاون المـالي دون أثـر كبيـر فـي إقتـصاديات مـصابة بالـضعف بفعـل الإسـتدانة المتصاعدة، و البطالة المستمرة و زيادة سكانية متفجرة[1] .

3- فيما يخص الميدان الإجتماعي :

فيمـا يخـص الجانـب الإجتمـاعي، ففـي مختلـف إتفاقيـات التعـاون المبرمـة بـين المجموعـة الإقتصادية الأوروبية و الدول المتوسطية الأخرى، تم إحداث بعض النشاطات فقط، مثل منح المهـاجرين حقـوق فـي الدولـة المـستقبلة فـي المجموعـة و القبـول المـستمر لإقامـة الأجانـب المقيمين[2].

و [illegible] يمكن [illegible] الاتفاقيات [illegible] الموقعة [illegible] المجموعة الأوروبية و دول [illegible] المتوسط [illegible] لم [illegible] المكانة [illegible] كان [illegible]. و [illegible] الجوار دول اقتصاديات [illegible] تضررت [illegible] المبادلات التجارية.

المطلب الثاني :

السياسة المتوسطية المتجددة :

بإعتماد "سياسة متوسطية متجددة " في سنة 1989، كانت المجموعة الأوروبيـة تهـدف إلـى إدخـال عمـق جديد ضـمن بـرامج تعاونـهـا مـع البلـدان المتوسـطية، و ذلـك عـن طريـق دعـم الإصلاحات الإقتصادية و الهيكليـة، و كـذلك د فـع عجلـة التحـديث و مـؤازرة التوجـه الإنفتـاحي فيهـا. كما كانت الـسياسة المتجددة بمثابـة دعم لـسن عهـد جديـد فـي العلاقـات الأوروبيـة مـع دول جنـوب حـوض البحـر المتـوسط [3].

---

[1] [illegible] سعد [illegible] المرجع السابق [illegible] 18.

[2] Djamel BOUTIAB,op.cit, p 33.

[3] [illegible] العيارة المرجع السابق [illegible] 580.

الفرع الأول : مضمون السياسة المتوسطية المتجددة :

إن تبني المجلس الأوروبي في ديسمبر 1990 للسياسة المتوسطية المتجددة، سجل إرادة السعي إلى تقليص اللاتوازن الإقتصادي و السوسيو- ثقافي ما بين مختلف الدول المتوسطية و تفضيل تقارب جهوي و ليس فقط تقارب ثنائي .

بالإضافة إلى ترقية البعد الجهوي، أدخلت " السياسة المتوسطية المتجددة" تجريدين هامين :

1/ - تنمية التمويلات الأفقية خارج البروتوكولات المالية الثنائية المكرسة إلى مشاريع ذات مصلحة مشتركة لعدة دول في قطاعات مثل النقل، و الإتصالات، و السمعي – البصري، و الطاقة مع إهتمام خاص للبيئة؛

2/ - دعم الإصلاحات الإقتصادية لتعويض الآثار السلبية في الميدان الإجتماعي لبرامج التصحيح الهيكلي المتبعة في بعض الدول المتوسطية الأخرى، و ذلك تحت رعاية البنك العالمي أو صندوق النقد الدولي، حيث تم الإبقاء على نظام البروتوكولات.

و لكن الغلاف الإجمالي " للجيل الرابع " (1992-1996) سجل زيادة قدرت بـ 40%.

و في هذا الإطار حددت أربعة أولويات لتوجيه هذا الجهد المالي[1]؛

- تنمية قطاع الإنتاج؛
- تقليص التبعية الغذائية؛
- حماية البيئة؛
- تنمية الهياكل القاعدية الإقتصادية.

البروتوكولات المالية الرابعة (1992-1996) ثمانية [08] بلدان[2] :

البيانات	المبلغ (مليون إيكو)
قروض الميزانية	
*المسجلة في البروتوكولات	775
*دعم الإصلاحات الإقتصادية	300
*قروض البنك الأوربي للإستثمار	1300
المجموع	**2375**
التعاون المالي الأفقي	
*القروض الميزانية	230
*البيئة	-
*أخرى (المساعدة التقنية، و الدراسات و التعاون الجهوي)	-
*قروض البنك الأوروبي للإستثمار خارج البروتوكولات	1800
المجموع	**2030**
المجموع العام	**4405**

[1] François PERIGOT, op.cit, p39.

[2] الاتحادات المغاربية : الجزائر و مصر و إسرائيل و الأردن و لبنان و المغرب العربي الكبير و سوريا و تونس.

و قد تميزت " السياسة المتوسطية المتجددة " أيضا بظهور بعد جديد تمثل في "التعاون الأفقي اللامركزي " [1]. و يتم تمويل مشاريع التعاون اللامركزي عن طريق قروض الميزانية لصالح مؤسسات الدول الأعضاء أو الدول المتوسطية الأخرى مجتمعة في شبكات تعاون. و لكن نظرا للصعوبات المالية الداخلية علقت اللجنة الأوروبية تنفيذ هذا التعاون .

و في هذا الإطار تم تنفيذ خمسة برامج مثلت 43% من التمويلات المنجزة و هي [2]:

- MED-URBS ، برنامج دعم التعاون بين الجماعات المحلية للبلدان المتوسطية الأخرى و المجموعة الأوروبية: تم تبني هذا البرنامج في سنة 1992، و يهدف إلى ترقية التعاون بين الجماعات المحلية للإتحاد الأوروبي و بلدان البحر الأبيض المتوسط ، حيث تمثلت مواضيع هذا البرنامج خاصة في حماية البيئة، و تسيير الموارد الطاقوية، و التعمير و الإدارة البلدية ....إلخ . و قد إنتهت المرحلة الرائدة لهذا البرنامج في جوان 1993.

في سنة 1994، بدأت المرحلة الموطدة، التي إنطلقت بمساهمة **237** مدينة و ناحية من 23 دولة منها 11 دولة من الإتحاد الأوروبي و 12 من دول حوض البحر الأبيض المتوسط الأخرى منظمة في 42 شبكة مع دعم مالي قدر بـ **08** ملايين أورو.

-MED-Campus برنامج دعم التعاون بين جامعات دول البحر المتوسط و المجموعة الأوروبية: هذا البرنامج ما بين الجامعات تم تبينه أيضا في 1992، فخلال الفترة الرائدة 1992-1995 تم تبني التنمية الإجتماعية و الإقتصادية و تسيير المؤسسات من خلال 60 برنامجا. و لقد تناولت هذه البرامج في سنة 1994 أساسا تسيير البيئة و تنمية المبادلات الثقافية، قدرت تكاليفها بـ 08 ملايين أورو.

- MED-MEDIA برنامج دعم التعاون بين الأجهزة الإعلامية لدول جنوب البحر الأبيضالمتوسط و المجوعة الأوروبية: يسعى هذا البرنامج إلى التعاون بين وسائل الإعلام على أساس أربعة محاور أولية : مهام تكوين و تبادل الصحافيين، و إحداث حصص مشتركة، و إنتاج مشترك وورش تكوين الصحافيين. و بعد ذلك أضيف ميدانان هما : تبادل الخبراء في ميدان الإعلام و التوزيع.

MED-INVEST برنامج دعم المؤسسات المتوسطية و الصغيرة من بلدان جنوب حوض البحر المتوسط و الإتحاد الأوروبي:
هذا البرنامج يسعى لإستغلال التجربة الأوروبية من أجل ترقية محيط ملائم لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول المتوسطية الأخرى. فخلال المرحلة الرائدة (92-95) إعتمد البرنامج على 11 مشروع تدور حول :
- توسيع الأجهزة و البرامج المطبقة في الإتحاد الأوروبي نحو الدول المتوسطية الأخرى؛

---

[1] François PERIGOT, op.cit, p39.

[2] Ministère des Affaires Etrangères de la République Algérienne Démocratique et Populaire : " Atelier sur la transition économique et la zone de libre Echange ", Alger, 29-30 1999, p 7.

- إقامة أجهزة دعم تنمية المؤسسات السارية و الجديدة في البلدان المتوسطية الأخرى بطريقة تجريبية.

- MED-AVICENNE برنامج دعم مؤسسات البحث للدول المتوسطية الأخرى و الإتحاد الأوروبي:

من جهة أخرى، قام البنك الأوروبي للإستثمار بتقديم رؤوس الأموال بمجازفة بمبلغ 09 ملايين إيكو، و التي وجهت إلى التمويل الجزئي لمساهمة المقاولين الأوروبيين في رأس المال. و قد إعتبرت "السياسة المتوسطية المتجددة" كإصلاح أساسي و لكن غير كامل، لأنها لم تستجيب لبعض المشاكل الأساسية .

الفرع الثاني : نقائص السياسة المتوسطية المتجددة :

على الرغم من تطور آليات التعاون الأوروبي المتوسطي فإن " السياسة المتوسطية المتجددة" شهدت بعض النقائص.

فقد تم إنتقاد البروتوكولات من جانبين : من وجهة نظر الطابع الثنائي لهذه البروتوكولات، الذي تسبب في تنافس بين البلدان المتوسطية الأخرى، و من حيث الكيفيات " إنشاء بصفة مطردة مشروع بمشروع على غرار ما يفعله البنك العالمي" . الشيء الذي يترجم في غياب برنامج شامل بأثر محدود على التنمية[1]. و من جهة أخرى، لم يتم التعرض من طرف السياسة المتوسطية المتجددة إلى مسألتين : تلك المتعلقة بتقليص مديونية الدول المتوسطية الأخرى و تلك المتعلقة بالهجرة الدولية.

هذه الثغرات، أشارت إليها اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية الأوروبية في رأي لها في نوفمبر 1991، نذكر من بينها، نقص إستقلالية اللجنة الأوروبية أمام مؤسسات بريتن وودس Bretton Woods في ميدان تسوية المديونية و التصحيح الهيكلي في دول جنوب حوض البحر المتوسط.

علاوة على ذلك، تعتبر اللجنة أنه من الضروري تنمية " البعد الإجتماعي و السياسي المتوسطي (تثمين الموارد البشرية و ذلك خاصة عن طريق التكوين .....)، و منع إتساع الفوارق الإجتماعية و شروط العمل للحد الأدنى المجسدة من خلال الحقوق الإجتماعية الأساسية، و إعتبار الهجرة من دول حوض البحر المتوسط نحو المجموعة كظاهرة يجب أخذها بعين الإعتبار، و تطوير نظام معاصر للعلاقات النقابية في كل حوض البحر المتوسط، و ترقية مساهمة القوى الإجتماعية و الإقتصادية و تنفيذ السياسة المتوسطية على كل المستويات: المحلية، و الوطنية، و الجهوية و المجموعاتية و تعزيز الحوار الدائم بين القوى الإقتصادية و الإجتماعية ".

كما أبدت اللجنة رأيها أيضا حول مفهوم التنمية " إتفاقيات التنمية " التي من المفروض أن تبرم بين المجموعة و واحدة أو أكثر من الدول المتوسطية الأخرى و التي تدخل فيها أجهزة عمومية أخرى (مجموعاتية، أو وطنية أو محلية).

[1] François PERIGOT, Ibid, p40.

و نلاحظ وجود تباين حقيقي من خلال المقارنة بين الجهد المبذول من طرف المجموعة الأوروبية لصالح دول أوروبا الوسطى و الشرقية و الإلتزامات إتجاه الدول المتوسطية الأخرى. فالمساعدة التي يقدمها الإتحاد الأوروبي إلى دول أوربا الوسطى و الشرقية كانت تمثل في سنة 1990، 06,8 إيكو في السنة لكل نسمة، و تمثل 04,1 إيكو بالنسبة للدول المتوسطية الأخرى، أما تلك المقدمة إلى دول إفريقيا-الكراييب و الهادي فهي 4,7 إيكو في السنة لكل نسمة . و في سنة 1993، لم تكن الدول المتوسطية الأخرى تمثل إلا 10% من النشاطات الخارجية للإتحاد الأوروبي، بينما تستفيد دول أوروبا الوسطى و الشرقية من 24% من النشاطات الخارجية للإتحاد.

و منذ سنة 1991، طرأت على العالم عدة أحداث جعلت البحر الأبيض المتوسط في مركز إنشغالات الإتحاد الأوروبي، حيث بذل هذا الأخير مجهودات كبيرة قصد توسيع ميدان التعاون الأورو - متوسطي. هذا التطور تكرس في إعلان برشلونة، و هذا ما سوف نتطرق إليه في المبحث الموالي .

المبحث الثـــاني:

إعلان برشلونة قاعدة مستقبلة للعلاقات الأورو-متوسطية:

كما سبقت الإشارة إليه، فإن مختلف إستراتيجيات التعاون المنفذة منذ إنشاء الإتحاد الأوروبي لم تصل إلى إقامة علاقات شاملة و متوازنة بين ضفتي حوض البحر المتوسط، بل بالعكس، فإن الإختلافات التي تفصل منطقتي حوض البحر الأبيض المتوسط في مختلف الميادين تعمقت أكثر. و بالتالي أدرك الطرفان ضرورة إعادة تعريف العلاقات الأورو-متوسطية.

و قد تأكدت الضرورة الملحة لإعداد علاقات تعاون جديدة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط مع التحولات السياسية، و العسكرية و الإقتصادية العميقة التي عرفتها الساحة الدولية. فمع سقوط حائط برلين، و تفكك الإتحاد السوفياتي و ظهور مفهوم شوملة الإقتصاد الدولي بظهور المنظمة العالمية للتجارة OMC و غيرها من الأحداث، شجعت الإتحاد الأوروبي على القيام بمبادرة إتجاه شركائه المتوسطيين[1].

و قد سجل إتفاق الشراكة الأورو - متوسطي الممضي ببرشلونة، في نوفمبر 1995 بين الإتحاد الأوروبي و 12 دولة متوسطية أخرى[2] قطيعة بالنسبة لسابقيه.

و سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى فلسفة و أهداف مؤتمر برشلونة في المطلب الأول، ثم نتطرق في المطلب الثاني إلى ظروف إنعقاد المؤتمر. أما المطلب الثالث فنخصصه للخطوط العريضة لميادين إتفاقية برشلونة، و في الأخير نحاول تقييم مسار تجسيد إتفاقية برشلونة.

---

[1] Djamel BOUTIAB, op.cit, p 37.

[2] الدول المتوسطية: الجزائر، فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، مالطا، المغرب، تونس، سوريا، الأردن، لبنان، إسرائيل، تركيا، قبرص، مصر، السلطة الفلسطينية المتمثلة في الضفة الغربية و غزة، و أخيرا ليبيا التي لم تكن عضوا في المؤتمر.

المطلب الأول :

دوافع و ظروف إنعقاد مؤتمر برشلونة :

مع نهاية الثمانينات، عرفت العلاقات شمال- جنوب منعطفا جديدا. فنتيجة للأحداث السياسية لهذه العشرية المتمثلة في تطور العلاقات الإقتصادية الدولية الناتجة عن العولمة و تحرير المبادلات، رأى الإتحاد الأوروبي ضرورة إعادة النظر في علاقاته مع جيرانه و المكانة التي يمكن أن تلعبها الدول المتوسطية.

فنجد في هذا الإطار، ثلاثة أنواع من الأحداث عدلت من الوضعية و حملت المجموعة الأوروبية إلى إعادة النظر في إلتزاماتها إزاء الدول المتوسطية غير الأعضاء في الإتحاد.

أولا : يتعلق الأمر في إنضمام اليونان إلى المجموعة الأوروبية في سنة 1981، ثم إسبانيا و البرتغال في 1986. هذه الدول الثلاثة مختصة في ميادين شبيهة بتلك الموجودة في دول جنوب حوض البحر البيض المتوسط خاصة في الميدان الفلاحي. و هذا ما يعلل عقد البروتوكول الإضافي الذي أدخل تعديلات على دخول المنتوجات الفلاحية و الممضي في سنة 1988.

ثانيا: إنعقاد مفاوضات دورة الأورغواي في سنة 1993 و مما ترتب عنها من تآكل الإمتيازات التعريفية التي كانت تستفيد منها دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط في الأسواق الأوروبية.

ثالثا: و أخيرا، تغير الإطار الجيو إستراتجي الدولي كله، حيث نذكر مثلا حرب الخليج و آثارها، الأزمة اليوغسلافية و نتائجها على البيئة المتوسطية ...إلخ. كل هذه الأحداث أيقضت مخاوف أوروبا و أبرزت ضيق العلاقات بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط. و هذا ما أدى إلى ضرورة مراجعة العلاقات الأورو-متوسطية [1].

الفرع الأول : الخلفيات التاريخية للعلاقات الأورومتوسطية :

الأوضاع الأمنية و مختلف التوجهات في حوض البحر الأبيض المتوسط قبل مؤتمر برشلونة:

يجدر بنا أولا التطرق إلى مختلف المراحل التاريخية الجيوسياسية التي من شأنها توضيح لنا أهمية العلاقات السياسية و الأمنية الحالية ما بين دول ضفتي حوض البحر البيض المتوسط.

[1] François PERIGOT, op.cit, p42.

1/-الوضع الأمني قبل الحرب الباردة في حوض البحر الأبيض المتوسط:

كما سبق الذكر تشكل منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط نظامًا جيوسياسيًا له سماته المميزة. و على الرغم من أن هذا النظام لا يرقى بمواصفاته لأن يصبح نظامًا سياسيًا أو إقتصاديًا مستقلاً بذاته، إلا أنه يفرض نفسه بما له من أهمية و ثقل ذاتي على ساحة الأحداث العالمية. ففي الحقيقة لم يحظى أي من البحار في العالم - على كثرتها - بما حظي به البحر الأبيض المتوسط من شهرة تاريخية و أهمية إستراتيجية لا مثيل لها على مر العصور. و إنطلاقًا من تلك الأهمية كان الصراع على النفوذ و السيطرة على هذا الحوض، فكان صراع دائم و متواصل إبتداء من التاريخ القديم عندما كان يسيطر قدماء المصريين على مياهه الشرقية، ثم إنتقلت تلك السيطرة إلى عدد من الحضارات، كالحضارة الفينيقية و الحضارة الإغريقية، ثم الحضارة الرومانية التي نجحت في السيطرة على البحر الأبيض المتوسط لقرون طويلة، إلى أن جاءت الفتوحات الإسلامية لكي تشكل واقعًا جديدًا في حوض البحر الأبيض المتوسط. و بعد أن وصلت تلك الفتوحات إلى ذروتها على إثر فتح القسطنطينية، قامت الحملات الصليبية المتعاقبة الرامية إلى السيطرة على الأراضي المقدسة. و مع ظهور مملكة إسبانيا المسيحية في غرب المتوسط التي أنهت الوجود العربي الإسلامي في إسبانيا إستطاع الأتراك العثمانيون أن يفرضوا وجودهم كقوة في هذا الحوض في غضون القرن السادس عشر. و في كل تلك المراحل كان الصراع للسيطرة على البحر الأبيض المتوسط متبادلا بين قوتين : واحدة في شمال الحوض و الثانية في جنوب و شرق الحوض.

ثم جاء الصراع بين فرنسا و بريطانيا للسيطرة على البحر الأبيض المتوسط لكي يسجل بداية دخول الدول الغير مطلة على هذا البحر إلى ساحة المنافسة على النفوذ عليه، و تواصل هذا الصراع إلى غاية الحرب العالمية الثانية[1].

2/- الوضع الأمني أثناء الحرب الباردة في حوض البحر الأبيض المتوسط:

و مع إنتهاء الحرب العالمية الثانية ظهر تنافس للسيطرة على البحر الأبيض المتوسط ما بين طرفين لا وجود جغرافي لأحدهما على أي من شواطئ البحر الأبيض المتوسط، هما الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفياتي سابقًا. حيث إستغلت القوتان الجديدتان ضعف كل من فرنسا و بريطانيا بسبب إستنزاف الحرب العالمية الثانية قوتهما العسكرية و المالية، ليسعى كل منهما إلى إستقطاب أكبر عدد من الدول داخل حلفه بهدف بسط سيطرته على العالم. فقد دفع الإختلاف بين هاتين القوتين إلى التسابق قصد ملء الفراغ الذي تركته فرنسا و بريطانيا، بالأخص في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط التي أصبحت إحدى المناطق الحساسة في التوازن الدولي. و قد ظلت القضايا الإستراتيجية و الأمنية في البحر الأبيض المتوسط محكومة بظروف الصراع بين المعسكر الغربي و المعسكر الشرقي على إمتداد الحرب الباردة طوال ما يقرب من أربعة عقود. فكانت السياسة الدولية للإتحاد السوفياتي تنظر إلى جغرافية البحر الأبيض المتوسط، على أنه إمتداد مباشر لحدودها الطبيعية التي تبدأ من الحدود الإيرانية، و تمر عبر المياه الدافئة حتى الحدود الأوروبية.

[1] السيد يسين، الأمن القومي العربي و الأمن الأوروبي المتوسطي، مجلة السياسة الدولية، العدد 118، أكتوبر 1994، ص 88

أما فيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية، فيمكن تلخيص إهتمماتها من خلال البيان الذي أدلت به وزارة الخارجية الأمريكية أمام الكونغرس جاء فيه :" تعد منطقة البحر الأبيض المتوسط و الشرق الأوسط منطقة مهمة لسلامة الولايات المتحدة الأمريكية و العالم الحر، فهي تقع على الطرق الرئيسية للمواصلات البرية و الجهوية في النصف الشرقي من الكرة الأرضية، كما أنها جسر أرضي بين آسيا و إفريقيا يعرض إفريقيا للخطر إذا ما إستولى عليها الإتحاد السوفييتي، و هي مصدر من مصادر المادة الإستراتيجية الأولى - أي النفط - الذي يعد إستمرار توافره شيئًا أساسيًا للدول الصديقة في أوروبا و آسيا، حيث يستمد منه ثلاثة أرباع النفط المطلوب لأوروبا الغربية. " كما كان لظهور دولة إسرائيل صدى كبيرًا داخل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ربطت أمنها بأمن هذه الدولة. و في هذا الإطار إنتهجت ما سمي بسياسة الإحتواء قصد تطويق الإتحاد السوفييتي حتى يعود إلى حدوده الطبيعية، خاصة بإقتراب هذا الأخير من مصالح الدول الغربية في أوروبا، و في اليونان، و في تركيا و في إيران، حيث ظهرت التيارات الشيوعية التي تنادي بالإطاحة بالأنظمة الليبرالية الموالية للولايات المتحدة الأمريكية.

كما مال التوازن الإستراتيجي بين القوتين إلى الطرح العسكري أكثر، إذ وصل عدد السفن الحربية الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط إلى ما يزيد على 50 سفينة مقسمة إلى مجموعتي حاملات طائرات، و ذلك بالإضافة إلى كتيبة مشاة أسطول للعمليات البرمائية. و في أوقات الأزمات كانت هذه القوة البحرية الضخمة تدعم بحاملة طائرات ثالثة و كتيبة مشاة أسطول أخرى. إلا أن ذلك الأسطول كان بمثابة أكبر تهديد لحوض البحر الأبيض المتوسط، لأن الطائرات التي كانت تعمل على ظهر الحاملات الأمريكية كانت قادرة على حمل القنابل النووية الموجودة بصفة دائمة في مكان ما من الحاملات الأمريكية في إنتظار صدور الأوامر بإستخدامها[1].

و ظلت القوة الأمريكية البحرية في البحر الأبيض المتوسط تمارس السيطرة على هذا البحر دون منازع حتى عام 1964، حيث كان النشاط البحري السوفييتي على إمتداد الفترة التي سبقت ذلك العام لا يتعدى نشر عدد محدود من الغواصات. و في الوقت الذي تراجع فيه التواجد البحري السوفييتي في الحوض خلال الفترة ما بين عامي 1960 - 1964 فإن الأزمة القبرصية جاءت في غضون عام 1964 لمنح فرصة تدخل القطع الحربية السوفياتية إلى البحر الأبيض المتوسط بالقوة، و على إثر ذلك بدأ عدد قطع الأسطول السوفييتي في البحر الأبيض المتوسط في التزايد إلى أن وصل عددها إلى 50 قطعة على الجبهة الجنوبية لهذا الحوض ، فإنصبت مهمة القوتين العظيمتين على تقديم يد العون إلى الدول العربية قصد جلبها إلى صفها. فنجد الإتحاد السوفييتي قد إستغل مجيء جمال عبد الناصر و دعواته لدول المنطقة لإنشاء حلف دفاعي يواجه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي تساند إسرائيل. حيث أقامت مصر جسرًا عسكريًا و سياسيًا مع الإتحاد السوفييتي، كما عملت القوتين على تقديم يد العون إلى الدول التي نالت إستقلالها حديثًا. و هكذا بينما كانت وجهة الجزائر السياسية نحو الإتحاد السوفييتي، كانت وجهة تونس و المغرب هي الولايات المتحدة الأمريكية. هذا الإختلاف مس حتى مسألة الصحراء الغربية، حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وقوفها السياسي إلى جانب المغرب، في حين سارع الإتحاد السوفييتي إلى مساندة جبهة البوليزاريو.

---

[1] السيل يسيلان المرجع السابق الكرزان f f 88ـ89.

و قد تواصل التصارع ما بين القوتين العضمتين إلى غاية وصول الرئيس السوفييتي غرباتشوف إلى السلطة سنة 1985، حيث شهدنا تحسن مستوى العلاقات ما بين القطبين خاصة من خلال إرتقاء إستراتيجية بناء الثقة التي بدأت من مؤتمر هلسنكي سنة 1973. ففيما بين عامي 1973 و 1975 عقدت مفاوضات بين الإتحاد السوفييتي، و الولايات المتحدة الأمريكية، و كندا و 32 دولة أوروبية بهدف التفاهم حول الإطار المؤسسي لإستقرار الأوضاع الجديد في أوروبا، و في أول أوت سنة 1975 وقعت تلك الدول على إعلان هلسنكي. و قد نص الإعلان على أربعة سلال للتعاون، السلة الأولى كانت حول "المسائل المتعلقة بالأمن في أوروبا" و في هذه السلة وافقت الدول الموقعة على أنه لا يمكن تغيير الحدود الراهنة في أوروبا بالقوة، كما تعهدت بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. أما السلة الثانية فكان عنوانها "التعاون حول مبادئ الإقتصاد، و العلم، و التكنولوجيا و البيئة". كما كان عنوان السلة الثالثة "التعاون في المجالات الإنسانية و غيرها من المجالات"، و كان يقصد بالمجالات الأخرى في تلك السلة قضايا حقوق الإنسان، و تدفق المعلومات، و التعليم و الثقافة. و أخيرًا، فإن السلة الرابعة أتت على عقد مؤتمرات مراجعة دورية تحضرها الدول الموقعة للتأكد من إحترام التعهدات الواردة في تلك الوثائق. و قد كانت تلك الوثائق مرتبطة ببعضها البعض، حيث ثم إنشاء رابطة بين الأمن، و التعاون الإقتصادي، و حقوق الإنسان، هذه النقطة الأخيرة التي كما سوف نتطرق إليه فيما بعد، غير موجودة في إعلان برشلونة.

و في سنة 1983 قررت الدول المشاركة أن تنشئ "مؤتمر إجراءات بناء الثقة، و الأمن و نزع السلاح" المعروف بإسم مؤتمر باريس، حيث قبل السيد غورباتشوف بعد توليه السلطة في الإتحاد السوفياتي لأول مرة مبدأ التفتيش على المواقع العسكرية كما أبدى إستعداد كبير للتعاون مع الدول الغربية، الأمر الذي أدى بالمرور إلى المرحلة الثانية في سنة 1986 (الجيل الثاني)، ثم المرور للجيل الثالث من إجراءات بناء الثقة. مما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الترويج من خلال ذالك لفكرة الأمن المشترك في حوض البحر الأبيض المتوسط، فاتحتا بذلك عهد جديد في الوضع الأمني في حوض البحر الأبيض المتوسط[1].

و لكن نتساءل ماذا كان موقف الدول الأوروبية المتوسطية من الوضع الأمني في حوض البحر الأبيض المتوسط خاصة إذا علمنا أنها معنية إلى درجة كبيرة نظرًا لموقعها الجغرافي القريب، و خاصة فرنسا التي كانت تريد لعب دور في المنطقة لاسيما على إثر إسترجاع قوتها. حيث أصبح يعتبر الأسطول الفرنسي في البحر الأبيض المتوسط أقوى أسطول أوروبي، كما كان يستطيع النشاط دون حاجة للإستعانة بقواعد بحرية لدول أخرى في البحر الأبيض المتوسط.

و يمكن لنا أن نبلور السياسة الفرنسية إتجاه البحر الأبيض المتوسط عندما نحلل مقولة الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران بتاريخ 1981/11/30 التي أكد خلالها :" إن فرنسا تعطي الأهمية الأولى للعلاقات بين دول شمال حوض البحر المتوسط و جنوبه، و أن يكون البحر الأبيض المتوسط في قلب السياسة الفرنسية". و مما زاد أيضا من أهمية فرنسا في هذا الدور هو خروجها من الحلف الأطلسي. و تعد الإغارة الجوية التي شنتها الولايات المتحدة

[1] السيل يسيلان المرجع السابق f f 89 90.

الأمريكية على ليبيا في 14 أفريل 1986 مثلاً جيدًا عن التوجه نحو تحقيق نوع من الإستقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في الشؤون المتعلقة بحوض البحر الأبيض المتوسط، حيث رفضت كل الدول الأوروبية الغربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط أن تقدم المساعدة العسكرية للطائرات الحربية الأمريكية المشاركة في الإغارة سواء من ناحية إعادة التموين بالوقود أو الهبوط و الإقلاع أو غير ذلك، معدى البرتغال و بريطانيا اللتين سهمتا في العملية[1].

3/- نهاية الحرب الباردة :

نتيجة لنهاية الحرب الباردة، و إنطلاقًا من معارضة الدول الأوروبية المتوسطية الفاعلة الثلاثة : فرنسا، و إسبانيا و إيطاليا للإستراتيجية الأمنية الأمريكية التي كانت تستهدف إبعاد هذه الدول من إشراكها في أية عملية سلمية داخل حوض البحر الأبيض المتوسط. كما كانت ترى هذه الدول الثلاثة أيضا في أن الإستراتيجية الأمريكية تستهدف مراقبة تحركاتها داخل الحوض و تمنعها من إدارة النزاعات داخل هذا الحوض بإستقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية، كحل أي نزاع إقليمي أو ترتيبات عسكرية قد تلجأ إليها هذه الدول دون موافقة الولايات المتحدة الأمريكية و خارج إطار الحلف الأطلسي.

و في هذا الإطار، بدأت الدول الثلاثة في تجسيد طرح مغاير للطرح الأمريكي يقوم أساسًا على فكرة الشبكة الأمنية المتوسطية الموحدة المستقلة عن تلك التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامتها. هذه المبادرة التي تمحورت في دعم التعاون الأوروبي – المغاربي و إنشاء جهاز متوسطي أمني مشترك.

و قد إغتنمت بعض الدول الأوروبية المتوسطية إنتهاء حرب الخليج و تغير وظائف الحلف الشمال الأطلسي و الأسطول السادس، لتقترح "فكرة تدعو إلى إنشاء أمن جهوي متوسطي، تشارك فيه بقية الدول المتوسطية الأخرى". و قد إقتربت أوجه نظر دول شمال و جنوب الحوض الأبيض المتوسط في أنه لم يعد هناك ذلك التهديد الذي يتطلب كل هذا التواجد البحري الضخم الأمريكي، و بالتالي فتقليل هذا الوجود يعد خطوة ضرورية لتشجيع التعاون إن لم يكن لإثبات حسن النوايا في حوض البحر الأبيض المتوسط، و الذي ترى فيه دول جنوب الحوض بحيرة عربية أوروبية من حيث الموقع الجغرافي. وعليه فكان من الضروري تغيير أنماط العلاقات بما يتيح الفرصة لترجمة ذلك الواقع الجغرافي إلى واقع عملي من خلال التعاون في مختلف المجلات لاسيما المجالات الأمنية[2] .

ففي 10 أكتوبر 1990، إجتمع لأول مرة وزراء خارجية التسع (09) لدول متوسطية هي: فرنسا، و إيطاليا، و إسبانيا، و البرتغال و دول المغرب العربي في روما، حيث ناقشوا ملفات سياسية و أمنية تخص مواقفهم من النزاعات التي تدور داخل الحوض، كالنزاع الإسرائيلي العربي و النزاع في الصحراء الغربية. إلا أن الجزء الكبير من مناقشاتهم تعلق بالقضايا الإقتصادية.

---

[1] السيد يسين المرجع السابق ذكره ص 90.

[2] العايب الطيب رسالة الماجستير السابق ذكرها ص 63 ؛ 64.

كما إحتضنت الجزائر بين 26 و 27 أكتوبر 1991، إجتماع حضره وزراء خارجية 10 دول متوسطية و هي : فرنسا، و إسبانيا، و إيطاليا، و البرتغال و إنضم وزير خارجية مالطا كدولة أعطيت لها حقوق الدولة المشاركة، و الدول المغاربية الخمسة، فأصبحت المعادلة هي : 5+5. و قد إستطاعت المجموعتان في هذا اللقاء من تجاوز عدة خلافات سياسية تتعلق بالقضايا السياسية الخاصة بالنزاعات الداخلية في الحوض، منها مثلاً المسألة الفلسطينية. كما خص كذلك البيان الختامي الذي عرف "ببيان الجزائر" جانبًا للحوار السياسي، كمسألة الأنظمة السياسية و الإقتصادية في الدول المتوسطية، كما نص عليه البيان فيما يلي: "إن الوزراء على قناعة أن تطوير الديموقراطية، و الحريات السياسية و الإقتصادية ستساعد على تطوير علاقاتهم المتبادلة و على الإستقرار و الأمن الجهوي".

و رغم إتفاق الدول العشرة المعنية في المحافظة على مثل هذه اللقاءات الرسمية، إلا أن ذلك لم يتم بسبب المشاكل الجهوية التي طرأت على علاقات الدول المتوسطية، منها تجميد المجموعة الأوروبية لعلاقاتها مع ليبيا بخصوص مسألة لوكربي، و تهميش موريطانيا التي تجمعها علاقات مع المجموعة الأوروبية في إطار إتفاق لومي المبرم بين المجموعة الأوروبية و الدول الإفريقية، و الكراييب و الباسفيك (A.C.P).

كما نجد الموقف الحذر الذي أبدته الولايات المتحدة الأمريكية منذ الوهلة الأولى من هذه اللقاءات المتكررة، مفسرة إياها على أنها "مشروع أمني جديد، تقوده الدول الأوروبية لضرب المصالح الأمنية لدول الحلف الشمال الأطلسي". فما كان منها إلا أن عرقلت المشروع المتوسطي، بإستعمالها للوسائل السياسية، و الدبلوماسية و بتغييرها لإستراتيجية الحلف الشمال الأطلسي، و تقوية أدوار الأسطول السادس لمراقبة تحركات الدول المتوسطية و لإفشال أي مشروع أمني يدعو إلى الإستقلالية الأمنية المباشرة عن الحلف. و ذلك رغم أن الدول الأوروبية المتوسطية لم يكن في نيتها أن تستقل كليًّا عن الحلف الشمال الأطلسي، الذي قالت بشأنه : (إنه يبقى أول حلف دفاعي ترجع إليه مسؤولية الإشراف على إدارة الأنظمة الأمنية في شمال شرق الأطلسي).

أما السبب الثالث يتمثل في إختلاف تصورات الدول الأوروبية المتوسطية و هي: فرنسا، و إسبانيا و إيطاليا بشأن شكل و طبيعة العلاقات التي يجب إقامتها مع دول الضفة الجنوبية. فبينما تظاهرت فرنسا أنها هي صاحبة المبادرة في عقد اللقاء المشار إليه أعلاه، معتبرة أنه يجب أن يؤخذ برأيها في كل اللقاءات بإعتبارها القوة النووية الوحيدة في الحوض، و الدولة ذات الثقل الإقتصادي في السوق الأوروبية المشتركة، بالإضافة لشبكة علاقاتها مع الدول المغاربية التي هي أكبر بكثير من شبكة علاقات إسبانيا و إيطاليا بهذه الدول[1]. بينما إيطاليا، فكانت تحمل رأيًا مغايرًا للرأي الذي جاءت به فرنسا، و قد لخصه رئيسها الأسبق "بيتينو كراكسي" Bitino Cracsi بقوله: "إننا نلمس اليوم وجود فراغ سياسي في حوض البحر الأبيض المتوسط، فلا يمكن لأية دولة الهيمنة على المنطقة، فلم تستطيع حتى القوتان العظميتين إدارتها في وقت سابق. و بالتالي فليس من حق أية دولة تقسيم المنطقة إلى شرقية، و وسطى و غربية ". كما إقترحت إيطاليا بخلاف فرنسا مناقشة المسائل الإقتصادية التي تهم الدول المتوسطية، قبل المسائل الأمنية.

[1] السيد يسين، المرجع السابق، الجزائر، ص 31.

أما إسبانيا و البرتغال، فهما تريان "أن عقد مثل هذا المؤتمر (مؤتمر الأمن و التعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط) مرهون بالآراء التي تعرضها بقية الدول في السوق الأوروبية المشتركة المهتمة بأمن حوض البحر الأبيض المتوسط.

و بقي الوضع على حاله إلى أن إنعقدت ندوة الأمن و التعاون في أوروبا بروما في 02 ديسمبر 1993، حيث إقترحت إيطاليا عقب إنتهاء أشغال الندوة هذه على لسان رئيس غرفة نوابها السيد " جورجيو نابوليتانو" J. Napolitano بقوله :"يجب على المجموعة الأوروبية بأكملها أن تنتهج سياسة متوسطية متنوعة و متناسقة أكثر. كما يجب على إيطاليا أن تساهم مع دول أخرى من الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، بإلتزام خاص في تحديد سياسة متوسطية جديدة. فيتعلق الأمر بمسائل أمنية، و مسائل للتنمية، و لا يمكن فصل الأول عن الثاني كما أضاف: فزيادة على الجوانب السياسية و الإقتصادية للنظام التعاوني الذي ينبغي تشييده بذكاء، فيجب الإهتمام بالجوانب التي نسميها بالثقافية، لأن البحر الأبيض المتوسط يحتوي على عناصر تاريخية و حضارية مشتركة، و في نفس الوقت فإن حضارات مختلفة تتعايش في المنطقة".

و من خلال هذا التصريح يمكن تبيان الخطوط العريضة المبدئية لمشروع برشلونة الذي تتطرق لجميع الميادين. كما كان على الدول الأوروبية المتوسطية إقناع الدول العضوة في الإتحاد الأوروبي الغير متوسطية خاصة ألمانيا و بريطانيا اللتين لم تكنا متحمستان لإقامة سياسة أمنية في الحوض بدون الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أنه بفضل مجهودات الدول المتوسطية و جاك دلور Jacques Delors فقد أخذ التعاون الأوروبي مع دول جنوب الحوض أهمية و دفعة كبيرة[1] للحلف الشمالي الأطلسي.

الفرع الثاني : الأهمية الجيوإقتصادية لحوض البحر الأبيض المتوسط

تبلغ مساحة البحر الأبيض المتوسط 969.100 ميل مربع، و هو يظهر لنا كبركة من القارات الثلاثة : إفريقيا، و آسيا و أوروبا. فلذى جاء إسم المتوسط، فالكلمة الفرنسية"Méditerranée" مشتقة من كلمتين لاتينيتين هما Medius أي المتوسط و terra أي الأرض، فهو البحر الذي يتوسط الأرض.

و يعترف علماء الجغرافيا الطبيعية و البشرية أن حوض البحر الأبيض المتوسط يمثل وحدة حقيقية، و أن الساحل الجنوبي يتكامل مع الساحل الشمالي، فمن الناحية الجغرافية، هذا البحر هو بحيرة حقيقية تربط و لا تفصل.

[1]Jean-Robert HENRY, Méditerranée occidentale et Euro - Méditerranée, l'espace des malentendus, Revue de géographie et de géopolitique. Hérodote. 3eme trimestre 1999, n° 94 Paris. France, P 27, 28.

كما أن الموقع الذي إكتسبه حوض البحر الأبيض المتوسط من خلال توسطه لثلاثة قارات و هي أوروبا، و إفريقيا و آسيا قد جعل له أهمية ذات طابع إقتصادي كبير. فيرى مورتن كابلن (Morton Kaplan) و هو باحث أمريكي :" أن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم، و إحتمالا للجيل القادم أيضًا، على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط، فالربع الشمالي منها (أوروبا الغربية) يحتوي على أكبر تركيز للقوة البشرية الماهرة في العالم التي تقارب مثيلتها في الولايات المتحدة الأمريكية، و الربع الجنوبي الشرقي من تلك المنطقة يمتلك مصادر هامة و رخيصة للطاقة، و الذي يعد تدفقها المستمر في العقدين القادمين ضروريًا للصحة الإقتصادية و السياسية للربع الشمالي الغربي. كما يحتوي الربع الشمالي الشرقي على المنطقة السوفيتية من أوروبا بما فيها روسيا الأوروبية و أوروبا الشرقية و ذلك بالإضافة إلى روسيا الأسيوية".

و لقد زادت أهمية حوض البحر الأبيض المتوسط بعد فتح قناة السويس و تطوير وسائل النقل البحري. فهو أهم ممر لعبور السفن، خاصة بالنسبة للدول الأوروبية إما لتصريف بضائعها أو إستيراد المواد التي هي في حاجة إليها. كما يعتبر البحر الأبيض المتوسط أقصر طريق بحري لنقل النفط بين دول الشرق الأوسط خاصة و بين الدول الغربية الصناعية المستوردة له. فأوروبا تستورد أكثر من 60% من إحتياجاتها النفطية من الوطن العربي، أي أكبر من النسبة التي تستوردها الولايات المتحدة الأمريكية من المنطقة و التي لا تتجاوز 15% في السنة. فتقدر كمية النفط التي تنتقل يوميًا عبر مياهه "حوالي 04 مليون طن" كما يقدر عدد السفن المارة فيه يوميًا التي تزيد حمولتها على 100 ألف طن، بنحو 2500 سفينة تجارية. و ذلك إلى جانب أن الضفة الجنوبية و الشرقية لحوض المتوسط تمثل من بين أهم مصادر للمواد الطاقوية و مواد أولية أخرى كالفوسفات و الحديد من المغرب و الجزائر، هتين الدولتين تتحكمان و حديهما على 3/2 ثلثي ثروات المنطقة. و من ناحية أخرى، تشكل دول جنوب و شرق حوض البحر الأبيض المتوسط و خاصة دول إتحاد المغرب العربي سوق إستيراد متزايدة الأهمية بالنسبة للدول الأوروبية. فإذا كان إرتفاع أسعار النفط منذ سنة 1973 قد سجل عجزًا في الموازين التجارية للدول الأوروبية، فإن هذه الدول تمكنت من تقليص حجم هذا العجز بفضل رفع الأسعار على جميع السلع المصنعة التي تستوردها منها البلدان العربية، الأمر الذي يزيد من الإعتماد المتبادل لضفتي الحوض. فيعترف علماء الجغرافيا الطبيعية و البشرية أن حوض البحر الأبيض المتوسط يمثل بحيرة حقيقية تربط و لا تفصل.

و من أفضل الصفات التي وصف بها البحر الأبيض المتوسط ما أعربت عنه الباحثة الأمريكية إيلين لايبسون Elen Labson حينما قالت :"إن معظم الناس يفكرون في البحر الأبيض المتوسط ككتلة من الماء تفصل بين مساحات الأرض الواسعة لكل من أوروبا، و إفريقيا و آسيا، و أنه بحر تحيطه دول ذات هويات و مصالح مختلفة تمامًا. مع ذلك فإن هذا البحر يوحد بالقدر الذي يفصل به، كما أن الدول التي تحيطه هي مرتبطة بعلاقة الجيرة. و قد جاء الوقت لأن نبدأ التفكير في البحر المتوسط كمنطقة لها وضع خاص، كوحدة جغرافية تربط الدول بإهتمامات مشتركة، لها مبررات التنافس على الموارد، و لديها الحوافز لإيجاد حلول مشتركة لمشكلاتها المحلية التي تزداد إتساعًا".

و يتبين لنا من خلال هذا الوصف أن للبحر الأبيض المتوسط - كمنطقة لها سماتها المنفردة- يعتبر بمثابة قاعدة صلبة للنموذج الإستراتيجي المقترح في إطار مشروع الشراكة الأورو- متوسطية[1].

الفرع الثالث: المفهوم السياسي لأطراف مشروع الشراكة

يضم حوض البحر الأبيض المتوسط من الناحية الجيوسياسية 16 دولة، يمكن تقسيمها إلى ثلاثة فئات أساسية :

الفئة الأولى تتمثل في المغرب، و الجزائر، و تونس و ليبيا (الدول العضوة في إتحاد المغرب العربي)، و مصر، و لبنان و سوريا أي سبعة دول عربية بالإضافة إلى السلطة الفلسطينية. الفئة الثانية تتمثل في اليونان، و إيطاليا، و فرنسا و إسبانيا (و هي الدول العضوة في الإتحاد الأوروبي)، الفئة الثالثة التي يصعب تصنيفها وهي تتمثل في قبرص، و إسرائيل، و ألبانيا، و مالطا، و تركيا و جمهوريات الإتحاد اليوغسلافي سباقًا و هي (جمهورية سلوفينيا التي لها منفذًا على البحر المتوسط يبلغ 40 كلم، جمهورية كرواتيا التي لها ساحل على البحر الأبيض المتوسط و جمهورية البوسنة و الهرسك التي لها منفذ على البحر الأبيض المتوسط يبلغ 20 كلم).

أما فيما يخص الدول العضوة في مشروع الشراكة الأورو-متوسطية، فنجد أنه تم إتخاذ المعيارين الجغرافي و السياسي في تحديد الدول العضوة. فنجد من جهة الدول الخمسة عشرة العضوة في الإتحاد الأوروبي، و من جهة أخرى نجد الشريك الثاني و المتمثل فيما يسمى بدول جنوب و شرق حوض البحر الأبيض المتوسط و المتضمن الدول الآتية : المغرب، و الجزائر، و تونس، و مصر، و إسرائيل، و الأردن، و لبنان، و سوريا، و تركيا، و قبرص، و ماطا و السلطة الفلسطينية.

و نلاحظ في هذا الإطار أن هناك دول متوسطية من الناحية الجغرافية و لكن قد تم إبعادها من مشروع الشراكة الأورو متوسطية، و أخرى ليست جزء من هذا الحوض جغرافيا و لكن تم إدخالها في المشروع. أما الفئة الثالثة فهي تتمثل في الدول التي هي ليست عضوة في مشروع الشراكة و لا هي دولة متوسطية جغرافيا، إلا أنها مرشحة لأن تكون جزء من مشروع الشراكة.

فبالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي، فلا نجد إلا أربعة دول لها سواحل على البحر الأبيض المتوسط و هي : اليونان، و إيطاليا، و فرنسا و إسبانيا كما نجد البرتغال التي تتمتع بوضع خاص، فرغم أن ليس لها منفذ على البحر الأبيض المتوسط إلا أن عضويتها في المجموعة الأوروبية و إرتباطها بإسبانيا جذبها نحو الحوار (5+5) المتوسطي. أما الدول العشرة الأخرى العضوة في الإتحاد الأوروبي فهي، ألمانيا، و أيرلندا، و بريطانيا، و لكسمبورغ، و بلجيكا، و الدانمارك، و هولندا، و النمسا، و فنلندا و السويد. هذا التقسيم ما بين الدول العضوة في الإتحاد الأوروبي المتوسطية و الدول العضوة في الإتحاد الأوروبي تظهر لنا أهميته فيما يخص المواقف و الأولوية التي توليها المجموعتين حول تفتح الإتحاد الأوروبي نحو الجنوب أو نحو الشرق. فبينما نجد الدول الأوروبية المتوسطية تنادي بالإهتمام أكثر

[1] Jean-Robert HENRY,Ibid, P28.

بالجانب الجنوبي، نجد المجموعة الثانية و على رأسها ألمانيا التي تعطي الأولوية لدول شرق و وسط أوروبا، فالموقع الجغرافي له أثار على مواقف الدول و سياساتها الخارجية[1].

و إلى جانب المعيار الجغرافي، نجد معيار آخر و هو المعيار الإستراتيجي الذي يحدد إنتماء دولة ما لمنطقة ما. يتمثل هذا المعيار في وجود مجموعة من العلاقات و الإرتباطات ذات النمط التعاوني في النواحي السياسية و الإقتصادية ...إلخ، تجعل مجموعة من الدول ترتبط على المدى الطويل بالدول المتوسطية (بتعريفها الجغرافي) و تعمل على تعزيز التعاون معها في منطقة البحر الأبيض المتوسط. و على خلاف المعيار الجغرافي الذي تدخل في إطاره (عشرون دولة) نجد أن المعيار الإستراتيجي لا يمكن أن ينحصر في مجموعة من الدول، فهو يتسع و يضيق وفق للدول و رؤيتها لمصالحها و أهدافها من التعاون المتوسطي. و هنا نجد دولا مثل الأردن و موريتانيا كما هو الحال بالنسبة للبرتغال السابق ذكرها، فهي تعتبر متوسطية بالمعيار الإستراتيجي نظرًا لنشاطها المتوسطي إضافة إلى موقعها القريب من الدول المتوسطية من الناحية الجغرافية. و في هذا الإطار، نجد فئة الدول التي لا تنتمي جغرافيًا لحوض المتوسط و تم إشراكها في المشروع الأورو-متوسطي و هي الأردن : حيث يحد الأردن من الشرق العراق و السعودية، و من الغرب إسرائيل، و من الشمال سوريا، و من الجنوب السعودية، و لا يوجد للأردن ساحل و منفذ على البحر المتوسط. و مع ذلك فهي من الدول النشطة في مجال التعاون المتوسطي، و ترتبط بالدول المتوسطية بعلاقات سياسية و إقتصادية، كما أن موقع الأردن شجع الجماعة الأوروبية على إعتبارها إحدى دول المشرق العربي التي تتعامل معها و ترتبط بها بإتفاقيات إقتصادية. و من المعروف أن دول المشرق العربي وفقًا لتعريف الجماعة هي (مصر، و سوريا، و لبنان و الأردن)، حيث يشير الأستاذ روبرتو أليبوني Roberto Aliboni في هذا الصدد إلى حالة الأردن بقوله "الأردن تعتبر واحدة من دول البحر الأبيض المتوسط لأغراض تتعلق بسياسة المجموعة الأوروبية إتجاه هذه المنطقة. و ذلك رغم أنه لا ساحل لها على البحر الأبيض المتوسط ، و السبب في ذلك سياسي بحت و بلا شك ناتج عن المخاطر في فلسطين التي تضم إسرائيل و المناطق المحتلة في الضفة الغربية، و الضفة الشرقية (عبر الأردن) و التي مازال مستقبلها في الميزان".

فنلاحظ في هذا الإطار أن هناك دول متوسطية من الناحية الجغرافية و لكن قد تم إبعادها من مشروع الشراكة الأورومتوسطية، و دول أخرى ليست جزء من هذا الحوض جغرافيا و لكن تم إدخالها في المشروع، أما الفئة الثالثة فهي تتمثل في الدول التي هي ليست عضوة في مشروع الشراكة و لا هي دولة متوسطية جغرافيا، إلا أنها مرشحة لأن تكون جزء من مشروع الشراكة.

الفرع الرابع: محيط إنعقاد مؤتمر برشلونة لسنة 1995

لقد إتضح مشروع الشراكة الأورو - متوسطي في بداية التسعينات. فمع سقوط حائط برلين في 1989، شعرت أوروبا بضرورة إقامة إطار إستراتيجي شامل في الحوض المتوسط في إطار جملة من الإقتراحات : إيطاليا-إسبانيا (مؤتمر الأمن و التعاون المتوسطي CSCM)، و فرنسا (الحوض المتوسطي الغربي أو 5+5)، و مصر (المؤتمر المتوسطي للدول الإثني

[1] Jean-Robert HENRY,Ibid, PP28,29.

عشر)، و الأردن (مؤتمر الأمن و التعاون في الشرق الأوسط)...إلخ[1] .

كل هذه الإقتراحات كانت محل بعض الإجتماعات و لكن لم تؤدي إلى نتيجة فعلية، في حين سمح مؤتمر مدريد المنعقد في سنة 1991 بين العرب و الإسرائيليين إلى رفع رهان معتبر، و محملا المسؤولين الأوروبيين إمكانية دعم مسار السلام و تعميمه على كل الحوض المتوسط.

و يمكن إجاز أهم المؤتمرات التي مهدت لمؤتمر برشلونة فيما يلي:

- **قمة المجلس الأوروبي** : التي إنعقدت بلشبونة بالبرتغال في جوان 1992، و التي خرجت ببيان تضمن التأكيد على ضرورة الحفاض على الأمن و الإستقرار في الضفة الجنوبية و الشرقية لحوض البحر الأبيض المتوسط.

-**المجلس الوزاري الأوروبي :** الذي إنعقد في كورفو باليونان خلال شهر جوان من سنة 1994، حيث دعى اللجنة الأوروبية لوضع وثيقة عمل حول المبادئ الأساسية للسياسة الأورو - متوسطية و هي الدعوة التي إتضح منها أن التوجهات العامة قد بدأت تميل إلى التحول إلى سياسة محددة.

-**القمة الأوروبية :** التي إنعقدت في إيسن بألمانيا في ديسمبر من سنة 1994، و التي تم من خلالها إقرار مضمون وثيقة العمل المقدمة من طرف اللجنة الأوروبية للإتحاد و التي أعدت خلال خمسة (05) أشهر تقريبا لتضع أسسا عامة لسياسة أورو - متوسطية[2].

-**المجلس الأوروبي :** و الذي إنعقد بكان في فرنسا في جوان 1995. هذا المؤتمر مثل مرحلة حاسمة بتخصيص ظرف مالي جديد، موجه إلى الدول المتوسطية الأخرى خلال الفترة 1995-1999 [3]، إذ بلغت المساعدات المالية المخصصة 6,4 مليار إيكو.

كما خرج المؤتمرون بهدف عام و هو تحويل حوض البحر البيض المتوسط إلى حوض للسلام و جعل المنطقة المتوسطية منطقة إزدهار، و أمن و إستقرار.

- **مؤتمر برشلونة:** إجتمع ممثلوا الدول الخمسة عشرة [15] الأعضاء في الإتحاد الأوروبي مع ممثلي إثني عشرة [12] دولة متوسطية، بالإضافة لممثل عن المجلس الأوروبي " خافير سولانا " و آخر عن المفوضية الأوروبية "مانويل مارن" في مدينة برشلونة الإسبانية في 27-28 نوفمبر من عام 1995 بهدف إعطاء بعد جديد للعلاقات الإقتصادية المستقبلية بين الطرفين، و لجعلها تقوم على التعاون، و التضامن و الحفاظ على علاقات حسن الجوار و التاريخ المشترك الذي يربط بينهما.

---

[1] Khader BICHARA , le partenariat Euro-Méditerranéen après la Conférence de Barcelone", Les Cahiers de Confluences, Editions Harmattan, 1997, p 68.

[2] بكاي سعد الآن المرجع السابق ص 27.

[3] François PERIGOT, op.cit, p42.

و لقد جاء في الصفحات الأولى من البيان الختامي الذي صدر عن المؤتمر، [ضرورة و أهمية التركيز على إنشاء علاقات متعددة الأطراف تقوم على روح الشراكة و إحترام ما يميز كل طرف عن الأطراف المساهمة. كما تمت الإشارة إلى أن هذه المبادرة الأورو- متوسطية لم تأتي لتحل محل المبادرة التي يقوم المعنيون بها من أجل تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط، و إنما جاءت لتدعمها و لتساعدها على تحقيق الإستقرار و التنمية فيها.... فالمشاركون يدعمون تحقيق سلام شامل و عادل في المنطقة مستندا إلى القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة و إلى المبادئ و الأسس التي قام عليها مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط و التي تتضمن مبدأ الأرض مقابل السلام[1]].

المطلب الثاني :

فلسفة و أهداف المؤتمر :

إن الإقتراح الأوروبي لإعطاء ديناميكية جديدة لعلاقاته مع الدول المتوسطية يعتبر جواب أوروبي للتغيرات الجيوإستراتجية الناجمة عن إنهيار المعسكر الشرقي من جهة و من جهة أخرى تشجيع لحركات العولمة / الجهوية.

و من خلال مؤتمر برشلونة الذي يعتبر نقطة إنطلاق رسمية لمشروع " شراكة أورو-متوسطية جديدة " حددت الأهداف المشتركة الأورو-متوسطية . إلا أننا سجلنا بعض الإختلاف في وجهات نظر و أهداف الإتحاد الأوروبي من جهة و الدول المتوسطية الأخرى من جهة أخرى في هذا المؤتمر[2].

الفرع الأول : فلسفة و أهداف المؤتمر بالنسبة لدول الإتحاد الأوربي :

بالنسبة للإتحاد الأوروبي الذي دخل في مسار إندماج إقتصادي بلغ مرحلة متقدمة، كان يجب إعادة النظر في سياسته المتوسطية على أساس مبدأين[3] :

1/ -إعداد سياسة مشتركة شاملة للمنطقة.
2/ -جعل المساعدة المقدمة لدول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط جماعية.

و كما سبق قوله، فإن الأحداث السياسية [نهاية الصراع شرق - غرب] أثرت على العلاقات الأورو-متوسطية و حملت المجلس الأوروبي إلى إختيار، في نهاية سنة 1994،" تعزيز السياسة المتوسطية للإتحاد " مما كان من شأنه السماح بتصور محور شمال-جنوب منتعش.

---

[1] د. عامر [illegible] الدائرة المتوسطية العلاقات العربية-الأوربية [illegible] قضايا إستراتيجية السنة الثانية العدد 9 مارس 1997 ص 10.

[2] Jacques OULD AOUDIA, les enjeux économiques de la nouvelle politique méditerranéenne , in Monde Arabe, Maghreb, Machrek, n°153, juillet-septembre 1996, p 24.

[3] Fatiha TALAHITE, le partenariat Euro-Méditerranéen vu du Sud , in Monde Arabe, Maghreb, Machrek, op.cit, p 45.

أيضا التغيرات السياسية في المحيط الأوروبي، حملت الإتحاد الأوروبي إلى إعادة النظر في مجمل علاقاته مع جيرانه و المكانة التي يمكن أن تحتلها البلدان المتوسطية[1] ، فعودة دول أوروبا الوسطى و الشرقية في الفضاء الأوروبي و في شرق الأوسط، و تقدم مسار السلام قاد الإتحاد الأوروبي إلى محاولة تجاوز دوره الإقتصادي في المنطقة ليؤكد تأثير سياسي أقوى.

و تبقى الرهانات الأمنية بالنسبة للإتحاد الأوروبي الأهم، إذ "يعتبر الحوض المتوسط منطقة ذات أهمية إستراتيجية للمجموعة، و السلم و الإستقرار في المنطقة تعتبر الأولويات الأساسية لأوربا". فالإنشغال الأساسي للإتحاد الأوروبي إتجاه الجنوب يبقى توقيف أخطار اللا إستقرار. فتشير وثيقة اللجنة، في هذا الصدد، إلى أن هذه الأخطار الناجمة عن مختلف ميادين الترابط، بدأ بالبيئة و تلك المتعلقة بالإنتاج، والتجارة و إستهلاك المخذرات، و أخيرا الأخطار الإجتماعية و ضغط الهجرة لن يتم حلها إلا عن طريق تعاون مخطط مع الدول المعنية.

و في الميدان الإقتصادي، فإن الرهانات ليست جديدة هي الأخرى، فإستقرار المنطقة لا يمكن ضمانه إلا عن طريق تحسين مستوى العيش في الجنوب. و بهذا الصدد، فإن حدود التعاون السابق تبدو جلية. فالأجهزة المالية و التجارية للسياسة المتوسطية لم تتمكن من القيام إلا بدور محدود... وإجمالا، فالفرق النسبي في الدخل بين الإتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية بقي نفسه منذ 25 سنة [2](أنظر الجدول الموالي) .

كما نجد الأمر الجديد في إتفاق الشراكة، هو رغبة أوروبا في توسيع مجال التعاون الأورو-متوسطي ليشمل إضافة إلى المحور الإقتصادي و المالي، محور سياسي و محور إجتماعي و إنساني .

و بإختصار، في ظل البيئة الدولية الحالية المميزة بالتعقيد، فإن الحوض المتوسط يمثل سلسلة من الرهانات بالنسبة للإتحاد الأوروبي:

-الرهان التجاري : يعتبر الحوض المتوسط أهم المنافذ للصادرات الأوروبية. و يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي للدول المتوسطية مع 56% من الصادرات و 52% من الواردات في المنطقة المتوسطية.

-الرهان الإقتصادي : هو الرهان الأكثر أهمية لأن المنطقة الأورو-متوسطية تعتبر بالنسبة للإتحاد الأوروبي البيئة التي يتشكل فيها الفضاء الإقتصادي الجهوي الأوروبي على غرار الأقطار الإقتصادية المنافسة، كإتفاق التبادل الحر لشمال أمريكا ALENA الذي سبق الإشارة إليه.

[1] Isabelle BENSIDOUN et Agnès CHEVALIER, Europe-Méditerranée, le pari de l'ouverture , Collection CEPII, Editions Economica, Paris 1996, P38.
[2] Djamel BOUTIAB, op.cit, p 42.

و يجب الإشارة إلى أن الإتحاد الأوروبي وضع ميكانيزمات تمكنه من إعطاء إمتيازات لدول أوربا الوسطى و الشرقية قصد تحضيرها للدخول في الإتحاد الأوروبي خلال السنوات الأولى للقرن 21.

و لكن تركيز الجهد الإقتصادي و المالي للإتحاد الأوروبي إتجاه دول أوروبا الشرقية و الوسطى أحدث إختلالا في العلاقات الإقتصادية و المالية بين الإتحاد الأوروبي و الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط[1].

-الرهان الجيو-إستراتيجي : كان على الإتحاد الأوروبي إعادة التوازن لصالح شركائه التقليديين في جنوب حوض البحر البيض المتوسط، الأمر الذي يعتبر حيويا بالنسبة لإستقرار الجانب الجنوبي للإتحاد في الوقت الذي توجد فيه دول جنوب الحوض المتوسطية في حالة ركوض إقتصادي، و زيادة البطالة و الفقر.

فمن شأنها تلطيف أخطار التهميش المتزايد و المستمر لدول جنوب الحوض المتوسط و تقليص الفارق في مستويات التنمية بين ضفتيه ضامنة بذلك الإشعاع السياسي، و الإقتصادي، و الإجتماعي و الثقافي.

جدول : الناتج الداخلي الخام لكل نسمة بالمقارنة مع القدرة الشرائية:

الدول	1970	1980	1994
الجزائر	25	25	19
المغرب الأقصى	21	23	21
تركيا	37	35	38
تونس	23	29	30
مصـــر	18	24	24
إسرائيل	74	77	78
الأردن	38	39	26
لبنان	53	30	21
سوريـــا	29	41	33
قبرص	45	50	73
مالطا	25	48	67
البحر الأبيض المتوسط	**28**	**30**	**29**
الدول المتوسطية النامية[2]	**27**	**29**	**28**
اليونان	49	56	51
إسبانيا	72	72	77
البرتغال	73	59	68
كوريا الجنوبية	14	21	65

المصدر : Isabelle BENSIDOUN et Agnès CHEVALIER , 1996

[1] Djamel BOUTIAB , op.cit, p 42.

[2] كل الدول المتوسطية ما عدا قبرص و إسرائيل و مالطا.

الفرع الثاني : أهداف المؤتمر بالنسبة لدول جنوب و شرق البحر الأبيض المتوسط :

لقد حرمت نهاية الحرب الباردة دول الجنوب من دورهم الأساسي في المنطقة، و بالنتيجة فقد تقلصت المساعدة الإقتصادية التي كانت تمنح لهم في نفس الوقت، كما أن التطور التكنولوجي قلص من الأهمية الإستراتيجية للصادرات من المواد الأولية، الشيء الذي يفسر نقص إيرادات دول جنوب حوض المتوسط.

هذه الوضعية جاءت في الوقت الذي تواجه فيه دول الجنوب أزمة المديونية وسياسات التصحيح الهيكلي. و هذا ما أدى إلى تراجع في التنمية و تهميش عدد كبير من الدول في المبادلات التجارية و المالية الدولية.

و في الواقع، فإن ضعف دول الجنوب تأكد مع الميولات الجديدة للإقتصاد العالمي، فالقطاعات الجديدة التنموية (الإلكترونيك، و البيوتكنولوجية و المواصلات) في إطار تحرير الأسواق تؤدي إلى تسوية شروط المنافسة العالمية.

و حتى تتمكن دول الجنوب من الدخول في هذه المنافسة، فكان عليها أن تمتلك أجهزة تكنولوجية قادرة على جلب إهتمام الأسواق العالمية. غير أن أغلبية هذه الدول لديها إمكانيات قليلة في هذه القطاعات و تجد نفسها مهمشة. فتبقى دول الجنوب تابعة نسبيا لدول الشمال حيث أن 50% من مبادلاتهم تتم مع الدول المتقدمة. و بالعكس، فإن وزن دول الجنوب في تجارة الدول المتقدمة مستمر في التقلص .

هذا التطور يظهر أشكال جديدة للتبعية كالفقر، و النمو الديمغرافي، و الهجرة، و مشاكل البيئة، و تجارة المخذرات، و الجرائم، و إنتشار الأوبئة و الإرهاب التي كان لها أثار ليس فقط على دول الجنوب بل حتى على دول الشمال.

و بالنسبة أيضا لدول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، فإن الشراكة من جهة تعتبر مشروع إندماج ضمن فضاء إقتصادي لا يمكنهم رفضه إذا أرادوا تجنب تهميشهم من الساحة الدولية [1]، فإن الشراكة الأورو- متوسطية وسيلة لتخفيض آثار الحرمان المرتبطة بإندماج دول أوروبا الوسطى و الشرقية في الفضاء الأوروبي خاصة توجيه تدفقات التبادل و الإستثمار.

فليس لدول جنوب حوض البحر البيض المتوسط خيار آخر إلا في إقامة مستقبل مشترك مع القطب الأقرب لها و المتمثل في أوروبا[2].

[1] Isabelle BENSIDOUN et Agnès CHEVALIER , op.cit, p 41.

[2] Ministère des Affaires Etrangères de la République Algérienne ,rapport sur le Partenariat Euro-Méditerranéen, p 54.

المطلب الثالث :

الخطوط العريضة لميادين إتفاقية برشلونة :

يتضح موضوع الشراكة الأورو-متوسطية من خلال فقرات البيان أو الإعلان النهائي لمؤتمر برشلونة الذي وافقت عليه الأطراف المشاركة في الإجتماع، و الذي يهدف إلى إقامة شراكة بين تكتل الإتحاد الأوروبي من جهة و البلدان المتوسطية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا من جهة أخرى. و ذلك في المجالات الثلاثة التالية :

-الشراكة السياسة و الأمنية (إقامة منطقة مشتركة للسلام و الإستقرار)؛
-الشراكة الإقتصادية و المالية (إقامة منطقة مزدهرة إقتصاديا)؛
-الشراكة في المجالات الإجتماعية، و الثقافية و الشؤون الإنسانية (تنمية الموارد البشرية، و زيادة التفاهم بين الحضارات المختلفة و التبادل بين المجتمعات المدنية).

و سوف نحاول دراسة كل مجال فيما يلي:

الفرع الأول : الشراكة السياسية و الأمنية :

إن الظروف المعقدة المحيطة بمسألة الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط يتطلب إقترابا عمليًا لعملية البناء الأمني للمنظومة الأوروبية المتوسطية، فكان مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995 الخطوة التمهيدية لفتح الطريق نحو (هلسنكي متوسطية) يتم تحقيقها حتى يمكن التوصل إلى ميثاق عام ينظم الأوضاع الأوروبية المتوسطية، تستهدف إنشاء بيئة إقليمية قادرة على إمتصاص النزاعات، و إحتواء الصراعات، و منع إنتشارها أو إتساع نطاقها على أساس تبني مجموعة من المبادئ الأساسية في العلاقات الدولية، كإحترام سلامة أراضي الدول، و حدودها السياسية، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية أو المساس بحق تقرير المصير للشعوب، و كلها مبادء تضمنها (إعلان هلسنكي) الذي صدر عام 1975 و الخاص بالأمن و التعاون الأوروبي[1].

و يمكن عرض الملاحظات المبدئية في هذا النوع من التعاون، في أنه يضم دول تختلف فيما بينها من حيث الأنظمة السياسية و من حيث وجهات نظرها للقضايا الأمنية و السياسية الدولية خاصة فيما يخص النزاعات القائمة في المنطقة، كنزاع الشرق الأوسط، النزاع الصحراوي المغربي، النزاع الليبي الغربي إلخ ... كما يتبين أن إعلان برشلونة يمثل في الأساس رؤية أوروبية، يعتبر الطرف المتوسطي فيها هدفا أكثر مما يعتبر فاعلا، مع إستبعاد أن الدول المتوسطية غير الأوروبية التي شاركت في مؤتمر برشلونة لم تكن طرفًا سلبيًا.

---

[1] العميد بوراوي عمادي البعد الأمني للعلاقات العربية الأوروبية (رؤية مستقبلية)، مجلة السياسة الدولية، العدد 129، جويلية 1997، القاهرة، مصر.

إلا أنه قد يبدوا أن دور طرف جنوب و شرق حوض البحر الأبيض المتوسط يقتصر على الإختيار مما هو مطروح مع إمكانية التعديل، أو الإمتناع عن الإشتراك في بعض المشروعات المطروحة قد يكون مقدر لها أن تحكم علاقات دول جنوب وشرق حوض البحر الأبيض المتوسط و الإتحاد الأوروبي حتى عام 2010[1].

و رغم أهمية الميدان الإقتصادي الذي أولى له إعلان برشلونة، إلا أنه خصص جزء هام للميدان السياسي و الأمني نظرًا لإرتباط الجانبين. فالمتطلع لوثيقة برشلونة يلاحظ بجلاء إحتوائها على نفس المبادئ التي تنادي بها الإديولوجية الرأسمالية على المستوى السياسي. و من أمثلة على ذلك المناداة بالتعددية الحزبية، و الديمقراطية الغربية و حقوق الإنسان[2].

- القاعدة النظرية لمشروع التعاون السياسي والأمني لإعلان برشلونة ومشروع ميثاق السلام:

تجدر الإشارة أن الجانب السياسي و الأمني لإعلان برشلونة و الإستراتيجيات التي يمكن أن تؤدي إلى بناء نموذج للتعاون الأمني في العالم الأوروبي - المتوسطي المحدد في مشروع ميثاق السلام و الإستقرار، تنطلق من تصور معين للعوامل التي تؤدي إلى إنعدام هذا التعاون. فإذا كان هذا التصور يركز على أن تلك العوامل هي بالأساس نابعة من داخل النظم السياسية (كإنعدام الديموقراطية أو الإضطرابات الاجتماعية)، فإنه من المنطقي أن إستراتيجيات تحقيق التعاون الأمني ستركز على هذا المستوى من التحليل بالإضافة للعوامل الخارجية (كإنعدام التوازن الإستراتيجي أو سباق التسلح). كما يمكن القول أنه من خلال تحليل نوعية الإستراتيجيات الأمنية المطروحة يمكن إستنباط المنظور الأمني الذي تنطلق منه تلك العوامل.

و في مجال تحديد إستراتيجيات التعاون الأمني في البحر الأبيض المتوسط، يمكن التمييز بين مدرستين :

فتؤكد المدرسة الأولى أن العوامل الداخلية تشكل العوائق الأساسية لتحقيق التعاون الأمني. لهذا فالعالم المتوسطي و بالذات الجزء الجنوبي منه، هو عالم متخلف تسود أغلب دوله الفوضى السياسية، كما أنه مشحون بالعديد من مظاهر عدم الإستقرار الداخلي، و تحكمه نظم تسلطية فاقدة للشرعية و الديمقراطية[3]. و أخيرًا فإنه عالم يتسم بقدر كبير من أنماط التشوه و التخلف الإقتصادي و الإجتماعي[4]، فمثلاً الإنتاج الداخلي الخام لدول الإتحاد الأوروبي يفوق بأكثر من 40 مرة الإنتاج الداخلي الخام للدول المغاربية. و إذا عدنا إلى حجم المبادلات الدولية في مجال الصادرات و الواردات، فإن الدول الأوروبية يبلغ حجم شبكتها من الصادرات و الواردات حوالي 35%، بينما لا يتجاوز هذا الحجم 1% لدى الدول المغاربية[5].

---

[1] علي ربيع محمد الله البعد السياسي والأمني لشراكة الأورومتوسطية – المغرب مجلة العلوم القانونية العدد 88 ديسمبر 1996.

[2] د. محمد السيد سليم التحولات الدولية و جامعة الدول العربية و ديمقراطية : الآليات والمعايير مجلة العلوم القانونية – العدد 94 ص 25.

[3] د. محمد السيد سليم الشراكة الأورومتوسطية رؤية عربية لميثاق السلام والإستقرار في المتوسط المرجع السابق ص 10.

[4] د. وحيد عبد المجيد تحديات المغرب العربي والمسألة الديمقراطية.

[5] العايب الطيب رسالة الماجستير السابق ص 107.

من ثم فالدول المتوسطية الجنوبية في نظر هذه المدرسة غير قادرة بمفردها على صياغة إستراتيجية حقيقية لتحقيق السلام الإقليمي، و الدخول في إلتزامات بعيدة المدى لتحقيق التعاون الأمني الإقليمي. و تجد هذه المدرسة أفضل تعبير عنها لدى معظم الدارسين الغربيين لمسألة الأمن المتوسطي، و على سبيل المثال، فقد أورد الكاتب غارد نونمان Gerd Nonneman في دراسة له أربعة عشرة عاملاً يفسر عدم الإستقرار في الشرق الأوسط، (صدرت الدراسة في سنة 1994)، و قد كان يقصد من الشرق الأوسط الدول العربية و بالتالي يتعلق الأمر ضمنيًا بدول المغرب العربي أيضًا. و تتمثل هذه العوامل فيما يلي : إنعدام الشرعية السياسية، و التخلف، و الإنفجار السكاني، و إنعدام المشاركة السياسية، و الهوة بين الدول الغنية و الدول الفقيرة، و التفتت و التوتر الأمني - الديني، و الهيمنة و التدخل الأجنبي، و الصراع العربي – الإسرائيلي، و سباق التسلح، و عدم وجود أدوات فعالة لتسوية الصراعات، و ضعف التكامل الإقليمي. إن تأمل هذه القائمة من العوامل يوضح أن معظمها يندرج في إطار التصور الأول (تصور الفوضى الداخلية) في الدول المتوسطية الجنوبية.

كذلك أشار مفكر آخر هو إيان ليسر Ian LESSER في مؤلفه "الأبعاد الجديدة للأمن المتوسطي" الصادر سنة 1996، إلى الأبعاد الداخلية، و الإقليمية و العالمية لعدم التعاون الأمني بين الدول المتوسطية، ويؤكد ليسر أن الأبعاد الداخلية (إنعدام الشرعية السياسية، و عدم الإستقرار الداخلي، و تفاقم ظاهرة التمدن و صعود التطرف السياسي) هي الأهم في تفسير محدودية التعاون الأمني في البحر الأبيض المتوسط[1].

فيعتبر ليسر أن الأمن المتوسطي هو قبل كل شيء "مسألة تتعلق بالأمن الداخلي لدول تواجه ضغوط التغير السياسي، و الإقتصادي و الإجتماعي".

و في المحاضرة التي ألقاها في الجمعية الملكية للشؤون الآسيوية سنة 1992، إختار السير "جيمس كريج" James Graig خمسة ضغوط تستتر خلف "الفوضى الشرق أوسطية" و هي: أولاً: العداء الدفين للغرب بصفة عامة و الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، ثانيًا: الأصولية الإسلامية، ثالثًا: عدم الإستقرار المزمن الناشئ عن عبثية الديمقراطية. رابعًا : عدم التكافؤ الشديد في توزيع الثروة بين و داخل الدول الشرق أوسطية، خامسًا : الصراع العربي الإسرائيلي، مضيفًا أنه يفضل حذف هذا الصراع من القائمة، و لهذا السبب لن يتحدث عنه كعامل من عوامل عدم الإستقرار. يقودنا ذلك إلى إستنتاج أنه يعتبر العوامل الأربعة الأولى (وهي معظمها عوامل داخلية) هي العوامل الأهم التي تفسر في رأي هذا المفكر عدم الإستقرار و إنعدام التعاون الأمني في جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط.

و من ثم، فإن أنصار هذه المدرسة يرون أن تحقيق التعاون الأمني بين دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، و بالتالي بناء تعاون سياسي و أمني متوسطي يتم من خلال تغيير جذري في النظم السياسية و الإقتصادية في تلك الدول، بحيث تصبح مماثلة لنظيراتها الأوروبية.

[1] د. محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 10 إلى 11 إلى 27.

المدرسة الثانية البنيوية:

تركز هذه المدرسة على العوامل البنيوية، و التفاعلية سواء الإقليمية أو العالمية التي تفسر إنعدام التعاون الأمني. و تؤكد هذه المدرسة، أن مركزية الصراعات حول القضايا الإقليمية، و الإدراكات المتناقضة للتهديدات الأمنية لدى النخبة الحاكمة، و البنية غير المتكافئة للتوازن الإستراتيجي في جنوبي و شرقي حوض البحر الأبيض المتوسط، هي العوامل الرئيسية التي تفسر إنعدام التعاون الأمني. و من ثم، فإن بناء هيكل أمني إقليمي يجب أن يتضمن عملا جادًا على المستويين التفاعلي و البنيوي يكمله عمل آخر على المستوى الداخلي. و يشيع هذا التحليل بين الدارسين و النخب الحاكمة في الدول المتوسطية الجنوبية.

و بصفة عامة، يركز هؤلاء الدارسين على ثلاثة عوامل جوهرية تستتر خلف إنعدام التعاون الأمني في البحر الأبيض المتوسط، و هي :

أولاً - مركزية الصراعات حول المسائل المتعلقة بالأراضي :

يرى كثير من المحللين في جنوب و شرق حوض البحر الأبيض المتوسط أن النزاعات التي تدور حول الأراضي هي العقبة المحورية أمام التعاون الأمني بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط. فيؤكد المحللون العرب أنه طالما أن إسرائيل تحتل الأراضي العربية خاصة بعد حرب الستة أيام لسنة 1967، فإن فرص تحقيق التعاون الأمني بين العرب و إسرائيل تكاد تكون معدومة[1]. فرغم (الإنسحاب) للقوات الإسرائيلية من جنوب لبنان، فهي مازالت تحتل هضبة الجولان السورية، كما نسجل تعثر و تباطؤ تنفيذ إسرائيل لما تم الإتفاق عليه.

فرغم قبول ياسر عرفات للمقترحات الإسرائيلية و الغربية، كتحريرالأراضي الفلسطينية مقابل إيقاف الكفاح المسلح، و ذلك بفضل التنازلات الكبيرة للقادة الفلسطينيين و إعتدال المسؤولين الإسرائيليين و على رأسهم رابين تم إمضاء بروتوكول بتاريخ 13 سبتمبر 1993 في واشنطن.

إلا أن إغتيال رابين ثم صعود اليمين إلى الحكم بعد نجاحه في الإنتخابات أثر على مسار تنفيذ ما تم الإتفاق عليه، بالإضافة إلى تواصل إستيطان المعمرين الإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى أن مشكلة القدس لم يتم الفصل فيها نتيجة إصرار الطرف الفلسطيني و الطرف الإسرائيلي على أن تكون هذه المدينة المقدسة تحت سلطته الكلية[2].

و الواقع أن التحليلات العربية للعلاقة بين التعاون الأمني و التسوية الإقليمية العربية - الإسرائيلية تختلف عن النماذج التاريخية الأخرى مثل النموذجين الياباني و الألماني بعد الحرب العالمية الثانية. ففي هذين النموذجين تحقق التعاون الأمني و الإقتصادي بين كل من اليابان و

---

[1] د. محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 11، 12.

[2] Mustapha Benchenane, Le partenariat Euro-méditerranée : la sécurité par la confiance et la coopération, ATHENA, n°4, 1997, 2eme semestre, Institut des hautes études de défense nationale, P 137, 138.

ألمانيا من ناحية و الدول المتحالفة من ناحية أخرى، و ذلك قبل أن تنسحب هذه الأخيرة من الأراضي اليابانية و الألمانية.

و يرى الباحث المصري سعيد محمد السيد أن هذين النموذجين لا ينطبقان على الصراع العربي – الإسرائيلي، فيقول :"هذا المنهج قد ينجح حينما تكون القضية محل النزاع قضية هامشية بالنسبة للبقاء القومي، و لكنه لا ينطبق في الحالات التي تكون فيها الأمة بأسرها محرومة من حقوق تقرير المصير أو حقوقها السياسية كما هو حال الشعب الفلسطيني".

كذلك يرى باحث آخر إسمه علي عبد المومن سعيد أن هنالك أولويات معينة ينبغي تحقيقها من أجل بناء نظام أمني في البحر الأبيض المتوسط، و من بين أهم تلك الأولويات يشير إلى إنهاء قائمة الأعمال الأمنية الجيوسياسية و التي يقع الصراع العربي – الإسرائيلي في قلبها، كما يرتبط بها الموضوعين الليبي و العراقي[1]، و خاصة أن إستبعاد ليبيا من خريطة التعاون رغم كونها دولة متوسطية هامة، قد لا يحل الخلاف مع الدول الغربية[2]. و كذلك أشار إلى أن إستعادة الجيوسياسية الإقتصادية للدول المتوسطية الجنوبية، و إنشاء مؤسسات متوسطية شاملة، و تطوير التفاهم بين الدول المحورية في المنطقة (و هي في تقديره مصر، و تركيا، و السعودية و إسرائيل) لن يتم إلا بعد الإنتهاء من إكتمال الأجندة السابقة.

ثانيًا - إختلال التوازن الإستراتيجي في جنوب و شرق حوض المتوسط:

تتميز منطقة جنوب و شرق حوض البحر الأبيض المتوسط بدرجة عالية من عدم التوازن الإستراتيجي بين دولها، حيث تتمتع إسرائيل بتفوق إستراتيجي بالمقارنة بالدول العربية المجاورة، فهي تحتكر السلاح النووي و لديها أدوات نقله إلى أراضي الدول المجاورة. مثل هذا الإختلال لا يعرقل بالضرورة التعاون الأمني بين الدول بدليل و جود تعاون أمني بين الولايات المتحدة و كندا، و لكن إذا كان هذا الخلل مقرونًا بوجود صراعات حول الأراضي، فإنه يؤدي إلى تعطيل إحتمالات التعاون الأمني. و يرى المحللون العرب، في ظروف الإختلال الإستراتيجية و الصراع حول الأراضي فإن التعاون الأمني يصبح أداة لتكريس الإحتلال، خاصة إذا ما أعطي هذا التعاون لإسرائيل الوقت اللازم لإستيعاب الأراضي المحتلة دون إحتجاج عربي. فالقدرات النووية – الإسرائيلية تشكل تهديدًا للأمن القومي العربي في كل الأحوال، و في ذلك قال المحلل المصري أحمد عبد الحليم :"مهما قلت عن القدرات النووية، فإنها تظل تهديدًا لأمن الآخرين، خذ أي دولتين في أي مكان في العالم، و فجأة تكتشف إحدى الدولتين أن الأخرى تمتلك قدرات نووية، من المؤكد تلك الدولة ستبدأ في التفكير في كيفية مواجهة هذا التهديد".

ثالثًا -الدور الغربي غير المتوازن في الصراعات المتوسطية :

هناك إعتقاد واسع عند المفكرين والمحللين العرب أن الغرب (دول أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية) يتبع سياسات متوسطية تحابي إسرائيل بشكل كبير. و هذا الإعتقاد مبني على أساس الإعلانات الأمريكية المتكررة عن إلتزام الولايات المتحدة الأمريكية بالتفوق النوعي الإستراتيجي الإسرائيلي و الذي كان آخر التعبيرات عنه الإعلان الصادر سنة 1999

[1] محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص ص 12 – 13.
[2] عبد الله عمر البار، المرجع السابق، ص 184.

عن محادثات كلينتون مع رئيس الوزراء الإسرائيلي باراك[1]، و السياسات الأمريكية الداعمة عسكريًا و إقتصاديًا لإسرائيل في إحتلالها للأراضي العربية، بالإضافة إلى تواجد القوات البحرية الأمريكية التي تمتلك لقدرات نووية ضخمة[2]. و مما يزيد الوضع صعوبة هو إحتكار الولايات المتحدة الأمريكية لدور الوساطة بين الإسرائيليين و العرب[3]، و ذلك أمام السياسة المزدوجة التي يتبعها الإتحاد الأوروبي في إطار المشاركة الأوروبية المتوسطية، حيث يعطي لإسرائيل إمتيازات لا تعطى للدول العربية[4].

و في هذا الصدد يقول عزيز قدرون "باحث جزائري" إن السياسة الأمريكية هي "مزدوجة المعايير" عند التعامل مع إنتهاكات إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة، مما يمثل أساس المعضلة الأمنية للشرق الأوسط.

كما إنتقد كذالك عمرو موسى، وزير الخارجية المصري السابق، الإتحاد الأوروبي لأنه منح إسرائيل معاملة تفضيلية في إتفاقية المشاركة معها.

و من ثم، توصل الدارسون في الدول العربية المتوسطية إلى نتيجة مؤداها أن أوروبا ليست مهتمة في الواقع بالتوصل إلى نظام أمني حقيقي، و لكنها مهتمة فقط ببناء مؤسسات تمكنها من إقرار الأوضاع الراهنة، و مراقبة الدول المتوسطية الجنوبية. فالدول الأوروبية ليست مهتمة أمنيًا بالمنطقة بقدر الإهتمام بها إقتصاديًا. و مما دعم هذه الإدراكات هو قيام أوروبا بتكوين قوة التدخل العملية السريعة الأوروبية Force d'intervention opérationnelle rapide Européenne (EUROFOR) و القوة البحرية الأوروبية Force maritime Européenne (EUROMARFOR) دون تشاور مع الحكومات المتوسطية الجنوبية.

و إنطلاقا من ذلك، يطالب الدارسون لدول المتوسطية الجنوبية بإتباع منهج أكثر شمولاً عند صياغة الإستراتيجيات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط، فهم يرون أن إستراتيجيات تحقيق التعاون الأمني في البحر البيض المتوسط يجب أن تتعامل مع المتغيرات البنيوية و التفاعلية المشار إليها، بالإضافة إلى تعاملها مع المتغيرات الكامنة في النظم الإجتماعية للدول المتوسطية الجنوبية.

فيعتبر إعلان برشلونة إرادة لتحديد مجال مشترك للسلام و الأمن في إطار ملح لتنمية منطق الأسواق. كما يعتبر الأمن و السلام في منطقة الحوض المتوسط شرط رئيسي لتحقيق الرفاهية الإقتصادية و دخول رؤوس الأموال الدولية[5].

و كما تشير إليه اللجنة الأوروبية، فإن " الشراكة السياسية على الصعيد الجهوي" تهدف

---

[1] محمد السيد سليم، المرجع السابق، الذكرى f 13.

[2] مراد براهيم الدسوقي، المرجع السابق، الذكرى f 87.

[3] Mustapha Benchenane, op.cit, p 138.

[4] محمد السيد سليم، المرجع السابق، الذكرى f 13.

[5] Jean -Louis REIFFERS ,la Méditerranée aux portes de l'an 2000 , Institut de la Méditerranée, Editions Economica, 1997, p 16.

إلى إحداث مناخ للتعاون المستمر عن طريق إقامة ميكانيزمات للوقاية من الأزمات و تطوير عادات الحوار و العمل المشترك[1].

و لهذه الغاية، إتفق المشاركون على الإلتقاء بشكل دوري لإقامة دورات سياسية مستندة على المبادئ الجوهرية للقانون الدولي، كما أكدوا على عدد من الأهداف المشتركة في قضية الإستقرار الداخلي و الخارجي. و ضمن هذه الأجواء إتخذ المشاركون عددا من المبادئ أهمها[2]:

التنسيق و العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى القواعد الأخرى المنبثقة عن القانون الدولي؛
- العمل على تطوير حكم القانون و الديموقراطية في أنظمتهم السياسية، مع الإعتراف ضمن هذا الإطار بحق كل منهم في إختيار نظامه السياسي، و الإجتماعي، و الثقافي، و الإقتصادي و القضائي؛
- العمل على إحترام المساواة المطلقة فيما بين المشاركين و كذلك كل الحقوق الفعلية اللازمة لسيادتهم و الوفاء بما تعهدوا به من إلتزامات وفق القانون الدولي، بما فيها حرية التعبير، و حرية المشاركة في صنع السلام، و حرية الفكر، و حرية ممارسة الديانات و إلغاء التمييز بين الأعراق، و الجنسيات، و اللغات، و الديانات ...إلخ؛
- العمل على إحترام حقوق الشعوب المتساوية و حقها في تقرير المصير، و إقامة الحوار بين الأطراف المعينة في قضايا حقوق الإنسان، و الحريات الأساسية، و التعصب العرقي .....إلخ؛
- تسوية الخلافات بين الشركاء بالوسائل السلمية، و الإمتناع عن التهديد بإستعمال القوة، بما في ذلك الإستحواذ على الأراضي بالقوة ؛
- العمل على تعزيز التعاون في مجال الوقاية من الإرهاب و مكافحته، و العمل على إحداث إمكانية المكافحة المشتركة لتوسع عمليات الإجرام المنظم و محاربة آفة المخذرات بكافة جوانبها؛
- العمل على تعزيز الأمن في المنطقة من خلال منع إنتشار الأسلحة النووية، و الكيماوية و البيولوجية، و الإنضمام إلى مجموعة الأنظمة الدولية و الإقليمية المتعلقة بهذه الشؤون.

و من المؤكد، أنه يوجد فرق بين المبادئ و التطبيق، غير أن هذا المرجع ضروري لأنه تم تبنيه من طرف الجميع، و يمثل الخطوة الأولى التي تسمح لسكان المنطقة الأورو-متوسطية أن يشعروا أنهم مواطنون[3].

كما يمكن تلخيص محاور البعد السياسي و الأمني من خلال إعلان برشلونة كما يلي :

أولاً -الإلتزام بمبادئ القانون الدولي و الديمقراطية :

لقد أولى إعلان برشلونة أهمية كبيرة لضرورة التنسيق و العمل في إطار إحترام مبادئ و قواعد حقوق الإنسان، و سيادة دولة القانون، و سيادة و تساوي الدول و الحريات الأساسية و ذلك وفقًا لميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى القواعد الأخرى المنبثقة عن القانون الدولي.

---

[1] François PERIGOT, op.cit, p43.

[2] د.عامر [illegible] المرجع السابق ص 10.

[3] Jean-Louis REIFFERS, op.cit, p 17.

1/ فيما يخص إحترام السيادات الوطنية و تساويها:

من خلال هذا المبدأ يتم إحترام حق الشعوب في تقرير مصيرهم، بما يتماشى مع أهداف و مبادئ ميثاق الأمم المتحدة و إحترام التكامل الإقليمي.

و لكن حسب رأينا، هذا المبدأ غير مطبق كليًا على أرض الواقع. و نرجع دائمًا إلى المسألة الفلسطينية، و ذلك بسبب أهميتها بإعتبارها المركز الذي تتفرع عنه عدد كبير من الصراعات الأخرى. هذا المشكل الذي تسببت فيه الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد، حيث ساندت الحركة الصهيونية عند ظهورها في أواخر القرن التاسع عشر، و خاصة بريطانيا صاحبة وعد بلفور، فهذه الدول أو معظمها كانت تقدم الدعم المادي و التأييد المعنوي لإسرائيل و تساندها في المنظمات الدولية حتى خلال حرب سنة 1967، حيث إستولت إسرائيل على أراضي لدول عربية. و لم يتغير الموقف الأوروبي إلا بعد حرب 1973، حيث تيقنت الدول الأوروبية أن الإستقرار، و الأمن و السلام لا يمكن أن يسودون في ربوع الشرق الأوسط إلا بحصول العرب على حقوقهم المشروعة في فلسطين و الأراضي العربية المحتلة في سوريا و لبنان. فمنذ ذلك التاريخ بدأ التحرك السياسي الأوروبي يأخذ منحنى جديدً إتجاه القضايا العربية.

و قد عبرت على هذا الإتجاه عدة وثائق صدرت عن دول الإتحاد الأوروبي، و من أبرز هذه الوثائق و أهمها، إعلان البندقية الذي صدر عن مؤتمر القمة لرؤساء دول السوق المشتركة آنذاك في 1980/06/13، حيث أكدت هذه الدول على إعترافها بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ضمن التسوية الشاملة للصراع العربي الإسرائيلي، و حق منظمة التحرير الفلسطينية في المشاركة في مفاوضات السلام، و حق جميع دول المنطقة بما فيها إسرائيل أن تعيش في أمن و سلام ضمن حدود آمنة و معترف بها، و تحقيق العدل لكل شعوب المنطقة بما يضمن الإعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

و عادت الدول الأوروبية و كررت حرصها على تطبيق هذه المبادئ في أي تسوية للصراع، في الكلمة التي ألقاها ممثلها في مؤتمر مدريد للسلام، حيث قال : (أن المبادئ التوجيهية للدول الإثنى عشر المعروضة طوال عملية المفاوضات هي نفسها و لن تتغير، فهذه المبادئ تكمن في قراري مجلس الأمن 242 و338 ومبدأ الأرض مقابل السلام).

و ما نلاحظه هو التغير الذي حدث في الموقف الأوروبي، بإبتعاده عن الإنحياز إلى إسرائيل، كما نلاحظ بداية إستقلال السياسة الأوروبية عن السياسة الأمريكية في القضايا الدولية الكبرى و منها تلك المتعلقة بالسلام في الشرق الأوسط[1]. و عليه نلاحظ المسعى الأوروبي الداعي لتخلي إسرائيل عن أسلوب التهديد أو إستخدام القوة ضد سيادة الأراضي و الإستقلال السياسي، خاصة الإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة كهضبة الجولان.

كما أن الدول الأوروبية عارضت القوانين الأمريكية التي ترمي إلى تشديد الحصار الإقتصادي على ليبيا، و رفضت الإستجابة للمطلب الأمريكي، و هددت بإتخاذ إجراءات مضادة

[1] الكرم ج المرجع السابق الكرز f ü54 55.

في حالة تطبيق هذه القوانين على الشركات الأوروبية العاملة في ليبيا[1]. و فيما يخص النزاع في الصحراء الغربية، فنجد موقف دول الإتحاد الأوروبي المساند للتسوية السلمية للنزاع في إطار الإستفتاء حيث يكون للشعب الصحراوي الحق في تقرير مصيره، و ذلك طبقًا لمبدأ الحقوق المتساوية للشعوب و حقها في تقرير المصير الذاتي.

2/ الديموقراطية و إحترام حقوق الإنسان :

لقد ركزت وثيقة برشلونة على أهمية الديموقراطية و حكم القانون في النظم السياسية لدول حوض البحر الأبيض المتوسط، و بهذا الصدد نجد التوجه الأوروبي في وثيقة اللجنة الأوروبية المرسلة إلى المجلس و البرلمان الأوروبيين في أكتوبر 1994 بعنوان [تعزيز السياسية المتوسطية للإتحاد الأوروبي]، التي حددت الأهداف الإستراتيجية لهذه الشراكة في دعم السلام و الإستقرار، عارضا أداتين رئيسيتين، و هما :

- دعم الإصلاح السياسي، و إحترام حقوق الإنسان و حرية التعبير كأداة لإحتواء التطرف.
- دفع مسيرة الإصلاح الإقتصادي بما يؤدي إلى نمو متواصل، و تحسين مستويات المعيشة، و الحد من العنف و تخفيف ضغوط الهجرة.

و أحد الأسئلة التي ينبغي التوقف عندها هنا تتمثل في السؤال الخاص بإمكانية التفاهم حول مسألة الديموقراطية. فهل يمكن أن يتوفر مثل هذا التفاهم في ظل التفاوت الشديد في مستوى التطور السياسي، من المنظور الديموقراطي، بين دول شمال حوض البحر الأبيض المتوسط (أساسًا دول الإتحاد الأوروبي الخمسة عشرة) من جهة، و دول جنوب و شرق حوض البحر الأبيض المتوسط و المتمثلة أساسًا في الدول العربية الثمانية المشاركة من جهة أخرى؟

فمن هنا يبدو التباين بين وجهتي النظر العربية و الأوروبية. فمع حصول الدول العربية على إستقلالها، عرفت هذه الأخيرة كلها أنظمة ترتكز على ما يمكن تسميته بأحادية التوجه السياسي، فكانت أنظمة ذات الحزب الواحد أو أنظمة عسكرية حيث النخب السياسية المسؤولة عن قيادة كفاح التحرير ترى أن ممارسة الحرية في ميادين الرأي و التعبير مضيعة للوحدة، و مدعاة لتصدع صف القوى الوطنية و لتشتت الكلمة، فكانت الوحدة هي السلاح الأساسي في زمن النضال الوطني، و أصبحت العدّة الكبرى في بناء الدولة الحديثة الإستقلال. و لكن في أغلب هذه الدول حاليًا حدثت تغيرات في أوضاعها السياسية، حيث دل الواقع و التجارب في أغلب الأقطار العربية المتوسطية بأن هذا الكنز النفيس، كنز الوحدة الوطنية، لم يصمد طويلاً في وجه التحولات الإجتماعية[2]، (في هذه الأنظمة الوطنية الثورية التقدمية القائمة في أغلب الدول العربية المتوسطية و التي تجسدت في البداية بمصر مع عبد الناصر). هذه الأنظمة التي تعرضت لأول مرة لضغوطات مع إنهزام الدول الغربية المتوسطية، فيما سمي "بحرب الستة أيام" بسنة 1967 ، و أيضا خلال التحالف العسكري الدولي المكون أساسًا من القوات الأمريكية، و الذي لم نرى له نضير منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث تم إفراغ آلاف الأطنان من القنابل في جانفي سنة 1991، و إستعملت أحدث التكنولوجيات ليس فقط قصد تحرير الكويت المحتل منذ 02 أوت 1990 من طرف القوات العراقية، و لكن أيضًا قصد

[1] د. مدحت الأيوبي المرجع السابق ص 69.
[2] د. محمد التيلاني بن عربية حليمي عبد القادر الموائمة بين العلاقات الإنسانية و العلاقات المالية ص 92.

تحطيم العراق و نظام رئيسه صدام حسين و إرجاع هذا البلد 50 سنة للوراء[1].

و مهما يكن، فقد أقرت الدساتير العربية مبادئ التعددية السياسية و حق تكوين الأحزاب، ومبدأ سيادة الشعب في السلطة. و قد جاء هذا الإقرار في فصول صريحة من دساتير تونس، و الجزائر، و المغرب، و لبنان، و ليبيا و مصر. فكثيرًا من أحزاب المعارضة الحالية قد تولدت من خلال الإنشقاق عن الحزب المركزي المستأثر بالحكم، مثلما حصل ذلك في تونس بالنسبة إلى الحزب الحر الدستوري، و في المغرب بالنسبة إلى حزب الإستقلال، و ما حصل في الجزائر لجبهة التحرير الوطني. فكان السبب الرئيسي لهذا التصدع هو فقدان أهلية الحوار و حرية الرأي داخل الحزب الواحد، و تحجر البنية الهيكلية، و إحتكار القيادات "التاريخية" لمقاليد الحزب و الدولة على مدى الحياة، كل ذلك بإسم الوحدة الوطنية و بقصد صيانتها بمعزل عن رياح التجربة و إنزلاقات الممارسة[2].

كما كان التأكيد في إعلان برشلونة على :

أولا : ضرورة إحترام حقوق الإنسان، و الحريات الأساسية و ضمان التمتع الفعال و المشروع بها، بما فيها حرية التعبير و حرية الإنتماء لمقاصد سلمية، و حرية الفكر و الوجدان، و العقيدة الدينية فرديًا أو جماعيًا مع الأعضاء الآخرين من الجماعة ذاتها بدون أي تمييز على أساس العرق، و التبعية القومية، و اللغة، و الدين و الجنس،

ثانيًا : إحترام و تشجيع إحترام التنوع و تشجيع التسامح بين مختلف الجماعات في المجتمع و مهاجمة بوادر التعصب و التمييز العرقي و النفور من الغرباء، حيث أكد المشاركون على أهمية التربية المناسبة الصالحة في شؤون حقوق الإنسان و الحريات الأساسية.

ثالثًا : تأييد تبادل المعلومات عن طريق الحوار، حيث تحفظت الدول العربية على بعض المواد الوارد في الإعلان و الذي يلزم الدول بالرد على الإستفسارات و تقديم المعلومات بشأن أوضاع حقوق الإنسان. و بالفعل، فقد نجحت دول جنوب و شرق الحوض في عدم إدراجها ضمن الصياغة النهائية[3].

فقد أيدت الدول العربية المتوسطية النص المتعلق بالإمتناع عن أي تدخل مباشر في الشؤون الداخلية لأي مشارك، حيث تفضل الدول العربية إعتبار مسائل حقوق الإنسان و الديموقراطية قضايا داخلية و من صميم السلطات الداخلية لكل دولة و ليس من حق أي مجتمع دولي أو إقليمي أن يتدخل فيها[4]. رغم أن ذلك، يخالف التوجه لدول الإتحاد الأوروبي التي أنشأت محكمة لها صلاحيات النظر في دعاوى المواطنين الأوروبيين حتى ضد حكوماتهم، و ذلك طبقًا للمادة 6 من معاهدة الإتحاد الأوروبي[5].

---

[1] Mustapha BENCHENANE, ibid, P 137.

[2] مصطفى التيلالي المرجع السابق الذكر ص 88 إلى 92.

[3] عبد الله عمر البار المرجع السابق الذكر ص 187 إلى 188.

[4] عبد الله عمر البار المرجع السابق الذكر ص 188.

[5] Commission Européenne, glossaire institutions, politiques et élargissement de l'union Européenne, Bruxelles, Belgique, 2000, p 30.

كما تعتبر الدول العربية المتوسطية أن مسألة حقوق الإنسان يتم إثارتها بصورة غير متوازنة و طبقًا لمصالح الدول الغربية في العادة، و مثل ذلك، صمت منظمات حقوق الإنسان الغربية إتجاه إنتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين في الوقت الذي تنشط فيه بقوة حينما تشتبه في وقوع إنتهاكات بالدول التي لا تتماشى مع السياسة الغربية.

و مما يلفت النظر أن الدول الغربية قد إعتادت طرح مسائل الديموقراطية و حقوق الإنسان من وجهة نظر "أحادية"، فهي تطالب بتوسيع هذه القيم و ترفع شعار التدخل في إطارها و تربط المعونات الإقتصادية بمدى إشباع النموذج الغربي في الديموقراطية و حقوق الإنسان. في الوقت الذي لا توجه أية إشارة لأية إلتزامات أوروبية ذات شأن في مجال تخفيف شروط برامج التكيف الهيكلي الإقتصادي التي يفرضها كل من البنك الدولي، و صندوق النقد الدولي و نادي باريس، و تكاليفها السياسية، و الإقتصادية و الإجتماعية التي تهدد الهامش الديموقراطي المقيد أساسًا في البلدان العربية المتوسطية الشريكة، الأمر الذي يتناقض مع الرغبات الأوروبية ذاتها في دعم التطور الديموقراطي، و إحترام حقوق الإنسان و حرية التعبير الواردة في وثائق الشراكة.

و يتبين الموقف الأوروبي في هذا الموضوع من خلال تصريحات المفوض الأوروبي للشؤون المتوسطية "مانويل مارين" قبيل إنعقاد مؤتمر برشلونة، الذي يقول: " لقد رفضنا منذ البداية إستخدام المنح بشكل براجماتي لتشجيع المنافسة الشريفة بين إقتصاديات الدول المجاورة، كما سيتم توزيعها وفق قواعد طاقة الإستيعاب، و الجدوى الإقتصادية و التنافسية، و هي الطريقة نفسها التي نعتمدها لتوزيع هبات صندوق الإستثمار الأوروبي بين الدول الأوروبية الأقل ثراء. و يضيف مانويل مارين : نحن نقدم منحًا من موازنتنا المشتركة لتحديث آليات إقتصادياتكم، لكن إذا لم تستخدم المبالغ المخصصة، فإننا لا نقبل تجميدها في بروكسيل، بل سنقدمها للبلدان التي تبذل جهودًا كبيرة و تحقق نتائج إيجابية على طريق الإندماج في إقتصاد السوق، لذلك لن يقدم مؤتمر برشلونة "صكًا على بياض"، إنما سيسخر إمكانيات الدعم خلال المراحل الإنتقالية التي تجتازها إقتصاديات الدول المجاورة حتى تستطيع إستيعاب تبعات الإنفتاح على السوق الأوروبية. و يقول المفوض الأوروبي في الحوار ذاته "من الخطأ الإعتقاد بأننا كأوروبيين سنركز جهودنا على تحسين العلاقات الإقتصادية فقط، نحن سنغير طبيعة العلاقات السياسية مع جيراننا نحو مزيد من التفاهم السياسي".

فالمعونات الأوروبية المخصصة ضمن برامج الشراكة و التي تصل إلى 4,6 بليون إيكو (حوالي 7 بلايين دولار)، مشروطة سياسيًا بالديموقراطية و حقوق الإنسان، و إقتصاديًا بالشروط نفسها التي يفرضها البنك و صندوق النقد الدوليين.[1]

و تبعًا للقاء برشلونة، قرر البرلمان الأوروبي إحداث ما سمي ببرنامج ميدا ديموقراطية MEDA Démocratie، و يتمثل ذلك في تخصيص جزء من الأموال لمساعدة دول جنوب و شرق حوض المتوسط قصد تدعيم المشاريع المحلية و الجهوية بهدف ترقية المسار الديموقراطي بها، و ذلك من خلال ترسيخ ثقافات الديموقراطية كالحقوق السياسية

[1] عدنان عمران المرجع السابق ص 190.

المرتبطة بدولة القانون، و الحقوق المدنية كحق التعبير، و الإجتماع و إقامة الجمعيات[1]. و سنتعرض بالتفصيل إلى قيمة هذه الأموال المخصصة في إطار برنامج ميدا الأول من خلال الملحق.

و بالتالي مهما يكن، مازالت الدول الأوروبية تعتقد أن الثقافة السياسية السائدة في دول جنوب و شرق حوض البحر الأبيض المتوسط مازالت غير ملائمة للديموقراطية. و من هنا يبقى التطور الديموقراطي رهن بتطوير هذه الثقافة، التي تجعل الناس أكثر إستعدادًا لأنماط جديدة من التفكير و السلوك، و أكثر إبتعادًا عن حياة العزلة و الإنغلاق في الأطر المحلية، و أكثر نزوعًا للمشاركة، و ذلك من خلال أولاً وضع حد لهيمنة الدولة على الحياة الإقتصادية كضرورة للتحول الديموقراطي، و ثانيًا تشجيع النخب السياسية و الثقافية من خلال إسهامهم في مؤسسات الدولة.

3/ التحكم في الهجرة :

نظرًا لأهمية مسألة الهجرة في العلاقات الأورو-متوسطية و بصفة خاصة بين الدول المغاربية و دول الإتحاد الأوروبي، حيث يوجد حاليًا في دول المجموعة الأوروبية نحو 05 ملايين عامل مغاربي، و هناك ما يفوق مليون جزائري يعيش في فرنسا، و يسافر سنويًا إلى فرنسا نحو 255 ألف مواطن جزائري طالبًا للعمل أو التسوق.

و هنالك نحو 22 بالمائة من المسجلين الأجانب في إيطاليا أتوا من منطقة المغرب العربي: 15 بالمائة من المغرب الأقصى و 07 بالمائة من تونس. كما أن ربع الجالية الأجنبية في إسبانيا هي من منطقة المغرب العربي. و يوجد نحو مليون عامل تونسي موزعين على العديد من المدن الفرنسية، كما تتوزع الأيدي العاملة المغاربية أيضًا في هولندا، و بلجيكا، و بريطانيا و ألمانيا بنسب متفاوتة.

كما أن الإعتماد الأوروبي على الأيدي العاملة المغاربية يقابله إعتماد مغاربي من خلال التحويلات المالية لهؤلاء إلى أوطانهم. فهنالك نحو 15 بالمائة من إجمالي القوى العاملة في المغرب الأقصى تعمل في أوروبا، و كذلك الأمر في الجزائر حيث تشكل القوى العاملة نسبة متقاربة[2].

إلا أنه يلاحظ أن ظاهرة ما يسمى بتنامي الهجرة العمالية المغاربية خاصة إلى أسواق العمل الأوروبية لن تكف، خاصة مع النمو الديمغرافي الذي تعرفه دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، فحاليًا نجد أن ثلث سكان المنطقة الأورو-متوسطية يعيشون في الجنوب بينما الثلثين الآخرين يعيشون في الشمال، إلا أن في سنة 2025 سوف تنعكس النسبة.

---

[1] Commission Européenne, Direction générale de relations extérieur, direction pour la méditerranés du sud. Le partenariat Euro-méditerranéen, Brixelles, Belgiques, p 12.

[2] ميلاد حنّاθ الاورابّيّة العلاقات المتوالية – الأوروالية سنة 2000 f 39 40.

ضف إلى ذلك، الأوضاع المعيشية الصعبة التي يعاني منها سكان جنوب و شرق حوض البحر الأبيض المتوسط و عجز السلطات على حل هذه المشاكل. حيث نجد مثلا الجزائر كانت تخصص تقريبًا 90% من مداخيلها لتسديد خدمات ديونها، الأمر الذي قد يشجع الهجرة من الجنوب إلى الشمال و خاصة الغير شرعية، الأمر الذي قد يهدد أمن دول شمال حوض البحر الأبيض المتوسط[1].

لذى يتطلب من أطراف الشراكة الأورو-متوسطية جعل من الهجرة عامل هام في الأمن و التعاون في المنطقة، حيث قد يتطلب الأمر تقديم المساعدات لدول الجنوب، و التعامل مع الهجرات غير الشرعية إنسانيًا و إجتماعيًا دون[2] إغفال إسهاماتها في تحقيق إضافات إقتصادية و ديموغرافية في المجتمعات التي عاشت فيها. و عندما تكون سياسات الهجرة جزءًا من رغبة دول جنوب و شرق حوض البحر الأبيض المتوسط و دول الإتحاد الأوروبي مشتركة في الأمن و التعاون، فقد يتطلب الأمر أطرًا مؤسساتية حكومية لتحديد أهداف هذه السياسات و الظروف الملائمة لها من خلال عملية تفاوضية تضمن عدم تحول إجراءات طرد المهاجرين من جانب دول الشمال، أو حالات نزوح جماعي من دول الجنوب إلى كارثة على المنطقة بأسرها. حيث لا تكفي في نظرنا إجراءات شانغن Schengen الصادرة في سنة 1985 و التي سبق التعرض إليها فيما سبق.

لكن أيضًا، من المهم أن يبقى مستوى معقول من هجرة العمالة من جنوب و شرق المتوسط إلى شماله، فهي توفر تدريبًا مهنيًا و إكتساب مهارات للمهاجرين أنفسهم و لو بدرجات متفاوتة، و تساعد جهود التنمية في دول الجنوب، و توفر ما تحتاجه دول الشمال من عمالة بسبب ظروف داخلية لديها. و من المفترض أن تتبنى دول أوروبا إجراءات لحماية الحقوق الإنسانية الأساسية، و إحترام الهوية الثقافية للمهاجرين، و بذل جهد ثقافي و مدني و سياسي لتحقيق تعايشا و تجانسًا حقيقيًا بين السكان المحليين و المهاجرين، و عدم التمييز على أساس الأصول سواء فعليًا أو تشريعيًا[3].

4/ تطويق خطر الإرهاب و مكافحة الجريمة المنضمة و المخذرات :

لقد حظيت المكافحة ضد الإرهاب بالأولوية من خلال إعلان برشلونة. هذه الظاهرة التي أصبحت تهدد المصالح الأوروبية و دول جنوب وشرق حوض البحر الأبيض المتوسط[4]، ما فتأت أن تنمو و تتطور، فهي في منظور الدول الأوروبية قد عوضت الخطر السوفييتي أثناء الحرب الباردة.

و قد كان أولاً الصراع العربي الإسرائيلي أحد الأسباب التي دفعت بجماعات متعددة إلى إستعمال الوسائل الإرهابية كخطف الرهائن، و تحويل الطائرات و البواخر كرد على مساندة الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية لإسرائيل في صراعها مع الدول العربية.

---

[1] Mustapha Benchenane, op.cit, p 135.

[2] يوسف إبراهيم، مساندة البعد الثقافي للعلاقات العربية الأوروبية (رؤية مستقبلية)، المركز العربي للدراسات، ص 225.

[3] يوسف إبراهيم، مساندة الرسالة السماوية للمركز العربي للدراسات، ص 79 إلى 80.

[4] Commission Européenne, Direction générale de relations extérieures. Le partenariat Euro-méditerranéen, déclaration de Barcelone et programme de travail. Bruxelles, Belgique, p 15.

فرغم إختلاف ميول الجماعات الإرهابية السياسية و الدينية، إلا أنها تتفق في شكل و وسائل الأعمال التي تستعملها، حيث تم القيام بعدة عمليات إرهابية إستهدفت المصالح الأمريكية و الأوروبية التي وقعت في حوض البحر الأبيض المتوسط، و التي يمكن ذكر أهمها :

تحويل جماعة فلسطينية (لم يعرف الفصيلة الذي تنتمي إليها) لباخرة (أشيل لورو) الإيطالية في عرض السواحل المصرية في 07 أكتوبر 1985.

حادثة الباخرة اليونانية "سيتي أوف بورس" في عام 1988، و التي قتل على متنها 09 أشخاص. كما حدثت في نفس السنة عملية مطار "ليوناردو فينشي" في روما و عملية مقهى باريس بروما، و اللتين خلفتا عددًا من القتلى.

و في عام 1990 إتهمت الولايات المتحدة الأمريكية، و بريطانيا، و فرنسا ليبيا بتفجيرها طائرة "بان أم رقم 103" في سماء لوكربي بإسكتلندا و طائرة "دي سي 10" الفرنسية، كما سبق الذكر.

إلا أنه مع الشروع في المفاوضات ما بين إسرائيل و فلسطين خاصة بعد لقاء أسلو، غيرت عدة جماعات سياسة نظرتها، و أوقفت أعمالها السرية، إلا أنه مازالت جماعات أخرى تعارض سياسة إسرائيلية و حلفائها، "كحزب الله" في جنوب لبنان، و حركتي "حماس" و "الجهاد الإسلامي" في داخل فلسطين[1].

و قد صرح في هذا الصدد مستشار الرئيس "كلينتون" لشؤون الأمن القومي (أنطوني ليك) (Antony Lake) لوكالة الإعلام الأمريكية سنة 1994 "إن السلام العربي- الإسرائيلي سيدعم قوى الإعتدال في الشرق الأوسط، و يقيم حصنا ضد الدول الخارجة عن القانون".

إلا أنه سرعان ما ظهر و تطور إرهاب مستند على الأصولية في الجهة الغربية لحوض البحر الأبيض المتوسط (دول المغرب العربي)، حيث ظهرت جماعات أصولية تعمل على تغيير الأنظمة السياسية في بلادها متهمة إياها بأنها أنظمة علمانية تميل إلى الطرح الغربي أكثر منه إلى الطرح الإسلامي. كما يلاحظ أن هذه الجماعات أخذت مرجعيتها من الجماعات الأصولية المصرية التي إتخذت من فكرة إستعمال القوة أساسًا لقلب الأنظمة السياسية القائمة[2]. كما إستفادت هذه الجماعات المتطرفة من الأفراد الذين شاركوا في حرب أفغانستان و الذين إكتسبوا خبرات عسكرية هامة وظفوها عند عدوتهم إلى بلدانهم.

و قد إستطاع هذا التيار من فرض نفسه خاصة في الجزائر بتكوين حزب "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" و إحتلال مكانة هامة على الساحة السياسية في هذا البلد (نهاية الثمانينات و بداية التسعينات)، حيث إستطاع هذا الحزب كبقية الأحزاب الأصولية المتطرفة الأخرى تجنيد عدد هام من المواطنين من خلال إستغلال ظروفهم المعيشية الصعبة و إقناعهم أن الإسلام هو الحل الذي بمقدوره إخراج دولهم من التخلف الإقتصادي و الاجتماعي و بالتالي تحسين

---

[1] العايب الطيب، الديبلوماسية الرسالة السامية و المكرمة، ص ص 79- 80.
[2] العايب الطيب، الديبلوماسية الرسالة السامية و المكرمة، ص 81.

أوضاعهم الاجتماعية، فكان الإسلام هو مصدر شرعية هذه الحركات[1].

هذا النشاط الإسلامي أصبح يستعمل العنف و الإرهاب في الجزائر نتيجة توقيف مسار الإنتخابات التشريعية و حل "حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، الأمر الذي كان بداية لنشاط شبكات إرهابية لم تتوقف نشاطاتها على التراب الجزائري و لكن تعدتها إلى أوروبا، و خاصة فرنسا نظرًا لمدى كثافة العلاقات الجزائرية مع هذا البلد، و تواجد جالية مغاربية هامة بها.

بينما إستطاعت كل من تونس و المغرب تطويق حركتيهما الإسلاميتين على التوالي "حزب النهضة" الذي يتزعمه "راشد الغنوشي" و جماعة "البر و الإحسان" في المغرب الأقصى، هذه الأخيرة التي إتخذت قرار غلق الحدود البرية مع الجزائر على إثر عملية إرهابية نفذت في مراكش، الأمر الذي ساهم في تجميد مسار إتحاد المغرب العربي[2].

أما فيما يخص موقف الدول الأوروبية و خاصة الدول المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط، فقد أثارت بالطبع الأصولية الإسلامية مخاوفها، حيث أصبحت الأصولية في المغرب العربي و خاصة في الجزائر مصدر أساسي للإرهاب في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، خاصة بعد إغتيال العديد من رعايا هذه الدول في الجزائر، و حدوث إنفجارات خلفت خسائر مادية و بشرية على الأراضي الفرنسية. و رغم إجماع الدول الأوروبية على أن الإرهاب الأصولي هو مصدر هام لتهديد الإستقرار خاصة في حوض البحر الأبيض المتوسط، متخوفة في أن تصبح أنظمة دول المغرب العربي خاصة متشابهة لتلك المتواجودة في إيران، و الباكستان و السودان، فأنه لم يكن لها نظرة موحدة في التعامل مع هذه الظاهرة.

و تفيد المقارنة بين المواقف المختلفة لدول الإتحاد الأوروبي فيما يخص الوضع الراهن في الجزائر، بل و حتى بين مواقف بعض الأحزاب في الدول ذاتها. فبينما ترى الحكومة الفرنسية أنه لا سبيل سوى دعم نظام الحكم بكل السبل، معتقدة أن أي تنازل يقدم لحزب الجبهة[3] الإسلامية للإنقاذ المنحل سيؤدي لكارثة لا تقتصر على الجزائر وحدها، و إنما تمتد لدول المغرب العربي، بل و حتى لدول حوض البحر الأبيض المتوسط إجمالا. و هذا ما تجلى من خلال تموين فرنسا بمعدات عسكرية للحكومة قصد مقاومة الإرهاب.

بينما نجد الحكومة الإيطالية قد إنتهجت موقفًا مختلفًا، قوامه أن دعم نظام الحكم الحالي في الجزائر يجب أن يرتبط بتغير سياسي و حوار جدي لا يستثني القوى الأصولية غير الإرهابية في العملية الديموقراطية، مما يساعد على عزل و محاصرة الحركات المتطرفة التي تمارس الإهاب. و تتفق الحكومة الإسبانية إلى درجة ما مع هذا الموقف الذي يعبر عنه المسؤولون الإيطاليون بشكل أكثر وضوحًا[4].

كما لا يجب أن ننسى الإرهاب الذي مصدره الحركات الإنفصالية في أوروبا لاسيما الحركة الإنفصالية الباسكية بإسبانيأ، و الحركة الإنفصالية في جزيرة كورسيكا بفرنسا، و

---

[1] Mustapha Benchenane, ibid, p 135.

[2] العايP Yير الديلAN الرسالة السا4 RكرNAN f 81.

[3] د. وOيد عAد المجيدA المAAرَ السا4 RكرزAN f 81.

[4] د. وOيد عAد المجيدA المAAرَ السا4 RكرزAN f 81.

حركة الإرا في إرلندة الجنوبية، هذه الحركات التي تقوم بنشاطات إرهابية مكثفة في الدول الثلاثة نظرًا لخصوصية النظام السياسي لكل بلد.

فرغم إختلاف بعض أوجه النظر، فقد إتفقت دول الإتحاد الأوروبي و دول جنوب و شرق حوض البحر الأبيض المتوسط في إطار لقاء برشلونة، أن القضاء على الإرهاب يتطلب – و بدون شك - تعاونًا وثيقًا و منظمًا بين الطرفين (شمال و جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط) خاصة و أن شبكاته و مراكز تمويله وإدارته ليست مقتصرة على الدول المعرضة للإرهاب فقط، بقدر ما هي تمتد إلى دول أخرى عديدة، و من ثم كان على الأطراف المشاركة (في إطار إعلان برشلونة) بصياغة موحدة لمكافحة الإرهاب، مع الإبتعاد عن الخوض في تعقيدات تعريف الإرهاب و مفاهيمه و التركيز على صياغة مدونة لقواعد السلوك الأورو-متوسطي لمكافحة الإرهاب، و الإمتداد بذلك إلى الكشف عن روابطه مع الجريمة المنظمة و عبر الوطنية خاصة في ظل الإفتراضات المستقبلية التالية :

- إحتمالات إستعانة المنظمات الإرهابية بعصابات الجريمة المنظمة للحصول على الأسلحة النووية أو المواد الكيميائية و البيولوجية لإستخدامها في العملياتها الإرهابية و التخريبية.
- لجوء المنظمات الإرهابية إلى المنظمات و الأنشطة الإجرامية كمصدر بديل للأموال عقب إتجاه الدول التي ترعى الإرهاب إلى محاولة نفي الربط بينها و بين الأعمال الإرهابية.
- إمكانية التعاون المطروحة بين الإجرام المنظم و الإرهاب في مجالات الإستخبارات المضادة و الإعداد المنسق بينها في التخطيط للعمليات الإرهابية، و تنفيذها على نطاق واسع.
- إمكانية قيام المنظمات الإرهابية بالإستعانة بعصابات الإجرام المنظم أو بعض أعضائها للقيام بمهام تخطيط العمليات و الإعداد لإقامة و إيواء عناصر الإرهاب، و الحصول على الوثائق المزيفة و الإتصال ببعض ذوي الخبرة الطبية لعلاج المصابين في العمليات الإرهابية[1].

و لذى، فقد تم الربط بين الإرهاب، و الإجرام المنظم و تهريب المخذرات في إطار مشروع الشراكة الأورو-متوسطي، حيث كلف الموظفون المعنيون بهذه الملفات على مستوى الدول ال 27 بالإجتماع بصفة دورية قصد تحديد السبل و الأطر الميدانية قصد تدعيم التعاون ما بين مصالح الشرطة و القضاء... إلخ للدول المشاركة، خاصة في ميدان تبادل المعلومات[2].

و في هذا الإطار، فإن الدول العربية طلب من الطرف الأوروبي على أن يتحمل مسؤولية التخلص من الإزدواجية في التعامل مع ظاهرة الإرهاب[3].

- النزاع الغربي-الليبي:

يحتل وضع ليبيا الدولي أهمية كبيرة خاصة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط و المغرب العربي، لذى إرتأينا تخصيص مجال خاص لها. فهذا الوضع الذي يتميز بالتأزم مع الدول الغربية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، تدور أسبابه في إتهام دول أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية لليبيا بأنها تدعم الإرهاب الدولي. و يمكن حصر هذه

[1] ﻳﻮﺭﺍﻳﻢ ،ﻣﺎﺩﺓ ﺍﻟﻤﺎﻝ ﺍﻟﺴﺎﺧﻦ ﺍﻟﻜﺮﺯﺍﻥ f 224.

[2] Commission Européenne, DG, relations extérieures, partenariat Euro-Méditerranéen, p 16.

[3] ﻳﻮﺭﺍﻳﻢ ،ﻣﺎﺩﺓ ﺍﻟﻤﺎﻝ ﺍﻟﺴﺎﺧﻦ ﺍﻟﻜﺮﺯﺍﻥ f 15.

الإتهامات في النقاط الآتية :

أولاً : إتهام ليبيا بممارسة و تشجيع "الإرهاب الدولي" و ذلك منذ سنوات السبعينات، من خلال تمويل الحركات التحررية خاصة الفلسطينية التي قامت بعدة عمليات إختطاف و حجز لبواخر و طائرات غربية. حيث مارست ضدها الضغوط السياسية و الإقتصادية و حتى إستعمال القوة العسكرية. ففي 24 و 1986/03/25 قامت الولايات المتحدة بقنبلة مواقع مدنية في خليج سرت. و في 1986/04/15 قامت عشرات الطائرات الأمريكية بغارات على مدينتي طرابلس و بنغازي إنطلاقًا من الأراضي البريطانية و ذلك بدعوى قيام ليبيا بتدبير حادث تفجير نادي ليلي يرتاده الجنود الأمريكيون في برلين. و على إثر ذلك، فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 41 قرارًا بإدانة الهجوم العسكري ضد ليبيا، و طالبت الولايات المتحدة الأمريكية بالإمتناع عن التهديد أو إستخدام القوة، و أكدت حق ليبيا في المطالبة بالتعويض عن خسائرها، حيث ثبت عدم صحة تورط ليبيا في حادثة برلين.

ثانياً : إتهام الجمهورية الليبية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بتفجير طائرة "بان آمريكان 103" فوق لوكربي، في أسكتلندا في سنة 1988 و التي خلفت 189 قتيلاً.

ثالثاً : إتهام الجمهورية الليبية من قبل فرنسا بتفجير طائرة "دي سي 10 DC" التابعة للخطوط الجوية UTA الفرنسية فوق صحراء النيجر في سبتمبر عام 1989، حيث طالبت فرنسا في إستجواب أربعة أشخاص تشتبه في أنهم قاموا بتدبير هذا الحادث الذي راح ضحيته 170 شخصًا.

و هكذا تمت محاصرة ليبيا عبر تفاقم حدة الخلافات السياسية الليبية الغربية، من خلال خاصة ممارسة الولايات المتحدة الأمريكية لدور فعال لإستصدار عقوبات دولية من قبل مجلس الأمن الدولي (وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة) و الذي نص على حالات تهديد السلم و الإخلال به و وقوع العدوان. و وفقًا للمادة التاسعة و الثلاثين التي نصت على ما يلي: "يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع عملاً من أعمال العدوان، و يقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب إتخاذه من التدابير طبقًا لأحكام المادتين 41 و 42 لحفظ السلم و الأمن الدوليين أو إعادته إلى نصابه"، و قد كان بالإمكان حل المشكلة وفق الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو لحفظ السلم و الأمن الدوليين، و إلتماس حل النزاعات بطرق المفاوضة، و التحقيق، و الوساطة، و التوفيق، و التحكم، و التسوية القضائية أو اللجوء إلى الوكالات و التنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها إختيارها. كما أن جوهر النزاع هو قانوني تحكمه معاهدة مونتريال لعام 1971 الخاصة بقمع جرائم الإعتداء على سلامة الطيران المدني، إلا أن على إثر إصرار الدول الثلاثة المذكورة أعلاه خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، و بريطانيا و فرنسا، تم إصدار ثلاثة قرارات و هي كالآتي :

1. القرار رقم 731 بتاريخ 1992/01/21 الذي يطالب ليبيا بالإستجابة لمطالب الدول الغربية بتسليم موظفين تابعين للحكومة الليبية لمحاكمتهم وفق القضاء الأمريكي أو البريطاني.

2. القرار رقم 748 بتاريخ 31 مارس 1992 الذي أمهل ليبيا إلى غاية 15 أفريل 1992 لكي تستجيب لمطالب مجلس الأمن (الدول الغربية) و إلا فرض عليها العقوبات بموجب الفصل

السابع من الميثاق ، حيث أصدر مجلس الأمن بالفعل العقوبات التالية على ليبيا في حالة عدم إستجابة ليبيا لمطالب الهيئة الأممية:

- عدم السماح لأية طائرة بالإقلاع من الإقليم الليبي أو الهبوط فيه أو التحليق فوقه إذا كانت متجهة إلى إقليم ليبيا أو قادمة منه.
- حظر القيام بتزويد ليبيا بأية طائرة أو قطع طائرات، و توفير الخدمات الهندسية أو الصيانة و ما يتعلق من عقود التأمين و غيرها فيما يخص الطيران المدني.
- حظر تزويد ليبيا بالأسلحة، و المواد المتعلقة بها، و قطع الغيار، و المركبات و المعدات العسكرية و غيرها.
-حظر القيام بتقديم المشورة أو المساعدات الفنية أو التدريب الفني المتعلقة بالطيران المدني.
-تخفيض عدد و مستوى الموظفين في البعثات الدبلوماسية و المراكز القنصلية الليبية و تقييد حركتهم حتى في المنظمات الدولية[1].

3. القرار رقم 883 بتاريخ 11 نوفمبر 1993، أكد فيه مجلس الأمن أن الحكومة الليبية لم تمتثل للقرارين السابقين بعد أن مضي عليهما أكثر من عشرين شهرًا. و هكذا صدر هذا القرار الجديد متضمن عقوبات قصرية إضافية على الجماهيرية الليبية، و الذي بدأ تطبيقه في أول ديسمبر 1993. و أهم ما تضمنه القرار من عقوبات إستنادًا إلى الفصل السابع ما يلي :

أ-تجميد الموارد المالية، بما في ذلك الأموال الناتجة عن الممتلكات أو المتولدة عنها، التي تملكها أو تسيطر عليه الحكومة الليبية، أو أي مشروع ليبي. و أيضا تجميد الأرصدة المالية الليبية في الخارج بما فيها الإستثمارات و الأسهم و الأرباح، و تستثنى من ذلك الأموال أو الموارد المالية الآتية من بيع أو توريد النفط أو المنتجات النفطية بما في ذلك الغاز الطبيعي و منتجات الغاز، بالإضافة إلى المنتجات و السلع الزراعية التي يكون منشؤها ليبيا، و التي تصدر بعد سريان القرار بشرط أن تودع هذه الأموال في حسابات مصرفية مستقلة تفتح خصيصًا لهذه الأموال.
ب- حظر بيع المعدات التي لها صلة بالنفط و التي تستخدم في مصافي النفط أو نقله وفق القائمة المرفقة بالقرار.

و هكذا تم تطبيق نظام العقوبات الدولية بمحاصرة الجماهيرية الليبية سياسيًا، و إقتصاديًا و عسكريًا. كما لم تكتفي الولايات المتحدة الأمريكية بقرارات مجلس الأمن الدولي، حيث أصدرت قانون "داماتو" من خلال مشروع القانون الذي أقره الكونجرس يوم 24 جويلية 1996 القاضي "بفرض عقوبات على الشركات التي تستثمر أموالاً في حقول النفط و الغاز في دول من بينها ليبيا"، و من بين ما يفرضه قانون "داماتو" نذكر :

1. عقوبات على أي شركة تستثمر 40 مليون دولار أو أكثر في عام واحد في ليبيا أو إيران.

2. فرض عقوبات على أي شركة تنتهك عقوبات الأمم المتحدة على ليبيا بما فيها حظر مبيعات الأسلحة، و حظر الطيران و حظر مبيعات معدات التكرير. و نظرًا لهذه الإجراءات التي

---

[1] [illegible] .16Ý15

إتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية، أعدت المفوضية الأوروبية قانون للرّد على العقوبات الأمريكية بالدفاع عن مصالح دول الإتحاد الأوروبي، و ذلك بإتخاذ من جهة العقوبات المضادة في حال إقدام الإدارة الأمريكية على تنفيذ تشريعاتها ضد المؤسسات الأوروبية العاملة في كوبا أو في كل من ليبيا و إيران، و من جهة أخرى، الحوار مع الإدارة الأمريكية لإقناعها بعدم تطبيق القانون.

و قد بقت قرارات مجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة سارية المفعول، حيث إلتزمت الدول بتطبيقها بما فيها دول إتحاد المغرب العربي و هذا ما مثل أحد عوائق نشاط الإتحاد المغاربي، حيث رفضت ليبيا تسليم المشتبه فيهما، و طالبت بأن تكون المحاكمة في أي بلد أوروبي محايد عدا بريطانيا. كما إقترحت ليبيا أسلوب التحكيم بين ليبيا و هذه الدول في محاولة للوصول إلى معالجة قانونية و ودية، بما يتفق و الأعراف الدولية و أحكام المعاهدات و بالطريقة التي لا تتعارض مع قواعد السيادة الليبية و القانون الدولي[1].

و أمام تواصل العقوبات الأممية على ليبيا، فقد تم إبعاد هذه الدولة من مشروع الشراكة الأورو- متوسطية الذي تزامن مع هذه العقوبات، رغم أنها دولة متوسطية من الناحية الجغرافية.

إلا أن المجتمع الدولي لم يكف عن العمل قصد إيجاد حل لهذه الأزمة من خلال التجمعات الإقليمية خاصة بسبب طولها الزمني، و آثارها السلبية على الشعب الليبي، حيث أيد مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية 101 بتاريخ 94/03/27 إقتراح الأمانة العامة القاضي "بإجراء محاكمة عادلة للمشتبه فيهما من قبل قضاة أسكتلنديين وفق القانون الآسكوتلاندي و في مقر محكمة العدل الدولية بلاهاي".

كما طالب مجلس الأمن إجراء تحقيق جديد محايد من أجل الوصول إلى حقيقة حادث تحطم الطائرة الأمريكية.

و في هذا الصدد، أعلنت حركة عدم الإنحياز أنه في حالة عدم التوصل إلى حل تسوية الأزمة بالوسائل السلمية، "فإن الدول الأعضاء في حركة عدم الإنحياز لن يكون في وسعها الإستمرار في الإمتثال لقرارات العقوبات، و لا سيما أن هذه العقوبات قد أنزلت أضرارًا بشرية و إقتصادية ليس فقط بالشعب الليبي بل أيضًا بكثير من شعوب الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز". و قد أدرجت هذه الفقرة رقم 163 في الإعلان الختامي لمؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء دول و حكومات حركة عدم الإنحياز الذي عقد في كولومبيا بتاريخ 1995/10/20 وسيلة ضغط دبلوماسية و آلية جديدة بعدم الإمتثال للقرارات ضد الشعب الليبي في حالة عدم تعاون الدول الغربية للتوصل إلى حل سلمي للأزمة.

و أمام الضغوطات التي فرضت من طرف المجتمع الدولي على الدول الغربية الثلاثة و الآثار السلبية للحصار المفروض على ليبيا، حيث قدر إجمالي حجم الخسائر المالية لليبيا من جراء الحصار بحوالي 30 مليار دولار، الأمر الذي أدى الطرفين للتنازل عن مواقفهما و

[1] ŀراǋيم ơمادǗ الماŀý الساŀƫ ƦكرǰǗ f 16.

الوصول لحل وسط و المتمثل في تسليم ليبيا للمتهمين مقابل محاكمتهما في محكمة أسكتلندية.

الفرع الثاني : الشراكة الإقتصادية و المالية :

عبر المشاركون في مؤتمر برشلونة عن أهمية العمل على إنشاء كافة الشروط الضرورية للوصول إلى إقامة منطقة إقتصادية مزدهرة . كما أشاروا إلى الصعوبات المتعلقة بموضوع إلغاء الديون في البحر الأبيض المتوسط[1].

و قد وضع المشاركون الأهداف التالية الواجب تحقيقها على الأمد الطويل :
- دعم الإتحاد الأوروبي للإنتقال الإقتصادي و التصحيحات الإقتصادية الكلية التي شرعت فيها الدول المتوسطية في إطار برامج التصحيح الهيكلي، و ذلك عن طريق تنشيط القطاع الخاص، و عصرنة القطاع الصناعي و د فع الإستثمار الأوروبي في الدول المتوسطية[2]؛
- تحسين مستوى الهياكل القاعدية الإقتصادية و الإجتماعية في البلدان المتوسطية الشريكة للإتحاد الأوروبي و تعزيز الأنظمة الإنتاجية؛
- تعزيز تنافسية مؤسسات الدول المتوسطية لتفضيل إندماج الكيان الأورو- متوسطي؛
- توطيد التعاون بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط في ميادين الطاقة ، و المياه، و الهياكل القاعدية، و الصيد و التكنولوجيا.

و لتحقيق هذه الأهداف بعيدة المدى، إتفق المشاركون على إعداد ما يدعى بالشراكة الإقتصادية و المالية التي تأخذ بعين الإعتبار الدرجات المختلفة للتنمية، و التي تقوم على :
- إقامة منطقة التبادل الحر،
- التعاون الإقتصادي و العمل المنظم الجماعي،
- التعاون المالي.

1/- منطقة التبادل الحـــر :

إن الهيكلة المطروحة في إعلان برشلونة تقضي بإقامة تجارة حرة خلال مدة محددة فيما يخص المنتجات الصناعية و الخدمات، على أساس التحرير التدريجي الكامل للمنتجات الصناعية، و التحرير التدريجي الكامل للمنتجات الصناعية، و على أساس الجوانب التجارية للخدمات في الإتفاق العام للتعريفة الجمركية و التجارة GATT [3].

و نظريا، يسعى إنشاء منطقة التبادل الحر إلى تسهيل تنقل السلع و رؤوس الأموال، و توسيع الأسواق، و تحسين إنتاجية، و نوعية السلع و الخدمات المنتجة .

و قصد تكريس هذه المبادرة، نص إعلان برشلونة على بعض التدابير منها الإقامة التدريجية لمنطقة التبادل الحر عن طريق إتفاقيات ثنائية للتبادل الحر، حيث حددت سنة 2010

---

[1] د. عامر [illegible] المرجع السابق ص 11.

[2] Djamel BOUTIAB, op.cit, p 46.

[3] [illegible] الدجاني الإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة و المالية لإعلان [illegible] العدد 90 ص 200.

كتاريخ نهائي قصد إقامة المنطقة[1].

و قد تم التنويه في الإعلان الختامي عن خصوصية منتوجات كل قطاع على حدة (الصناعة، و الزراعة و الخدمات)، بحيث يحصل نوع من الإنسجام و التناسق مع القررات المنبثقة عن المنظمة العالمية للتجارة "OMC" و جدولها الزمني أيضا.

و لكن إنشاء مثل هذه المنطقة لا يخلو من عوائق خاصة ترجع للفرق في التنمية الإقتصادية و نقص منافسة المنتوجات بين دول ضفتي حوض البحر الأبيض المتوسط. و بالمقابل لهذه العوائق، فإن المشاركون واعون بها، و عليه فقد قرر المشاركون تقديم كل ما يلزم لتسهيل الوصول التدريجي لمنطقة التجارة الحرة عبر:

- إتخاذ و تبني الإجراءات و التدابير المرجوة بخصوص شهادات المنشأ و حماية حقوق الملكية الصناعية، و الفكرية و كذلك المنافسة ...؛
- متابعة تطوير السياسات الإقتصادية التي تقوم على إقتصاد السوق و الإندماج الإقتصادي بين الدول المشكلة لإقليم ما؛
- تصحيح الهياكل الإقتصادية و الإجتماعية، و تنظيمها و تحديثها مع إعطاء الأولوية لدعم و تنمية القطاع الخاص، و إزالة كافة العقبات التي تعيق الإستثمارات بما فيها تلك المتعلقة بالقطاع المصرفي؛
- تسهيل عملية نقل التكنولوجيا[2].

2/- التعاون الإقتصادي و العمل المنظم الجماعي:

إهتم المشاركون بالطرق الكفيلة لتحسين و ترقية إقتصاديات دول الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط. و في هذا المجال، ذكر الإعلان الختامي عددا كبيرا من النقاط الواجب إحترامها من قبل الدول المشاركة في الفترة الزمنية القادمة بهدف تسهيل الوصول إلى إقامة منطقة تبادل حر بين الطرفين أهمها :

- تستند عملية التنمية الوطنية الحقيقية على الإدخار الوطني الداخلي بشكل رئيسي و على مساعدة الإستثمارات الأجنبية التي تساهم في عملية نقل التكنولوجيا الضرورية؛
- التأكيد على ضرورة التعاون الإقليمي من خلال رفع وتيرة المبادلات التجارية بين الدول المشاركة ذاتها و إنشاء نوع من التبعية المتبادلة فيما بينها؛
- التركيز على دور المرأة الهام في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية؛
- التعاون في مجال تحديث البنيات الزراعية و دعم تطوير و تنمية هذا القطاع من خلال تقديم المساعدات التقنية الخاصة[3].

كما إتفق المشاركون أيضا على التعاون في مجالات أخرى منها : تحسين البنية التحتية، و إحترام مبادئ القوانين الدولية البحرية، و تشجيع التعاون بين السلطات المحلية من دول

[1] Djamel BOUTIAB, op.cit, p 47.

[2] ýlo¤ سعد الÄÏ المرجy السا¤Ä f 12.

[3] د.عامر لÄÖ¤Ä المرجy السا¤Ä f 13.

مختلفة، و تشجيع التعاون في موضوع المعلومات الإحصائية و زيادة المبادلات في مجالات المعلومات عامة.

و لكن رغم هذه الإقتراحات و التي من شأنها أن تفي بالغرض، إلا أنه توجد دائما عراقيل من شأنها أن تحد من عملية التنمية الإقتصادية، أهمها مشكل المديونية الذي يقف عائقا أمام تطوير إقتصاديات البلدان المتوسطية. إلا أن مشكل المديونية و أن حضي بإهتمام كبير من طرف المشاركين، فإنه يبقى المشكل الذي لم يتبلور حوله حل شامل و عاجل[1].

3-التعاون المالي :

رأى المشاركون أنه لنجاح مشروع إقامة منطقة تبادل حر لاحقا، لا بد من زيادة المساعدات المالية الرامية لتشجيع و دفع عملية التنمية المحلية. و لهذا الغرض قامت دول الإتحاد الأوروبي في إجتماعها بكان CANNES بتخصيص ميزانية تقدر بـ 6866 مليون إيكو في الفترة المحصورة بين 1995 و 1999، بالإضافة إلى ذلك يقدم البنك الأوروبي للإستثمار BEI أموال إضافية في شكل ديون، و كذا المساهمات المالية الثنائية للدول الأعضاء . كل ذلك يهدف إلى ترقية دعم موضوع الشراكة الإقتصادية و المالية بين الطرفين[2].

الفرع الثالث : الشراكة الإجتماعية و الثقافية :

إن الإستراتيجية الأورو- متوسطية الجديدة تهدف إلى ترقية مساهمة المجتمع المدني في مختلف النشاطات السوسيو الإقتصادية المسجلة في إطار التعاون الأورو-متوسطي و ذلك من أجل ضمان تحقيق الشراكة الأورو-متوسطية الجديدة[3].

فبعد التذكير بالعادات و التقاليد الخاصة بكل منطقة من مناطق حوض البحر الأبيض المتوسط، و بضرورة إحترامها، و بأهمية الحوار فيما بينها، بل أيضا بضرورة التبادل الثقافي و الإنساني بين كافة الأطراف المعنية .... إتفق المشاركون على عدد كبير من النقاط غطت المجالات الإجتماعية و الثقافية و حتى الشؤون الإنسانية عامة منها:

- إن الحوار و الإحترام بين الثقافات و الأديان ضروريان كشرط مسبق للتقارب بين الشعوب، و التأكيد على الدور الهام الذي يمكن لوسائل الإعلام أن تلعبه في هذا المجال؛
- التأكيد على أهمية قطاع الصحة في التنمية و على تطوير الموارد البشرية، مع ضرورة إحترام الحقوق الإجتماعية الأساسية؛
- التعاون في مجال تخفيف الضغوط الناجمة عن الهجرة، و وضع برامج محلية وطنية للتدريب المهني و إيجاد فرص عمل محلية؛
- تشجيع اللقاءات بين الشباب و الإختلاط و التبادل وفق برامج تعاونية تهدف لدفع العلاقات العامة و الخاصة؛
- محاولة دعم المؤسسات الديموقراطية كحماية دور القانون و المجتمع المدني؛

---

[1] كمال سعد الدين المرجع السابق ص 31.
[2] د.عامر الكبيسي المرجع السابق ص 13.
[3] Djamel BOUTIAB, op.cit, p45.

- التعاون من أجل حل المشاكل المترتبة على الهجرة غير الشرعية؛
- التعاون من أجل الحد و القضاء على الإرهاب و إتخاذ التدابير و الإجراءات الجماعية المشتركة لهذا الغرض؛
- و بالشكل ذاته، يجب العمل على إتخاذ التدابير و الإجراءات الكفيلة بحل مشكلة تجارة المخذرات، و الجرائم الدولية، و الرشوة و الفساد؛
- العمل على مكافحة العنصرية، و التعصب القومي و اللاتسامح[1].

و من أجل ذلك، فإن أرضية برشلونة تقترح وضع آليات تعاون لا مركزية تستجيب للإحتياجات الملموسة و إنشغالات المواطنين في الدول المتوسطية مثل التعليم، و التكوين، و الصحة، و الموارد البشرية خاصة التكوين المهني، و البيئة، و المياه، و الصيد، و السياحة، و التعمير و العالم الريفي.

كما ستقوم الشراكة الأورو-متوسطية في الميدان الإجتماعي على نشاطات مشتركة يكون الفاعلون الرئيسيون فيها الجماعات المحلية، و الجامعات، و مراكز التكوين، و المؤسسات و بصفة عامة كل أعضاء المجتمع المدني.

و زيادة على ذلك، فإن أرضية برشلونة تقترح في الميدان الإجتماعي تدابير من أجل مكافحة الظواهر التي تضعف الأمن و الإستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط منها الفقر، و التهميش في مجتمعات جنوب حوض البحر البيض المتوسط، و الإرهاب، و الإجرام المنظم، و تجارة المخذرات و الهجرة غير الشرعية.

و من أجل ذلك، ينص إعلان برشلونة على تنمية و تعزيز التعاون القضائي بين الدول المتوسطية.

و بعد التطرق إلى الخطوط العريضة لميادين إتفاقية برشلونة، علينا أن نتساءل الآن عن مدى تجسيد المبادئ التي جاء بها إعلان برشلونة في أرض الواقع؟ و هذا ما سوف نتطرق إليه من خلال المطلب الرابع و الأخير من هذا المبحث و الخاص بمسار تجسيد إتفاقية برشلونة.

المطلب الرابع :

مسار تجسيد إتفاقية برشلونة :

إتفق المشاركون في مؤتمر برشلونة على ضرورة متابعة و تنفيذ ماجاء في بيان برشلونة من خلال عقد إجتماعات دورية لوزراء خارجية البلدان المشاركة، و ذلك من جهة قصد تقييم مدى تجسيد مبادئ الإعلان في أرض الواقع و من جهة أخرى، من أجل مناقشة و وضع الوسائل الكفيلة بتحقيق الهدف المنشود في مختلف المجالات. و بالفعل فقد تم عقد عدة إجتماعات في مختلف المجالات التي تطرقت إليها وثيقة برشلونة[2].

---

[1] د.عامر [illegible] المرجع السابق ص 14.
[2] [illegible] سعد [illegible] المرجع السابق ص 32.

و قد كان المؤتمر الوزاري بمالطا (15 و 16 أفريل 1997) مناسبة لإعداد تقييم أولي و التقرير المنشئ من قبل اللجنة الأوروبية[1].

و في المجال الثنائي، تمت مفاوضات بين الإتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية، حيث تم التوقيع حتى الآن على تسعة عقود شراكة مع كل من تونس، و المغرب الأقصى، و إسرائيل و تركيا، و الجزائر، و الأردن، و مصر، و لبنان و السلطة الفلسطينية[2].

و من جهة أخرى، فإن الحوار المتعدد الأطراف الذي تم طرحه في مؤتمر برشلونة لم يتوقف في مساره، حيث ترجم على المستوى المؤسساتي عن طريق تعدد الإجتماعات بين الأوروبيين و الدول المتوسطية، كما أدى إلى العديد من القرارات و الإلتزامات، رغم أن الإنجازات الملموسة هي أقل من الأهداف المنشودة.

و يمكن إجمالا في إطار العلاقات المتعددة الأطراف، تقييم الجوانب الثلاثة التي جاءت بها وثيقة برشلونة كالأتي :

الفرع الأول : فيما يخص الشراكة السياسية و الأمنية :

من بين المجالات الثلاثة للشراكة الأورو-متوسطية، فإن التعاون السياسي و الأمني هو الذي يواجه أكبر العقبات. ففي هذا الميدان تبقى المكتسبات عارضة حتى و لو كان " الحوار يمثل اليوم ساحة لا مثيل لها لمناقشة المشاكل الإستراتيجية و السياسية بين المنطقة المتوسطية و أوربا"[3].

و على العموم، يمكن القول أن الشراكة السياسية و الأمنية عرفت نوعا من التقدم الملحوظ من خلال ما توصل إليه الموظفون السامون تبعا للقاءاتهم و التي تجاوزت خمسة إجتماعات خلال سنة 1996، الأمر الذي يبين الأهمية البالغة التي يحظى بها الحوار السياسي و الأمني. و لقد شهد هذا الأخير تطورا في ثلاثة إتجاهات :

1/ - إعداد قائمة من المقاييس للثقة[4] أغلبيتها عملية أو معتمدة من أجل التطبيق الفعال، نذكر منها تبادل المعلومات و الوثائق في المسائل المشتركة خاصة فيما يخص الإرهاب مثل الجريمة المنظمة، و عمليات الإغاثة الجوية و البحرية، و ترقية تبادل المعلومات في نشاطات الدفاع خاصة عن طريق مؤسسات و معاهد الدفاع، و التعاون بين المعاهد الوطنية للدراسات في وسائل الدفاع و الأمن و ذلك من أجل إقامة معهد أورو-متوسطي لتنمية الأمن، و ترقية التعاون في قطاع الأخبار و الحفاظ على السلام، و العمل على عدم إنتشار أسلحة الدمار الشامل و إنشاء منطقة لنزع السلاح في الشرق الأوسط[5].

---

[1] François PERIGOT, op.cit, p73.

[2] Khader BICHARA, op.cit, p139.

[3] François PERIGOT, op.cit, p73.

[4] ﻳﺤﻤﻞ ﺍﻟﻤﺎﻳﻴﺲ ﺍﻟﺜﻘﺔ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﻤﺒﺎﺩﺭﺍﺕ ﻣﺠﺎﻝ ﺩﻗﺎﻉ ﻭ ﺍﻟﻠﻠﻪ ﻣﻦ ﺍﻟﻤﻘﺎﻳﻴﺲ. ﺍﻹﺟﺮﺍﺀﺍﺕ ﺍﻟﻤﺘﺒﻌﺔ ﻟﺘﻨﻤﻴﺔ ﺍﻟﺜﻘﺔ ﻭ ﺍﻟﺘﺤﻘﻖ ﻣﻦ ﺍﻟﺘﺰﺍﻡ ﺍﻟﺴﻴﺎﺳﺔ ﺍﻟﻌﺎﻣﺔ ﺍﻟﻤﺘﻌﻠﻘﺔ ﺑﺎﻷﺳﻠﺤﺔ ﺍﻟﻤﺴﺘﻌﻤﻠﺔ.

[5] ﺳﻌﺪ ﻳﺲ ﺍﻟﻤﺮﺟﻊ ﺍﻟﺴﺎﺑﻖ f 33.

و قد تم تجسيد نتيجتين إبتداء من سنة 1997: أولا: أعمال شبكة معاهد السياسة الخارجية "Euro Mesco " و التي تقدم تحليل مستقل حول القضايا السياسية و الأمنية للمنطقة، و ثانيا: إقامة ميكانيزم للتعاون في حالة الكوارث الطبيعية و الإنسانية، و الذي يسمح بالربط الفعلي بين المصالح المكلفة بالوقاية و الإسعاف في المنطقة[1].

2/ - خطة عمل تستخدم كدليل عمل داخلي للمجموعة و يتم مراجعتها بصفة مستمرة، و قد تم إعدادها بصفة تدريجية، حيث تم مناقشتها خلال كل إجتماع. و تضم هذه الخطة ستة قطاعات حول تعزيز الديموقراطية، و الدبلوماسية الوقائية، و تدابير الثقة و الأمن، و نزع الأسلحة و الإرهاب و الجريمة المنظمة.

3/- الهدف الرئيسي للمجال الأمني للشراكة الأورو-متوسطية هو الميثاق الأورو-متوسطي للسلم و الإستقرار، الذي تم إقتراحه من طرف فرنسا من أجل أن يكون الميكانيزم المؤسس للحوار و تجنب الأزمات .

- نحو ميثاق للسلام و الإستقرار:

نص إعلان برشلونة كما سبق الذكر على إلتزام الشركاء الـ 27، "العمل على تدعيم فضاء للسلام و الإستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك إنجاز عهد Pacte أوروبي – متوسطي"[2].

و قد ظهرت فكرة التوصل إلى ميثاق للسلام و الإستقرار لأول مرة في إطار مؤتمر الأمن و التعاون في أوروبا. فعندما لاحت بوارد نهاية الحرب الباردة، إتفقت الدول الأعضاء في المؤتمر المنعقد في باريس سنة 1990 على ما سمي "بميثاق باريس". هذه الوثيقة التي حددت العناصر الجوهرية للنظام الأوروبي الجديد. و في سنة 1995 صدر "ميثاق قرطاج للتسامح في البحر الأبيض المتوسط" ، و في سنة 1997 صدر "الميثاق المتوسطي" تحت إشراف "معهد العلوم و المجتمع" في مدريد، وقعته مجموعة من المنظمات الحكومية و غير الحكومية في الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، و قد تضمن الميثاق مجموعة العناصر الأساسية للعلاقات بين تلك الدول.

و في إطار إعلان برشلونة (نوفمبر 1995)، شرعت الدول ال 27 الأعضاء في الإعداد لمشروع الميثاق، فإجتمع الموقعون السامون المكلفون بالحوار السياسي و الأمني بصفة منتظمة على الأقل أربعة مرات في السنة منذ سنة 1995. حيث إستطاعوا من إحراز تقدم هام في مسألة البحث عن الوسائل المؤسساتية و الميكانيزمات الفعالة للحوار السياسي قصد ترقية و حماية السلام في المنطقة[3].

و قد دار نقاش واسع حول تحرير المشروع، و من بين المواضيع التي خصص لها

---

[1] François PERIGOT, op.cit, p74.

[2]Commission Européenne- DG relations extérieures, note d'information sur le partenariat Euro-Méditerranéen, février 2000, Bruxelles, Belgique.

[3] محمد السيد سليم، المرجع السابق الذكر، ص 03.

نقاش، تسمية العهد Pacte، وما المراد منه؟ فبالنسبة للبعض و خاصة وفود دول جنوب و شرق حوض البحر الأبيض المتوسط، كان لمصطلح "عهد" طابع عسكري، مما قد يجعله يؤول للفشل، حيث رغم أن هدف برشلونة تمثل في تجميع الدول المشاركة، و لكن السؤال يطرح كيف يمكن تقريب اليونانيين و الأتراك، الفلسطينيين و الإسرائليين، الإسرائليين و السوريين الذي توجد جزء من أراضيهم محتلة من طرف قوات تل أبيب، المغاربة و الجزائريين الغير متفقين حول الصحراء الغربية إلخ... . فمن يساهم مع من، و ضد من؟ إلا أن نظرة الإتحاد الأوروبي الذي إقترح هذه التسمية لم يكن ينظر للمسألة من هذا المنظور.

و خلال الندوة المنظمة في مدينة مرسيليا الفرنسية من طرف الجمعية المتوسطية للدراسات الإستراتيجية Fondation méditerranéenne d'études stratégiques (FMES) في سنة 1996 قصد المساهمة في إعداد مشروع عهد الإسقرار، خصص لمسألة المصطلحات نقاش كبير بين ممثلي الشمال و ممثلي الجنوب للحوض. فكل طرف أعطى لكلمة "عهد" المفهوم الذي يلائمه : إعلان مبدئي، منطقة متوسطية للتعاون، ميثاق أورو-متوسطي، شبكة مشتركة ...إلخ.

و يرجع تخوف دول الجنوب من مصطلح "عهد" أن يرون دول شمال حوض البحر الأبيض المتوسط أي الإتحاد الأوروبي تكريس هدف الإبقاء على الأوضاع كما هي Maintenir la stratégie في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

ففي برشلونة، تم تفادي تقليل عدم التفاهم نظرًا لإنشغالات شمال و جنوب الحوض المتباعدة. فقد ظهر على دول الإتحاد الأوروبي إنشغالها خاصة في المسائل الأمنية التي تؤثر على الدول الأوروبية[1] كمستقبل الهجرة الغير شرعية، و تدفق اليد العاملة من جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط إلى بلدان الإتحاد الأوروبي، و إحتمالات تفاقمها و ما تطرحه من تصدير التطرف و العنف من بلدان الساحل الجنوبي لحوض البحر البيض المتوسط إلى ساحله الشمالي و الإمتداد به إلى أعماق القارة الأوروبية. فظاهرة الإرهاب التي أصبحت تثير القلق الشديد لدى بعض الدول الأوروبية، و هي الظاهرة التي يطلقون عليها الأصولية الإسلامية أو تيارات الإسلام السياسي، بينما هي في حقيقتها تيارات سياسية متطرفة تستغل الدين في ستر إنحرافها، بل تعادي كل الحضارات بما فيها الحضارة الإسلامية ذاتها. بالإضافة إلى المكافحة ضد إنتشار الأسلحة ذات الدمار الشامل و تهريب المخذرات.

بينما دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط كانوا مهتمين بالدرجة الأولى بمشكل السلام في الشرق الأوسط، و ما يمكن أن تقوم به دول الإتحاد الأوروبي قصد مساعدة دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط قصد تحسين أوضاعه الإجتماعية، و توفير الشغل قصد الحد من الهجرة[2].

و لذلك، فخلال الإجتماع الوزاري الثاني لدول ال 27 المشاركة في مشروع الأورو-متوسطي المنعقد بمالطا في يومي 15 و 16 أفريل سنة 1997، تم الإتفاق على تعديل إسم

[1]Mustapha BENCHENANE, op.cit, p 139, 140
[2]Mustapha BENCHENANE, op.cit, p 140

المشروع المقترح إلى ميثاق Chartre بدلا من عهد Pacte بناء على إقتراح الدول العربية خاصة، و على أن يكون لهذه الوثيقة قيمة إعلان برشلونة، أي إعلان سياسي يتبناه الشركاء السبعة و العشرين" 27"[1].

و في إطار تقييم المجهودات المبذولة خلال هذا اللقاء في الميدان السياسي و الأمني و ذلك بعد مرور أقل من سنة و نصف من مؤتمر برشلونة، فقد عبر المشاركون عن إرتياحهم للمجهودات المبذولة من طرف الخبراء، حيث عقدت مجموعة كبار المسؤولين المعنيين بمتابعة و تفعيل هذا الجانب من جوانب الشراكة الأورو-متوسطية خلال العام الأول ما يقرب من سبعة إجتماعات في بروكسل ، نوقشت خلالها معظم المحاور و الإلتزامات الواردة في إعلان برشلونة فيما يخص شقه الأول هذا، بهدف التوصل إلى تفعيلها في شكل برامج أو مشروعات أو آليات محددة، و كان من أبرز الموضوعات التي طرحت ما يلي :

- محاولة صياغة أول قائمة شاملة لإجراءات بناء الأمن و الثقة التي يمكن الإتفاق عليها.
- محاولة التوصل إلى خطوط إسترشادية للتعاون الأوروبي المتوسطي في مجال منع و مكافحة الإرهاب.
- بحث إمكانية التوصل إلى ترتيبات متوسطية لمنع و تسوية النزاعات.

بالإضافة إلى محاولة التوصل إلى صياغة خطوط أساسية لما يسمى بميثاق الأمن و الإستقرار في البحر الأبيض المتوسط طبقًا لما تضمنته الفقرة 18 من إعلان برشلونة[2].

إلا أن الدول المشاركة لم تتفق في هذا المؤتمر [مؤتمر مالطا]، و ذلك نتيجة سببين أساسيين، الأول يرجع لموقف الدول العربية و الثاني يرجع لموقف الدول الأوروبية :

- السبب الأول يتمثل في تأزم الأوضاع في الشرق الأوسط، بوصول نتنياهو إلى السلطة في إسرائيل سنة 1996 مما سبب في تعطيل أثناء تلك الفترة عملية السلام في الشرق الأوسط، و إصرار الدول العربية على الربط بين إصدار الميثاق و تقدم عملية السلام، الأمر الذي لم تقبله الدول الأوروبية[3].

- كما طرح مشكل التفاوت القائم بين ضفتي حوض البحر الأبيض المتوسط (الشمالية، و الجنوبية الشرقية) في مسألتي الديموقراطية و حقوق الإنسان بمفهومها الغربي، فإختلاف وجهات نظر الأطراف المشاركة مثلت عائقًا في تقديم الحوار. إلا أنه يتضح من تجربة مؤتمر الأمن و التعاون الأوروبي الذي يمكن إعتباره أقرب نموذج لهذا الميثاق الأورو-متوسطي، أنه قد تم إعداده في وقت كان التفاوت بين الأنظمة السياسية في دول غرب و شرق أوروبا أكثر عمقًا منه بين دول شمال حوض البحر الأبيض المتوسط و معظم دول جنوبه الآن. و مع ذلك فرضت المسألة الديموقراطية نفسها على أعمال ذلك المؤتمر، حتى قبل تحرر دول شرق أوروبا من الأنظمة الشمولية في نهاية الثمانينات، و صدور ميثاق "باريس من أجل أوروبا جديدة" في نوفمبر 1990. حيث نص هذا الميثاق على أن الإرادة الحرة للفرد التي تجسدها الديموقراطية و تحميها سيادة القانون تشكل الأساس الضروري للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية الناجحة و أن "الحرية و التعددية السياسية عنصران لازمان لتحقيق الهدف المشترك، و تنمية

---

[1] محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 03.
[2] سامي عبد الله، مسيرة الشراكة الأورومتوسطية، مجلة السياسة الدولية، العدد 129. ص 166.
[3] محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 03.

إقتصاديات السوق، و تحقيق الرفاه، و العدل الإجتماعي و الإستخدام الكفء للموارد الإقتصادية"[1].

إلا أن العمل قد تواصل بين الإتحاد الأوروبي و الشركاء المتوسطيين ضمن مجموعة الموظفين السامين خلال سنتي 1997 و 1998 قصد إثراء مشروع هذا الميثاق. و كانت آخر صياغة لمشروع الميثاق هي الصياغة المقترحة خلال إجتماع المؤتمر الوزاري الثالث في شتوتغارت بألمانيا في يومي 15 و 16 أفريل 1999، تحت إسم "خطوط إسترشادية حول تطوير الميثاق الأوروبي – المتوسطي للسلام و الإستقرار". هذا المشروع الذي كان من المفروض تبنيه من طرف الدول الأوروبية و المتوسطية بعد الإتفاق حول شكله النهائي في مؤتمر شتوتغارت.

و قد إرتأينا عرض ملخص لأهم الملاحظات و الإنتقادات المقدمة حول هذا المشروع من طرف الباحث الدكتور محمد السيد سليم الصادرة في كراسات إستراتيجية لمركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام ـ القاهرة ـ.

حيث يبدأ الباحث في إبراز أهمية الميثاق على أنه وثيقة تحكم المشاركة الأوروبية – المتوسطية. فقد أكدت "وثيقة الخطوط الإسترشادية" هذه المقولة حينما أتت على أن الميثاق سيكون بمثابة أداة وظيفية لتنفيذ المبادئ الواردة في إعلان برشلونة و المتعلقة بقضايا السلام و الإستقرار، كما حددت هذه الخطوط الإسترشادية أربع وظائف للميثاق هي :

1/ أن يسهم في دعم السلام و الإستقرار.
2/ أن يدعم القيم المشتركة و المبادئ المتفق عليها.
3/ أن يعالج الظروف الإجتماعية و الإقتصادية التي تهدد الإستقرار في الإقليم.
4/ أن يطور من متطلبات الأمن في المشاركة الأوروبية ـ المتوسطية[2].

و لتحقيق هذه الأهداف أشارت الخطوط الإسترشادية هذه إلى آليات محددة تتمثل أساسًا في تبني بعض إجراءات منع الصراعات، و إجراءات بناء الثقة، و بناء إطار للحوار السياسي. و فيما يلي سوف نتعرض لكل نقطة بأكثر تفصيل :

أولا : إجراءات منع الصراعات:

إن الخطوط الإسترشادية تؤكد على أن أحد مبادئ الميثاق المقترح هو "عدم التدخل في تسوية الصراعات أو النزاعات الراهنة"، كما تؤكد على أن الوظيفة المحددة في إطار الشراكة الأمنية تنحصر في "منع الصراعات" و ليس وظيفة "تسوية الصراعات"، مما يعني أن الميثاق المقترح سيركز على بناء العناصر الكفيلة لمنع نشوب صراعات في المستقبل أي التي لم تقع بعد، مع ترك الصراعات الراهنة، كالصراع العربي الإسرائيلي، و الصراع اليوناني التركي حول قبرص، و الصراع في الصحراء الغربية، و ذلك ليتم التعامل معها في أطر أخرى. فحسب الطرف الأوروبي فإن تجنب إزدواجية الأطر يكمن على سبيل المثال في

[1] د. وحيد عبد المجيد، الملامح الساسية لمكرزات ... ص 80.
[2] محمد السيد سليم، المرجع السابق لمكرزات ... ص 4، 5.

أن تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، يتم التعامل معه في إطار المفاوضات الثنائية و المتعددة الأطراف تحت رعاية الولايات المتحدة. كذلك يؤكد أنصار هذا المنهج على أن الإتحاد الأوروبي يجب أن يركز على قضايا الأمن السهلة Soft Security و ليس قضايا الأمن الصعبة Hard Security، مع إعطاء الأولوية لقضايا التعاون الإقتصادي الإقليمي و ليس القضايا السياسية – الأمنية. و أخيرًا[1]، فإن الإتحاد الأوروبي لم يصل بعد إلى مستوى من التنسيق في مجال السياسة الخارجية ما يسمح له بالقيام بتنفيذ سياسة أوروبية موحدة إتجاه الصراعات المتوسطية، خاصة ما بين تصورات و مواقف الدول الأطلسية المؤيدة للإحتفاظ بالسياسة الأمنية ضمن الحلف الأطلسي، و الدول التي تريد أن تستقل عن المضلة الأمريكية، و بين الدول الأوروبية المتوسطية التي لا تولي إهتمام كبير بحوض البحر الأبيض المتوسط، مثلا ألمانيا التي تولي أهمية أكبر لدول أوروبا الشرقية و ذلك لأسباب جيوسياسية[2].

إلا أن في الحقيقة، فإن المنهج الذي جاء في "الخطوط الإسترشادية" مثير للجدل إلى حد كبير و ذلك للأسباب التالية :

أولا : يظهر لنا أن الدول أكثر ميلا إلى الإهتمام بصراعاتها الراهنة من إهتمامها بتلك الصراعات التي قد تظهر في المستقبل، و أكثر ميلا إلى المشاركة في الأطر التي توفر آليات لكل صراعاتها الراهنة من تلك التي تعد بإنشاء نظام إقليمي مستقبلي. و يرجع ذلك إلى أن الدخول في صراعات يرتب نمطا من تعبئة الموارد الذي لا يمكن تغييره بدون حل الصراعات الراهنة. فإذا قررت المشاركة الأوروبية ـ المتوسطية أن تبتعد عن الصراعات الراهنة و تركز على إقامة عالم جديد في المستقبل، فإن الإحتمال الأكثر ترجيحًا هو أن الدول التي تتحمل عبء تلك الصراعات ستفقد إهتمامها بتلك المشاركة و بالميثاق.

ثانيًا : من الصعب تجزئة العلاقات الدولية، فإستمرار الصراعات الراهنة من شأنه أن يؤثر سلبًا على إمكانية بناء نموذج مستقبلي تعاوني خال من الصراعات في العلاقات الأوروبية المتوسطية، لأن الصراعات الراهنة ستؤثر بالضرورة على العلاقات المستقبلية. فالدول الداخلة في الصراعات لن يحتمل أن توافق على الخطوط الأخرى ما لم يتفق على تسوية الصراعات الراهنة. و في هذا الصدد، فقد أشارت مجموعة من الباحثين الأمريكيين إلى أن عملية السلام في الشرق الأوسط قد برهنت على أنها العقبة الكبرى، حيث أن إستمرار التوتر العربي الإسرائيلي يؤدي إلى إستبعاد بناء التوافق الضروري نحو إقرار الوثيقة (أي الميثاق)[3].

ثالثًا : ليس هناك ما يؤكد أن الأطر الأخرى لتسوية الصراعات الأوروبية المتوسطية ستنجح في تسوية تلك الصراعات. فلم تستطيع الأمم المتحدة و لا الولايات المتحدة حل المشكل في الشرق الأوسط، مما سيؤدي ذلك إلى إستمرار وجود عالم أوروبي متوسطي مشحن بالصراعات، و مشاركة أوروبية – متوسطية خيالية تركز على بناء نموذج مستقبلي للعلاقات الأوروبية – المتوسطية تاركة النار مشتعلة في فنائها الخلفي[4]. كذلك أن إعلان برشلونة ذاته، و

---

[1] محمد السيد سليم، المرجع السابق الذكر، ص 05 إلى 06.

[2] Directeur Générale des Relations extérieures, commission européenne, allocation de Chris Patten commissaire européen responsable pour les relations extérieures sur la politique étrangère européenne : ambitions et réalités, Paris le 15 juin 2000.

[3] محمد السيد سليم، المرجع السابق الذكر، ص 06.

[4] محمد السيد سليم، المرجع السابق الذكر، ص 06.

برغم تضمنه نصا على عدم الإزدواج و التداخل بين عمليتي برشلونة و مدريد، إلا أن الإعلان كان قد نص بوضوح على إلتزام جميع أطرافه بما فيهم إسرائيل بالقواعد المرجعية الأساسية التي تتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط. و لذلك فإن الأطراف العربية لها الحق -من وجهة نظرها - في أن تناقش مسالة الشرق الأوسط داخل إطار برشلونة[1].

فإن التعامل مع الصراعات الأوروبية - المتوسطية الراهنة في أطر دولية أخرى لا يعني بالضرورة إستبعاد الإطار الأوروبي – المتوسطي، أو إضطلاع المشاركة الأوروبية المتوسطية بدور نشيط في تسوية تلك الصراعات، على الأقل على مستوى صياغة سياسات فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية للتسوية، خاصة في ضوء وجود لوائح قانونية دولية متفق عليها لتحقيق تلك التسويات. و من ثم، فإن الحجة القائلة بأن الإتحاد الأوروبي لم يتوصل بعد إلى مستوى المقدرة لصياغة سياسة خارجية موحدة لا تقوم على أساس من الواقع.

رابعًا : إن تأكيد مشروع الميثاق على أن أحد مبادئ الميثاق هو عدم التدخل في تسوية الصراعات الراهنة إنما يتعارض مع نص و روح إعلان برشلونة، فتأمل الإعلان يوضح أن الشركاء الأوروبيين المتوسطيين قد وضعوا المبادئ الضرورية لتسوية الصراعات الراهنة. فقد أشار الإعلان إلى مبادئ جوهرية تتعلق بتسوية تلك الصراعات مثل إنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل، و إحترام حقوق الشعوب في تقرير المصير، و التكامل الإقليمي للدول.

خامسًا : إن الدول العربية الثمانية الداخلة في المشاركة الأوروبية المتوسطية، ترى أنه من الضروري على الإتحاد الأوروبي أن يضطلع بدور محوري في بناء عملية السلام في الشرق الأوسط[2]. و في هذا الإطار دعا الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الإتحاد الأوروبي إلى إنقاذ عملية السلام و القيام بدور نشيط لإعادة العملية السلمية إلى مسارها الصحيح[3]. و قد عقدت الدول العربية إجتماعًا في دمشق في سبتمبر سنة 1999 لتنسيق سياستها إزاء الميثاق المقترح، حيث إتفقت تلك الدول على "أن الميثاق سينفذ فقط بعد تسوية الصراع العربي و الإسرائيلي، و تحقيق سلام شامل و عادل في الشرق الأوسط".

و الواقع أن تأكيد مشروع الميثاق على مبدأ منع الصراعات و رفضه لمبدأ تسوية الصراعات إنما يعكس هيمنة منظور فلسفي في "الخطوط الإسترشادية" أساسه إقرار الأوضاع الراهنة. و يتضح ذلك بالنظر إلى مشروع "الميثاق الأوروبي المتوسطي للسلام و الإستقرار". ففيما يخص النزاع العربي - الإسرائيلي، و مشكل الصحراء الغربية، يعتبر التأكيد على مفهوم الإستقرار بمثابة خدمة لمصالح الأطراف المسيطرة، إذ أنه يعني تكريس هيمنتها[4].

ضف إلى ذلك، أن "الخطوط الإسترشادية" تتسم بالغموض فيما يتعلق بالمجال التطبيقي للميثاق المقترح. ففي بعض البنود تشير "الخطوط الإسترشادية" إلى "المجال الأوروبي - المتوسطي و ما بعده"، كما هو الحال في الإشارة في بند المبادئ و التعهدات إلى "الإعتراف بعدم تجزئة الأمن في المجال الأوروبي المتوسطي و ما بعده". و في حالات أخرى

---

[1] سامي عبد الله الموازي السابق الذكر ص 168.
[2] محمد السيد سليم المرجع السابق الذكر ص 07.
[3] سامي عبد الله الموازي السابق الذكر ص 168.
[4] محمد السيد سليم الموازي السابق الذكر ص 07 إلى 08.

نجد الإشارة إلى "المجال الأوروبي - المتوسطي" فقط ، كما هو الحال في بند الأهداف إلى تدعيم فهم أفضل و قبول متبادل لثقافات، و ديانات، و حضارات شعوب الإقليم الأوروبي – المتوسطي، و الإشارة في البند المتعلق بالدبلوماسية الوقائية إلى إنشاء آليات أوروبية – متوسطية للدبلوماسية الوقائية. و في حالات ثالثة، فإن مجال الميثاق كان هو العالم المتوسطي فقط، و يتضح ذلك من الإشارة إلى "المنهج المشترك و المتوازن إتجاه قضية الإستقرار في البحر الأبيض المتوسط".

و فيما يخص إعلان برشلونة نحده يشير إلى "الإقليم المتوسطي" فقط، بإعتباره المجال التطبيقي للمنطقة المقترحة للسلام، و الإستقرار و الأمن. و من ثم، فمن الضروري إيضاح مجال تطبيق السياسات الأمنية التي وردت في مشروع الميثاق.

و قد يؤدي بنا التأمل في الخطوط الإسترشادية للميثاق أن البعد الأوروبي المتوسطي يعني دور أوروبا في إدارة المسائل الأمنية في البحر الأبيض المتوسط، و ليس دور كل الأطراف في إدارة كل المسائل الأوروبية المتوسطية[1]. و من هنا تطرح تساؤلات حول دوافع إنشاء القوة البحرية الأوروبية الرباعية (EUROMARFOR) التي تضم كل من [فرنسا، و إيطاليا، و إسبانيا و البرتغال] إلى جانب قوة الإنتشار و التدخل السريع الأوروبية (EUROFOR).[2] فتشكيل هذه القوات يطرح العديد من الرؤى حول مهامها المستقبلية:

1. فلقد تم تخصيص مهام عامة لهذه القوى غير محددة المكان أو الهدف الإستراتيجي في إستخدامها، مما يضفي كثيرًا من الغموض على أهدافها أو مهامها الحقيقية و يرفع الكثير من التسألات فيما يخص إستخداماتها في المستقبل.

2. كما واكب إنشاء هاتين القوتين إصدار إعلان برشلونة و بدء فعاليات المشاركة الأورو-متوسطية، بل ربما يمكن القول أنه تم بسرعة عالية حتى يسبق أي إتفاق أمني يصدر عن دول هذا الإعلان (برشلونة).

3. إن أهم أنشطة القوة و التي يمكن إستقراؤها في المستقبل هي : مواجهة تصاعد موجات التطرف في بعض دول جنوب البحر الأبيض المتوسط بالتدخل لإجلاء الرعايا الأوروبيين عند الحاجة، أو فرض السلم أو تأمين أعمال الإغاثة.

و يتضح لنا أن إضطلاع القوتين بتنفيذ مهامهما لن تكترث سيادة أي دولة يراد إدارة الأزمات بها سواء فيما يتعلق بإجلاء الرعايا، أو (فرض السلم) أو (إعادة السلم) أو (التدخل) بين أطراف متنازعة، الأمر الذي يثير المخاوف من عدم إحترام إستقلال و سيادة الدول الأخرى[3].

---

[1] محمد السيد سليم المرجع السابق ص 08 ص 09.

[2] Jean-Françoise Coustillière, Méditerranée : Quel enjeu pour le XXIe siècle? Revue défense nationale, n° 04/99 Avril 1999, éditée par le comité de défense nationale, Paris France, p 18.

[3] إبراهيم محمد العنادي المرجع السابق ص 15.

و رغم سعي الدول الأربعة الأوروبية العضوة في القوتين لطمأنة دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط حول أهدافها و مهامها و طريقة عملها، فالإقتراب للمسائل الحيوية التي تشكل إرتباطًا مباشرًا بالأمن القومي، لا يمكن أن يتم من طرف واحد، بل يجب توفر تقاليد أمنية تجمع ما بين ضفتي حوض المتوسط[1]. حيث يظهر من الضروري على الأقل إشراك دول جنوب الحوض بإبداء الرأي أو أن تؤخذ موافقتها على مدى إحتياجها لمثل هذا القرار المرتبط بأمنها و سيادتها. فإن[2] أي نظام يتعلق بأمن المنطقة يجب أن ينبع أساسًا من داخلها و ليس من خارجها حتى يأتي متوافقًا مع سياستها و طبيعة إحتياجاتها و ظروف دولها.

ثانيًا : إجراءات بناء الثقة في المشاركة الأوروبية – المتوسطية:

لقد أصبح من المعتاد في فترة نهاية الحرب الباردة و بعدها إقتراح إستراتيجية "إجراءات بناء الثقة"، و إستراتيجية إجراءات بناء الثقة و الأمن كإستراتيجيتين محوريتين لحل الصراعات و بناء السلام ليس فقط في العالم الأوروبي - المتوسطي و لكن في كل الأقاليم. و الواقع أن هاتين الإستراتيجيتين أصبحتا من الإستراتيجيات المعتادة في أي حديث أو حوار عن تسوية الصراعات في أي منطقة. و لا يشذ عن ذلك إعلان برشلونة و الخطوط الإسترشادية، إذ يشيرا إلى الإستراتيجيتين السالفتين لبناء السلام في العالم الأوروبي - المتوسطي.

فقد جاء خيار برشلونة كخطوة تمهيدية لفتح الطريق نحو هلسنكي متوسطي، (مؤتمر هلسنكي الذي تم تطبيق و تطوير إستراتيجية إجراءات بناء الثقة في أوروبا التي أبدتها 35 دولة أوروبية، و الولايات المتحدة الأمريكية و كندا).

إلا أنه لا يمكن التطبيق الناجح لإجراءات بناء الثقة دون توفر ظروف معينة. بعبارة أخرى، فإنه لا يمكن تطبيق إجراءات بناء الثقة بشكل فعال بدون النظر إلى السياق الذي نجحت فيه تلك الإجراءات في أوروبا. فقد بدأت هذه العملية عندما حدث تطوران مهمان، الأول هو نشوء التوازن الإستراتيجي بين الشرق و الغرب في إطار إتفاقيات ضبط التسلح في نهاية الستينات و أوائل السبعينات، و الثاني هو الوصول إلى حالة الإنفراج الدولي و ما صاحبه من الإتفاق الأوروبي على تثبيت الحدود الإقليمية بين الشرق و الغرب في أوروبا.

بل أن هذه إجراءات بناء الثقة هي جزء من عملية سياسية أوسع لتسوية الصراعات. إذ أن تلك الإجراءات بذاتها لا تستطيع حل الصراعات ما لم تكن مقرونة بإجراءات أخرى. فنجاح إجراءات بناء الثقة، في أوروبا كان معتمدًا على التغير الذي طرأ على الرؤية السوفياتية الإستراتيجية بعد وصول غورباتشوف Gorbatcheve إلى السلطة سنة 1985، و التحولات الأوروبية التي حدثت منذ سنة 1989، و ليس العكس.

---

[1] سلام ع الأمن السلام f الكرز 167.

[2] ابراهيم صادق الأمن السلام f الكرز 15.

و من ناحية ثانية، فإن إجراءات بناء الثقة، هي مفهوم ينمو إلى إبقاء الوضع الراهن Status-quo، فهي بالتالي لا تنجح في تحقيق أهدافها إلا إذا كان هناك إتفاق بين الأطراف حول الأبعاد الأساسية للموقف محل النزاع. بعبارة أخرى، فإن إجراء بناء الثقة هي جزء من عملية سياسية أوسع لتسوية الصراعات. إذ أن تلك الإجراءات بذاتها لا تستطيع حل الصراعات ما لم تكن مقرونة بإجراءات أخرى[1].

و رغم ذلك، فإن بناء الثقة ما بين الدول المتوسطية ما زال في مراحله البدائية، و يتضح لنا ذلك خاصة من خلال الحصة التي توجهها خاصة دول جنوب شرق حوض البحر الأبيض المتوسط لميزانية الدفاع، فالمغرب مثلا يوجه حوالي 04% من ناتجه الداخلي الإجمالي.

و من ثم، فإن مشروع الميثاق ما زال في حاجة إلى تحديد أكثر وضوحًا لمسألة متطلبات التطبيق الناجح لإستراتيجية إجراءات بناء الثقة، و بالذات فيما يتعلق بمسائل حل الصراعات الإقليمية و بناء تنظيم لضبط التسلح. و يرجع ذلك إلى سبب جوهري هو أنه عند التفكير في تطبيق إستراتيجية إجراءات بناء الثقة، فإنه يتعين البدء بتطبيق إستراتيجيات إحداث السياقات المؤهلة للتطبيق الفعال لتلك الإجراءات.

كما يجب بذل مجهودات أكبر قصد تحقيق الظروف المواتية لبناء الثقة ما بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط، من خلال مثلا تكثيف اللقاءات و الإجتماعات ما بين مسؤولي الأمن و الدفاع لدول الحوض، و تبادل البعثات التكوينية، و لما لا إشراك بعض الإطارات في المؤسسات أو المنظمات العسكرية كالحلف الأطلسي أو قوة التدخل السريعة الأوروبية و في مصالح الجمارك، ...إلخ، أي بذل مجهودات في ميدان الإتصال، هذا الأخير الذي من شأنه تقريب المسافات و الذهنيات ...إلخ[2].

ثالثًا : التوافق الأوروبي المتوسطي حول المفاهيم الاجتماعية والثقافية:

لقد أتت "الخطوط الإسترشادية" على ذكر بعض المفاهيم الإجتماعية و الثقافية التي يتعين على الشركاء الأوروبيين – المتوسطيين مراعاتها في ممارستهم الداخلية. و من بين تلك المفاهيم الإشارة إلى حقوق الإنسان و الحريات الأساسية، و الديموقراطية، و الثقافية إلخ ... إلا أنه كما سبق الذكر، فإن كل ثقافة من الثقافات الأوروبية المتوسطية لديها تعريفها الخاص لبعض المفاهيم. فما يدخل في مجال حقوق الإنسان يختلف من ثقافة لأخرى، و ما يعد عملاً إرهابيًا بالنسبة لمجتمع يعد عملا من أعمال التحرير الوطني بالنسبة لمجتمع آخر. ففي الثقافات و المواثيق الغربية المعاصرة، نجد أن المساواة الكاملة بين المرأة و الرجل، و حرية تغيير المعتقد الديني، و تحريم عقوبة الإعدام، هذا المفهوم الغربي لحقوق الإنسان و حرياته ليس مقبولا تمامًا في الثقافات العربية الإسلامية.

---

[1] محمد السيد سليم، المرجع السابق الذكر، ص ص 15، 16، 23.

[2] Eberhard Kienle, Libre-échange contre libéralisation politique : partenariat et stabilité dans le bassin méditerranéen, Revue politique étrangère, n° 01/98, Printemps 1998, publiée par l'IFRI, Paris France, p 58

كذلك، فإن التركيز على هذه المفاهيم قد يؤدي إلى نشوب حروب ثقافية في العالم الأوروبي – المتوسطي بدلا من التعاون الثقافي، خاصة إذا ما ذكرنا أن بعضا مما يطالب به الإتحاد الأوروبي (كإلغاء عقوبة الإعدام) يتناقض مع الشريعة الإسلامية. و من ثم، فإنه من المهم البدء في حوار أوروبي – متوسطي حقيقي حول تعريف المفاهيم الإجتماعية و الثقافية الواردة في "الخطوط الإسترشادية" بهدف تحديد نقاط الإتفاق و نقاط الإختلاف.

و لعل الشرط الجوهري لهذا الحوار هو أن يكون حوارًا حقيقيًا و ليس مجرد إطار تحاول أوروبا من خلاله أن تقدم قيمها الإجتماعية و الثقافية بإعتبارها نماذج ينبغي أن تتبع. كذلك، فمن المهم أن ينص الميثاق المقترح صراحة على إختلاف تعريفات الدول الأوروبية – المتوسطية للمفاهيم الواردة في الميثاق.

كما يجب تطبيق المفاهيم المذكورة أعلاه على النظم الداخلية للدول، فلا يمكن الحديث عن الديموقراطية في النظام السياسي بدون الحديث عن الديموقراطية في العلاقات بين الدول[1].

كما تعتبر الدول العربية أن هناك تناقض عند الدول الأوروبية التي تدعوا لتنمية التبادل الثقافي بينما تدعوا المهاجرين إلى الإندماج في القيم الأوروبية و التخلي عن قيمهم الأصلية.

و في النهاية ما يمكن قوله، أن التوجه المطروح نحو بناء علاقات أمنية أوروبية متوسطية، لا يعني أن تسلم خاصة الدول العربية بكل ما يقدمه الجانب الأوروبي من أفكار، فعلى صانعي القرار في السياسة الخارجية للدول العربية[2] أن يقدموا أفكارًا جديدًا تتوافق و مصالحهم، و أن يبدي الطرف الأوروبي تفهم أكبر.

الحد من التسلح:

لقد تم تركيز الدول المشاركة في مؤتمر برشلونة لنوفمبر 1995 على دعم الجهود الرامية للحد من إنتشار الأسلحة النووية، و الكيمياوية و البيولوجية من خلال إحترام القواعد التي تنص عليها الإتفاقيات الدولية و الإقليمية المتعلقة بمعاهدات الحد من التسلح و نزع السلاح و تطبيق كل الأنظمة المعنية بتلك المسألة، و بذل الجهود لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كل أنواع أسلحة الدمار الشامل، و إتخاذ إجراءات عملية للحد من إنتشارها. كما تم الإتفاق، على مطالبة الدول الأعضاء بإتخاذ إجراءات و تدابير عملية تمكنها من الرقابة على التجمع المفرط للأسلحة التقليدية و تجنب إيجاد قدرات عسكرية تتجاوز الحاجيات المشروعة للدفاع[3].

و في العادة يطرح مفهوم الحد من التسلح في إطار رؤية الغرب (مع مسافة معينة بين الرؤية الأوروبية و الرؤية الأمريكية) للتوازنات العسكرية، و نلاحظ أن جهود الحد من التسلح دائمًا ما توجه ضد دول معينة تعتبرها الدول الغربية -من وجهة نظرها- تمثل تهديدًا للأمن

---

[1] محمد السيد سليم، المرجع السابق، الكتاب f 25.

[2] Basma KODMANI –DARWISH : Pulsions et impulsions : L'Euro-méditerranée publié par l'IFRI, paris, France, p 46.

[3] سامح عبد الوهاب المالكي، السابق الكتاب f 166.

الإقليمي، في الوقت الذي يتم فيه تجاهل الدول الصديقة و الحليفة لها بعيدًا عن الحد الأدنى لقواعد المساواة.

و فيما يخص العلاقات الأورو-متوسطية، فيتبين لنا أن الدول الأوروبية تعتبر أن إمتلاك الدول العربية لقدرات تسلح عالية، بما في ذلك دبابات القتال الرئيسية، و المقاتلات متعددة المهام، و الصواريخ المضادة للسفن، و الصواريخ أرض- أرض و الغواصات المتقدمة، علاوة على تبني بعض هذه الدول لبرامج فضائية، و نووية، و كيميائية و بيولوجية، أن مثل هذه البرامج سوف تحدث طفرات نوعية عالية في القدرات التسليحية للدول المعنية مما يمكن أن يغير كثيرًا من طبيعة التحديات العسكرية التي تجابهها القوى الأوروبية، خاصة مع الأقاليم العربية[1] خلال القرن الحادي و العشرين لا سيما نتيجة القرب الجغرافي للمنطقتين.

بينما الدول العربية تعتبر أن الخطر يكمن أساسا في إحتكار إسرائيل للسلاح النووي، و بقاء ذلك الإحتكار في المنطقة، و تواجد أساطيل بحرية للعديد من الدول في البحر الأبيض المتوسط، و إمتلاك هذه الأساطيل لقدرات نووية ضخمة تحت دعوى حماية مناطق النفوذ في حوض البحر الأبيض المتوسط. بالإضافة لمجهودات دول الإتحاد الأوروبي في زيادة إمكانياتها العسكرية و تحديثها بما يتيح لها فرصة طمس صورة "التابع للسياسة الأمريكية"[2].

و بالتالي، فإن جهود الحد من التسلح لا يمكن أن تثمر نتائج إيجابية إلا من خلال تطبيقها على جميع دول المنطقة بلا إستثناء، حتى لا تبدو هذه الدعوة و كأنها تهدف إلى صيانة المصالح الغربية في المنطقة [3].

الفـرع الثاني : فيما يخص الشراكة الإقتصادية و المالية

إن التعـاون بـين الإتحـاد الأوروبـي و البلـدان المتوسـطية هـو تعـاون ثنـائي و متعـدد الأطراف. فيكمن التعاون الثنائي من جهة، في التفاوض حول الجيل الجديد من إتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية التـي بـدأت قبـل مـؤتمر برشـلونة، هـذه الإتفاقيـات تعتبـر سـابقة و ضـرورية لإنشاء - على المدى الطويل- لمنطقة التبادل الحر. و قد تم لحد الآن إبرام تسعة إتفاقيات مـا بـين الإتحاد الأوروبي من جهة و كل من المغرب الأقصى، و تونس، و إسرائيل و تركيا، و مصر، و الأردن، و لبنان و الجزائر و السلطة الفلسطينية من جهة أخرى. و مـا عدا بعض الفوارق، فإن كل إتفاقيات الشراكة متشابهة[4].

و من جهة أخرى، نجد التعاون المتعدد الأطراف المتمثل أساسا في متابعة النشاطات المحددة من طرف وزراء الشؤون الخارجية خلال مؤتمر برشلونة (نوفمبر 1995) ثم في مالطا (أفريل 1997) [5] ، هذه المتابعة تم تكريسها على مستوى السلطات العمومية من جهة، و من جهة أخرى على مستوى القطاع الخاص عن طريق تبادل المعلومات و الخبرات.

---

[1] علاّ بلا ر مدن المالا السا كزالا f 185 - 191

[2] مراد براراليم الدسوقي المالا السا كزالا f 87.

[3] علاّ بلا ر مدن المالا السا كزالا f f 191 192.

[4] Khader BICHARA, le partenariat Euro-Méditerranéen après la conférence de Barcelone , op.cit, p 150.

[5] François PERIGOT, op.cit, p74.

1-على المستوى الحكومي :

إن الطريقة المتبعة لتنفيذ إعلان برشلونة تتمثل في تسهيل تقارب السياسات القطاعية، و السماح بتبادل المعرفة و المساهمة في إبراز عناصر سياسة مشتركة الضرورية لإنشاء منطقة إقتصادية أورو-متوسطية. و بالتالي فقد تم عقد ستة (06) ندوات وزارية قطاعية و ندوات خبراء في سنة 1996، كل واحدة من هذه الندوات أدت بشكل أو بآخر إلى إتفاق حول المبادئ المشتركة للسياسة القطاعية، الشيء الذي يعتبر مهما في مجال التقارب و العصرنة الإقتصادية، خاصة في الميادين التالية : الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و الطاقة، و تسيير المياه و مجتمع المعلوماتية، و السياحة، و الصيد و النقل البحري. و قد أشار في هذا الصدد إجتماع وزراء السياحة إلى أهمية تعزيز التعاون في هذا الميدان و متابعة سلسلة من النشاطات المرافقة في المستقبل. و قد سمحت النشاطات التي شرع فيها بإثارة عملية معتبرة للتقارب بين الشركاء.

و كذلك فإن البرنامج الجهوي للتعاون في مجال الإحصاء MEDSTAT ، يهدف إلى توطيد أنظمة المعلومات الإحصائية للشركاء و توقيف الإحصاءات بين الإتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية الأخرى.

2-على مستوى القطاع الخاص :

أخذا بعين الإعتبار للوضعيات الخاصة لكل شريك، فقامت اللجنة الأوروبية بتنفيذ برامج إضافية لتعزيز دور القطاع الخاص و تفضيل العصرنة الصناعية. و قد تم في هذا الإطار متابعة الأهداف التالية :

-إنشاء بيئة ملائمة : فكان على الحكومات تزويد أوساط الأعمال ببيئة أكيدة و مستقرة تضمن إستقرار إقتصادي كلي و أنظمة تشريعية، و جبائية شفافة و غير تمييزية؛

فبالتعاون مع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي و الهيئات الدولية (البنك العالمي و صندوق النقد الدولي) و بواسطة حوار ثنائي معمق مع الدول الشركاء حول السياسة الإقتصادية الكلية، تقدم اللجنة الأوروبية دعما للشركاء و تمول نشاطات التصحيح الهيكلي عن طريق الدعم المباشر لميزان المدفوعات. [1]

-تسهيل المبادلات : في أفق التبادل الحر تقدم اللجنة دعم تقني في ميدان توافق المعايير و دعم تنفيذ أحكام تسيير الصادرات للقطاع الخاص؛

-ترقية الإستثمار : تعرف المنطقة المتوسطية مستوى غير كافي للإستثمار الأجنبي في حين أن هذا الأخير يلعب دور حاسم في نقل المعرفة، و التكنولوجية والتنمية الإقتصادية التي يحتاج إليها الشركاء المتوسطيون للإستفادة من منطقة التبادل الحر. هذه الخيرة التي تخضع إلى القدرة على جلب الإستثمارات الأجنبية بشكل كبير خاصة الإستثمارات الأوروبية.

[1] Commission Européenne, le partenariat Euro-Méditerranéen, dossier documentaire, Conseil National Economique et Social, Février 1999, p 59.

الفرع الثالث : فيما يخص الشراكة الإجتماعية و الثقافية و الإنسانية :

إن الشراكة فتحت المجال أمام عدة مشاريع مشتركة (خاصة في ميدان الملكية الفكرية و التكوين)، لكن النتائج ليست في مستوى طموحات برشلونة.

فقد صرح السيد مانويل مارين Manuel Marin[1] في هذا الصدد بأنه "زيادة على التنمية الإقتصادية حان الوقت لتحد يد الأهداف الملموسة للمجال الإنساني للشراكة".

فمن بين الأولويات نجد المبادلات بين الشباب المتوسط و أيضا الثقافة و الإعلام. فسبعة عشرة [17] مشروع تعاون يضم في كل مرة عدة دول متوسطية في ميادين عديدة (حماية المواقع الأثرية البحرية و الأرضية، جرد الموسيقى التقليدية العربية...إلخ) تم إختيارها. و فيما يخص نشر المعلومات، تم إنشاء الأنترنيت خلال المؤتمر الأورو-متوسطي الثاني حتى يكون للدول المتوسطية نفوذ أحسن للمعلوماتية[2] .

و في الميدان الإجتماعي، تم عقد إجتماعان للمجالس الإقتصادية و الإجتماعية بمدريد في ديسمبر 1995 و بباريس في نوفمبر 1996، و أيضا إجتماع للوزراء و الموظفون السامون المكلفين بالمسائل الإجتماعية بكان.

الفرع الرابع : حماية البيئة في إطار الشراكة الأورو – متوسطية :

لقد نال موضوع حماية البيئة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط إهتماما إقليميًا و دوليًا منذ فترة مبكرة، فعبر عقدين من الزمان توالى إنعقاد العديد من المؤتمرات الخاصة بالحد من مصادر التلوث في البحر الأبيض المتوسط.

و كان الإدراك الدولي و الإقليمي لأهمية الحفاظ على بيئة البحر الأبيض المتوسط دافعًا لعقد المزيد من الإتفاقيات الدولية التي إستهدفت جميعها تنظيم التجمعات الإقليمية و المنظمات الدولية.

و يمكن إستعراض عدد من الإتفاقيات الخاصة بحماية بيئة في البحر الأبيض المتوسط و السيطرة على مصادر التلوث فيه و ذلك قبل مشروع الشراكة الأورو-متوسطي في نوفمبر سنة 1995.

فنذكر مؤتمر برشلونة في فيفري 1975، الذي شاركت فيه كل من الجزائر، و قبرص، ومصر، و فرنسا، و اليونان، و إسرائيل، و إيطاليا، و لبنان، و الجماهيرية العربية الليبية، و مالطا، و موريتانيا، و المغرب، و إسبانيا، و سوريا، و تونس، و تركيا، و يوغسلافيا و المجموعة الإقتصادية الأوروبية. و قد جاء هذا المؤتمر إنسجامًا مع التحضيرات العامة المدركة للأخطار البيئية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في عام 1972 في

---

[1] السيد مانويل مارين نائب رئيس اللجنة الأوروبية مكلف بالعلاقات الخارجية مع دول جنوب المتوسط الأوسط لمريكا اللاتينية و آسيا (ما عدا البلدان الآسيوية كوريا الماكاو و كمبوديا).

[2] François PERIGOT, op.cit, p76.

ستوكهولم. حيث أخذت دول البحر الأبيض المتوسط بعين الإعتبار دراسة كيفية إنقاذ بحرهم، فوافقت الدول الستة عشر "16" من دول البحر الأبيض المتوسط على خطة العمل الداعية إلى حماية و تنمية المنطقة بوضع إتفاقيات توضع فيها سلسلة من الإلتزامات القانونية، و إعداد أنظمة لمراقبة التلوث و وضع مخطط إجتماعي– إقتصادي يرمي إلى التوفيق بين أولويات التنمية و البيئة الصحية.

و في عام 1976، أي بعد سنة واحدة فقط من تاريخ الإجتماع الأول في برشلونة، إجتمعت نفس الحكومات و المجموعة الإقتصادية الأوروبية مرة أخرى في برشلونة و وقعت على إتفاقية تلزمها بإتخاذ كل التدابير اللازمة للوقاية و التخفيف من حدة التلوث، و مكافحته و حماية البيئة البحرية.

و قد تم إعتماد عدة بروتوكولات، أحدهما لمنع التلوث الناجم عن إلقاء الفضلات من السفن و الطائرات، و الآخر للتعاون في التصدي لمكافحة التلوث في حالات الطوارئ لسنة 1976.

و في فيفري 1977، و تحقيقًا للغرض الثالث من خطة العمل لحوض البحر الأبيض المتوسط التي أقرها مؤتمر برشلونة في فيفري سنة 1975، تم إعداد الدراسة المستقبلية الأولى للعلاقات بين البيئة و التنمية، التي عمدت إليها جميع بلدان المنطقة بذاتها[1].

و خلال مؤتمر جنيف فقد تم سنة 1985، التأكيد على أهمية التعاون حول حماية البحر الأبيض المتوسط، و ذلك بتبني أهداف كبيرة تغطي العشرية 1985 – 1995. و في سنة 1990 خلال مؤتمر إنعقد بقبرص بمبادرة من المجموعة الأوروبية، أصدرت الدول المتوسطية ميثاق يدعم هياكل التعاون الجهوي في الميدان البيئي مع تحديد أهداف خاصة لوضع حيز التنفيذ إجراءات وقائية.

و قد خصص إعلان برشلونة أهمية للجانب البيئي، و أكد على ضرورة التعاون قصد على الأقل إيقاف تدهور حوض البحر الأبيض المتوسط، و ذلك خاصة من خلال الخصائص و الوضع الذي يميز هذا البحر:

- الطابع المغلق للبحر، الأمر الذي يجعله قد لا يجدد مياهه في فترة لا تقل عن 90 سنة.
- طول سواحل البحر المقدرة بـ 46.000 كلم.
- النمو السكاني الكبير، حيث نجد 410 مليون ساكن بالدول المحيطة بالحوض، و تمركز 37% منهم على سواحله.
- غنى ثرواته الحيوانية و النباتية التي هي مهددة بالزوال نتيجة التلوث، فنجد 25.000 نوع من النباتات من بينها 50% هي في محيط ملوث.
- حوالي ألف نوع من النبتات هي في صور الإنقراض و 26 قد إنقرضت.
- مليون هكتار من المناطق الرطبة قد إختفت خلال الخمسين سنة الماضية.
- موارد المياه موزعة بصفة غير متساوية، حيث نجد 74% في شمال حوض البحر

[1] كتابة الدولة المكلفة بالبيئة الجزائر- البيئة رقم 2- 1999 الجزائر.

الأبيض المتوسط، و 21% في شرق الحوض و 05% في جنوبه، كما أن نوعية المياه هي ملوثة.
- إنجراف التربة هو في تزايد مستمر.
- بالإضافة إلى أن البحر الأبيض المتوسط الذي يغطي 0,7% من المساحة الإجمالية للمحيطات و البحار يأوي 17% من مجموع التجارة العالمية مع 35% منها في ميدان المحروقات و 15% مواد كيمياوية.
- كما أن في نهاية سنة 2000 تفرغ حوالي 16920 طن من النفايات في البحر.

و تزداد خطورة تلوث منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط يرجع أساسًا لغياب الإرادة السياسية خاصة، حيث أن 6 من 7 إتفاقيات أي معاهدة برشلونة لسنة 1976 و 5 بروتوكولات المصحوبة لها لم يتم المصادقة عليها من طرف عدد كافي من الدول مما يحول دخولها في حيز التطبيق[1].

من هنا فكان مؤتمر برشلونة لسنة 1995، مناسبة للتأكيد على ضرورة العمل قصد دفع الإنجازات في هذا الميدان، حيث تم الإتفاق على :

- تقديم إقتراحات قصد إقامة، و إنجاز و تحديث برنامج العمل.
- إقامة حوار منتظم لمتابعة و ضع حيز التنفيذ لبرنامج العمل.

في هذا الإطار، قامت المفوضية الأوروبية بإعداد مشروع عمل إستعجالي على المدى المتوسط و المسمى (برنامج الأعمال الأولوية على المدى القصير و المتوسط SMAP) الذي عرض على المؤتمر الأورو-متوسطي لوزراء البيئة المنعقد بتاريخ 28 نوفمبر 1997 بهلسنكي [فنلندا].

و قد تم مناقشة المشروع البرنامج هذا من طرف ممثلي قطاعات البيئة لدول الأعضاء 27 في الشراكة الأورو-متوسطية، تحت وصاية المفوضية الأوروبية ببروكسل في 30 أفريل 1997.

و قد كرس هذا الإجتماع التحضيري لدراسة و تحضير البرنامج المشار إليه و الذي يمكن عرض أهم نقاطه :

- تسيير المنسق للمياه.
- تسيير قطاع النفايات.
- تسيير المناطق الحساسة (المناطق الرطبة).
- التسيير المنسق للمناطق الساحلية.

[1]Secrétariat d'état chargé de l'environnement, rapport sur la conférence euro-méditerranéenne sur l'environnement. Helsinki (Finlande) 28 novembre 1997, Juin 1998, Alger p4.

كما تم تسجيل مشكل مكافحة التصحر في جدول أعمال المؤتمر بطلب من الجزائر، بالرغم من تحفظات و معارضة بعض البلدان الأوروبية. و بذلك كلفت الجزائر بتقديم ملف حول مكافحة التصحر.

و قد تم إعتماد ملف التصحر بالإجماع من طرف البلدان المشاركة، و تسجيله في برنامج النشاطات الأولوية المؤهلة للتمويل عن طريق ميكانيزمات اللجنة الأوروبية.

أما فيما يخص النشاطات الطويلة المدى فتتمثل في :
- العمل التحسيسي.
- التكوين و التربية.
- إنشاء شبكات الإعلام الآلي.
- تقريب التشريعات للبلدان المشاركة[1].

و يتم تمويل هذه البرامج و النشاطات من الغلاف المالي المقدم من طرف الإتحاد الأوروبي في إطار برنامج MEDA.

و بالفعل إستفادت الجزائر بتمويلات في عدة مشاريع أهمها :
- تجهيز مخابر الموانئ لمراقبة تلوث البحار.
- تمويل دراسات تحليلية لبعض المشاكل البيئية.
- تمويل دراسة مخطط التهيئة الساحلية[2].

[1] Secrétariat d'état chargé de l'environnement, rapport sur la conférence euro-méditerranéenne sur l'environnement. Helsinki (Finlande) 28 novembre 1997, Juin 1998, Alger p 04, 05.

[2] كتابة الدولة المكلفة بالبيئة مجلة –الجزائر- البيئة رقم 02 1999 الجزائر

الساب الRاني

تحديات التكامل المثّاربي في إĂار م‡رولّ برشلونة

الفصل الأول :

إتحاد المغرب العربي بين المصلحة المشتركة و الصراع:

المبحث الأول :

نشأة إتحاد المغرب العربي و إطاره التنظيمي :

المطلب الأول :

الخلفيات التاريخية لإتحاد المغرب العربي:

إنّ فكرة تكوين مغرب عربي موحد ليست حديثة العهد كما سبق الذكر، فهي راسخة الجذور تاريخيّا حيث طمحت أجيال و أجيال لتعيد تشييد هذا المغرب العربي الكبير الذي فرض وجوده إبان عهد الموحدين[1] .

و يمكن إرجاع بناء فكرة تكوين مغرب موحد إلى بداية القرن العشرين، حيث بدأ ظهور شعور التعاون المغاربي من خلال بعث لجنة إستقلال تونس و الجزائر في سنوات 1915-1916 بجنيف لفكرة جمهورية شمال إفريقيا.

كما وضعت الحركات الوطنية المغاربية سنة 1917 خلال مؤتمر الشمال الإفريقي المنعقدة في فرنسا المبادئ الرئيسية للإندماج و الوسائل الكفيلة لتحقيقه. و قد كان لتأسيس حزب نجم شمال إفريقيا في سنة 1926 دفعة هامة في جمع الحركات الوطنية بالمنطقة، مؤكدة على الأقل عن عدم الإختلاف من حيث المبدأ ما بين الزعماء السياسيين، كما كان هذا الحزب يطالب بإستقلال شمال إفريقيا برمتها.

و في سنة 1945 تأسست أول جبهة للدفاع عن شمال إفريقيا في الجامعة العربية. كما إنعقد في فيفري من سنة 1947، مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة الذي جمع ممثلي حزب الشعب الجزائري من الجزائر، و حزب الدستور الجديد من تونس و رابطة الدفاع عن المغرب " و التي فيها الغلبة لحزب الإستقلال"[2].

و قد إتخذ المؤتمر عدة لوائح مرتبطة بإستقلال دول المغرب العربي و الوسائل الواجب إتخاذها للوصول إلى الأهداف الآتية:

---

[1] ر ورنالنالن الإندماالا الإفر ادTالمالدالل ما : ÖNj ةاكا الكعاولنا لنيلا الجزائرلن و kوا£ و المجرYPن المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 12، 1988، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 07.

[2] Paul BALTA, op.cit, pp18 ;19.

أولا- أهداف ذات طابع سياسي، و المتمثلة في التنسيق بين الحركات الوطنية المغاربية، و توحيد المنظمات العمالية، و الإجتماعية، و الثقافية و الإقتصادية،...إلخ[1].

- فيما يخص **التضامن العمالي**: بعد أن كانت النقابات المغاربية مجرد إمتداد للنقابات الفرنسية قبل الأربعينات، تأسست نقابات وطنية كان لها شأن كبير في تحرير دول المغرب العربي. هذه النقابات التي كانت لها قواسم مشتركة عبر عنها النقابي التونسي فرحات حشاد في مارس 1947 مصرحاً ما يلي: "إن مصير عمال شمال إفريقيا واحد، إنهم يعانون من نفس المصاعب، و يناضلون ضد نفس الخصوم، و لا يستطيعون النجاح إلا ببناء وحدتهم... الإتحاد العام للعمال التونسيين... ينادي كل عمال شمال إفريقيا من كل الفئات، لينتظموا في نقابات مستقلة... نفس هذه النقابات يجب عليها أن تتجمع في إتحادات جهوية و مركزية للوصول في يوم ما إلى تكوين فيدرالية نقابية لشمال إفريقيا تجمع بين الإتحادات الجزائرية، و المغربية و التونسية... ستعرف الطبقة العمالية الشمال الإفريقية كيف تقود شعوبها نحو الوحدة".

- فيما يخص **التضامن الطلابي**: كان للطلبة المغاربة تنظيم موّحد المعروف بإسم جمعيّة الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا (AEMNA) المنشأ في عام 1927. و تظهر لنا أهداف هذا التنظيم من خلال المؤتمر الذي عقده في تلمسان و المتمثل في توسيع تعليم اللغة العربية و تاريخ بلاد المغرب العربي، و ذلك في إطار أفق بناء الوحدة المغاربية. و قد واصل الطلبة المغاربة في نضالهم المشترك محققين نتائج هامة.

- فيما يخص **التضامن الشامل**: و يقصد به التضامن التلقائي بين شعوب المغرب العربي، و يبرز عادة هذا التضامن عندما تعرف بلدان المغرب العربي أحداث مهمة داخلية أو خارجية. و يمكن ذكر بعض الأمثلة عن ذلك: فنجد أن أي عمل قمعي تقوم به السلطة الفرنسية الإستعمارية في أي بلد معين يؤدي بصفة آلية إلى بروز ردود أفعال تضامنية في الأقطار الأخرى، مثل أحداث 08 ماي 1945 بالجزائر التي أدت إلى مقتل 45 ألف شخص، مما أدى إلى حدوث مظاهرات في كل من تونس و المغرب الأقصى. و في أول ديسمبر 1952 على إثر إغتيال فرحات حشاد في تونس، قامت مظاهرات عفوية في الجزائر و المغرب تضامنا مع الشعب التونسي[2].

كما أن الكفاح الجزائري ساهم إلى حد كبير في إستقلال تونس و المغرب، و ذلك بسب عدم تمكن الإستعمار الفرنسي من مواجهة نضال شعوب الدول الثلاثة في آن واحد، حيث فضل الإستعمار إعطاء الإستقلال لهتين الدولتين قصد التفرغ للثورة الجزائرية. و قد ذهب بعض رجال الجيش الفرنسي للقول حسب بول بالتا Paul Balta أن توحيد الكفاح المسلح للدول المغاربية الثلاثة كان قد يساهم في تخفيض مدة حرب الجزائر إلى سنتين أو ثلاثة. كما أكد قادة الدولتين المجاورتين للجزائر، أن إستقلالهما سمح بمنح قواعد خلفية لمكافحي جبهة التحرير الوطني الجزائرية و مدهم بالمساعدات المختلفة.

---

[1] د.عبد الحميد زرواتي، المغرب العربي الكبير، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ديسمبر 1996، بيروت، ص ص 67-68.

[2] د.عبد الحميد زرواتي، المرجع السابق ذكره، ص ص 69 - 70 - 71.

و في تصريح مؤتمر الصومام في أوت 1956، أعربت جبهة التحرير الوطني عن أملها في تكوين " فيدرالية لشمال إفريقيا"[1]. هذا النداء الذي تبعته الندوة المجهضة التي كانت ستعقد بمدينة تونس في شهر أكتوبر سنة 1956، حيث عزم قادة المغرب و تونس على الإجتماع رفقة قادة الثورة الجزائرية لمناقشة مستقبل شمال إفريقيا، إلا أن هذه الندوة لم تنعقد بسب تحويل الجيش الفرنسي للطائرة المقلة للقادة الجزائريين و سجنهم[2].

و في السنة الرابعة من الثورة الجزائرية، إنعقد مؤتمر طنجة، من 27 إلى غاية 29 أفريل بمشاركة حزب الدستور الجديد، و حزب الإستقلال و حزب جبهة التحرير الوطني، هذا المؤتمر الذي كان لديه ثلاثة أبعاد:

أولا- فهو كتعويض للقاء المجهض سنتين قبل ذلك و كتحذير، تنديدا بتصرفات الجيش الفرنسي و قوى الحلف الأطلسي.

ثانيا- أتى المؤتمر كجواب لطموحات شعوب الدول الثلاثة في تحقيق الوحدة المغاربية[3]. حيث نصت توصيات الندوة على إقامة نظام فيدرالي مغاربي و إنشاء جهاز نيابي و هيئة تنفيذية مؤقتة. و رغم أن هذا المحور لم يكن إلا ملحقا بجدول الأعمال، فقد لاقى إهتمام الرأي العام في بلاد المغرب العربي و وسائل الإعلام الأجنبية[4]. هذا البناء المؤسساتي لم يتحقق لعدة أسباب نذكر: الخلاف المغربي التونسي حول مسألة موريتانيا، حيث إعترفت تونس بموريتانيا (في سنة 1960) هذا البلد الذي كان يطالب المغاربة بسيادة بلدهم عليه، وذلك ضمن المناطق الممتدة من المغرب إلى غاية نهر السنغال. بالإضافة إلى عدم تخلص الجزائر من الإستعمار، الأمر الذي حال دون تطبيق هذه الإتفاقات على أرض الواقع[5].

ثالثا و أخيرا- كانت مبادرة طنجة كرد فعل لتأسيس المجموعة الأوروبية المشتركة. و حسب بول بالطا Paul Balta، فإن إخفاق مشروع بناء المغرب العربي في هذه الفترة كان نتيجة إنحصار أهداف أصحاب المبادرة في مواجهة العالم الخارجي (القوى الإستعمارية و المجموعة الأوربية،...إلخ) عوض إعتباره مشروع لتحقيق متطلبات داخلية أساسية[6]. كما باشرت الدولتين المغاربيتين " تونس و المغرب" في مفاوضات مع السلطات الفرنسية قصد إنتزاع أراضي حدودية من الجزائر، بينما كانت هذه الأخيرة في حربها مع فرنسا.

مباشرة بعد إستقلال الدول المغاربية الثلاثة، لم يهمل أي بلد الإعلان الرسمي في دستوره للإنتماء المغاربي، و بالتالي ضاعف الرؤساء المغاربة تصريحاتهم لصالح التكامل المغاربي[7]. فغداة إستقلال الجزائر، عقد بالرباط لقاء لوزراء الخارجية (بين 11 و 14 فيفري 1963) لتبادل الآراء حول العلاقات المغاربية. إلا أن النزاع الحدودي ما بين الجزائر و المغرب أدى إلى أول مواجهات (حرب الرمال) ما بين الطرفين في أكتوبر سنة 1963، خاصة بعد حصول الجزائر

---

[1] Paul BALTA, op.cit, pp 22 ; 23.

[2] محمد مدّيوني المرجع السابق الذكر ص 07.

[3] Paul BALTA, op.cit, p 24.

[4] د.عبد الحميد زوزيني المرجع السابق الذكر ص 23.

[5] Encyclopédie Encarta 2000, C.D. Microsoft Corporation.

[6] عبد الحميد زوزيني المرجع السابق الذكر ص 334

[7] محمد مدّيوني المرجع السابق الذكر ص 08.

على تأييد منظمة الوحدة الإفريقية في ضرورة الحفاظ على الحدود الموروثة عن الإستعمار تجنبا لعدة نزعات محتملة. و قد تم إحتواء النزاع بصفة سريعة، إلا أنه بقت أسبابه تؤثر على العلاقات الثنائية ما بين البلدين و بالتالي على الوحدة المغاربية[1].

و رغم ذلك، تواصلت مجهودات الدول الثلاثة قصد بناء المغرب العربي، حيث إنعقد بتونس في شهر أكتوبر سنة 1964، أول إجتماع بين وزراء الإقتصاد للدول المغاربية الأربعة (المغرب، و الجزائر، و تونس و ليبيا) حيث إنتقل العمل التكاملي المغاربي من ثلاثة دول إلى أربعة مع إنضمام ليبيا.

و قد إتخذت الدول الأربعة جملة من القرارات التي مثلت الإطار الذي تمحور حوله التعاون بين دول المغرب العربي[2]، و التي تعلقت بالميادين الآتية:

1) - ميدان المبادلات التجارية: قرر المشاركون إنشاء نظام الأفضلية المغاربية للمبادلات التجارية، و أسبقية التزود المغاربي، و تنسيق الإجراءات الجمركية و سياسات التصدير.
2) - الميدان الصناعي: قرر توحيد السياسة فيما يخص المنشآت الصناعية، و في ميدان بناء التجهيزات الأساسية، و خاصة في قطاعات المناجم، و الطاقة، و النقل و المواصلات.
3) - ميدان العلاقات المغاربية مع مجموعة السوق الأوروبية المشتركة، حيث تم الإتفاق على إنشاء نظام مشترك للعلاقات مع السوق الأوروبية في نطاق سياسة التنمية الإقتصادية المغاربية و إحترام السيادات القطرية[3].

كما تقرر إنشاء أجهزة التعاون المغاربي، و المتمثلة أساسا في اللجنة الإستشارية الدائمة المغربية، و في مركز الدراسات الصناعية إلى جانب مجلس وزراء الإقتصاد.

أولا- مجلس وزراء الإقتصاد:

يتألف هذا المجلس من وزراء الإقتصاد المغاربة أو من يتساوى معهم في الصلاحيات مثل وزراء الصناعة و التخطيط. و يعتبر هذا المجلس السلطة العليا و هو المفوض ضمنيا من طرف الحكومات لإنشاء سياسة التعاون الجهوي و لإتخاذ المبادرات في شأنها و تكوين الجهاز المكلف بذلك[4]. و تعرض قراراته في شكل إتفاقيات أو مجرد بيانات، كما يدعو هذا المجلس إلى إنعقاد إجتماعات اللجنة الإستشارية الدائمة المغاربية، و يضبط جدول أعمالها و يصادق على قانونها الداخلي و على ميزانيتها السنوية. إلا أننا نلاحظ أنه لا وجود لإتفاقية بين الحكومات المغاربية لضبط صلاحيات هذا المجلس. كما يعقد المجلس إجتماعات دورية في كل واحدة من العواصم و يتداول على رئاسته كل واحد من الوزراء للمدة الفاصلة بين الدورتين[5].

و قد إنعقدت دورات المجلس سبع مرات في الفترة الممتدة من سنة 1964 إلى 1975، و ذلك في التواريخ التالية:

---

[1] Encyclopédie Encarta 2000, C.D. Microsoft Corporation.

[2] د.عبد المجيد مزيان اليعقوبي المرجع السابق الجزائر ص 334.

[3] د. محمد التيلاني المرجع السابق الجزائر ص 23.

[4] د.محمد التيلاني المرجع السابق الجزائر ص 47 ¸ 48.

[5] د.عبد المجيد مزيان اليعقوبي المرجع السابق الجزائر ص 335

- الدورة الأولى، في أكتوبر 1964 بتونس،
- الدورة الثانية، في ماي 1965 بتونس،
- الدورة الثالثة، في ماي1965 بطرابلس،
- الدورة الرابعة، في فيفري 1966 بالجزائر،
- الدورة الخامسة، في نوفمبر 1967،
- الدورة السادسة في جويلية 1970 بالرباط،
- و الدورة السابعة في ماي 1975 بالجزائر بعد أكثر من خمسة سنوات.

و من هنا نلاحظ إختلاف فترات إنعقاد دورات المجلس، و قد أسفرت الإجتماعات الأربعة الأولى عن بروتوكولات إتفاق و لم تسفر الثلاثة التالية إلا على تصريحات[1].

ثم إنعقد إجتماع ثاني لوزراء الإقتصاد بمدينة طنجة في نوفمبر 1964، و قد ركز المجتمعون خاصة في التنسيق بين المخططات الوطنية للتنمية و بين مختلف الوحدات الصناعية، كما إهتموا بقضايا تمويل مشاريع التنمية و توحيد السياسات في ميدان اليد العاملة و التكوين المهني.

تلا الإجتماع الثاني لوزراء الإقتصاد إجتماع طرابلس في 27 ماي 1965، هذا الإجتماع الذي إتخذ توصيات بشأن صناعة الفولاذ كما دعى لجنة مختصة لدراسة قطاع التأمين و المواصلات، و تناسق سياسات التصدير في ميدان الحلفاء و تنظيم الإحصاءات الصناعية.

الإجتماع الرابع لمجلس وزراء الإقتصاد إنعقد في الجزائر في 11 فيفري 1966، و قد أكد المجلس على تنسيق السياسات التجارية مع الخارج، و سياسات السياحة، و الحسابات الوطنية و الإحصاءات التجارية و الصناعية، و أيد التوصيات السابقة المتعلقة بصناعة الحديد و الصلب ...إلخ[2].

كما قرر إختيار العاصمة التونسية مقرا للجنة الإستشارية و تعيين ممثلي الحكومات و كاتب اللجنة و حدد ميزانيتها الأولى، هذه الميزانية التي تساهم فيها الدول الأعضاء بحصص متساوية[3].

و كانت ندوة تونس المنعقدة في نوفمبر 1967 خامس إجتماع لمجلس الوزراء. و أمام غياب الإنسجام في المواقف التجارية للبلدان المغاربية، قررت ندوة تونس تكليف اللجنة الإستشارية بدرس آفاق التعاون و إنجاز برنامج للنسيق الإقتصادي في المنطقة لمدة خمسة أعوام. هذه اللجنة التي قدمت تقرير تضمن ثلاثة أنواع من الحلول للإندماج المغاربي:

---

[1] د.م ÎÜÔÜÏ التيلالي المرجع السابق f 48.
[2] د.م ÎÜÔÜÏ التيلالي المرجع السابق f 23ý24.
[3] د.عبد الحميد ابراهيم المرجع السابق f 332.

أولا- إمضاء معاهدة تنشأ الإتحاد المغاربي مستوحي من النموذج الأوروبي و رامية للأهداف الآتية:

- الإلغاء الكامل للحقوق الجمركية و القيود الكمية ما بين الدول الأعضاء مع الأخذ بعين الإعتبار لخصوصيات بعض الدول و القطاعات.
- إقامة تعريفة خارجية مشتركة تطبق على الدول الأخرى.
- إقامة إتفاق على الجوانب السياسية، و الإجتماعية، و الضريبية و الإعانات في الإنتاج.
- وضع إتفاق قصد تحفيز الإستثمار.
- إقامة مؤسسات تتمتع بسلطات إتخاذ القرار[1].

ثانيا- إنشاء تدريجيا إتحاد إقتصادي عن طريق المشاركة الدورية في مفاوضات حول التنازلات التعريفية أو حول إختيار أماكن إقامة صناعات جديدة. و قد تم إلغاء الخيارين السابقين، بإعتبار أن الأول لديه إنعكاسات على سيادات الدول و بالتالي فقد كان تطبيقه مبكرا، و الثاني كان فارغ من نظرة شاملة. فتم تبنى الخيار الثالث المتمثل في التفاعل ما بين تحرير التجارة و الإنسجام الصناعي.

و كانت ندوة تونس المنعقدة في 23 نوفمبر 1967 خامس إجتماع لمجلس الوزراء. و أمام غياب الإنسجام في المواقف التجارية للبلدان المغاربية، قررت ندوة تونس تكليف اللجنة الإستشارية بدرس آفاق التعاون و إنجاز برنامج للتنسيق الإقتصادي في المنطقة لمدة خمسة أعوام على ضوء المبادئ التالية:

- تحرير التجارة في المنطقة بوتيرة ثابتة و تقليص الحقوق الجمركية بنسبة 10% مع تقليص التقييد الكمي بالنسبة للمنتجات الآتية من البلدان المغاربية الأخرى.
- تنسيق الإجراءات الوقائية إتجاه البلدان الأخرى.

كما تقرر إنشاء أجهزة التعاون المغاربي، و المتمثلة أساسا في اللجنة الإستشارية الدائمة المغربية، و في مركز الدراسات الصناعية إلى جانب مجلس وزراء الإقتصاد.

ثانيا- اللجنة الإستشارية الدائمة المغاربية:

تعتبر هذه اللجنة مؤسسة دائمة تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي، يمثل كل بلد مندوب دائم فيها، و هو موظف يمثل الوزير الوصي الممثل قانونيا لبلده. و من بين الوزراء الأربعة، يترأس أحدهم اللجنة لمدة سنة بالتناوب[2].

كما تستعين اللجنة الإستشارية الدائمة في مختلف الميادين بمختصين و خبراء داخل الأجهزة القطرية للدول الأعضاء، فتؤلف بينهم لجان قطاعية مختصة، و تضبط هذه الأخيرة

[1] د. ... المرجع السابق ص 24.
[2] د. عبد الحميد ... المرجع السابق ص 335 ص 336

برامجها السنوية و تختار أيضا مشاريع التعاون بين أقطار المغرب العربي، حيث تقوم بدراستها في مرحلة أولى مما يفضي إلى الشروع في التطبيق.

و تعمل على تحضير الملفات و الدراسات من أجل مساعدة الحكومات المغاربية على إتخاذ قرارات قصد إنسجام سياساتها في ميادين الصناعة، و المناجم، و الطاقة، و النقل و الإتصالات السلكية و اللاسلكية.

كما تتولى اللجنة الإستشارية الدائمة المشرفة على اللجان المختصة تقديم هذه المشاريع إلى مجلس وزراء الإقتصاد و الحصول على موافقته لإنجازها و توفير المسائل البشرية و المادية لذلك.

و هكذا أشرفت اللجنة الإستشارية الدائمة على مر عشر سنوات ما بين 1965-1975 على تكوين تسعة عشرة لجنة قطاعية مختصة في ميادين مختلفة، نذكر أهمها[1]:

-**اللجنة المغاربية للنقل:** و تضم أربعة لجان هي على التوالي، لجنة النقل الجوي، و لجنة النقل البحري، و لجنة النقل البري و لجنة النقل عبر السكك الحديدية. و قد أنشئت هذه اللجان قصد : تنمية و تطوير أنظمة النقل في البلدان العربية، و تشجيع و تقوية النقل بين البلدان المغاربية، و تنسيق القوانين الوطنية في هذا الميدان، و مقر هذه اللجان هو مدينة تونس.

-**اللجنة المغاربية للتنسيق البريدي و الإتصالات السلكية**: أنشئت سنة 1966 و يكمن دورها في وضع وسائل توحيد الإجراءات في مجال البريد و الإتصالات على المستوى المغاربي، و إنسجام الروابط الهيكلية للإتصالات السلكية و تنسيق كل المشاريع في هذا القطاع لتوسيع خدمات البريد و المواصلات و تحسينها.

- **اللجنة المغاربية للسياحة**: أنشئت عام 1965، و هي تعمل على تنسيق السياسة السياحية للبلدان المغاربية. و قد أنجزت عدة دراسات في ميدان تنمية الإشهار السياحي للمنطقة، و تكوين الموظفين المؤهلين، و إنشاء وكالة مشتركة للرحلات و فيدرالية جهوية للهيئات السياحية.

- **اللجنة المغاربية للصناعة و اللجنة المغاربية للعلاقات التجارية**: رغم النشاط الكبير لهاتين اللجنتين ما بين عامي 1965 و 1966 فقد كانت ضعيفة النتائج، و هذا بسبب تبنيها إستراتيجية شاملة عوض إستراتيجية قطاعية.

- **اللجنة المغاربية للتأمين و إعادة التأمين**: أنشئت عام 1968 و مقرها الرباط.

- **اللجنة المغاربية للتنسيق و المحاسبة الوطنية**: تضم أربعة "04" لجان قطاعية فرعية هي:

[1] د.م.ت التيلالي المرجع السابق f f 50ي58،51.

- اللجنة الفرعية للإحصائيات الديموغرافية و الإجتماعية،
- اللجنة الفرعية للمحاسبة الوطنية،
- اللجنة الفرعية للإحصائيات الصناعية،
- اللجنة الفرعية للمبادلات، و الخدمات و الأسعار.

و قد حققت هذه اللجان ما يلي:

- بدء الإتصالات بين الإحصائيين المغاربة،
- تبادل الخبرات و التجارب،
- تحديد برامج عمل مستقبلية بهدف إستمرارية اللقاءات .

كما أنشأت لجنة أخرى مكلفة بضمان الإتصال الدائم بالمنظمات الإقتصادية الدولية، و تنسيق مواقف البلدان المغاربية إتجاه السوق الأوروبية المشتركة و صياغة مقترحات واضحة لتنسيق السياسة التجارية للبلدان الأربعة، لكن الملاحظ أن كل بلد قام بجهود فردية للإشتراك في السوق الأوروبية[1].

و في الأخير، نجد أيضا اللجنة المغاربية لليد العاملة و التشغيل، و اللجنة المغاربية للتسوية و أخيرا اللجنة المغاربية للمنتجات الصيدلانية. مقر هذه الأخيرة طنجة، و تمثل نظاما جمركيا تفضيليا لمنتجات البلدان الأعضاء[2].

المطلب الثاني :

الإطار التنظيمي و المؤسساتي لإتحاد المغرب العربي:

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى الإتفاقية الإطار لتأسيس إتحاد المغرب العربي ثم هيئات و أجهزة هذا الإتحاد.

الفرع الأول : إتفاقية مراكش و قيام إتحاد المغرب العربي:

تعتبر إتفاقية مراكش بتاريخ 17 فيفري سنة 1989 اللبنة الأساسية و نقطة الإنطلاق الحقيقية في تجسيد إتحاد المغرب العربي[3]. هذه الإتفاقية التي كانت نتيجة اللقاء الذي جمع بمدينة مراكش المغربية ما بين 15 و 17 فيفري 1989 قادة الدول الخمسة المغاربية و هم الملك الحسن الثاني (المملكة المغربية)، و الرئيس الشاذلي بن جديد (الجزائر)، و الرئيس زين العابدين بن علي (تونس) ، و العقيد معمر القذافي (ليبيا) و العقيد ولد سيد أحمد الطايع (موريتانيا).[4]

و قصد ضمان نجاح إجتماع مراكش، إستقبل الملك الحسن الثاني بتاريخ 3 جانفي1989 وفدا من جبهة البوليزاريو. و ما بين 6 و 8 من نفس السنة، إستقبل الرئيس الشاذلي بن جديد الذي أجرى زيارته الأولى الرسمية إلى المملكة المغربية بعد أن تم إنتخابه لعهدة ثالثة في 22 ديسمبر

---

[1] Paul BALTA, op.cit, p 30.

[2] د.عاد العميد ا راالمغرب السا ع الكبرى f 339

[3] عكيلة ختار ا المغرب السا ع الكبرى f 290.

[4] عاد العميد ا راالمغرب السا ع الكبرى f 342.

من سنة 1988، حيث إتفق الرجلين على ترك جانبا نزاع الصحراء الغربية في إنتظار إستفتاء الأمم المتحدة الذي كان من المقرر إجراءه قبل نهاية السنة.

و بالفعل فقد دشن القادة الخمسة على الأقل من خلال الإتفاقية المشار إليها أعلاه منعطفا تاريخيا ببلورة تجمع إقليمي على غرار التجمعات الإقليمية الأخرى، و الذي تم تسميته بإتحاد المغرب العربي. و قد كانت هذه التسمية نتاج نقاش كبير، حيث إقترح البعض تسمية المغرب العربي الموحد و لكن الأغلبية إقترحت تسمية (إتحاد المغرب العربي) الذي يتلأم أكثر مع الواقع المؤسساتي و الذي يعبر عن كلمة أمة باللغة الفرنسية UMA .

كما تجدر الإشارة إلى بعض إختلافات أوجه نظر الدول الأعضاء، حيث نجد مثلا موقف ليبيا التي كانت تريد "حرق المراحل"، بندائها لإقامة كنفدرالية مع علم مغاربي و بطاقة تعريف مشتركة[1] .

و قد تم التوقيع في هذا الصدد على ثلاثة وثائق هامة و هي:
- البيان النهائي الذي يتضمن بعض الأفكار و المبادئ الأساسية، و يعتبر شهادة سياسية عن ميلاد الإتحاد؛
- معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي و هو شهادة قانونية للإتحاد؛
- و القرار المتضمن لمشاريع العمل الوحدوي و يعتبر معاهدة إقتصادية للإتحاد[2].

فقد كان لقاء مراكش الذي يعتبر القمة التأسيسية للإتحاد إنعكاس للإرادة السياسية الكبيرة الموجودة عند القادة المشاركين[1] .

و قد دخلت هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد أن صادقت عليها الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية بمقتضى المرسوم رقم 54- 89 المؤرخ في 02 ماي 1989 بعد مصادقة المجلس الوطني الشعبي في جلسة إستثنائية يوم 08 مارس 1989 ، و الجماهيرية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى بتاريخ 06 ماي 1989، و الجمهورية الإسلامية الموريتانية بمقتضى المرسوم رقم 98-93 المؤرخ في 15جوان 1989، و المملكة المغربية بتاريخ 30 جوان 1989، و الجمهورية التونسية بمقتضى القانون عدد 50 المؤرخ في11 أوت 1989 بعد مصادقة مجلس النواب في جلسته المنعقدة 07 مارس 1989. كما تم تسجيل المعاهدة بمنظمة الأمم المتحدة بتاريخ 29 سبتمبر 1989[3].

و نلاحظ أن المصادقة على المعاهدة قد تم بصورة عاجلة و ذلك لأن المادة 19 منها تدعو الأطراف الموقعة للمصادقة عليها في أجل لا يتجاوز ستة أشهر.

---

[1] Paul Balta (avec la collaboration de Claudine Rulleau), le grand Maghreb des indépendances à l'an 2000 ", op.cit, pp 247; 248.

[2] عكيلة ÖرتاÖ Ö المرجy السا Rكرا f 290.

[1] BICHARA Khader , le grand Maghreb et l'Europe, op.cit, P 64

[3] دري Σ ÖيلÖ Ö ق ما د المجر Yر العر Öة المالر Öة المقسسا Öية و الوا yÖ السياسÖ Ö دراسة ÖليÖ TÖادا ماجسÖير Ö العلوم السياسية و العلاقات الدولية Ö جامعة الجزائر1999-2000Ö f 159

و بإنشائها لإتحاد المغرب العربي، إجتهدت الدول الأعضاء في بلورة فكرة الوحدة المرتبطة بالمشاريع و المبادلات التي توالت على المنطقة، فقد كانت هذه المعاهدة عبارة عن إتفاق يترك المجال مفتوح أمام الخيارات، فبقي مضمونها و أهدافها غامضة. فتعتبر هذه المعاهدة إتفاقا- إطار ميزته الرئيسية وضع الخطوط العريضة و الإطار المؤسساتي للإتحاد. حيث إختارت الدول المعنية نوع من الشراكة المرنة التي يتوقف مستقبلها على عمل و قرارات مؤسسات الإتحاد و خاصة مجلس الرئاسة. فالمعاهدة هي إذن تمثل إتحاد سياسي أكثر منه إقتصادي، كما أن هذا الإتحاد يبقى في حالة مشروع لأنه يتوقف على الطريقة التي ستعمل بها المؤسسات المنصبة.

و في هذا الموضوع يذكر السيد صادق بلعيد في مجلة دراسات دولية لديسمبر سنة 1991 قائلا : "معاهدة إتحاد المغرب العربي تعتبر بمثابة إعلان الخطوبة أما الزواج فسيناقش لاحقا، فبصفتها إتفاق- إطار، فإنها لا يمكن أن لا تكون غامضة و مختصرة، و إذا ما قارناها بإتفاقيات أخرى للتكامل الإقليمي فتسطدم بالإختلاف بينها من حيث المدلول و طريقة التحرير".

فهذه المعاهدة هي مختلفة عن إتفاقيات التعامل و التكامل التي تأتي في صورة نصوص طويلة و مركبة، و التي تقر بمجموعة من الترتيبات المفصلة تتعلق بمختلف القطاعات الإقتصادية و كذلك إجراءات و ميكانيزمات عملها [تحرير المبادلات، و تنسيق السياسات، و برامج التنمية، و وسائل التمويل و تعريفة جمركية موحدة...إلخ]، بالإضافة إلى تحديد الآجال. فعلى سبيل المثال نجد معاهدة روما تضم 248 مادة و 04 ملاحق مكملة، كما أن المعاهدات المنشأة للمجموعات الإقتصادية الإفريقية (المجموعة الإقتصادية لإفريقيا الغربية في 04/17/ 1973، و المجموعة الإقتصادية لدول إفريقيا الغربية في 28/ 05/ 1975 و المجموعة الإقتصادية لدول إفريقيا العظمى في 18/ 05/ 1975) تضم عشرات المواد، البعض منها جد طويلة و إضافة إلى الملاحق، و نفس الشيء بالنسبة لإتفاقية التبادل لأمريكا الشمالية[1].

فمعاهدة مراكش لا تضم إلا تسعة عشرة (19) مادة تتميز بالإختصار و بغموض لاسيما تلك المتعلقة بالأهداف، و أما الإعلان المصادق عليه في نفس اليوم و المرافق للمعاهدة فجاء هو الآخر غامضا بفعل طابعه العام و الحذر الذي يطبعه.

كما يتضح لنا من خلال المعاهدة، أن دول المغرب العربي قد إنشغلت بجانب إجراءات تشكيل الإتحاد و إطاره المؤسساتي. حيث تم تخصيص لمسائل تنظيم الإتحاد حصة الأسد ب 10 مواد، هذه المسألة التي شملت تسعة (09) مواد من إتفاقية الإتحاد العربي الإفريقي المبرم ما بين المغرب و ليبيا في أوت 1984، بالإضافة إلى ملحقين طويلين.

و في الحقيقة، إذا ما تركنا جانبا المواد الخمسة المتعلقة بالعموميات الكلاسيكية التي نجدها في كل الإتفاقيات من هذا النوع، كتسمية الإتحاد " المادة1 "، و إمكانية إبرام إتفاقيات أخرى بشرط أن لا تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة (المادة 16)، و إمكانية إنضمام دول أخرى (المادة 17)، و إمكانية إدخال تعديلات على المعاهدة (المادة 18) و دخول المعاهدة حيز التنفيذ (المادة 19). بالإضافة إلى أن ثلثي (3/2) المعاهدة كرست للجانب المؤسساتي، (من المادة الرابعة إلى المادة الثالثة عشر). كما نجد أن باقي مواد المعاهدة هي مقسمة بالتساوي ما بين تحديد الأهداف

[1] أحمد محيو، ترجمة صبيحة بخوش ، المرجع السابق ذكره، ص 12

بمادتين (المادة الثانية و الثالثة) و المشاكل المتعلقة بالأمن (المادة الرابعة و المادة الخامسة عشرة)[1].

الفرع الثاني : هيئات و أجهزة إتحاد المغرب العربي

لم يختلف إتحاد المغرب العربي من حيث تنظيمه المؤسساتي عن باقي التجمعات الإقليمية الأخرى. فنلاحظ أن مؤسساته هي نفس تلك التي أقرتها مقترحات ندوة طنجة لسنة 1985 و لكن مع إضافة هياكل أخرى. فقد نصت الإتفاقية على وجود : مجلس الرئاسة، و مجلس الوزراء الأول، و مجلس وزراء الشؤون الخارجية، و لجنة المتابعة، و اللجان الوزارية المتخصصة، و مجلس الشورى، و جهاز قضائي و أخيرا أمانة عامة. و من هنا، فتبدوا هيئات الإتحاد وأنها مجموعة مؤسساتية كاملة.

و سوف نحاول التطرق لهذا التنظيم بالتفصيل و التحليل مستندين على الوظائف المخولة لكل جهاز. فهذا المعيار (الوظيفي) يسمح لنا بالتمييز بين الأجهزة التي تتمتع بسلطة إتخاذ القرار، و تلك التي تقوم بالعمل التحضيري، و الأجهزة الإستشارية و أخيرا الأمانة العامة التي تتميز بنظام خاص[2] .

1- مجلس الرئاسة :

- ماهية مجلس الرئاسة و إختصاصاته :

تنظم أعمال المجلس المواد من 04 إلى 06 من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي، و هو أعلى هيئة في الإتحاد حيث تنص المادة 4 من المعاهدة على أنه يتكون من رؤساء دول الأعضاء. كما تنص المادة 6 من المعاهدة أن له (أي مجلس الرئاسة) وحده سلطة إتخاذ القرار بإسم الإتحاد، فيعود إليه وحده مهمة تطبيق الإتفاقية المنشأة للإتحاد التي رسمت بصفة غامضة التوجهات العامة للإتحاد، تاركة للقرارات اللاحقة مهمة توضيح التكامل الإقتصادي و الوحدة السياسية التي ستنجزها هذه الدول.

و يقوم المجلس بإصدار قراراته بالإجماع في جميع المجالات و الميادين التي تخص الإتحاد، كإنشاء بقية الهيئات و الأجهزة و مؤسسات الإتحاد، و الموافقة على قوانينها الداخلية و تعيين مقراتها، و الموافقة على إنضمام دول أخرى للإتحاد وفقا للمادة 17 من المعاهدة، و تعديل أحكام المعاهدة بطلب من إحدى الدول الأطراف و إعتماد الإتفاقيات المبرمة في إطار الإتحاد[2].

و قد تم إقرار مبدئيا أن يعقد مجلس الرئاسة إجتماعاته مرة كل ستة 6 أشهر في دورة عادية مع إمكانية عقد دورات إستشارية.

كما تكون رئاسة الإتحاد دورية من قبل أحد الرؤساء الأعضاء في الإتحاد بحسب الترتيب الأبجدي لأسماء الدول العضوة في الإتحاد. و قد حددت مدة الرئاسة بستة أشهر[3]، إلا أنه سرعان

---

[1] Mohamed Ben Hassan ALAOUI, op.cit, P123.

[2] محمد معيو ترجمة المعاهدة و النظام الداخلي للمجلس الرئاسي f 18.

[2] ر الديبلوماسية في المجلس الرئاسي f 17.

[3] دريس البكوري المجلس الرئاسي f 35.

ما إتضح أن النظام الدوري السداسي من غير الممكن إتباعه. فالكثير من الدورات أجلت لأسباب مختلفة مسببة بذلك عدم إحترام رزنامة الإجتماعات، و سوف نرى ذلك من خلال الدورات الستة التي عقدها مجلس الرئاسة إلى غاية تجميد الإتحاد[1].

- الدورة الأولى للمجلس إنعقدت بتونس ما بين يومي 21 و23 جانفي من سنة 1990. هذه الدورة الأولى التي كان يرغب العقيد القذافي إحتضانها بطرابلس في 01 سبتمبر 1989 و ذلك بمناسبة الإحتفال بالذكرى العشرين على مرور الثورة الليبية، إلا أن الملك الحسن الثاني الذي كان يترأس الإتحاد منذ تأسيسه واصل مهامه إلى غاية نهاية السنة، لتنتقل الرئاسة إلى الرئيس زين العابدين على حسب الترتيب الأبجدي العربي إلى تونس[2]؛
- الدورة الثانية إنعقدت بالجزائر ما بين يومي 21 و 23 جويلية 1990، محترمة بذلك الآجال المحددة بستة [06] أشهر؛
- الدورة الثالثة للمجلس إنعقدت برأس لانوف بليبيا يومي 09 و 10 من شهر مارس 1991، حيث سجلت هذه الدورة الثالثة تأخر في إنعقادها بشهرين، فقد فصلتها عن دورة الجزائر 08 أشهر، و قد أرجع سبب ذلك إلى حرب الخليج؛
- الدورة الرابعة للمجلس إنعقد ت بالدار البيضاء بالمغرب في يومي 15 و 16 سبتمبر1991، و لم تسجل هذه الدورة تأخر حيث إنعقدت ستة [06] أشهر بعد دورة رأس لانوف.
- الدورة الخامسة للمجلس إنعقدت بنواقشط بموريتانيا في يومي 10 و 11 نوفمبر من سنة 1992[3]، أي بعد أكثر من سنة من تاريخ إنعقاد الدورة السابقة مسجلة تأخر بثمانية [08] أشهر، و ذلك يرجع لحالة الحصار الذي فرض على ليبيا[4].
- الدورة السادسة و الأخيرة للمجلس إنعقدت بتونس يومي 02 و 03 أفريل1994، أي بعد 16 شهر من الدورة الخامسة.

و بالإضافة لعامل رزنامة الإجتماعات الغير منتظمة كما إتضح لنا أعلاه، نجد سبب التمديد الغير مبرر لعهدة الرئاسة، و إختلال في وظيفة المجلس و إنعقاد بعض الدورات دون مشاركة كل الرؤساء[5].

فموريتانيا التي كان من المفروض أن ترأس الإتحاد خلال السداسي الأول من سنة 1991 تركت مكانها إلى المغرب و ذلك بفعل مشاكلها الداخلية و نزاعها مع السنغال، و ضمنت فيما بعد الرئاسة أي خلال السداسي الأول من سنة 1992 إلى غاية السداسي الثاني.

كما نلاحظ غياب الرئيس الموريتاني في الدورة الأولى للمجلس و غياب الملك الحسن الثاني عن الدورة الثالثة للمجلس، و إنعقاد الدورة الرابعة دون العقيد القذافي الذي أبدى إستياءه من الدعم غير الكافي من طرف نظرائه في الإتحاد فيما يتعلق بالأزمة التي واجهتها بلاده مع القوى الغربية. أما الدورة الخامسة المنعقدة في نواكشوط فقد غاب عنها الملك المغربي و العقيد الليبي ممثلين على التوالي بالوزير الأول و سفير ليبيا بموريتانيا[6].

---

[1] محمد محيوني ترجمة التجربة و آفاق المرحلة المقبلة في العلاقات المغاربية ص 19.

[2] Paul BALTA (avec la collaboration de Claudine Rulleau), op.cit, P 249

[3] وزارة الخارجية المغربية. د.ش.ش. مجلة العمل المغاربي و الإتحاد المغاربي في السياق الدولي المعاصر ص 3.

[4] Mohamed Ben El Hassen ALAOUI , op.cit, P 134

[5] محمد محيوني ترجمة التجربة و آفاق المرحلة المقبلة في العلاقات المغاربية ص 19.

[6] محمد محيوني ترجمة التجربة و آفاق المرحلة المقبلة في العلاقات المغاربية ص 19 و 20.

كل هذه الأسباب أدت بقادة دول الإتحاد إلى تمديد الدورات العادية للمجلس إلى سنة واحدة، و من ثم أصبح مجلس الرئاسة ينعقد مرة واحدة في السنة، كما تتداول دول الإتحاد على الرئاسة الدورية مع بداية كل سنة. و قد تم هذا التعديل بمناسبة الدورة الخامسة المنعقدة في نواكشوط[1].

إلا أنه تجدر الملاحظة أن هذا النظام الجديد لم يكن قادرا على حل مشكل عدم إحترام الرزنامة، حيث سجلت الدورة السادسة للمجلس تأخرا قدر بأربعة أشهر. و نتيجة لأهمية مجلس الرئاسة بإعتباره الممول الرئيسي لإتحاد المغرب العربي بفعل ديناميكيته و نتائجه المؤثرة، فإن هذا الإختلال في وظائفه أصبح يمثل عائقا هاما لمسار المغرب العربي، بإعتباره الوحيد المؤهل لأخذ قرارات تلزم الإتحاد.

و فيما يخص عملية إتخاذ القرارات في مجلس الرئاسة، فهي تتم على أساس قاعدة الإجماع و ذلك طبقا لنص المادة السادسة من معاهدة الإتحاد، و ذلك ما أثبته مجلس الجامعة العربية. حيث ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة و ما يقرره المجلس بالأغلبية يكون ملزما لمن يقبله.

و يمكن تفسير هذا الخيار في عملية إتخاذ القرارات في المرحلة الأولى من مراحل البناء المغاربي على حرص كل دولة على التمسك بسيادتها، حيث بدى سابقا لأوانه أن إدراج مبدأ الأغلبية في إتخاذ القرارات بإعتبار أن الدول لم تقطع شوطا كبيرا في طريق الإندماج. فهذا الأخير وحده كفيل بالسماح للحكومات بالتنازل عن بعض الصلاحيات الإقتصادية و التقنية لتسهيل عملية[2] الإنتقال من طريقة الإجماع إلى طريقة الأغلبية. لذلك نجد مجلس الرئاسة بدأ يتجه نحو إدخال مزيد من المرونة على سير العمل المغاربي، حيث أقر في دورته الرابعة بالدار البيضاء بالأغلبية بإستثناء القرارات المتعلقة بحالتي السلم و الحرب اللتين يستوجبان الإجماع المطلق من طرف كافة الأعضاء[3].

- إختصاصات مجلس الرئاسة :

يتولى مجلس الرئاسة إختصاصات متعددة التي جعلت منه الجهاز الأعلى مثل ما هو الحال بالنسبة لعدة تجمعات أخرى، فمن خلال الدورات الستة للمجلس [من شهر جانفي 1990 إلى غاية شهر أفريل 1994]، نلاحظ أنه لم يوجد تقريبا و لا نشاط واحد لم يفلت من تدخل المجلس.

- فيضمن المجلس أولا مهام تشريعية، حيث قام بتعديل عدة مرات إتفاقية مراكش. فخلال خطاب الملك الحسن الثاني بعد إنتهاء الدورة الثانية لمجلس الرئاسة في جويلية سنة 1990 صرح: " لقد إنتهينا من الجهاد الأصغر، و يجب علينا بداية الجهاد الأكبر، لأن المهام التشريعية التي يضمها المجلس تقيم إطار واسع و دقيق، و لكن يجب علينا الآن المرور إلى مرحلة التنظيم و التنفيذ "؛

---

[1] Mohamed Ben El Hassen ALAOUI , op.cit, P 131.

[2] محمد معيوف، ترجمة أطروحة الدكتوراه في القانون العام، المرجع السابق، ص ص 20 و 21.

[3] محمد معيوف، ترجمة أطروحة الدكتوراه في القانون العام، المرجع السابق، ص 21.

- كما يقوم المجلس بوضع السياسة العامة للإتحاد و كذلك الخطوط الأساسية التي ينتهجها هذا الأخير بإنشاء ما يراه ضروريا من لجان وزارية متخصصة للإتحاد مع تحديد نظامها الداخلي، بالإضافة إلى مؤسسات أخرى (كالجامعة المغاربية و الديوان المغربي)؛
- يصادق على مختلف الإتفاقيات التي تقوم بين دول الإتحاد (الجمركية، و التجارية.....إلخ)،
- تعيين مقر هيئات الإتحاد كمقر الأمانة العامة، و الهيئة القضائية و إختصاصاتهما، و المصادقة على نظامها الأساسي، و كذا النظام الداخلي لمجلس الشورى و تعيين الأمين العام. كما يقوم المجلس بالنظر في طلبات الإنضمام إلى الإتحاد؛
- و أخيرا فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية للإتحاد، يبدي مجلس الرئاسة رأيه في أهم الأحداث الدولية و يتخذ موقفا حول علاقات الإتحاد مع التجمعات العربية، و الإفريقية، و المجموعة الإقتصادية الأوروبية و التجمعات الأخرى[1].

و في هذا المجال في ندوة صحفية صرح الحسن الثاني قائلا و مؤكدا على " أن الإدارة لقادة الدول الأعضاء، ليست سريعة و لكنها جيدة[2]".

2- مجلس وزراء الأول:

يعتبر مجلس الوزراء الأول حسب المادة السابعة من معاهدة إنشاء المغرب العربي جهازا تنفيذيا. و يتكون من الوزراء الأول للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم، آخذين بعين الإعتبار غياب منصب وزير أول في النظام الليبي.

و ما يلاحظ على هذا الجهاز أنه نموذج متميز، حيث جاء خلافا لمعظم التجمعات الإقليمية (مثلا الإتحاد الأوروبي أو مجلس التعاون الخليجي) .

و يمكن إرجاع مسألة إنشاء هذا المجلس، هو الإعتقاد بإمكانية المجلس أن يكون سندا للمؤسسات الأخرى للإتحاد و خاصة مجلس وزراء الخارجية، حيث يقوم بدراسة الوضعيات الخاصة. بالإضافة لكون كثرة المشاكل ما بين دول إتحاد المغرب العربي، يجعل الدول المغاربية في حاجة لإقامة جهاز مكون من مسؤولين ذوي وزن على المستوى الداخلي، و لديهم صلاحيات تمثيل بلدانهم في الخارج و على علم بالمشاكل السياسية للدول الأعضاء. و هو بذلك مؤهل لفض النزاعات الدستورية الناجمة عن إختلاف و جهات النظر بين الدول الأعضاء.

و تجدر الإشارة إلى أن هذا المجلس لم يجتمع بعد، و قد يرجع ذلك إلى حداثة الإتحاد المغاربي و التذبذب في العلاقات ما بين دول الإتحاد، رغم أهمية إنعقاد إجتماعات هذا المجلس و لو على سبيل التشاور[3].

3- مجلس وزراء الخارجية :

هو جهاز تنفيذي، و يعتبر ثاني جهاز مهم في إتحاد المغرب العربي، فهو يربط بين الجهاز الأعلى-مجلس الرئاسة- و بقية الأجهزة، و بهذه الصفة فإنه يتلقى أعمال لجنة المتابعة أو اللجان الوزارية المتخصصة، و يبدي رأيه في مدى ملاءمة إحالتها على مجلس الرئاسة أم لا. و

[1] Mohamed Ben El Hassen ALAOUI , op.cit, pp 131, 132

[2] Paul BALTA (avec la collaboration de Claudine Rulleau), op.cit, P 249

[3] دريΣ زلليرآلا الرسالة السالث ىكرزلالآ f f 41Ÿ40Ÿ39.

بقيامه بعملية الفرز هذه، فإنه يتحمل وحده مسؤولية الحكم على ملف أو مسألة ما إذا كانت جاهزة و صالحة لتتحول إلى قرار[1]. و يقوم أيضا بمباشرة النشاط الفعلي للإتحاد في الفترات التي تقع ما بين إنعقاد دورات مجلس الرئاسة عن طريق إجتماعاته المتكررة التي تنعقد في فترات متقاربة خلال السنة.

و حسب المادة 8 من معاهدة تأسيس الإتحاد، يتكون هذا المجلس من وزراء خارجية الدول الأعضاء في الإتحاد. و يجتمع المجلس في دورات عادية كل ثلاثة أشهر ذلك حسب ما قرره مجلس الوزراء في دورته الثانية عشر المنعقدة في تونس بتاريخ 12- 13 فيفري 1993، مع إمكانية عقده لدورات إستثنائية بدعوة من دولة عضو أو بناءا على قرار من المجلس الوزاري[2].

و يمكن إرجاع زيادة عدد إجتماعات مجلس وزراء الخارجية نتيجة كثرة المشاكل السياسية خاصة بين دول الإتحاد و الفترات القصيرة التي يجتمع فيها مجلس الرئاسة و التي لا تتجاوز اليومين. و فيما يتعلق برئاسة مجلس وزراء الخارجية فيعود للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة لمجلس الرئاسة.

و فيما يخص مسألة التصويت في المجلس، فيمنح لكل دولة عضوة في الجهاز حق التصويت مع الإشارة أن كل دولة لديها صوت واحد، كما لا يجوز لأية دولة أن تمثل دولة أخرى أو تنوب عنها. و يعتمد المجلس على قاعدة الإتفاق لأداء هذه المهمة، متجنبا قاعدة الإجماع المتبعة من طرف مجلس الرئاسة على أساس أن هذه القاعدة تسمح بالنقاش و البحث في المواضيع الحساسة قصد الوصول لحل، و عرض المشاريع على مجلس الرئاسة قصد إقرارها و جعلها واجبة التطبيق على الدول الأعضاء في الإتحاد. حيث لا تكون وجهات النظر دائما موحدة نتيجة الإختلافات السياسية و الإقتصادية التي تميز كل دولة من الإتحاد[3].

أما فيما يتعلق بصلاحيات مجلس وزراء الخارجية، فنلاحظ أنها جد هامة و واسعة، الأمر الذي يجعل منه العمود و المحرك الأساسي في ميدان التنسيق و التعاون بين دول الإتحاد في جميع الميادين. ففي إطار دوره في تصفية الملفات و إعدادها قصد دراستها من طرف مجلس الرئاسة و إعداد جدول أعماله، يقوم قادة الدول على ضوء ذلك بإتخاد القرارات. كما يقوم هذا الأخير بتكليف المجلس الوزاري بإعداد تقارير فيما يخص إقتراحات مجلس الشورى.

و يقوم المجلس الوزاري بالسهر على إصدار التوجيهات و متابعة " برامج العمل "، الهادفة إلى تطوير التعاون بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، كما يقوم بوضع الجداول الزمنية اللازمة لتنفيذ التوصيات و القرارات المصادق عليها من قبل مجلس الرئاسة.

و يقدم أيضا التوصيات للوزراء المختصين لتنفيذ قرارات مجلس الرئاسة، خاصة في ميدان الفلاحة و الإقتصاد.

---

[1] [illegible] رجمة [illegible] المرجع السا[illegible] ص 23.
[2] دري[illegible] الرسالة السا[illegible] ص 42.
[3] دري[illegible] الرسالة السا[illegible] ص ص 45-46..

و فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، يسهر مجلس وزراء الخارجية على ضمان المشاورات السياسية ضمن إتحاد المغرب العربي. فخلال دورته الثامنة العادية بطرابلس طلب إجتماع مجلس الأمن فيما يخص ما يسمى بأزمة الخليج، كما أصدر في دورته الغير العادية ببن غازي، إعلان فيما يخص موقف الإتحاد من الوضع في العالم العربي[1].

كما دعى بمناسبة الدورة الثالثة لمجلس رئاسة الإتحاد، لمواصلة العمل من أجل السلم و التعاون في المنطقة. و قام أيضا المجلس الوزاري خلال دورة غير عادية له بالرباط بتاريخ 10 ديسمبر 1992، بدراسة " التطورات الأخيرة " التي حصلت على الساحة المغاربية و الدولية، متطرقا لعدة مواضيع، كالتعاون ما بين دول المغرب العربي، و الحصار المفروض على ليبيا، و مسار السلام في الشرق الأوسط و العلاقات المغاربية الأوروبية[2]. هذه العلاقات التي كانت تهدف حسب التصريحات، إلى إقامة حوار مسؤول و بناء بين المجموعتين (إتحاد المغرب العربي و المجموعة الأوروبية). فخلال الدورة الأولى لمجلس رئاسة الإتحاد، كلف مجلس وزراء الخارجية بالدفاع عن المصالح المغاربية أمام الصعوبات و التحديات التي أتت مع قيام العقد الفرنسي، و السهر على التشاور مع المنظمات الجهوية الإفريقية[3].

كما أولى المجلس بمناسبة دورته 13 العادية بتونس بتاريخ 18جوان 1993، إهتمام خاص بالأزمة الليبية.

و فيما يخص ميدان الدفاع، يكلف المجلس الوزاري بالتدخل لوضع إستراتيجيات للدفاع و الأمن الجماعي في المنطقة المغاربية بالطبع عن طريق التعاون و التنسيق مع وزراء الدفاع لدول الإتحاد. حيث درس مجلس وزراء الخارجية بتونس في 29 مارس 1990 الإقتراحات الليبية فيما يخص تنمية التعاون في ميدان التكوين العسكري.

و قد إجتمع مجلس وزراء خارجية الإتحاد في سبعة عشرة (17) دورة. و يعقد إجتماعاته العادية لزوما عشية دورة مجلس الرئاسة، و يظهر لنا أن إجتماعات المجلس غير منتظمة. ففيما بين شهر أكتوبر من سنة 1989 تاريخ دورته الأولى و شهر أكتوبر من سنة 1990 تاريخ دورته السادسة، إجتمع مجلس الوزراء في المتوسط كل شهرين، و ما بين تاريخي أكتوبر 1990 و أكتوبر 1991 إجتمع أربع (04) مرات فقط، و ما بين شهر أكتوبر 1991 و شهر جوان 1993 لم يسجل إلا ثلاث دورات للمجلس، و ما بين شهر جوان 1993 و فيفري من عام 1994 لم يعقد المجلس إلا دورة واحدة، و بالتالي نلاحظ أنه عندما يبدأ الإتحاد المغربي في التعثر تتراجع معه المشاورات السياسية[4].

و بالإضافة إلى هذه الإجتماعات، نجد الإجتماعات المشتركة بين وزراء الخارجية و الوزراء المكلفين بإتحاد المغرب العربي، فضلا عن اللقاءات التنسيقية[5].

---

1 Mohamed Ben El Hassen ALAOUI, op.cit, p137.

2 Mohamed Ben El Hassen ALAOUI, Ibid, p137.

3 دريد Σ إلياس آل الرسالة السادس ذكرى آل f 44.

4 Mohamed Ben El Hassen ALAOUI, op.cit, p137.

5 و. ت. ش. د. ت ، المديرية العامة للشؤون العربية المذكرة السادس ذكرى آل f 03.

4- لجنة المتابعة :

تم تأسيس لجنة المتابعة تطبيقا للمادة 9 من معاهدة مراكش، و تتكون من أعضاء بصفة وزراء. و هكذا قامت كل دولة بتعيين كتاب الدولة المكلفين بمتابعة الشؤون المغاربية في بلدان الإتحاد أي خمسة وزراء.

- ماهية و تنظيم لجنة المتابعة:

هذا الجهاز يختلف عما هو معمول به في المنظمات أو التجارب التكاملية[1]. فهذا التنظيم لا يشبه تماما اللجنة الإقتصادية الأوروبية، حيث أن الأعضاء هم معينون بإتفاق مشترك بين الدول، كما أن صلاحياتها أكثر أهمية تصل إلى سلطة إتخاذ القرار. فهو يذكر بالمجالس أو اللجان التنفيذية التي نجدها في تجارب التكامل لبعض دول أمريكا اللاتينية أو الدول الإفريقية. ففي الواقع، لجنة المتابعة تعتبر جهاز حكومي محض سواء من الناحية العضوية (طريقة التعيين) أو من حيث الوظيفة (كل عضو يمثل الدولة التي يتلقى منها التعليمات اللازمة للعمل)[2].

- إختصاصات لجنة المتابعة:

تتكفل اللجنة بمتابعة قضايا الإتحاد، و تقوم بتنسيق العمل و السهر على تنفيذ القرارات و البرامج المعدة في إطار الإتحاد، و ترفع تقاريرها إلى مجلس وزراء الخارجية[3].

و قد تم وضع النظام الداخلي للجنة خلال الدورة الأولى للجنة المتابعة في جويلية سنة 1989. و خلال دورته الثانية، تم التأكيد على أن لكل عضو دور وطني و دور مغاربي، كما أعطيت له صلاحيات و مهام كبيرة. حيث كلف مجلس الرئاسة خلال دورته بالدار البيضاء في سبتمبر 1991 الأمانة العامة بإعداد مشروع خاص بعلاقات إتحاد المغرب العربي مع المنظمات الإقليمية المشابهة الأخرى، و في الأخير عرضه على لجنة المتابعة لإصدار رأيها فيه.

و تقوم لجنة المتابعة مع بداية كل دورة بقراءة حوصلة التقدم المسجلة في إنجاز الإتحاد، و التي تتمثل في دراسة تحليلية للنشاطات المشتركة، و دراسة المشاريع المقدمة من طرف الدول العضوة، كما يطلب من هذه الأخيرة عرض مشاريع و مواقف دولها في مختلف المواضيع. و في هذا الإطار، طلبت لجنة المتابعة من كل دولة عضو في الإتحاد عرض آثار السوق الموحدة الأوروبية في سنة 1993 على إقتصادياتها[4].

كما عملت لجنة المتابعة على تنسيق نشاطات إتحاد المغرب العربي، و ذلك من خلال مثلا مديونية دول الإتحاد. فطلب بمناسبة دورته السابعة العادية من كل واحد من وزراء المالية المغاربيين إعداد تقرير لمجلس وزراء الشؤون الخارجية للسماح بتوحيد مسألة إتخاذ المواقف فيما يخص هذا الموضوع بالنسبة لدول الإتحاد.

---

[1] ناجي عبد الحليم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 17.

[2] محمد عبد الله عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 23.

[3] ناجي عبد الحليم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 20.

[4] Mohamed Ben El Hassen ALAOUI, op.cit, pp 138P139.

كما تريد اللجنة أن تلعب دور المحرك للإتحاد بدعوته بدون توقف إلى تنفيذ قرارات مجلس الرئاسة. فمنذ دورتها الأولى، قرر السهر على تنفيذ " برنامج النشاط" بإقامة جدول للإجتماعات و تحديد الأولويات. و من هنا، و مع دورتها الثانية، دعت اللجنة الوزراء المغاربة للتربية إلى الإجتماع، و في أكتوبر 1989 حددت رزنامة إجتماعات وزراء التربية، و الفلاحة و الصناعة ...إلخ.

و لكن خلال دورتها السابعة، بعد إقامة اللجان الوزارية المختصة، كلفت لجنة المتابعة مجلس وزراء الشؤون الخارجية بتحديد الأولويات تبعا لقرارات مجلس الرئاسة و مراقبة رزنامة الإجتماعات.

إلا أنه إذا كانت لجنة المتابعة تلعب دورا أساسيا ضمن الإتحاد، فهي تعاني من عائق يتمثل في أنها لا تتمتع بأي سلطة في إتخاذ القرار. لذلك، ففي دورتها الخامسة (15) العادية، كانت مجبرة على أن تطلب من مجلس الرئاسة التدخل قصد تنمية -بسرعة و فعالية- نشاط اللجان الوزارية المتخصصة، رغم أن لجنة المتابعة تدرس تقارير للجان الوزارية المتخصصة قبل إحالتها على مجلس وزراء الشؤون الخارجية.

و يظهر لنا أن لجنة المتابعة تهتم خاصة بالجانب التنظيمي و المؤسساتي. فخلال دورتها الأولى، طلبت إنشاء مجلس الشورى، و خلال دورتها الثانية، طلبت إجتماع مجلس وزراء الشؤون الخارجية، و خلال دورتها السابعة، إنشغلت بإصلاح الأمانة العامة، و خلال دورتها الثانية عشرة في ديسمبر 1990، عرضت أمام مجلس وزراء الشؤون الخارجية المشاكل المؤسساتية المغاربية غير المكتملة، و مقراتها و تمويلها...إلخ.

و نسجل أن لجنة المتابعة أرادت توسيع صلاحياتها. ففي مارس 1990، طلبت اللجنة من مجلس وزراء الشؤون الخارجية إعداد "وثيقة سياسية" و عرضها على هذا الأخير، إلا أن هذا الطلب بقي بدون رد. و نتساءل إذا ما إستطاعت لجنة المتابعة التطرق لميادين متعددة ذات طابع تنظيمي أساسا، و في السياسة الخارجية و الإقتصاد ...إلخ؟ و هل يمكنها أن تواصل نشاطاتها بالكثافة التي بدأت بها مع قيام المؤسسات المغاربية و مباشرة عملها[1]؟.

فيكون الجواب بالنفي، حيث من مجموع 35 دورة عقدتها لجنة المتابعة منذ تأسيسها إلى غاية الآن، عقدت 3/2 الثلثين في السنتين الأولتين من تأسيسها. فرغم أن نظامها الداخلي ينص على إجتماعها مرة كل سنة[2]، فلم تعقد طوال سنة 1992 إلا دورتين فقط، الأولى في شهر فيفري و الثانية في شهر سبتمبر[3].

5- مجلس الشورى :

[1] Mohamed Ben El Hassen ALAOUI, op.cit, pp137 à 141.

[2] و. ت. ش.ع.د. ت المديرية العامة للشؤون العربية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون المغربية، التقرير السنوي المقدم إلى الدورة 03.

[3] Mohamed Ben El Hassen ALAOUI, op.cit, p 141.

هو هيئة إستشارية ذات أصل برلماني، كما نصت عليه المادة 12 من معاهدة مراكش المنشأة للإتحاد. و قد تم تأسيسه خلال الدورة المنعقدة بالجزائر من 07 إلى 10جوان 1989. و تم تنصيبه في شهر أكتوبر من نفس السنة، و مقره الجزائر.

و قد حددت تركيبته في البداية بعشرة (10) أعضاء عن كل دولة، ثم تضاعف[1] العدد بقرار من مجلس الرئاسة في دورته الأولى فأصبح يضم 100 عضو يقع إختيارهم من الهيئات النيابية (البرلمانات) للدول الأعضاء، و بالنسبة لليبيا (المؤتمر الشعبي العام). و قد أقر مرة أخرى مجلس الرئاسة في دورته السادسة المنعقدة بتونس يومي 02 و03 أفريل 1994 الرفع من عدد أعضاء المجلس إلى 150 عضوا بواقع 30 عضوا عن كل دولة، إلا أن هذا التعديل لم يدخل حيز التنفيذ حتى الآن بسبب عدم مصادقة المغرب عليه[2].

و يعتبر إقامة مجلس الشورى تعبير عن ترسيخ إرادة قيام مغرب عربي للشعوب. و نشير إلى أن المعاهدة التأسيسية للإتحاد تترك لكل دولة الحق في تحديد طريقة تعيين ممثليها. و هي لا تقر الإنتخاب المباشر بالإقتراع العام لضمان تمثيل أفضل لكل التيارات السياسية الفاعلة على الساحة الوطنية لكل منها[3]، و بتحديدها تركيبة متساوية بين الدول. فالمعاهدة لا تأخذ بعين الإعتبار الوزن السكاني الذي يصل إلى ستة أضعاف ما بين الجزائر و ليبيا. و في هذا الميدان، نرى أنه من الأفضل أن تأخذ بالتمثيل النسبي للسكان مثل ما هو معمول به بالنسبة للإتحاد الأوروبي كما سبق و أن إطلعنا على ذلك[4].

و قد حددت فترة عمل الهيئة الإستشارية بخمسة سنوات، و يشغل مهام رئيس مجلس الشورى العضو الأكبر سنا، و يعقد المجلس دورة عادية كل سنة و له أن يعقد دورات إستثنائية بطلب من مجلس الرئاسة. و قد عقد مجلس الشورى إلى غاية الآن ثلاث دورات عادية، بتونس في فيفري 1990، و بالجزائر في جانفي1991 و بطرابلس في جانفي 1992[5].

و قصد أداء مهامه يتوفر مجلس الشورى على الأجهزة التالية :

- **المكتب** : و يتكون من خمسة أعضاء على أساس عضو من كل بلد، يجدد إختيارهم كل سنة و يتخذ قراراته بالإجماع؛
- **رئاسة المجلس** : يتولى كل عضو في المكتب رئاسة مجلس الشورى بالتناوب و لمدة دورة كاملة، و حسب الترتيب الأبجدي للدول الأعضاء. و من مهام الرئيس تنسيق أشغال اللجان، و تمثيل المجلس في المظاهرات و الأعمال الرسمية الدولية[6]؛
- **اللجان الدائمة** : و هي كالآتي :
- لجنة الشورى السياسية؛

---

[1] ﺍﻟﻤﺪ ﻤﻌﻴﻮﻥ ﺘﺮﺠﻤﺔ ﺍﻟﻴﻌﻘﻮﺑﻲ ﻭﺍﻟﻤﺮﺠﻊ ﺍﻟﺴﺎﺑﻖ ﺍﻟﺬﻜﺮ f 27.

[2] ﻭ. ﺍ .ﺍﻟﻌﺎ.ﺩ. ﺍ ﻟﻤﺪﻳﺮﻳﺔ ﺍﻟﻌﺎﻣﺔ ﻟﻠﺸﺆﻭﻥ ﺍﻟﻌﺮﺑﻴﺔ ﻭﺍﻟﺘﻌﺎﻭﻥ ﺍﻟﺪﻭﻟﻲ ﺍﻟﺴﺎﺑﻖ ﺍﻟﺬﻜﺮ f 13.

[3] ﺍﻟﻤﺪ ﻤﻌﻴﻮﻥ ﺘﺮﺠﻤﺔ ﺍﻟﻴﻌﻘﻮﺑﻲ ﻭﺍﻟﻤﺮﺠﻊ ﺍﻟﺴﺎﺑﻖ ﺍﻟﺬﻜﺮ f 27.

[4] ﺍﻟﻤﺪ ﻤﻌﻴﻮﻥ ﺘﺮﺠﻤﺔ ﺍﻟﻴﻌﻘﻮﺑﻲ ﻭﺍﻟﻤﺮﺠﻊ ﺍﻟﺴﺎﺑﻖ ﺍﻟﺬﻜﺮ f 27.

[5] ﺍﻟﺘﻘﺮﻳﺮ ﺍﻟﺪﻳﻨﺎﻣﻴﻜﻲ ﻟﻠﻤﻐﺮﺏ ﺍﻟﻌﺮﺑﻲ ﺍﻟﺴﺎﺑﻖ ﺍﻟﺬﻜﺮ f 20.

[6] ﻭ. ﺍ .ﺍﻟﻌﺎ.ﺩ. ﺍ ﻟﻤﺪﻳﺮﻳﺔ ﺍﻟﻌﺎﻣﺔ ﻟﻠﺸﺆﻭﻥ ﺍﻟﻌﺮﺑﻴﺔ ﻭﺍﻟﺘﻌﺎﻭﻥ ﺍﻟﺪﻭﻟﻲ ﺍﻟﺴﺎﺑﻖ ﺍﻟﺬﻜﺮ f 13.

- لجنة الإقتصاد، و المالية، و التخطيط و الأمن الغذائي؛
- لجنة الشؤون القانونية ؛
- لجنة المواد البشرية؛
- لجنة البنية الأساسية.

و تتألف كل لجنة من تسعة أعضاء، حيث يقوم مجلس الشورى بإحالة ما يراه من مسائل إلى هذه اللجان على أساس التخصص. و يجتمع المجلس في دورة عادية مرة كل سنة، كما يمكنه أن يعقد دورات إستثنائية بطلب من مجلس الرئاسة. و فيما يتعلق بنظام التصويت، فهو يقوم على أساس مبدأ المساواة بين الأعضاء، و يتخذ المجلس توصياته بالأغلبية المطلقة لأعضائه[1].

- صلاحيات دورات مجلس الشورى:

حسب المادة 12 من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي، فإن مجلس الشورى يقوم بإبداء رأي إستشاري حول القضايا التي يحيلها عليه مجلس الرئاسة من مشاريع و قرارات. كما يمكن له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الإتحاد و تحقيق أهدافه. و حسب المادة 23 من النظام الداخلي لمجلس الشورى، فهو مؤهل لدراسة مشاريع القرارات المعدة من طرف اللجان الوزارية المتخصصة التي ستحال على مجلس الرئاسة.

و يظهر لنا أن المجلس الإستشاري أراد أن يلعب دور هام منذ تأسيسه سنة 1989 في البناء المؤسساتي المغاربي بغرض عرض أشغاله على اللجان الوزارية المتخصصة قبل إحالتها على مجلس الرئاسة. و بالفعل منذ تأسيس المجلس في 10 جوان 1989، أنشأ اللجان الخمسة المشار إليها آنفا و التي تتطابق مع اللجان الوزارية المتخصصة.

إلا أن بعض المسؤولين المغاربة لم يستحسنوا هذه الصلاحيات الواسعة لمجلس الشورى. فخلال الدورة العاشرة العادية للجنة المتابعة، تم دراسة ضرورة عرض اللجان الوزارية المتخصصة لمشاريعها على مجلس الشورى قبل تحويلها إلى مجلس الرئاسة. و قد إتفقوا على أن يطلب مجلس الرئاسة رأي هيئة الشورى إذا رأى ذلك ضروريا. و بالتالي فقد تم إنقاص من أهمية صلاحيات مجلس الشورى. هذا الأخير، الذي كان يرغب في أن يتمتع على الأقل بنفس الصلاحيات التي كان يتمتع بها البرلمان الأوروبي قبل سنة 1986، إلا أن حداثة تأسيس إتحاد المغرب العربي حالت دون ذلك.

كما أن مجلس الشورى لم يعقد سوى ثلاثة (03) دورات عادية[2]. و تجدر الإشارة إلى الدور الذي لعبه مجلس الشورى على المستوى الخارجي و بالصلة التي تربطه بالبرلمان الأوروبي، حيث تم تبادل الوفود في إطار الحوار المغاربي الأوروبي.

6- الهيئة القضائية :

[1] و. ت. ش. د. ب ، المديرية العامة للشؤون العربية و الدولية، التقرير السنوي لسنة 1990، ص 14.

[2] Mohamed Ben El Hassan ALAOUI, op.cit, pp 142;143.

بالفعل تعتبر وظيفة تسوية النزاعات بين الدول أهم وظائف التنظيم الدولي الإقليمي بالإضافة إلى الوظائف الأخرى، كتحقيق الأمن و السلم الجماعيين للدول الأعضاء و تنسيق علاقاتها بالدول الأخرى. حيث تؤكد على ذلك المادة 95 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أنه: "ليس في هذا الميثاق ما يمنع أعضاء الأمم المتحدة من أن يعهد لهم حل ما ينشأ بينهم من خلاف إلى محاكم أخرى بمقتضى إتفاقية قائمة من قبل، أو يمكن أن تعقد بينهم في المستقبل. و بالتالي فللدول حافزا لإحداث محكمة عدل إقليمية تتولى تسوية ما قد يثور من منازعات بينها على غرار محكمة العدل الدولية بلاهاي التي لها طابع عالمي".[1]

و رغم أهمية الهيئة القضائية المغاربية، فإنها تتطلبت أكثر من سنة قصد قيامها. فبينما نصت المادة 13 لمعاهدة مراكش التي حددت صلاحيات و دورات الهيئة ...إلخ، طالبت لجنة المتابعة في دورتها العادية السابعة المنعقدة ما بين 27-28 مارس 1990 بإجتماع الهيئة القضائية في دورة تأسيسية طبقا لقرار مجلس الرئاسة في دورته الأولى. كما أكدت بصرامة لجنة المتابعة على ضرورة الإنتهاء من إعداد نظامها الداخلي[2].

هذا الأخير الذي لم يتم المصادقة عليه من طرف قادة الدول الأعضاء في مجلس الرئاسة إلا بمناسبة القمة الرابعة بليبيا في مارس 1991، و لا نعتبر أن الإتحاد قد تأخر في إنشاء هذه الهيئة بإعتبار أن الهيئة القضائية الأوروبية لم تأسس إلا في بداية الستينات.

- تكوين الهيئة القضائية:

حسب ما نصت عليه المادة 13 من معاهدة مراكش، تتكون الهيئة القضائية من عشرة 10 قضاة أي قاضيين إثنين عن كل دولة، بينما نجد محكمة العدل للمجموعة الأوروبية ممثلة بقاضي واحد عن كل دولة[3]. و يتم تعيين قضاة الهيئة القضائية لمدة 6 سنوات و يتجدد أعضاءها كل ثلاثة سنوات. كما تنتخب رئيسا لها و نائبا له من بين أعضائها لمدة سنة واحدة، و يتمتع أعضاء الهيئة بالحصانات اللازمة. و قد نصت المادة 19 من النظام الداخلي للمحكمة، أن هذه الأخيرة تعقد إجتماعها بصفة دائمة إذا ما حضر ثمانية من أعضائها بشرط أن تكون كل الدول الأعضاء ممثلة. أما مقر الهيئة القضائية فهو بنوا قشط (موريتانيا)[4].

- إختصاصات الهيئة القضائية:

نصت المادة 13 من معاهدة مراكش على إختصاصات هذه الهيئة، و المتمثلة أولا في النظر في النزاعات المتعلقة بتفسير و تطبيق النصوص المسيرة للإتحاد و التي يحيلها عليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع[5].

و قد أضافت المادة 25 من النظام الداخلي للهيئة القضائية أنه بإمكان الأشخاص المعنوية و المادية طلب رأي المحكمة فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق الإتفاقيات المبرمة في إطار إتحاد

---

1 دريد [illegible] المرجع السابق، [illegible] 62-63.
2 Mohamed Ben El Hassan ALAOUI, op.cit, p158.
3 عبد الحميد [illegible] المرجع السابق، [illegible] 344.
4 و. [illegible] المديرية العامة [illegible] العربية [illegible] المرجع السابق، [illegible] 15.
5 Mohamed Ben El Hassan ALAOUI, op.cit, p 158.

المغرب العربي. كما تمنح المادة 26 من النظام الداخلي أنه يمكن للهيئة النظر في النزاع الذي يقوم بين أجهزة الإتحاد و موظفيه.

و تقوم الهيئة بتقديم الآراء الإستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة. و تعتمد الهيئة القضائية في عملها على النصوص المبرمة ضمن إتحاد المغرب العربي و على المبادئ العامة للقانون المعترف بها من طرف الدول الأعضاء، بالإضافة إلى المبادئ العامة للقانون الدولي[1].

و تكون أحكام الهيئة القضائية ملزمة و نهائية. و تعتزم الهيئة القضائية تقديم مقترحات لمجلس الرئاسة في دورته القادمة بغية توسيع صلاحياتها، بحيث تحال عليها الإتفاقيات و المعاهدات المغاربية لإعطاء رأي إستشاري بشأنها و تقديمها للجهات المغاربية للمصادقة عليها. و إلى غاية وقتنا الحاضر، عقدت الهيئة القضائية إثني عشرة(12) إجتماعا توصلت خلالها بالخصوص إلى إعداد النصوص النهائية لنظامها المالي و الإداري و نظام الإجراءات.

و قد تم تخصيص مبلغ مليون دولار أمريكي يتم إقتسامه بالتساوي ما بين الدول الأعضاء في الإتحاد و ذلك قصد تسييرها[2]. إلا أن هذه الهيئة لم تستقر إلى غاية الآن من الناحية المادية، و لم يتم اللجوء إليها بعد، فقد كنا ننتظر مثلا أن يتم اللجوء إلى الهيئة القضائية المغاربية من طرف ليبيا عندما فرض عليها الحصار طبقا لقرار مجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة[3].

7- الأمانة العامة:

- تأسيس و ماهية الأمانة العامة:

تعتبر الأمانة العامة جهازا دائما و جماعيا أنشأ طبقا للمادة 11 من معاهدة مراكش المعدلة في الدورة الأولى لمجلس الرئاسة بتونس في جانفي 1990. لهذه الأمانة العامة أمينا عاما يعينه مجلس الرئاسة، و تشغل 25 موظفا موزعين بالتساوي بين الدول الأعضاء، غير أنه لم يلتحق بها سوى 15موظفا (ثلاثة من كل دولة). و قد حدد مقرها بالرباط (المغرب)[4] طبقا لإتفاقية المقر الموقعة بين الحكومة المغربية و الأمانة العامة يوم 04 جانفي 1994، و ذلك بعد مناقشات عديدة، لأن مسألة المقر ترتبط بقضايا أخرى، حيث يكون مقر العاصمة المستقبلية للإتحاد.

- تنظيم و المهام الرئيسية للأمانة العامة:

أثناء الدورة الثانية لمجلس الرئاسة المنعقد بالجزائر، تم المصادقة على نص يتعلق بالصلاحيات و النظام الداخلي للأمانة العامة. و نجد أن المادة 11 من معاهدة مراكش قد نصت بأن الأمانة العامة تعمل تحت مراقبة مجلس الرئاسة. إلا أن المادة السابعة من النظام الداخلي، نصت على أن الأمانة العامة تعمل تحت رقابة مجلس وزراء الشؤون الخارجية الذي يعرض عليها ميزانيته، مع أنه يبقى مسؤولا أمام مجلس الرئاسة، كما يتمتع الأمين العام بالحصانة القضائية.

---

[1] Mohamed Ben El Hassan ALAOUI, op.cit, p 158.

[2] و. ت .ش.ش.د. ت ، المديرية العامة للشؤون العربية، التقارير السنوية لمكتب المغرب العربي، 15 ف 16.

[3] Mohamed Ben El Hassan ALAOUI, op.cit, p 158.

[4] تقرير الديوان الدائم لمكتب المغرب السنوي، ف 17.

أما فيما يخص المهام الرئيسية للأمانة، فيمكن عرضها في النقاط الآتية:

- العمل على تنفيذ قرارات مجلس رئاسة الإتحاد؛
- إعداد البحوث و الدراسات؛
- إعداد التقارير الدورية حول التقدم الحاصل في بناء الإتحاد؛
- الإعداد للإجتماعات المغاربية؛
- الإضطلاع بأعمال السكرتارية لمجلس الرئاسة، و لمجلس وزراء الخارجية، و للجنة المتابعة، و للجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع البلد المضيف و توثيق هذه الأعمال؛
- حفظ وثائق و مستندات هيئات الإتحاد، و كل مستند رسمي للإتحاد؛
- ربط الصلة بالتجمعات الجهوية و الدولية المماثلة لتحديد ميادين التعاون و تعزيز العمل المشترك بالتنسيق مع أجهزة الإتحاد[1].

إلا أن نقص الموارد قد كان إلى حد كبير عائق في السير الحسن للأمانة العامة، حيث تم تجميد مليون و سبعة مائة ألف دولار أمريكي التي كان من المفروض أن تستفيد منها الأمانة العامة[2].

8- اللجان الوزارية المتخصصة:

- ماهية و تنظيم اللجان الوزارية:

إكتفت معاهد ة مراكش بالإشارة إلى إمكانية وجود لجان وزارية متخصصة، و تركت مهمة إنشائها إلى مجلس الرئاسة الذي يقوم كذلك بتحديد مهامها. أما سبب وجودها، فيعود إلى كون لجنة المتابعة ليست مؤهلة دائما لتحضير بعض الملفات التقنية أو النوعية، زيادة على ذلك أنه هناك وزراء مسؤولين عن هذه القطاعات من الأفضل أن تسند إليهم مهمة دراسة تلك الملفات بإعتبارهم أكثر تحكما و تأهيلا لإقتراح الحلول المناسبة. إضافة إلى ذلك، فهؤلاء الوزراء سيكلفون لاحقا بتطبيق تلك الحلول و ينفذونها على أكمل وجه[3].

و قد تم إنشاء أربعة لجان بموجب إقتراح تقدمت به لجنة المتابعة إلى مجلس الوزراء في دورته الأولى في نوفمبر 1989، و أقرها مجلس الرئاسة في إجتماعه الأول بتونس من 21 إلى 23 جانفي 1990، و تتعلق اللجان الأربعة بالقطاعات الآتية: لجنة الأمن الغذائي، و لجنة الإقتصاد و المالية، و لجنة البنية الأساسية و لجنة الموارد البشرية[4].

- مهام اللجان الوزارية:

تتكلف اللجان الوزارية بصفة عامة بوضع الخطط و التصورات و تحديد المواعيد لتنفيذ برامج عمل الإتحاد في مختلف المجالات المتخصصة فيها، كما تتابع التقدم الحاصل في تنفيذ القرارات و البرامج الإتحادية المتفق عليها، ثم ترفع نتائج أعمالها لمجلس وزراء الخارجية. أما

---

[1] و. ع .ش.ش.د. ع المديرية العامة للشؤون العربية لأمانة مجلس وزراء الخارجية و التعاون، ص ص 11-12.

[2] Mohamed Ben El Hassen EL ALAOUI, op.cit, p 145.

[3] محمد حسنين أبو صوة، مرجع سابق، ص 24.

[4] محمد حسنين أبو صوة، مرجع سابق، ص ص 24-25.

فيما يخص طبيعة الإختصاصات فهي تختلف من لجنة لأخرى وفقا لطبيعة اللجنة من جهة، و الأهداف التي تسعى لتحقيقها من جهة أخرى.

ـ ففيما يخص اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالأمن الغذائي: فهي تعمل على تنسيق سياسة التوريد للمحاصيل الزراعية و العمل على إستغلالها بطريقة عقلانية. فهي تهتم بالفلاحة، و الثروة الحيوانية، و المياه، و الغابات، و الصناعة الفلاحية و الغذائية، و إستصلاح الأراضي، و الصيد البحري، و البحث الزراعي و البيطري؛

ـ فيما يخص اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالإقتصاد و المالية: تهتم هذه اللجنة بالتخطيط الإقتصادي و الإجتماعي من أجل تحقيق التجانس بين الخطط[1] الإقتصادية الوطنية، كما تهتم بالتجارة الصناعية، و السياحة و تنسيق التعاون المالي و النقدي، كما تعمل على وضع إستراجية إستثمارية مشتركة تهدف إلى توجيه إستثمارات الدول الأعضاء، بالإضافة إلى ميادين الجمارك، و التأمين، و المحاسبة، و الطاقة و المناجم ...إلخ[2]؛

ـ اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالبنية الأساسية: تهتم هذه اللجنة بقطاعات التجهيز و الأشغال العمومية، و الإسكان، و العمران، و النقل و المواصلات، كما تهتم بمجال النقل البحري و البري و تنسيق سياسات الطيران و النقل الجوي، و البريد و المواصلات.

ـ اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالموارد البشرية: تهتم هذه اللجنة بمجالات التربية و التعليم عن طريق وضع سياسات تربوية مغاربية، تهدف إلى توحيد البرامج التعليمية و تطوير البحث العلمي، و تهتم أيضا بالرياضة و الشباب.

كما تم إنشاء إلى جانب هذه اللجان الوزارية المتخصصة عدة لجان، منها المجالس الوزارية القطاعية و التي تتكون من الوزراء المعنيين بكل تخصص، و هي كالتالي:

- المجلس الوزاري المغاربي للتربية، و التعليم العالي و البحث العلمي؛
- المجلس الوزاري المغاربي للثقافة و الإعلام؛
- المجلس الوزاري المغاربي للنقل؛
- المجلس الوزاري المغاربي للصحة؛
- المجلس الوزاري للطاقة،
- المجلس الوزاري المغاربي للداخلية[3].

و قد تركز عمل اللجان الوزارية المتخصصة الأربعة و مجالسها الوزارية القطاعية المرتبطة بهذا الهدف في السعي بالدرجة الأولى، إلى وضع الأطر القانونية و الإتفاقيات اللازمة لتحقيق إستراتيجية التنمية الشاملة المشتركة. و قد تم لهذا الغرض، تشكيل عدد كبير من فرق العمل الفنية، التي عهدت لها دراسة النواحي الفنية و العملية للمشاريع الإتحادية و إعداد مشاريع إتفاقيات و البرامج التنموية، بالإضافة إلى إنجاز العديد من الدراسات و الإتفاقيات التي تغطي كافة أوجه النشاط الإتحادي.

---

[1] دريـ إلـيـلآن المرجـع السـابـق الـذكـر f 75.

[2] Mohamed Ben El Hassen El ALAOUI, op.cit, p 146.

[3] دريـ إلـيـلآن المرجـع السـابـق الـذكـر f f 75Ý76Ý77Ý80.

و قد إستطاعت أجهزة الإتحاد، إعداد سبعة و ثلاثين (37) نصا قانونيا مغاربيا بين إتفاقية، و قرار، و تعليمة و بروتوكول. و يشكل مجموع هذه النصوص رصيدا قانونيا للإندماج المغاربي المرحلي[1].

و تجدر الإشارة إلى أن لهذه اللجان الوزارية دور جد هام في تدعيم بناء إتحاد المغرب العربي. فمثلا كل القرارات التي تم تبنيها بمناسبة دورة مجلس الرئاسة برأس لانوف في مارس 1991 كانت قائمة على أساس إقتراحات اللجان المتخصصة بإستثناء تنظيم الهيئة القضائية. إلا أن مجلس الرئاسة لم يتبنى إلا جزء ضئيل من مجموع الإقتراحات التي رفعتها إليه اللجان المتخصصة. فمثلا خلال الدورة الثانية لمجلس الرئاسة، إقترحت اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالبنية الأساسية سبعة (07) مشاريع في ميدان البناء، و الري، و البريد و المواصلات، و توحيد المعايير المحددة للمؤسسات، و برنامج في ميدان السكك الحديدية و أخيرا الطرق البرية. من هذه الإقتراحات، لم يتم الإحتفاظ إلا بإقتراح واحد يتعلق بتسهيل التنقل البري للأشخاص و الممتلكات. و نفس الشيء بالنسبة للجنة الوزارية المتخصصة في الموارد البشرية التي لم يتم الإحتفاظ إلا بأربع مؤسسات ثقافية وطنية لكل المغرب العربي، و واحد و عشرون (21) مؤسسة تتعلق بالثقافة و التشغيل، و الصحة و التكوين. و لم يتبنى مجلس الرئاسة في دورته بتونس إلا مشروع إنشاء جامعة مغاربية و الأكاديمية المغاربية للعلوم.

بينما نجد أغلب مشاريع اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالأمن الغذائي قد تم تبنيها في الدورة الثانية لمجلس الرئاسة، كمشروع السوق المشتركة الفلاحية و إنشاء الديوان المغاربي للحبوب الجافة. و نفس الشيء بالنسبة لإقتراحات اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالإقتصاد و المالية، حيث تم في هذا الإطار تبني الإتفاق الإطار لقيام إتحاد جمركي و مشروع إتفاقية تضمن الإستثمارات. و لكن فيما يتعلق بـ "الميثاق الإقتصادي المغاربي"، فقد طلب القادة المغاربة بمناسبة الدورة الثانية لمجلسهم من وزراء الشؤون الخارجية، الإجتماع مع الوزراء المكلفين بالإقتصاد والمالية قصد تحديد الخطوط الكبرى و إستراتيجية مغاربية للتنمية.

و قد نفسر الإختلاف فيما يخص تبني قرارات اللجنتين الأولتين واللجنتين الأخيرتين من طرف مجلس الرئاسة، إلى الأهمية التي كان يوليها القادة المغاربة للجانب الإقتصادي.

و بصفة عامة تقوم هذه اللجان بدور هام جدا، قصد تهيئة قاعدة صلبة للإتحاد. حيث إستدعى مجلس الرئاسة مرة أخرى، بمناسبة إنعقاد دورته الثانية في الدار البيضاء في سبتمبر 1991، الوزراء المعنيين للإجتماع قصد تحضير مراحل التنمية المشتركة، و طلب منهم التأكيد على أسباب عدم تطبيق القرارات[2].

9- المصرف المغاربي للإستثمار و التجارة الخارجية:

تقابل هذه الهيئة بالنسبة للإتحاد الأوروبي البنك الأوروبي للإستثمار. و لقد تم التوقيع على إتفاقية إنشاء هذا المصرف في الدورة الثالثة لمجلس رئاسة الإتحاد المنعقدة برأس لانوف يوم

---

[1] و. ت. ا.ا.د. ت المديرية العامة للاتحاد العربية الاقاريير السا R كرزال f 04.

[2] Mohamed Ben El Hassen EL ALAOUI, op.cit, p 156.

10 مارس 1991. و يعتبر المصرف مؤسسة مالية دولية مستقلة لإتحاد المغرب العربي، و هو يتمتع بالشخصية القانونية و الإستقلال المالي اللازم للقيام بمهامه.

و قد حدد مقر المصرف بتونس إلا أنه لم يتم تحقيق ذلك بسبب عدم مصادقة المغرب على إتفاقية إنشائه. كما يحق للمصرف أن يحدث فروعا داخل أو خارج دول الإتحاد و ذلك بقرار من مجلس الإدارة[1].

- أهداف و مهام المصرف المغاربي للإستثمار و التجارة الخارجية:

يهدف المصرف إلى المساهمة في إقامة إقتصاد مغاربي مترابط و مندمج، و إعداد، و إنجاز و تمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة في الميادين الفلاحية، و الصناعية و غيرها. و أيضا تشجيع تنقل رؤوس الأموال و توظيفها في مشاريع مجدية إقتصاديا و ذات مردود مالي، و تنمية المبادلات التجارية و المدفوعات الجارية المترتبة عنه[2]. و قد بات من الضروري إحداث هذا المصرف الذي يدخل ضمن نهج سياسة إستثمار مشتركة و يهدف إلى تحقيق توازن إقتصادي في الدول الخمسة.

- رأس مال المصرف المغاربي للإستثمار و مصادره:

حدد رأس مال المصرف ب 500 مليون دولار أمريكي، و يجرى الإكتتاب الأول المقدر بـ 0,7 مليون دولار أمريكي لكل دولة من الدول الأعضاء، و بالتالي يعتبر المصدر الأول لتمويل المصرف المغاربي. أما المصدر الثاني، فيتمثل في القروض، حيث يقوم المصرف بالإقتراض من الأسواق المالية العالمية بالعملة القابلة للتحويل. و أخيرا، المصدر الثالث لتمويل المصرف يتمثل في الودائع و لكن بالعملة القابلة للتحويل. و زيادة على هذه المصادر هناك إيرادات أخرى تتمثل فيما يعود على المصرف من فوائد.

- أجهزة المصرف:

يتكون المصرف المغاربي للإستثمار و التجارة الخارجية من ثلاثة (03) أجهزة هي :
- الجمعية العامة، و تتألف من المساهمين و تمارس عملها وفقا لأحكام إتفاقية الإنشاء و النظام الأساسي؛
- مجلس الإدارة، و يتكون من عشرة (10) أعضاء (عضوين عن كل دولة) يترأسه رئيسا من إحدى الدول الأعضاء على أن لا يكون من نفس بلد المدير العام؛
- المدير العام، و يعين من قبل الإدارة.

و الجدير بالذكر أن مجلس الرئاسة أكد في دوراته السابقة على ضرورة الإسراع في إتمام الإجراءات القانونية و الفنية حتى يتسنى دعوة الجمعية التأسيسية للمصرف للإنعقاد و بذلك يستكمل الإتحاد تركيز جميع مؤسساته[3].

---

[1] و. ع. م. ع. د. ت ، المديرية العامة للشؤون العربية و الأمريكية ، السابق ، ص 17.
[2] تقرير الدورة العادية لمجلس المحافظين ، السابق ، ص 21.
[3] و. ع. م. ع. د. ت ، المديرية العامة للشؤون العربية و الأمريكية ، السابق ، ص 17.

إلا أنه تجدر الملاحظة، أن لم يشرع المصرف في أعماله حتى الآن و ذلك نظرا لعدم إستكمال إيداع وثائق التصديق على إتفاقية إنشاء المصرف لدى الأمانة العامة من طرف المغرب كما سبق و أن أشرنا [1].

10- الأكاديمية المغاربية للعلوم:

- تأسيس و ماهية الأكاديمية:

تأسست الأكاديمية المغاربية للعلوم بقرار من مجلس الرئاسة في دورته العادية الثانية بالجزائر (ما بين 21-23 جويلية 1990)، و حدد مقرها بطرابلس و ذلك طبقا لقرار مجلس الرئاسة في دورته الرابعة بالدار البيضاء في 16سبتمبر 1990[2].

- أهداف و مهام الأكاديمية:

لقد أنيط بها عدة أهداف و التي يمكن حصرها فيما يلي:
- المساهمة في تنمية البحث العلمي في مختلف الميادين؛
- تنظيم لقاءات علمية و دورات تدريبية؛
- تبادل المعلومات، و الأبحاث و تنظيمها بين المؤسسات؛
- إقامة إطار للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي و التكوين العالي داخل دول الإتحاد بينها و بين المؤسسات المماثلة في الوطن العربي و البلدان الأجنبية؛
- تطبيق سياسة بحث علمي و تكنولوجي، مركزة على الجوانب التنموية المشتركة بين أقطار الإتحاد حسب الوسائل و الإمكانيات المتوفرة؛
- تمكين الباحثين في الإتحاد من المشاركة في تطوير العلوم و إستيعاب التقنية و توظيفها؛
- الحد من هجرة الأدمغة المغاربية إلى البلدان الأجنبية و توفير محيط علمي يسمح بإدماج المتخصصين في بلدان المغرب العربي و كذلك الباحثين المغاربيين المقيمين بالخارج.

- هياكل الأكاديمية:

تتكون الأكاديمية المغاربية للعلوم من ثلاثة (03) هياكل هي :

المجلس الأعلى: يتولى رسم سياسة الأكاديمية، و يتكون من الوزراء و الأمناء المسؤولين عن البحث العلمي في الدول الأعضاء. عقد المجلس لحد الآن ثلاثة دورات كانت آخرها بطرابلس في 18أكتوبر1995؛

المجلس الإدارة: مهمته السهر على التسيير الإداري، و المالي و العلمي للأكاديمية، و يتكون المجلس من عضو واحد عن كل دولة في الإتحاد؛

المجلس العلمي: يتولى تقديم المشورة العلمية و الدراسات المعمقة إلى مجلس الإدارة، و يتكون من 25 باحثا متفرغ (5 باحثين من كل دولة) .

---

[1] و. ت .ش.ش.د.ت المديرية العامة للشؤون العربية الأمانة السادسة مكرر ص 18.
[2] تقرير الدورة الثانية المكررة السادسة مكرر ص 17.

و نشير إلى أن الأكاديمية تعاني من إنعدام الموارد المالية نظرا لعدم قيام الدول الأعضاء بتسديد مساهماتهم في ميزانياتها. و رغم ذلك فقد تمكنت الأكادمية من تنظيم عدة نشاطات بفضل المساعدات التي تلقتها من الحكومة الليبية و الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي[1].

11- الجامعة المغاربية:

- ماهية الجامعة و ظروف تأسيسها:

تأسست الجامعة على غرار الأكاديمية بقرار من مجلس الرئاسة في دورته العادية المنعقدة بالجزائر (21-23 جويلي1990) ، كما حدد مقرها بطرابلس (ليبيا). و الجامعة المغاربية موزعة على دول إتحاد المغرب العربي حسب مقتضيات مهمتها و الإمكانيات المتوفرة في كل منها[2].

-أهداف الجامعة المغاربية:

تسعى هذه المؤسسة المغاربية إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية و التربوية، و يأتي في مقدمتها تكوين طلبة السلك الثالث و الباحثين في المجالات ذات الأولوية التي يحددها مجلس إدارة الجامعة.

و رغم إنعدام الإمكانيات، قامت الجامعة بنشاط حثيث من أجل تجسيد الأهداف التي أنشئت من أجلها. و يمكن تلخيص هذا النشاط في إنتظام إنعقاد دورات مجلسها الأعلى، حيث بلغت ثلاثة(03) دورات، و كذلك مجلس إدارتها التي بلغت حتى الآن ستة (06) دورات.

- هياكل الجامعة:

تتكون الجامعة المغاربية من الهياكل التالية :

- **المجلس الأعلى**: يتولى الإشراف على تنظيم سياسة الجامعة، و يتكون من الوزراء و المسؤولين عن التعليم العالي في الدول المغاربية؛

- **مجلس الإدارة**: مهمته السهر على إنجاز دراسات متخصصة في الميادين العلمية و التكوينية نظريا، و هو يتكون من مجموعة رؤساء الوحدات المكونة لهذه الجامعة. و لكن عمليا، لم يتم بعد تشكيل هذا المجلس [3].

---

[1] و. ع .ش.ش.د.ت المديرية العامة للشؤون العربية و الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي f f 19Ÿ20.

[2] ت ر الديبلوماسية المغاربية السابق f 17.

[3] و. ع .ش.ش.د.ت المديرية العامة للشؤون العربية و الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي f f 21Ÿ22.

الخلاصة :

يعتبر البناء المؤسساتي الذي جاء على إثر إنشاء إتحاد المغرب العربي ذات أهمية كبيرة و واسعة من تلك الهياكل التي أقيمت خلال التجارب الأولى قبل نشوء الإتحاد. كما أن إتحاد المغرب العربي كتنظيم دولي و إقليمي لا يختلف كثيرا من حيث الهيكل التنظيمي العام عن المنظمات الدولية الإقليمية الأخرى. فتمس هذه المؤسسات مختلف المجالات السياسية، الإقتصادية، و الثقافية و الإجتماعية، مما يسمح لدول الأعضاء في الإتحاد قصد تقوية التضامن فيما بينها و زيادة تنميتها من أجل تحقيق «التكامل المغاربي الشامل».

و فيما يلي سوف نتطرق للممارسة العملية و إنجازات الإتحاد على أرض الواقع، مما يساعدنا على معرفة مدى فعالية هذه المؤسسات، و ذلك في مختلف الميادين.

المبحث الثاني :

حصيلة إنجازات إتحاد المغرب العربي و عوائقه:

المطلب الأول:

إنجازات إتحاد المغرب العربي:

الفرع الأول : السياسة الزراعية:

إحتل القطاع الزراعي دائما مكانة مرموقة في المغرب العربي حتى و إن كانت الصناعة و بالأخص العمران قد عرف تسارعا منذ الإستقلال، و ذلك قصد تحقيق الهدف الكبير المتمثل في تحقيق الأمن الغذائي. هذا الأخير الذي زادت أهميته مع النمو الديموغرافي و الحصة الكبرى من الحبوب المستهلكة في الدول المغاربية المستوردة[1].

فقد توزع الجهد المغاربي بالخصوص حول السعي إلى تنسيق السياسات الفلاحية المغاربية و تطوير التعاون المغاربي في مجال الطب البيطري، و الثروة الحيوانية، و الجحر الصحي إلى جانب مكافحة التصحر و حماية التربة...إلخ.

كما سجل في هذا المجال نشاط مغاربي متنوع شمل بالخصوص، تنظيم العديد من الورشات المغاربية المتخصصة، و إعداد الدراسات الميدانية و تبادل المعلومات. و قد دعمت هذه القطاعات الحيوية الزراعية المشار إليها أعلاه بإطار قانوني مغاربي متنوع، شمل عدة إتفاقيات[2] ، و نذكر من الإتفاقيات التي دخلت حيز التنفيذ ما يلي:

1- الإتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول إتحاد المغرب العربي، هذه الإتفاقية تم تبنيها في الدورة العادية الثانية لمجلس الرئاسة بالجزائر. و أهم ما جاء فيها بالإضافة للجانب المتعلق بحرية تبادل المنتجات الفلاحية، و الإتحاد الجمركي في هذا الميدان و الذي سبق و أن

---

[1] [illegible] المالية [illegible] 35.

[2] [illegible] المديرية العامة [illegible] 08.

تعرضنا له، نذكر حماية المنتجات الفلاحية المغاربية من مزاحمة المنتجات المستوردة من الخارج التي تكون أسعارها مدعومة من طرف الدول المصدرة، كما تحميها من تقلبات السوق المجحفة طبقا لما نصت عليه المادة 08 من الإتفاقية. كما تقر أن تقوم الدول المغاربية بالتوحيد التدريجي لقوانين الرقابة الصحية، و المواصفات و سياسات الأسعار المطبقة على هذه المنتجات الفلاحية (مادة 9). و قد أتاح البروتوكول الملحق بهذه الإتفاقية طبقا للمادة 10 ، إتخاذ تدابير وقائية لتفادي أي ضرر خطير أو تهديد قد يمس المنتجين المحليين، و ذلك بعد إثبات الضرر أو إحتمال وقوعه، و بعد التشاور مع الأطراف المعنية لتكون التدابير المتخذة موحدة و غير تمييزية و متماشية مع أهداف هذه الإتفاقية[1].

2- الإتفاقية الخاصة بالحجر الزراعي بين دول إتحاد المغرب العربي، و تعتبر هذه الإتفاقية أهم الإنجازات التي تحققت في هذا المجال (الزراعي). و تهدف هذه الإتفاقية إلى حماية المحاصيل الزراعية، و الثروات النباتية و الغابية من تسرب الأمراض، و الآفات الضارة و الحد من إنتشارها بين دول الإتحاد. و ذلك بالإلتزام بإحترام أنظمة الحجر الزراعي القطرية عند التصدير أو العبور، تطبيقا لإجراءات و قوانين الحجر الزراعي المعمول بها في كل دولة قصد مكافحة دخول و إنتشار الآفات، و الأمراض و الأجسام الضارة بالزراعة بمختلف أنواعها و أشكالها (المادة2). و كذا تطوير التعاون بين أجهزتها المختصة لتبادل النظم و الإجراءات المتبعة في هذا المجال، مع تبادل هذه الأجهزة للمعلومات و الملاحظات التي تضعها حول وجود هذه الآفات و الأمراض.

و قد نصت الإتفاقية أيضا على تبادل الخبرات و النتائج العلمية و العملية المتعلقة بالحجر الزراعي، و إنشاء محطات لهذا الحجر. كما إشترطت هذه الإتفاقية على الطرف المصدر أن يقدم شهادة رسمية تبين خلو المنتجات المصدرة من الأمراض و الآفات و الأجسام الضارة، و على أن يتم عبورها عبر نقاط حدودية محددة لتسهيل مراقبتها الصحية. و تقرر خلال الدورة الثانية لمجلس الرئاسة إنشاء هيئتين متخصصتين في المجال الفلاحي، و هي متعلقة بالحبوب و البقول الجافة، و ذلك تأكيدا على أهمية توحيد الجهود المغاربية في مجال تحقيق الإكتفاء الذاتي المغاربي و تكوين المخزون الإستراتيجي من هذه المنتجات ذات الإستهلاك التقليدي الواسع.

- كما نجد الإتفاقية الخاصة بالطب البيطري و التعاون في ميدان الصحة الحيوانية بين دول إتحاد المغرب العربي. هذه الإتفاقية التي أبرمت خلال الدورة العادية الثالثة لمجلس رئاسة إتحاد المغرب العربي برأس لافون بليبيا في 10-11 مارس 1991 لكنها لم تدخل حيز التنفيذ بسبب عدم مصادقة المملكة المغربية عليها[2].

و نظرا لما تكتسيه مقاومة التصحر من أهمية في منطقة المغرب العربي و تنفيذا لتوصيات اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالأمن الغذائي، و إنطلاقا من الميثاق المغاربي حول حماية البيئة و التنمية المستديمة، الذي أقره مجلس الرئاسة في دورته الخامسة بنواكشوط في 10-11 نوفمبر1992، و تبعا لإتفاقية الأمم المتحدة لمقاومة التصحر (التي دخلت حيز التنفيذ إعتبارا من 1996/12/26 و بعضوية كل دول الإتحاد)، و بالتعاون مع الهيئات الأخرى، تم القيام بعدة أنشطة نلخصها فيما يلي:

---

[1] ا ر الديلا ادآ المكرا سا ا الكرR f f 66Ý67.

[2] ا ر الديلا ادآ المكرا سا ا الكرR f f 72Ý73.

1- إنجاز دراسة إقليمية حول مقاومة التصحر و مشروع برنامج عمل إقليمي في شهر أكتوبر 1993 [1]؛

2- تنظيم ملتقى دولي حول مقاومة التصحر (بالرباط – أكتوبر سنة 1994)؛

3- البدء في الدراسات الأولية لتنفيذ مشاريع حدودية بالتعاون مع اللجنة الدائمة لمقاومة الجفاف بدول الساحل الإفريقي في سنة 1996 . هذه المشاريع الحدودية هي:

- مشروع لدعم مكافحة زحف الرمال و تثبيت الكثبان في المناطق الجافة و شبه الجافة في المغرب العربي (نافتا في تونس و الواد بالجزائر)؛
- مشروع لدعم الفلاحة المعاشية، و التحكم في المياه و تثبيت الكثبان الرملية (تمنراست بالجزائر ، و كدال بالمالي و أغاديس بالنيجر)؛
- مشروع بعث وحدة تنسيق مغاربية للإشراف على تنفيذ برنامج العمل الإقليمي الخاص بمقاومة التصحر؛
- المشاركة في عدة إجتماعات إقليمية و دولية لمتابعة الإتفاقية العالمية لمقاومة التصحر، و كذا بحث سبل التعاون مع المنظمات الأممية و الإقليمية؛
- إبرام إتفاقية تعاون مع اللجنة الدائمة ما بين الحكومات لمقاومة الجفاف بدزل الساحل بتاريخ 28 فيفري 1997؛
- تنظيم ملتقى خاص بإعتماد برنامج عمل جهوي لمقاومة التصحر بدول إتحاد المغرب العربي بالجزائر من 20 إلى 22 سبتمبر 1999[2].

كما نلاحظ أنه قد تم بذل مجهودات في هذا الميدان المرتبط بقطاع الفلاحة، نتيجة أفضلية العمل المشترك فيه.

الفرع الثاني : تطوير و سائل النقل:

إن قطاع النقل يعتبر من أهم عوامل تقوية التكامل، فبعد أن جمد النقل الحديدي، و البحري و الجوي عام 1975 ، و ذلك بعد قطع العلاقات الدبلوماسية و الإقتصادية بين الجزائر و المغرب. كان لابد من الإنتظار حتى إنشاء إتحاد المغرب العربي عام 1989 ليتم إعادة إحياء هذا القطاع الحساس، بعد أن خسرت البلدان المغاربية وقتا ثمينا خلال هذه السنوات. ففي سنة 1990، كان التأخر في قطاع النقل ما بين بلدان المغرب العربي كبيرا، فمنطق القطرية و القطاعية ساد على حساب الإعتبارات الوحدوية، إذ أن كل بلد طور شبكته الخاصة البرية و الحديدية الداخلية. كما طور كل بلد على حدى شبكاته خاصة في ميدان النقل البحري و الجوي مع أوروبا و بلدان أخرى خارج المنطقة المغاربية خلال سنوات السبعينات و الثمانينات. و فيما يلي سوف نتطرق إلى أهم الخطوات التي تم القيام بها في هذا الميدان بتأسيس إتحاد المغرب العربي.[3]

---

[1] و. المديرية العامة للعلاقات العربية، التقرير السابق ذكره، 12-08.
[2] و. المديرية العامة للعلاقات العربية، التقرير السابق ذكره، 13-12.
[3] عبد الحميد الإبراهيمي، المرجع السابق ذكره، 353.

1- على مستوى النقل البري:

فخلال الدورة العادية الثانية لمجلس الرئاسة المنعقد بالجزائر في 21-23 جويلية 1990، تمت المصادقة على إتفاقية خاصة بالنقل البري للمسافرين، و البضائع و العبور بين دول إتحاد المغرب العربي. و تهدف هذه الإتفاقية إلى تعزيز و تسهيل النقل على الطرقات للأشخاص و البضائع بين دول الإتحاد و العبور بدولها من طرف متعاملين وطنيين بواسطة عربات مرقمة في إحدى هذه الدول. فهي تخضع لنظام الإفراج المؤقت و تعفى من الضرائب و الرسوم الجمركية خلال الفترة التي تسمح بها سلطات الجمارك بالبلد المقصود. و يمكن للأطراف المعنية ضبط خطوط لنقل المسافرين بين مدن أقطار المغرب العربي يتم تشغيلها بواسطة شركات النقل العام للركاب، و ذلك تحت شروط معينة كتحديد أسلوب منح التذاكر و التنقل على هذه الخطوط ...إلخ. كما يسمح لشاحنات نقل البضائع بنقل البضائع بين دول الإتحاد بشرط حصولها على رخصة لمزاولة هذا النشاط داخل القطر المسجلة به. و لكل دولة الحق في تحويل إيرادات النقل العمومي للركاب أو البضائع وفقا لقوانين تحويل العملة المعمول بها في كل قطر[1]. كما تم الإتفاق على الإعتراف المتبادل برخص السياقة و برنامجا مغاربيا للوقاية من حوادث المرور. إلا أن هذه الإتفاقية المشار إليها أعلاه (إتفاقية نقل المسافرين، و البضائع و العبور) و التي إستكملت شروط دخولها حيز التنفيذ منذ 1993/07/14 لم يتم تطبيقها كاملة[2].

كما قرر مجلس وزراء التجهيز و الأشغال العمومية لإتحاد المغرب العربي من جهته أيضا عام 1990 بناء طريق سريع (Auto-route) يربط البلدان الخمسة بعضها ببعض، و كذا توحيد المقاييس لكل طرق بلدان الإتحاد المغاربي. و فضلا عن ذلك، قررت اللجنة الوزارية المغاربية للهياكل القاعدية العمل على تحسين الخدمات و تقليص مدة السفر بالخطوط الحديدية الموجودة بين الدار البيضاء، و الجزائر و تونس[3].

كما تم الإتفاق بخصوص الدراسة الأولية لمشروع القطار السريع المغاربي و الدراسات الخاصة بالربط السككي بين طرابلس، و رأس غدير و صفاقس، و إمكانية تصنيع القضبان الحديدية مغاربيا. و تقرر أيضا، إنشاء لجنة تقنية مكلفة بإنجاز و الإشراف على الدراسات التقنية و الإقتصادية المتعلقة بالطريق العابر للمغرب العربي[4].

2- على مستوى قطاع النقل الجوي:

لقد شكل هذا القطاع من جانبه موضوع دراسة و إهتمام من قبل الجهات المغاربية المعنية، و تم في هذا الإطار عقد عدة إجتماعات دورية بين المعنيين منذ تأسيس الإتحاد بغية تكثيف التعاون و التكامل في هذا المجال. حيث قرر مجلس وزراء نقل الإتحاد المغاربي إنشاء شركة جوية مشتركة (Air Maghreb)[5] إلى جانب التباحث بشأن الأنظمة المستقبلية للملاحة الجوية، و هذا الأمر يكتسي أهمية بالغة نظرا للتحولات الإقتصادية الكبرى و ما تمليه من ضرورة التحلي بقابلية فائقة للتنقل السريع للأفراد، و الخدمات و البضائع.

---

[1] ر الديل ا ا د آ ا المكرا السا ك ا المكرR f 69.
[2] عا د ا ميد الإ را ا يم ا المرجy السا ك ا المكرR f 353.
[3] و. ع. ا.ا.د. ا ا المديرية العامة للا دا ا العرا ية ا ا ارير السا ك ا المكرR f 10.
[4] و. ع. ا.ا.د. ا ا المديرية العامة للا دا ا العرا ية ا ا ارير السا ك ا المكرR f 10.
[5] عا د ا ميد الإ را ا يم ا المرجy السا ك ا المكرR f 353.

3 - على مستوى قطاع النقل البحري:

وأمام عدم وجود ربط على الأقل للمسافرين بين الموانئ المغاربية، فقد شرع الخبراء المغاربيون في دراسة إمكانية إنشاء شركة مغاربية للنقل البحري و توحيد الجهود في إطار تنفيذ برامج إتحاد موانئ شمال إفريقيا[1]. و في هذا الإطار، تم عقد إتفاقية التعاون البحري بين دول إتحاد المغرب العربي خلال الدورة العادية الثالثة لمجلس رئاسة إتحاد المغرب العربي. إلا أنه لم يتم تنفيذها بسبب عدم إيداع المملكة المغربية لوثائق التصديق عليها لدى الأمانة العامة للإتحاد [2].

و بالتوازي مع نشاط النقل البحري، تم التفكير في إمكانية إنشاء جهاز مغاربي لحماية البيئة البحرية و مكافحة تلوث البحار بمختلف مصادره.

الفرع الثالث : العمل الوحدوي في مجال البريد:

كما عملت دول إتحاد المغرب العربي على تحقيق تقدم في مجال توحيد البريد المغاربي و ذلك من خلال تحقيق خطوات عملية ملموسة منذ إنشاء الإتحاد، تميزت بالخصوص بالتطبيق العملي لأهم ما جاء في خمسة إتفاقيات مغاربية بلوائحها التنظيمية في مجال البريد المغاربي، و البريد السريع، و الطرود البريدية، و الحوالات البريدية، و البريد المصور إلى جانب تبادل الخبراء في مجال مكوني أعوان البريد.

كما إنكب الخبراء المغاربيون على دراسة ربط شبكات «تراسل المعطيات» فيما بين الدول المغاربية و إكمال مكوناتها، و دراسة الجدوى الإقتصادية لإحداث منظومة فضائية مغاربية مستقلة، ثم تبادل عناصر أولية بشأنها الربط بين بعض الدول الأعضاء في نهاية سنة 1995.

الفرع الرابع : العمل الوحدوي في مجال البيئة:

لقد تم الإهتمام بالتدابير الوقائية للحفاظ على مكونات البيئة، فإلى جانب مكافحة التصحر الذي سبق و أن تعرضنا له فيما سبق، نجد ميدان تعزيز التعاون المغاربي و الدولي في مجال التدريب على مواجهة الكوارث الطبيعية بأنواعها، سواء على المستوى الوقائي أو التدبيري، و حماية الموارد المائية من التلوث إلى جانب الإستفادة مغاربيا من الإتفاقية العالمية لحماية طبقة الأزون و إتفاقية التغيرات المناخية[3].

و قد تم في هذا القطاع توقيع إتفاقية بين إتحاد المغرب العربي و برنامج الأمم المتحدة للتدريب على مواجهة الكوارث بإفريقيا بتاريخ 1995/05/28، حيث نظمت في إطاره ورشة مغاربية بمراكش في الفترة من 16 إلى 20 ديسمبر 1995 ، شارك فيها خبراء مغاربيون و أجانب، تم وضع على إثرها تصور أولي لإعتماد إستراتيجية مغاربية في مجال التدريب على مواجهة الكوارث. كما نظمت إجتماعات و ملتقيات تقنية مغاربية لحماية الموارد المائية من التلوث، كان آخرها بطرابلس يومي 24 و 25 جويلية 1996 ، فأكدت كلها بالخصوص على أهمية

---

[1] و. ع. ش. د. ش. م. ع. ش المديرية العامة للشؤون العربية لوزارة الشؤون الخارجية f f 10 أ11.

[2] ر. ع. ش. د. ش. م. ع. ش المديرية العامة للشؤون العربية لوزارة الشؤون الخارجية f 10 أ11.

[3] و. ع. ش. د. ش. م. ع. ش المديرية العامة للشؤون العربية لوزارة الشؤون الخارجية f 10 أ11.

التطبيق الفعلي للتشريعات ذات العلاقة و الإهتمام بمراقبة نوعية الموارد المائية في المغرب العربي. كما خصصت ورشة مغاربية حول التغيرات المناخية التي إنعقدت بتونس يومي 2 و 3 أكتوبر 1996 لتنسيق الجهود المغاربية في مجال تنفيذ الإتفاقية العالمية الخاصة بالتغيرات المناخية و دور المنظمات غير الحكومية المغاربية في مسألة التغيرات المناخية[1].

الفرع الخامس : النشاط الوحدوي في ميدان الموارد البشرية :

إن مسألة تنمية الموارد البشرية تحتل مكانة متميزة في العمل المغاربي، و يمكن تلخيص الإهتمام المغاربي للنهوض بهذا الميدان و ذلك منذ تأسيس الإتحاد، في توزيع الجهود على محاور متوازنة تشمل تنسيق السياسات في المجالات الآتية :

1- في قطاع الصحة:

لقد برز إهتمام الدول العضوة في إتحاد المغرب العربي في مجال الصحة و ذلك منذ تأسيس الإتحاد، لذلك أنشأ مجلس وزراء الصحة المغاربية، هذا المجلس الذي أكد في توصياته على تنسيق الأنظمة و التشريعات الصحية بهدف توحيدها[2].

كما تم تنظيم حملات مشتركة للتلقيح تعرف بـ ا"لأيام المغاربية للتلقيح" تنظم في كل دول الإتحاد في الأسبوع الثالث من كل شهر أكتوبر، كما صادق المجلس في دورته السابعة على عدد من القرارات منها برامج تعاون في ميدان رعاية الأمومة و الطفولة. إلى جانب ذلك، نجد نشاط اللجنة المغاربية للشراء المشترك للأدوية و برامج التعاون بين معاهد باستور المغاربية، و تنظيم الأسابيع المغاربية للصحة المدرسية، و الجامعية، و العائلية و تحسين ظروف الإستقبال في المستشفيات.

2- في قطاع التعليم و التربية:

شهد هذا القطاع على المستوى المغاربي جهودا مكثفة في مجال السعي إلى إعداد نواة مغاربية للتعليم الأساسي، و تبادل البرامج، و نتائج البحث في المجال البيداغوجي[3] و إعداد الكتب المدرسية، و ذلك إلى جانب ما تم قطعه من خطوات في ميدان معادلة الشهادات المغاربية، و إقامة العديد من الملتقيات في الإختصاصات العلمية و الإبداعية في المغرب العربي. و في إطار هذه الأهداف[4] إجتمع مجلس وزارة التربية، و التعليم العالي و البحث العلمي لإتحاد المغرب العربي أربعة (4) مرات، بتونس في 18 فيفري 1990، و بالرباط في 17 جويلية 1991 و بطرابلس في 15 نوفمبر 1991 و 03 ديسمبر من نفس السنة[5].

و فيما يخص قطاع التكوين المهني شرع في إعداد برنامج عمل في ميدان التخطيط و تنمية التكوين المهني في المغرب العربي و متابعة خريجي مراكز التأهيل مع إعطاء الأولوية لإنشاء بنك مغاربي للمعلومات عن التكوين المهني.

---

[1] و. ع. ش. د. ع. ش. م. ع. ع. المديرية العامة للشؤون المغاربية، الأخبار السارة، العدد 11، ص 12.
[2] دريع ع. ع. ع. ع. ع. الرسالة السارة، العدد 1، ص 126.
[3] و. ع. ش. د. ع. ش. م. ع. ع. المديرية العامة للشؤون المغاربية، الأخبار السارة، العدد 1، ص 14.
[4] و. ع. ش. د. ع. ش. م. ع. ع. المديرية العامة للشؤون المغاربية، الأخبار السارة، العدد 1، ص 14.
[5] دريع ع. ع. ع. ع. ع. الرسالة السارة، العدد 1، ص 120.

3- في القطاع الثقافي:

ترمي دول إتحاد المغرب العربي من خلال الثقافة إلى ترسيخ مقومات الشخصية المغاربية، حيث وافق مجلس الرئاسة في دورته العادية الخامسة المنعقدة بنوا كشط في 11 نوفمبر 1992[1]، على الإتفاقيات الآتية التي يمكن إجمال من خلالها برنامج و نشاط الإتحاد في هذا الميدان:

1- إتفاقية التعاون الثقافي بين دول الإتحاد، تهدف هذه الإتفاقية لزيادة التقارب الذهني بين رعايا الدول المغاربية. كما عالجت الإتفاقية الوسائل المرتبطة بالتواصل الثقافي بوضع إستراتيجية ثقافية تهتم بالتراث المغاربي، و بعث المؤسسات الثقافية عن طريق تطوير الكتاب المغاربي و توزيعه و تدعيم النشر المغاربي. و تجدر الإشارة إلى أنه تم تنظيم سبع دورات للكتاب المغاربي، كما تم الإتفاق على توحيد التشريعات في مجال التراث و إقامة هيكل مغاربي للمدن و المواقع الأثرية، عهد إليه في مرحلة أولى وضع خريطة مغاربية موحدة إلى جانب الإحتفال بشهر التراث المغاربي المقرر بين شهري 4 و5 من كل سنة، و تنظيم لقاءات دورية بين رجال الفن، و إطارات و طلبة المعاهد المسرحية و الموسيقي؛

2- الإتفاقية المتعلقة بجائزة المغرب العربي للإبداع الثقافي، و تمنح مرة واحدة كل سنة، و تتولى الأمانة العامة للإتحاد الإشراف على هذه الجائزة؛

3-إتفاقية الإنتاج السينمائي المشترك، من بين ما تقرر في إطار الإتفاقية ، إقامة مهرجان سينمائي مرئي ينظم بالتناوب كل سنة؛

4- إتفاقية إنشاء مؤسسة إبن خلدون للإنتاج السمعي البصري، ففي إجتماع المجلس الوزاري للثقافة و الإعلام المنعقد بمدينة طرابلس خلال يومي5 و 6 ماي 1990، تقرر توسيع هذه المؤسسة لتشمل باقي دول المغرب الغربي، و يدخل ذلك في نهج توسيع بعض المؤسسات الثقافية لتصبح مغاربية[2]؛

5- وفي مجال الكتاب ، أبرمت دول المغرب العربي إتفاقية إنشاء المجلس المغاربي لدور الكتب الوطنية و ذلك خلال القمة المغاربية السادسة في 02 أفريل 1994.

4- في القطاع الإعلامي:

عملت الدول المغاربية على دعم التعاون بين المؤسسات الإعلامية المغاربية. حيث قام المجلس الوزاري للثقافة و الإعلام لدول الإتحاد بعقد عدة دورات خرج من خلالها بعدة إتفاقيات من شأنها تطوير التعاون في هذا الميدان. ففي الدورة الأولى للمجلس الوزاري للثقافة و الإعلام المغاربي المنعقد بالجزائر في 13 نوفمبر 1991، تم الإتفاق على إقامة إذاعة مسموعة و مرئية مغاربية و العمل على بعث التبادل بين مؤسسات الإذاعة المسموعة و المرئية عن طريق بث البرامج المغاربية ذات الطابع الثقافي و الفني عبر القمر الصناعي العربي "عربسات".

---

[1] و. ت .ش.ش.د. ت ن المديرية العامة للشؤون العربية لوزارة الشؤون الخارجية السابق ص 15.

[2] دريد سي إسماعيل الرسالة السابق ص ص 120-123.

و فيما يخص دفع التعاون بين وكالات الأنباء كتمهيد لإنشاء وكالة أنباء مغاربية، دعى مجلس وزراء الثقافة و الإعلام في الإتحاد بتاريخ 23 نوفمبر 1991 إلى دعم التعاون المشترك في التغطية الإعلامية بالإضافة إلى تكثيف التعاون و تبادل الخبرات الفنية و التقنية بين وكالات الأنباء، و تنسيق المواقف و توحيدها لدعم الخبرات المغاربية على المستوى الدولي[1]. و يمكن إعتبار إنشاء مجمع وكالات المغرب العربي الذي عقد جمعيته العمومية السابعة يومي 22 و 23 أفريل 1998 بالجزائر مكسبا على مستوى صياغة الخبر المغاربي و تداوله بين الوكالات حول الإتحاد[2].

و في الدورة الثانية، صدر عن المجلس الوزاري للثقافة و الإعلام جملة من الإجراءات أهمها: إعفاء الإنتاج الثقافي(الصحف و المطبوعات) من الرسوم الجمركية، و تخفيف تكاليف نقلها و تسويقها و تنظيم و توزيع الصحف بين الدول المغاربية. و في الواقع مازال هذا القطاع يعاني من عدم التنسيق خاصة نتيجة عدم توحيد التشريعات الوطنية فيما يخص القطاع[3].

5- في قطاع الشباب و الرياضة:

لقد تقرر الإحتفال بعيد الشباب المغاربي في 10 جوان من كل سنة تخليدا لقمة زرالدة، كما تم إقرار مؤسستين هما الوكالة المغاربية لسياحة الشباب، و الإتحاد المغاربي للرياضة، و ذلك قصد تأطير النشاط المغاربي في إنتظار بعث الإتحاد المغاربي في ميدان معاهد تكوين إطارات الشباب، و الطفولة و الرياضة. كما تم تنظيم عدد من المخيمات و المعسكرات الشبانية المغاربية في بعض دول الإتحاد، و برمجة جملة من التظاهرات و المهرجانات المغاربية للطفولة و الشباب، تحققت منها ستة في الدول الأعضاء[4].

6- في قطاع التشغيل:

نظمت دورتان مغاربيتان في مسألة سياسات التشغيل، تركز الإهتمام خلالها بالخصوص على تدعيم إنشاء المؤسسات الصغرى نظرا لدورها في توفير مناصب الشغل و على إحداث نظام مغاربي لتبادل المعلومات في مجال التشغيل.

في حين نشط تبادل المعلومات في مجال التفتيش عن الشغل و تأطير علاقات العمل، و الصحة و السلامة المهنية، في إنتظار الإنتهاء من إعداد إستراتيجية مغاربية للحماية الإجتماعية و إستكمال الإجراءات التطبيقية للإتفاقية المغاربية المتعلقة بهذا الشأن.

7- الإهتمام بالجالية المغاربية في الخارج:

نظرا لأهمية الجالية المغاربية في الخارج و خاصة تمركزها في دول معينة كفرنسا و إيطاليا، وتأكيدا للرعاية التي يوليها المشروع المغاربي لهذه الجاليات. حيث عمل على تأطيرها الثقافي الشامل و مساعدتها على التصدي لحملات التغريب الثقافي و الدفاع عن حقوقها في المهجر، إعتمدت الأجهزة الإتحادية برنامج لتعليم اللغة العربية و الحضارة العربية الإسلامية لأبناء هذه الجاليات في إنتظار إبرام إتفاقية مغاربية أوروبية في هذا الشأن.

---

[1] دريΣ زلليرًلا الرسالة سالالة الRRكرلا f f 123ً124.

[2] و. ع .ل.ل.ل.د. ع لا المديرية العامة للالدالنا العرلليةلا الكاارير السالئ RRكرزالا f 16.

[3] دريΣ زلليرًلا الرسالة سالالة الRRكرلا f 125.

[4] و. ع .ل.ل.ل.د. ع لا المديرية العامة للالدالنا العرلليةلا الكاارير السالئ RRكرزالا f 17.

الفرع السادس: النشاط الوحدوي في ميدان التعاون القضائي:

يهدف التعاون القضائي المغاربي إلى وضع قواعد مشتركة بغية إصدار مبادىء تشريعات مغاربية موحدة في مختلف المجالات، كمكافحة الإرهاب، و المخذرات، و الجريمة، و ميدان الأحوال الشخصية و التسجيل العقاري إلى جانب تبادل الخبرات في مجال تأهيل القضاة[1]. و في هذا الإطار أبرمت إتفاقية في11 نوفمبر 1992 تهدف إلى إقامة التعاون القضائي من خلال معرفة الأنظمة القانونية القائمة في دول الإتحاد[2].

الفرع السابع : التعاون النقدي المغاربي:

يندرج التعاون النقدي ضمن الإستراتيجية المغاربية للتنمية التي وقع تحديدها في رأس لانوف(ليبيا) بين 09 و 10 مارس1991 ، و قد تم الإتفاق على ما يلي:

- توحيد التشريعات حول تنمية الصادرات؛
- تحقيق برامج توريد مشتركة؛
- تنسيق السياسات السعرية، و الجبائية، و المالية، و النقدية، و في ميادين مراقبة الصرف، و التأمين و إعادة التأمين؛
- تعميم الإتفاقيات الثنائية للدفع بين البنوك المركزية للحرص على إستعمال النقود المغاربية؛
- إتباع مسيرة مشتركة لضمان تحول البلدان المغاربية نحو قابلية تحويل عملاتها و ذلك لإجتناب اللجوء إلى ممارسة التخفيضات النقدية التنافسية و التي تكون عواقبها وخيمة على كل البلدان؛.
- ضمان تمويل الإندماج الإقتصادي بواسطة مؤسسة مالية مختصة، و هي البنك المغاربي للإستثمار و التجارة الخارجية و التي تختلف عن سائر البنوك المشتركة الأخرى، مثل شباك التنمية للمغرب العربي (و هو بنك تونسي جزائري)، و البنك التونسي-الليبي للتنمية، و التجارة الخارجية و البنك المختلط الجزائري – الليبي.

فالتنسيق في النواحي النقدية، يعد أحد العناصر الأساسية التي تخدم التكامل الإقتصادي المغاربي، و يساعد على تهيئة الظروف لإنشاء عملة إقتصادية مغاربية موحدة تحل محل العملات المختلفة و يكون تداولها إجباريا، و هي صادرة عن هيئة مركزية واحدة.

إلا أنه رغم أهمية هذا الميدان خاصة في تحديد العمل التكاملي، فإننا نبقى بعيدين عن تحقيق هذا الهدف. حيث هناك فارق كبير بين ما تم إقراره و ما وقع إنجازه. فما وقع تحقيقه هو بعيد كل البعد عن الطموحات. فبصرف النظر عن الإتفاقيات الثنائية على مستوى البنوك المركزية و عن البرامج المشتركة للتوريد (الأدوية بين تونس و المغرب)[3]، بقيت كل الإتفاقيات الأخرى حبرا على ورق و لم تأخذ بعد طريقها نحو بداية التنفيذ. و هو ما يؤكد على أن التعاون في المجال النقدي، كباقي المجالات الأخرى، يعاني من التقصير و الإهمال. و هكذا لم يتقدم مشروع إنشاء

---

[1] و. ت .ش.ع.د. ت ، المديرية العامة للشؤون العربية و الدولية ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، السنة f f ، ص15 ـ16.

[2] دريد سي إسماعيل ، الرسالة سالفة الذكر f 127.

[3] المجلة المغاربية لإدارة الأعمال : الوضع الراهن و الآفاق المستقبلية لإتحادات المصارف ، عدد P f ت ، 1995 ، مجلة المعارف الجديدة للإدارة و الإقتصاد ، المملكة المغربية f 49 ـ50.

المصرف المغاربي، هذا المصرف الذي يعتبر أداة أساسية من أدوات دمج الإقتصاديات المغاربية، نظرا للصلاحيات و الإختصاصات التي يمكن أن تسند له و المتمثلة فيما يلي :
ـ توفير الخدمات المصرفية للأجهزة و المؤسسات المنبثقة عن إتحاد المغرب العربي؛
ـ تنظيم المعاملات، و المبادلات التجارية و النقدية بين البلدان المغاربية؛
ـ تحديد أسعار الصرف بين عملات البلدان المغاربية و تنظيم إجراءات تداولها فيما بينها؛
ـ تنسيق السياسة الإنمائية و النقدية بما يضمن تنفيذ الخطط الإقتصادية و التنموية بين بلدان المغرب العربي.

كما يرى بعض الأخصائيين في شؤون النقد أنه قبل إنجاز الوحدة النقدية يمكن أن يجرى التعامل بوحدة حسابية (الدينار أو الدرهم الحسابي) ، يحدد سعر صرفها على أساس السعر المشتق من القيمة التي تساويها كل وحدة عملة من العملات الخمسة من حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي. و قد يتولى المصرف المغاربي إعداد الترتيبات و الإجراءات الفنية للدرهم الحسابي، مع تحديد قيمته و المقاصد الموكلة له بما يضمن تحقيق أغراض الخطة الإقتصادية لإتحاد المغرب العربي، و خاصة ما يتعلق منها بحركة تنقل السلع، و رؤوس الأموال، و علاقة العملة المغاربية بالعملات الأخرى و مدى قابليتها للتحويل.

و يمكن حصر الصعوبات التي تعترض توجه الوحدة النقدية في تعذر تحديد النسبة التي سيتم على أساسها التحويل بين العملة المتداولة و العملة الموحدة، كما أن العملة تعتبر مظهرا من مظاهر السيادة و إلغاؤها يعني الإنتقاص من هذه السيادة، الأمر الذي يجعل دول التكامل عادة لا ترغب في توحيد عملاتها. و بالتالي فالنظرة السريعة لشروط الوحدة و متطلباتها تكفي لفهم لماذا عولجت مسألة التكامل النقدي المغاربي بالصمت، و بكثير من الحذر في التصريحات الرسمية. فإذا كان الحديث عن الوحدة النقدية المغاربية سابقا لأوانه، فإن ذلك لا يجب أن يشكل عائقا أمام التفكير و محاولة رسم الخطوط العريضة لتعاون نقدي متواصل و مثمر يمكن أن يؤدي في يوم من الأيام إلى وحدة نقدية حقيقية. و يكمن الهدف من التعاون النقدي أو كما يسميه البعض التكامل النقدي الجزئي في الإزالة التدريجية للحواجز التي تقف عائقا أمام التنقل الحر للسلع، و الخدمات و رؤوس الأموال. و يعني ذلك وضع حد لكل ما يميز مختلف البلدان من تفاوتات في ميادين الأسعار، و أسعار الصرف، و نسب التضخم المالي و أسعار الفائدة.

و يمكن تحديد مجالات التعاون النقدي فيما يلي:
ـ تحقيق التحويل الحر للعملات فيما بينها، و هو ما يضم مختلف العملات ما بين مختلف البنوك المركزية دون اللجوء إلى العملة الصعبة و التخفيف من عجز موازين مدفوعاتها؛
ـ تنسيق سياسات الصرف على الصعيد المغاربي خاصة من خلال تثبيت أسعار صرف مع مختلف العملات؛
ـ تنسيق السياسات النقدية إتجاه الخارج لتدعيم السلطة التفاوضية للبلدان المغاربية؛
ـ بعث آليات مشتركة للحد من التأثير السلبي للعملات الأجنبية على إقتصاديات المغرب العربي[1].

و أمام التأخر المسجل من طرف الدول المغاربية في العمل الوحدوي في الميدان النقدي، و أمام إيجابيات الوحدة، نتساءل إذا كان دور الديناميكية الداخلية ضعيفا لبعث و تدعيم تنميتها و

[1] المجلة المغاربية للاقتصاد والتسيير، العدد الثاني، 1997، ص 50-52.

تعزيز مبادلاتها التجارية ولإعطاء الأفضلية في المعاملة لرؤوس أموال و إستثمارات هذه الدول، و ذلك من خلال تشجيع كل بلد عضو في الإتحاد على عملية إنتقال رؤوس الأموال المملوكة لمواطنيه إلى البلد الآخر و العكس كذلك. و هذا في جميع المجالات و في حدود المشاركة الدنيا و القصوى المقررة في كل بلد، مع تقديم التسهيلات و الضمانات و المعاملة العادلة. و تتمثل هذه التسهيلات في إصدار التراخيص و الموافقات اللازمة لقيام الإستثمار، و إستيراد المعدات و المواد اللازمة للمشروع، و الحصول على الأراضي التي يتطلبها المشروع سواء بالبيع أو الإيجار و عدم فرض الرسوم المختلفة أكثر مما هو مفروض على الإستثمار الوطني. كما على البلد المضيف أن يسمح للمستثمر التصرف بكل حرية في إستثماره من تسويق منتجاته داخليا و خارجيا، و نقل ملكيته كليا أو جزئيا لموانئ دول الإتحاد، و تحويل رأس المال و عوائده بدون آجال و بالعملة القابلة للتحويل حسب سعر الصرف الرسمي الجاري به العمل في تاريخ التمويل. و للمستثمر أن يطالب بتعويض عن الأضرار التي تصيبه من جراء ما يقوم به البلد المضيف من مساس بحقوق و ضمانات المستثمر و الإخلال بالإلتزامات و التعهدات المختلفة الدولية أو المغاربية. بالإضافة إلى الضمانات القانونية و القضائية[1] و ذلك تجنبا لمصادرة رؤوس الأموال المستثمرة في البلدان المغاربية و تأميمها إلا في حالات الضرورة القصوى التي تتطلبها المصلحة العامة، و في هذه الحالة، ضمان مقابل تعويض عادل يتم دفعه و تحويله بنفس التسهيلات و الضمانات[2]، هذه الإجراءات نجدها مطبقة في مختلف التكتلات الجهوية. و قد دخلت هذه الإتفاقية لتشجيع و ضمان الإستثمار حيز التنفيذ منذ[3]1993/07/14. و لبلوغ السياسة الإستثمارية أهدافها تم الإتفاق خلال الدورة العادية الثالثة لمجلس رئاسة إتحاد المغرب العربي برأس لانوف بليبيا بين 11 و 10 مارس 1991على إنشاء المصرف المغاربي للإستثمار و التجارة الخارجية بين دول إتحاد المغرب العربي، حيث تعين دمج المصارف المشتركة للتجارة و التنمية في مؤسسة مصرفية واحدة تكون لها فروع في الأقطار المغاربية الخمسة. إلا أنه لم يتم إنشاء المصرف لعدم مصادقة المملكة المغربية على هذه الإتفاقية [4]. كما أنه بات من الضروري أيضا إحداث نظام مغاربي جهوي موحد لتحضير الإستثمارات الخارجية بهدف إستقطاب الإستثمارات الأجنبية في بلدان المغرب العربي ككل خاصة من طرف دول إتحاد المغرب العربي[5].

و لما كانت الضريبة أداة أساسية و متميزة من أدوات السياسة المالية في أبعادها المالية، و الإستثمارية الإقتصادية و الإجتماعية، فإن تفاعلها مع تنشيط الإقتصاديات و التجارة يكتسي أهمية لا تقل عن باقي الأدوات النقدية و المالية. و من ثمة كان يتوجب السعي إلى تقريب الأنظمة الضريبية المباشرة منها، و غير المباشرة، و الجمركية، و إدخال التناسق و الإنسجام بينها وصولا إلى تصور هيكل ضريبي ذي قواسم مشتركة، مبسط في إجراءاته الإدارية، واضح في أهدافه الإستثمارية و التحفيزية.

و في هذا السياق، فإن المدخل الضروري في كل عمل تنسيقي للسياسات و الأنظمة الضريبية يتمثلان في العمل على تجنب الإزدواجية الضريبية على الأشخاص الطبيعيين أو الإعتباريين و كل الملزمين الضريبيين في البلدان المغاربية.

---

[1] ر الديلمي، مادة المذكرة السابقة، ص ص 67، 68.
[2] محمد الكثيري، و مسلم الثابت المالي السابق ذكره، ص 107.
[3] و. ع. ش. د. ش. م. ع. ع. المديرية العامة للشؤون العربية الإقليمية السابق ذكره، ص 07.
[4] ر الديلمي، مادة المذكرة السابقة، ص ص 72، 73.
[5] و. ع. ش. د. ش. م. ع. ع. المديرية العامة للشؤون العربية الإقليمية السابق ذكره، ص 07.

إن التفاوت في أسعار الضرائب من دولة لأخرى سيؤدي إلى تقييد حركة التبادل التجاري مع الدولة التي تفرض ضرائب مرتفعة، و بالعكس تنشط في الدولة التي ينخفض فيها سعر الضريبة[1]. و قصد تفادي التفاوت و الإزدواج الضريبي إتخذ مجلس رئاسة الإتحاد في دورته العادية الثانية بالجزائر[2]، إتفاقية خاصة بتفادي الإزدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين دول إتحاد المغرب العربي. و تهدف هذه الإتفاقية إلى تجنب الإزدواج الضريبي لتيسير تنقل الأشخاص و البضائع، و تبادل الخبرات في هذا المجال لإنجاز مختلف المشاريع المشتركة. و تنصب هذه الإتفاقية على الضرائب التي تعود بالفائدة لإحدى الدول الأعضاء في الإتحاد، و تتمثل في الضرائب على دخل الأشخاص، الضرائب على أرباح الشركات، و على كل الضرائب المماثلة التي قد يتم إحداثها فيما بعد. و تتم عملية تجنب الإزدواج الضريبي وفقا لطرق الإعفاء المنصوص عليها في هذه الإتفاقية، و التي تتمثل في خصم من الضريبة على المداخيل التي يتلقاها مقيم بإحدى الدول المغاربية مبلغا مساويا للضريبة على الدخل المدفوعة بالدول الأخرى. كما تتعاون الدول الأعضاء في الإتحاد قصد محاربة التزوير و التهرب الجبائي[3].

الفرع الثامن : حرية إنتقال رؤوس الأموال و الإستثمار المشترك:

إن توظيف رؤوس الأموال في تمويل المشاريع الإقتصادية المغاربية يمثل أهمية كبرى قصد تحقيق النمو المتكامل الشامل بين الدول المغاربية[4]. فقد أكد القادة المغاربيون على أهمية الإستثمار و تعبئة كل الموارد المتاحة لفائدة المشاريع المغاربية بالإعتماد في المقام الأول على القدرات الذاتية[5]. في هذا الإطار، أقر مجلس رئاسة الإتحاد في دورته العادية الثانية بالجزائر، الإتفاقية الخاصة بتشجيع و ضمان الإستثمار بين دول إتحاد المغرب العربي، و كانت هذه الإتفاقية تهدف إلى توثيق العلاقات الإقتصادية و تكثيف التعاون بين هذه الدول المعنية[6].

الفرع التاسع : العمل الوحدوي على مستوى الدفاع و الأمن:

نتيجة التحولات السياسية التي عرفتها الساحة المغاربية و تفاقم الأزمة الإقتصادية، برزت إنعكاسات سلبية خطيرة تهدد إستقرار المؤسسات و تضر بأمن المواطنين بصفة عامة، مما أدى بالحكومات المغاربية إلى إعطاء الأولوية لهذا الموضوع في معالجتها لمشاكل المنطقة.

---

[1] محمد الكثيري و عبد الرحمان المالكي السالك المغرب العربي f f 108ـ109.
[2] دريس لشكر المغرب العربي السالك f 113.
[3] نادر الدين المغرب العربي السالك f f 68ـ69.
[4] محمد الكثيري و عبد الرحمان المالكي السالك المغرب العربي f 107.
[5] و. ع. ش.ل.د. ع المديرية العامة للشؤون العربية الأمانة السالك f 07.
[6] نادر الدين المغرب العربي السالك f 67.

1- في ميدان الدفاع:

لقد تم عقد إجتماع مشترك بين وزراء الخارجية و الدفاع في دول الإتحاد بتونس في مارس 1990، تم خلاله الإتفاق بصفة خاصة على ضرورة تبادل الزيارات و العمل على توحيد برامج التكوين العسكري.

و قد إقترحت ليبيا على الدول الأعضاء إبرام معاهدة للدفاع المشترك بين دول الإتحاد، حيث قدمت في هذا الشأن مشروع إستمدت عناصره الأساسية من معاهدة الدفاع المشترك بجامعة الدول العربية.

2- في ميدان الأمن:

عقد وزراء الداخلية لدول إتحاد المغرب العربي إجتماعهم بطرابلس يوم 19 ديسمبر 1995، و من جملة القرارات التي إتخذها عن المجلس نذكر:[1]
- تنسيق خطط الأمن في دول الإتحاد؛
- ضرورة تنشيط العمل المغاربي في إتجاه دعم و تطوير الخطوات التي يجب إتباعها لمواجهة الجريمة التي تستهدف أمن و مناعة دول الإتحاد و لاسيما الجرائم الخطيرة، و المنظمة و جرائم الإرهاب؛
- الإتفاق حول تبادل المعلومات، و التجارب و الخبرات؛
- التدريب و التأهيل؛
- إقامة مراكز حدودية مشتركة؛
- إعداد مشروع إتفاقية إطار مغاربية تنظم تنقل و إقامة مواطني دول الإتحاد؛
- إنجاز بطاقة التعريف المغاربية الموحدة.

الفرع العاشر : الإستراتيجية في الميدان التجاري:

لقد رأى القادة المغاربة منذ الإعلان عن إنشاء إتحاد المغرب العربي في مراكش سنة 1989، أنه لابد من إستراتيجية تنموية شاملة قصد تحقيق السوق المغاربية المشتركة تمتد على مراحل زمنية قصيرة و قابلة للتكيف مع الواقع الدولي المتجدد[2]. و قد شملت هذه الإستراتيجية المغاربية للتنمية المتدرجة و التي تم إعتمادها في الدورة العادية الثالثة لمجلس رئاسة الإتحاد

المنعقد بمدينة رأس لانوف بليبيا في تاريخ 10 مارس 1991 على المراحل التالية، و ذلك قبل إنتهاء العشرية و حلول سنة 2000.

- *المرحلة الأولى :* التبادل الحر للمنتوجات ذات المنشأ و المصدر المغاربيين و إزالة الحواجز و العوائق المختلفة قبل نهاية سنة 1992؛

- *المرحلة الثانية :* وضع تعريفة جمركية موحدة قبل نهاية سنة 1995؛

---

[1] و. [illegible] المديرية العامة [illegible] العربية [illegible] الساریر [illegible] 07.
[2] و. [illegible] المديرية العامة [illegible] العربية [illegible] الساریر [illegible] 05.

- *المرحلة الثالثة* : إنشاء سوق مشتركة بين دول الإتحاد قبل نهاية سنة 2000؛

- *المرحلة الرابعة* : توحيد السياسات و الخطط التنموية بين أقطار المغرب العربي، على أسس و أهداف مشتركة واحدة و تقليص الفوارق التنموية داخل البلد نفسه و فيما بين بلدان الإتحاد[1].

و لتحقيق هذه الإستراتيجية المغاربية، تم إعداد ثمانية إتفاقيات ذات طابع إقتصادي دخلت منها خمسة (05) إتفاقيات حيز التنفيذ.

و فيما يلي سوف نتطرق بأكثر توضيح لهذه مرحلة.

- **إقامة منطقة للتبادل الحر:**

مثل التبادل الحر هدف إستراتيجية إتحاد المغرب العربي[2]، و ذلك من خلال الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية على الصادرات و الواردات ذات المنشأ المغاربي، مع إحتفاظ كل منها بتعريفتها الجمركية و نظامها الجمركي بالنسبة للدول الأخرى التي ليست طرفا في الإتفاق[3].

و قد حددت المادة 06 من إتفاقية رأس لانوف أن المنتوجات ذات المنشأ المغاربي، و التي تم في صناعتها إستعمال مواد أو عناصر آتية من دول خارج الإتفاقية، تخضع لتعاريف تعويضية قدرت بـ 17.5% من قيمة السلعة تضاف إليها التكاليف و ذلك لصالح بالطبع البلد المستورد.

كما تمت دعوة الدول الأعضاء في الإتحاد لإعداد قائمة للسلع التي تكون محل إعفاء من الحواجز غير التعريفية، و كان من المفروض أن يتم توسيعها لجعل الإعفاء الجمركي حقيقي و فعال.

كما وضع إستثناء في حالة ظهور إضطرابات خطيرة في قطاع ما أو الوضع الإقتصادي العام أو فيما يخص الإرادة لحماية صناعة حديثة النشأة، يسمح للبلد المعني العضو في الإتحاد إتخاذ إجراءات حمائية.

كما يتعهد الأطراف في ٱلإتفاقية على عدم إتخاذ إجراءات الإغراق، و دعم الصادرات أو أي إجراء يمس بالمنافسة النزيهة.

و قصد التخفيف من الخسائر المالية المحتملة لبعض الدول الأعضاء في الإتحاد التي قد تحدث نتيجة إلغاء التسعيرات الجمركية، فقد تقرر إنشاء صندوق لتعويض هذه الخسائر.

كما أكد مجلس وزراء الشؤون الخارجية خلال إجتماعه بتونس في 03 فيفري 1994، إرادة الأطراف في الإتحاد على العمل قصد إقامة تدريجيا منطقة للتبادل الحر، بحيث تشمل كل المنتجات ذات المنشأ المغاربي مع إمكانية توسيعها إلى مجالات أخرى، بما في ذلك قطاع

---

[1] عطية ٱلرحمن المرجع السابق ص 293،294.
[2] و. ت. ع. م. المديرية العامة للإدارة العربية الإدارة السابق ص 06.
[3] دريد السيد الرسالة السابق ص 101.

الخدمات. كما أشار إلى ضرورة تنسيق السياسات التجارية و الجمركية للدول الأعضاء، و دعى أيضا إلى ترقية المنافسة بين المؤسسات المغاربية[1].

و إنكبت الجهود المغاربية بين سنتي 1994 و 1995، على إعداد إتفاقية مغاربية إطار للتبادل الحر، تعني في نفس الوقت بتجارة السلع و الخدمات وفق التوجه الجديد لمبادئ تحرير التجارة الدولية[2].

أمام هذه الوضعية، فعلى الدول المغاربية بذل المزيد من الجهود للمساهمة في تنفيذ الإتفاقيات التي تم إتخاذها على الأقل قصد إرساء منطقة للتبادل الحر، و خاصة مع ظهور فكرة بعث منطقة التبادل الحر في البحر الأبيض المتوسط خلال ندوة برشلونة و ذلك في غضون عام 2010.

ـ مسألة الوحدة الجمركية :

فيما يتعلق بالتمهيد إلى إنشاء الوحدة الجمركية من خلال المرحلة الثانية، نجد الإستراتيجية المغاربية التي ترمي إلى توحيد الضرائب و الرسوم الجمركية التي تطبقها كل الأطراف، مع وضع تعريفة جمركية موحدة إتجاه الخارج، حيث تركزت الجهود المغاربية على إنجاز دراسة للسياسات الجمركية في الدول المغاربية بالموازاة مع السياسات التجارية[3].

فقبل قيام إتحاد المغرب العربي، تقدمت اللجنة المالية المتفرعة عن لجنة المغرب العربي المجتمعة بمدينة الرباط يومي 14 و 15 سبتمبر 1988 بتوصية في مجال تنسيق السياسات الجمركية في الدول المغاربية، بتعميم الأحكام الجمركية الواردة في الإتفاقيات المبرمة على الصعيد الثنائي بين دول المغرب العربي و التي تتلاءم أكثر مع وحدة أقطار المغرب العربي[4].

و بناء على دراسات أعدت من طرف اللجان المتخصصة، صادق مجلس الرئاسة في دورته العادية الثنائية بالجزائر ما بين 21-23 جويلية 1990، على عدة قرارات تتعلق بالوحدة الجمركية لإتحاد المغرب العربي، إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ من خلال إيجاد سياسة مشتركة في مجال التجارة الخارجية إتجاه الخارج بوضع نظام موحد للإستيراد و التصدير[5].

و قد إقترحت تونس في هذا الإطار فكرة نلاحظ أنها مرتكزة على الإعتقاد أن الإقتصاديات المغاربية ما زالت تحتاج لحماية نفسها قصد إنجاح إعادة هيكلة إقتصادياتها، مما يمثل تراجع بالنسبة للإتفاقيات الثنائية ما بين الدول المغاربية، و التي تعتبر الإطار الذي ينظم المبادلات ما بين الدول المغاربية حاليا.

---

[1] Fathallah OUALALOU, après Barcelone,…le Maghreb est nécessaire, op.cit, pp 131 ;132 ;133 ;134.

[2] و. ţ. ɋ.ɯ.ɯ.د. Ư Ü المديرية العامة لللدا العربية Ü ƘƖاريرالسا Ƅ ƦƘرزǀÜ f 06.

[3] و. ţ. ɋ.ɯ.ɯ.د. Ư Ü المديرية العامة لللدا العربية Ü ƘƖاريرالسا Ƅ ƦƘرزǀÜ f 06.

[4] دريƩ Σ ǀƅيýÜ الرسالة السا Ƅ ƦƘرǌƝÜ f 103.

[5] ǀƮ ر الديلǀ ادƅ ĭÜ المƦƘرا السا Ƅ ƦƘرǌƝÜ f f 70Ý71.

فهذا الإقتراح يؤكد على العودة إلى إقامة إقتطاعات جمركية على المنتوجات المتبادلة (بإستثناء بعض المنتوجات المحددة في قائمة متفق عليها)، و بالتالي جعل المبادلات ما بين الدول المغاربية في إطار النظام العام الذي لوحظ عليه تراجع. فمع تحرير التجارة الخارجية للمغرب، و تونس و الجزائر، لم تبقى حواجز غير جمركية على المبادلات، و حتى الحواجز الجمركية نفسها أصبحت محدودة منذ تخفيض الحماية الجمركية (أقصى حد 35% بالنسبة للمغرب، و 45% بالنسبة لتونس و 60% بالنسبة للجزائر)، الأمر الذي يخفض من الأفضلية التي قد يستفيد منها تنظيم المبادلات ما بين الدول المغاربية.

أما الجزائر و المغرب، فقد بقيتا متمسكتان بإتفاقية التجارة و التعريفات المتخذة في دورة مجلس الرئاسة برأس لانوف بليبيا، حيث دعتا للإبقاء على قائمة المنتوجات غير المعنية بالتحرير مع الإلتزام بالتخفيض التدريجي للتعريفات الجمركية. و من هنا، يظهر جليا إختلاف وجهات النظر.

كما يعتبر الخبراء الجزائريون أن الإقتراب التجاري غير كاف قصد تحقيق تقارب إقتصاديات الدول المغاربية. فحسب نظرهم ، هذا الأخير لا يمكن تحقيقه بدون تبني إقتراب الإندماج الإقتصادي المغاربي على شكل شراكة، و ذلك عن طريق إقامة مشاريع تنموية مشتركة تكون عاملا لترقية المبادلات. آخذين كمثال الوحدات الصناعية الثلاثة المنجزة بصفة مشتركة بين الجزائر و تونس على الحدود الفاصلة بينهما، و هي متمثلة في: وحدات إنتاج الإسمنت الأبيض، و الأعمدة الحديدية و محركات الديزل.

كما تجدر الإشارة إلى أنه قد تم إعداد عدة بروتوكولات تنفيذا لإتفاقية التجارة و التعريفات المشار إليها أعلاه، نذكر البروتوكولات التالية :

- بروتوكول الإتفاق المتعلق بإجراءات الحماية، هذا البروتوكول الذي تم تبنيه من طرف اللجنة الوزارية المتخصصة للإقتصاد و المالية بالجزائر في 10 جانفي 1995.
- بروتوكول المتعلق بتطبيق التعريفة التعويضية الموحدة بنسبة 17.5%، تم تبني هذا البروتوكول في 04 أفريل 1994 بتونس.
- بروتوكول إتفاق يتعلق بقائمة المنتوجات (حوالي ستين 60 من مصدر مغاربي تقرر تحريرها من الحواجز غير الجمركية)[1].

إلا أن أغلب هذه الإتفاقيات لم تتجسد على أرض الواقع. و فيما يلي، يمكن ذكر على سبيل المثال الإتفاقيات التي تمت المصادقة عليها و دخلت حيز التنفيذ :

الإتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول إتحاد المغرب العربي الصادرة عن مجلس الرئاسة في دورته العادية الثانية بالجزائر بين 21-23 جويلية 1990، التي تتعهد الدول المغاربية بموجبها على إعفاء المنتجات الفلاحية المحلية ذات المنشأ و المصدر المغاربي و التي تتبادلها فيما بينها، من الرسوم الجمركية و الضرائب ذات الأثار المماثل المفروضة على الإنتاج

[1] Fathallah OUALALOU, après Barcelone,...le Maghreb est nécessaire, op.cit, pp 152 ;153 ;154.

المحلي في كل قطر، مع إعفاء عدد من هذه المنتجات التي تحدد قائمتها لجنة الأمن الغذائي من الإجراءات غير الحكومية.

كما أثارت المادة 6 من الإتفاقية أن ترفق شهادة المنشأ عند تبادل هذه المنتجات[1]. و يقصد هنا بالمنشأ المحلي :
أولا- المواد المتحصل عليها بصفة كلية من الدولة العضو في الإتحاد، كالمنتجات الفلاحية، و الحيوانات، و المواد الطبيعية و التي لم يطرأ عليها أي تحويل؛
ثانيا- بالنسبة للمنتوجات الصناعية التي تمثل فيها القيمة المضافة في الدولة المصدرة نسبة لا تقل عن 40% من مواد أولية و يد عاملة، و تكون المواد الأولية المستعملة في إنتاج السلعة لا تقل عن 60% من الدولة المصدرة؛
ثالثا- كما ترك أعضاء الإتحاد الباب مفتوحا لإقتراح منتوجات صناعية تحدد في قائمة بإتفاق مشترك، مع إشتراط تقديم تبريرات مقنعة إقتصاديا[2].

أما فيما يخص الإتفاقيات المصادق عليها و التي لم تدخل حيز التنفيذ، نذكر القرار المتخذ في الدورة العادية الثانية و المتعلق بتثبيت الإعفاءات من الرسوم الجمركية و الضرائب ذات الأثر المماثل لفائدة البضائع المتبادلة ذات المنشأ و المصدر المحليين، و العمل على إزالة العوائق غير التعريفية بصفة تدريجية[3].

و خلال الدورة الثامنة للجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالإقتصاد و المالية، المنعقدة بالجزائر من 08 إلى 10 جانفي 1995، قدم الطرف التونسي إقتراحات جديدة. حيث دعى إلى مراجعة إتفاقية الإتحاد لجعلها ملائمة مع الإتفاق النهائي لدورة الأورغواي الذي أبرم في مراكش. هذه المراجعة إرتكزت على المبادئ الثلاثة الآتية :

1- إلغاء كل الحواجز غير التعريفية على كل المنتوجات المتبادلة؛
2- إقامة حقوق جمركية و تعريفات ذات أثر معادل على المنتوجات المتبادلة، بإستثناء الإتفاقيات التجارية و التعريفية المغاربية، حيث يتم إعداد قائمة يتم توسيعها تدريجيا قصد الوصول تدريجيا لمنطقة التبادل الحر؛
3- الإسراع في الأشغال قصد تحقيق منطقة مغاربية للتبادل الحر[4]؛
4 - تبني تعريفة موحدة على أساس النظام المنسق لمجلس التعاون الجمركي قبل نهاية سنة 1991، و العمل على تنسيق السياسات الوطنية في مجال القوانين، و الإجراءات الجمركية، و إعداد تعريفة جمركية موحدة إتجاه الخارج قبل نهاية سنة 1995، و إبرام إتفاقية تجارية و تعريفة مغاربية تكون بمثابة إطار قانوني مؤقت، و وضع معاهدة إنشاء الوحدة الجمركية في أجل أقصاه خمسة (05) سنوات من تاريخ تنفيذ هذه الإتفاقية، و إعداد الدراسات الضرورية و السهر على حسن تطبيق التدابير المتفق عليها[5].

---

[1] ر الديلا ىادآ المكرا السا ىكرNNO f 66.
[2] Fathallah OUALALOU, après Barcelone,...le Maghreb est nécessaire, op.cit, p150.
[3] ر الديلا ىادآ المكرا السا ىكرNNO f 70.
[4] Fathallah OUALALOU, après Barcelone,...le Maghreb est nécessaire, op.cit, pp 152 ;153 .
[5] ر الديلا ىادآ المكرا السا ىكرNNO f 71.

و قد أعدت مديريات الجمارك المغاربية سنة 1995 تصنيفة جمركية مغاربية موحدة إستعدادا لهذا الهدف (الوحدة الجمركية). و تم كذلك الإتفاق في نفس هذه السنة على إنشاء مجلس مغاربي للتعاون الجمركي بهدف إستكمال مشروع الوحدة الجمركية، حيث تقرر رفع مشروع إتفاق جاهز بهذا الخصوص إلى القمة المغاربية المقبلة[1].

و لا بأس أن نتطرق إلى المزايا و التكاليف التي قد تصاحب التبادل التجاري في ظل إتحاد جمركي. فالنموذج الذي نحن بصدده و الذي يتناول حالة الأقطار المغاربية يجعلنا نأخذ بعين الإعتبار الظروف الإقتصادية لكل بلد و إنعكاسات الوحدة الجمركية على كل منه :

ـ التوزيع العادل لمجهودات التضحية التي قد تترتب على إحداث تغييرات في فئات التعريفة الجمركية المعمول بها في البلدان المغاربية، وصولا إلى التعريفة الموحدة مع تعويض عادل مقابل مجهود التضحية؛

ـ التدرج المنطقي في فئات التعريفة الجمركية، أخذا بعين الإعتبار حالة السلع المستوردة حسب ما هي مواد خام أو شبه مصنعة أو تامة التصنيع؛

ـ دعم الإنتاج المحلي و المشاريع الإقتصادية المشتركة، أو تحديد تعريفة مخفضة على إحتياجاتها من المواد الأولية و مستلزمات الإنتاج، و التجهيزات و المعدات[2].

و يذهب المفكر الإقتصادي محمد عبد الجليل أبو سيتة في هذا الإطار إلى عرض تحليل الآثار الممكنة الناتجة من خلال إقامة الوحدة الجمركية، و التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية و التي يجب أخذها بعين الإعتبار :

ـ إن كل من المغرب و تونس هما عضوتان في منظمة الغات GATT سابقا و المنظمة العالمية للتجارة حاليا، حيث يعتبر كل منهما ملزما بموجب هذه الإتفاقية بعدم إقامة أية ترتيبات جمركية تتجاوز فيها التعريفة المعدلة التي تكون سائدة قبل تأسيس الإتحاد الجمركي. فبالنسبة للدولتين (المغرب و تونس)، تعتبر معدلات الرسوم الجمركية فيها متدنية قبيل قيام الإتحاد، الأمر الذي سوف يؤدي مع قيام الإتحاد إلى رفع مستوى الرسوم الجمركية المتدنية، مما يؤدي أيضا إلى جعل منتجات دول الإتحاد أكثر جاذبية على حساب المنتجات التي تأتي من خارج دول الإتحاد، بالرغم من إستمرار تدفق السلع إلى دول المغرب العربي من دول أوربا الغربية[3].

ـ بالنسبة للجزائر، فإن إقامة إتحاد جمركي مغاربي سوف يؤدي إلى تخفيض الرسوم الجمركية بصفة عامة، و من ثم تتمكن الجزائر من الحصول على المنتجات الغذائية من المغرب و تونس بأسعار أقل.

---

[1] و.ع.ت.م.م.د.ع، المديرية العامة للشؤون العربية، التقرير السنوي، ص ص 06–07.

[2] د. محمد الكثيري و ...، الإتحاد المغاربي في مواجهة الإتحاد الأوروبي، مجلة الحوليات المغربية للإقتصاد، عدد ...، 1995، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المملكة المغربية، ص 108.

[3] د. محمد عبد الجليل أبو سيتة، إقتصاديات التجارة الخارجية المغاربية التكاملية و المزايا ...، مجلة الحوليات المغربية للإقتصاد، عدد ...، 1995، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المملكة المغربية، ص ص 30–31.

ـ أما بالنسبة للآثار المتوقعة لليبيا، فمن المحتمل تولد المزيد من حجم المنتجات المستوردة من الدول المغاربية المجاورة، و بالتالي إنقاص المنتوجات المستوردة من دول أوربا الشرقية.

ـ و أخيرا بالنسبة لدولة موريتانيا، فمن المتوقع أن تكون آثار إقامة الإتحاد الجمركي المغاربي محايدة بصفة عامة، إذ ستؤدي هذه الآثار إلى تمكين موريتانيا من الحصول على إمدادات الطاقة من الجزائر.

و نظرا لضآلة حجم المبادلات ما بين الدول المغاربية، فقياس الآثار الساكنة[1] و الآثار الديناميكية[2] تكون قليلة.

و قد بينت إحدى الدراسات ألإستشارية أنه بقيام الإتحاد الجمركي المغاربي و بإفتراض الإلتزام بمبادئ الغات GATT سابقا و المنظمة العالمية للتجارة حاليا، فإنه بفرض رسوم جمركية في إطار الإتحاد الجمركي و في حدود 35% في المتوسط لا يؤدي ذلك إلى إثارة ردود فعل إنتقامية من طرف دول المجموعة الأوربية و غيرهم من الشركاء التقليديين لدول المغرب العربي. فكانت ستتمكن دول إتحاد المغرب العربي من الحصول على دخل سنوي تقدر بنحو 12 مليون دولار عام 1995، و بالإضافة للرسوم الجمركية التي سوف تدفع من قبل دول الإتحاد على وارداتها، فإن صافي الدخل الذي تم توقعه كان في حدود 06 بليون دولار[3].

المطلب الثاني:

مزايا البعد الأفقي للإندماج على مستوى منطقة المغرب العربي :

إن البعد العمودي للإندماج المقترح على دول المغرب العربي (على الأقل في الوقت الراهن ما بين الدول المغاربية المركزية الثلاثة) مع الإتحاد الأوروبي يبقى محدود الفعالية في حالة عدم إنجاح إتحاد المغرب العربي في إطار التكامل الأفقي، الأمر الذي سيمثل أحد معالم المصداقية الإقتصادية و ذلك قصد من جهة جعل من المنطقة قطب إقتصادي لا يستهان به يكون الإتحاد الأوروبي محركه، و من جهة أخرى التقليل من الوضعية غير المتوازنة للعلاقات ما بين دول المغرب العربي و الإتحاد الأوروبي.

و تبرز لنا في هذا الإطار عدة ميادين كفيلة بتحقيق التكامل الإقتصادي بالدرجة الأولى ما بين دول إتحاد المغرب العربي، و التي يمكن حصر أهمها فيما يلي :

---

[1] الآثار الساكنة : تتمثل في آثار إزالة العوائق الجمركية و إقامة تعريفة جمركية موحدة تجاه الدول الأخرى و ما يعود على الآثار المعلنة من إنشاء المنطقة و التي تتمثل في تحويل التجارة و خلق التجارة و التي سنتعرض لها بالتفصيل لاحقا.

[2] الآثار الديناميكية : تتمثل في آثار المدى الطويل على الإستثمار و المنافسة و التكنولوجيا و الإدخار و التي تعتبر أكثر أهمية من الآثار الساكنة و لكن يصعب قياسها.

[3] د.محمد عبد الجليل و سيكرر الباحث السابق ذكرها في الصفحات 28 ف ف 29، 31، 32.

الفرع الأول : في الميدان الصناعي:

أولاً ـ الصناعات ذات العلاقة بالثروات الطبيعية :

أهم قطاع نسجله في إطار الصناعات المتعلقة بالثروات الطبيعية هو الغاز والنفط، حيث تتمتع منطقة المغرب العربي بإحتياطات ضخمة خاصة من مادة الغاز، مما يجعل من هذه المادة معطى أساسي للتقارب من جهة ما بين دول إتحاد المغرب العربي و من جهة أخرى ما بين هذه الأخيرة و الإتحاد الأوروبي.

فمن الناحية الجغرافية تتمركز الإحتياطات من مادة الغاز في الجزائر و ليبيا بينما تفتقر الدول الثلاثة الأخرى المغاربية من هذه المادة الحساسة، الأمر الذي يشجع التقارب ما بين هذه الدول المغاربية. و قد ينطبق عليها في هذا الإطار مثال التجربة الإندماجية الأوروبية التي قامت أساسًا على الفحم و الصلب ما بين ألمانيا و فرنسا. كما أن الغاز الذي تفتقر منه أوروبا، قد يكون عامل للتقارب ما بين المنطقتين. و في هذا الإطار نجد أنبوبي الغاز اللذين يربطان حقول حاسي الرمل في الجزائر بإسبانيا مرورًا بالمغرب، و بإيطاليا مرورًا بتونس قد جسدا التقارب ما بين الدول الثلاثة من خلال المصالح المشتركة[1].

التكامل في ميدان الصناعات الكيمياوية :

يتوفر هذا القطاع على فرعين من الصناعات، الفرع الأول يتمثل في الأسمدة و الفرع الثاني يتمثل في البتروكيمياء. فمن المفترض أن تتخصص كل من تونس و المغرب في الفرع الأول بإعتبار أن هاتين الدولتين تحتويان على كميات كبيرة من الفوسفات، بينما تتخصص كل من الجزائر و ليبيا في الصناعات البتروكيمياوية، نظرًا لغناها من البترول.

التكامل في ميدان صناعات الحديد و الصلب :

نلاحظ أيضًا في هذا القطاع غياب التكامل ما بين دول إتحاد المغرب العربي، حيث نجد موريتانيا تصدر الحديد كخام نظرًا لعدم توفرها على الإمكانيات اللازمة.

كما نجد الجزائر و ليبيا اللتين تتوفران على مركبات صناعية ضخمة تتلقى صعوبات في تسويق هذه المادة (الحديد) على مستوى السوق الوطني، بينما تستورد تونس و المغرب الحديد.

و من هنا تبرز أهمية التكامل فيما بين دول إتحاد المغرب العربي، حيث إذا ما تم الإستغلال الكامل لمصنعي الحجار بالجزائر و زوارة بليبيا، يمكن تغطية حاجيات المنطقة المغاربية بأكملها، كما قد تتخصص تونس و المغرب أكثر فأكثر في الصناعات التحويلية.

ثانيًا ـ صناعة المنتوجات :

بخلاف الصناعات التحويلية القائمة على الثروات الطبيعية التي يعد التكامل فيها سهلا إلى حد ما نظرًا لإرتباطها بتواجد الثروات الطبيعية و القدرة التنافسية للدول المغاربية، بالمقارنة مثلاً مع ميدان الصناعات النسيجية و الجلدية.

---

[1]Walid MEHALAINE, Intégration économique régionale préalable à la mondialisation ? le cas des industries Marocaines et Tunisiennes, dans la perspective d'une zone de libre échange avec l'Union Européenne, thèse de Doctorat en Economie, université de Grenoble 2, 1998, pp 335 ; 337.

ففيما يخص الصناعات الجلدية، تتوفر ليبيا على إمكانيات كبيرة فيما يخص صناعات التحويل الجلدية، بينما تستورد كل من المغرب و تونس كميات هامة من الجلود لصناعاتها التحويلية (كالأحذية و المعاطف ...إلخ)، و بالتالي فالتكامل ما بين الدول الثلاثة من شأنه تحقيق مردودية أكبر[1].

الفرع الثاني : إمكانيات التكامل الفلاحي:

كما هو الحال بالنسبة للتجمعات الجهوية بصفة عامة، نجد أن قطاع الفلاحة على مستوى إتحاد المغرب العربي يمنح فرص أقل للإندماج بالمقارنة مع قطاع الصناعة، و يحدد مجال هذا التكامل من خلال الإطلاع على صادرات و واردات دول إتحاد المغرب العربي من المواد الفلاحية. و يمكن حصر أهم المنتوجات الفلاحية التي من شأنها أن تمثل مجالا للتبادل ما بين دول المغرب العربي، من خلال الجدول أسفله:

المنتوجات	الدول المستوردة	الدول المصدرة
زيت الزيتون	ليبيا و موريتانيا	تونس و المغرب
البطاطا	الجزائر و الدول الأخرى	المغرب
الحيوانات الحية	ليبيا و تونس	موريتانيا و الجزائر
التمور	المغرب و ليبيا	الجزائر و تونس
الأسماك	ليبيا	موريتانيا و الدول الأخرى

إحصائيات سنة 1995.

إلا أننا نلاحظ أن المبادلات ما بين هذه الدول تبقى ضعيفة، الأمر الذي يتطلب إقامة نظام تفضيلي ما بين الدول المغاربية في أقرب الآجال قصد تشجيع التكامل من خلال هذه المبادلات. كما تظهر لنا أهمية هذا التكامل خاصة بعد إبعاد الإتحاد الأوروبي الجانب الفلاحي من إتفاقيات الشراكة المبرمة ما بين هذا الأخير، و تونس و المغرب و ذلك على الأقل على المدى القريب و المتوسط.

و بالتالي، فيتطلب من دول إتحاد المغرب العربي تعويض سياساتهم المنفصلة في ميدان الأمن الغذائي بسياسة مشتركة جهوية للأمن الغذائي، الأمر الذي يسمح بإعادة توجيه جزء من المبادلات الخارجية الفلاحية المغاربية نحو السوق الجهوي. كما من شأنه تخفيف آثار إقصاء القطاع الفلاحي من الإتفاقيات المبرمة مع الإتحاد الأوروبي في المرحلة الأولى، خاصة بالنسبة لدول ذات الإنتاج الفلاحي الهام كتونس و المغرب.

و بالتالي يمكن تلخيص مزايا قيام سوق مغاربي كبير فيما يلي :

[1] Walid MEHALAINE, Ibid, pp 338 ;339.

فتأسيس سوق جهوي كبير لا تقتصر مزاياه على الجوانب الكمية فقط بل له آثار على مستوى قطاعات أخرى، مما يسمح للدول المغاربية القضاء على التبذير. كما أن تغيير بعد الأسواق المغاربية يمنح فرص جديدة للإستثمار و توسيع الوحدات الإنتاجية، كما من شأنه تخفيف تكاليف الإنتاج، حيث نجد بالدول المغاربية بعض الصناعات (كصناعة الحديد و الصلب أو الصناعات الميكانيكية) تشتغل بنسبة 50% من قدراتها الإنتاجية، و ذلك راجع أساسًا لعدم إمكانية تصريف منتوجاتها في أسواقها المحلية المحدودة.

كما أن توسيع السوق على مستوى الدول المغاربية من شأنه تدعيم قدراتهم التفاوضية إتجاه العالم و تحسين شروط مبادلاتهم. فقيام مؤسسات فوق جهوية يفترض إقامة ميكانيزمات جهوية من شأنها تحسين إنسجام دول المنطقة في إطار المفاوضات التجارية إتجاه الآخرين[1].

و أخيرًا، فقيام سوق مغاربية كبرى يمثل مرحلة تجريبية في ميدان التدرب على المنافسة قبل مواجهة المنافسة القوية للمؤسسات الأوروبية، على إثر تفكيك التعريفات الجمركية من خلال إقامة منطقة للتبادل الحر.

المطلب الثاني : عوائق التكامل المغاربي:

بعد أكثر من عشرة سنوات من ميلاد إتحاد المغرب العربي، بقيت فعاليته و النتائج المحققة بعيدة عن الأهداف المرجوة. حيث ظل العمل المغاربي رمزيا أكثر منه إجراءات عملية، و ذلك خاصة مع التعثر الذي مسه منذ آخر قمة التي إستضافتها تونس عام 1994 . حيث إنعكس هذا الشلل سواء على مستوى تنسيق و تكامل السياسات الداخلية أو الخارجية للدول المغاربية مع الإتحاد الأوروبي، كما سنرى من خلال تفاوض المغرب، و تونس و الجزائر كل واحدة على حدى مع الإتحاد الأوروبي في إطار مشروع الشراكة الأورو – متوسطي .

و لهذا وصف الكاتب المغربي السلامي الحسين، الوضع الحالي لإتحاد المغرب العربي، بأنه يعيش في غرفة الإنعاش المكثف. و يذهب إلى أبعد من ذلك ليحتمل بأنه بصدد لفظ أنفاسه الأخيرة بسبب هذه الخلافات.[2]

فبينما جاء الإتحاد المغاربي من أجل التصدي للتأثيرات الآتية من الجنوب الإفريقي أو الضغوطات القادمة من الشمال الأوروبي، و البحث في محاولة الرفع من السياسات الداخلية الضعيفة إقتصاديا خاصة. فقد تعرضت سيرورته إلى العديد من المشاكل السياسية، و الإقتصادية و الإجتماعية ...إلخ التي كان من المفروض حلها، هذه المشاكل التي ضاعفت من عوامل التفرقة بين بلدان إتحاد المغرب العربي.

و سوف نتطرق فيما يلي لأهم هذه العوائق.

[1] Walid MEHALAINE, Ibid, pp339;340.

[2] [illegible] 83.

الفرع الأول: صعوبات تنسيق المواقف:

إن المشاكل و الخلافات السياسية تحتل مكانة في العلاقات ما بين الدول السائرة في طريق النمو خاصة. و الدول المغاربية كغيرها من بقية دول العالم الثالث مازالت تعرف بعض الخلافات فيما يخص تنسيق المواقف. حيث كانت لهذه المسالة دوما تأثيرا سلبيا على مسيرة هذه الدول نحو التكامل و الإندماج الإقتصادي، مما أدى بها إلى طريق مسدود. فقد ظهرت بعض الخلافات على مستوى العلاقات الثنائية بين بلدان المغرب العربي منذ حصولها على إستقلالها، حيث شهدت هذه العلاقات بعض الإنتعاش من حين لآخر، ليلفها الفتور و التراجع من جديد، و ذلك بسبب بعض الإختلاف الذي يميز حسابات و تحاليل كل دولة فيما يخص مواقفها و نظرتها لبعض القضايا القائمة بينها و التي تم التغلب على العديد منها بفضل الإرادة السياسية للدول المغاربية[1] .

الفرع الثاني : قضية الصحراء الغربية:

تشكل مسألة مصير الشعب الصحراوي العقبة الأساسية في وجه قيام أي تعاون فعال بين مختلف دول إتحاد المغرب العربي. فقد إستمر هذا المشكل في تعكير أجواء التقارب، و تعطيل إنجاز و تنفيذ ما تم الإتفاق عليه في إطار الإتحاد. فهذه المسألة التي أزمت بصفة خاصة العلاقات الجزائرية – المغربية اللذين يعتبران أساس أي تكامل للمغرب العربي نظرا لحجمهم و وزنهم السياسي، و الجغرافي، و الإقتصادي و السكاني .

فإن مشروعية حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره تؤكده عدة إتفاقيات، و قررات و أحداث تاريخية مفنذة مداعي المملكة المغريبية، و التي نذكر من أهمها:

1- الوقائع التاريخية:

إن المتطلع على التاريخ الحديث للمنطقة يرى أنه لا يوجد علاقة ما بين السلطة المغاربية و الإتحاد الشعب الصحراوي:

ففي سنة 1767، أمضى ملك إسبانيا كارلوس الثالث مع ملك المغرب معاهدة مراكش و التي إعترف من خلالها هذا الأخير أن سلطته لا تتعدى منطقة "واد نون". هذا الوضع الذي أكدته معاهدة مكناس الممضية ما بين الطرفين في سنة 1789.

في سنة 1884، على إثر مؤتمر برلين الذي قسم إفريقيا ما بين القوى الإستعمارية، إحتلت إسبانيا الصحراء الغربية، و هذا رغم المقاومة التي شهدتها المنطقة و التي تم القضاء عليها في سنة 1934.

[1] ÕرÇبÕ عÈيلةÜ الرسالة سالالة الRÇكرÜ f 306.

في سنة 1886، أمضت إسبانيا و فرنسا معاهدة "موني Moni " التي تحدد الحدود للإحتلال الإسباني: الريو دي أورو " Rio de Oro " منذ الرأس الأبيض إلى غاية خط 26 درجة إلى غاية خط 27 40 درجة.

في سنتي 1965- 1966، تبنت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة لوائحها الأولى و المتمثلة في لائحتي رقم 2072 و 2229 الداعية إلى زوال الإستعمار في المنطقة و إلى تقرير المصير عن طريق تنظيم إستفتاء لهذا الغرض.

في سنة 1967، نشأت حركة التحرير لساقية الحمراء و ريو دي أورو و ذلك تحت قيادة السيد محمد دي إبراهيم بصيري، الذي كان يهدف في نضاله ضد محاولة الإمتصاص المنفذة من طرف إسبانيا و المطالب الإقليمية للمغرب.

في شهر جوان من سنة 1970، نظمت حركة التحرير لساقية الحمراء و ريو دي أورو مظاهرة هامة بمنطقة زلما التي تم قمعها بقوة، و التي تم على إثرها إيقاف قائد الحركة السيد بصيري.

في 27 ماي 1970، عقب لقاء تلمسان صدر البيان الجزائري المغربي، الذي جاء فيه أنه "فيما يخص الأراضي التي تحتلها إسبانيا، فإن الطرفين إستنادا إلى لائحة الأمم المتحدة التي تنص على مبدأ تقرير المصير، كما قررا تنسيق العمل لتحرير هذه الأراضي من الإستعمار...".

في 20 ماي 1973، نشأت جبهة البوليزاريو.

في 24 جويلية 1973، خلال اللقاء الثلاثي بين الرئيس الراحل هواري بومدين، و مختار ولد داده و الملك الحسن الثاني الذي ورد في بيانه الختامي، " أن الرؤساء الثلاثة يؤكدون من جديد على تعلقهم المتين بمبدأ تقرير المصير و حرصهم على تطبيق هذا المبدأ في إطار يضمن لسكان الصحراء التعبير الحر و الحقيقي لإرادتهم حسب قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الميدان".

في سنة 1974، أعلنت إسبانيا عن نيتها في تنظيم إستفتاء لتقرير المصير تحت رعاية هيئة الأمم المتحدة و كذا القيام بعملية إحصائية للسكان.

في 16 أكتوبر 1975، أقرت المحكمة الدولية للعدل ما يلي" أنه حسب المعلومات المقدمة لها فإنها لا تضع أي صلة للسيادة الإقليمية للصحراء الغربية من جهة، و المملكة المغربية و المجموعة الموريتانية من جهة أخرى".

في سنة 1975، أخذت هذه المسألة منعطف النزاع ما بين من جهة سكان الصحراء الغربية المطالبين تحت لواء جبهة البوليزاريو بتقرير مصيرهم بعد أن كانو خاضعين للإستعمار الإسباني و من جهة أخرى المملكة المغربية، و ذلك نتيجة تراجع المملكة المغربية عن إلتزاماتها السابقة إتجاه الصحراء الغربية.

حيث لم تقف المغرب في التراجع على تعهداتها، بل ذهبت إلى ضم موريتانيا إلى فلكها، عن طريق الإتفاق السري بين الملك الحسن الثاني و الرئيس الموريتاني مختار ولد داده على هامش مؤتمر القمة العربية بالمغرب في أكتوبر 1974.

هذا الإتفاق الذي يقضي بإقتسام الصحراء الغربية بينهما. ثم توسع هذا الإتفاق ليضم فيما بعد إسبانيا في نوفمبر1975[1] (إتفاقية مادريد) بمقتضى ذلك تتنازل إسبانيا عن الإقليم للمغرب و

1الموؤ الإليكاروا Ö لوزارا الTGولا الPIارجية للجماورية الجزائرية الديماراTية الTعالية.

موريتانيا، مقابل إتفاقية أولى لمدة 20 سنة بين المغرب و موريتانيا، تنص على حق إسبانيا بأن تصطاد بما عدده 80 باخرة في المياه الإقليمية الصحراوية.

في نهاية سنة 1975 (ما بين 6 و 9 نوفمبر) دفع الملك الحسن الثاني بمسيرة سلمية سميت « بالمسيرة الخضراء » التي جمعت حوالي 000 350 متطوع، أدت إلى الإحتلال الفعلي للصحراء الغربية من طرف المغرب. إلا أن في اليوم نفسه من بداية المسيرة طلب مجلس الأمن من السلطات المغربية لسحب في الحين كل المشاركين في المسيرة1 .

في 27 فيفري 1976، غداة رحيل القوات الإسبانية من الصحراء الغربية، أعلنت جبهة البوليزاريو إستقلال الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية (RASD) و ذلك بتأييد من طرف الجزائر[1]، التي أعربت من خلال رئيسها هواري بومدين عن قلقها للإتفاق المغربي الموريتاني المشار إليه أعلاه.

في 10 أوت 1979، أبرمت موريتانيا إتفاقية سلام بين هذه الأخيرة و جبهة البوليزاريو تحت إشراف الجزائر. و على إثرها أعلنت موريتانيا "أنها ليست لها أية مطالب ترابية في الصحراء الغربية و ستسحب جيشها من التراب الصحراوي" . و بعد ذلك بيوم واحد أي في 14 أوت 1979 أعيدت العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر و موريتانيا، التي كانت مقطوعة منذ سنة 1976بسبب إعتراف الجزائر بجبهة البوليزاريو[2].

في سنة 1980، شرع المغرب في بناء ما سمي ب" حائط الدفاع".

في سنة 1981، أعلن المغرب أثناء قمة منظمة الوحدة الإفريقية بنيروبي عن موافقته للإستفتاء في الصحراء الغربية.

2- المجتمع الدولي و مسألة الصحراء الغربية في إطار تنظيم الإستفتاء لتقرير المصير:

في 12 جوان 1983، تبنت القمة 19 لمنظمة الوحدة الإفريقية بالإجماع بآديس آبيبا و بحضور المغرب اللائحة 104 و التي من خلالها دعت أطراف النزاع، المغرب و جبهة البوليزاريو، للقيام بمفاوضات مباشرة للوصول إلى إيقاف إطلاق النار قصد توفير الشروط الضرورية لإستفتاء تقرير المصير للشعب الصحراوي، و الذي يكون عادل و بدون ضغوطات إدارية أو عسكرية، و تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية و هيئة الأمم المتحدة.

منذ فيفري 1984، تم الإعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية من طرف منظمة الوحدة الإفريقية و ذلك طبقا لمبدأ الحفاض على الحدود الموروثة عن الإستعمار و ذلك تجنبا للنزعات الحدودية ما بين الدول الإفريقية التي كانت خاضعة في أغلبيتها العضمى للإستعمار، مما أدى بإنسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية.

---

[1] Encyclopédic Encarta 2000, Microsoft Corporation.

[2] الموقع الإليكتروني لوزارة الشؤون الخارجية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

و *خلال الفترة ما بين سنة 1980 و 1987*، تم بناء جدار من طرف المغرب، على طول الحدود الصحراوية الجزائرية، الأمر الذي زاد في تعقيد الأمور[1].

في سنة 1987، و نظرا لحساسية هذا المشكل، فقد إرتأت الجزائر بأن هذه المسألة لا يمكن ربطها بمسار المغرب العربي، متمسكة بإتفاق الطرفين الجزائري و المغربي على إخراجها من دائرة العلاقات الثنائية بينهما.

في سنة 1988، و أمام تواصل المواجهات المسلحة ما بين جبهة البوليزاريو و القوات المغربية، تم تبني مخطط سلام تحت رعاية هيئة الأمم المتحدة، يقضي بإيقاف المعارك و إقامة إستفتاء لتقرير المصير و إعداد مخطط للتسوية. فتم تطبيق وقف إطلاق النار في أوت 1988، و قد تم تحديد تاريخ 07 ديسمبر 1998 موعدا لإجراء الإستفتاء.

في سنة 1989، بمناسبة قمة مراكش، إتفق القادة الخمسة على التعاون في الميدان الأمني كما سبق و أن ذكرنا[2].

في شهر جوان 1990، تبنى مجلس الأمن مخطط للتسوية بإقتراح الأمين العام للأمم المتحدة السيد بيراز ديكويلار Perez de Cuellar.

و يتمثل هذا المخطط أساسا في، الإستفتاء لتقرير المصير المنظم من طرف هيئة الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية أين سيكون للناخبين الصحراويين حق الإختيار بدون ضغوطات ما بين الإستقلال الكلي أو الإندماج مع المغرب.
و بالتالي فقد تم إنشاء لجنة لتشخيص الناخبين، تتركز مهمتها في إعداد قائمة للناخبين على أساس الإحصاء الإسباني لسنة 1974.

في شهر أفريل 1991، تمت المصادقة على إنتشار المينورسو Minurso، و التي تهدف أساسا إلى مراقبة إيقاف إطلاق النار، و السهر على مراقبة القوات المغربية، " التي كان من المفروض أن يقل عددها" و كذا البوليزاريو، و تنظيم إستفتاء حر و عادل[3].

في 06 سبتمبر 1991، تم إعلان إيقاف إطلاق النار.
و لكن في نفس هذه السنة، ضهرت عدة صعوبات و عوائق قصد تحديد الناخبين، مما أدى إلى تجميد عمل اللجنة المكلفة بعملية التشخيص.

---

[1] Encyclopédic Encarta 2000, Microsoft Corporation.

[2] الموyو الإليكاروPO لوزارا الTdوLا الPIارجية للجمIورية الجزائرية الديماراTية الTعاPية.

[3] الموyو الإليكاروPO لوزارا الTdوLا الPIارجية للجمIورية الجزائرية الديماراTية الTعاPية

و نجد أن أهم سبب في تعطل الإستفتاء في المنطقة حاليا، هو مسألة تحديد هوية الناخبين المعنيين، هذه المسألة التي تم وضع قواعدها من طرف الأمم المتحدة، و المتمثلة فيما يلي:
- الأشخاص المدرجة أسماؤهم في لائحة الإحصاء الذي أجرته إسبانيا عام 1974؛
- الأشخاص الذين كانوا يقيمون في الإقليم الصحراوي كأفراد قبلية صحراوية، و لم يشملهم الإحصاء الإسباني لسنة 1974؛
- أفراد العائلة المغربية من هاتين المجموعتين أي الأب، و الأم و أولادهما؛
- الأشخاص المنحدرون من أب صحراوي مولود في الإقليم؛
- الأشخاص الذين هم أفراد القبائل الصحراوية المنتمية إلى الإقليم و الذين أقاموا به ستة سنوات متصلة، أو إثنتي عشرة سنة منتظمة قبل أول ديسمبر 1974.

و في نظر المحللين، هذه القواعد هي موضوعية، إلا أنه بالرغم من أن عملية تحديد الهوية قد بدأت في كل من مدينة (العيون) و منطقة (تندوف) ، منذ أواخر شهر أوت سنة 1994، فمازالت تمثل العقبة المستعصية التي شلت عمليات التحضير للإستفتاء. حيث وصفها وزير الخارجية الأمريكي السابق و المكلف من طرف الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة بمتابعة الملف جامس بيكر James Baker " بأنها عملية صعبة و معقدة ".لأن عملية تحديد الهوية هي التي ستحدد الهيكل الإنتخابي الذي بغيره لا يمكن إجراء الإستفتاء في تقرير مصير الشعب الصحراوي. إلا أن الصعوبات التي تلقتها عملية تحديد الهوية سواء كانت موضوعية أو مفتعلة، أجلت عملية الإستفتاء إلى ما بعد سنة 2000 [1].

فجبهة البوليزاريو تصر على أنه تطبيقا لمخطط التسوية، 74000 شخص فقط الذين تم تعدادهم أثناء الإستفتاء الإسباني لسنة 1974 هم مؤهلين للمشاركة في الإستفتاء. بينما تعتبر المغرب أن هناك الألاف من الأشخاص الآخرين الذين من حقهم في المشاركة في عملية الإستفتاء، بما فيهم أولائك اللذين كانو متواجدين في الصحراء الغربية أثناء الإحصاء و اللذين لم يتم إحصائهم، و كذا اللذين فرو قبل ذلك إلى المغرب و أخيرا اللذين كانو ينتمون لمناطق كانت في الماضي جزء من الصحراء الغربية و الذين تم نقلهم إلى المغرب من طرف إسبانيا في سنوات الخمسينات و الستينات.

ما بين 17 و 19 جويلية 1991، تم تنظيم من طرف السيد سهابزادا يعقوب خان، الممثل الخاص للأمين العام لهيئة الأمم المتحدة، بطرس غالي، بالعيون محادثات مباشرة ما بين المغرب و البوليزاريو. بينما بأت بالفشل محاولة تنظيم الدورة الثانية للمحادثات هذه بنييورك المقررة في 25 أكتوبر 1993 بسبب إسرار المغرب على ضم في وفده ممثلين قدماء للبوليزاريو3 .

و في الوقت الذي كانت الجزائر تستعد فيه لإحتضان الدورة السابعة لمجلس رئاسة إتحاد المغرب العربي قبل أيام من إنقضاء الفترة الإضافية من رئاسة الجزائر للإتحاد، وجه السيد عبد اللطيف الفيلالي وزير خارجية المغرب رسالة إلى نظيره الجزائري بتاريخ 20 ديسمبر1995 يندد فيها بموقف الجزائر من هذه المسألة (مشكلة الصحراء الغربية) و يطالب بتجميد عمل مؤسسات الإتحاد ما دامت الخلافات حول هذا الملف مستمرة.

---

[1] محمد مالكة، الجزائر و مشكلة الصحراء الغربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 130، ص 127.

الأمر الذي دفع بالسيد وزير الخارجية الجزائري السيد أحمد عطاف إلى توجيه رسالة جوابية إلى نظيره المغربي تضمنت توضيحا دقيقا لموقف الجزائر من مسألة الصحراء الغربية، كما عبر له فيها عن تمسك الجزائر بمخطط التسوية الذي تم إعداده من قبل منظمة الأمم المتحدة و الذي حضي بموافقة طرفي النزاع. و بإعتبار أن هذا الطلب ليس من إختصاص بلد الرئاسة وحدها، فقد عمم وزير الشؤون الخارجية الجزائري في رسالته في 1995/12/23 على نظرائه في كل من تونس، و موريتانيا و ليبيا، عرض فيها رغبة المغرب في الموضوع طالبا رأيهم حولها. و قد بأت بالفشل كل تدخلات الرئيس التونسي و الليبي من خلال مساعيهما من أجل إقناع المغرب العدول عن موقفه و العودة إلى العمل المغاربي. و منذ تلك الفترة و العمل المغاربي الوحدوي مجمد، بسبب الصحراء الغربية أساسا.

في مارس 1997، عين السيد كوفي عنان Kofi Annan الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة السيد جامس بيكر James Baker كمبعوث خاص له. هذا الأخير الذي حدد مهمته في المراحل الثلاثة الآتية: تنفيذ مخطط التسوية، و إعادة تهيئته و إعداد حل بديل. في هذا الإطار، قام السيد بيكر Baker بمشاورات مع طرفي النزاع و أيضا مع الجزائر و موريتانيا، الملاحظين الرسميين للمسار. و قد نتج عن هذه المفاوضات إرتباط كل من المغرب و جبهة البوليزاريو بمخطط التسوية و وضعه حيز التنفيذ.

في 10 و 11 جوان 1997، أجريت مشاورات بلندن من طرف السيد بيكر مع كل من جبهة البوليزاريو، و المغرب، و الجزائر و موريتانيا و ذلك كل على حدى.

في 23 جوان و 29 أوت 1997، أجريت محادثات مباشرة ما بين البوليزاريو و المغرب بمدينة لشبونة البرتغالية، لم تشارك فيها الجزائر و موريتانيا إلا فيما يخص النقاط التي تعنيهما.
في أوت 1997، بدأت عملية تسجيل اللاجئين الصحراويين من طرف المفوضية العليا للاجئين تحضيرا للإستفتاء. هذه العملية التي لم تنتهي إلا مع نهاية 1999.

ما بين 14 و 16 سبتمبر 1997، تم تنظيم محادثات بهوستون Houston . و التي تم من جرائها الإمضاء على إتفاقيات قصد إستأناف مسار تشخيص و تنفيذ مخطط التسوية.
و يمكن تلخيص محتوى هذه الإتفاقية في النقاط الآتية:
- تموقع القوات العسكرية؛
- تحرير سجناء الحرب؛
- عودة الاجئين؛
- إتفاف حول صلاحيات هيئة الأمم المتحدة أثناء المرحلة الإنتقالية؛
- تتمثل المرحلة الإنتقالية في آخر يوم من تشخيص الناخبين إلى غاية يوم الإنتخاب، و الذي تكون فيها الصحراء الغربية تحت سلطة هيئة الأمم المتحدة؛
- قانون السيرة يتضمن القواعد التي يجب إحترامها أثناء الحملة الإستفتائية؛
- الإتفاق حول الإجرآت العملية قصد إستأناف مسار التشخيص، في هذا المجال تم الإتفاق على أن الأعضاء في " القبائل المحتجة" بإمكانهم التقدم فراد أمام اللجنة دون أن يكون طلب إجمالي للمغرب[1].

[1] الموقع الإليكتروني لوزارة الشؤون الخارجية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

في ديسمبر 1997، تم إعادة تنشيط مسار التشخيص، هذه المرحلة تعلقت بحوالي 148000 محتج، كما تم ملاحظة عدد ضخم من العرائض التي تم إدراجها من طرف المغرب.

في شهري أفريل و ماي 1999، قبل البوليزاريو و المغرب بصفة رسمية و بعد مفاوضات، البروتوكولات و التوجيهات العملية لإنهاء مسار التشخيص و إجرآت الطعن.

و تفطنا للصعوبات التي قد تنجم عن الإكثار من الطعون، أصدر مجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة اللائحة 1263 و التي من خلالها أعرب عن أمله أن لا يتحول إجراء الطعون إلى مرحلة ثانية لعملية التشخيص.

في نوفمبر 1999، إنتهت المفوضية العليا للآجئين بإحصاء 107149 شخص، الأغلبية القصوى منهم كانو يرغبون في العودة إلى شرق حائط الرمل.

و لم يتوقف مسلسل الأرقام، حيث قدمت المينورسو Minurso في شهر ديسمبر 1999، 131038 طعن لدراسة.

في 17 جانفي 2000، تم قبول 2135 طعن من مجمل 51220 طعن مما أدى بوصول عدد الناخبين إلى 86386 ساكن.

أمام هذه الصعوبات، فقد نظم السيد بيكر Baker بلندن في 14 ماي 2000 و 28 جوان 2000 دورتين لمحادثات مباشرة ما بين البوليزاريو، و المغرب بحضور الجزائر و موريتانيا.
و التي تبعت بدورة ثالثة في شهر جويلية 2000 بمدينة جنيف السوسرية و أخرى ببرلين في 28 سبتمبر 2000.
خلال هذا الإجتماع الأخير، صرح المغرب لأول مرة لحل في إطار السيادة المغربية. بينما أكد البوليزاريو إرتباطه بمخطط التسوية الذي تم الموافقة عليه من قبل الطرفين و تم التأكيد عليه من طرف المجتمع الدولي.

في 05 ماي 2000، تقدم السيد بيكر بمشروع إتفاق إطار جديد يتضمن أساسا في:
ـ منح مبدئيا السلطات المحلية المتعلقة بالتسيير البسيط للصحراويين فيما يخص،
الإدارة المحلية و الضرائب المحلية، و الأمن الداخلي، و الحماية الإجتماعية، و التجارة، و الفلاحة، و الصيد و الصناعة، و البيئة، و المياه، و الكهرباء و الطرق. بينما تمنح للمغرب السلطات السيادية فيما يخص،
ـ السياسة الخارجية بما في ذلك الإتفاقيات الدولية، الأمن و الدفاع الوطني و كذا تحديد الحدود البحرية، و الجوية و الأرضية و حمايتها بالطرق الملائمة، و حماية الوحدة الترابية ضد أي محاولة للإنفصال، و التكفل برموز السيادة المغربية كالعلم، و العملة، و مصالح الجمارك، و نظام البريد و المواصلات.

كما نص هذا المشروع على تنظيم إستفتاء يتعلق بنظام الصحراء الغربية بعد خمسة سنوات، بمشاركة كل الأشخاص الذين يسكنون المنطقة.

و في نهاية *شهر جوان*، أصدر مجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة الائحة 1359 التي من خلالها طلب من كل الأطراف بدراسة مشروع الإتفاق الإطار، و مشجعا إياهم بالعمل على البحث عن كل إقتراح آخر للتسوية السياسية للوصول إلى إتفاق مشترك مقبول.

و أمام هذا الوضع، جمع السيد بيكر بويومينغ Wyoming ما بين 27 و 29 أوت 2001 ممثلي البوليزاريو، و الجزائر (لقد أبلغت الجزائر في 22 ماي 2001 عن موقفها الرافض لإقتراح السيد بيكر إلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة و مبعوثه الخاص) و موريتانيا مستثنيا المغرب نظرا[1].

لقبولها لمشروع الإتفاق الإطار المشار إليه أعلاه. في هذا الإجتماع عبرت البوليزاريو و الجزائر مرة أخرى عن تمسكهما بمخطط التسوية و رفضهما لإتفاق الإطار.

في نوفمبر 2001، تبنت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة لائحة تؤكد فيها، على غرار ما سبق، عن تمسكها بتنفيذ مخطط التسوية و إتفاقيات هوستن.

في 17 جانفي 2002، قام البوليزاريو بإطلاق صراح 115 سجين مغربي تحت رعاية المفوضية العليا للاجئين.

في 29 جانفي 2002، و على إثر عقود التنقيب على البترول الممضية من طرف المغرب مع عدة شركات، قدم المستشار القانوني لهيئة المم المتحدة رأي مفاده أن ليس للمغرب أي سلطة إدارية، و أن إتفاقيات مادريد لم تنقل أي سيادة إلى المغرب عند إمضائها، و أن وضع الصحراء الغربية كمنطقة مستقلة ليست ممنوحة، و أن أي إستغلال للثروات الطبيعية في المنطقة بدون موافقة الشعب الصحراوي يتعارض مع مبادئ القانون الدولي.

و بعد عدة مراسلات من طرف الجزائر و البوليزاريو إلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة، قدم هذا الأخير في *19 فيفري 2002* إقترح فيه أربعة خيارات:

- *الخيار الأول*، يتمثل في تطبيق مخطط السلام دون موافقة طرفي النزاع؛
- *الخيار الثاني*، مراجعة مشروع الإتفاق الإطار بدون موافقة الطرفين، حيث يقدم مجلس الأمن وثيقة في هذا الشأن غير قابلة للنقاش؛
- *الخيار الثالث*، دراسة إمكانية تقسيم الصحراء الغربية ما بين المغرب و الصحراويين، و في حالة عدم إتفاق الطرفين، يقدم مجلس الأمن التقسيم في وثيقة غير قابلة للنقاش.
- *الخيار الرابع*، يضع مجلس الأمن حد لنشاطات المينورسو Minurso.

على إثر هذا التقرير، سلم الممثل الدائم للجزائر أمام هيئة الأمم المتحدة لمجلس الأمن رسالة تتضمن موقف الجزائر حول تقرير الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة، مفادها:

[1] الموقع الإليكتروني لوزارة الشؤون الخارجية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ـ إن رأي المستشار القانوني لهيئة الأمم المتحدة أكد الإحتلال الغير شرعي للمغرب التي لا يمكنها أن تدعي بأي شرعية أو إعتراف دولي؛
ـ فيما يخص الخيار الأول، فالجزائر تفضله و تعتبر أن المغرب كان وراء منع وضع حيز التنفيذ لمخطط التسوية كما نص عليه تقرير الأمين العام؛
ـ فيما يخص الخيار الثاني، فالجزائر تبقي على معارضتها لمشروع الإتفاق الإطار؛
ـ و فيما يتعلق بالخيار الثالث، تبقى الجزائر مستعدة لدراسة أي إقتراح لحل سياسي الذي يأخذ بعين الإعتبار المصالح الوطنية الشرعية للشعب الصحراوي؛
ـ و فيما يخص الخيار الرابع، فتعتبر الجزائر أنه يجب على هيئة الأمم المتحدة أن تتخذ قررات قطعية من أجل تسوية عادلة و نهائية للمسألة الصحراوية.

أما فيما يخص موقف المغرب المعبر عنه في الرسالة التي وجهها ممثلها الدائم بهيئة الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن بتاريخ 25 فيفري 2002، فنجد، أنه أتى ليؤكد إعلان مجلس الحكومة المغربية الذي رفض من خلاله الخيار الثالث المقترح من طرف الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة.

ـ ففيما يخص الخيار الأول، تصر المغرب على عدم نجاعة مخطط التسوية؛
ـ فيما يخص الخيار الثاني، عبر عن إرادة التفاوض على أساس إتفاق الإطار؛
ـ فيمايتعلق بالخيار الثالث، ترفض المغرب كل تقسيم للمنطقة[1]؛
و فيما يخص الخيار الرابع، أن إنسحاب المينورسو هو مرتبط " بإحترام إيقاف النار و المحافظة على السلام الذي يتحمله أساسا مجلس الأمن."

في 27 فيفري 2002، تبنى مجلس الأمن الآئحة 1394 التي مدد من خلالها لعهدة المينورسو إلى غاية 30 أفريل 2002، و قرر دراسة الخيارات الأربعة المقترحة من طرف الأمين العام.

في 30 أفريل 2002، تبنى مجلس الأمن الآئحة 1406 التي من خلالها مدد مرة أخرى عهدة المينورسو إلى غاية 31 جويلية 2002، قصد دراسة أكثر للسبل المتضمنة في تقرير الأمين العام السابق ذكره، و لتمدد أيضا إلى غاية 30 جويلية 2002 من خلال الائحة 1429، و التي أكد من خلالها على:
ـ الإجماع عن صلاحية مخطط التسوية،
ـ كما أعطى عهدة للمبعوث الخاص للأمين العام لهيئة الأمم المتحدة قصد البحث على حل قائم على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

و إلى غاية وقتنا الحالي، مازالت في الواقع مشكلة الصحراء الغربية تؤثر في المنطقة و تهدد إستقرارها و تؤثر على العمل الوحدوي المغاربي. إلا أننا نتكهن بأنه سوف يتم إيجاد حل لمشكل الصحراء الغربية في المستقبل القريب، من خلال قيام إعتراف المغرب بالجمهورية الصحراوية و هو الحل الأرجح طبقا لتكريس لمبدء حق الشعوب في تقرير مصيرها. و هذا أمام

[1] الموقع الإليكتروني لوزارة الشؤون الخارجية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

صعوبة اللجوء إلى الحل العسكري، نتيجة التكاليف الباهضة التي قد تكلفها الحرب لكلا الطرفين ماديا و بشريا. حيث كلفت المغرب الأقصى تجنيد 200.000 عسكري في الصحراء بكلفة 2 مليار سنويا، و هذا مما قد يكلف المغرب الأقصى تضحيات كبيرة خاصة مع المشاكل الإقتصادية التي يعيش فيها. بالإضافة إلى ضغط المجتمع الدولي، و خاصة الإتحاد الأوروبي الذي تعتزم المغرب الدخول معه في شراكة.

و على إثر الزيارة التي قام بها الرئيس التونسي للمغرب يوم 15 مارس 1999 صدر بيان مشترك عبر فيه الطرفان عن أملهما في إعادة تنشيط الإتحاد و تفعيله، و أكدا تمسكهما بإتحاد المغرب العربي بإعتباره خيارا إستراتيجيا و مكسبا تاريخيا.

و على هامش الندوة الأورو- متوسطية التي إنعقدت في مدينة شتوتغاردت (بألمانيا) يوم 15 أفريل 1999، عقد وزراء خارجية دول إتحاد المغرب العربي إجتماعا تم على إثره التوصل إلى إتفاق مبدئي لتنشيط العمل المغاربي. و في هذا الإطار قام الأمين العام لإتحاد المغرب العربي بزيارة الجزائر في الفترة من 19 إلى 21 أفريل 1999 لتحضير إجتماعا للجنة المتابعة و وضع الترتيبات اللازمة لإستئناف العمل المغاربي.

و بتاريخ 17-18 ماي 1999، عقدت لجنة المتابعة دورتها الخامسة و الثلاثين بالجزائر بهدف التحضير لإجتماع مجلس وزراء خارجية دول الإتحاد الذي قام بدوره بالتحضير لعقد الدورة السابعة لمجلس رئاسة الإتحاد بالجزائر قبل نهاية 1999 و التي لم تتحقق.

الفصـــل الثانـــي

مواقف و إستراتيجيات الدول المغاربية إتجاه مشروع الشراكة الأورو-متوسطي

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى وضعية كل دولة من دول إتحاد المغرب العربي على حدى من مشروع الشراكة الأورو - متوسطي، نظرًا لطبيعة مشاركة هذه الدول منذ البداية في مؤتمر برشلونة المحدد لأسس هذه الشراكة.

فرغم إستعداد الإتحاد الأوروبي إلى التحاور مع تجمع الإتحاد المغاربي غداة تأسيسه، مما تؤكده مختلف الإجتماعات الأورو- مغاربية التي إنعقدت ما بين أكتوبر 1990 و نوفمبر 1991 في إطار الحوار 5+5 (أي بين دول المغرب العربي و الدول الخمسة للإتحاد الأوروبي المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط) و الحوار 5+12، (أي بين دول الإتحاد الأوربي الإثني عشر و دول إتحاد المغرب العربي) التي كانت من المفروض أن تؤدي إلى إقامة علاقات تعاونية ما بين التجمعين. و لكن هذا الحوار لم يكتب له النجاح، ليتم دعوة الدول المغاربية الثلاثة (الجزائر، و تونس و المغرب) كل واحدة على حدى للمشاركة على قدم المساواة مع دول الضفة الجنوبية و الشرقية لحوض البحر الأبيض المتوسط في إطار مشروع الشراكة.

و رغم حضور الأمين العام لإتحاد المغرب العربي في مؤتمر برشلونة، إلا أن صفته تمثلت كعضو ملاحظ فقط مدعو من طرف رئيس المجلس الأوروبي (إسبانيا آنذاك).

و نسجل نفس الشيء بالنسبة لموريتانيا العضوة في الإتحاد المغاربي، بينما تم إقصاء ليبيا، و نفس السيناريو تكرر في مؤتمر مالطا المنعقد في أفريل 1997[1].

و يرتكز ترتيبنا للدول على أساس مدى تقدم هذه الدول في المفاوضات و الشراكة.

المبحث الأول :

الدول التي أمضت إتفاقية ثنائية مع الإتحاد الأوروبي :

المطلب الأول :

إتفاق الشراكة بين تونس و الإتحاد الأوروبي :

تعتبر تونس أول دولة مغاربية و أيضًا من دول جنوب و شرق حوض البحر الأبيض المتوسط العربية التي أمضت إتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي. فبعد إمضاء إتفاق دورة الأورغواي في أفريل سنة 1994، أمضت تونس إتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي في شهر جوان 1995 بهدف إقامة منطقة للتبادل الحر مع هذا الأخير، مؤكدة في نفس الوقت عزمها في تعميق إنفتاحها على الإقتصاد العالمي.

[1] Hassan SQUALLi, espace، euro-méditerranéen et intégration économique maghrébine : quelles perspectives d'avenir ?, Les annales du Maghreb, pp 138, 139.

الفرع الأول : عرض للإقتصاد التونسي و خلفيات العلاقات مع الإتحاد الأوروبي :

1/- فيما يخص التوازنات الهيكلية:

لعل من بين الصور التي يريد النظام التونسي إظهارها لشركائه الدوليين هي صورة "التنين الإقتصادي الإفريقي الجديد و أيضًا على مستوى العالم العربي".

و في الواقع، فإنّ التوجهات الإقتصادية المتبعة من طرف كل الحكومات التونسية منذ سنة 1986 (و هي السنة التي تم فيها تبني مخطط التصحيح الهيكلي PAS)، ساهمت بقوة في جعل تونس " تلميذ نموذجي " لمانحي الأموال (المقرضين و المستثمرين).

فقد قدر معدل التنمية المتوسطي السنوي لتونس بـ 04,5% خلال الفترة الممتدة من سنة 1992 – 1996 للمخطط الثامن، كما تم التحكم بصفة أفضل في الإختلالات المالية، أضف إلى ذلك أن نسبة التضخم قد عرفت إنخفاضًا محسوسًا محققة نسبة 03% سنة 1996، و لم تتعدى 06% سنة 1997 (أنظر الجداول أسفله). إلا أن نسبة البطالة بقيت مرتفعة نسبيًا (حوالي 15% من اليد العاملة النشيطة)، كما أن الإستثمار الخاص بقي ضعيفًا، الأمر الذي شوه إلى حد ما برنامج إعادة الإعتبار للنظام الإنتاجي التونسي.

كما أن التحليل المعد من طرف مجلس إدارة صندوق النقد الدولي FMI خلال سنة 1997 (عشية دخول إتفاق إزالة العوائق الجمركية مع الإتحاد الأوروبي حيز التنفيذ)، أوضح بعض الصعوبات التي تمس في الصلب هيكل الإقتصاد التونسي. و أرسل الصندوق بعض التوصيات للحكومة التونسية التي تظهر كإنتقادات، مؤكدة بصفة خاصة على ضرورة متابعة هذه الأخيرة التخفيض في النفقات العمومية و القيام بإصلاح واسع على مستوى الوظيف العمومي[1].

جدول يبين تطور الناتج الداخلي الخام التونسي ما بين سنتي 1987 و 1997:

السنة	1987-1995	1992	1993	1994	1995	1996	1997
تطور الناتج الداخلي الخام بالمائة (%)	04	07,8	02,2	03,4	03,5	06,9	04

المصدر : Annuaire de l'Afrique du Nord 1997

[1] Laurent GUITE, Tunisie : Chronique Intérieure, in Annuaire de l'Afrique du Nord, 1997, p 311.

جدول يبين تطور النسبة المئوية للتضخم (1987 – 1997)

السنة	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الأسعار الحرة	07,8	10,6	09,3	06,1	08,4	04,6	03,8	02,6	07,5	04,1	03,2
الأسعار المؤطرة	07,7	03	04,9	07,4	08,9	07,5	05	06,1	04,5	03	05,8
المجموع	08,1	07,3	07,7	06,7	08,2	05,8	04	04,7	06,3	03,7	03,7

المصدر : Annuaire de l'Afrique du Nord 1997

ـ فيما يخص التجارة الخارجية : الأولوية للصادرات:

لقد عرفت المبادلات التجارية الخارجية لتونس خلال الفترة الممتدة من 1987 – 1997 تنوعا فيما يخص المنتوجات، حيث كانت تطغى على هذه المبادلات صادرات المواد الأولية و إستيراد المنتوجات الصناعية و وسائل التجهيز. و لكن منذ تبني مخطط التصحيح الهيكلي PAS، عرف قطاعان تطورًا معتبرًا في صادراتهما، يتعلق الأمر بقطاع النسيج، و الجلود والأحذية التي إنتقلت حصتهم من نسبة 31% سنة 1987 إلى نسبة 51% في سنة 1996، و أيضًا قطاع الصناعات الميكانيكية و الكهربائية الذي بلغت نسبته 12,6% سنة 1996 مقابل 04,2% فقط سنة 1987 و ذلك من مجموع الصادرات التونسية. و يعود هذا النمو، إلى الأولوية التي منحتها تونس للقطاعات التي تكون قدراتها التنافسية أحسن و المتطلبة لليد العاملة الكثيرة الشيئ الذي تتوفر عليها تونس.

كما تضاعفت من ناحية أخرى الصادرات التونسية بثلاثة مرات، حيث إنتقلت حصتها في الناتج الداخلي الإجمالي من 10 % خلال الفترة بين 1981 – 1986 إلى 40 % في سنة 1997، مع أن التجارة الخارجية التونسية تبقى تسجل عجز[1].

جدول يبين الواردات و الصادرات التونسية ما بين سنتي 1987 و1996 (بملايين الدينارات):

السنة	1987	1998	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الواردات	02,5	03,16	04,16	04,82	04,78	05,68	06,17	06,64	07,46	07,49
الصادرات	01,77	02,05	02,78	03,08	03,41	03,54	03,76	04,69	05,17	05,37
نسبة التغطية %	70,6	64,9	66,8	64	71,4	62,4	60,9	70,7	96,3	71,6

المصدر : Annuaire de l'Afrique du Nord 1997

[1] Laurent GUITE, Ibid, p312.

جدول يبين هيكلة الصادرات التونسية (بملايين الدينارات):

القطاعات	1987	الحصة المئوية %	1996	الحصة المئوية %
النسيج و الجلود	551,3	31,1	274,3	51
الصناعات الميكانيكية و الكهربائية	75,2	04,2	675	12,6
الفوسفات و مشتقاته	340,7	19,2	612	11,4
الطاقة	419,1	23,6	563	60,5
الزراعة الغذائية	220,3	12,4	402,7	07,5
صناعات أخرى	164,6	09,3	376,3	07

المصدر : Annuaire de l'Afrique du Nord 1997

ـ أما فيما يخص الواردات:

فقد إرتفعت نسبة إستيراد وسائل التجهيز من 17,1 % سنة 1987 إلى20.3 % سنة 1996، كما إنتقلت نسبة إستيراد السلع الإستهلاكية من 25,6 % إلى 34,8% خلال نفس الفترة. و على العموم فقد إرتفعت الواردات التونسية بشكل محسوس، و هذا راجع أساسًا إلى سياسة تحرير السوق التي إتبعتها تونس منذ نهاية الثمانينات[1] (أنظر الجدول الآتي).

جدول يبين هيكلة الواردات التونسية (بملايين الدينارات):

القطاعات	سنة 1987	الحصة المئوية %	سنة 1996	الحصة المئوية %
المواد الغذائية	259	10,3	605,6	08,1
الطاقة	263,7	10,5	591,2	07,9
المواد الأولية ونصف المصنعة	912	36,3	2170,2	29
سلع التجهيز	430,6	17,1	1520,4	20,3
السلع الإستهلاكية	644,2	25,6	2611,4	34,8

المصدر : Annuaire de l'Afrique du Nord de 1997

ـ أما فيما يخص المتعاملين التجاريين:

تظل المجموعة الأوربية تحتل الصدارة بالنسبة لصادرات و واردات تونس، حيث إستوردت تونس من الإتحاد الأوروبي سنة 1999 نسبة 70,2 % من مجمل وارداتها، و صدرت إلى دول الإتحاد الأوروبي في نفس السنة نسبة 79,8% من مجمل صادراتها، و تعتبر فرنسا الشريك

[1] Lazhar BENONY, Relations de pouvoir et démocratie consensuelle en Tunisie, propos sur le pacte national, in Annuaire de l'Afrique du nord de l'année 1997, P. 356.

الأوروبي التجاري الأول لتونس بنسبة حوالي 20% من مجمل صادراتها و وارداتها أمام إيطاليا و ألمانيا[1].

و فيما يلي جدول يبين النسبة المئوية التي يحتلها أهم الشركاء التجاريين في التجارة الخارجية لتونس.

أهم البلدان المستوردة	النسبة المئوية %	أهم البلدان المستوردة	النسبة المئوية %
فرنسا	20,0	فرنسا	25,6
إيطاليا	19,1	إيطاليا	15,3
ألمانيا	15,7	ألمانيا	12,5
بلجيكا	06,5	الولايات المتحدة الأمريكية	05,0
إسبانيا	04,0	بلجيكا و لكسمبورغ	04,4

المصدر : Revue conjoncture n°208, 1997

أما فيما يخص المبادلات التونسية مع بلدان إتحاد المغرب العربي، فيظهر لنا أنه رغم الإتفاقيات المشجعة للمبادلات، لا تمثل صادرات تونس إلى دول إتحاد المغرب العربي إلا نسبة 06% من مجموع صادراتها و لا تتجاوز الواردات 05,5%.

و إدراكا لهذه الوضعية الصعبة، تبنت الحكومة التونسية خلال سنة 1997، عدد من التدابير بغية إنعاش صادراتها، و ذلك خاصة من خلال إقامة أطر تنظيمية. فقد عدل المرسوم رقم 97-308 نظام و شروط البيع في السوق المحلية لصالح المؤسسات المصدرة. كما نص المرسوم رقم 97-612 على إنشاء مجلس أعلى للتصدير يرأسه رئيس الدولة[2].

بالإضافة إلى ذلك، فقد تم دعم نشاط صندوق ترقية الصادرات، الذي أنشأ سنة 1986 كجهاز لدعم النشاط الإقتصادي. فقد إرتفعت قروضه من 01,4 مليون دينار في سنة 1986 إلى 09 ملايين دينار سنة 1997، و ذلك بهدف منح المصدرين التونسيين حوافز و إمتيازات مشابهة لتلك التي يحصل عليها منافسيهم[3].

- وضعية الإستثمار:

رغم الطابع الليبرالي و إمتيازات الإقتصاد التونسي، مازالت تونس تعاني من ضعف الإستثمارات المباشرة الأجنبية IDE، فهي لا تتعدى نسبة 01,5 % من مجموع الناتج الداخلي الإجمالي الخام، و هي موجهة أساسًا لقطاع الطاقة، الأمر الذي يحد من نمو القطاعات الأخرى[4].

و تبقى تونس تعاني من ضعف الإستثمارات، رغم التدابير التنظيمية المشجعة للمستثمرين كالإمتيازات في ميدان الضرائب و إمكانية تحويل أموالهم ...إلخ.

---

[1] Lazhar Benony, Ibid, p 357.

[2] تتمثل المهمة الرئيسية للمجلس الأعلى للتصدير في تحديد الأهداف و إعداد إستراتيجية، تقييم و متابعة نتائج الصادرات.

[3] Lazhar Benony, op.cit, p 357, 358.

[4] Laurent Guiter, op.cit, p 313.

ـ التضخم و نظام الأسعار:

رغم توصيات صندوق النقد الدولي لتقليص الدعم العمومي، إلا أن الدولة التونسية إستمرت في دعم أسعار المنتوجات الأساسية، عن طريق الصندوق العام للتعويض CGC، و قد قدرت نفقات هذا الصندوق العام للتعويض خلال المخطط الثامن (1992 – 1996) بحوالي 1697 مليون دينار تونسي مقابل 1323 مليون دينار تونسي خلال المخطط السابع (1987 – 1991).

أما بالنسبة للتضخم، فقد بذلت الحكومات التونسية مجهودات كبيرة قصد التحكم في التضخم. فبعدما كانت تقدر نسبته بـ 10 % سنويًا في المخطط السادس (1982 – 1986)، إنخفضت إلى 07,5% خلال الفترة التي غطاها المخطط السابع (1987 – 1991) لتصل إلى حوالي 05% في المتوسط خلال المخطط الثامن (1992 – 1996)[1].

ـ الخوصصة:

في إطار تجسيد و دعم التوجه الليبرالي للإقتصاد التونسي، تم خوصصة منذ سنة 1994 إلى غاية سنة 1997 حوالي 90 مؤسسة عمومية، جلبت للخزينة التونسية حوالي 354 مليون دينار تونسي[2]. كما أن دوافع الخوصصة قد عرفت تطور، فبعدما كانت الخوصصة تعني في بداية الأمر المؤسسات التي تعرف عجزًا ميزانيًا، إمتدت هذه الخوصصة إلى المؤسسات العمومية التي تعاني من صعوبات تنافسية، بإستثناء القطاعات الإستراتيجية كالطاقة و المواصلات.

بالإضافة إلى ذلك، فقد إنتقلت الدولة التونسية من تصور شامل للخوصصة (بمعنى خوصصة 100% من رأس المال) إلى خوصصة جزئية (النسبة من 20 إلى 49%)، و ذلك بغية الحفاظ على مراقبة المؤسسات الإقتصادية و تشجيع صيغة المساهمة الشعبية، التي تبقى محدودة في تونس.

إلا أن سياسة الخوصصة تبعتها تكلفة إجتماعية مرتفعة، فخلال المرحلة الأولى من الخوصصة (1989 – 1996) إرتفعت نسبة البطالة بأكثر من 20% نتيجة أساسًا للمؤسسات التي تم تصفيتها دون المؤسسات التي كانت محل إعادة هيكلة[3].

ـ التشغيل:

حسب الوكالة التونسية للعمل ATE التي نشرت دراسة حول وضعية سوق العمل لسنة 1996، مقدمة رقم 163572 طلب عمل تم تسجيله لدى مكاتب العمل خلال الإحدى عشرة شهرا (11) الأولى لسنة 1996، مقابل 173024 طلب عمل خلال سنة 1995 و 145324 خلال سنة 1994، و ذلك مقابل 82430 طلب عمل تم تلبيته خلال سنة 1996[4]. و بالتالي يظهر لنا أهمية عجز الإقتصاد التونسي في ميدان التشغيل، فالبطالة تمس 15,6% من اليد العاملة النشيطة، مما يجعل ملف التشغيل أحد أهم تحديات الحكومة التونسية، و التي تراهن من خلال المخطط الخماسي التاسع (1997 – 2001) على إحداث 320.000 منصب عمل بغية تخفيض نسبة البطالة إلى 14%، و ذلك خاصة

---

[1] Laurent GUITE, Ibid, p133.

[2] تمت عملية الخوصصة على مراحل، إذ تم خوصصة 08 مؤسسات سنة 1994 و 17 مؤسسة في سنة 1995، و 30 مؤسسة في سنة 1996 و 20 مؤسسة سنة 1997.

[3] Laurent GUITE, Ibid, p 314.

[4] هناك نسبة 34,4% من النساء، 18,8% من الإطارات و55,4% من طالبي الشغل للمرة الأولى.

من خلال الإستثمار الأجنبي و القروض الأجنبية المقدرة بـ 11,2 مليار دولار خلال المخطط التاسع (1997 – 2001)[1].

ـ بعض التقديرات حول الإقتصاد التونسي خلال المخطط التاسع (1997 – 2001):

لقد قدرت الحكومة التونسية بالنسبة للمخطط الخماسي التاسع (1997 – 2001) المتزامن مع بداية فترة تنفيذ إتفاق الشراكة ما بين الإتحاد الأوروبي و تونس، بتحديد هدف تحقيق نسبة التنمية بـ 06% مقابل 04% بالنسبة للمخطط السابق، و إرتفاع في الصادرات خارج الطاقة بنسبة 07,2%، و رفع وتيرة الإستثمار بـ 09% لتبلغ في نهاية المخطط الخماسي التاسع إلى 26,9% من الناتج الداخلي الخام. كما يهدف المخطط إلى تخفيض نسبة المديونية إلى 40,9% من الناتج الوطني الخام و التحكم في العجز الميزاني في حدود 02,6% من الناتج الداخلي الخام[2].

و يعتبر الإتفاق المبرم سنة 1995 ما بين الحكومة التونسية و الإتحاد الأوروبي، أول إتفاق في إطار إتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية بهدف التوصل التدريجي لإنشاء فضاء إقتصادي تتنقل فيه السلع، و رؤوس الأموال و الخدمات البحرية[3].

و تكون بذلك تونس البلد المغاربي و العربي الأول الذي أحدث قفزة في التبادل الحر، مؤكدة على تعميق علاقاتها مع شريكها التجاري الرئيسي[4].

و قبل التطرق إلى الإتفاق المبرم في إطار مشروع برشلونة، يجدر بنا أولاً الرجوع إلى خلفيات العلاقات ما بين تونس و المجموعة الأوروبية.

2/ ـ نظرة حول العلاقات الإقتصادية ما بين تونس و المجموعة الإقتصادية الأوروبية:

لقد أبرمت تونس عدة إتفاقيات مع شريكها الإقتصادي الأول (المجموعة الأوروبية)، نذكر أهم هذه الإتفاقيات.

أ ـ الإتفاق التجاري لسنة 1969:

تم إمضاء هذا الإتفاق في 28 مارس 1969 بتونس، و هو إتفاق تجاري بالدرجة الأولى موجهًا إلى إقامة منطقة للتبادل الحر[5].

في البداية، كانت الأطراف المتعاقدة تهدف إلى القضاء على عوائق أهم المبادلات التي تتجاوز خمسة (05) سنوات، و قد صعب تحقيق هذا الهدف، نظرًا لعدم قدرة الجهاز الإقتصادي التونسي في تحمل تكاليف إتحاد جمركي مع المجموعة الأوروبية.

---

[1] Laurent Guiter, Ibid , p 314.

[2] Hayate CHERIGUI, chronique internationale, in annuaire de l'Afrique du nord 1997, p 373.

[3] Habib EJILITI, l'accord de libre échange Tunisie. U.E et la stratégie de la réforme fiscale, Mémoire de fin d'étude à l'INEF de koléa 1998, p 03.

[4] Gilbert BENHAYOUN, Laurice GATIN, Henri REGNAULT, l'Europe et la Méditerranée : intégration économique et libre échange, l'Harmattan, 1997, p131.

[5] Azzam MAHJOUB, Europe-Maghreb, repères et perspectives sur la création d'une zone de libre échange, in cahier de gemdev, octobre 1994, p 80.

فتستفيد تونس بموجب هذا الإتفاق أيضًا من إمتياز تعريفي فيما يخص بعض منتوجاتها المصدرة إلى السوق الأوروبية، و بالمقابل تمنح تونس للمجموعة الإقتصادية الأوروبية نظام "الدولة الأكثر رعاية"[1].

ب ـ الإتفاق الشامل للتعاون لسنة 1976 ، التفضيلات الجمركية:

في أفريل 1976، على غرار المغرب الأقصى و الجزائر، أمضت الحكومة التونسية إتفاق تعاون مع المجموعة الإقتصادية الأوروبية لفترة غير محددة. هذا الإتفاق تم تصوره في إطار سياسة التقارب الشامل المتوسطي، حيث إقترحت المجموعة الإقتصادية تعاون إقتصادي، و تقني و مالي من خلال هذا التعاون الشامل الذي يهدف أساسًا إلى "... ترقية المبادلات بين الأطراف المتعاقدة ... ضمان أفضل للتوازن في المبادلات من أجل إسراع عملية التنمية في تونس و تحسين شروط تصدير منتوجاتها إلى سوق المجموعة ..."[2].

ـ أنظمة المبادلات التجارية:

ينص إتفاق 1976 على :
بالنسبة للمنتوجات الصناعية التونسية، فقد تم إعفائها من الحقوق الجمركية، كما أنها لا تخضع للقيود الكمية في تصديرها إلى سوق المجموعة الأوروبية، إلا أنه تم وضع قيود فيما يخص بعض المنتوجات الحساسة بالنسبة للمجموعة الأوروبية من خلال وضع سقف كمي لا يمكن تجاوزه سنويًا[3].

أما فيما يخص المنتوجات الزراعية (مع إحترام أحكام السياسة الزراعية للمجموعة)، تم منح تخفيضات تعريفية للمنتوجات الزراعية التونسية بنسب متفاوتة من 20% إلى 100%، إلا أن المنتوجات الزراعية ذات الإنتاج الوفير في الدول الأوروبية مثل الفواكه، و الخمور ...إلخ، فقد تم إستثنائها من التخفيضات التعريفية، و ذلك قصد حماية مصالح المزارعين الأوروبيين. كما تم الإحتفاظ من طرف المجموعة الأوروبية على بعض الإجراءات الحمائية، كتحديد الحصص، و رزنامات الإستيراد التي خارجها لا تطبق التخفيضات و فرض إحترام الأسعار المرجعية للمجموعة الأوروبية فيما يخص بعض المنتوجات[4].

ـ البروتوكول الإضافي لسنة 1976:

تبعًا لإنضمام إسبانيا و البرتغال للمجموعة الأوروبية في سنة 1986، تمت مفاوضات ما بين تونس و المجموعة الأوروبية قصد تكييف إتفاق سنة 1976، و بذلك تبني بروتوكول 1987. هذا الأخير الذي كان يهدف بإختصار إلى الإلغاء التدريجي للحقوق الجمركية على بعض المنتوجات المحددة في إتفاق سنة 1976 و ذلك بنفس الوتيرة و الفترة الزمنية التي تم تحديدها بالنسبة لكل من إسبانيا و البرتغال (أي خلال الفترة الممتدة إلى غاية سنة 1996)[5].

---

[1] طبقًا للمادة 24 من الإتفاق العام للتعريفة الجمركية (الغات GATT) التي تنص على إقامة قواعد قائمة على عدم التمييز من أجل تفضيل التبادل الحر، وذلك عن طريق التقليص أو القضاء على كل القيود المفروضة على التبادل.

[2] GILBERT BENHAYOUN, et autres, op.cit, p 131.

[3] Habib EJILITI, op.cit, p 08.

[4] Gilbert BENHAYOUN et autres, op.cit, p 131.

[5] Mahjoub AZZAM, op.cit, p 80.

جـ - آثار إتفاق 1976:

لقد كان لإتفاق التعاون لسنة 1976 أثر هام على التجارة التونسية، حيث تضاعفت المبادلات التجارية لتونس مع شريكها التجاري الأول. فإرتفعت الصادرات التونسية بإتجاه المجموعة الأوروبية إلى ما قيمته 3741,4 مليون دينار تونسي في سنة 1994 مقابل 175,3 مليون دينار تونسي في سنة 1976، و نفس الشيء بالنسبة للواردات التي إنتقلت من 401,3 مليون دينار تونسي إلى 4618,7 مليون دينار تونسي خلال نفس الفترة.

إلا أنه بصفة عامة، بقيت آثار هذا الإتفاق محدودة، حيث لم تتعدى الميدان التجاري، إذ لم يكن له أثار على التنمية الإقتصادية و الإجتماعية للدولة التونسية. كما أنه لم يحقق التوازن فيما يخص المبادلات ما بين الطرفيين المتعاقدين، فبقي الميزان التجاري التونسي يعاني من العجز مع متعامله الأوروبي. و يمكن إرجاع ذلك لعدة أسباب[1] :

أولاً : التفضيلات الممنوحة لتونس عرفت إنحراف تدريجي نتيجة:

- وجود إتفاقيات مماثلة أو ذات إمتيازات أكثر تهدف إلى إنشاء إتحاد جمركي أو منطقة للتبادل الحر بين المجموعة الأوروبية و دول متوسطية أخرى[2].
- إتساع نظام التفضيلات المعممة SPG تقريبًا إلى كل البلدان النامية، هذا النظام الذي إعترفت الدول المصنعة مؤخرًا أنها كانت المستفيدة الرئيسية منه.
- تصاعد الإجراءات الحمائية فيما يخص المنتوجات الزراعية و ذلك خاصة في إطار السياسة الزراعية المشتركة PAC المطبقة من طرف المجموعة،
- غياب إجراءات تكميلية تهدف إلى تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية لتونس، و ذلك قصد تقليص درجة الفوارق الكبيرة في النمو الإقتصادي ما بين تونس و دول المجموعة الإقتصادية الأوروبية.

إذن لم ينجح هذا الإتفاق في "ترقية تعاون شامل بين الأطراف المتعاقدة من أجل المساهمة في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية للدولة التونسية"[3].

كما أنه لم ينجح حتى في الميدان التجاري بصفة كلية في "ترقية المبادلات بين الأطراف المتعاقدة، مع الأخذ بعين الإعتبار مستواهم التنموي و ضرورة ضمان توازن أفضل لمبادلاتهم التجارية من أجل تسريع وتيرة تنمية التجارة التونسية..."[4]

كما لم تستطيع السياسة المتوسطية المتجددة PMR التي أحدثت في سنة 1990[5] أن تحد من نواقص إتفاق التعاون ما بين تونس و المجموعة الأوروبية، مما أدى إلى إعادة تحديد فحوى التعاون[6].

---

[1] Gilbert Benhayoun et autres, op.cit, p.p 132, 133.

[2] هذه الدول هي : الجزائر، و المغرب، و مصر، و لبنان، و سوريا، و الأردن، و قبرص، و تركيا و إسرائيل

[3] المادة الأولى من اتفاق التعاون لسنة 1976.

[4] المادة 8 من نفس إتفاق التعاون لسنة 1976.

[5] بالرغم من أهمية المساعدات المقدمة إلى تونس من طرف المجموعة الأوروبية ، إلا أنها ظلت غير كافية للرفع من التشغيل ودعم الإصلاحات الإقتصادية في تونس، كما أن الغلاف المالي المخصص إلى تونس في إطار السياسة المتوسطية المتجددة PMR المقدر بحوالي 284 مليون إيكو لم يكن كافي أيضًا.

[6] Gilbert BENHAYOUN et autres, Ibid, p 133.

الفرع الثاني : إتفاق الشراكة ما بين الحكومة التونسية و الإتحاد الأوروبي :

تعتبر تونس الدولة الرائدة فيما يخص إجراءات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، حيث أمضت إتفاق الشراكة في 17 جويلية 1995 ببروكسيل و الذي دخل حيز التنفيذ في مارس 1998، و ذلك تبعا للدوافع الآتية :

1. إدراك الحكومة التونسية لضرورة إدماج إقتصادها في الإقتصاد العالمي عن طريق أساسًا، الإحتفاظ و دعم المزايا التفضيلية القليلة التي حازت عليها من طرف المجموعة الأوروبية (أهم قطب إقتصادي عالمي منذ سنة 1976).
2. تماشيًا مع الإنفتاح المتزايد لإقتصاديات الدول، إنضمت تونس مع حوالي 120 دولة إلى المنظمة العالمية للتجارة في 14 أفريل 1994، و أمضت في 23 جانفي 1995 الإتفاقيات التي تحدد كيفيات تحرير التجارة العالمية[1]. كما قامت تونس بإتباع برنامج إعادة الهيكلة في إطار تراجع الدولة عن التدخل في الميدان الإقتصادي، و تخليها عن دورها كمقاول و تشجيعها للمبادرة الخاصة.

و فيما يخص إتفاق الشراكة الممضي في جويلية 1995، فهو يتكون من 96 مادة (37 فقرة) بالإضافة إلى إعلانات مشتركة تضم 07 ملاحق و 05 بروتوكولات[2].

1- كيفيات تطبيق الإتفاق:

- الأحكام العامة للإتفاق:

لقد تضمن الإتفاق أربعة جوانب :

الجانب الأول، ينص على حوار سياسي دائم مع التركيز على مواضيع السياسة الدولية التي تضم مصلحة مشتركة، بالعمل في نطاق السلم، و الأمن و التعاون الجهوي.

الجانب الثاني، يتعلق بالجانب التجاري بهدف إنشاء منطقة تبادل حر في فترة إنتقالية و الذي سيتم التطرق إليه بأكثر من التفصيل لاحقًا[3].

الجانب الثالث، يخص من جهة التعاون الإقتصادي المعزز، شاملا كل الميادين التي لها تأثير في العلاقات بين تونس و الإتحاد الأوروبي (النقل، و السياحة، و التربية، و التكوين، و الإستثمار الأجنبي المباشر إلخ...)، و من جهة أخرى، تعاون مالي يتم تنفيذه طبقًا لكيفيات و وسائل ملائمة من أجل دعم الإصلاحات الهيكلية.

الجانب الرابع، يتعلق بالتعاون الإجتماعي و الثقافي، و ذلك بعدم التمييز في المعاملة في الشغل، و الضمان الإجتماعي بالنسبة للجالية التونسية المقيمة في دول الإتحاد الأوروبي، كما تتعهد الدولة التونسية بنفس الشيء بالنسبة لرعايا الدول الخمسة عشرة[4] العضوة في الإتحاد الأوروبي[5].

---

[1] Gilbert Benhayoun et autres, Ibid, PP 133, 134.

[2] Ejilili Habib, op.cit, p11.

[3] Gilbert BENHAYOUN et autres, op.cit, p134.

[4] لا يدخل ضمن هذا الإطار المهاجرون و العمال الذين يوجدون في وضعية غير قانونية.

[5] Gilbert BENHAYOUN et autres, Ibid, pp134, 135.

و فيما يلي سوف نتطرق لميادين التعاون بصفة أكثر تدقيقًا.

التعاون في الميدان التجاري:

لقد حاز القطاع التجاري على قسط كبير من الأهمية فيما يخص إتفاقية الشراكة ما بين تونس و الإتحاد الأوروبي، و ذلك نظرًا لأهمية المبادلات التجارية بالنسبة لتونس خاصة (3/4 من المبادلات الكلية).

حيث تم الإتفاق بصفة عامة على القضاء في آجال إثنى عشر (12) سنة على جميع العوائق التعريفية و الغير تعريفية على الواردات الصناعية الأوروبية مع الإحتفاظ ببعض الوسائل الحمائية، و القضاء الفوري على جميع العوائق الكمية و التعريفات الجمركية على غالبية المنتوجات الآتية من تونس. كما تم الإتفاق على إنسجام التنظيمات في ميدان النظام التنافسي، فيما يتعلق خاصة بالدعم العمومي و وحدة المعايير التقنية[1].

و نص إتفاق الشراكة أيضا على تدابير تختلف حسب نوع المنتوجات.

فيما يخص نظام المنتوجات الزراعية:

لقد تم الإتفاق على تحرير المبادلات فيما يخص المنتوجات الزراعية على مرحلتين. المرحلة الأولى تدخل في إطار ثلاثة بروتوكولات، حيث يتم تحرير مبادلات المنتوجات الزراعية دون إقامة منطقة للتبادل الحر، على أن تتم مفاوضات أخرى في إطار مرحلة ثانية تبدأ خمسة سنوات بعد دخول إتفاق الشراكة حيز التنفيذ أي في مارس 2003، التي يتم من خلالها تحقيق منطقة للتبادل الحر[2].

و فيما يخص البروتوكول الأول و الخاص بالصادرات الزراعية التونسية، حددت الحصص مع توسيع للرزنامات و أيضًا بعض التخفيضات التعريفية (فيما يخص الزيتون، و الخمور، و الحمضيات، و البطاطا، و الخص، و الطماطم المصبرة ...إلخ)[3].

البروتوكول الثاني يتعلق بالمنتوجات الصيدية، و هو يسمح للدولة التونسية بتصدير منتوجاتها دون أي حد كمي و مع إعفاء كامل للتعريفات الجمركية[4].

البروتوكول الثالث يعالج الصادرات الزراعية للإتحاد الأوروبي في السوق التونسية، حيث تطبق تونس تعريفات جمركية تتراوح ما بين 15% و 43% فيما يخص أساسًا الحبوب، و البطاطا، و السكر، و الزيتون، و الحليب، و اللحوم البقرية ...إلخ.

لكن السؤال الذي يطرح يتمثل في لماذا أقصيت المنتوجات الزراعية من مشروع منطقة التبادل الحر منذ البداية؟ و لعل الجواب يكمن في مدى حساسية القطاع الزراعي بالنسبة للطرفين و خاصة بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي، حيث يتمتع الفلاحون الأوروبيون بإمتيازات حمائية في إطار

---

[1] Habib EJILITI, op.cit, p12.

[2] Gilbert BENHAYOUN et autres, op.cit, p137.

[3] فيما يخص زيت الزيتون، فقد تم إعادة تجديد أحكام إتفاق 1976 خلال فترة 1996، 1999 مع حصة سنوية قدرت بـ 46000 طن باقتطاع مخفض (07,8 إيكو للطن).

[4] تستثنى بعض أنواع السردين.

السياسة الزراعية المشتركة PAC (التي سبق و أن تكلمنا عليها)، و بالتالي فإن الدول الأوروبية غير مستعدة لإخضاع هذا القطاع لمنطق التبادل الحر بصفة كاملة على الأقل على المدى القصير. و بالتالي كيف يسمح لبعض المنتوجات الزراعية التونسية أو لدول أخرى الدخول بكل حرية في أسواق الإتحاد الأوروبي في حين مازالت المبادلات بين دول هذا الأخير مصدر منازعات؟ يتعلق الأمر مثلاً بحمولات الطماطم، و الفرولة، و الفواكه والخضر الأخرى الإسبانية التي تم حجزها من طرف المزارعين الفرنسيين، بالإضافة إلى النزاع بين الصيادين الفرنسيين و الإسبان.

أما فيما يتعلق بالجانب التونسي، فلم يكن مستعجل أيضًا في إقامة منطقة للتبادل الحر فيما يخص المنتوجات الزراعية، نظرًا لحساسية بعض المنتوجات، كالحبوب مثلاً التي قد تنخفض أسعارها مع منطقة التبادل الحر، مثيرة بذلك أثر سيء على مستوى الإنتاج الوطني. بالإضافة إلى أن منطقة التبادل الحر في الميدان الزراعي تهم الدولة التونسية فيما يخص التحويل التكنولوجي و بالتالي تحسين إنتاجية القطاع الزراعي[1].

فيما يخص نظام المنتوجات الصناعية:

تنص أحكام الإتفاقية موضوع الدراسة فيما يتعلق بالمنتوجات الصناعية على ما يلي :

1. لا يتم إحداث أي حق جمركي جديد على الإستيراد أو أي رسم ذي مفعول مكافئ.
2. إلغاء بالنسبة للطرفين، كل تقليص كمي فيما يخص إستيراد المنتوجات الأصلية.
3. الإعفاء الكامل من الحقوق الجمركية فيما يخص إستيراد المنتوجات الصناعية التونسية من طرف دول الإتحاد الأوروبي.
4. كما يتم إلغاء الحقوق الجمركية على المنتوجات الصناعية للإتحاد الأوروبي المستوردة من طرف تونس حسب رزنامة معينة[2].

و قد تم تحديد أربعة قوائم للمنتوجات الصناعية المعنية بهذه الأحكام و هي :

القائمة الأولى، تخص سلع التجهيز و المنتوجات نصف المصنعة غير المنتجة محليًا أي التي ليس لها آثار تنافسية، حيث تم إزالة الحماية الكلية عنها بمجرد دخول الإتفاق حيز التنفيذ، و تمثل 12% من الواردات التونسية.

القائمة الثانية، تخص السلع الإستهلاكية الوسيطية و التي لم يتم تصنيعها أيضًا محليًا، و تمثل هذه المنتوجات 28% من الواردات التونسية، على أن الإعفاء من الحقوق الجمركية يتم تدريجيًا على فترة خمسة (05) سنوات بنسبة 20% سنويًا، ليتم تحريرها كليًا من هذه الحقوق في سنة 2001.

القائمة الثالثة، تخص السلع المنتجة محليًا و التي تعني نسبة من المنافسة، كما أنها تمثل حوالي 30% من إستيراد السلع، و يتم الإعفاء بالتدريج خلال الفترة الإنتقالية بمعدل $\frac{1}{12}$ كل سنة.

[1] Gilbert BENHAYOUN et autres, Ibid, p137.

[2] Habib EJILITI, op.cit, p13.

القائمة الرابعة، تتعلق بـ 29,5% من الواردات المتبقية، و هي تتعلق بالمنتوجات المحلية الحساسة، غير القابلة للمنافسة و التي تقرر إعفائها من التعريفات الجمركية بين سنتي 2000 و 2007 بنسبة $\frac{1}{8}$ في السنة.

و بالتالي تبقى نسبة 0,5% من الواردات غير معنية بهذا الإعفاء، و التي هي محل حماية حتى بعد الفترة الإنتقالية أي بعد 2010، و يتعلق الأمر بمنتوجات الحرف التقليدية و النسيج المصنوع من طرف المعوقين و بعض المنتجات الأخرى المنصوص عليها في الإتفاق العام للتعريفة الجمركية (المجوهرات و الأسلحة ...إلخ)[1].

و إلى جانب ميدان التبادل التجاري، ينص إتفاق الشراكة على ترتيبات فيما يخص التعاون.

التعاون في الميدان الإقتصادي:

لقد نص إتفاق الشراكة ما بين الإتحاد الأوروبي و تونس على عدة ترتيبات للتعاون فيما بين الطرفين بصفة تفضيلية، في ميادين النشاط التي تعرف قيودا و مصاعب حادة، أو تلك المتأثرة بإجراء تحرير المبادلات بين الطرفين.

كما يتناول التعاون أيضًا بصفة مؤقتة، القطاعات التي يمكنها تسهيل التقارب الإقتصادي ما بين الدولة التونسية و الإتحاد الأوروبي خاصة في ميدان تحويل التكنولوجيا و التشغيل.

التعاون في القطاع الصناعي:

يسعى التعاون في هذا المجال إلى :
- تشجيع التعاون بين المتعاملين الإقتصاديين للجانبين.
- دعم جهود عصرنة و إعادة هيكلة الصناعة التونسية.
- تشجيع تنمية بيئة ملائمة للمبادرة الخاصة من أجل إنعاش و تنويع المنتوجات الموجهة إلى الأسواق الداخلية و إلى التصدير.
- تثمين الطاقة الصناعية للدولة التونسية عن طريق إستغلال أفضل للسياسات الإبتكارية، و البحث و التطور التكنولوجي.

التعاون في القطاع المالي:

بالإضافة إلى ذلك، يهدف التعاون إلى إحداث مناخ ملائم لتدفق الإستثمارات يتم إنجازه خاصة عن طريق إقامة إجراءات متناسقة. فقد نص الإتفاق ما بين الإتحاد الأوروبي و الدولة التونسية على إستفادة هذه الأخيرة من مساعدات مالية، و ذلك خاصة في إطار برنامج ميدا MEDA، حيث إستفادت تونس من مبالغ معتبرة من هذا البرنامج، نتيجة أساسا لإمضائها لإتفاق الشراكة و ذلك بالمقارنة مع الدول المتوسطية الأخرى المشاركة في مشروع برشلونة و التي تأخرت في إمضاء إتفاق مع الإتحاد الأوروبي[2].

[1]Gilbert BENHAYOUN et autres, op.cit, p136.

[2]Habib EJILITI, op.cit, p14.

و قد حدد الطرفان أهداف التعاون المالي[1] فيما يلي :
- ترقية الإستثمار الخاص و المشاريع التي تحدث مناصب العمل.
- الأخذ بعين الإعتبار نتائج التطبيق التدريجي لمنطقة التبادل الحر على الإقتصاد التونسي و خاصة من و جهة نظر إعادة الإعتبار للقطاعات الإجتماعية.
- و إقامة أيضًا ميكانيزمات قصد التعرف على الفرص المناسبة للإستثمار.

تقييم إستفادة تونس من برنامج ميدا 1 MEDA I:

بمبلغ إجمالي يقدر بـ 428 مليون أورو، تحتل تونس المرتبة الثالثة بعد مصر، و المغرب الأقصى من بين الدول المستفيدة من برنامج ميدا 1 (من 1995 إلى 1999)، و بالتالي فهذه نتائج جد مرضية خاصة بالمقارنة مع عدد سكان تونس الذي يعتبر ضعيف مقارنة مع الدول الأخرى الشريكة.

و قد خصصت مساعدات تقدر بـ 180 مليون أورو لمساندة مسار الإصلاحات الهيكلية، و ذلك في ميادين القطاع الخاص و عصرنة القطاع المالي ...إلخ.

فأقيمت عدة مشاريع للمساعدات التقنية قصد دعم تنمية القطاع الخاص (بمبلغ 10 مليون أورو)، و مشاريع لدعم برنامج تحديث قطاع التكوين المهني (بمبلغ 45 مليون أورو).

و فيما يخص تحسين التوازن السوسيو– إقتصادي للبلاد، إستفادت تونس بمبلغ 50 مليون أورو للتنمية الريفية، و 09,6 مليون أورو لإنشاء مناصب العمل. كما خصص مبلغ 40 مليون أورو لتمويل إصلاحات قطاع التأمين الإجتماعي، و إستفادت بمبلغ 29,8 مليون أورو كإعفاء من الفوائد من البنك الأوروبي للإستثمار قصد دعم مشاريع حماية البيئة[2].

- شروط نجاح منطقة التبادل الحر:

إن نجاح منطقة التبادل الحر مرتبط بالإرادة السياسية الحقيقية للإتحاد الأوروبي في مساعدة تونس في تنمية إقتصادها و جعله قادر على تجاوز سلبيات تحرير إقتصادها. كما أنه مطلوب من الحكومة التونسية، بذل مجهودات قصد الوفاء بإلتزاماتها في تحرير تجارتها، و عصرنة وسائل إنتاجها، مع الأخذ بعين الإعتبار تغير تكلفتها مع المعطيات الجديدة[3].

- دور السلطات العمومية:

تحتل السلطات العمومية مكانة مركزية و هامة بحكم قدراتها في المراقبة، و المبادرة و الإمكانيات من أجل إنجاح مشروع الشراكة في الميادين التالية :

---

[1] يقصد بمصطلح التعاون المالي في الواقع المساعدات المالية المقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي إلى تونس.

[2] Commission des communautés européennes, communication de la commission au conseil et au parlement européen en vue de préparer la quatrième réunion des ministres euro-méditerranéens des affaires étrangères, « un nouvel élan pour le processus de Barcelone » Bruxelles, le 06.09.2000, p26, 27.

[3] ضغوطات متزايدة على المالية العامة الموجهة خاصة إتجاه النشاط الصناعي للدولة التونسية.

ـ البيئة المؤسساتية و القانونية.
ـ النظام البنكي و المالي.
ـ ميدان الإستثمار الصناعي.
ـ إلا أنّ الدور الأساسي للدولة التونسية يكمن في العمل على التحكم في التوازنات الكلية، كالتضخم و أيضًا إصدار تشريعات تحفز الإستثمار الأجنبي و جلب المتعاملين الأجانب[1].

ـ الحاجة إلى إستراتيجية لإعادة الهيكلة و تقييم مستوى المؤسسات التونسية:

إن إقامة منطقة للتبادل الحر يقوم على تبني برنامج إعادة هيكلة موجه إلى تقليص الآثار السلبية على القطاع الصناعي التونسي، و تحسين القدرات التنافسية للمؤسسات سواء في السوق المحلية أو في السوق الخارجية على السواء.

و قد حصلت الحكومة التونسية من طرف الإتحاد الأوروبي على مهلة تسمح لها بإنجاز برنامج تقييم مستوى القطاع الصناعي و محيطه. و قصد دعم المؤسسات لمواجهة المنافسة الدولية في إطار منطقة للتبادل الحر، وضعت الحكومة التونسية برنامجًا وطنيًا لتقييم مستوى نسيجها الصناعي خاصة، حيث تم إقتراح تدخل الدولة بصفة مؤقتة في إطار تقييم المستوى الصناعي في تونس و عصرنة محيط المؤسسات[2].

و يمس برنامج تقييم المستوى 4000 مؤسسة صناعية من مجموع 8000 مؤسسة، التي ستكون معنية بمجهودات العصرنة على مدى عشرة سنوات[3] ، و يتضمن برنامج التقييم ما يلي :

- الإستثمارات غير المادية (المساعدات التقنية، و الدراسات الأولية و التكوين المهني، ...إلخ).
- الإستثمارات المادية (برنامج الإستثمارات، و المكتسبات التجهيزية و العناصر الأخرى التي تساهم في تحسين القدرات الإنتاجية و التنافسية للمؤسسات).
- إعادة هيكلة مالية بهدف تخفيف مديونية المؤسسات و تعزيز رأسمالها الخاص.

و يتم هذا البرنامج التقييمي على مرحلتين :

أولاً : مرحلة تحضيرية (ما بين سنتي 1996 – 2000) تم تخصيص لها غلاف مالي قدر بـ 02,5 مليار دينار تونسي لتقييم مستوى المؤسسات و 40% موجه لمحيط المؤسسات.
ثانيًا : مرحلة توطيد إعادة الهيكلة مع إدماج قطاعي التجارة و الخدمات[4].

الفرع الثالث : آفاق إتفاقية الشراكة ما بين تونس و الإتحاد الأوروبي:

بإختيارها أن تكون أول حلقة في البناء الأورو-متوسطي، تجد تونس نفسها أمام تحديات كبيرة، حيث يجب تطوير القدرات التنافسية للمؤسسات الإنتاجية التونسية التي هي مهددة بالزوال من طرف المنافسة الأجنبية، بل حتى في سوقها التقليدي المحلي، مما يتطلب منها تنمية قدراتها التكنولوجية.

---

[1] Gilbert BENHAYOUN et autres, op.cit, p 26.
[2] Habib EJILITI, op.cit, p 26.
[3] يهدف برنامج التصحيح الهيكلي إلى إعادة هيكلة الإقتصاد الكلي، بينما برنامج تقييم المستوى يهدف إلى إعادة هيكلة الإقتصاد الجزئي.
[4] Ejiliti Habib, op.cit, p 26.

و في إطار منطق التسيير العقلاني للأموال، لا تعني إعادة هيكلة نسيج الإنتاج المحلي و إستفادته من المساعدات المالية إلا المؤسسات القادرة على رفع التحدي[1].

هذا بإختصار فيما يخص وضع تونس إتجاه مشروع الشراكة الأورو- متوسطي.

و فيما يلي سوف نتطرق للدولة المغاربية الثانية التي أمضت إتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني : إتفاق الشراكة ما بين المغرب الأقصى و الإتحاد الأوروبي :

قبل التطرق إلى وضعية المغرب الأقصى من مشروع الشراكة الأورو- متوسطي، يجدر بنا أولاً التطرق أيضًا إلى وضعية الإقتصاد المغربي و تطوره.

الفرع الأول : التوجهات و الميولات الكبرى للإقتصاد المغربي و علاقاته مع الإتحاد الأوروبي :

1/- تطور وضعية الإقتصاد المغربي:

يمكن تمييز ثلاثة مراحل مر عليها الإقتصاد المغربي، و هي كالآتي :

المرحلة الأولى :

إمتدت هذه المرحلة خلال العشريتين للإستقلال (1960 و 1970)، سجل فيها نمو الإقتصاد المغربي في جزئها الأول وتيرة معتدلة، فقدرت نسبة نموها بـ 40% كمتوسط سنوي، إلا أنها عرفت تسارع كبير خلال المخطط الخماسي (ما بين سنتي 1973 و1977) ليصل متوسط نسبة النمو إلى 06,7% سنويًا.

المرحلة الثانية :

لقد تم في هذه المرحلة تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي و هي تمتد على مدى عشرية الثمانينات. و يمتد هذا البرنامج ما بين سنتي 1980 – 1992، و يسعى أساسًا إلى إقامة توازنات مالية داخلية و خارجية. و قد سجلت هذه الفترة تباطؤ النظام مع نسبة نمو متوسطة أقل من 04% سنويًا.

للإشارة، فإن التباطؤ في النمو قد سجل خاصة في بداية هذه المرحلة التي قدرت بنسبة 03% سنويًا، و ذلك راجع أساسًا للظروف المناخية الغير ملائمة. و إبتداء من منتصف الثمانينات التي تزامنت مع التصحيح الهيكلي للإقتصاد المغربي، عرف هذا الإقتصاد تحسنًا بنسبة 04,5% ما بين سنتي 1986 – 1990.

[1] Gilbert Benhayoun et autres, op.cit, p 145.

المرحلة الثالثة :

توافقت هذه المرحلة مع نهاية التصحيح الهيكلي، و هي تغطي تقريبًا الجزء الأول من عشرية التسعينات. و قد كان من المنتظر في خلال هذه المرحلة أن تدعم مكتسبات مرحلة التصحيح الهيكلي، إلا أن الظروف المناخية الصعبة (الجفاف) أثرت على نمو الإقتصاد المغربي، حيث إنخفض ليصل في المتوسط إلى 02,8% سنويًا خلال الفترة الممتدة من سنة 1991 إلى 1996[1]. إلا أنه تم في المقابل التحكم في التضخم الذي تراجع من نسبة 03% في سنة 1996 إلى نسبة 01% في سنة 1997، كما سجل إنخفاض العجز الميزاني من 12% من النائج الداخلي في سنة 1980 إلى أقل من 03% في سنة 1996، لينتهي سنة 1997 بعجز في المالية العمومية قدر بـ 04,8%.

و بصفة عامة، فخلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1970 – 1997، سجل الناتج الداخلي الخام نسبة نمو حقيقية قدرت بـ 04,4 % في المتوسط سنويًا، إلا أننا نلاحظ أن وتيرة التنمية كانت طيلة هذه الفترة غير منتظمة (ما بين حركات التسارع و التباطؤ). و قد إرتبطت فترات التباطؤ خاصة بالظروف المناخية السيئة، فمثلاً في سنة 1995، عرف الناتج الداخلي الخام إنخفاض فاق 6% نظرًا لظاهرة الجفاف التي عرفها المغرب في هذه السنة، في حين في سنة 1996 و بفضل الأمطار الغزيرة كان حصاد معتبر للحبوب، مما أدى لإرتفاع الناتج الداخلي الخام بـ 12 % خلال سنة 1997.

و بالتالي، تتبين لنا وتيرة التنمية الغير منتظمة للإقتصاد المغربي، و يمكن عرض أيضا في هذا النطاق العوامل المؤثرة سلبا في الإقتصاد المغربي و التي هي كالآتية:

التشغيل:

بالإضافة إلى ذلك، نلاحظ أن المغرب يعاني من مشكل البطالة، حيث بلغت نسبتها 17% من اليد العاملة النشيطة. كما يمس الفقر حوالي خمسة (05) ملايين شخص أي حوالي 18% من مجموع السكان. و تبقى نسبة التمدرس ضعيفة، حيث نجد 07 أطفال من 10 فقط يدرسون. أما نسبة الأمية فتصل إلى حوالي 53%.

المديونية عائق في مسار التنمية:

يعاني الإقتصاد المغربي اليوم من ضعف هيكلي، فالجزء الأكبر من موارد الميزانية يذهب إلى تسيير و تسديد المديونية.

فرغم مرور عشرة سنوات من التصحيح الهيكلي، لم تكف المديونية المغاربية من الإرتفاع، حيث قدرت في سنة 1999، ب 20,687 مليار دولار، بينما تمثل خدمات الديون 26,1 % من مداخيل الصادرات المغاربية[2].

[1]Ameziane FERGUENE, Difficultés de l'endettement et gestion de la dette : Le Maroc à l'heure du partenariat Euro-Méditerranéen, in colloque international : l'espace économique de la Méditerranée occidentale, enjeux et perspectives, Béjaia, 25 et 26 Juin 2000, p 228.

[2]Ameziane FERGUÉNE, Ibid, p 228, 229.

الفرع الثاني : إتفاق التبادل الحر بين المغرب الأقصى و الإتحاد الأوروبي :

لقد عرفت العلاقة بين المغرب الأقصى و الإتحاد الأوروبي منعطفًا جديدًا، حيث تعتبر آفاق إقامة منطقة تبادل حر بين الشريكين أحد ركائز الإتفاق. إلا أنه لا بد من التساؤل حول العلاقة بين المغرب الأقصى و المجموعة الأوروبية الإقتصادية عشية هذا الإتفاق، ثم التطرق إلى مشروع إقامة منطقة التبادل الحر: الأهداف، و العوائق و الأخطار.

1. نظرة على العلاقات بين المغرب الأقصى و المجموعة الأوروبية:

يمكننا إبداء الملاحظات التالية حول العلاقة بين المغرب الأقصى و المجموعة الأوروبية[1] :

هناك فرق شاسع من حيث الحجم بين الشريكين و تداخل غير عادل لإقتصادياتهما، و التي يمكن حصرها فيما يلي :

ـ الفرق في التنمية شاسع، فوزن المغرب الأقصى في التجارة خارج المجموعة الأوروبية يقل عن 1%، في حين أن المجموعة الأوروبية تستقطب حوالي 60 % من المبادلات الخارجية للمغرب؛

ـ عجز تجاري ليس في صالح المغرب الأقصى، فنسبة تغطية الواردات عن طريق الصادرات هي غير متطورة، فنسجل حوالي 1،2 مليار درهم عجز في 1992 مقابل 4,1 مليار في سنة 1982، أي نسبة تغطية بـ 64,3% في 1992 مقابل 62,1% في 1982 (كما هو مبين في الجدول رقم 1)؛

ـ تركيز كبير للمبادلات مع الشركاء التقليديين داخل المجموعة الإقتصادية الأوروبية، حيث كانت فرنسا في 1992 تتدخل بنسبة 51,2% في الصادرات و 45% في الواردات، و يمكن القول أن هذه الصادرات لن تتغير تقريبًا على المدى البعيد[2]؛

ـ تنوع في المنتوجات المصدرة خلال الفترة ما بين سنتي 1982 – 1992، فالمنتوجات الصناعية كانت تمثل 57,6% من الصادرات بدل 37,1% في 1982، كما أن نصيب المواد الأولية تراجع من 35,5% إلى 15,4 % ، كما أن مساهمة المنتوجات الزراعية و الغذائية بقيت ثابتة مع 27% مقابل 27,4%؛

ـ إتفاق الصيد في سنة 1987 حدد طاقة الحيازة الممنوحة للأسطول الأوروبي و مقابلاته المالية، و ذلك طبقا لمبدأ "النفوذ إلى الموارد – النفوذ إلى الأسواق"، فقد أدخل الإتفاق تعديلا في النظام التفضيلي للمبادلات فيما يخص معلبات السردين و يشمل الكيفيات المختلفة للتعاون التقني؛

ـ من الناحية المالية، سمحت البروتوكولات بإصدار مبالغ مالية لصالح المغرب الأقصى قدر متوسطها بـ 6 مليار درهم كل سنة، و لكنها بقيت أقل من قدرة إمتصاص تخلف الإقتصاد المغربي، فكانت مرتكزة على عدد محدود من المشاريع ذات تأثير ضعيف، أما نشاطات جلب الإستثمارات و تحويل التكنولوجيا فبقيت ضعيفة (كما هو مبين في الجدول 2)؛

ـ فيما يخص ميدان اليد العاملة، إنتقدت إلتزامات إتفاق 1976 عن طريق إيقاف الهجرة[3].

---

[1] Larbi JAIDI, op.cit, p 96.

[2] 50% في الصادرات و47% في الواردات في سنة 1982.

[3] Larbi JAIDI, Ibid, p 96.

الجدول رقم 2 : التعاون المالي بين المجموعة الأوروبية و المغرب الأقصى بآلاف الإيكو:

البروتوكولات ـــــ القطاعات	البروتوكول الأول 1976 – 1981		البروتوكول الثاني 1981 – 1986		البروتوكول الثالث 1986 – 1991		المجموع 1978 – 1991	
	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة
الهياكل القاعدية	78000	60,00	114367	57,47	81030	22,14	273397	39,34
القرض الفلاحي	8500	6,54	46562	23,40	116000	31,69	171062	24,61
التكوين	15670	12,05	19000	9,55	68800	18,80	13470	14,89
الترقية الصناعية و التجارية	23046	17,73	-	0,00	-	0,00	23046	3,32
التعاون التقني و العلمي	4784	3,68	-	0,00	-	0,00	4784	0,69
التطهير العمراني	/	0,00	18000	9,05	17000	4,64	35000	5,04
التعليم	/	0,00	1070	0,54	6000	0,00	1071	0,15
الحماية الجبائية	/	0,00	-	0,00	6000	1,64	6000	0,86
التعاون	/	0,00	-	0,00	9000	1,64	6000	0,86
رؤوس الأموال التي تتضمن مجازفة	/	0,00	-	0,00	62170	2,64	9000	1,29
الرصيد	130000	10000	199000	10000	366000	16,99	62170	8,95

المصدر : Cahier de GEMDEV n° 22, octobre 1994

و بعيدًا عن هذه المشاركة و هذه الحدود، فإن إتفاق 1976 لم يعد يستجيب لإنشغالات المغرب الأقصى، و المتمثلة في عوائق المديونية، و تمويل التنمية، و مشاكل الضغط الديمغرافي و الهجرة، و فرص الشراكة الصناعية، و تحويل التكنولوجيا، و مسائل حماية الموارد و البيئة.

1- إتفاق الشراكة الأورو- مغربي:

يمثل أيضًا إتفاق الشراكة الممضي في 15 نوفمبر 1995 بين المغرب الأقصى و الإتحاد الأوروبي منعطفًا جديدًا خاصة بالنسبة للأولى، و هو يتكون من 96 مادة أيضًا. فهو يشبه بذلك إلى حد كبير الإتفاق المبرم ما بين تونس و الإتحاد الأوروبي، مع إختلاف فيما يخص جدول قائمة المواد المعنية بالإعفاء التعريفي.

كما سجل هذا الإتفاق قطيعة مع سابقيه، حيث أدخل على الجانب التجاري منه تناسق في التفضيلات الممنوحة من قبل الطرفين و أقام أسس التنفيذ التدريجي لمنطقة التبادل الحر ما بين الطرفين.

و يعالج الإتفاق تنقل السلع بصفة متفرقة بين المنتوجات الصناعية و المنتوجات الفلاحية[1].

[1]Gilbert BENHAYOUN et autres, op.cit, p 112.

- فيما يخص المنتوجات الصناعية:

بخلاف المنتوجات الفلاحية، تم الإتفاق على الإنفتاح المبرمج على مدى إثني عشرة (12) سنة للسوق المغربية أمام المنتوجات الصناعية القادمة من الإتحاد الأوروبي. و بالتالي، فقد إلتزم المغرب الأقصى بالإلغاء التدريجي لكل الحقوق و الرسوم ذات الأثر المعادل لجميع البضائع الصناعية القادمة من الإتحاد الأوروبي و ذلك في أجل ما بين 01 جانفي 1997 و 01 جانفي 2009، مما سيجعل 58,3% من الواردات المغربية يمسها الإلغاء الجمركي .

و يتم الإلغاء التعريفي على أساس ثلاثة قوائم للمنتوجات الآتية[1] :

- **القائمة الأولى** المنتوجات التي يتم فيها إلغاء الحقوق الجمركية و الرسوم ذات الأثر المعادل بمجرد دخول الإتفاق حيز التنفيذ أي في مارس 2000، يتعلق الأمر أساسًا بالتجهيزات[2].

- **القائمة الثانية** المنتوجات التي يتم فيها إلغاء الحقوق و الرسوم تدريجيًا على فترة ثلاثة (03) سنوات إبتداء من دخول الإتفاق حيز التنفيذ، يتعلق الأمر أساسًا بالمواد الأولية الصناعية غير المنتجة محليًا و قطع الغيار.

- **القائمة الثالثة** للمنتوجات، تخص المنتوجات الصناعية الأكثر "حساسية" لأنها مصنوعة محليًا، و التي يتم فيها إلغاء الحقوق الجمركية و الرسوم ذات الأثر المعادل بصفة تدريجية، و ذلك إبتداء من 01 جانفي 2000 بنسبة 10 % سنويًا إلى غاية الإلغاء الكلي لهذه الحقوق إبتداء من 01 جانفي 2009.[3]

- فيما يخص المنتوجات الفلاحية:

تنص أحكام الإتفاق فيما يخص المنتوجات الفلاحية القادمة من المغرب الأقصى و المستوردة من قبل الإتحاد الأوروبي على إقامة تعريفات منخفضة تخص الصادرات الفلاحية المغربية، كما يطبق الإتحاد الأوروبي حقوق جمركية تفضيلية على الشحن.

و يتم هذا التخفيض في الحقوق بصفة تدريجية كل سنة إبتداء من جانفي 1997 إلى غاية جانفي 2000 .[4]

كما نص الإتفاق بالمقابل على تخفيض في الحصص التعريفية بالنسبة للمنتوجات الفلاحية القادمة من الإتحاد الأوروبي و المستوردة من طرف المغرب الأقصى.

إلا أن التخفيضات في الحقوق الجمركية الممنوحة من طرف الإتحاد الأوروبي تبقى محدودة، و هذا راجع لنفس الأسباب السابق ذكرها بالنسبة للإتفاق ما بين تونس والإتحاد الأوروبي، هذا الأخير الذي يواصل في تطبيق سياسة حمائية على قطاع الفلاحة و ذلك تحت ضغط الفلاحين المحليين، مما

---

[1] طبقًا للمادة 11 من اتفاق الشراكة بين المغرب الأقصى والاتحاد الأوروبي.

[2] Fouad ZAIM et Larbi JAIDI, Le nouvel accord de libre échange entre le Maroc et l'Union-Européenne : un pari à hauts risques , in confluences Méditerranée n° 21, printemps 1997, Editions l'Harmathan, p 66.

[3] Fouad ZAIM et Larbi JAIDI, Le nouvel accord de libre échange entre le Maroc et l'union-Européenne , op.cit,pp 66, 67

[4] Gilbert Benhayoun et autres, op.cit, p 112.

أدى إلى تأجيل المفاوضات فيما يخص إقامة تبادل حر فيما يخص هذا القطاع إلى غاية بداية العشرية الأولى لسنوات 2000، مما يؤثر سلبا على الصادرات المغربية نحو الإتحاد الأوروبي التي تتكون أساسًا من المنتوجات الفلاحية[1].

- التمويل الخارجي : إستفادة المغرب الأقصى من برنامج ميدا MIDA 1 / 1:

لقد كانت قدرات إستيعاب المغرب الأقصى لأموال ميدا جد مرضية، حيث إستفادت بمبلغ 650 مليون أورو (كإلتزامات)، و بذلك فهي تحتل المرتبة الأولى في نطاق المغرب العربي و ثاني دولة من بين دول جنوب وشرق حوض البحر البيض المتوسط من برنامج ميدا1. وجهت هذه الأموال أساسًا للإصلاحات الإقتصادية، حيث إستفادت المغرب في سنة 1996 من مبلغ 120 مليون أورو قصد تسهيل الإصلاحات الهيكلية بالتعاون مع البنك العالمي.

و من بين الميادين ذات الأولوية التي إستفادت من القروض نذكر: دعم برامج الخوصصة بمبلغ 15,5 مليون أورو، إنشاء صندوق الضمانات بمبلغ 30 مليون أورو، كما خصص 15,5 مليون أورو لتحسين النوعية، و خصص لمساعدة الديوان الوطني لتنظيم المواصلات السلكية و اللاسلكية (مبلغ 05 مليون أورو)، و لبرنامج المساعدة لفائدة التكوين المهني (بمبلغ 38 مليون أورو)، و لمساعدة الجمعيات المهنية (بمبلغ 05 مليون أورو)، و المساعدات الموجهة لدعم مركز الخرائط الجيولوجية (بمبلغ 05 مليون أورو)، و خصص مبلغ 45 مليون أورو قصد دعم القدرات التنافسية للمؤسسات المغربية.

كما خصصت أموال لدعم التوازن السوسيو- إقتصادي الرامي أساسًا لتقليص الفوارق الإجتماعية خاصة على مستوى سكان المناطق الريفية، حي وجه مبلغ 40 مليون أورو لصالح قطاع العلاج، و 24 مليون أورو لتنمية المناطق الغابية، و 40 مليون أورو لصالح التربية و التعليم، و 80 مليون أورو قصد تعبيد الطريق الساحلي المتوسطي، و 29 مليون أورو وجهت لدعم الري الفلاحي، و مبلغ 04 مليون أورو لصالح تنمية المنظمات غير الحكومية و أخيرًا خصص 02 مليون أورو لصالح وزارة التنمية الإجتماعية.

و تم أيضا تمويل مشاريع أخرى قصد تحسين مستوى الحياة في الدول، فخصصت 06 ملايين أورو لدعم نشاطات الشباب و الرياضة، و 21 مليون أورو لتصريف المياه القذرة في المدن الكبرى (كمكناس و آغادير ...إلخ)[2]، و 07 ملايين أورو كمساعدات لفائدة السكن الإجتماعي بطنجة، و 03 مليون أورو كمساعدات لتشجيع التشغيل و أخيرًا مبلغ 05 مليون أورو لصالح المساعدات الثقافية[3].

و بالموازاة، إلتزم البنك الأوروبي للإستثمار (BEI) بمنح المغرب الأقصى حوالي 400 أورو على شكل قروض بشروط تفضيلية.

---

[1] Fouad ZAIM et Larbi JAIDI , Le nouvel accord de libre échange entre le Maroc et l'Union-Européenne ,op.cit, p69.

[2]Commission des communautés européennes, communication de la commission au Conseil et au Parlement européen en vue de préparer la quatrième réunion des ministres euro-méditerranéens des affaires étrangères, op.cit, p 24, 25.

[3]Larbi JAIDI et Fouad ZAIM, Le nouvel accord de libre échange entre le Maroc et l'union Européenne, op.cit, p 75.

أما فيما يخص الإستثمار الأجنبي، فقد سجل المغرب الأقصى تطورًا منذ أواسط الثمانينات، فقد صاحب ذلك الإصلاحات التي شرعت فيها الحكومة المغربية لاسيما من خلال برنامج الخوصصة، حيث مثلت حصة الإستثمارات الآتية من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي نسبة ما بين 2/3 و 4/5 من مجموع الإستثمارات.

الفرع الثالث : تحديات الإقتصاد المغرب الأقصى في إطار مشروع الشراكة:

و فيما يخص تحديات إقتصاد المغرب الأقصى نذكر:

- تحسين مستوى تنافسية الجهاز الإنتاجي:

إن أول التحديات دون شك بالنسبة للمغرب الأقصى هو رفع التحدي الإقتصادي على مستوى الأسواق الدولية و في السوق المحلية، و بالتالي يعتبر هدف تحسين مردودية و مستوى المؤسسات الإنتاجية المغربية ذات أهمية كبرى.

- تكييف الأنظمة الجبائية و التوازنات المالية الكلية:

التحدي الثاني يكمن في إقامة التوازنات المالية الكلية على المستوى الداخلي و الخارجي للمغرب الأقصى من أجل الوصول إلى الإلغاء التدريجي للحواجز التعريفية المرتفعة، حيث أن التخفيض في الإيرادات الجمركية للمغرب الأقصى التي تمثل ربع إيرادات الميزانية المغربية من شأنها أن تؤدي إلى تقليص هام في ميزانية الدولة التي تعاني من صعوبات في الوقت الراهن.

و تزداد صعوبة الوضعية نظرًا للفترة القصيرة الممتدة على إثني عشرة (12) سنة كآخر أجل لرفع كليًا الحواجز التعريفية، مما يتطلب من السلطات المغربية إدخال إصلاحات على نظامها الجبائي قصد تعويض هذه الخسائر (لا سيما التقليص من التهرب الجبائي).

- جلب الإستثمارات الأجنبية:

إن التحدي الثالث لمشروع التبادل الأورو - مغربي يتمثل في جذب الإستثمارات الأجنبية خاصة الأوروبية، و بالتالي يتطلب من الحكومة المغربية إنشاء شروط مشجعة للإستثمار، من خلال مثلا إقامة الشباك الوحيد، و التبسيط الجذري للإجراءات الجمركية، و تعزيز فعالية النظام البنكي، و تعزيز الهياكل القاعدية (كالطرق و قنوات المياه ...إلخ)، و دعم النظام التربوي و التكوين المهني ...إلخ.

- تقارب القوانين:

التحدي الرابع يتمثل في تقارب التشريع المغربي (خاصة في الميدان الإقتصادي) مع التشريعات الدولية و الأوروبية[1].

[1] Larbi JAIDI et Fouad ZAIM, Le nouvel accord de Libre-Echange entre le Maroc et l'Union Européenne, op.cit, p75.

المبحث الثاني :

مسار المفاوضات ما بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي:

كما سبق الذكر، فإن الحكومتين التونسية و المغربية سارعت إلى إبرام إتفاق شراكة من الجيل الجديد مع الإتحاد الأوروبي في إطار مسار الشراكة الأورو- متوسطية. و فيما يخص الدول المغاربية الأخرى، نجد الدولة الجزائرية التي أمضت مؤخرا في شهر أفريل 2002 إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، أما فيما يخص ليبيا و موريتانيا فلم تشتركا في مشروع برشلونة لسنة 1995 كما كان الحال بالنسبة لإتفاقيات الجيل الأول (نعني بها إتفاقيات 1976).

يرجع التقارب بين الجزائر و المجموعة الأوروبية إلى بداية السبعينات. فبالنسبة للجزائر تظهر المجموعة الأوروبية كشريك مهم بما أنها تضم دولا كانت تقيم معها علاقات تجارية هامة. أما من جهة المجموعة الأوروبية فتمثل الجزائر أيضًا شريكا مهمًا في إطار سياستها المتوسطية الشاملة.

منذ عام 1974 شرعت الجزائر و المجموعة الأوروبية في مفاوضاتها الأولى التي أثمرت في 26 أفريل 1976 بتوقيع إتفاقية تعاون كما هو الشأن بالنسبة لتونس و المغرب، هذا الإتفاق الذي تم تكملته ببروتوكولات إضافية في 28 جوان 1987.

المطلب الأول :

الوضعية الإقتصادية للجزائر و العلاقات مع المجموعة الأوربية :

غداة إستقلالها، إستفادت الجزائر، على غرار شقيقتها تونس و المغرب من وضعية تفضيلية في علاقاتها مع المجموعة الأوروبية، و قد دعم إتفاق 26 أفريل 1976 هذه العلاقة الخاصة عن طريق نظام المبادلات التجارية القائمة على مبدأ التفضيلات الأحادية، مرفوقة بتعاون مالي و قيود تحدد معاملة غير تمييزية للجزائريين المقيمين في الدول الأعضاء بالمجموعة الأوروبية[1].

1- الشق التجاري من الإتفاقية:

إحتلت الجزائر سنة 1987 المرتبة الثالثة عشرة (13) في قائمة الشركاء التجاريين الأكثر أهمية بالنسبة للمجموعة الأوروبية، إذ بلغت الصادرات الجزائرية للمجموعة الأوروبية 6874 مليار وحدة نقدية أوروبية (Ecus) بينما بلغت وارداتها 5256 مليار وحدة نقدية أوروبية (Ecus)[2]، مما جعل الطرفين خاصة المجموعة الأوروبية تهتمان بهذا الجانب، حيث يهدف الشق التجاري إلى :

1. تشجيع المبادلات التجارية.
2. تحسين ظروف دخول المنتوجات الجزائرية إلى أوروبا سواء الفلاحية منها أو الصناعية.
3. تطوير تنمية التجارة الجزائرية داخل المجموعة الأوروبية.
4. ترقية توازن المبادلات بين الشركاء.

---

[1] Ministère des affaires étrangères de la République Algérienne, atelier sur la transition économique et la zone de libre échange, Alger, 29-30 juin 1999, p 02, 05.

[2] كحال سعد الله، المرجع السابق ذكره، ص 44.

هذه الإجراءات تسمح بالدخول الحر للمنتوجات الجزائرية داخل سوق المجموعة الأوروبية بإستثناء تلك التي تتضمنها السياسة الزراعية المشتركة PAC، و عليه فإنه بالنسبة للمنتوجات الصناعية، يكون النفوذ إلى سوق المجموعة الأوروبية حر تمامًا بشرط إحترام القواعد الأصلية المرفقة بالإتفاق[1]. أما فيما يخص المنتوجات الزراعية، التي تخضع لشروط الحصص و الرزنامة، فقد وضع نظام الأفضلية الذي ينص عن تنازلات جمركية تتراوح بين 02 % و 10 % من الحقوق الجمركية على أكثر من 80 % من الصادرات الجزائرية[2].

2- الشق المالي من الإتفاقية:

لقد تم تخصيص دعم مالي مصاحب لهذا التعاون من طرف المجموعة الأوروبية، و ذلك من خلال بروتوكولات مالية تجدد كل خمسة سنوات، هذه البروتوكولات تحدد وسائل و كيفيات مساهمة المجموعة الأوروبية في الميادين ذات الأولوية. و منذ سنة 1978 تم تنفيذ أربعة بروتوكولات مالية (كما هو موضح في الجدول الموالي)، و التي إنتهت في أكتوبر 1996[3].

البروتوكولات	الإعانات	قروض من البنك الأوروبي للإستثمار	القروض الخاصة / الرأسمال الذي يتضمن مجازفة
البروتوكول الأول (1978 – 1981)	25	70	19 قرض خاص
البروتوكول الثاني (1983 – 1986)	28	107	16 قرض خاص
البروتوكول الثالث (1988 – 1991)	52	183	04 رأسمال يتضمن مجازفة
البروتوكول الرابع (1992 – 1996)	52	280	18 رأسمال يتضمن مجازفة
المجموع	**157**	**640**	**57**
% بالنسبة للمبلغ الإجمالي (854 مليون وحدة نقدية أوروبية Ecus)	%18,38	%74,94	%06,67

المصدر : Ministère des Affaires Etrangères algérien, op.cit, 1999

و من خلال الجدول أعلاه، تظهر لنا المساهمات المالية للمجموعة الأوروبية في عدة أشكال، و هي كالآتي :

أ/ . الإعانات:

خصصت رؤوس الأموال في إطار هذا الشكل من المساهمة المالية (الإعانات) لدعم إنشاء المشاريع في القطاعات التي تم إختيارها في إطار الأولويات الوطنية فيما يخص التنمية السوسيو-إقتصادية. وعليه فإن البروتوكول الأول و الثاني (1978 – 1986) خصصا لمشاريع التعاون العلمي و التكوين المهني، أما البروتوكول الثالث (1988 – 1991) فقد تمحور حول التنمية الريفية و قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و أخيرًا سمح البروتوكول الرابع (1992 – 1996) ببرمجة نشاطات دعم التصحيح الهيكلي.

[1]Ministère des Affaires Etrangères de la République algérienne, Ibid, p02.

[2] من بين الصادرات الجزائرية التي إستفادت من تعاريف تفضيلية نذكر : الحمضيات، و الخضر و الفواكه الخضراء، و زيت الزيتون. أما فيما يخص الخمور و نظرًا لمكانتها في مجموع الصادرات الزراعية للجزائر (خاصة في فترة السبعينات) فقد وضع نظام إنتقالي يتضمن تخفيض الحقوق الجمركية بالنسبة للخمور الجزائرية ذات النوعية العادية و الإعفاء من الرسوم الجمركية الخمور ذات النوعية الجيدة.

[3]Ministère des Affaires Etrangères de la République algérienne, Ibid, p03.

و بالتالي تظهر لنا هذه الإعانات على شكل رؤوس أموال موجهة إلى تمويل المشاريع ذات الحجم المتوسط المتمثلة في عمليات التعاون التقني، و في ميدان التكوين، و حيازة التجهيزات الثانوية الصغيرة، كما تجدر الملاحظة أن هذه الإعانات لا تسدد أي هي عبارة عن هبات[1].

ب/ . قروض من البنك الأوروبي للإستثمار BE I:

منحت هذه القروض حسب شروط مع إمكانية الإستفادة من تخفيض يقدر بـ 02% فيما يخص الفوائد، و قد وجهت هذه الأموال لتمويل مختلف المشاريع ذات الأولوية بالنسبة للإقتصاد الجزائري، و ذلك من خلال عمليات البرمجة التي تشارك فيها المفوضية الأوروبية و الحكومة الجزائرية. و قد مثلت قروض البنك الأوروبي للإستثمار أغلبية الموارد الممنوحة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية (أي بنسبة 76%).

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه القروض الممنوحة (640 مليون أورو) خصصت لتمويل مشاريع الهياكل القاعدية (الطرق و الطرق السريعة، و بناء السدود و قنوات تطهير المياه). و قد قاربت نسبة إستهلاك القروض في ماي 1998 حوالي 70 %[2].

ج/ . القروض الخاصة:

يتعلق الأمر بقروض تمنح بشروط جد ملائمة (بسعر فائدة تعادل 01 % سنويًا، مع مهلة تسديد تصل إلى 40 سنة منها 10 سنوات مؤجلة) و هي موجهة لدعم قروض البنك الأوروبي للإستثمار. و قد إستفادت الجزائر من خلال البروتوكولين الأول و الثاني بمبلغ 17 مليون أورو من القروض الخاصة، إستهلك منها نسبة 70% [3].

د/. رؤوس الأموال التي تتضمن مجازفة:

وجهت هذه الأموال قصد دعم الشراكة في قطاع الصناعات المتوسطة و الصغيرة. و قد منحت المفوضية الأوروبية للبنك الأوروبي للإستثمار تفويض تسيير هذه المبالغ المالية التي بلغت قيمتها الإجمالية 80 مليون أورو خصصت لبلدان جنوب و شرق حوض البحر الأبيض المتوسط المعنية بإتفاقات التعاون مع المجموعة الأوروبية.

و قد إستفادت الجزائر سنة 1988 من أربعة (04) ملايين أورو، كما منح مبلغ 18 مليون أورو للجزائر أيضًا في سنة 1992 و التي لم يتم إستعماله إلا بعد فترة طويلة من المفاوضات بين البنك الأوروبي للإستثمار و السلطات الجزائرية، حيث تم تخصيص هذه القروض لتمويل عمليات إعادة الهيكلة الصناعية[4].

3 ـ تقييم التعاون الإقتصادي بين المجموعة الأوروبية و الجزائر (1976 – 1996):

كان من المنتظر من إتفاق التعاون بتاريخ 26 أفريل 1976 رفع مستوى التنمية الإقتصادية و الإجتماعية للجزائر، و بالتالي تقليص عدم التوازن ما بين هذه الأخيرة و المجموعة الأوروبية. إلا أنه لم يتم تحقيق هذا الهدف، و ذلك راجع من جهة لعدم كفاية الأموال المخصصة من طرف المجموعة

[1] كحال سعد الله، المرجع السابق، ص 45.

[2]Ministère des Affaires Etrangères de la République algérienne, Ibid, p05.

[3] كحال سعد الله، المرجع السابق، ص 45.

[4]Ministère des affaires étrangères de la république algérienne, op.cit, p 05, 06.

الأوروبية للجزائر، و من جهة ثانية، عدم إستفادة الجزائر من التسهيلات المقترحة من طرف المجموعة الأوروبية و خاصة فيما يخص فتح إقتصادها مما يتلاءم مع سياسة جلب الإستثمارات الأجنبية. فعلى المستوى المالي، لم تستفيد الجزائر من جميع المشاريع المقترحة لا سيما تلك التي تتناول خاصة عصرنة و تنويع الصناعات أو تلك المتعلقة بمكافحة التلوث، كما أنه لم يتم إستخدام القروض الممنوحة من طرف المجموعة الأوروبية ما بين سنتي 1976 – 1996 إلا بنسبة 85% مع نسبة تسديد لم تتجاوز 40%[1].

و قد خص هذا الإستهلاك الضعيف للقروض البروتوكولين الآخرين (الفترة ما بين سنتي 1987 – 1996) اللذين تزامنا مع تفاقم مشاكل التمويل الخارجي للإقتصاد الجزائري.

و قد تمثلت نتائج تنفيذ البروتوكولات الأربعة كالتالي :

المبلغ / البروتوكول	المجموع	الإلتزام		التسديد	
		القيمة	%	القيمة	%
البروتوكول الأول (1977 – 1981)	114	108	95	97	83
البروتوكول الثاني (1982 – 1986)	151	141	94	92	65
البروتوكول الثالث (1987 – 1991)	239	239	100	38	16
البروتوكول الرابع (1992 – 1996)	350	145	41	15	10

هذه النسب في إستخدام القروض المتاحة من طرف المجموعة الأوروبية تكذب التصريحات العديدة للمسؤولين الجزائريين فيما يخص صعوبة التمويل الخارجي[2].

فحسب إحصائيات المفوضية الأوروبية، تعتبر قدرات إستهلاك الجزائر لرؤوس الأموال الممنوحة في إطار البروتوكولات المالية المبرمة مع الشركاء المتوسطيين هي الأضعف، حيث قدرت في منتصف سبتمبر 2000 نسبة الإلتزام بـ 66,3 % و نسبة الدفع بـ 47,2 %.

و لا يكفي التأخر في الإنجاز و ثقل الإجراءات التي هي من أهم مميزات الإقتصاد المخطط في تبرير الفرق ما بين المبالغ المتوفرة و المبالغ المستهلكة.

و بالتالي بقت المجموعة الأوروبية المستفيد الأول على حساب الطرف الجزائري، حيث تواصل العجز التجاري في ميدان السلع لصالح المجموعة الأوروبية، بإعتبار أن 95% من الصادرات الجزائرية لأوروبا تتكون من البترول. و قد كان لإنخفاض أسعار هذا الأخير إنعكاسات سلبية كبيرة على المستوى الإقتصادي و الإجتماعي للجزائر.

و قد وجهت هذه الأموال، بنسبة 60% للهياكل الإقتصادية و الإجتماعية، و 11% لتسيير المياه، و 09 % الفلاحة و الصيد، و 07 % لقطاع الطاقة و 05% للتعاون العلمي[3].

[1] كحال سعد الله، المرجع،ذكره، ص 45.

[2] Nachida M'HAMSADJI, op.cit, p 129.

[3] La commission européenne, documents sur Internet, site de la commission européenne.

المطلب الثاني:

مسار المفاوضات الصعبة للشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي:

لقد أبدت السلطات الجزائرية حماسها قصد دعم و تعميق علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي حتى قبل مؤتمر برشلونة لسنة 1995، حيث أبلغت الجزائر بتاريخ 13 أكتوبر 1993 عن موافقتها إلى المفوضية الأوروبية ببروكسل قصد إبرام إتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي.

كما حدد الرئيس الجزائري السابق ليامين زروال في فيفري 1994 من بين الأولويات الرئيسية للجزائر، هو البحث عن شراكة جديدة مع الإتحاد الأوروبي تختلف عن إتفاقيات التعاون لسنة 1976، هذا الشعور تم تجديده في شهر ماي من نفس السنة، بمناسبة زيارة الترويكا الأوروبية تحت رئاسة السيد ويلي كلايس، الوزير البلجيكي للشؤون الخارجية و التي ضمت أيضا كاتبي الدولة اليوناني و الألماني، حيث أكد الرئيس السابق زروال على رغبة الجزائر في تكوين تجمع مصالح يضم الدول الأورو ـ متوسطية على أساس مبادئ التضامن و الإستقرار.

و يمثل مسار برشلونة حاليا هذه الطموحات، حيث يعتبره العديد من الملاحظين أنه يمثل مبادرة ذات بعد إستراتيجي يهدف إلى تحقيق القطيعة بالنسبة للسياسة التقليدية للمجموعة الأوروبية، كما يمثل إطار شامل للتعاون يضم القطاعات السياسية، و الإقتصادية و الإجتماعية.

كما لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا هاما في سلسلة الحوارات التحضيرية لمؤتمر برشلونة، حيث قامت بدور المحرك خلال يومي إنعقاد المؤتمر " 27 و 28 نوفمبر 1995 " محاولة تنسيق مواقف الدول العربية عامة و بلدان إتحاد المغرب العربي خاصة، و ذلك بهدف تغليب المسعى الجماعي، لكن هذا الأخير بقي دون صدى.

و لكن رغم الأهمية الممنوحة في الخطب و برامج العمل للسلطات الجزائرية، فقد فضلت هذه الأخيرة أخذ الوقت اللازم للتفاوض و إمضاء إتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي، و ذلك قصد تجاوز الصعوبات الناتجة عن إختلاف المواقف حول بعض المسائل المرتبطة بحرية تنقل السلع، و التعريفات الجمركية، و التعاون المالي و الهجرة و ذلك بخلاف جارتيها [تونس و المغرب] المعنيتين بضرورة إيجاد منافذ لمنتوجاتها الفلاحية خاصة بصفة مستعجلة، الأمر الذي أدى بها لإبرام بسرعة إتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي كما سبق و أن تطرقنا له.

أهداف الطرف الجزائري:

قبل التطرق إلى مراحل المفاوضات، يجدر بنا التطرق إلى أهداف كل من الطرف الجزائري من جهة و الطرف الأوروبي من جهة أخرى من إتفاق الشراكة:

جلب الإتحاد الأوروبي و خاصة الدول الأعضاء إلى التفاوض مع الجزائر فيما يخص الميدانين السياسي و الأمني و ذلك قصد فك العزلة السياسية التي كانت تعاني منها الجزائر خاصة في منتصف التسعينات.

ترك الوقت الازم لتظهر نتائج الإصلاحات الإقتصادية و ذلك قبل الدخول في إلتزمات دولية جديدة.

و حسب السيد أحمد عطاف "وزير الشؤون الخارجية الجزائرية السابق" أن عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي أصبح خيارا إستراتيجيا، و ذلك راجع إلى ثلاثة " 03" عوامل:

1/ بالنظر إلى محيط الجزائر في آفاق سنة 2010 ، سيتكون قطب إقتصادي متكامل و متجانس من المحيط الأطلسي إلى غاية أوروبا الشرقية و من المغرب الأقصى إلى غاية تركيا. فلا يمكن أبدا للجزائر أن تبقى على هامش هذا التجمع، و إلا سيكون هذا الموقف إنتحاريا بالنسبة للجزائر.

2/ طريق العولمة بالنسبة للجزائر يمر عبر الإندماج فيها، و عليه فليس هناك إلا قطبين أساسيين يمكن أن ترتكز عليهما الجزائر ألا و هما إتحاد المغرب العربي و الإتحاد الأوروبي.

3/ المحيط الجهوي و العالمي يتحركان بسرعة و لا ينتظران الجزائر، فقطار الإندماج الجهوي يسير بدون توقف مما يتوجب على الجزائر أن تكون ضمن ركابه[1].

إذن فيتبين لنا من خلال ما سبق أن الظروف و المعطيات الدولية قد ساهمت إلى حد كبير في الفرض على الجزائر الدخول في شكل من التكامل مع الإتحاد الأوروبي، و لكن ذلك لا يعني بالنسبة للسلطات الجزائرية الدخول في شراكة مع الإتحاد الأوروبي من مركز ضعف. و من هنا يمكن تلخيص موقف الجزائر فيما يلي:

ففيما يخص الجانب الإقتصادي، تؤكد الجزائر على خصوصية إقتصادها، لاسيما فيما يتعلق بنسيجها الصناعي الذي هو غير قادر على منافسة الصناعات الأوروبية، مما قد يكون له آثار سلبية على المستوى المالي و الإجتماعي " البطالة " في حالة إقامة منطقة للتبادل الحر مباشرة.

و بالتالي فتهدف الجزائر في إقامة علاقة شرطية في إطار مشروع الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و ذلك قصد حماية نسيجها الصناعي، مقترحة لذلك عدة تدابير، لاسيما، فيما يخص مشاركة الإتحاد الأوروبي في تحسين مستوى أداء الصناعات الجزائرية خاصة من خلال الإهتمام بتحويل التكنولوجيا و تشجيع الإستثمارات الأوروبي في الجزائر[2].

أما فيما يتعلق بمسار المفاوضات بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر، فهي إستلزمت حوالي ستة سنوات، حيث تتم مبدئيا على شكل لقاءات تجمع موظفين سامين للطرفين كل ستة أشهر.

ففي 10 جوان 1996 وافق مجلس الإتحاد الأوروبي على عهدة جديدة للمفاوضات إلى المفوضية الأوروبية بهدف التفاوض حول إتفاق الشراكة، و ذلك قصد تعويض إتفاق التعاون ما بين المجموعة الإقتصادية الأوروبية و الجزائر التي تم الإمضاء عليه في 26 أفريل 1976. و في هذا الإطار، قام المحافض الأوروبي المكلف بشؤون حوض البحر الأبيض المتوسط بتسليم بصفة رسمية للحكومة الجزائرية عرض عقد مفاوضات و ذلك خلال زيارته للجزائر. و قصد تسهيل متابعة المفاوضات تم إقامة بتاريخ 13 أكتوبر 1996، أجهزة حكومية بالإضافة إلى لجنة وزارية مشتركة مكلفة بتسيير المفاوضات. و في يومي 04 و 05 مارس 1997 تم عقد أول دورة للمفاوضات الرسمية ما بين الوفد الجزائري المفاوض و الوفد الأوروبي حيث تم التفاوض حول المشروع التمهيدي للإتفاق من خلال عرض عام لنص المشروع.

---

[1] كمال سعد الدين المرجع السابق ص 50.

[2] كمال سعد الدين المرجع السابق ص ص 50-51.

و قد تبع هذه الدورة دورتين، إنعقدت الأولى بالجزائر من 21 إلى غاية 23 أفريل 1997، و قد تمخضت عن هذه الجولة من المفاوضات أربعة [04] أفواج عمل " فوجين للمسائل الإقتصادية، و المالية و الإجتماعية و فوجين للحوار السياسي و الأمني ". أما الدورة الثانية فقد إنعقدت ببروكسل يومي 27 و 28 ماي 1997، حيث تركز النقاش حول ميادين التعاون الإقتصادي، و المالي و الإجتماعي بالإضافة على تبادل وجهات النظر حول التنازلات المتبادلة في قطاعي الفلاحة و الخدمات. و قد درس مجلس الحكومة في إجتماعه بتاريخ 05 نوفمبر 1997 عدة مواضيع تعلقت بالتفكيك لتعريفات بالنسبة للمنتوجات الصناعية و تحرير المنتوجات الفلاحية، آخذين بعين الإعتبار بخصوصيات الصناعة و هيكلة المبادلات الجزائرية، بالإضافة إلى تقييم الإجرآت المصاحبة الضرورية و الخسائر الجبائية المنتضرة[1].

و بتاريخ 18 نوفمبر 1997 وافق الإتحاد الأوروبي الذي كانت ترأسه النمسا على إستأناف المفوضية لسلسلة المناقشات مع الطرف الجزائري، و ذلك مباشرة بعد إنتهاء المحدثات مع الترويكا بفيينا، آخذين بعين الإعتبار ظاهرة الإرهاب و خصوصيات الإقتصاد الجزائري. و فيما يخص الطرف الجزائري فقد قرر مجلس الوزراء في إجتماعه بتاريخ 18 نوفمبر 1997 بإستأناف المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي، كما تم التأكيد على هذا القرار أمام لجنة الشؤون الخارجية للبرلمان الأوروبي من طرف وزير الشؤون الخارجية الجزائري بتاريخ 27 نوفمبر 1997.

إلا أن علاقات الجزائر مع الإتحاد الأوروبي قد شهدت تراجع بسبب الأوضاع الأمنية المتدهورة و ذلك منذ جانفي 1998، الأمر الذي زاد في التأزم خاصة بعد زيارة وفد الترويكا للجزائر للإطلاع على أوضاع حقوق الإنسان في الجزائر، الأمر الذي أجل إستأناف المفاوضات من جديد. و في 05 نوفمبر 1998 قررت الحكومة الجزائرية إتباع إستراتيجية ربح الوقت و ذلك إعتمادا لآسيما على محور خصوصية الإقتصاد الجزائري و على ميكنيزم المناقشات الغير رسمية. إلى غاية الثلاثي الثالث لسنة 1999، حيث دخلت الجزائر إلى مرحلة جديدة من المفاوضات الجزئية على أساس ما تم التوصل إليه من طرف الدول المتوسطية الأخرى.

و قد تمخضت المفاوضات الغير رسمية مع المفوضية إلى عقد ملتقى مشترك ما بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي خلال يومي 29 و 30 جوان 1999 بالجزائر بمشاركة رؤساء المؤسسات الإقتصادية العمومية الجزائرية و الشركاء الإجتماعيين و المجتمع المدني. و بالموازات فقد تم إستأناف مفاوضات غير رسمية ما بين الجزائر و المفوضية، و التي ركزت على دراسة للفصول المتعلقة بالتعاون، و يمكن تلخيص الأهداف الأساسية للحكومة الجزائرية في إطار هذه المفاوضات فيما يلي:

- فرض مبدأ الخصوصيات الجزائرية، إلا أن الموقف الأوروبي بقى يتمسك بضرورة عدم الإبتعاد عن الترتيبات المصادق عليها من طرف الدول الأعضاء في النص الأصلي.

- الحصول على قبول الإتحاد الأوروبي مبدأ المناقشات حول قضايا الإرهاب و تنقل الأشخاص، و ذلك كشرط مسبق لتطرق إلى الميدان التجاري.

[1] Brochure de la journée d'information sur l'accord d'association avec l'Union Européenne organisé par le Ministère des Affaires Etrangères, à Alger le 19 mars 2002,

و بتاريخ 03 نوفمبر 1999 بدأت المرحلة الثالثة من مسار المفاوضات، أعرب السيدعبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية لتويكا الإتحاد الأوروبي بمناسبة زيارتها للجزائر عن قراره بإستأناف بصفة رسمية المفاوضات. و بالفعل فقد إنعقدت الدورة الرابعة للمفاوضات في 14 أفريل 2000. و قد شهدنا تسارع في مسار المفاوضات عندما إلتزم الرئيس الجزائري و السيد رومانو برودي رئيس المفوضية الأوروبية بإنهاء المفاوضات مع نهاية سنة 2001. كما سمحت المحادثات ما بين المسؤولين السابق ذكرهما، بتاريخ 10 أكتوبر 2001 ببروكسل قصد حل القضايا العالقة.

و إذا ما قارنا الآجال التي تطلبتها المفاوضات بالنسبة لدول المتوسطية الأخرى، حيث نجد مثلا بالنسبة للإتفاق الممضي مع تونس فقد دخل حيز التنفيذ سنة 1995 كما سبق الذكر أي على الأقل بتسعة سنوات قبل دخول الإتفاق الممضي من طرف الجزائر حيز التنفيذ، إلا أن هذا التأخر سيمدد تاريخ إقامة منطقة التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر إلى غاية 2017، أي بعد مرحلة إنتقالية تقدر ب 12 سنة إبتداء من سنة 2005، أي بعد 10 سنوات بعد تونس، الأمر الذي يمنح فرصة حسب السلطات الجزائرية و الوقت الضروري لتحسين مستوى المؤسسات الجزائرية[1].

ـ إقامة منطقة للتبادل الحر بالنسبة للمنتوجات الصناعية:

لقد تم الإتفاق على إقامة تدريجيا مبدأ المعاملة بالمثل ما بين الطرف الجزائري و الطرف الأوروبي و ذلك في آجال 12 سنة، مع الملاحضة أن التحرير التدريجي لهذه المنتوجات سيتم بوتيرة مختلفة حسب حساسية المنتوجات، و التي يمكن عرض محتواها " من الفصل 07 إلى الفصل 11 " بإختصار فيما يلي:

ـ تحرير من التعاريف الجمركية مباشرة بعد دخول الإتفاق حيز التنفيذ حوالي 250 سلعة غير منتوجة محليا و التي تخضع لنسبة تعريفية تتراوح ما بين 05 و 15 بالمائة. و قد تستفيد المؤسسات الإنتاجية الجزائرية من عدة إمتيازات خاصة تلك التي تستورد المنتوجات النصف المصنعة و التي تكون معفية من التعريفات الجمركية، الأمر الذي سيشجع التشغيل.

ـ تحرير قائمة ثانية من المنتوجات إبتداء من السنة الثالثة بعد دخول الإتفاق حيز التنفيذ و ذلك خلال مرحلة 05 سنوات فيما يخص التجهيزات الصناعية و الفلاحية. و في نفس الوقت تبقى تستفيد المنتوجات المصنوعة محليا من حماية إلى غاية سنة 2006.

ـ أما باقي المنتوجات الحساسة و المنتوجات المستهلكة فستكون محل تحرير تدريجي إبتداء من السنة الثالثة، وذلك على مرحلة عشرة سنوات.

و طبقا لترتيبات الغات و المنظمة العالمية للتجارة لا سيما المادة السادسة، فقد تم الإتفاق على ما يلي:

ـ إمكانية إحتفاظ الجزائر بإمكانية إتخاذ الإجرآت المواتية فيما يخص التشريع الوطني إذا لوحض ممارسات دعم للمنتوجات من طرف الإتحاد الأوروبي سواء كان مباشر أو غير مباشر، و ذلك طبقا للمادة 23 من الإتفاق.

[1] Brochure de la journée d'information sur l'accord d'association avec l'Union Européenne organisé par le Ministère des Affaires Etrangères, à Alger le 19 mars 2002,

ـ و في حالة مواجهة منتوجات معينة لصعوبات كبيرة، فيمكن للجزائر أن تطلب مراجعة رزنامة التفكيك التعريفي أو إيقاف الرزنامة لمدة سنة، و ذلك طبقا للفقرة الرابعة من المادة 09 من الإتفاقية.

ـ كما يمكن إتخاذ إجرآت إستثنائية لفترات غير محدودة تطبق على الصناعات الناشئة أو بعض القطاعات التي تعاني من صعوبات أو في حالة إعادة هيكلة، و خاصة عندما تكون هذه الصعوبات من شأنها إحداث مشاكل إجتماعية خطيرة، و ذلك طبقا للمادة 11 من الإتفاقية.

ـ كما يمكن إتخاذ أيضا إجرآت إستثنائية قصد الإبقاء على الإجرآت التي تم إتخاذها لمرحلة 03 سنوات و ذلك ما بعد المرحلة الإنتقالية، أخذا بعين الإعتبار الصعوبات المتعلقة بإنشاء صناعات جديدة. فممارسات الدعم هي مسيرة من طرف قواعد الغات و المنظمة العالمية للتجارة.

ـ إجراءات إقامة منطقة للتبادل الحر التدريجي للمنتوجات الفلاحية، و الصيد البحري و منتوجات الفلاحية المحولة:

فيما يخص المنتوجات الفلاحية، لم يتطرق الإتفاق إلى تحريرها الكامل، حيث تم الإحتفاض بالتنازلات الممنوحة في إطار إتفاق التعاون لسنة 1976 إلا أنه قد تم تدعيمها و توسيعها إلى أن تمتد إلى إتباع قاعدة المعاملة بالمثل، فيما يخص الدخول إلى أسواق الطرفين، و ذلك على شكل الحصص، و نفس المبدأ تم إتباعه بالنسبة لمنتوجات الصيد البحري. كما تجدر الملاحضة أن الجزائر نظرا لضعف إنتاجها الفلاحي جعلها لم تستغل الحصص المخصصة لها بل هي تقوم أساسا بإستيراد المنتوجات الفلاحية[1].

1ـ فيما يخص تجارة الخدمات:

لقد نص الإتفاق على نظام إنتقالي في إنتظار إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للجزائر. فقد مدد من جهة،الإتحاد الأوروبي إلى الجزائر مبدأ الدولة الأكثر رعاية في إطار الإتفاق العام للتجارة و الخدمات. و من جهة أخرى، فإن الجزائر تمنح مبدأ الدولة الأكثر رعاية فيما يخص الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات. أما فيما يخص المعاملة الوطنية للفروع، و المحلات و المستخدمين فستكون خاضعة للتشريع الوطني.

و بعد إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، سيتم بعد التفاوض إمضاء " إتفاق إندماج إقتصادي " في إطار المادة 08 من الإتفاق العام للتجارة و الخدمات.

ـ الإمضاء على إتفاقية الشراكة:

و قد تم تحديد تاريخ التوقيع على الإتفاقية ما بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي على هامش المؤتمر الوزاري الأورو ـ متوسطي، في يومي 22 و 23 أفريل 2002 بمدينة فلانسيا، و ذلك بعد إكتمال التحضير المادي لا سيما الترجمة. و ذلك بخلاف ما جرت عليه العادة من خلال التوقيعات على الإتفاقيات السابقة التي تمت ما بين وزراء الشؤون الخارجية لدول المتوسطية من جهة و المفوضية الأوروبية من جهة أخرى، و ذلك على هامش مجلس الشؤون العامة ببروكسل، و بحضور وزراء الشؤون الخارجية الخمسة عشرة للإتحاد الأوروبي.

[1] Brochure de la journée d'information sur l'accord d'association avec l'Union Européenne organisé par le Ministère des Affaires Etrangères, à Alger le 19 mars 2002,

بينما نجد أن السلطات المصرية مثلا، قد إستغرقت حوالي سنة قبل القيام بإمضاء النص الممضي عليه بالأحرف الأولى. و قد تم المصادقة عليه من طرف البرلمان الأوروبي بتاريخ 2001/11/29، و سيمر الإتفاق على الإجرآت العادية للمصادقة من طرف البرلمنات الوطنية و الجهوية الأوروبية و البرلمان المصري.

أما فيما يخص إجرآت تنفيذ الإتفاق الممضي من طرف الجزائر، فتواجهنا ثلاثة إحتمالات، و المتمثلة فيما يلي:

1/ فمثلا فقد قامت تونس بوضع حيز التنفيذ للإتفاق بصفة أحادية من خلال قانون المالية منذ الفاتح جانفي 1996.
2/ أما الأردن فقد إنتظرت مدة أربعة سنوات التي تطلبتها إجرآت المصادقة على الإتفاق من طرف البرلمانات الوطنية.
3/ و أخيرا لبنان، التي أمضت بالأحرف الأولى على الإتفاق بتاريخ 2002/01/20 [1].

المطلب الثالث :

تقييم العلاقات الجزائرية ـ الأوربية في إطار الشراكة الأورو-متوسطية :

إستفادة الجزائريين من برنامج ميدا 1 / 1 Meda

إستفادت الجزائر من الدعم المالي المخصص من طرف الإتحاد الأوروبي لدول جنوب و شرق حوض البحر المتوسط[2].

إلا أن الجزائر قد إستفادت بمبالغ مالية ضعيفة في إطار برنامج ميدا I بالمقارنة مع جيرانها (تونس والمغرب)، حيث لم تتحصل إلا بمبلغ 164 مليون أورو خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1996 – 1999، أي أقل من خمس (5/1) المبلغ التي إستفاد منها المغرب الأقصى.

كما تجدر الإشارة إلى الإستفادة البطيئة للقروض في البداية أي ما بين سنتي 1996 – 1998، و ذلك نظرًا للقدرات الضعيفة لإستغلال الأموال نظرًا أساسا للظروف الأمنية الصعبة.

و فيما يخص ميادين إستهلاك هذه الأموال نذكر :

إستفادت الجزائر بمبلغ 125 مليون أورو euros في سنة 1997، منها 30 مليون أورو تدخل في إطار برنامج ميدا. خصصت هذه المبالغ للإصلاحات الهيكلية في إطار مساندة مسار المرحلة الإنتقالية و الإصلاحات الإقتصادية، لا سيما في ميدان تحوير التجارة الخارجية، و الخوصصة، و الضمان الإجتماعي و السكن.

---

[1] Brochure de la journée d'information sur l'accord d'association avec l'Union Européenne organisé par le Ministère des Affaires Etrangères, à Alger le 19 mars 2002,

[2] Commission des communautés européennes, communication de la commission au conseil et au parlement européen en vue de préparer la quatrième réunion des ministères euro-méditerranéens des affaires étrangères, op.cit, p 22.

بالإضافة إلى ذلك، إستفادت الجزائر من مبلغ 57 مليون أورو موجهة إلى دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تم إمضاء إتفاقية هذا التمويل في نوفمبر 1999، و دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ منذ أكتوبر 2000.
كما خصص مبلغ 38 مليون أورو لصالح دعم مشاريع المساعدة التقنية للقطاع الخاص، حيث تم إمضاء الإتفاق في نوفمبر 1999.

و إستفادت الجزائر أيضًا من مبلغ 23 مليون أورو وجهت لعصرنة القطاع المالي في ديسمبر سنة 1999.

و في إطار ضمان التوازن الإجتماعي - الإقتصادي، خصص مبلغ 05 ملايين أورو في سنة 1999 لصالح المؤسسات الغير حكومية قصد مكافحة الفقر.

و أخيرًا، منح الإتحاد الأوروبي مبلغ 60 مليون أورو في إطار برنامج شامل لدعم الصندوق الإجتماعي الجزائري بهدف ترقية الشغل و النشاطات التنموية لصالح السكان المحليين[1].

المبحث الثالث :

الدول التي لم تمضي إتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي - ليبيا و موريتانيا، الدولتان المبعدتان من مشروع برشلونة :

لقد أصر الإتحاد الأوروبي على عدم إشتراك كل من ليبيا و موريتانيا في مفاوضات الشراكة، رغم إرتباط إقتصادهما بالإتحاد الأوروبي مثلها مثل بقية دول إتحاد المغرب العربي.

ففيما يخص ليبيا، فلم تكن أنذاك مهتمة بالشراكة مع الإتحاد الأوربي، و لأسباب سياسية لم يرغب هذا الأخير في إقامة شراكة معها[2]. أما موريتانيا فهي غير مطلة على الحوض المتوسط.

المطلب الأول :

ليبيا و العقوبات الأممية :

تعتبر الجماهيرية الليبية أحد الدول المغاربية المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط، و بالتالي كان من المفروض أن تكون ضمن الدول المتوسطية الأخرى التي أبرمت أو في طريقها لإبرام إتفاق شراكة مع الإتحاد الأوربي ضمن إطار السياسة المتوسطية المتجددة، و لكن الحصار الإقتصادي الذي فرض على ليبيا، نتيجة لأزمة لوكربي، أبعد كل إمكانية لذلك.

و نتيجة للحصار الدولي، واجهت الجماهيرية الليبية وضعية تجارية مقلقة، فحسب الجدول التالي، نجد الرصيد التجاري، رغم كونه إيجابي، يسجل تراجع إبتداء من 1992. فمعظم المواقع الصناعية خاصة تلك المرتبطة بالبترول و الغاز، أصيبت بأضرار كما أن نقص قطع الغيار و بعض المنتوجات الوسيطة زادت في تأزم الجهاز.

---

[1]Commission des communautés européennes, communication de la commission au conseil et au parlement européen en vue de préparer la quatrième réunion des ministères euro-méditerranéens des affaires étrangères, Ibid, p 22.
[2]Nachida M'HAMSADJI – BOUZIDI, op.cit, p 134.

و لكن بدعم خاصة من فرنسا و البلدان العربية، إستمرت ليبيا في إستعمال قنوات أخرى للتجارة مع الخارج. ففي سنة 1995، من إنتاج قدر بـ 68 مليون طن من البترول، صدرت ليبيا 6 ملايين في السوق العالمية[1].

أهم الدول المستوردة و المصدرة لليبيا (بـ % في 1994)

الدول	البلدان المستوردة	البلدان المصدرة
إيطاليا	34,8	21,7
ألمانيا	17,4	10,9
إسبانيا	12,8	0,9
فرنسا	4,7	6,0
بريطانيا	2,6	7,6

المصدر : Conjonctures 1997

و من هنا، نلاحض مجهودات ليبيا على توسيع علاقاتها الإقتصادية و التجارية، هذه السياسة تتمثل في فتح آبار البترول إلى الشركات دون إستثناء بشرط أن تتحكم في التكنولوجيا. مما سيسمح على المدى المتوسط بأن تبقى ليبيا قطبًا مهمًا، و هذا ما سوف يغير من رأي المجموعة الأوروبية.

ميزات المدفوعات (بملايين الدولارات)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الصادرات	10005	10200	9693	7700	7800	9300
الواردات	6280	6548	6711	9098	7400	9300
الميزان التجاري	3725	3654	2982	1398	400	2000

المصدر : Conjoncture 1997

المطلب الثاني :

موريتانيا، دولة غير متوسطية :

لا تعتبر موريتانيا من بين الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، كما أن موريتانيا قد إنضمت إلى إتفاقية ياوندي YAOUNDE، هذه الإتفاقية التي تم إبرامها بين الأعضاء الستة في الأصل للمجموعة الأوروبية، و ثماني عشر بلدًا إفريقيا من بين المستعمرات السابقة لفرنسا و بلجيكا و ذلك في 20 جويلية 1963. و كانت هذه الإتفاقية تهدف إلى ترسيخ الروابط الإقتصادية التي نسجت بين الطرفين أثناء المرحلة الإستعمارية. و بعد إنضمام المملكة المتحدة التي كانت لها إمبراطورية إستعمارية، إتسع نطاق هذه العلاقات في إطار معاهدة "لومي" التي وقعها 46 قطرا من إفريقيا، و الكراييب و المحيط الهادي (لومي الأولى في 28 فيفري 1975)، ثم مع 58 بلدًا (لومي الثاني في

[1]Conjonctures 1997, p 308.

31 أكتوبر 1979)، ثم مع 66 بلدًا (لومي الثالث في 8 ديسمبر 1984)، و أخيرًا مع 96 بلدًا (لومي الرابع في 1990) التي تغطي فترة التسعينات بأكملها[1].

و منذ سنوات، أعطت الجمهورية الموريتانية الأولوية لتنفيذ برامج الإستقرار و التصحيح الهيكلي. و كانت تهدف هذه الإصلاحات أساسًا إلى تعديل الروابط بين الدولة و القطاعات الإقتصادية و المواطن. و حسب الخبراء، فإن النتائج الإقتصادية كانت على العموم مقنعة في إطار مناخ يرمي إلى إرساء قواعد التنمية يقودها القطاع الخاص، و تحرير المبادلات و التجارة الخارجية ... إلخ.

و تجدر الإشارة، أنه ما زالت ترغب و تسعى موريتانيا بدعم من فرنسا في الإنضمام إلى برنامج الشراكة الأورو - متوسطية[2].

[1] فتح الله، ولعلو، نفس المرجع السابق، f 12.

[2] Hayate CHERIGUI, op.cit, p 359.

الفصل الثالث

صعوبات و رهانات دول إتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورو-متوسطي

توجد العديد من المشاكل و الصعوبات التي تواجه قيام شراكة حقيقية ما بين إتحاد المغرب العربي و الإتحاد الأوروبي، منها ما هو خاص بدول المغرب العربي أنفسها و منها ما يعود إلى نقص إرادة الطرف الأوروبي، سنورد أهم هذه العراقيل فيما يلي:

المبحث الأول:

حالة التبعية و اللاتوازن:

نلاحظ أنه توجد فوارق تحتية و فوقية بدرجة متفاوتة بين الإقليمين (دول المغرب العربي و دول الإتحاد الأوروبي). من الناحية الإقتصادية فهي متعددة، نذكر إرتفاع معدل النمو السكاني، و الناتج القومي، و الدخل الفردي، و أنظمة السوق، و كذلك القاعدة الصناعية و الزراعية و دورها في الإنتاج، و الإكتفاء الذاتي و الصادرات. فالعلاقة بين الإقليمين (أي دول اتحاد المغرب العربي و الإتحاد الأوروبي) تتصف بتبعية إقتصادية و تنمية غير عادلة و غير متكافئة. إذ أن الإتحاد الأوروبي مستمر في تحقيق تنقلات نوعية من خلال إكتمال السوق الأوروبي الواحد الذي تنعكس آثاره على مسار الإتحاد المغربي البطيء النمو، الأمر الذي يكّرس تبعية هذا الأخير للإقليم الأوروبي.

بالإضافة إلى ذلك، فعلى المستوى السياسي يمثل الطرف الأوروبي ثاني قوة عالمية من حيث دوره السياسي إقليميا و دوليا، و ذلك من خلال الإمكانيات العسكرية (النووية) و العضوية الدائمة لكل من فرنسا و بريطانيا في مجلس الأمن اللذين يترتب عنهما دور معين في لعبة التوازنات للقوى إقليميا و عالميا[1].

و سوف نتطرق فيما يلي إلى طبيعة العلاقات التجارية القائمة ما بين دول الإتحاد المغرب العربي و الإتحاد الأوروبي، و ذلك من خلال النقاط التالية :

المطلب الأول :

العجز في الميزان التجاري لدول المغرب العربي :

في إطار المنظور الحالي للعلاقات الدولية، فإن التجارة هي الوسيلة الرئيسية لسياسة الدول المتقدمة. فنجد أن دول الجنوب تهدف للحصول على التكنولوجيات الجديدة و الوسائل الضرورية للتنمية السريعة، بعكس دول الشمال التي هي تبحث على تصدير فائض إنتاجها. فماعدى المنتجات البترولية ليست دول الشمال في وضعية تبعية إتجاه دول الجنوب.

---

[1] ميلاد مكي الأورابي العلاقات التجارية الأورابية 2000، مجلة المستقبل العربي العدد 209، جويلية 1996، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص ص 31-32.

و في هذا الإطار إذا ما تطرقنا إلى العلاقات التجارية ما بين دول إتحاد المغرب العربي و الإتحاد الأوروبي . نلاحظ أنه معدى الجزائر و ليبيا تسجل الدول الثلاثة الأخرى للمغرب العربي عجز في تميزانها التجاري مع الإتحاد الأوروبي[1] .

بالإضافة إلى هيكل العلاقات التجارية السابق ذكره، و الذي ترجع أسبابه إلى الإستعمار و ما ترتب عنه من خلال ربط إقتصاديات دول إتحاد المغرب العربي بإقتصاديات الإستعمار الأوروبي و خاصة الفرنسي، حيث نجد أن معدل نسبة إستراد دول إتحاد المغرب العربي من الإتحاد الأوروبي تقدر ب **62,98%** في سنة **1999**، تمثل فرنسا حوالي **25%** . أما فيما يخص صادرات دول إتحاد المغرب العربي نحو الإتحاد الأوروبي فهي تقدر ب **69,12%** تمثل نسبة فرنسا حوالي 18%.

كما نجد الممارسات الحمائية للإتحاد الأوروبي خاصة في الميدان الفلاحي الذي تتمتع تونس و المغرب بقدرات تنافسية فيه، من خلال الفائض في الإنتاج و بالتالي القدرة على التصدير. و تزداد أهمية هذا القطاع في إمكانية تطويره خاصة في الدول الأخرى و بالتحديد الجزائر، حيث تتمتع دول المغرب العربي بمساحات كبرى غير مستغلة كلية، و ذلك بمقابل المساحات المزروعة في أوروبا التي وصلت إلى حدها الأقصى بنسبة **30**% من مساحة الإتحاد الأوربي .

كما نجد قطاعات أخرى تتمتع فيها دول إتحاد المغرب العربي بقدرات تنافسية كقطاع المنتوجات و الأحذية خاصة بالنسبة لتونس، هذا القطاع الذي يتطلب من دول الإتحاد الأوروبي تشجيع دول إتحاد المغرب العربي قصد تنويع صادراتهم.

إذن تبقى إتفاقيات **1986 /1987** الأوروبية المغربية التفضيلية غير كافية، و حتى إتفاقي الشراكة المبرمين من طرف الإتحاد الأوروبي مع كل من تونس و المغرب و مؤخرا الجزائر ، التي لا تتطرقا للجانب الفلاحي نظرا كما سبق الذكر لطابع الحساس لهذا القطاع بالنسبة للإتحاد الأوروبي في إطار السياسة الفلاحية المشتركة المتبعة في بروكسيل. مما قد تكون له آثار سلبية على مستقبل العلاقات التجارية بالنسبة لدول إتحاد المغرب العربي الذي تمثل صادرات المنتوجات الفلاحية بنسبة **41%** من إجمالي الصادرات و مقابل **40%** بالنسبة للمنتوجات الطاقوية.

هذا فيما يخص الصعوبات المرتبطة بالعلاقات التجارية ما بين الإتحاد الأوروبي و دول إتحاد المغرب العربي .

كما نجد أن هناك مشكل آخر ما بين دول المغرب العربي في حد ذاتها، و هو يتمثل في ضعف التبادل التجاري فيما بينها، حيث لا يتجاوز 1%. و بالتالي فلا يمكن تصور نجاح مشروع تكاملي حقيقي ما بين الشمال و الجنوب دون نجاح تكامل جنوب جنوب.

[1] Jamel BOUTIAB, op.cit, pp48 ;49.

المطلب الثاني :

نقص المواد المالية الناتجة عن تفكيك الحواجز التعريفية :

تفرض إتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي على دول المغرب العربي الإستغناء عن الموارد المالية الناتجة عن هذه التعريفات التجارية و آثارها في الميزانيات الحكومية و التوازنات الجبائية.

فإنشاء منطقة للتبادل الحر يعني الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية، مما قد يكون له آثار مالية كبيرة خاصة على دول جنوب و شرق حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث ستعاني دول المغرب العربي من نقص في الميزانية الحكومية و التوازنات الجبائية.

و كما يؤكد الباحثين« **بن سعدون**» و« **شوفالي A._Chevallier** » أن النقص في المداخل الجبائية سيكون أحد النتائج الرئيسية لتحرير التجاري و بصفة خاصة التبادل الحر. و يظهر لنا أن الخسائر في المداخل الجبائية تختلف من دولة لأخرى، فبالنسبة لتونس تمثل الخسائر الجبائية من موارد الإدارة على الأقل 23,3% أي حوالي 6% بالنسبة للنتائج الداخلي الإجمالي. و فيما يخص المغرب الأقصى تصل نسبتها إلى 11 % أي حوالي 6 % بالنسبة للنتائج الداخل الإجمالي، و يظهر لنا أن الجزائر هي التي سوف تتعرض للخسائر الأقل بنسبة 05 %.

كما أن الأوضاع ستزداد أكثر صعوبة من خلال الهامش الضيق الممنوح لهذه الدول قصد سد الحاجيات الناتجة عن التفتح الإقتصادي. و في هذه الوضعية، نجد أن إنخفاض التعاريف الجمركية سيتواصل مع الإتحاد الأوروبي و في نفس الوقت تزداد الواردات في الإرتفاع.

الأمر الذي يؤدي بنا للتساؤل كيف يمكن حد الآثار السلبية لمسار الإنخفاض هذا في التعاريف الجمركية في فترة قصيرة نوعا ما تتراوح ما بين **10 و 12** سنة. و في هذا الإطار نلاحظ أن متخذي القرار نادرا ما تكون لديهم الأجوبة في الوقت المناسب ؟ إلا أننا يمكن تقديم بعض الحلول بصفة عامة[1] .

1-) إصلاح النظام الجبائي:

إن هذا الإصلاح يهدف إلى زيادة المداخل الجبائية من خلال إدخال إصلاحات مؤسساتية هامة، بمنحها الإمكانيات اللازمة لمواجهة التهريب الجبائي، كما لا يجب في نفس الوقت رفع الظرائب المباشرة **T.V.A** حيث أن إرتفاع هذه الأخيرة يؤدي إلى رفع الأسعار مما يقلص القدرات التنافسية.

2-) إصلاح قطاع الإدخار:

فنجد أن الإدخار في الدول المغاربة يبقى ضعيف، فتشجيع الإدخار يؤدي إلى توفير الموارد المالية للمؤسسات قصد التوسع[2].

[1] Tahar HAROUN, op.cit, pp 357;358.
[2] Tahar HAROUN, Ibid, p322.

المطلب الثالث :

مشكل المديونية :

من المعروف أن أزمة المديونية الخارجية قد ظهرت إلى العلن منذ سنة **1980**، فمنذ ذلك التاريخ لم تتوقف هذه الآفة من النمو و الإنتشار. و تظهر لنا خطورة هذه الظاهرة خاصة إذا ما قرناها مع الناتج الداخلي الإجمالي لدولة المعنية و قيمة صادراتها[1].

و إذا ما تطرقنا إلى خريطة المديونية المغربية لسنة **2000**، نجد أن الجزائر تقدر مديونيتها بـ **30,665 مليار دولار** بينما أن الناتج الداخلي الإجمالي يقدر بـ **134,387 مليار دولار** في حين أن الصادرات لم تتجاوز **22 مليار دولار.** كما نجد أيضا المغرب الأقصى الذي تقدر مديونيته بـ **20,687 مليار دولار** بينما أن الناتجه الداخلي الإجمالي يقدر بـ **91,795 مليار دولار** و **7,367 مليار دولار** كقيمة الصادرات الخارجية.

أما تونس فتقدر مديونيتها ب **11,078 مليار دولار**، بينما الناتج الداخلي الإجمالي يقدر بـ **50,448 مليار دولار** في حين قدرت الصادرات **6,123 مليار دولار**. و فيما يخص معدل الدول الخمسة لإتحاد المغرب العربي، فنجد أن الديون الخارجية تقدر بـ **68,719 مليار دولار** مقابل **360,510 مليار دولار** قيمة الناتج الداخلي الإجمالي، و **31,563 مليار دولار** للصادرات، كما أن خدمة الديون بالنسبة للصادرات تقدر بـ **24,77 مليار دولار**[2].

من خلال هذه الأرقام تتضح أن مبالغ تسديد فوائد و خدمات الديون هي جد هامة، هذه المبالغ التي هي في حاجة إليها الدول المغاربية قصد تمويل مشاريعها التنموية.

و تزداد خطورة هذا الوضع في أن هذه الديون لا تكف عن الزيادة، فعلى سبيل المثال لم تكن تتجاوز مديونية هذه الدول سنة **1980**، **36 مليا دولار**، أي أنها تضاعفت تقريبا بعد أقل من عشرين سنة. فأمام صعوبة إلتزام الدول المغاربة بتسديد هذه الديون ينموا خطر تراكم أسعار فوائدها، مما أدى بهذه الدول إلى تكريس مداخيلها لتسديد مديونيتها على حساب برامج التنمية القاعدية للمجتمع المغاربي، كما أدت إلى عجز مالي في موازين مدفوعاتها و جعلتها أسيرة طلب المزيد من الإقتراض[3].

و من هنا بإمكان للإتحاد الأوروبي أن يتدخل لدى بيوت التمويل العالمية للحد من الآثار السلبية لهذه المديونية في المسارات التنمويه في الأقطار المغاربة، أو من خلال منح قروض خاصة لدعم ميزان مدفوعاتها. و على الرغم من عدم ملاءمتها لحل المشكل بصفة جذرية، إلا أن ذلك يعتبر علاج مؤقت. كما يجب اللجوء إلى التعاون في إيجاد أسواق ثانوية أخرى للصادرات المغربية للحد من المديونية الخارجية، و في ذلك فرصة للإطلاع على بعض تجارب دول أمريكا اللاتينية في عملية كيفية التغلب على مشكل المديونية الخارجية و الإستفادة من تجاربها.

---

[1] ميلاد محمد الأمراض المرجع السابق ذكره ص 37.

[2] Etat du Monde 2000, pp 128 ;129.

[3] Djamel BOUTIAB, op.cit, p57.

و في هذا المجال، فعلى الإتحاد الأوروبي قصد إثبات حسن نواياه أن يقوم بالتنازل على بعض أجزاء الديون.

كما أن مسألة المديونية تؤدي بنا إلى التطرق إلى مسألة أخرى عامة تتمثل في الإستثمارات الخارجية.

المطلب الرابع :

جلب الإستثمار الأجنبي :

إن المديونية المتزايدة إنعكست سلبا على إمكانيات الدول المغاربة للحصول على رؤوس الأموال قصد تمويل إقتصادها، مما يجعل الحل الأفضل لتجاوز هذا المشكل يتمثل في الإستثمار المباشر الأجنبي الذي من شأنه أن يأخذ قصط هام من العلاقات ما بين إتحاد المغرب العربي و الإتحاد الأوروبي في إطار مشروع الشراكة الأورو- متوسيطية. خاصة إذا علمنا أن دول إتحاد المغرب العربي تتحصل على أقل من 0,8 % من الإستثمار المباشر الأجنبية في العالم، كما نجد أن الإتحاد الأوروبي يستثمر ما قدره عشرة أضعاف في أمريكا اللاتينية بالمقارنة ما يستثمره في دول إتحاد المغرب العربي.

و تكمن أهمية فرص الإستثمار الأوروبي و الأجنبي في أقطار إتحاد المغرب العربي بإعتباره سوق واسع، بالإضافة أنه يمثل حل عملي لمشكل المديونية من خلال تعويض قيمة هذه الأخيرة بقيمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة، الأمر الذي طالب به في عدة مناسبات قادة دول إتحاد المغرب العربي. و لكن يبقى ذلك مرهون أيضا بنجاح برنامج السوق المغاربي، و مدى إستعابه للإستثمارات القادمة و الإستعداد لها بقوانين و نظم تكفل حقوقها و تضمن فعاليتها، الأمر الذي تعمل الدول المغاربة على دعمه، كما هو الحال بالنسبة للجزائر من خلال قانون الإستثمار. فمن شأن ذلك أن يتيح الفرصة أمام الإستثمار الأوروبي لأن يخوض تجاربه و هو مطمئن في هذه المنطقة القريبة جغرافيا من أوروبا بدل الإستثمار في مناطق جد بعيدة كآسيا و أمريكا اللاتينية.

كما أن دعم الإتحاد الأوروبي للإستثمار في الأقطار المغاربة، سيعمل على الإيتاء بنتائج إيجابية من خلال توظيف هذه الإستثمارات في الصناعة، و الزراعة و نقل التكنولوجيا مما يحقق الإكتفاء الذاتي بدلا من الإعتماد على الواردات، كما من شأنه حل مشكل ظاهرة ما يسمى بتنامي الهجرة العالمية المغاريبية إلى أسواق العمل الأوروبية. فرغم أن سوق العمل المغاربي يمثل مصدرا رخيصا للأيدي العاملة لأوروبا لتحريك عجلة إقتصادها، إلا أن الهجرة الكثيفة لليد العاملة قد تمثل في نظر الأوروبيين خطر من شأنه أن يشجع الهجرة الغير شرعية[1]. أما بالنسبة لدول المغاربية، فذلك سيحرمها من الطاقات الشبانية القادرة على العمل، حيث قدر عدد العمال المغاربة بـ 5 ملايين في دول الإتحاد الأوروبي. فهنالك أكثر من مليون جزائري يعيش في فرنسا، و عندما نضيف أسرهم فالمجموع يصل إلى 3 ملايين جزائري يقيم في فرنسا، و من المرشح أن هذا الوضع سيزداد نتيجة النمو الديموغرافي الذي تعيشه دول إتحاد المغرب العربي بالمقارنة مع

[1] ميلاد مقلاتي المرجع السابق ص 38 f f 39.

الضفة الشمالية. حيث يتوقع أن يرتفع عدد سكان الجزائر في سنة 2010 إلى 43,504 مليون نسمة بعدما كان 30,774 مليون نسمة سنة 1999، أي بزيادة تقارب 13 مليون نسمة[1].

و بالنسبة للمغرب يتوقع إرتفاع عدد السكان من 27,867 مليون نسمة سنة 1999 إلى 38,422 مليون نسمة سنة 2010، أي بزيادة تقارب 10 ملايين نسمة سنة 2010 .

و نسجل إرتفاع متواضع بالنسبة لعدد السكان في تونس، من 9,460 مليون نسمة سنة 1999 إلى 11,551 مليون نسمة سنة 2010 أي بزيادة مليونين.

بينما نجد في الضفة الشمالية، مثلا فرنسا الذي سيزداد عدد سكانها ما بين 1998 إلى 2010 من 56,359 مليون نسمة إلى 59,958 مليون نسمة، أي بزيادة تقدر بمليونين و نصف مليون نسمة فقط. أما في إسبانيا، فسينتقل عدد سكانها من 39,148 مليون نسمة سنة 1998 إلى 41,473 مليون نسمة سنة 2010، أي بزيادة مليونين و 250 ألف نسمة، و نسجل بالنسبة لإيطاليا إنخفاض في السكان من 57,188 مليون نسمة سنة 1998 إلى 55,861 مليون نسمة لسنة 2010 أي بنقصان يقدر بمليون و نصف مليون نسمة[2].

المطلب الخامس :

ضعف حجم المساعدات المالية :

تعتبر الأموال المخصصة في إطار بروتوكولات التعاون المالي ما بين المجموعتين (دول إتحاد المغرب العربي و الإتحاد الأوروبي) ، بالإضافة إلى تلك المخصصة في إطار برنامج ميدا 1 (و التي لا تتجاوز 4,5 مليون إيكو بالإضافة إلى 1,5 مليون إيكو المقدم من بنك الإستثمار الأوروبي) و حتى الأموال المخصصة في إطار برنامج ميدا 2 (و التي تسجل إرتفاع قليل بالمقارنة مع ميدا 1)، لا تعد كافية بالنسبة للعديد من الملاحظين. فهي لا تمثل إلا ربع الناتج المحلي لدول إتحاد المغرب العربي، حيث نلاحظ أنه لم ينتج منها تقدم تنموي يمكن الإشادة به في الدول المغاربة .

و الحل في هذا الميدان في نظرنا، قد يكمن في إنشاء نبك أورو- متوسطي أو أورو- مغاربي يهدف إلى تمويل المشاريع التنموية في دول الضفة الجنوبية[3].

---

[1] ميلاد مكتب الإحصاء المرجع السابق ص f f 38ـ39.

[2] Bichera khader, le partenariat euro-mediterranéen après la conférence de Barcelone, op.cit,p 119.

[3] Bichera khader, le partenariat euro-mediterraneén après la conférence de Barcelone, Ibid,p 119.

المطلب السادس :

حالة عدم الإستقرار بمنطقة المغرب العربي :

كما سبق الذكر أي نمو يرتكز أولا على الإستقرار السياسي. إلا أن مثلا الجزائر قد عانت من مشاكل أمنية " الإرهاب" لمدة تقارب عشرة سنوات رغم تحسن الأوضاع في سنوات الأخيرة. كما نجد مسألة الصحراء الغربية التي مازلت عالقة، حيث لم يتم التوصل إلى غاية مطلع القرن 21 لحل لها. هذه المشكلة التي تحول دون حسن العلاقات ما بين الجزائر و المغرب، و بالتالي الإحالة دون تكوين إتحاد المغرب العربي [1].

المبحث الثاني :

العلاقات المغاربية ـ الأمريكية، إستراتيجية لتنويع و توازن العلاقات الخارجية لدول إتحاد المغرب العربي :

نظرا لأهمية العلاقات التقليدية ما بين الدول المغاربية و الولايات المتحدة الأمريكية، و تجديد العلاقات المغاربية و الإتحاد الأوروبي، كان لزاما على أمريكا تكثيف علاقاتها مع الدول المغاربية. و تمحورت هذه العلاقات في الجانب الإقتصادي، و الجانب السياسي و العسكري.

المطلب الأول :

العلاقات الإقتصادية :

إن الوجه الجديد للتقارب الأمريكي إتجاه دول المغرب العربي يتمثل في مشروع نائب كاتب الدولة الأمريكي " ستيوارت آيزنستات –"stuart eizenstat" في شهر جوان سنة 1998. هذا المشروع ذات البعد المتعدد الأطراف كان موجه في البداية إلى الدول المركزية الثلاثة للمغرب العربي " الجزائر، و تونس و المغرب"، دون إقصاء مبدئيا كل من ليبيا و موريتانيا.

و بخلاف مشروع برشلونة الذي يفضل من خلاله الإتحاد الأوروبي التعامل مع دول جنوب و شرق حوض البحر الأبيض المتوسط على أساس ثنائي، (أي بين الإتحاد الأوروبي و كل دولة من الجنوب على حدى)، نجد أن مشروع آيزنستات يفضل التعامل مع الدول المغاربية بصفة جماعية، حيث تشجع الولايات المتحدة الأمريكية تنشيط إتحاد المغرب العربي قصد تسهيل العلاقات.

كما يختلف هذا المشروع الأمريكي عن مشاريع آلغور"Eal Gor"- مبارك (في سبتمبر1994) ما بين الولايات المتحدة الأمريكية و مصر، و المشاريع الأخرى مع الأردن و إسرائيل التي تبقى ثنائية أيضا.

---

[1] ميلاد مقلة الصراع المرجع السابق ص 39.

و يتمثل المشروع الأمريكي من الناحية التقنية في المحاور الأربعة الآتية:

- **أولا:** الحوار ما بين الأربعة " الولايات المتحدة الأمريكية، و الجزائر، و المغرب و تونس " على أساس منتظم و على مستوى عالي، في ميدان السياسة الإقتصادية.

- **ثانيا:** تعاون إقتصادي مرتكز على التجارة و الإستثمارات ما بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة و الفضاء المغاربي من جهة أخرى، مما يتطلب إلغاء الحواجز التجارية و التبادل الحر.

- **ثالثا:** الأهمية المولاة للقطاع الخاص الوطني و الدولي ضمن هذا التعاون.

- **رابعا:** ضرورة إتخاذ الحكومات المغاربية إصلاحات هيكلية تسمح لها بإرساء قواعد نمو القطاع الخاص[1].

الفرع الأول : تسيير الشراكة :

يقوم التنظيم المؤسساتي على مستويين، من جهة على مستوى الحكومات، و يتمثل في الحوار المتعدد الأطراف على مستوى عالي ما بين الدول الأربعة، و من جهة أخرى على مستوى منتدى forum مختلط، يضم أيضا الدول الأربعة مع مشاركة ممثلي الحكومات و القطاع الخاص.

و يشبه هذا التنظيم ذلك القائم في إطار المنتدى ما بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي، و في إطار منتدى دول المحيط الهادي apec الثمانية عشرة الذي ينشط منذ شهر نوفمبر 1993.

الفرع الثاني: الدعم المالي، خلاف ما بين الولايات المتحدة الأمريكية و الدول المغاربية:

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، كل إستراتيجية قائمة على تدخل الدولة في الإقتصاد مآلها تمديد التخلف. في هذا الإتجاه، أكد السيد آيزنستات Eisenstat خلال الدورة الوزارية الثانية للدول الأربعة المنعقدة بواشنطن بتاريخ 18 أفريل 1999 أنه " لم تحدث أبدا هذه الشراكة لتكون مشروع للمساعدة ...، فالقطاع الخاص وحده بإمكانه دعم النمو، و تحقيق الرفاهية و الإستقرار في المنطقة...، فلا يمكن لأي بلد الإستفادة إقتصاديا من المشروع طالما لا تلغى الحواجز التجارية في المنطقة".

و ردا على مطالب الدول المغاربية بتحويل المديونية إلى إستثمارات، يعتبر آيزنستات أن الحل لمشكلة المديونية يكمن في الإصلاحات الهيكلية و إدماج أفضل للقطاع الخاص في الإقتصاد.

---

[1] Abderraouf OUNAIES, sécurité et partenariat en Méditerranée, revue Défense nationale, janvier 2001, p 34.

إلا أن صرامة آيزنستات إتجاه الدول المغاربية، فيما يخص مسألة المساعدات المالية و إعادة هيكلة الديون، تكذبها العلاقات ما بين الولايات المتحدة الأمريكية و الشريكين الآخرين المتوسطيين، إسرائيل و مصر، التي تخصص لهما مساعدات سنوية تقدر بستة "06" مليار دولار، بينما إقتصادهم في وضعية أحسن من حيث القدرة التنافسية، كما أنهم لا يتحملون أعباء اللاجئين، و جيوشهم مجهزة جيدا. بالإضافة، لإستفادة مصر من إلغاء لمديونيتها في سنة 1991 على إثر قرار سياسي بحت[1].

المطلب الثاني :

العلاقات على المستوى السياسي و الأمني:

تتمحور العلاقات السياسية و الأمنية لدول إتحاد المغرب العربي مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار علاقات الدول المغاربية مع الحلف الأطلسي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية.

و تجدر الإشارة أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تهتم كثيرا بالضفة الغربية لحوض البحر الأبيض المتوسط، مركزة نشطاتها في الضفة الشرقية للحوض نظرا لحساسيتها من الناحية السياسية و الأمنية (النزاع في الشرق الأوسط)، و من الناحية الإقتصادية فيما يخص حماية المصالح النفطية للولايات المتحدة الأمريكية.

و قد ساهمت نهاية الحرب الباردة و بداية محاولات إستقلالية النظام الأمني الأوروبي عن الولايات المتحدة الأمريكية خاصة من طرف دول أوروبا اللاتينية في جلب إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالضفة الغربية لحوض البحر الأبيض المتوسط من خلال دول المغرب العربي.

فنسجل بداية الحوار في سنة 1994 ما بين الحلف الأطلسي و خمسة دول متوسطية، و هي مصر، و إسرائيل، و المغرب، و موريتانيا و تونس لتنظم إليها في سنة 1995 الأردن ثم الجزائر في سنة 2000[2].

و قد تزامن هذا الحوار مع ضم كل من الجزائر، و مصر، و إسرائيل، و الأردن، و المغرب و تونس لمنظمة الأمن و التعاون الأوروبي فيما يخص موضوع الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط.

و بمناسبة قمة واشنطن المنعقدة في أفريل 1999، قرر الحلف الأطلسي تعميق الحوار مع شركائه بطلب منهم، و ذلك في إطار ما سمي بالحوار "المدعم" ، و من هنا أصبحت تضم العلاقات ما بين دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط و الحلف الأطلسي ميدنين[3].

---

[1] Abderraouf OUNAIES, sécurité et partenariat en Méditerranée, revue Défense nationale, janvier 2001, pp 34-35.

[2] Jacques WALCH, l'Europe et la Méditerranée (chronique), revue de la défense nationale, février 2001, p 161.

[3] Abderraouf OUNAIES , op. cit, p 36.

الميدان الأول، يتمثل في الحوار السياسي المنظم من خلال إجتماعات سنوية على شكل "19 + 01" بمقر الحلف الأطلسي، و تجدر الإشارة إلى الطريقة المتبعة من طرف منظمة الحلف الأطلسي المتمثلة في التفاوض مع كل شريك على حدى و ذلك قصد التأقلم مع الإحتياجات الخاصة لكل طرف. و بالمقابل، نجد ممثلين عن الحلف الأطلسي هم مدعويين في عواصم الدول المتوسطية، الهدف من هذه اللقآت هو إقامة الثقة من خلال تبادل وجهات النظر و إبعاد التخوفات المعبر عنها في عدة مناسبات خاصة على إثر القررات الأوروبية، كإنشاء قوة مشتركة سميت الأورو فورس التي تضم فرنسا، و إيطاليا، وإسبانيا و البرتغال و المكلفة بأمن الدول الأوروبية في ضفتها الجنوبية.

الميدان الثاني، يتمثل في تنظيم العلاقات ما بين الطرفين في الميدان الأمني، حيث تم تحديد برنامج للنشاطات المشتركة، ففي سنة 2000، تم إقتراح مشروع للبحث و الإنقاذ يرمز له باللغة اللاتينية RAS يتعلق بالأمن البحري و النشاطات الإنسانية.

كما شهدنا عدة مناورات مشتركة ما بين الحلف الأطلسي و قوات دول جنوب الحوض المشار إليها أعلاه[1].

المبحث الثالث :

سيناريوهات حول العلاقات المستقبلية ما بين دول المغرب العربي و الإتحاد الأوروبي:

لقد إرتأينا في نهاية بحثنا، عرض بعض السيناريوهات المحتمل ظهورها من خلال الرهانات المستقبلية للعلاقات ما بين الإتحاد المغرب العربي و الإتحاد الأوروبي .

المطلب الأول :

السيناريو الأول، فشل قيام المنطقة التبادل الحر مابين دول إتحاد المغرب العربي و الإتحاد الأوروبي:

يعتبر هذا السيناريو ذات طابع تشاؤمي، حيت يفترض في فشل الكلي للمشروع برشلونة نظرا للتكاليف الكبيرة التي تتحملها الدول المغاربية المعنية بالمشروع، و ذلك لاسيما من خلال نقص الموارد المالية الناتجة عن التقدم التدريجي في إلغاء التعاريف الجمركية و التكاليف المالية و الإجتماعية، كالبطالة، و الناتجة عن عدم قدرة المؤسسات المغاربة في الصمود أمام منافسة المؤسسات الأوروبية، و خاصة نتيجة أيضا عدم بذل الإتحاد الأوروبي مجهودات في رفع دعمه المالي لاسيما في إطار برنامج ميدا MEDA ، هذا الدعم الذي تعتبره دول الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط غير كافي. بالإضافة إلى مواصلة بروكسيل « **Bruxelles**» في سياستها الحمائية في الميدان الفلاحي بصفة خاصة، هذا القطاع الذي يرفض الإتحاد الأوروبي إدخاله الضمن إتفاقيات الشراكة التي أبرمها إلى غاية الوقت الحالي مع كل من تونس، و المغرب

[1] Jacques WALCH, op . cit , p 161.

و الجزائر . كل هذه العوامل تؤدي الدول الإتحاد المغرب العربي إلى إتباع سياسة حمائية، مع الإشارة أن هذا السيناريو هو مستبعد بالنسبة لنا.

المطلب الثاني :

السيناريو الثاني، قيام منطقة التبادل الحر ما بين دول المغرب العربي خارج تجمع إتحاد المغرب العربي مع الإتحاد الوروبي:

في هذا السيناريو تعقد كل دولة من دول المغرب العربي إتفاقيات ثنائية مع الإتحاد الأوروبي كما هو « مفروض» حاليا من طرف هذا الأخير. كما لن تستطيع دول المغرب العربي إنجاح التجمع الجهوي المغربي على إثر الفشل في السياسات المشتركة سواء على المستوى السياسي أو الإقتصادي، مما يؤدي بهذه الدول المغاربية لتنشط كل واحدة على حدى، حيث تواصل الدول المغاربة في تطبيق السياسات الحمائية فيما بينهما . بل أكثر من ذلك، فهي تصبح تتنافس فيما بينها قصد الحصول على أكبر الإمتيازات من السوق العالمية بصفة عامة و بصفة خاصة في إطار علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي [1].

هذه الوضعية لا تختلف كثيرا عن الوضع الذي نعيشه حاليا، ففي ظل تجميد مسار إتحاد المغرب العربي، نجد دولتين عضويتين في هذا الإتحاد قد تم إبعادهما من مؤتمر برشلونة و بالتالي من مشروع الشراكة الأورو- متوسطي، و هما موريتانيا و ذلك بحجة أنها لا تطل على البحر الأبيض المتوسط، و ليبيا نظرا للحصار المفروض عليها من طرف الأمم المتحدة.

كما نجد تونس، و المغرب و الجزائر في إتحاد المغرب العربي التي إلى غاية يومنا هذا قد أمضت إتفاقيات للشراكة مع الإتحاد الأوروبي بصفة إنفرادية و دون مشاورة كل طرف للأطراف الأخرى. و هذا راجع حسب رأينا خاصة بالنسبة لدولتين الأوليتين للنظرة الضيقة و الأنانية التي سيطرت على التوجه التضامني، و قصد الحصول على أكبر قدر ممكن من الدعم المالي خاصة في إطار برنامج ميدا، مما دفع الجزائر لتتفاوض أيضا لوحدها مع الإتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث :

السيناريو الثالث، قيام منطقة التبادل الحر في إطار نشاط إتحاد المغرب العربي مع الإتحاد الأوروبي:

يتضح لنا من خلال هذا السيناريو أن دول إتحاد المغرب العربي ستتمكن من إعادة تنشيط التجمع المغاربي، لاسيما من خلال حل المشاكل الداخلية القائمة فيما بينها خاصة مشكل الصحراء الغربية، و إعادة تشغيل المؤسسات المشتركة و بالتالي زيادة التنسيق السياسي، و الإقتصادي و التبادل التجاري بإدخال ذلك في إطار إستراتيجية التكامل جنوب-جنوب، و الذي ستكون له فوائد عديدة كالقضاء على التبذير، مع بقاء نمط العلاقات ما بين دول المغرب العربي و الإتحاد الأوربي

[1] Jacques WALCH, l'Europe et la Méditerranée (chronique), revue de la défense nationale, février 2001, p 162.

على أساس منفرد. أي كل دولة تربطها علاقات ثنائية مع الإتحاد الأوربي في إطار روح مؤتمر برشلونة.

المطلب الرابع :

السيناريو الرابع و الأخير، قيام منطقة التبادل الحر بين التجمعين (إتحاد المغرب العربي و الإتحاد الأوربي) :

في ظل هذا السيناريو الأكثر تفألا بالنسبة لدول إتحاد المغرب العربي، نجد فرض دول إتحاد المغرب العربي على الإتحاد الأوروبي أن يعيد التفاوض معها كمجموعة جهوية، مما يزيد من قوتها كما هو الحال بالنسبة لدول الماركسور في إطار وضعيتهم التفاوضية قصد إقامة منطقة للتبادل الحر لأمريكا من جهة و مع الإتحاد الأوروبي من جهة أخرى، كما سبق الذكر أعلاه[1].

[1] Jacques WALCH, l'Europe et la Méditerranée (chronique), revue de la défense nationale, février 2001, p 162.

الخـاتـمـة

لقد حاولت هذه الدراسة تحقيق غايتين أساسيتين في إطار دعم البحث الأكاديمي :

أولا- التطرق إلى موضوع له علاقة مباشرة بالجزائر و هذا من خلال عدة أبعاد سياسية، و إقتصادية، و إجتماعية و ثقافية،...إلخ، بدون الإبتعاد عن ميدان العلاقات الدولية، مجال دراستنا.

ثانيا- كون موضوع بحثنا يحتل مرتبة جد هامة في إطار الإنشغالات الحالية و المستقبلية للعلاقات الخارجية للجزائر و دول المغرب العربي.

كما يمكن أن نختتم بحثنا بالقول أن دعم إقتصاد الدول المغاربية في القرن الواحد و العشرين، يتطلب إستراتيجيتين أساسيتين :

أولهما ذات بعد أفقي (الإندماج جنوب- جنوب). هذه الإستراتيجية تسمح بالإستفادة المتبادلة ما بين الدول المغاربية فيما يخص تكامل أسواقها بفتحها و جلب الإستثمار الأجنبي. فإتحاد المغرب العربي يمثل مسلكا يسمح بتسهيل قيام منطقة مندمجة في الإقتصاد العالمي في ظل عالم تتدعم فيه التجمعات الجهوية أكثر فأكثر. إذن يمكن إعتبار الإتحاد المغاربي كتعبير عن إرادة سياسية من أجل تأسيس تكتل جهوي مغاربي يكون له شأنا، و مكانة و قوة يحمي بها ذاته و يدافع بها عن نفسه أمام التحديات الخارجية.

إلا أنه للأسف، يمر هذا الإتحاد بحالة جمود و فراغ سياسي بفعل العراقيل السياسية و الإقتصادية التي سبق و أن تطرقنا إليها. حيث لم يحقق هذا الإتحاد سوى 20% من الإتفاقيات التي أبرمتها الدول الأعضاء فيه. كما أخفقت دول إتحاد المغرب العربي في مواعيدها المحددة قصد إنشاء منطقة التبادل الحر في سنة 1992، و إتحاد جمركي في سنة 1995، و سوق مشتركة مغاربية في حوالي سنة 2000. إضافة إلى ذلك، فقد إستطاعت العوامل الممزقة كمشكل الصحراء الغربية التغلب على العوامل، و الدوافع المحلية و العالمية لإنجاح التجمع، كالإمتداد الجغرافي، و التجانس الحضاري، و اللغوي، و الديني، و المصير المشترك، و هذا يكمن أساسا في ضعف الإرادة السياسية خاصة. حيث نلاحظ أولوية القضايا القطرية على حساب التعاون المشترك لحل القضايا المغاربية المشتركة. الأمر الذي ساهم في زيادة الضعف في الإنتاج الغذائي و الصناعي، و تمركز الصادرات على المواد الأولية (النفط و المعادن) و بعض المنتوجات (كالمنتوجات النسيجية أساسا بالنسبة لتونس و المغرب الأقصى)، مما يجعل هذه الدول عرضة لتقلبات أسعار هذه المواد، و مما ينعكس على وضعهم الإقتصادي و القدرة الشرائية لمواطنيهم. أما فيما يخص الواردات فهي تتميز بسيطرة المنتوجات الصناعية و الغذائية.

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لتجارة الدول المغاربية، فنلاحظ ضعف المبادلات ما بين الدول المغاربية و سيطرة المبادلات مع الإتحاد الأوروبي. فهذا الأخير الذي يعتبر الشريك المسيطر بالنسبة لمجموعة الدول المغاربية، بينما هذه الأخيرة ليست إلا شريك هامشي، بالإضافة إلى الإختلال الهيكلي للميزان التجاري ما بين الطرفين، كما سبق ذكره ما عدا البلدين المنتجين للطاقة (الجزائر و ليبيا) اللذين يسجلان فائضا في ميزانهما التجاري مع الإتحاد الأوروبي. هذه الوضعية تبين مدى إرتباط هذه الدول المغاربية و إعتمادها على المتعامل الأوروبي.

في رأينا، يريد الإتحاد الأوروبي المحافظة على هذه الوضعية، خاصة مع التخوف من سيطرة المنافسة الأمريكية في المنطقة من خلال البرامج التعاونية التي تعرضها على الدول المغاربية، مما يؤدي بنا للتحدث عن الإستراتيجية الثانية للدول المغاربية، و المتمثلة في البعد العمودي (أي العلاقات شمال- جنوب). بمعنى آخر النموذج الجديد للعلاقات الأوروبية مع دول إتحاد المغرب العربي في إطار مشروع شامل يتضمن الدول الخمسة عشر (15) للإتحاد الأوروبي و إثني عشرة (12) من الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط.

و في منظورنا، فإن مسار الإندماج في المغرب العربي الذي هو في في حالة تعطل، يعيش حاليا مرحلة حاسمة قصد إعادة بعث ديناميكيته من خلال الفرصة الممنوحة للدول المغاربية في إطار مشروع الشراكة مع الإتحاد الأوروبي. هذه الديناميكية التي تتعامل معها دول المغرب العربي من خلال إمتداد النظرة الأنانية، قد تكون لها إنعكسات سلبية في ظل عالم مطبوع بسرعة كبيرة نحو العولمة و الجهوية.

فكما يقول الكاتب روبرت رايش Robert REICH في كتابه الإقتصاد المعولم l'Economie Mondialisée : << نحن ننظر للتحول الذي سوف يعيد تكوين السكان و الإقتصاد للقرن القادم، فلن يكون منتوج لتكنولوجيا وطنية، و لا لمؤسسات وطنية، و لا لصناعات وطنية. عامل واحد يبقى متجذر داخل حدود الدول، يتمثل في الأفراد الذين يكونون الأمة، فالمكتسبات الرئيسية لكل أمة ستتمثل في مؤهلات أفرادها >>.

و لذا فإن إعادة تنشيط الإندماج و الإنتماء إلى تجمع جهوي أضحى ضرورة بالنسبة لهذه المنطقة. فمن الواضح، أنه أمام هذا التوجه الجديد العالمي، ليس أمام دول المغرب العربي خيار آخر سوى الإندماج فيما بينها و البحث عن إندماج أكبر في الإقتصاد العالمي لفرض نفسها كفضاء إقتصادي مستقر، مما قد يسهل علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي.

هذا التجمع العملاق الذي هو على أبواب دول إتحاد المغرب العربي، و الذي من خلاله قد تحصل هذه الأخيرة على إمتيازات أكثر، إذا ما تفاوضت بصفة جماعية عوض التفاوض المنفرد الذي قد يضعها في موقف ضعف. الأمر الذي جعل تونس تسعى إلى إعادة التفاوض حول إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

ففي ظل النطاق العالمي الحالي، المتميز بالعالمية و الجهوية، لا يمكن لإتحاد المغرب العربي أن يتكون بمعزل عن باقي العالم. و نتنبأ أن الإتحاد الأوروبي سيصبح عاملا مهما في تنشيط مسار الإندماج المغاربي، لذلك نعتبر أن هذا البعد العمودي جد هام قصد تحقيق الأهداف الأساسية لدول المغرب العربي، و المتمثلة في إدماج الدولتين المغاربيتين المبعدتين من مشروع الشراكة الأورو-متوسطي. هذا الإبعاد الذي يمثل الجانب السلبي للشراكة، و الذي يمكن التغلب عليه من خلال إعادة تنشيط إتحاد المغرب العربي.

كما أن الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ستؤدي بدون شك إلى تحديث و تنمية جاذبية الدول المغاربية للإستثمار الأجنبي المباشر، الذي يمثل مصدر تمويل جد هام و غير منشئ للديون.

و من خلال الإضطلاع على محتوى المؤتمر الرابع الأورو- متوسطي لوزراء الشؤون الخارجية المنعقد بمرسيليا بتاريخ 15 و 16 نوفمبر 2000 (أي بعد خمس (05) سنوات من

الإجتماع التأسيسي)، يجعلنا نأمل في وجود إرادة فعلية قصد دفع هذا المشروع إلى الأمام. حيث لم يتم تخفيض المبلغ المالي المخصص في إطار برنامج ميدا MEDA 2، الذي حددت قيمته بـ 6.4 مليون أورو خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2007. بالإضافة إلى مساهمات البنك الأوروبي للإستثمار، مما يجعل قيمة المساعدات المالية الإجمالية للإتحاد الأوروبي تقدر بـ 13 مليون أورو.

إلا أنه رغم ذلك، نعتبر كما هو الحال بالنسبة لدول جنوب و شرق حوض البحر الأبيض المتوسط، أن هذه المبالغ غير كافية قصد دفع حقيقي لتنمية مستديمة في هذه الدول. و هذا إنطلاقا من الإنتقادات الموجهة إلى الغلاف المالي لميدا MEDA 2. حيث بقيت هذه المبالغ المالية غير كافية في ميدان التطهير المالي العمومي، و تعميق الإصلاحات. كما أنها غير كافية لتغطية تكاليف إصلاح المؤسسات الصناعية و التي تقدر بالنسبة للجزائر بـ 3.19 مليار دولار خارج التكاليف الإجتماعية. كما نلاحظ أن الإستثمار الأجنبي المباشر يبقى غير كاف لدعم النمو.

الأمر الذي يؤدي بنا للتساؤل إلى أي مدى يمكن لأوربا أن تذهب في مساعداتها للدول المغاربية، أخذا بعين الإعتبار أن المبالغ المخصصة في إطار ميدا MEDA 2 لا تمثل إلا 70% من المبالغ المخصصة لدول أوربا الوسطى و الشرقية PECO.

و مهما يكن، نعتبر أنه من مصلحة دول المغرب العربي أن تتدارك تأخر إندماجها و أن تتبنى إستراتيجية جماعية موحدة قصد التعامل مع العملاق الأوروبي. فكلا الطرفين بحاجة لبعضهما البعض، لا سيما الدول المغاربية، قصد دعم موقفهما في الإقتصاد العالمي و العمل على توسيع هذا الإتحاد إلى باقي الدول العربية.

و لعل أحسن نموذج على الدول المغاربية أن تتبعه يكمن في التجربة الإندماجية للسوق المشتركة للجنوب "الماركسور MERCOSUR"، التي سبق و أن تطرقنا إليها، و التي تدخل ضمن إرادة الدول السائرة في طريق النمو لفرض نفسها في الإقتصاد العالمي من خلال إندماجها و تنويع متعامليها.

هذه الإستراتيجية قد تجنب الدول المغاربية الإستمرار في تكريس و تعميق تقسيم العمل الدولي – القائم حاليا- بينهم و بين لاسيما الإتحاد الأوروبي، الذي يبقى في مركز هذه الشراكة مسيطرا على مجمل العناصر الأساسية المؤدية إلى تحقيق نمو و إزدهار إقتصادي قوي و مستمر. في حين تبقى الدول المغاربية تدور في فلك هذا المركز الأوروبي- الأوروبي، من خلال تخصصها في إنتاج المواد الأولية و بعض المنتجات الزراعية من أجل تكريس دورها كمستورد للمركز و كسوق لتصريف منتجاته.

و أهم تحدي للدول المغاربية يبقى إذن، هو التفاوض بصفة جماعية قصد الحصول على أكبر قدر من الدعم من طرف الإتحاد الأوروبي، خاصة لجلب إستثمارات أكثر، و توسيع مجال التبادل الحر ليمتد من السلع إلى حرية تنقل الأشخاص.

و نتفأل أن تقوم الدول المغاربية في أقرب الأجال بتنشيط آمالها في تحقيق الإندماج فيما بينها من جهة، و إقامة علاقات أكثر توازنا مع الإتحاد الأوروبي من جهة أخرى مع توسيع تبادلاتها مع باقي الدول في ظل العولمة.

الملاحة

الملاحق

1/ الخرائط:

الملحق رقم 1:

خريطة تبين الوضعية الجيوسياسية للمنطقة الأورومتوسطية،[باللغة اللاتينية].

المصدر:

FOUCHER Michel, La république européenne, Paris, Edition Belin, 2000.

الملحق رقم 2:

خريطة تبين مناطق التوتر في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ،[باللغة اللاتينية].

المصدر:

BONIFACE Pascal (sous la direction ---), Atlas des relations internationale, Paris, Editions Hatier, 1997.

الملحق رقم 3:

خريطة تبين موارد دول إتحاد المغرب العربي و مبادلات هذه الأخيرة مع الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية.

المصدر:

BONIFACE Pascal (sous la direction---), Atlas des relations internationale, Paris, Editions Hatier, 1997.

الملحق رقم 4 :

خريطة تبين العلاقات في ميدان الهجرة، و المساعدات، و المبادلات تخص من جهة الإتحاد الأوروبي و من جهة أخرى دول جنوب و شرق حوض البحر الأبيض المتوسط و دول أوروبا الشرقية المرشحة للإنضمام للإتحاد الأوروبي، [باللغة اللاتينية].

المصدر:

FOUCHER Michel, La république européenne, Paris, Edition Belin, 2000.

الملحق رقم 5:

خريطة تظهرسيناريوهات الوضعية الجيوسياسية في القارة الأوروبية و حوض البحر الأبيض المتوسط، " باللغة اللاتينية".

المصدر:

FOUCHER Michel, La république européenne, Paris, Edition Belin, 2000.

2/ الجداول:

الملحق رقم 6:
جدول يوضح حجم التجارة العالمية لمختلف جهات العالم، ما بين سنتي 1990 - 1998.

الملحق رقم 7:
جدول يوضح حجم المبادلات التجارية داخل الجهات و مابين الجهات في سنة 1998.

الملحق رقم 8:
جدول يبين حصص المبادلات للدول العضوة في السوق المشتركة أودان ما بين سنتي 1990 - 1998.

الملحق رقم 9:
جدول يبين قيمة الصادرات من السلع لدول تجمع دول جنوب شرق آسيا ما بين سنتي 1990 - 1998.

الملحق رقم 10:
جدول يبين حصص صادرات السلع لدول تجمع دول جنوب الشرق آسيا ما بين سنتي 1990 - 1998.
المصدر:
Organisation mondiale du commerce, rapport annuel de 1999, statistique du commerce international.

الملحق رقم 11:
جدول يبين معطيات تخص تجمع آلينا [إتفاق التعريفة الجمركية لأمريكا الشمالية] لسنة 1999.

الملحق رقم 12:
جدول يبين معطيات تخص مجلس التعاون الخليجي لسنة 1999.

الملحق رقم 13:
جدول يبين معطيات تخص دول الإتحاد الأوروبي لسنة 1999 .

الملحق رقم 14:
جدول يبين معطيات تخص دول جنوب و شرق حوض البحر الأبيض المتوسط لسنة 1999.
المصدر:
Etat du monde 2001, Annuaire économique, géopolitique mondial, Paris, Editions Découverte, 2000.

الملحق رقم 15:

جدول يبين معطيات تخص الدول العضوة في إتحاد المغرب العربي لسنة 1999.

الملحق رقم 16:
جدول يبين نمو السكان في دول الإتحاد الأوروبي ما بين سنتي 1998 إلى غاية 2010.

الملحق رقم 17:
قيمة المبادلات من البترول لسنة 1999.

الملحق رقم 18:
جدول يبين وضعية المبالغ الملتزمة و المدفوعة في إطار برنامج ميدا 1.

الملحق رقم 19:
جدول يبين وضعية إستغلال الأموال المدفوعة في إطار برنامج ميدا 1 في نهاية سنة 1999.

الملحق رقم 20:
جدول يبين وضعية الإلتزمات و المبلغ المدفوع في إطار برنامج ميدا1 لسنة 2000.
المصدر:
Commission des Communautés européennes, Communication de la Commission au Conseil et au Parlement européen en vue de préparer la quatrième réunion des ministres euro- méditerranéens des affaires étrangères, « un nouvel élan pour le processus de Barcelone », Bruxelles, le 06/09/2000.

3/ النصوص:

الملحق رقم 21:
النص النهائي للبيان الذي تم إقراره خلال المؤتمر الأوروبي المتوسطي في برشلونة بتاريخ 27 و 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 1995.
المصدر:
Commission Européenne – relations extérieures, Partenariat Euro-Méditerranéen, Conférence euro-méditerranéenne (Barcelone 27-28 novembre 1995), Bruxelles.

الملحق رقم 22:
برنامج عمل إعلان برشلونة لنوفمبر 1995.
المصدر:
Commission Européenne relations extérieures, Partenariat Euro-Méditerranée, Conférence euro-méditerranéen (Barcelone 27-28 novembre 1995), Bruxelles.

الملحق رقم 23:

إعلان عن قيام إتحاد المغرب العربي و معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي.

المصدر:

المديرية العامة للبلدان العربية، وزارة الشؤون الخارجية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية.

الملحق رقم 24:

عرض لحوصلة المؤتمر الوزاري الثالث الأورو ـ متوسطي بشتوتغارت [ألمانيا]، التقييمي لمسار برشلونة في موضوع الشراكة الأورو- متوسطي.

المصدر:

Ministère des Affaires Etrangères de la République Française, 3ème Conférence ministérielle Euro-Méditerranée (Stuttgart, avril 1999), Documents d'actualité internationale, n° 12 du 15 juin 1999, de p 484 à 489.

الملحق رقم 25:

عرض لحوصلة المؤتمر الخامس لوزراء الداخلية لدول حوض البحر الأبيض المتوسط بالجزائر.

المصدر:

Ministère des Affaires Etrangères de la République Française, Sécurité-Méditerranée Occidentale , 5ème Conférence ministérielle, Documents d'actualité internationale, n° 16 du 15 aout 1999, P 650, 651, 652.

الملحق رقم 6

جدول يوضح حجم التجارة العالمية للسلع لمختلف جهات العالم

ما بين سنتي 1990-1998

قيمة المبادلات بمليار الدولارات.

الجهات	الصادرات			الواردات		
	1990-1998	1997	1998	1990-1998	1997	1998
أمريكا الشمالية	07،0	11،0	03،5	08،0	13،0	10،5
أمريكا اللاتينية [1]	08،5	11،0	07،0	12،5	22،0	09،0
أوروبا الغربية	06،0	09،5	05،0	05،5	08،0	07،5
الإتحاد الأوروبي (15دولة)	06،0	09،5	05،5	05،5	07،5	07،5
دول أوربا الشرقية البلطقية والجمهوريات الروسية	05،0	09،5	07،0	05،0	13،5	05،0
آسيا	07،5	12،0	02،0	06،5	06،0	- 08،0
اليابان	02،5	12،0	-01،5	04،0	01،5	-05،5
العالم	06،5	10،0	/	06،5	09،5	04،0

المصدر:

Organisation Mondiale du Commerce, Rapport Annuel de 1999, Statistiques du Commerce International .

[1] بإستثناء المكسيك

الملحق رقم 7

جدول يوضح حجم المبادلات التجارية داخل الجهات و ما بين الجهات في سنة 1998 (مليار الدولارات و النسبة المئوية)

قيمة المبادلات : بمليار الدولارات

الدول المستوردة / الصادرات	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	أوروبا الغربية	أوروبا الوسطى و الشرقية "دول السلطفية"	إفريقيا	الشرق الأوسط	أسيا	العالم
أمريكا الشمالية	337	146	175	08	12	25	191	897
أمريكا اللاتينية	148	57	41	03	03	03	18	276
أوروبا الغربية	209	61	1616	134	64	61	174	2348
أوروبا الوسطى الشرقية و الجمهوريا ت المستقلة	10	03	113	66	02	05	13	214
إفريقيا	16	03	57	01	10	02	14	107
الشرق الأوسط	19	02	31	01	05	13	60	137
أسيا	337	37	250	14	21	40	576	1293
العالم	1077	309	2282	228	119	149	1046	5270

المصدر:

Organisation Mondiale du Commerce, Rapport Annuel de 1999, Statistiques du Commerce International .

الملحق رقم 8

جدول يبين قيمة واردات السلع للدول العضوة في السوق المشتركة للجنوب مابين سنتي 1990-1998.

الجهات المصدرة / الجهات المستوردة	السنوات	السوق المشتركة MERCOSUR	كل الجهات الأخرى			العالم
			أمريكا الجنوبية	الجهات الأخرى	المجموع	
الأرجنتين	1990	119	302	1861	1440	1742
	1997	844	774	4954	3336	4110
	1998	964	975	5503	3564	4539
بوليفيا	1990	30	301	687	356	657
	1997	168	669	1851	1014	1683
	1998	191	------	1983	------	1792
البيرو	1990	468	487	2634	1679	2166
	1997	1571	1526	8558	5461	6987
	1998	1182	1496	8220	5542	7038
كولومبيا	1990	474	732	5590	4384	5116
	1997	2226	1735	15377	11416	13151
	1998	1986	-----	14635	-----	12649
فنزويلا	1990	213	697	6601	5691	6388
	1997	21097	6315	102576	75164	81479
	1998	1302	-----	14169	------	12867
السوق المشتركة أودان Audin	1990	1304	2519	17373	13550	1304
	1997	5836	6813	43899	31250	5836
	1998	5625	------	44510	------	5625

المصدر:

Organisation Mondiale du Commerce, Rapport Annuel de 1999, Statistiques du Commerce International .

الملحق رقم 9

جدول يبين قيمة صادرات السلع لدول تجمع دول جنوب شرق أسياً ASEAN (مابين سنتي 1990 – 1998).

قيمة المبادلات بمليار دولار.

الدول المصدرة / الدول المستوردة	السنوات	تجمع دول جنوب شرق أسيا ASEAN	كل الجهات الأخرى			العالم
			أسيا	جهات أخرى	المجموع	
أندونيسيا	1990	02,57	15,31	07,80	23,11	25,68
	1997	09,12	24,60	19,72	44,33	53,44
	1998	09,35	20,10	19,40	39,49	48,84
تيلاندا	1990	02,75	06,78	13,54	20,32	23,07
	1997	12,60	18,53	26,40	44,93	57,53
	1998	09,97	/	/	43,60	53,58
سنغفورة	1990	13,57	15,16	24,02	39,18	52,75
	1997	38,18	38,45	48,37	86,81	124,99
	1998	28,89	33,47	47,54	81,01	109,90
ماليزيا	1990	08,62	09,65	11,14	20,80	29,42
	1997	22,11	25,74	30,90	56,63	78,74
	1998	17,87	22,64	32,80	55,44	73,30
فلبين	1990	0,59	02,59	04,88	07,47	08,07
	1997	03,44	07,58	14,07	21,65	25,09
	1998	03,98	/	/	25,35	29,33
تجمع دول جنوب شرق أسيا Asean (10 دول)	1990	28,95	/	/	115,14	144,09
	1997	87,72	/	/	265,72	353,44
	1998	72,36	/	/	256,53	328,90

المصدر :

Organisation mondial du commerce, rapport annuel 1999, Statistiques du commerce International P 67

الملحق رقم 10

جدول يبين حصص صادرات السلع لدول تجمع دول جنوب شرق أسيا ASEAN (مابين سنتي 1990 – 1998).

قيمة المبادلات بمليار الدولارات

الدول المصدرة / الدول المستوردة	السنوات	تجمع دول جنوب شرق أسيا ASEAN	كل الجهات الأخرى			العالم
			أسيا	جهات أخرى	المجموع	
أندونيسيا	1990	01,2	06,2	06,0	12,3	13,4
	1998	01,6	03,7	04,5	08,2	09,8
تيلاندا	1990	02,7	09,7	08,1	17,8	20,5
	1998	02,4	-	-	13,0	15,4
سنغفورة	1990	07,6	12,8	17,0	29,8	37,4
	1998	10,6	10,2	15,7	25,8	36,4
ماليزيا	1990	03,5	07,4	07,1	14,5	18,0
	1998	04,7	08,3	07,8	16,2	20,9
فلبين	1990	0,8	03,2	04,0	07,2	08,0
	1998	01,6	-	-	09,8	11,3
تجمع دول جنوب Aseanشرق أسيا (10 دول)	1990	16,2	-	-	83,8	100,0
	1998	22,6	-	-	77,4	100,0

المصدر :

Organisation mondial du commerce, rapport annuel 1999, Statistiques du commerce International P67.

حصص صادرات السلع لدول تجمع دول جنوب شرق أسيا ASEAN

(مابين سنتي 1990 – 1998).

(النسبة المئوية).

الدول المصدرة الدول المستوردة	السنوات	تجمع دول جنوب شرق أسيا ASEAN	كل الجهات الأخرى		العالم
			أسيا	جهات أخرى	المجموع
أندونيسيا	1990	01,8	10,6	05,4	16,0	17,8
	1998	02,8	06,1	05,9	12,0	14,8
تيلاندا	1990	01,9	04,1	09,4	14,1	16,0
	1998	03,0	/	/	13,3	16,3
سنغافورة	1990	09,4	10,5	16,7	27,2	36,6
	1998	08,8	10,2	14,5	24,6	33,4
ماليزيا	1990	06,0	06,7	07,7	14,4	20,4
	1998	05,4	06,9	10,0	16,9	22,3
فلبين	1990	0,4	01,8	03,4	05,2	05,6
	1998	01,2	/	/	07,7	08,9
تجمع دول جنوب شرق أسيا Asean (10 دول)	1990	20,1	/	/	79,9	100,0
	1998	22,0	/	/	78,0	100,0

المصدر :

Organisation mondial du commerce, rapport annuel 1999, Statistiques du commerce International P68

الملحق رقم 11

جدول يبين معطيات تخص

إتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا (ALENA)

بمليار الدولارات

المستوردة / المصدرة	السنوات	الولايات المتحدة	كندا	المكسيك	اتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا	دول أخرى	العالم
الولايات المتحدة الأمريكية	1990	-	83,0	28,3	111,3	282,3	393,6
	1996	-	132,6	56,8	189,3	435,7	625,1
	1997	-	150,1	71,4	221,5	467,2	688,7
	1998	-	154,2	79,0	233,1	449,4	682,5
كندا	1990	95,2	-	0,5	95,7	31,9	127,6
	1996	164,6	-	0,9	165,5	36,2	201,6
	1997	176,8	-	0,9	177,7	36,7	214,4
	1998	182,9	-	0,9	183,8	30,5	214,4
المكسيك	1990	32,3	0,2	-	32,6	08,4	41,0
	1996	79,8	02,2	-	82,0	14,0	96,0
	1997	93,0	02,3	-	95,3	15,1	110,4
	1998	101,9	01,7	-	103,6	13,9	117,5
دول إتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا ALENA	1990	127,6	83,2	28,9	239,6	322,6	562,2
	1996	244,3	134,8	57,6	436,8	485,9	922,7
	1997	269,8	152,4	72,3	494,5	519,0	1013,6
	1998	284,8	155,9	79,9	520,6	493,8	1014,3

المصدر :

Organisation mondial du commerce, rapport annuel 1999, Statistiques du commerce International P67.

الملحق رقم 12

جدول يبين معطيات تخص مجلس التعاون الخليجي العربي

الدليل	الوحدة	الإمارات العربية المتحدة	البحرين	عمان	قطر	الكويت	المملكة العربية السعودية	المجموع العام / المعدل العام
المساحة	كلم ^{2}	83600	678	212457	11000	17811	2149690	2475236
الديموغرافيا								
عدد السكان	مليون	2353	595	2382	579	1811	20181	27901
الكثافة السكانية	ساكن/ كلم ^{2}	28.1	962.3	11.2	52.6	101.6	09.4	177.53
النمو السكاني السنوي(2000/1995)	%	02.0	02.0	03.3	01.8	03.1	03.4	02.6
الإقتصاد								
الناتج الداخلي الإجمالي	مليون دولار	42285	9665	21307	10530	28684	203149	315620
النمو في سنة 1998	%	05.6-	02.1	3.6	11.5	02.2	01.2	02.5
الناتج الداخلي الاجمالي بالنسبة لكل ساكن	دولار	18110	16140	9980	16080	18100	10120	14755
نسبة التضخم	%	03.1	0.1	01.5	02.6	0.5	0.2 -	01.266
الواردات (الجمارك)	مليون دولار	26950	3463	5682	5170	8005	23700	72970
نسبة الواردات مع U.E	%	30.9	17	33	57.3	39.8	39.6	36.26
الصادرات (الجمارك)	مليون دولار	24200	3268	5950	5550	9529	38800	87297
نسبة الصادرات مع U.E	%	غير متوفر	02	غير متوفر	غير متوفر	10.7	18	10.23
تعداد الجيش	ألف رجل	64.5	11	33.3	11.8	15.3	101.5	237.4

Etat du Monde 2001, Annuaire économique, géopolitique mondial, Paris, Editions la découverte, 2000.

الملحق رقم 13

جدول يبين معطيات تخص دول الإتحاد الأوروبي

الدليل	الوحدة	إرلندا	ألمانيا	إسبانيا	إيطاليا	بلجيكا
المساحة	كلم ^{2}	70280	357050	504782	301225	30500
الديموغرافيا						
عدد السكان	مليون	03.681	82.133	39.628	57.369	10.141
الكثافة السكانية	ساكن/ كلم ^{2}	242.8	235.2	79.3	195.1	332.3
النمو السكاني السنوي(2000/1995)	%	0.7	0.1	0.03	0.01-	0.1
مؤشر الخصوبة (2000/1995)	/	1.9	1.3	1.1	1.2	1.5
وفيات الأطفال (2000/1995)	‰	7	5	7	7	7
معدل الأعمار	سنة	76.3	77.2	78.0	78.2	77.2
سكان المدن	%	58.1	87.1	77.1	66.9	97.2
البيانات الاجتماعية و الثقافية						
مؤشر النمو الإنساني	/	0.900	0.906	0.918	0.900	0.923
عدد الأطباء بالنسبة لكل ساكن	% ساكن	02.10	03.4	02.9	05.5	03.79
معدل الدراسة	%	13.7	15.1	15.4	غير متوفر	15.5
التعليم في الطور الثاني	%	40.3	45.3	52.2	42.7	57.4
عناوين في الأنترنيت	‰ ألف ساكن	148.58	160.22	83.02	59.06	163.45
الكتب المنشورة	عنوان	2796	71515	34766	34470	13913

منطقة الإتحاد الأوروبي (تابع 1)

الدليل	الوحدة	إرلندا	ألمانيا	إسبانيا	إيطاليا	بلجيكا
الإقتصاد						
الناتج الداخلي الإجمالي	مليار دولار	75.8	1744	626	1167	231
النمو السنوي (1997/1987)	%	06.3	02.6	02.6	01.7	02.2
النمولسنة 1998	%	09.3	02.7	03.8	01.4	02.9
الناتج الداخلي الاجمالي بالنسبة لكل ساكن	دولار	20710	21260	15930	20290	22750
الإستثماربالنسبة الناتج الداخلي الاجمالي	PIB / %	17.06	07.0	20.7	17.0	17.5
نسبة التضخم	%	02.4	0.9	01.8	01.7	01.0
نسبة التغطية للاحتياجات من الطاقة	%	29.0	40.2	32.2	18.2	21.1
النفقات العمومية في ميدان التربية	PIB / %	05.8	04.8	04.9	04.7	03.2
النفقات العمومية في ميدان الدفاع	PIB / %	1.0	01.6	01.4	01.9	1.6
الديون الخارجية الاجمالية	مليون دولار	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
خدمات الديون	%	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
تعداد الجيش						
القوات لبرية	ألف رجل	09.3	230.6	127	165.6	28.25
القوات البحرية	ألف رجل	01.1	26.7	36.95	40	02.6
القوات الجوية	ألف رجل	01.1	76.2	30	63.6	11.6
المجموع	ألف رجل	11.5	333.5	193.95	269.2	42.45

منطقة الإتحاد الأوروبي (تابع 2)

الدليل	الوحدة	البرتغال	بريطانيا	فرنسا	الدانمارك	لكسمبورغ
المساحة	كلم ^{2}	92080	244046	547026	43070	2586
الديموغرافيا						
عدد السكان	مليون	9.869	58.649	58.683	05.270	0.422
الكثافة السكانية	ساكن/ كلم ^{2}	107.9	242.8	106.7	124.2	163.2
النمو السكاني السنوي(2000/1995)	%	0.04	0.2	0.4	0.3	1.1
مؤشر الخصوبة (2000/1995)	/	1.4	5.5	1.7	1.7	1.7
وفيات الأطفال (2000/1995)	‰	9	7	6	7	7
معدل الأعمار	سنة	75.3	77.2	78.1	75.7	76.7
سكان المدن	%	37.0	89.4	75.2	85.5	20.3
البيانات الاجتماعية و الثقافية						
مؤشر النمو الإنساني	/	0.858	0.918	0.918	0.905	0.902
عدد الأطباء بالنسبة لكل ساكن	% ساكن	3.00	1.6	2.9	02.89	02.29
معدل الدراسة	%	14.3	16.4	15.4	14.7	غير متوفر
التعليم في الطور الثاني	%	38.0	50.4	52.2	46.03	غير متوفر
عناوين في الأنترنيت	‰ ألف ساكن	50.38	242.55	83.02	530.22	153.21
الكتب المنشورة	عنوان	7868	107263	34766	12352	681

منطقة الإتحاد الأوروبي (تابع 3)

الدليل	الوحدة	البرتغال	بريطانيا	فرنسا	الدانمارك	لكسمبورغ
الإقتصاد						
الناتج الداخلي الإجمالي	مليار دولار	141	1223	1290	125	12.5
النمو السنوي (1997/1987)	%	03.1	02.2	02.1	02.1	05.9
النمولسنة 1998	%	03.9	02.1	03.1	02.9	04.1
الناتج الداخلي الاجمالي بالنسبة لكل ساكن	دولار	14270	20730	22030	23690	3140
الإستثماربالنسبة الناتج الداخلي الاجمالي	PIB / %	24.2	15.3	17.5	19.9	20.8
نسبة التضخم	%	02.8	02.7	0.7	01.7	01.6
نسبة التغطية للاحتياجات من الطاقة	%	12.7	114.2	51.1	76.7	01.1
النفقات العمومية في ميدان التربية	PIB / %	05.5	05.4	06.1	08.2	04.1
النفقات العمومية في ميدان الدفاع	PIB / %	02.6	02.8	03.0	01.7	0.8
الديون الخارجية الاجمالية	مليون دولار	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
خدمات الديون	%	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
تعداد الجيش						
القوات لبرية	ألف رجل	24.8	113.9	203.2	22.9	
القوات البحرية	ألف رجل	16.85	44.5	63.3	03.7	
القوات الجوية	ألف رجل	07.3	52.54	78.1	05.5	
المجموع	ألف رجل	48.95	210.94	344.6	32.1	0.81

منطقة الإتحاد الأوروبي (تابع 4)

الدليل	الوحدة	فنلندا	هولندا	النمسا	السويد	اليونان	المجموع العام / المعدل العام
المساحة	كلم ^{2}	337010	40844	83850	449960	131944	3236253
الديموغرافيا							
عدد السكان	مليون	05.154	15.678	08.140	08.875	10.600	374.292
الكثافة السكانية	ساكن/ كلم ^{2}	16.9	462.2	98.4	21.6	82.2	167.386
النمو السكاني السنوي(2000/1995)	%	0.3	0.4	0.5	0.2	0.3	0.326
مؤشر الخصوبة (2000/1995)	/	1.7	1.5	1.4	1.6	1.3	1.766
وفيات الأطفال (2000/1995)	./..	6	6	6	5	8	6.666
معدل الأعمار	سنة	76.8	77.9	77.0	78.5	78.5	77.213
سكان المدن	%	64.3	89.2	64.5	83.2	59.7	74.88
البيانات الاجتماعية و الثقافية							
مؤشر النمو الإنساني	/	0.913	0.921	0.904	0.923	0.867	0.905
عدد الأطباء بالنسبة لكل ساكن	% ساكن	02.84	0.25	02.8	03.1	03.92	03.035
معدل الدراسة	%	15.5	15.4	14.3	14.2	/	23.625
التعليم في الطور الثاني	%	71.1	50.2	48.0	48.7	42.8	48.97
عناوين في الأنترنيت	./.. ألف ساكن	1058.47	359.07	175.41	485.94	25.07	251.844
الكتب المنشورة	عنوان	13104	34067	8056	13496	404	389400

منطقة الإتحاد الأوروبي (تابع 5)

الدليل	الوحدة	فنلندا	هولندا	النمسا	السويد	اليونان	المجموع العام / المعدل العام
الإقتصاد							
الناتج الداخلي الإجمالي	مليار دولار	103	329	178	175	131.946	7552.246
النمو السنوي (1997/1987)	%	0.7	02.9	02.6	01.1	02.1	02.746
النمولسنة 1998	%	05.0	03.7	03.3	02.2	03.7	09.646
الناتج الداخلي الاجمالي بالنسبة لكل ساكن	دولار	2150	21110	22070	19790	12540	20497.33
الإستثماربالنسبة الناتج الداخلي الاجمالي	PIB / %	16.1	19.7	22.9	14.3	20.4	18.06
نسبة التضخم	%	01.5	02.0	0.9	0.1 -	04.8	101.76
نسبة التغطية للاحتياجات من الطاقة	%	43.1	96.8	28.6	60.5	36.1	44.106
النفقات العمومية في ميدان التربية	PIB / %	07.6	05.2	05.6	08.3	03.0	05.493
النفقات العمومية في ميدان الدفاع	PIB / %	01.7	09	0.8	02.4	04.6	01.986
الديون الخارجية الاجمالية	مليون دولار	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	/
خدمات الديون	%	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	/
تعداد الجيش							
القوات لبرية	ألف رجل	24	27	45.5	35.1	116	1173.15
القوات البحرية	ألف رجل	5.0	13.8		09.2	19.5	243.2
القوات الجوية	ألف رجل	02.7	11.98	4.25	08.8	33	386.67
المجموع	ألف رجل	31.7	52.78	49.75	53.1	168.5	1843.83

المصدر: Etat du Monde 2001, Annuaire économique, géopolitique mondial, Paris, Editions la découverte, 2000.

الملحق رقم 15

جدول يوضح يبين معطيات تخص الدول العضوة في إتحاد المغرب العربي لسنة 1999

المعطيات	الوحدة	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	المجموع العام أو المعدل العام
المساحة	كلم2	163610	2381741	1759540	450 000	1030700	5785591
السكان	ألف	9460	30774	5471	27867	2598	76170
الكثافة السكانية	ساكن/كلم2	60.9	12.9	03.1	62.4	02.5	28.36
النمو السنوي(1995-2000)	بالمائة %	01.4	02.3	02.4	01.8	02.7	02.12
وفيات الأطفال(1995-2000)	بالألف ‰	30	44	28	51	92	49
في الحياة	سنة	69.5	68.9	70.0	66.6	53.5	65.7
سكان المدن	بالمائة %	64.8	59.6	87.1	55.3	56.4	64.64
عدد الأطباء	نسبة ألف لكل ساكن	0.70(ت)	0.80(أ)	01.28(ت)	0.48(ت)	0.14(س)	0.68
الأمية (الرجال)	بالمائة %	19.6	22.6	09.8	38.9	47.8	27.74
الأمية (النساء)	بالمائة %	40.7	44.3	33.1	64.9	68.6	50.32
التمدرس (12-17 سنة)	بالمائة %	65.8(ف)	59.3(ك)	79.1(ف)	38.2(ع)	20.1(ف)	52.5
التمدرس في الطور الثالث	بالمائة %	13.7	13.4	20.0	11.3	03.9	12.46
الكتب المنشورة (ح)	عدد	720	670	26(ص)	918	* *	2334
القوات البرية	ألف	27	105	35	175	15	357
القوات البحرية	ألف	04.5	07	08	07.8	0.5	27.8
القوات الجوية	ألف	03.5	10	22	13.5	0.15	49.15

الملحق رقم 15 **تابع** 1

المعطيات	الوحدة	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	المجموع العام أو المعدل العام
الناتج الداخلي الإجمالي لسنة 1997	مليار دولار	20.995	45.5	24	36.1	01.068	127.663
النمو السنوي.1988. 1998.	بالمائة %	04.6	01.7	-0.7	02.7	03.2	02.3
النمو السنوي 1999.	بالمائة %	06.5	03.4	02.0	0.2	04.1	03.24
الناتج الداخلي الإجمالي لكل ساكن.	دولار	5404	4792	11832	3305	1563	5379.2
الإستثمار.	النسبة المئوية لناتج الداخلي الإجماليPIB	25.8(ج)	25.7(ج)	11.0(ع)	21.4(ج)	19.2(ب)	20.6
نسبة التضخم	بالمائة %	03.1	02.6	06.0	0.8	04.0	03.3
نسبة التغطية للحاجيات من الطاقة (ت)	بالمائة %	97.8	4739	523.1	11.5	0.2	221.3
النفقات العمومية الموجهة لتعليم	النسبة المئوية لناتج الداخلي الإجماليPIB	07.7(ت)	05.1(ح)	07.1 (ح)	0.5 (ت)	05.1(س)	06.0
النفقات العمومية الموجهة لدفاع	النسبة المئوية لناتج الداخلي الإجماليPIB	01.8	04.8	05.3	04.6	02.2	03.74
الديون الخارجية الإجمالية	مليون دولار	11078	30665	3700(ح)	20687	2589	68719
خدمة الديون بالنسبة لصادرات	بالمائة %	15.8	32.3	* *	26.1	24.9	24.77

الملحق رقم 15 **تابع** 2

المعطيات	الوحدة	تونس		الجزائر		ليبيا		المغرب		موريتانيا		المجموع العام أو المعدل العام
الواردات (الجمارك)	مليون دولار	8248		9900		4535		10788		549		34020
الموردين الرئيسيين(أ)	بالمائة %	الإتحاد الأوروبي	70.2	الإتحاد الأوروبي	64.7	الإتحاد الأوروبي	64.8	الإتحاد الأوروبي	55.0	الإتحاد الأوروبي	60.2	62.98
	بالمائة %	فرنسا	25.1	فرنسا	29.4	فرنسا	22.1	إيطاليا	21.8	فرنسا	26.9	/
	بالمائة %	آسيا	14.8	الدول السائرة في طريق النمو	20.2	آسيا	10.4	آسيا	10.4	آسيا	15.0	/
الصادرات (الجمارك)	مليون دولار	6123		10537		7024		7367		512		31563
الزبون الرئيسي(أ)	بالمائة %	الإتحاد الأوروبي	79.8	الإتحاد الأوروبي	62.7	االإتحاد الأوروبي	81.8	الإتحاد الأوروبي	58.6	الإتحاد الأوروبي	62.7	69.12
	بالمائة %	آسيا	10.6	الولايات المتحدة	14.9	إيطاليا	40.8	فرنسا	27.2	اليابان	18.2	/
	بالمائة %	إفريقيا	02.0	الدول السائرة في طريق النمو	17.1	الدول السائرة في طريق النمو	16.8	آسيا	18.8	إفريقيا	10.0	/

ملاحظات : كل المعطيات المحددة في الجدول أعلاه هي لسنة 1999 ألا المعطيات المرموز لها بما يلي :

أ:1998/ **ب**:1996-1998/ **ت**:1997/ **ج**:1997-1999/ **ح**:1996/**س**:1995/ **ص**:1994/**ع**:1992 / **ف**:1991 / **ك**:1990

المصدر: **l' Etat du monde 2001, la Découverte, P 128,129**

الملحق رقم 16

المبادلات التجارية ما بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي

قيمة المبادلات التجارية ما بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي فيما بين سنتي 2000 و 2002 :

القيمة بألاف الدولارات الأمريكية.

القيمة / المواد	قيمة الصادرات 2000	قيمة الصادرات 2001	قيمة الواردات 2000	قيمة الواردات 2001	قيمة الميزان التجاري 2000	قيمة الميزان التجاري 2001
المواد الغذائية	29855	25191	1168873	1172946	-1139018	-1147755
الطاقة	13324932	11879527	86761	95429	13238171	11784098
منتوجات خام	24070	23313	264284	246100	-240214	-222787
منتوجات نصف مصنعة	384122	400382	989602	1067389	-605480	-667007
عتاد التجهيز الفلاحي	519	41	53354	87500	-52835	-87459
عتاد التجهيز الصناعي	27397	9617	1717758	2239619	-1690361	-2230002
منتوجات إستهلاكية	5906	5660	973500	978088	-967594	-972428
المجموع	**13796801**	**12343731**	**5254132**	**5887071**	**8542669**	**6456660**

حصة المبادلات التجارية للجزائر مع الإتحاد الأوروبي لسنة 2001:

القيمة بملايين الدولارات الدولارات.

القيم الميزان التجاري	القيمة الإجمالية للمبادلات التجارية	قيمة المبادلات التجارية مع الإتحاد الأوربي	قيمة المبادلات التجارية مع باقي العالم	الحصة المئوية للمبادلات التجارية مع الإتحاد الأوربي
الواردات	9940	5903	4037	59,39
الصادرات	19132	12344	6788	64,52
الميزان التجاري	9192	6441	2751	/

المصدر:

Brochure de la journée d'information sur l'accord d'association avec l'Union Européenne organisé par le Ministère des Affaires Etrangères, à Alger le 19 mars 2002.

الملحق رقم 17

جدول يبين نمو السكان في دول الإتحاد الأوروبي

ما بين سنتي 1998 إلى 2010

رقم الترتيب	البيانات البلدان	عدد السكان في سنة 1998	نسبة السكان أقل من 15 سنة %	نسبة السكان ما بين 15 و 29 سنة %	نسبة السكان ما بين 30 و 44 سنة %	نسبة السكان ما بين 45 و 59 سنة %	نسبة السكان ما بين 60 و 74 سنة %	نسبة السكان أكثر من 75 سنة %	نسبة السكان أقل من 15 سنة (2000-2005) %	نسبة السكان أكثر من 65 سنة (2000-2005)%	عدد السكان في سنة 2010 %
01	ايرلندا	3681000	23.7	17.5	28	15.6	12.3	02.9	31.5	16.8	3904000
02	إسبانيا	39628000	15.8	24.1	22.1	16.8	10.4	10.8	21.3	24.9	39917000
03	ألمانيا	82133000	16.2	19.4	23.8	19.6	14.6	06.4	22.8	24.0	85613000
04	إيطاليا	57369000	14.9	21.9	21.7	19.0	15.8	06.7	21.1	26.9	57614000
05	البرتغال	9869000	18.9	23.6	21.6	16.6	13.9	05.4	24.1	23.2	10172000
06	بريطانيا	58649000	19.5	20.1	21.9	18.0	13.3	07.2	28.9	24.6	60395000
07	بلجيكا	10141000	10.1	20.7	22.7	17.3	15.1	06.1	25.9	25.2	10189000
08	الدانمارك	5270000	17.5	20.8	22.1	19.9	12.7	07.0	26.9	22.7	5504000
09	السويد	8875000	18.8	19.0	20.6	19.6	13.4	08.6	28.3	27.1	9243000
10	فرنسا	58683000	19.7	21.4	22.2	16.9	13.6	06.2	28.6	24.4	61870000
11	لكسمبورغ	422000	18.5	19.6	24.8	18.0	13.5	05.6	/	/	462000
12	فنلندا	5154000	18.9	18.9	22.6	20.4	13.2	06.0	27.0	22.2	5270000
13	النمسا	8140000	17.5	21.4	23.2	18.1	13.6	06.4	24.9	21.5	8283000
14	هولندا	15678000	18.4	21.3	23.9	18.6	12.1	05.7	26.6	20.2	16738000
15	اليونان	10600000	17.1	22.6	20.8	18.1	15.4	06.0	22.3	26.7	11132000
	المجموع / المعدل العام	**374292000**	**17.7**	**20.82**	**22.8**	**18.16**	**13.52**	**06.46**	**25.72**	**23.6**	386306000

المصدر : **Etat du Monde 2000.**

الملحق رقم 18

قيمة المبادلات من البترول (سنة 1998- بمليون طن)

الجهات المستوردة / الجهات المصدرة	الولايات المتحدة الأمريكية	كندا	أمريكا اللاتينية	أوروبا	إفريقيا	آسيا		أستراليا/زيلاندا الجديدة	دول أخرى	المجموع
						المجموع	اليابان			
الولايات المتحدة الأمريكية	-	9.4	21.3	9.4	0.4	6.7	1.3	0.7	0.8	**48.7**
كندا	77.9	-	0.5	0.5	-	0.1	-	0.2	-	**79.2**
أمريكا اللاتينية	200.7	8.2	8.5	22.4	2.7	4.6	2.1	0.2	0.2	**247.5**
أوروبا	30.6	17.5	2.4	14.3	80.2	3.5	0.3	-	3.7	**80.1**
الشرق الأوسط	104.4	4.2	29.1	229.5	32.8	516.7	209.6	8.3	1.8	**926.8**
إفرقيا الشمالية[1]	14.4	3.7	2.3	202.9	4.3	2.9	0.9	-	3.2	**133.7**
إفريقيا الغربية	70.3	1.2	14.2	38.5	1.6	28.2	1.0	-	-	**154.0**
الإتحاد السوفياتي سابقا	1.1	-	2.2	128.4	0.8	5.8	0.3	-	37.7	**175.6**
أستراليا/ زيلاندا الجديدة	2.8	-	-	-	-	9.3	3.4	-	3.0	**15.1**
اليابان	0.1	-	0.1	-	-	4.3	-	0.1	0.2	**4.8**
الصين	2.1	-	0.2	0	-	14.9	7.6	0.3	-	**17.6**
باقي آسيا	6.6	0.2	-	2.5	-	62.5	62.5	17.4	-	**89.2**
دول أخرى	2.4	2.6	-	11.2	-	4.2	-	1.6	-	**22.0**
المجموع	**513.4**	**46.9**	**80.8**	**559.7**	**50.8**	**663.8**	**262**	**28.8**	**50.2**	**1994.4**

(1) بما فيها مصر

المصدر : **Etat du Monde 2000. Page 99**

الملحق رقم 19 :

جدول يحدد وضعية المبالغ الملتزمة و المدفوعة في إطار برنامج ميدا MEDA I I

الوحدة: مليون أورو.

السنوات / البيانات	1995	1996	1997	1998	1999	المجموع
الإلتزامات	173	403	981	941	937	3.435
المبالغ المدفوعة	50	155	211	231	243	890
النسبة المئوية من الالتزام / الدفع	%29	%38	%21	%24	%26	%26

نلاحظ من خلال هذا الجدول، أنه مع نهاية سنة 1999، بقي الفرق المتراكم ما بين المبالغ الملتزم بها والمبالغ المدفوعة التي تقدر بـ 1545 مليون أورو، أي أن خلال الفترة الممتدة من سنة 1995 – 1999، لم تمثل المبالغ المدفوعة من المبالغ الملتزمة إلا 26%، و ذلك يدل على الصعوبات التي تتلقاها الدول في إستغلال هذه الأموال المدفوعة.

الملحق رقم 20 :

جدول يحدد وضعية إستغلال الأموال المدفوعة في إطار برنامج ميدا مع نهاية سنة 1999

الوحدة: مليون أورو

السنوات البيانات	1995	1996	1997	1998	1999	المجموع
القروض المدفوعة المتوفرة	91	202	315	285	256	1149
القروض المدفوعة المستعملة	50	155	211	231	243	890
النسبة المئوية لإستعمال القروض المدفوعة	%55	%77	%67	%81	%95	%77

المصدر

Commission des communautés européennes, communication de la commission au conseil et au parlement européen en vue de préparer la quatrième réunion des ministres euro- méditerranéens des affaires étrangères, "Un nouvel élan pour le processus de Barcelone", Bruxelles, le 06.09.2000, p 19, 20.

الملحق رقم 21:

جدول يبين وضعية الإلتزامات والمبلغ المدفوع في إطار برنامج ميدا MEDA I لسنة 2000

البيانات / البلدان	الإلتزامات	الدفع (المبلغ المدفوع)	النسبة المئوية لتنفيذ
تونس	656	127	19,4
الجزائر	154	30	18,2
المغرب الأقصى	428	168	39,3
المجموع	1238	325	25,63
مصر	686	157	22,9
الأردن	254	108	42,5
لبنان	182	01	0,5
سوريا	99	00	0,0
تركيا	375	15	4,0
الضفة الغربية/قطاع غزة	111	54	48,6
المجموع	1707	335	19,75
البرامج الجهوية	480	230	48,0
المجموع العام	**3.435**	**890**	**26**

الوحدة: مليون أورو

المصدر

Commission des communautés européennes, communication de la commission au conseil et au parlement européen en vue de préparer la quatrième réunion des ministres euro- méditerranéens des affaires étrangères, "Un nouvel élan pour le processus de Barcelone", Bruxelles, le 06.09.2000, p 20.

الملحق رقم 22 :

برشلونة 28 نوفمبر / تشرين الثاني 1995

النص النهائي

البيان الذي تم إقراره خلال المؤتمر الأوروبي المتوسطي في برشلونة
27 / 28 نوفمبر / تشرين الثاني 1995

مجلس الإتحاد الأوروبي، يمثله رئيسه السيد خافيير صولانا Javier SOLANA، وزير شؤون خارجية إسبانيا؛
المفوضة الأوروبية، يمثلها السيد مانويل ماران Manuel MARIN، نائب الرئيس؛
ألمانيا، يمثلها، السيد كلوس كينكل Klaus KINKEL، نائب المستشار و وزير الشؤون الخارجية؛
الجزائر، يمثلها، السيد محمد صالح دمبري Mohamed Salah DEMBRI وزير الشؤون الخارجية؛
النمسا، تمثلها السيدة بينيتا فيريرو والدنر Benita Ferrero WALDNER كاتبة الدولة بوزارة الشؤون الخارجية؛
بلجيكا، يمثلها السيد إريك ديريك، Erik DERYCKE، وزير الشؤون الخارجية؛
قبرص، يمثلها السيد أليكوس ميكاليدس، Alecos MICHALIDES، وزير الشؤون الخارجية؛
الدانمارك، يمثلها السيد نيلس هيلفيغ بيتيرسن، Niels Helveg PETERSEN وزير الشؤون الخارجية؛
مصر، يمثلها السيد عمر موسى، Amr MOUSSA وزير الشؤون الخارجية؛
إسبانيا، يمثلها السيد كارلوس ويسطندورب Carlos WESTENDORP كاتب الدولة للعلاقات مع المجموعة الأوروبية؛
فينلاندا، تمثلها السيدة طرجا هالونين،Tarja HALONEN وزيرة الشؤون الخارجية؛
فرنسا، يمثلها السيد هيرفي دو شاريط Herve DE CHARETTE وزير الشؤون الخارجية؛
اليونان، يمثلها السيد كارولوس بابولياس Karolos PAPOULIAS وزير الشؤون الخارجية؛
إرلاندا، يمثلها السيد ديك سبرنغ Dick SPRING، نائب الوزير الأول ووزير الشؤون الخارجية؛
إسرائيل، يمثلها السيد ايهود باراك Ehud BARAK وزيرة الشؤون الخارجية؛
إيطاليا، تمثلها السيدة سوزانا أنييلي Susanna AGNELLI وزيرة الشؤون الخارجية؛
الأردن، يمثلها السيد عبد الكريم كبرتي Abdelkrim KABARITI وزير الشؤون الخارجية؛
لبنان، يمثلها السيد فارس بويز Fares BOUEZ وزير الشؤون الخارجية؛
اللكسمبورغ، يمثلها السيد جاك ف. بوس Jacques F.POOS نائب الوزير الأول و وزير الشؤون الخارجية و التجارة الخارجية و التعاون؛

مالطا، يمثلها السيد الأستاذ جيدو دو ماركو Guido DE MARCO نائب الوزير الأول و وزير الشؤون الخارجية؛
المغرب، يمثلها السيد عبد اللطيف الفيلالي Abdellatif FILLALI وزير الشؤون الخارجية؛
هولندا، يمثلها السيد هانس فان ميرلو، Hans van MIERLO وزير الشؤون الخارجية؛
البرتغال، يمثلها السيد جايم كاما، Jaime GAMA وزير الشؤون الخارجية؛
المملكة المتحدة، يمثلها السيد مالكولم فريكونغ Malcolm FRIKING OC MP وزير الشؤون الخارجية؛
سوريا، يمثلها السيد فاروق الشرع Farouk AL SHARAA وزير الشؤون الخارجية؛
السويد، تمثلها السيدة لينا هييلم والين Lena Hjelm WALLEN وزيرة الشؤون الخارجية؛
تونس، يمثلها حبيب بن يحي Habib BEN YAHIA وزير الشؤون الخارجية؛
تركيا، يمثلها السيد دنيس بايكل Denis BAYKAL نائب الوزير الأول وزير الشؤون الخارجية؛
السلطة الفلسطينية، يمثلها السيد ياسر عرفات Yassir ARAFAT رئيس السلطة الفلسطينية.

المشاركون في المؤتمر الأوروبي - المتوسطي في برشلونة:

- مشددون على الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط و مدفعون بالإرادة لإعطاء لعلاقاتهم المستقبلية بعدا جديدا، يرتكز على تعاون شامل و متضامن، على مستوى الطبيعة الممتازة لعلاقات سبكها الجوار و التاريخ.
- مدركون بأن الرهانات السياسية، و الإقتصادية و الإجتماعية الجديدة تشكل، على جانبي البحر الأبيض المتوسط، تحديات مشتركة تتطلب حلا شاملا و منسقا.
- مصممون، من أجل هذا، على خلق إطار متعدد الأطراف و دائم لعلاقاتهم، يرتكز على روح الشراكة مع إحترام ميزات، و خواص و قيم كل من المشاركين.
- معتبرون هذا الإطار المتعدد الأطراف كمكمل لتوطيد العلاقات الثنائية التي يجب الحفاظ عليها بالتأكيد على خصوصياتها.
- مشددون على أن هذه المبادرة الأوروبية - المتوسطية لا تهدف إلى الحل محل المبادرات الأخرى المباشر بها من أجل السلام، و الإستقرار و النمو في المنطقة، و لكن ستساهم في دفع هذه إلى الأمام. يدعم المشاركون تحقيق تسوية سلام عادلة، و شاملة و مستدعية في الشرق الأوسط ترتكز على القرارات الملائمة لمجلس أمن الأمم المتحدة و على المبادئ المذكورة في الدعوة إلى مؤتمر مدريد حول السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، بما مايترتب عن ذلك.
- مقتنعون بأن الهدف العام، الذي يقضي بجعل البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار، و تبادل و تعاون من شأنهم تأمين السلام، و الإستقرار و الإزدهار، يفرض توطيد الديموقراطية، و إحترام حقوق الإنسان، و نموا إقتصاديا و إجتماعيا مستديما و متوازنا، و مكافحة الفقر، و تنمية أفضل للتفاهم بين الثقافات، كلها عناصر رئيسية للمشاركة.

يوافقون على إقامة مشاركة عامة، مشاركة أوروبية - متوسطية بين المشاركين عبر حوار سياسي معزز و منتظم، و تنمية التعاون الإقتصادي و المالي، و إضفاء أكبر على قيمة الأبعاد الإجتماعية و الثقافية و الإنسانية. تشكل هذه المحاور الجوانب الثلاثة للمشاركة الأوروبية المتوسطية.

الشراكة السياسية و الأمنية: تعريف مجال مشترك من السلام و الإستقرار:

يعبر المشاركون عن قناعتهم بأن السلام، و الإستقرار و الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط يشكلون مكسبا مشتركا يتعهدون على تشجيعه و توطيده بكل الوسائل التي بحوزتهم. من أجل هذا، يوافق المشاركون على قيادة حوار سياسي مكثف و منتظم يرتكز على الإحترام للمبادئ الجوهرية للقانون الدولي، و يعيدون التأكيد على عدد من الأهداف المشتركة في مجال الإستقرار الداخلي و الخارجي.

عملا بهذا، يتعهد المشاركون عبر البيان المبدئ التالي على:
- العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة و البيان الدولي لحقوق الإنسان و كذلك للواجبات الأخرى الناتجة عن القانون الدولي و بالتحديد تلك التي تنجم عن الأدوات الإقليمية و الدولية للمشاركين فيها.
- تنمية دولة القانون و الديموقراطية في جهازهم السياسي مع الإعتراف ضمن هذا الإطار بحق كل منهم بحرية إختيار و تنمية جهازه السياسي، و الإجتماعي، و الإقتصادي و العدلي.
- إحترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية، إضافة إلى الممارسة الفعلية و المشروعة لهذه الحقوق و الحريات، بما فيه حرية الرأي، وحرية التجمع لأهداف سلمية، وحرية التفكير و الضمير و الدين فرديا و جماعيا مع أعضاء أخرين في نفس المجموعة، بدون أي تمييز بسبب العنصر و الجنسية و اللغة و الدين و الجنس.
- النظر برضى، عبر الحوار بين كل الأطراف، إلى تبادلات المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، والحريات الجوهرية، و العنصرية و كره الأجانب.
- إحترام و فرض إحترام التنوع و التعددية في مجتماعتهم و تشجيع التسامح بين مختلف مجموعاتها و المكافحة ضد مظاهر التعصب و بالأخص العنصرية و كره الأجانب. يشدد المشاركون على أهمية التأهيل المناسب في مجال حقوق الإنسان و الحريات الأساسية.
- إحترام مساواتهم المستقلة و كذلك كل الحقوق المتعلقة بإستقلاليتهم و تنفيذ واجباتهم المضطلع بها وفقا للقانون الدولي بحسن نية.
- إحترام مساواة حقوق الشعوب و حقهم في تدبير شؤونهم بأنفسهم مع العمل في كل لحظة طبقا لأهداف و مبادئ ميثاق الأمم المتحدة و النماذج الملائمة في القانون الدولي، بما فيه تلك التي تتعلق بوحدة الأراضي للدول، كما يتجلى ذلك في الإتفاقيات بين الأطراف المعنية.
- الإمتناع، طبقا لنماذج القانون الدولي، عن كل تدخل مباشر أو غير مباشر في شؤون الداخلية لشريك آخر.
- إحترام سيادة و وحدة كل من الشركاء.
- تسوية خلافاتهم بالوسائل السلمية، و دعوة كل المشاركين إلى تجنب التهديد أو إستعمال القوة ضد سلامة أراضي أي مشارك أخر، بما في ذلك إكتساب الأراضي بالقوة، و التأكيد من جديد على الحق التام في ممارسة السيادة بالوسائل المشروعة، و ذلك طبقا لميثاق الأمم المتحدة و القانوني الدولي.
- توطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الإرهاب و مكافحته بالتصديق على الأدوات الدولية التي يشاركون فيها و تطبيقها، و بالإنضمام إلى تلك الأدوات، و كذلك بكل التدابير الملائمة.
- المكافحة ضد إنتشار و تنوع الإجرام المنظم و محاربة أفة المخذرات بكل أشكالها.
- العمل على تشجيع ضمان الأمن الإقليمي، بين الأطراف، و ذلك بالحرص على عدم إنتشار الأسلحة النووية و الكيماوية و البيولوجية بواسطة الإنضمام و الإمتثال إلى الأنظمة الدولية و كذا الإقليمية الخاصة بعدم إنتشار الأسلحة، و معاهدات الحد من التسلح و نزع السلاح، مثل (NPT) و (CWC) و (BWC) و (CTBT) و/أو الإتفاقيات الإقليمية مثل المناطق الخالية من الأسلحة النووية بما في ذلك كل الأنظمة الخاصة بالمراقبة و التثبت. هذا مع الوفاء و بحسن نية، للإلتزامات المتعلقة بمعاهدات الحد من التسلح و نزع السلاح و عدم إنتشار الأسلحة.

و ستبذل الأطراف كل جهدها لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، و السلاح النووي و الكيمياوي و البيولوجي و أجهزة إطلاق و إستخدام هذه الأسلحة، و كل هذا بما يضمن لكل الأطراف مراقبتها الفعلية.

و علاوة عن هذا ستقوم الأطراف:

- بإتخاذ إجراءات و تدابير عملية تمكن من الوقاية من إنتشار الأسلحة النووية، و كذلك التجميع المفرط للأسلحة العادية.
- بتجنب إيجاد قدرات عسكرية تتجاوز الحاجيات المشروعة للدفاع، مع التأكيد على العزم بالتوصل إلى نفس المستوى الأمني و بخلق أجواء من الثقة المتبادلة و ذلك بأن تبلغ القوات و الأسلحة أدنى حد ممكن و بالإنضمام إلى (CCW).
- الحرص على توفير الظروف التي تمكن من إقامة علاقات حسن الجوار فيما بينهم، و مساندة كل المجهودات و العمليات الهادفة لإحلال الإستقرار، و الأمن، و الإزدهار و كذلك التعاون الإقليمي و المحلي.
- دراسة وسائل الثقة و الأمان الواجب تبنيها بالإشتراك بين الشركاء من أجل تدعيم "مجال سلام و إستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط" بما في ذلك إمكانية وضع عقد أوروبي - متوسطي لهذا الغرض.

المشاركة الإقتصادية و المالية: بناء منطقة إزدهار متقاسمة:

يشدد المشاركون على الأهمية التي يعلقونها على النمو الإقتصادي و الإجتماعي المستديم و المتزن في أفق تحقيق هدفهم ببناء إزدهار متقاسمة.
إن الأطراف يقدرون أهمية صعوبات مسألة المديونية و ما ينجز عنها من تأثير على النمو الإقتصادي لبلدان الحوض المتوسط. نظرا لأهمية العلاقات التي تربط بينهم في إطار الشراكة الأوروبية - المتوسطية، فإنهم متفقون على مواصلة الحوار في الدوائر المختصة و الملائمة من أجل الوصول إلى تحقيق تقدم في هذا المجال.
ملاحظون بأن على الشركاء مجابهة تحديات مشتركة، بالرغم من تظاهر هذه على درجات مختلفة، يحدد المشاركون الأهداف التالية على المدى البعيد:
- تسريع عجلة النمو الإجتماعي و الإقتصادي المستديم،
- تحسين ظروف الحياة للسكان، و رفع مستوى الإستخدام و تخفيف فوارق النمو في المنطقة الأوروبية - المتوسطية،
- تشجيع التعاون و التكامل الإقليميين.
من أجل تحقيق هذه الأهداف، يوافق المشاركون على إقامة مشاركة إقتصادية و مالية ترتكز، مع الأخذ بعين الإعتبار لمختلف درجات النمو، على:
- التأسيس التدريجي لمنطقة تبادل حر.
- تنفيذ تعاون و تداول إقتصاديين ملائمين في المجالات المعنية.
- زيادة ضخمة للمعونة المالية من الإتحاد الأوروبي إلى شركائه.

أ. منطقة تبادل حر:

ستحقق منطقة التبادل الحر عبر إتفاقية أوروبية - متوسطية جديدة و إتفاقيات تبادل حر بين شركاء الإتحاد الأوروبي. حدد المشاركون سنة 2010 كتاريخ عملي للتأسيس التدريجي لهذه المنطقة التي ستشمل مجمل التبادلات مع إحترام الواجبات الناجمة عن OMC (المنظمة العالمية للتجارة). و بهدف تنمية التبادل الحر بصفة تدريجية في هذه المنطقة: يقع الإلغاء التدريجي للعوائق التعريفية و الغير التعريفية المتعلقة بمبادلات المنتجات الصناعية و ذلك حسب جداول زمنية يقع تحديدها و التفاوض فيها بين الأطراف المعنية، إنطلاقا من التدفقات التقليدية. و ضمن الحدود المسموح بها في مختلف السياسات الزراعية، مع الأخذ بعين الإعتبار للنتائج المحققة في إطار مفاوضات الغات، سيتم تحرير تجارة المنتجات الزراعية تدريجيا عبر المنفذ التفضيلي و المتبادل بين الأطراف. و يقع التحرير التدريجي بالنسبة لحق إنشاء المؤسسات و إسداء الخدمات طبقا لإتفاق الغاتس (GATS).

يقرر المشاركون تسهيل التأسيس التدريجي لهذه المنطقة ذات التبادل الحر بـ:

- تبني التدابير الملائمة فيما يخص قواعد الأصل، و التصديق الإثباتي، و حماية الملكية الفكرية و الصناعية و المضاربة؛
- متابعة و تنمية السياسات المرتكزة على مبادئ الإقتصاد الحر و تكامل إقتصادياتهم مع أخذ حاجاتهم و مستويات نموهم بعين الإعتبار؛
- الإقدام على إستواء و تحديث البنيات الإقتصادية و الإجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع و تنمية القطاع الخاص، و رفع القطاع الإنتاجي إلى المستوى المطلوب، و وضع إطار دستوري و قانوني ملائم لسياسة الإقتصاد الحر. إضافة إلى ذلك، سيجدون لتخفيف العواقب السلبية التي قد تنجم عن هذا الإستواء على المستوى الإجتماعي و ذلك بتشجيع برامج لصالح السكان الأكثر فقرا؛
- تشجيع الأولويات الهادفة إلى تنمية تبادلات التكنولوجيا.

ب. تعاون و تداول إقتصاديين

سيتم تنمية التعاون و بالأخص في المجالات اللاحقة الذكر، و في هذا الصدد:

- يعترف المشاركون بواجب دعم النمو الإقتصادي بالتوفير الداخلي، قاعدة كل إستثمار، و بالإستثمارات الخارجية المباشرة معا. يشددون على أنه من المهم تأسيس جو مناسب لهما و بالتحديد عبر إزالة العوائق في وجه هذه الإستثمارات تدريجيا، التي قد تؤدي إلى تبادلات للتكنولوجيا و زيادة الإنتاج و التصدير.
- يؤكد المشاركون بأن التعاون الإقليمي، المحقق على أساس إختياري و بالأخص من أجل تنمية التبادل بين الشركاء أنفسهم، يشكل عاملا رئيسيا في سبيل التشجيع على تأسيس منطقة تبادل حر.
- يشجع المشاركون الشركات على عقد إتفاقيات فيما بينها و يتعهدون بدعم هذا التعاون و التحديث الصناعي و ذلك بمنح جو و إطار قانوني مؤاتيين. يعتبرون القيام ببرنامج دعم تقني للشركات ذات الحجم الصغير و المتوسط أمرا ضروريا.
- يشدد المشاركون على ترابطهم في مجال البيئة الذي يفرض تحليلا إقليميا و تعاونا مكثفا و كذلك تنسيقا أفضلا للبرامج المتعددة الأطراف الموجودة بالتأكيد على تعلقهم بإتفاقية برشلونة و بالبام (PAM).
- يعترفون بضرورة التوفيق بين النمو الإقتصادي و الحفاظ على البيئة، و إدراج المسائل البيئوية في الأوجه المناسبة للسياسة الإقتصادية، و تخفيف العواقب السلبية التي قد تنتج عن النمو في مجال البيئة. يتعهدون بإنشاء برنامج أعمال ذات أولوية على المديين القصير و المتوسط، بما في ذلك المكافحة ضد التصحر، و تكثيف الدعم الفني و المالي الملائم لهذه الأعمال.

- يعترف المشاركون بالدور الرئيسي للنساء في التنمية و يتعهدون بتشجيع مشاركة النساء الفعالة في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية و في خلق فرص العمل.
- يشدد المشاركون على أهمية الحفاظ على الموارد السمكية و إدارتها إدارة منطقية، و التحسين للتعاون في مجال البحث عن الموارد بما فيها تربية المائيات، و يتعهدون بتسهيل التأهيل و البحث العلمي و النظر في خلق الأدوات المشتركة.
- يعترف المشاركون بالدور البناء لقطاع الطاقة في الشراكة الأوروبية - المتوسطية الإقتصادية و يقررون توطيد التعاون و تعميق الحوار في مجال سياسات الطاقة. يقررون خلق الشروط الشاملة و الملائمة لإستثمارات و أعمال الشركات العاملة في ميدان الطاقة و ذلك بالتعاون من أجل خلق الظروف التي من شأنها السماح لهذه الشركات بتوسيع شبكات الطاقة و تشجيع الربط فيما بينها.
- يعترف الشركاء بأن التزويد بالماء و كذلك الإدارة المناسبة و تنمية الموارد سيشكلون مسألة أولوية لكل الشركاء المتوسطين و أنه من الضروري تنمية التعاون في هذه المجالات.
- يوافق المشاركون على التعاون من أجل تحديث و إعادة بنيان الزراعة و تشجيع النمو الريفي المتكامل. سيتوجه هذا التعاون بالتحديد نحو محاور المعونة الفنية و التأهيل، و الدعم للسياسات المعمول بها من قبل الشركاء من أجل تنويع الإنتاج، و تخفيف التبعية الغذائية، و تشجيع زراعة تحترم البيئة. يوافقون أيضا على التعاون في هدف إستئصال الزراعات الغير شرعية و لتنمية المناطق التي تكون قد تتضررت.
يوافق المشاركون أيضا على التعاون في مجالات أخرى و في هذا الصدد:
- يشددون على أهمية تنمية و تحسين البنية التحتية بما في ذلك خلق جهاز مواصلات فعال، و تنمية تكنولوجيات المعلوماتية و تحديث الإتصالات. في سبيل هذا، يوافقون على إعداد برنامج للأولويات التالية:
- يتعهدون بإحترام مبادئ القانون البحري الدولي و بالأخص الأداء الحر للخدمات في مجال المواصلات الدولية و المنفذ الحر إلى الحمولات الدولية، و تؤخذ بعين الإعتبار و بعد الموافقة عليها نتيجة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف حول خدمات النقل البحري و التي تجري حاليا في إطار المنظمة العالمية للتجارة.
- يتعهدون بتشجيع التعاون بين الوحدات المحلية (ولايات، محافظات ...) و من أجل تنظيم الأراضي.
- إعترافا منهم بأن للعلم و التكنولوجيا تأثيرات هامة على التطور الإجتماعي و الإقتصادي. يوافقون على توطيد القدرات الذاتية في البحث العلمي و التطوير، و المساهمة في تأهيل العاملين في القطاعين العلمي و التقني، و الحث على الشراكة في مشاريع البحث المشتركة إنطلاقا من خلق الشبكات العلمية.
- يوافقون على تشجيع التعاون في مجال الإحصائيات من أجل التوفيق بين الطرق و تبادل المعطيات.

ج) التعاون المالي

يعتبر المشاركون أن تحقيق منطقة تبادل حر و نجاح الشراكة الأوروبية - المتوسطية يرتكزان على زيادة ضخمة في المعونة المالية و التي يجب أن تشجع قبل كل شيئ نموا داخليا مستديما و تعبئة الفعاليات الإقتصادية المحلية. يلاحظون في هذا الصدد:
- إن الجلسة الأوروبية في كان (Cannes) وافقت على إحتياطي بمبلغ 4685 مليون أيكو (ECU) لهذه المعونة خلال الفترة التي تتراوح مابين 1995 و 1999، و ذلك بشكل إعتمادات مالية متوفرة لدى المجموعة الأوروبية. يضاف على هذا تدخل BEI بشكل ديون بمبلغ أضخم و كذلك المساهمات المالية الثنائية للدول الأعضاء؛

- إن تعاونا ماليا فعالا تتم إدارته في إطار برمجة متعددة السنوات، تأخذ ذاتيات كل من الشركاء بعين الإعتبار، أمرا ضروريا.
إن إدارة صالحة على مستوى الإقتصاد الجمعي تعتبر ذات أهمية جوهرية من أجل تأمين النجاح لمشاركتهم، يوافقون في سبيل هذا على تشجيع الحوار حول سياساتهم الإقتصادية و حول أسلوب تحسين التعاون المالي إلى أقصى الحدود.

الشراكة في المجالات الإجتماعية، و الثقافية و الإنسانية: تنمية المواد البشرية و التشجيع على التفاهم بين الثقافات و التبادلات بين المجتماعات المدنية.

يعترف المشاركون بأن تقاليد الثقافة و الحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، و الحوار بين هذه الثقافات و التبادلات الإنسانية، و العلمية و التكنولوجية تشكل عنصرا رئيسيا في التقارب و التفاهم بين الشعوب و تحسين الإدراك المتبادل.
في هذا السياق، يوافق المشاركون على خلق مشاركة في المجالات الإجتماعية، و الثقافية و الإنسانية. في سبيل هذا:
- يؤكدون من جديد بأن الحوار و الإحترام بين الثقافات و الأديان شرطان ضروريان لتقارب الشعوب. يشددون في هذا الصدد على أهمية الدور الذي تستطيع أجهزة الإعلام القيام به بشأن المعرفة و التفاهم للثقافات كمنبع للإثراء المتبادل بين الأطراف.
- يلحون على الميزة الرئيسية لنمو الموارد الإنسانية سواء فيما يخص التعليم و التأهيل تحديدا للشبيبة، أو في مجال الثقافة. يعبرون عن إرادتهم في تشجيع التبادلات الثقافية و معرفة لغات أخرى مع إحترام الهوية الثقافية لكل شريك، و تنفيذ سياسة مستديمة للبرامج التربوية و الثقافية. في هذا المجال، يتعهد الشركاء بأخذ التدابير التي من شأنها تسهيل التبادلات الإنسانية و بالتحديد عبر تحسين الإجراءات الإدارية.
- يشددون على أهمية قطاع الصحة في النمو المستديم و يعبرون عن إرادتهم في تشجيع الشراكة الفعالة للتجمعات السكنية في التدابير الصحية و المعيشية للسكان.
- يعترفون بأهمية النمو الإجتماعي الذي، حسب رأيهم، يجب أن يواكب كل نمو إقتصادي. يعلقون أهمية خاصة على إحترام الحقوق الإجتماعية الجوهرية بما فيها الحق في النمو.
- يعترفون بالدور الرئيسي الذي بإمكان المجتمع المدني القيام به في عملية تنمية كل جوانب الشراكة الأوروبية - المتوسطية كعامل أساسي لتفاهم أفضل و تقارب بين الشعوب.
- نتيجة لذلك، يوافقون على توطيد و / أو ترتيب الأدوات اللازمة لتعاون غير مركزي في سبيل تشجيع التبادلات بين فعاليات النمو في إطار القوانين : المسؤولون عن المجتمع السياسي و المدني، العالم الثقافي و الديني، و الجامعات، و البحث، و أجهزة الإعلام، و الجمعيات، و النقابات و الشركات الخاصة و العامة.
- و على هذا الأساس يعترفون بأهمية تشجيع الإتصالات و المتبادلات بين الشباب في إطار برامج تعاون غير مركزية.
- يشجعون أعمال الدعم لصالح المؤسسات الديموقراطية و توطيد دولة القانون و المجتمع المدني.
- يعترفون بأن التطور السكاني الحالي يشكل تحديا رئيسيا تتم مواجهته بواسطة السياسات الإسكانية المناسبة من أجل تسريع الإقلاع الإقتصادي.
- يعترفون بالدور المهم الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم. يوافقون على تكثيف التعاون فيما بينهم من أجل تخفيف وطأة الهجرة بواسطة برامج تأهيل مهني و مساعدة على خلق فرص العمل و غيرها. يتعهدون بتأمين الحماية لمجمل الحقوق المعترف بها في القانون الموجود حول المهاجرين المستقرين شرعيا على أراضيهم. في هذا المجال فإن الأطراف، شعورا منهم بمسؤوليتهم في إعادة

قبول رعاياهم، يتفقون، من خلال إتفاقات أو تنظيمات ثنائية، على إتخاذ التدابير و الإجراءات الملائمة لإعادة قبول مواطنيهم الذين هم في وضعية غير قانونية. من أجل هذا سيعتبر الإتحاد الأوروبي مواطني الدول الأعضاء كمقيمين طبقا لتعريف المجموعة الأوروبية.
- يقررون إقامة تعاون وثيق في كل مجالات الهجرة الخفية.
- يوافقون على دعم التعاون عبر تدابير مختلفة تهدف إلى الوقاية من الإرهاب و مكافحته بشكل فعال.
- يعتبرون أيضا من الضروري المكافحة معا و بشكل فعال ضد تهريب المخذرات، و الإجرام الدولي و الرشوة.
- يشددون على أهمية المكافحة بدون تردد ضد مظاهر العنصرية و كره الأجانب، و ضد التعصب و يوافقون على التعاون في هذا السبيل.

متابعة المؤتمر:

المشاركون:
- بإعتبارهم أن مؤتمر برشلونة وضع أسس عملية مفتوحة و مدعوة للتطور.
- بإعادة تأكيدهم على إرادتهم بتأسيس مشاركة ترتكز على مبادئ و أهداف معرفة بالبيان الحاضر.
- بعزمهم على إعطاء هذه الشراكة الأوروبية - المتوسطية صيغة واقعية.
- بقناعتهم بأنه من الضروري متابعة الحوار الشامل المفتوح و تحقيق مجموعة من الأعمال الفعلية في سبيل الوصول إلى هذا الهدف.

يتبنون برنامج العمل المرفق.
سيجتمع وزراء الشؤون الخارجية دوريا من أجل تأمين متابعة تطبيق البيان الحاضر و تحديد الأعمال الذاتية للمساهمة في تحقيق أهداف الشراكة.
ستخضع الأعمال المختلفة للمتابعة على شكل إجتماعات موضوعية مناسبة للوزراء، و الموظفين الكبار، و الخبراء و تبادل الخبرات و المعلومات و الإتصالات بين المشاركين من المجتمع المدني أو حسب أي صيغة أخرى مناسبة.
ستشجع الإتصالات على مستوى النواب، و السلطات الجهوية، و الوحدات المحلية و الأطراف الإجتماعيين.
ستعقد "مجموعة أوروبية - متوسطية في برشلونة" على مستوى موظفين كبار يتكونون من الترويكا للإتحاد الأوروبي و من ممثل عن كل شريك متوسطي، إجتماعات دورية للإعداد لإجتماع وزراء الشؤون الخارجية لتحديد الوضع و تقييم متباعة مسلسل برشلونة في جميع معطياته و لتحيين برنامج العمل.
إن العمل المناسب لإعداد و متابعة الإجتماعات الناجمة عن برنامج العمل في برشلونة و خلاصات "المجموعة الأوروبية - المتوسطية " تتحملها دوائر المفوضية الأوروبية.

يعقد الإجتماع المقبل لوزراء الشؤون الخارجية خلال الأشهر الستة الأولى من سنة 1997، في دولة من إحدى الدول المتوسطية الإثنتي عشرة، تربطها شراكة بالإتحاد الأوروبي. و سوف يتم تحديدها عن طريق مشاورات لاحقة.

المصدر :

Commission Européenne- Relations extérieures, Partenariat Euro-Méditerranéenne, Conférence Euro-Méditerranéenne (Barcelone 27-28 novembre 1995), Bruxelles.

الملحق رقم 23:

برنامج عمل إعلان برشلونة لنوفمبر 1995

1. مقدمة:

يهدف البرنامج الحاضر إلى ترجمة أهداف مؤتمر برشلونة ترجمة عملية و إحترام مبادئه عن طريق تدابير إقليمية و متعددة الأطراف. يعتبر أيضا تكميلا للتعاون الثنائي المعمول به نتيجة الإتفاقيات المعقودة بين الإتحاد الأوروبي و شركائه المتوسطيين و التعاون الموجود حسب التجمعات المتعددة الأطراف الأخرى.

سيتم التحضير و المتابعة لمختلف التدابير وفقا للمبادئ و الكيفيات المشار إليها في بيان برشلونة في ما يلي:

يتبع تعديد للتدابير الأولوية التي يجب إتخاذها لتنمية التعاون، لا تمنع هذه توسيع التعاون الأوروبي - المتوسطي ليشمل تدابير أخرى إذا نتج القرار عن الشركاء.

تتوجه هذه التدابير إلى الدول و وحداتها المحلية أو الإقليمية و إلى فعاليات المجتمع المدني.

تستطيع دول أخرى الإنضمام إلى التدابير المتوقعة في برنامج العمل و ذلك بعد موافقة المشاركين.

يجب أن يتم التنفيذ بأسلوب مرن و شفاف.

في المستقبل و بعد موافقة المشاركين، سيأخذ التعاون الأوروبي - المتوسطي بعين الإعتبار، و كما يليق، الأراء و التوصيات الناجمة عن الحوارات المناسبة على مختلف المستويات في المنطقة.

يجب البدء بتنفيذ البرنامج حالما أمكن بعد مؤتمر برشلونة. سيتم تحضير تقييم خلال المؤتمر الأوروبي - المتوسطي المقبل على شكل تقرير ناجم عن دوائر المفوضية الأوروبية و بالتحديد إنطلاقا من التقارير الناتجة عن مختلف الإجتماعات و مختلف الفرق المذكورة في ما يلي، و بالتنسيق مع " اللجنة الأوروبية - المتوسطية في مسلسل برشلونة " المعينة وفقا لبيان برشلونة.

2. المشاركة السياسية و الأمنية: تعريف مجال مشترك من السلام و الإستقرار:

من أجل المساهمة في الهدف الذي يقضي بتشييد تدريجي لمنطقة سلام و إستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط، سيجتمع موظفون كبار دوريا و ذلك إعتبارا من الفصل الأول لعام 1996:

- سيجرون حوارا سياسيا من أجل تحديد الأساليب الأكثر تناسبا لترجمة مبادئ بيان برشلونة ترجمة فعلية على ساحة الواقع و،
- سيقدمون إقتراحات واقعية في الوقت المناسب في سبيل المؤتمر الأوروبي - المتوسطي لوزراء الشؤون الخارجية المقبل.

سيتم تشجيع معاهد السياسة الخارجية في المنطقة الأوروبية - المتوسطية لتكوين شبكة تعاون أكثر نشاط بإمكانها دخول حيز العمل إبتداء من 1996.

3. المشاركة الإقتصادية و المالية: بناء منطقة إزدهار متقاسمة:

ستعقد إجتماعات دورية على مستوى الوزراء أو الموظفين أو الخبراء حسب الحاجة من أجل تشجيع التعاون في المجالات التالية. من الممكن أن تكمل هذه الإجتماعات عند الضرورة بمؤتمرات أو منتديات بإستطاعة القطاع الخاص المشاركة فيها:

تأسيس منطقة تبادل حر أوروبية – متوسطية:

وفقا للمبادئ المنصوص عنها في بيان برشلونة، يعتبر تأسيس منطقة تبادل حر عنصرا رئيسيا في الشراكة الأوروبية - المتوسطية.
سيتناول التعاون بالأخص، التدابير الفعلية التي تهدف إلى تشجيع التبادل الحر و كل ماينتج عنه، يعني:
- التوفيق بين القواعد و الطرق في مجال الجمارك و بالأخص إحتمال الإدخال التدريجي للأصل التراكمي. سيتم عند الإقتضاء، فحص الحلول الملائمة لحالات معينة و بروح إيجابية؛
- التوفيق بين النمادج و بالتحديد بواسطة إجتماعات يتم تنظيمها من قبل التنظيمات الأوروبية للنماذج؛
- الإزالة لكل العوائق التقنية التي لا مبرر لها من وجه تبادل المنتوجات الزراعية و تبني التدابير المناسبة بما يتعلق بقواعد الصحة النباتية و الحيوانية و غيرها من أساليب التقنين حول المواد الغذائية؛
- التعاون بين دوائر الإحصائيات للحصول على معطيات عملية ناتجة عن إستخدام طرق متوافقة؛
- إمكانيات التعاون الإقليمي و التحت الإقليمي (بدون المس بالمبادرات المعمول بها ضمن أطر أخرى).

الإستثمار:

يهدف التعاون إلى المساهمة في خلق الجو الإيجابي لإزالة الحواجز أمام الإستثمار، و بالتحديد بالتفكير المعمق حول تحديد الحواجز و الأساليب لتشجيع هذه الإستثمارات بما فيه في القطاع المصرفي.

الصناعة:

التحديث الصناعي و تحسين التنافسية يشكلان عنصرين رئيسيين في نجاح الشراكة الأوروبية - المتوسطية. في هذا الصدد، بإستطاعة القطاع الخاص أن يلعب دورا أكبر في النمو الإقتصادي للمنطقة و خلق فرص العمل. سيتوجه التعاون بالتحديد نحو:
- توافق البنية الصناعية مع متغيرات البيئة الدولية و بالخصوص مع إنبثاق مجتمع المعلوماتية؛
- الإطار و التحضير لتحديث و إعادة تركيب بنية الشركات الموجودة و بالتحديد في القطاع العام بما فيه الخوصصة؛
- إستخدام النماذج الأوروبية أو الدولية و تحديث تجارب المطابقة و عمليات التصديق الإثباتي و الإعتماد و كذلك نماذج الجودة.

ستعطي أساليب تشجيع التعاون بين الشركات الصغيرة و المتوسطية الحجم و خلق الظروف المؤاتية لنموها، إهتماما خاصا بما في ذلك تنظيم المنتديات عندما تقضي الحاجة مع الإعتماد على الخبرة المكتسبة في إطار البرنامج MED INVEST ، وضمن الإتحاد.

الزراعة:

مع التذكير بأن هذه المسائل تدخل في مجملها ضمن العلاقات الثنائية، سيتناول التعاون في هذا المجال المحاور التالية:

- الدعم للسياسات المعمول بها من قبل الشركاء من أجل تنويع الإنتاج؛
- تخفيف التبعية الغذائية؛
- تشجيع زراعة تحترم البيئة؛
- التقارب بين الشركات، و التجمعات و التنظيمات المهنية للشركاء على قاعدة إختيارية؛
- الدعم للخوصصة؛
- المعونة الفنيية و التأهيل؛
- التقارب بين نماذج الصحة النباتية و الحيوانية؛
- النمو الريفي المتكامل بما في ذلك تحسين الخدمات الأساسية و تنمية الأعمال الإقتصادية الملحقة؛
- التعاون بين المناطق الريفية، و تبادل الخبرة و المهارة في مجال التنمية الريفية؛
- تنمية المناطق المتأثرة بإستئصال الزراعات الغير شرعية.

النقل:

الوجود للروابط الفعالة و المتداخلة بين الإتحاد الأوروبي و شركاءه المتوسطين و بين الشركاء أنفسهم و كذلك المنفذ الحر إلى سوق الخدمات في قطاع المواصلات البحرية الدولية يشكلان عاملين رئيسيين لتنمية التدفقات التجارية و لحسن سير الشراكة الأوروبية - المتوسطية.

لقد تم خلال العام 1995 عقد إجتماعين لوزراء المواصلات لدول غرب حوض البحر الأبيض المتوسط، و على إثر المؤتمر الإقليمي لتنمية المواصلات في حوض البحر الأبيض المتوسط، تبنت المجموعة المتوسطية للمواصلات عبر المجاري المائية برنامجا متعدد السنوات سيتناول التعاون بالتحديد:

- وضع جهاز فعال و متعدد للموصلات الجوية و البحرية العبر - متوسطية و ذلك بتحسين و تحديث المرافئ و المطارات، و حذف القيود التي لا مبرر لها، و تسهيل الإجراءات و تحسين الأمان البري و الجوي، و توفيق القواعد البيئوية على مستوى رفيع بما فيه تدقيق أكثر فعالية في التلوث الناجم عن النقل البحري و وضع أجهزة متوافقة لإدارة حركة المرور؛
- خلق روابط برية شرق - غرب على السواحل الجنوبية و الشرقية للبحر الأبيض المتوسط و
- ربط شبكات المواصلات المتوسطية بالشبكة الأوروبية بطريقة تؤمن عملها المتداخل.

الطاقة:

إنعقدت ندوة على مستوى رفيع في تونس سنة 1995 تلاها إجتماع متابعة في أثينا و ندوة حول الطاقة بمدريد في 1995/11/20.
بهدف خلق الجو الملائم لإستثمار و عمل الشركات المنتجة للطاقة يتركز التعاون المستقبلي بالتحديد على:
- الأساليب لتشجيع إنضمام دول البحر الأبيض المتوسط إلى المعاهدة حول الميثاق الأوروبي للطاقة؛
- التخطيط في مجال الطاقة؛
- تشجيع الحوار بين المنتجين و المستهلكين؛
- الكشف، و التكرير، و النقل، و التوزيع و التجارة الإقليمية و العبر إقليمية للنفط و الغاز؛
- الإنتاج و التفريغ للفحم الحجري؛
- الإنتاج و نقل الكهرباء و وصل الشبكات و تشييدها؛
- فعالية الطاقة؛
- موارد الطاقة الجديدة و المتجددة؛
- المسائل البيئوية المتعلقة بالطاقة؛
- تنمية برامج مشتركة للبحث؛
- عمليات التأهيل و الإعلام في مجال الطاقة.

الإتصالات و تكنولوجيا المعلوماتية:

بهدف تأسيس شبكة إتصالات حديثة و فعالة، سيتناول التعاون بالأخص:
- البنيات التحتية في مجال المعلوماتية و الإتصال (إطار تقنين أدنى، نماذج، تجارب المطابقة، تداخل الشبكات، إلخ ...)؛
- البنيات التحتية الإقليمية بما فيها الروابط مع الشبكات الأوروبية؛
- المنفذ إلى الخدمات؛
وجود بنيات تحتية أكثر فعالية في مجالي المعلوماتية و الإتصالات سيسهل تعزيز التبادلات الأوروبية - المتوسطية و المنفذ إلى مجتمع المعلوماتية الجديد الذي يتكون حاليا.
من المتوقع أن يعقد مؤتمر إقليمي خلال 1996 من أجل التحضير لتحقيق المشاريع الرائدة و التي تهدف إلى إظهار الفوائد الفعلية الناجمة عن مجتمع المعلوماتية.

تنظيم الأراضي:

سيتناول التعاون بشكل خاص:
- تعريف إستراتيجية تنظيم للأراضي في المنطقة الأوروبية - المتوسطية من شأنها تلبية حاجات و ذاتيات الدول،
- تشجيع التعاون عبر الحدود في مجالات ذات إفادة متبادلة.

السياحة:

إعتمد وزراء السياحة، خلال إجتماعهم في الدار البيضاء عام 1995، الميثاق المتوسطي للسياحة.

سيتناول التعاون بالأخص مجالات الإعلام و تشجيع التأهيل.

البيئة:

يتناول التعاون بشكل خاص:
- تقييم المشاكل البيئوية في حوض البحر الأبيض المتوسط و تحديد الإجراءات التي يجب إتخاذها إذا إضطر الأمر؛
- صياغة مقترحات من أجل تأسيس و من ثم تحيين برنامج عمل أولوي على المديين القصير و المتوسط في مجال البيئة، يتم تنسيقه من قبل المفوضية الأوروبية و يكمل بأعمال على المدى البعيد. من بين مجالات العمل الرئيسية يجب أن يضم هذا البرنامج: الإدارة المتكاملة للمياه و الأراضي و المناطق الساحلية، و إدارة النفايات، و الوقاية ضد تلوث الهواء و البحر الأبيض المتوسط و مكافحة هذا التلوث، و حفظ و إدارة التراث الطبيعي و المشاهد و المواقع الطبيعية، و حماية و حفظ و إعادة بناء الغابات المتوسطية و خصوصا بالوقاية و السيطرة على إنجراف و تلف الأراضي و حرائق الغابات و المكافحة ضد التصحر، و نقل خبرة المجموعة بما يخص تقنيات التمويل و التقنين و التدقيق البيئوي، أخذ المشاكل البيئوية بعين الإعتبار في كل السياسات؛
- أداء حوار مطرد لمتابعة تطبيق برنامج العمل؛
- دعم التعاون الإقليمي و التحت الإقليمي و تمتين التنسيق مع خطة العمل للبحر الأبيض المتوسط؛
- التشجيع لتنسيق أفضل للإستثمارات المختلفة الأصل و لوضع العقود الدولية في هذا المجال؛
- رعاية و تبني و تنفيذ التدابير القانونية و القضائية عند الضرورة و بالتحديد التدابير الوقائية و النماذج المناسبة على مستوى رفيع.

العلوم و التكنولوجيا:

سيتناول التعاون بالأخص:
- تشجيع البحث و التنمية بمواجهة مشكلة الإختلال المتصاعد للإنجازات العلمية مع أخذ مبدأ المنفعة المتبادلة بعين الإعتبار؛
- تعزيز تبادلات الخبرات في القطاعات و السياسات العلمية التي من شأنها أن تسمح للشركاء المتوسطيين خفض الهوة بالنسبة لجيرانهم الأوروبين و تشجيع نقل التكنولوجيا؛
- المساهمة في تأهيل العاملين في القطاع العلمي و التقني بتوطيد الشراكة في مشاريع البحث المشتركة. على إثر الإجتماع الوزاري الذي عقد في "صوفيا أنتيبوليس "(Sophia Antipolis) في مارس / أذار 1995، لقد تم تأسيس لجنة للرقابة. ستعقد هذه إجتماعها الأول مباشرة بعد مؤتمر برشلونة. ستهتم بتقديم توصيات من أجل تطبيق أعمال أولوية تحدد على مستوى الوزراء.

الماء:

لقد تم تبني الميثاق المتوسطي للماء في روما عام 1992.
تعتبر المياه مسألة أولوية لكل الشركاء المتوسطيين و ستزداد أهميتها مع تضاؤل الموارد المائية.
سيهدف التعاون في هذا القطاع إلى:
- تقييم الوضع مع أخذ الحاجات المستقبلية بعين الإعتبار؛
- تحديد التدابير لدعم التعاون الإقليمي؛
- تقديم إقتراحات من أجل تسويغ التخطيط و الإدارة - معا أن إقتضى الحال - للموارد المائية،
- المساهمة في خلق منابع جديدة للماء.

صيد الأسماك:

نظرا للأهمية التي يكسوها الحفاظ و الإدارة الواقعية للمخزون السمكي في البحر الأبيض المتوسط، سيعزز التعاون في إطار الهيئة العامة لصيد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط.
على أثر المؤتمر الوزاري حول صيد الأسماك الذي عقد في هيراكليون عام 1994، سيباشر بمتابعة ملائمة في المجال العدلي بشكل إجتماعات ستعقد خلال عام 1996.
سيتم تحسين التعاون في مجال البحث عن الموارد السمكية بما في ذلك تربية المائيات و في مجالي التأهيل و البحث العلمي.

4. المشاركة في المجالات الإجتماعي، و الثقافي و الإنساني: تنمية الموارد البشرية و تشجيع التفاهم بين الحضارات و المبادلات بين المجتمعات المدنية:

تنمية الموارد الإنسانية:

يجب أن تساهم الشراكة الأوروبية - المتوسطية في تحسين مستوى التربية في كل المنطقة مع إهتمام خاص بالشركاء المتوسطين، من أجل هذا، ستخضع السياسات التعليمية لحوار مطرد سيتخصص، في المرحلة الأولى في التأهيل المهني، و التكنولوجيا المطبقة على التربية، و الجامعات و غيرها من معاهد التعليم العالي و البحث. في هذا الصدد، و كذلك في مجالات أخرى، سيعطي دور المرأة إهتماما خاصا. ستساهم أيضا المدرسة الأوروبية - العربية لإدارة الشركات في غرناطة بالإشتراك مع المؤسسة الأوروبية في "تورين" في هذا التعاون.
سيعقد إجتماع للممثلين عن قطاع التدريب المهني (أصحاب القرار، و الجامعيون، و المدربون، إلخ....) في هدف مقارنة مفاهيم الإدراة الحديثة.
سيعقد إجتماع لممثلي العالم الجامعي و التعليم العالي. ستعزز المفوضية الأوروبية برنامجها MED CAMPUS.
سيدعى أيضا لإجتماع حول مجال التكنولوجيا في قطاع التربية.

البلديات و الجهات:

يجب أن تشارك البلديات و السلطات الجهوية بصفة وطيدة في سير الشراكة الأوروبية المتوسطية. سيشجع ممثلو المدن و الجهات على اللقاء سنويا لإستعراض التحديات المشتركة التي يجب عليهم مجابهتها و من أجل مقارنة تجاربهم. سيتم تنظيم هذه اللقاءات من قبل المفوضية إعتمادا على الخبرة الماضية.

حوار بين الثقافات و الحضارات:

نظرا للأهمية التي تكسو تحسين التفاهم المتبادل عبر تشجيع التبادلات الثقافية و تعدد اللغات سيجتمع موظفون و خبراء من أجل طرح إقتراحات عمل فعلية تتعلق بالمجالات التالية دون الحصر: التراث الثقافي و الفني، و التظاهرات الثقافية و الفنية، و الإنتاج المشترك (مسرح و سينما)، و الترجمات و إمكانيات نشر الثقافة الأخرى، التأهيل.
سيشجع التفاهم الأفضل بين الأديان الرئيسية الموجودة في المنطقة الأوروبية - المتوسطية على التسامح المتبادل و التعاون. ستدعم عملية عقد إجتماعات دورية بين ممثلي الأديان و كذلك علماء الدين و الجامعيين و الأشخاص الأخرين الذين يهمهم الأمر بهدف التغلب على سوء الفهم، و الجهل، و التعصب الديني. يمكن إستخدام المؤتمرات التي عقدت في إستوكهولم (من 15 إلى 17 يونيو / حزيران 1995) و طليطلة (من 4 إلى 7 نوفمبر/ تشرين الثاني 1995) كمثال في هذا الصدد.

أجهزة الإعلام:

سيشجع التفاعل الوثيق بين أجهزة الإعلام على تفاهم ثقافي أفضل. سيدعم الإتحاد الأوروبي هذا التفاعل بنشاط، عبر برنامج MED MEDIA سيعقد إجتماع سنوي لممثلي عالم الإعلام في هذا الإطار.

الشبيبة:

ستساهم عملية تبادل الشباب في تحضير الأجيال القادمة لتعاون أوثق بين الشركاء الأوروبيين و المتوسطيين. فإذن، يجب وضع برنامج تبادل أوروبي - متوسطي للشباب يرتكز على الخبرة المكتسبة في أوروبا و مع أخذ حاجات الشركات بعين الإعتبار. يجب أن يأخذ هذا البرنامج بعين الإعتبار أهمية التأهيل المهني و بالأخص للذين لا يملكون الكفاءات، و تأهيل المرشدين و المساعدين الإجتماعيين الموجهين للعمل مع الشباب. ستقدم المفوضية الأوروبية الإقتراحات اللازمة قبل الإجتماع الأوروبي - المتوسطي المقبل لوزراء الشؤون الخارجية.

التبادلات بين المجتماعت المدنية:

سيجتمع دوريا عدد من كبار الموظفين بغية النظر في الإجراءات التي قد تسهل التبادلات البشرية و الناجمة عن الشراكة الأوروبية - المتوسطية و خاصة منها التي تخص الموظفين، و رجال العلم، و الجامعين، و رجال الأعمال، و الطلبة و الرياضيين، بما في ذلك تحسين و تبسيط الإجراءات الإدارية، و خاصة فيما يتعلق بوجود عراقيل إدارية محتلمة غير ضرورية.

التنمية الإجتماعية:

يجب أن تساهم الشراكة الأوروبية - المتوسطية في تحسين ظروف الحياة و العمل لشعوب الشركاء المتوسطين. في هذا الصدد، يعلق الشركاء إهتماما خاصا على إحترام و تشجيع الحقوق الإجتماعية الأساسية. من أجل هذا ستجتمع فعاليات السياسية الإجتماعية دوريا على المستوى الملائم.

الصحة:

يتفق المشاركون على تركيز التعاون في هذا المجال على:
- حملات التوعية، و الإعلام و الوقاية.
- تطوير خدمات الصحة العمومية و خاصة منها نظام العلاج، و المستوصفات، و مراكز رعاية الأم و الطفل، و التنظيم العائلي، و نظام المراقبة الوبائية، و وسائل مراقبية الأمراض المعدية.
- تكوين أعضاء الفريق الصحي و إدارة شؤون الصحة.
- التعاون الطبي في حالة حدوث كوارث طبيعية.

الهجرة:

نظرا لأهمية مسألة الهجرة في العلاقات الأوروبية - المتوسطية، سيتم تشجيع عقد الإجتماعات من أجل الوصول إلى إقتراحات تخص التدفق و الضغط الناتجين عن الهجرة. ستأخذ هذه الإجتماعات بعين الإعتبار، و دون الحصر، الخبرة المكتسبة في إطار برنامج MED MIGRATION و بالخصوص في ما يتعلق بتحسين ظروف الحياة للمهاجرين المستقرين شرعيا في الإتحاد.

الإرهاب:

تهريب المخذرات، الإجرام الدولي:

يجب أن تشكل المكافحة ضد الإرهاب أولوية لكل الفرقاء. في سبيل هذا، سيجتمع موظفون دوريا بهدف توطيد التعاون بين السلطات البوليسية و العدلية و غيرها. في هذا الإطار ستأخذ بعين الإعتبار تكثيف تبادل المعلومات و تحسين إجراءات تسليم المجرمين.

سيجتمع موظفون دوريا من أجل تحديد التدابير الفعلية التي يجب إتخاذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية، و العدلية، و الجمركية، و الإدارية و غيرها للمكافحة خاصة ضد تهريب المخذرات و الإجرام الدولي ، بما في ذلك تهريب البضائع.
سيتم تنظيم كل هذه الإجتماعات مع الأخذ بعين الإعتبار و كما ينبغي بضرورة مراعات الحالة الخاصة لكل دولة.

الهجرة الغير الشرعية:

سيجتمع موظفون دوريا من أجل تفحص التدابير الفعلية التي يجب إتخاذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية، و العدلية، و الجمركية، و الإدارية و غيرها للمكافحة ضد الهجرة الغير شرعية.
سيتم تنظيم كل هذه الإجتماعات مع الأخذ بعين الإعتبار و كما ينبغي بضرورة مراعات الحالة الخاصة لكل دولة.

5. إتصالات دستورية:

حوار برلماني أوروبي – متوسطي:

إنعقد مؤتمر برلماني حول الأمن و التعاون في المتوسط بمدينة لا فاليت من فاتح لغاية 4 نوفمبر / تشرين الثاني 1995.
يدعى البرلمان الأوروبي لإتخاذ المبادرة، قرب مجالس برلمان أخرى، في طرح الحوار الأوروبي - المتوسطي المستقبلي الذي بإمكانه أن يسمح للمنتخبين في مختلف الدول الشركاء، بالإقدام على تبادلات وجه النظر حول سلسلة واسعة من المواضيع.

إتصالات أخرى بين المؤسسات:

ستساهم الإتصالات المترددة بين الأجهزة الأوروبية الأخرى و بالأخص اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية للمجموعة و مماثليهم المتوسطين في تفاهم أفضل للمسائل الكبرى التي تهم الشراكة الأوروبية - المتوسطية.
في سبيل هذا، تدعى اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لإتخاذ المبادرة لتأسيس روابط مع مثيلاتها المتوسطية و مع المنظمات المتوسطية المماثلة. في هذا الصدد، سيعقد إجتماع أوروبي - متوسطي للجان الإقتصادية و الإجتماعية و المنظمات الموازية في مدريد في 12 و 13 ديسمبر/كانون الأول.

المصدر :

Commission Européenne- Relations extérieures, Partenariat Euro-Méditerranéenne, Conférence Euro-Méditerranéenne (Barcelone 27-28 novembre 1995), Bruxelles.

الملحق رقم 24 :

إعـــلان

عــن قيــام إتــحاد المغــرب العــربي

بسم الله الرحمن الرحيم

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية؛
و فخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية؛
و فخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية؛
و قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الإشتراكية العظمى؛
و فخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

إنطلاقا مما يجمع شعوبنا من وحدة الدين، و اللغة، و التاريخ، و وحدة الأماني و التطلعات و المصير. و إستلهامها من أمجاد أسلافنا الذين ساهموا في إشعاع الحضارة العربية الإسلامية و إثراء نهضة ثقافية و فكرية كانت خير سند للكفاح المشترك من أجل الحرية و الكرامة. و تجسيدا لإرادتنا المشتركة التي عبرنا عنها في قمة زرالدة بالجزائر، و التي شكلت إنطلاقة جديدة للبحث عن أفضل السبل المؤدية إلى بناء صرح المغرب العربي.

و وعيا منا أن تحقيق أماني شعوبنا و تطلعاتها إلى الوحدة يستلزم تظافر الجهود و إقامة تعاون فعال بين دولنا و تكامل مضطرب في مختلف المجالات، و نظرا لأن مايحدث من تحولات و ما يتم من ترابط و تكامل على الصعيد الدولي بصفة عامة، و ما تواجهه دولنا و شعوبنا من تحديات في الميادين السياسية و الإقتصادية و الثقافية و الإجتماعية بصفة خاصة، يتطلب منا المزيد من التآزر و التضامن و تكثيف الجهود من أجل الوصول إلى الهدف المنشود.

و نظرا لما نلمسه من ملح الحاجة إلى تظافر جهود دولنا في جميع المجالات و إلى توفير تنسيق كامل في سياساتنا و موافقتنا و إختياراتنا الإقتصادية و الإجتماعية. و لكون تجمعنا سيجعل من منطقتنا موطن سلام و مرفأ أمن مما سيمكنها من المزيد في الإسهام في تقوية أواصر التعاون و السلم الدوليين، و إذا نعلن عن إرادتنا الراسخة في توطيد أسس العدل و الكرامة لشعوبنا و إحقاق الحقوق الفردية و الجماعية في أوطاننا، إستلهاما من أصالتنا الحضارية و قيمنا الروحية، و سيرا على النهج الذي سارت عليه مشاريع الوحدات الجهوية عبر العالم،

و ما تميزت به من تدرج على خطوات رصينة متأنية و ما طبع تخطيطها من عقلانية، و إعتبارا لأن ما تتوفر عليه بلدان المغرب العربي من إمكانات بشرية و طبيعية و إستراتيجية تؤهلها لمواجهة هذه التحديات و مواكبة التطورات المرتقبة في العقود المقبلة، و إيمانا منا بأن مغربا عربيا موحدا يشكل مرحلة أساسية في طريق الوحدة العربية، و إعتقادا منا بأن قيام إتحاد المغرب العربي سيعزز كفاح الشعب العربي الفلسطيني من أجل التحرير و إستعادة كافة حقوقه الوطنية الثابتة، و إقتناعها منا بأن كيانا مغاربيا متطورا سيمكن دولنا من دعم العمل المشترك مع باقي الدول الإفريقية الشقيقة من أجل تقدم قارتنا الإفريقية و إزدهارها، و إعتبارا لكون إتحاد المغرب العربي هو الإطار الأمثل لتحقيق إرادة شعوبنا في توثيق الروابط مع كافة الشعوب الصديقة و دعم المنظمات و التجمعات الدولية التي تنتمي إليها دولنا، و لأن بناء التعاون الدولي و دعم السلام العالمي يفرضان قيام وحدات جهوية يرتكزان عليها لتمتين صرحها و تحصينه، و إستجابة لتطلعات شعوبنا و إدراكا لدقة المرحلة الحاضرة و وعيا منا للمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا، و إذ نؤكد تشبثنا بمقوماتنا الروحية و أصالتنا التاريخية و الإنفتاح على الغير و تعلقا بمبادئ الفضيلة الدولية.

نعلن بمعونة الله و بإسم شعوبنا عن قيام إتحاد المغرب العربي مجموعة متكاملة متظافرة الإرادات متعاونة مع مثيلاتها الجهوية، و كتلة متراصة للمساهمة في إثراء الحوار الدولي، مصممة على مناصرة المبادئ الخيرة، و معبئة شعوبها بما لها من إمكانيات لتعزيز إستقلال أقطار إتحاد المغرب العربي و صيانة مكتسباتها، و للعمل مع المجموعة الدولية لإقامة نظام عالمي تسود فيه العدالة و الكرامة و الحرية و حقوق الإنسان و يطبع التعاون الصادق و الإحترام المتبادل علاقاته، و تحقيقا لهذه الأهداف أبرمنا المعاهدة التي تحدد مبادئ الإتحاد و أهدافه و تضع هياكله و أجهزته.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد 1409 هـ، الموافق لـ 17 فبراير 1989م.

عن الجمهورية التونسية
زين العابدين بن علي

عن المملكة المغربية
الحسن الثاني

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الشاذلي بن جديد

عن الجمهورية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى
معمر القذافي

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية
معاوية ولد سيدي أحمد الطايع

معاهــدة إنشـــاء إتحـــاد المغــرب العــربي

بسم الله الرحمن الرحيم

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية؛
و فخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية؛
و فخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية؛
و قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى؛
و فخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

إيمانا منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الإشتراكية في التاريخ و الدين و اللغة. و إستجابة لما لهذه الشعوب و قادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة إتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات و يتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجيا نحو تحقيق إندماج أشمل فيما بينها.

وعيا منهم بما سيترتب على هذا الإندماج من آثار تتيح لإتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزنا نوعيا يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي و تثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي و إستتباب الأمن و الإستقرار في العالم، و إدراكا منهم أن إقامة إتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق إنجازات ملموسة و وضع قواعد مشتركة تجسد التضامن الفعلي بين أقطاره و تؤمن تنميتها الإقتصادية و الإجتماعية، و تعبيرا عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون إتحاد المغرب العربي سبيلا لبناء الوحدة العربية الشاملة و منطلقا نحو إتحاد أوسع يشمل دولا أخرى عربية و إفريقية.

أتفقوا على ما يلي:

المادة الأولى:

ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة إتحاد يسمى إتحاد المغرب العربي.

المادة الثانية:

يهدف الإتحاد إلى:
تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء و شعوبها بعضها ببعض.
تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها و الدفاع عن حقوقها.
المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل و الإنصاف.
نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
العمل تدريجيا على تحقيق حرية الأشخاص و إنتقال الخدمات و السلع و رؤوس الأموال فيما بينها.

المادة الثالثة:

تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية:

في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء و إقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

في ميدان الدفاع: صيانة إستقلال كل دولة من الدول الأعضاء.

في الميدان الإقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية و الزراعية و التجارية و الإجتماعية للدول الأعضاء و إتخاذ ما يلزم إتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا مشروعات مشتركة و إعداد برامج عامة و نوعية في هذا الصدد.

في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على إختلاف مستوياته و إلى الحفاظ على القيم الروحية و الخلقية و المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة و صيانة الهوية القومية العربية و إتخاذ ما يلزم إتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة و الطلبة و إنشاء مؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

المادة الرابعة:

يكون للإتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز فيه.
تكون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر بالتناوب بين الدول الأعضاء.

المادة الخامسة:

يعقد مجلس رئاسة الإتحاد دوراته العادية كل ستة أشهر و له أن يعقد دورات إستثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

المادة السادسة:

لمجلس الرئاسة وحدة سلطة إتخاذ القرار، و تصدر قراراته بإجماع أعضائه .

المادة السابعة:

للوزراء الأول للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة الثامنة:

يكون للإتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة و ينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة و اللجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

المادة التاسعة:

تعيين كل دولة عضوا في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الإتحاد، تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الإتحاد تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

المادة العاشرة:

يكون للإتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة و يحدد مهامها.

المادة الحادية عشرة:
يكون للإتحاد أمانة عامة تتركب من ممثل عن كل دولة عضو، و تمارس الأمانة العامة مهامها في الدولة التي تتولى رئاسة دورة مجلس الرؤساء و تحت إشراف رئيس الدولة الذي تتكفل دولته بتغطية نفقاتها[1] .

المادة الثانية عشر:

1 ـ تم تعديل هذا البند خلال الدورة العادية الأولى لمجلس الرئاسة المنعقد بتونس في 23/22/21 جانفي 1990، على النحو التالي: (يكون للإتحاد أمانة عامة قارة ينشئها مجلس الرئاسة و يحدد مقرها و مهامها، كما يعين أمينا عاما لها). أنظر نص القرار 9ر/ت/90 المتخذ بتاريخ 23 جانفي 1990 بخصوص تنظيم الأمانة العامة و تعديل البند الحادي عشر من المعاهدة.

يكون للإتحاد مجلس شورى يتألف من عشرة أعضاء عن كل دولة يقع إختيارها من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة [2] .
يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة، كما يعقد دورات إستثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.
يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة مايراه من توصيات لتعزيز عمل الإتحاد و تحقيق أهدافه.
يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي و يعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة.

المادة الثالثة عشر:

تكون للإتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين إثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات و تجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، و تنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.
تتخصص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير و تطبيق المعاهدة و الإتفاقيات المبرمة في إطار الإتحاد و التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقا لما يحدده النظام الأساسي للهيئة و تكون أحكام الهيئة ملزمة و نهائية.
كما تقوم الهيئة بتقديم الأراء الإستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.
تعد الهيئة نظامها الأساسي و تعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة، و يكون النظام الأساسي جزءا لا يتجزأ من المعاهدة.
يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية و ميزانيتها.

المادة الرابعة عشرة:

كل إعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر إعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

المادة الخامسة عشرة:

تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي.
كما تتعهد بالإمتناع عن الإنضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الإستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

المادة السادسة عشرة:

للدول الأعضاء حرية إبرام أي إتفاقيات في ما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى مالم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

المادة السابعة عشرة:

للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الإفريقية أن تنظم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

المادة الثامنة عشرة:

يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على إقتراح من إحدى الدول الأعضاء و يصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

---

[2] تم تعديل هذه الفقرة خلال الدورة العادية الأولى لمجلس الرئاسة المنعقد بتونس في 23/22/21 جانفي 1990 و أصبح نصها على النحو التالي:
(يكون للإتحاد مجلس شورى يتألف من عشرين عضوا عن كل دولة يقع إختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة)، أنظر نص القرار ر 7/ت 90 المتخذ في 23 جانفي 1990 بخصوص تركيب مجلس الشورى.

المادة التاسعة عشرة:

تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقا للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.
و تتعهد الدول الأعضاء بإتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش يوم الأبرك عاشر رجب الفرد 1409 هـ (1398 و.ر) الموافق لـ 17 فبراير (النوار) 1998 م.

عن الجمهورية التونسية
زين العابدين بن علي

عن المملكة المغربية
الحسن الثاني

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الشاذلي بن جديد

عن الجمهورية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى
معمر القدافي

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية
معاوية ولد سيدي أحمد الطايع

المصدر :
المديرية العامة للبلدان العربية، وزارة الشؤون الخارجية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

الملحق رقم 25:

المؤتمر الوزاري الثالث الأورو-متوسطي

شتوتغارت Stuttgart في أفريل 1999

1. المؤتمر الثالث الأورو متوسطي لوزراء الشؤون الخارجية المنعقد بشتوتغارت، أوضح أنه بعد مؤتمر برشلونة (أي بعد ثلاثة (03) سنوات ونصف)، سجلت الشراكة الأورو-متوسطية تطورًا معتبرًا مبرهنة أنها قابلة لأن تعرّض نفسها في ظروف صعبة و حساسة.

2. إن الهدف الرئيسي لهذا المؤتمر قد تم تحقيقه، فقد أعطى دفعًا جديدًا للشراكة مؤكدًا بوضوح عن الأهداف المحددة في إتفاقية برشلونة، لا سيما تلك المتعلقة بتحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة حوار، و تبادل و تعاون بدعم الديموقراطية و إحترام حقوق الإنسان، و الحقوق الإجتماعية الأساسية، و دولة القانون و التسيير الحسن للشؤون العمومية، و كذا التنمية الإقتصادية و الإجتماعية الدائمة و المتوازنة، بإتخاذ إجراءات موجهة للمكافحة ضد الفقر و ترقية تفاهم أفضل ما بين مختلف الثقافات.

كما ذكر الوزراء على الأولوية الممنوحة في الشراكة إلى حماية و ترقية حقوق الإنسان. كما إتفقوا على تركيز أكثر للنشاطات في الميادين ذات الأولوية، و رفع مساهمة المتعاملين خارج الحكومات المركزية.

3. أكد الوزراء على الأهمية الكبرى للتعاون و الإندماج داخل المنطقة كما تبنوا الخطوط التوجيهية المحددة خلال مؤتمر فلانسيا Valence، سواء فيما يتعلق بالأولويات أو طرق التعاون الجهوي المستقبلي. و طلب الوزراء تحسين النشاطات المدرجة في إطار التعاون الجهوي، لا سيما تقييم دوري و متابعة ميدانية. كما طلب الوزراء من المفوضية إعداد وثيقة حول الطرق المناسبة في مجال التعاون الجهوي.

4. و قد أوضحت المناقشات على متانة و ديمومة الشراكة. كما يبين المشاركون على مواصلة العمل قصد تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه، و أكدوا على مواصلة الشراكة خلال الألفية الجديدة.

مساهمة الشراكة الأورو-متوسطية في النمو المحقق في المنطقة المتوسطية:

5. لقد خصص الوزراء نقاشهم حول الروابط ما بين الشراكة الأورو-متوسطية و المبادرات و النشاطات لصالح السلام، و الإستقرار و التنمية في المنطقة لا سيما مسار السلام في الشرق الأوسط. فقد أكدوا على أن مسار برشلونة ليس مؤهل لحل محل هذه المبادرات و النشاطات و لكن من شأنه المساهمة في إنجاحها، فقد بين إعلان برشلونة بوضوح أن هذه المسارات من شأنها أن تكون تكميلية.

6. و قد أكد الوزراء على إلتزامهم الصارم لصالح تسوية لسلام عادل و شامل و دائم في الشرق الأوسط، القائم على تنفيذ للائحتين 242 و338 لمجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة و مؤتمر مادريد Madrid حول السلم في الشرق الأوسط، و إتفاقيات أسلو Oslo مؤخرًا إعلان واي ريفر Wye River. فقد طالب الوزراء إستئناف المحادثات حول السلام، كما طالبوا بالتنفيذ الفوري للائحة 425 لمجلس الأمن.

7. لقد عبر الوزراء عن إنشغالهم المتنامي الناتج عن المسلك المسدود الذي يوجد فيه حاليًا مسار السلام و أشاروا بصرامة على ضرورة إستئناف المفاوضات في إطار الرزنامة المحددة و الإلتزامات المقررة.

8. عدد من الوزراء رحب بالإعلان المؤخر للمجلس الأوروبي ببرلين. فقد شجع الوزراء الإتحاد الأوروبي على مواصلة دوره لصالح مسار السلام في الشرق الأوسط.

<u>الشراكة السياسية و الأمنية:</u>

9. إتفق الوزراء على أن الإستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط يتطلب نظرة شاملة و متوازنة للتطرق لمظاهر الأمن المشترك، و دعم التعاون و تبني إجراءات قصد ضمان الإستقرار. فبتدعيم الإستقرار الشامل، سيساهم مسار برشلونة في حل النزعات و الأزمات في المنطقة.

10. يكون "الميثاق الأورو-متوسطي للسلام و الإستقرار" العامل الأساسي قصد تحقيق الإستقرار في المنطقة، حيث إلتزم الوزراء بإعداده". كما عبروا على رضاهم عن أشغال مجموعة الموظفين السامين و التقدم المحقق منذ إجتماع بلارم Palerme.

11. كما عبر الوزراء عن رضاهم "للخطوط التوجيهية المتعلقة بإعداد ميثاق أورو-متوسطي" الذي عرض عليهم و الملحق بهذه الخاتمة، و ذلك على شكل وثيقة غير رسمية. فحسب هذه الخطوط التوجيهية، فإن الميثاق سيكون كوسيلة قصد وضع حيز التنفيذ مبادئ إعلان برشلونة فيما يتعلق بمسائل السلام و الإستقرار. لهذا الهدف، قرر الميثاق إقامة حوار سياسي في إطار مسار تدريجي يرمي إلى تحسين علاقات حسن الجوار و التعاون الجهوي و تحديد إجراءات الدبلوماسية الوقائية.

عن المهمة الرئيسية للحوار السياسي المدعم يتمثل في التنبؤ بالأزمات و الحفاظ على السلام والإستقرار في المنطقة بفضل أمن تعاوني "Sécurité coopérative"، و سيتزود الميثاق بميكانيزمات إتخاذ القرارات المناسبة التي تدعم الإطار المؤسساتي القائم حاليًا. كما أن الوزراء و الموظفين سيجتمعون دوريًا أو كلما تطلبت الظروف ذلك.

12. إعتبر الوزراء أن هذه "الخطوط التوجيهية" تمثل تقدم معتبر و قرروا على أن تكون قاعدة للأشغال المستقبلية للموظفين السامين، على أن يتم تقديم إقتراحات ترمي لتحسين أكثر للنص خلال الثلاثة أشهر المقبلة.

كما كلف الوزراء مجموعة الموظفين السامين بإعداد رزنامة شاملة و تنظيم إجتماعات مشتركة إضافية قصد إعداد أفضل للميثاق، و الإستعانة بخبراء إذا كانت الحاجة إلى ذلك، إلى غاية المؤتمر الوزاري القادم. على أن يتم تبني الميثاق بصفة رسمية من طرف الوزراء متى سمحت الظروف السياسية لذلك.

13. وضع الوزراء حوصلة و إطلعوا على التقدم المحقق فيما يخص تنفيذ إجراءات الشراكة، لا سيما المشروع الرامي إلى إقامة نظام أورو-متوسطي وقائي، و تخفيف آثار تسيير الكوارث. كما رحب الوزراء بالمبادرات المتعلقة بتبادل المعلومات حول إمضاء و المصادقة على الإتفاقيات الدولية في ميدان نزع الأسلحة، و مراقبة التسلح، و الإرهاب و حقوق الإنسان و الحقوق الدولية الإنسانية، كما إطلعوا على نجاح الملتقيات الأورو – متوسطية الإعلامية و التكوينية الموجهة لموظفين الدبلوماسية، الرامية إلى إقامة ثقافة حوار و تعاون بفضل المبادلات الغير الرسمية و إلى مناقشات مفتوحة ما بين المشاركين في وضع حيز التنفيذ الشراكة.

14. إعترف الوزراء بالصعوبات الموجودة وإتفقوا على مساندة و تنمية الإجراءات المشار إليها أعلاه بالإضافة إلى تحديد و دراسة مختلف الميادين جديدة للتعاون، و أشاروا في هذا الإطار إلى الملتقى الغير الرسمي للموظفين السامين المنعقد ببون Bonn في 20 مارس 1999 المكرس "للحوار الأورو-متوسطي حول الأمن" Euro Mesco، الذي كان يرمي لدعم الحوار و تبادل الأفكار ما بين المستخدمين الجامعيين و الحكوميين لضفتي حوض البحر الأبيض المتوسط.

15. إتفق الوزراء على دعم الحوار السياسي في ميادين التعاون المرتبطة بالشراكة في مسألة السياسة و الأمن، كالإرهاب. في هذا الموضوع، إطلعوا بكل رضى على النتائج الإجابية للإجتماع المشترك الغير رسمي حول الإرهاب المنعقد في 23 نوفمبر 1998. حيث إعترفوا بالخطر الكبير الذي يمثله الإرهاب بالنسبة لأهداف الشراكة. فقد أعلن الوزراء على إصرارهم لإفشال هذا الخطر بدعم هذا التعاون. لهذا الغرض، كلفوا الموظفين السامين بتنظيم خلال السداسي الثاني لهذه السنة إجتماع مشترك آخر أورو-متوسطي بمساهمة خبراء في ميدان الإرهاب. كما دعوهم إلى مواصلة الحوار السياسي حول مسائل أخرى المحدد في الفصل الأول لإعلان برشلونة، كالإجرام المنظم و تهريب المخذرات، قصد وضع الإجراءات الملائمة في إطار نشاط مشترك.

<u>التعاون المالي للإتحاد الأوروبي مع الشركاء المتوسطيين:</u>

16. أكد الوزراء على أن التعاون المالي يبقى عامل جوهري في الشراكة، فكل المشاركين لاحظوا برضى أنه حتى نهاية سنة 1999، المساعدة المالية للمجموعة ستعادل 4.685 مليار أورو حسب ما تم تحديده في إعلان برشلونة للفترة ما بين 1995 – 1999. و خلال الفترة نفسها قد يصل مجموع القروض الممنوحة من طرف البنك الأوروبي للإستثمار BEI إلى 4,8 مليار أورو، مما يشهد للدور الهام الذي يلعبه البنك في تنمية هياكل المنطقة بالإضافة إلى تطوير القطاع الخاص.

17. إعترف الوزراء أن هذه المساهمات تشجع بصفة معتبرة الإصلاحات المتبناة من طرف الدول المعنية بالشراكة. بهذا الخصوص طلب الوزراء على ضمان أكبر إنسجام ممكن ما بين برامج المساعدة للمجموعة، و قروض البنك الأوروبي للإستثمار و نشاطات المؤسسات المالية الدولية.

18. أكد الإتحاد الأوروبي على أن مساعدته للفترة ما بين سنتي 2000 – 2006 ستترجم مرة أخرى الأولوية التي تمنحها للعلاقات مع شركاتها المتوسطيين في إطار الإلتزامات الخارجية الشاملة.

فقد إتفق الوزراء على ضرورة دعم ميكانيزمات التحليل الإجتماعي، و البيئي و الإقتصادي على أساس البرامج التوجيهية الوطنية. فقد طلبوا من المفوضية تقديم في أقرب الآجال الإمكانيات الرامية إلى تبسيط و جعل إجراءات التعاون أكثر فعالية.

<u>الشراكة الإقتصادية و المالية:</u>

19. أكد الوزراء على الأهمية البالغة التي تتضمنها إنشاء "منطقة أورو-متوسطية للتبادل الحر" إلى غاية 2010، فمسار الإنتقال الإقتصادي و الإستثمارات، لا سيما الإستثمارات المباشرة الأجنبية، في إنجاز منطقة إزدهار مشتركة.

الهدف الذي يبقى قلب الشراكة، ردًا على الطلب الذي صبغ خلال مؤتمر مالطا Malte، فقد تفحص المشاركون دراسة حول منطقة التبادل الحر و المرحلة الإنتقالية للإقتصاد، المقدمة من طرف المفوضية، و قد عبروا عن رضاهم للنتائج المحققة.

20. كما أكد الوزراء على إصرارهم لإنهاء شبكة إتفاقيات الشراكة ما بين الإتحاد الأوروبي و شركائه، هذه الإتفاقيات التي تتميز ببعض النقاط المشتركة و الرامية إلى إقامة إمتيازات متبادلة على أساس المعاملة بالمثل، كما إتفق الوزراء على أن التعديلات المقررة فيما يخص هذه الإتفاقيات من شأنها أن ترمي إلى منح تنازلات جديدة فيما يخص القطاع الفلاحي على أساس المعاملة بالمثل.

21. إن الوزراء قد أشاروا أن إبرام إتفاقيات التبادل الحر ما بين الشركاء المتوسطيين هو ضروري لإنشاء منطقة أورو متوسطية لتبادل الحر. كما عبروا عن رضاهم لتقدم المحقق من طرف الشركاء في هذا الموضوع و شجعوا على المواصلة في هذا الطريق و دعم التعاون جنوب – جنوب بصفة عامة. كما شجع الوزراء أيضًا مواصلة الأشغال الموجهة نحو تحسين المحاسبة في ميدان التعاون الجمركي للتنقل الحر للسلع، و الأسواق العمومية، و إنسجام المعايير، و حقوق الملكية الثقافية، و الجبائية، و حماية المعطيات، و قواعد المنافسة و المحاسبة و التدقيق.

كما إستخلص الوزراء من مؤتمر فلانسيا Valence الذي طلب بتثمين الخبرة المكتسبة خلال إنشاء السوق الداخلية للإتحاد الأوروبي، كما رحبوا بالأشغال التي شرع فيها في هذا الميدان و طالبوا بمواصلته بسرعة.

22. أثار الوزراء الدور الرئيسي للقواعد الأصلية في دعم إندماج إقتصادي فعال في المنطقة.

23. كما عبر الوزراء عن رضاهم للتقدم المسجل في ميدان مسار الإنتقال الإقتصادي و طلبوا تعميقه، لا سيما فيما يخص المجال التنظيمي، و الإداري، و ثقافة المؤسسة و إصلاحات الأنظمة الجبائية.

24. إعترف الوزراء أنه في إطار المرحلة الإنتقالية للإقتصاد، يجب أخذ بعين الإعتبار أن الشركاء يواجهون مشاكل هامة ذات طابع إجتماعي، و أكدوا على ضرورة العمل قصد رفع المستوى المعيشي للمجموعات الضعيفة، قصد تجنب تفاقم البطالة و تحسين الوضعية الإجتماعية. كما يجب الحصول على إجماع المجتمع المدني على ضرورة البرامج الإصلاحية.

25. كما هناك إجماع أيضًا على الأهمية الجوهرية لنمو الإستثمارات الخاصة، لا سيما الإستثمارات المباشرة الأجنبية، و على ضرورة مواصلة المجهودات المبذولة جماعيًا قصد إحداث جو ملائم للإستثمار قصد جعل المنطقة أكثر جاذبية للإستثمارات. كما رحب الوزراء بإقتراح البرتغال لتنظيم مؤتمر حول الإستثمار خلال السداسي الأول لسنة 2000 (حيث تترأس البرتغال الإتحاد الأوروبي)، كما أشاروا أن على هذا المؤتمر أن يستفيد من التجارب السابقة، و إصدار توصيات حول أحسن طريقة لتجنيد الموارد الخارجية الآتية من القطاع الخاص و المؤسسات المالية.

26. قصد دعم الهياكل التي تساهم في إندماج الإقتصاد و الأسواق في المنطقة، تم الإشارة إلى ضرورة تحديد الأطر القانونية، و التنظيمية و المالية القطاعية الملائمة. يمثل النقل، و النقل البحري، و الطاقة و المواصلات السلكية و اللاسلكية قاعدة جيدة للتعاون الجهوي. كما أوضح الوزراء أن المشاركين يجب عليهم إتباع سياسات قصد تشجيع مشاركة أكبر للقطاع الخاص مع المؤسسات المالية الدولية و الجهوية. أما برنامج ميدا MEDA و البنك الأوروبي للإستثمار فيواصلان لعب دورهم التأطيري.

27. كما أكد الوزراء على ستة (06) ميادين للتعاون ذات الأولوية – البيئية، سياسة المياه، و الصناعة، و الطاقة، و النقل و الإعلام - التي سيحتفظ بها، كما طالبوا بمزيد من النشاطات المتمركزة حول هذه القطاعات. و في جميع قطاعات التعاون، أكدو على أن يجب منح عناية خاصة لمظاهر البيئة. كما أشار المشاركون للأهمية البالغة لسياسة المياه لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط و رحبوا بإنعقاد تيورينو Turin خلال السداسي الثاني لسنة 1999، المؤتمر الوزاري الأورو-متوسطي الثاني حول تسيير المياه على المستوى المحلي، و الذي سيؤدي إلى إصدار توصيات متعلقة بإتخاذ نشاطات عملية جديدة على مستوى المنطقة.

كما أوضح الوزراء أن قطاعات لتعاون ذات أولوية جديدة قد يتم إحداثها مع التقدم الذي تحدثه أشغال التعاون الجهوي. و في هذا الإطار، عبر الوزراء عن رضاهم على نتائج إجتماع وزراء الصناعة المنعقد في 04 أكتوبر 1998 بكلاجنفورت Klagenfurt.

28. كما إطلع المؤتمرون على مختلف المبادرات الهامة التي تم إتخاذها مؤخرًا قصد تجسيد التعاون الجهوي : مبادرة EUMEDIS لمجتمع الإعلام، بالإضافة إلى سلسلة من المشاريع في ميادين البيئة و الطاقة. النشاطات الحالية تتضمن شبكات التعاون الإقتصادي، و المبادرات قصد تشجيع الإتصالات ما بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتعاون الإحصائي في إطار MEDSTAT.

<u>الشراكة الإجتماعية، و الثقافية و الإنسانية:</u>

29. أكد الوزراء على أهمية البعد الثقافي، والاجتماعي والإنساني في إنجاح الشراكة و تحقيق أهدافها العامة. فقد إطلعوا على النشاطات التي تم القيام بها في إطار الفصل الثالث لمسار برشلونة التي تتعلق أساسًا بالتسيير الحسن لشؤون العامة، و حقوق الإنسان، و التربية، و الشباب، و الصحة، و مساهمة النساء، و الهجرة الثقافية، و الحوار ما بين الثقافات و المجتمعات، و الحوار ما بين المجتمعات المدنية، و مكافحة الإجرام الدولي، و لا سيما المخدرات و الإرهاب، و مكافحة العنصرية و التطرف. و طلب الوزراء لدعم أكثر لهذه النشاطات و التطرق لها حسب درجة الأولوية.

30. إتفق الوزراء على أنه من الضروري قصد توسيع قاعدة الشراكة الأورو-متوسطية يجب تشجيع مشاركة أكبر للمتعاملين خارج الحكومات المركزي. كما رحبوا بمساهمة البرلمان الأوروبي في تطوير البعد البرلماني لمسار برشلونة و بصفة خاصة الإجتماع الأول للمنتدى البرلماني الأورو-متوسطي ببروكسيل Bruxelles في أكتوبر 1999 ببالما Le Palma Majorque، و الذي إعتبروه كتعبير هام للأهمية التي يوليها الممثلين المنتخبين للشراكة. كما أشاروا أنه على السلطات الجهوية و المحلية أن تشرك في المسار بصفة أكبر مع الشركاء الإقتصاديين و الإجتماعيين، و المؤسسات و المنظمات الغير حكومية. كما رحب الوزراء بإنعقاد عدة ملتقيات للمجتمع المدني بشتوتغارت Stuttgart و سجلوا أن هذه الملتقيات قد أصدرت توصيات فيما يخص النشاطات المستقبلية المتعلقة بحقوق الإنسان، و البيئة و إنشاء منتدى أورو-متوسطي للنقابات. كما طلبوا دعم للحوار ما بين الحكومات و المجتمع المدني.

31. كما أكد الوزراء على أن يتم إتخاذ وثبة في إطار التعاون اللا مركزي، مشيرين للأهمية الخاصة لهذا النوع من التعاون الذي يساهم أيضًا في تعريف قيمة الشراكة لجمهور أوسع و دعوا المفوضية إلى دفع هذه البرامج في أحسن الظروف، مع الإعتراف بضرورة وضعها حيز التنفيذ.

32. رحب الوزراء بإنعقاد الإجتماع الوزاري الثاني حول الثقافة برودس Rhodes في شهر سبتمبر 1998، كما رحبوا بالتقدم المحقق في تنفيذ التعاون في إطار البرنامج أورو –ميد إرث Euro-Med héritage وبرنامج أورو-ميد السمعي البصري EURO-MED Audiovisuel اللذين شرعا فيهما في سنة 1998. كما سجلوا أيضًا برنامج أورو-ميد العلوم الإنسانية EURO-MED Sciences humaines الذي هو على وشك البدء في تنفيذه. كما عبروا عن رضاهم على بداية تنفيذ لبرنامج أورو-ميد شباب EURO-MED Jeunesse الذي يرمي لتشجيع تبادل الشباب.

33. كما رحب الوزراء بإنعقاد في أول و الثاني مارس 1999 بلهاي la Haye للإجتماع حول الهجرة و التبادل الإنساني، الذي كان مناسبة لتبادل صريح لوجهات النظر. تم الإتفاق على متابعة الأشغال في هذا الميدان، الذي من شأنه أن يؤدي إلى عقد إجتماع على مستوى عالي.

34. كما إطلع الوزراء أيضًا على الحوار في ميدان الصحة و الرفاه الإجتماعي، بما في ذلك ما يتعلق بالأمراض المعدية، و تنمية ميدان الطفولة و العلاج الأولي. كما رحبوا بإنعقاد خلال السداسي الثاني لسنة 1999 بمنبوليي Montpellier لإجتماع وزاري حول الصحة و عبروا عن رغبتهم على أن هذا الإجتماع سيسمح بدفع تعاون جهوي عملي.

35. لقد رحب الوزراء بفكرة تنظيم في سنة 2000 تظاهرات ثقافية موجهة لدعم إنسجام و الإحترام المتبادل ما بين شعوب المنطقة الأورو-متوسطية.

مسائل أخرى:

36. أكد الوزراء على دور اللجنة الأورو- متوسطية في مسار برشلونة كهيئة مركزية لدفع، و مراقبة، و متابعة، و تقييم النشاطات و المبادرات في إطار مسار برشلونة في مجموعها.
كما رحبوا بالإجراءات المتخذة قصد تحسين سير هذه اللجنة و شجعوها على مواصلة مجهوداتها لا سيما في المسائل السياسية و ضمان على أن تركز النشاطات على القطاعات ذات الأولوية. كما أوصوا على أن يتم تنظيم الإجتماعات بصفة أكثر قصد متابعة تكثيف الأشغال في إطار الشراكة.

37. كما إتفق الوزراء أن ليبيا، التي تشارك في المؤتمر بصفتها كمدعو من طرف الرئاسة، ستصبح عضو كامل الحقوق في مسار برشلونة بمجرد رفع العقوبات المفروضة عليها من طرف مجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة و بعد أن تقبل ليبيا بجميع مكتسبات برشلونة.

38. كما رحب الوزراء بالإقتراح الفرنسي- البرتغالي بعقد مؤتمر رابع أورو- متوسطي لوزراء الشؤون الخارجية خلال الرئاسة الفرنسية للإتحاد الأوروبي، المؤتمر الذي يكون مسبق بإجتماع تحضيري لوزراء الشؤون الخارجية، مصحوبين بمساعدين خلال فترة الرئاسة البرتغالية.

الخطوط التوجيهية المتعلقة بإعداد الميثاق الأورو-متوسطي للسلام و الإستقرار:

I/ أحكام عامة:

- إن الميثاق سيكون وثيقة ذات آثار سياسية، و ليست قانونية.
- سيتم تبنيها من خلال إجتماع وزاري عندما تسمح الظروف السياسية ذلك.
- يمكنها أن تحدث تدريجيًا بعض المواد لها عن طريق الإتفاق.
- إن قاعدة الإجماع ستكون مطبقة على جميع القرارات، و الأعمال المشتركة، و إجراءات و الميكانيزمات المتضمنة في الميثاق.

II/ الأجزاء:

1. المدخل:

- إعادة التأكيد على إعلان برشلونة لسنة 1995 كقاعدة لشراكة الأورو-متوسطية.
- المبادئ و الإلتزامات.
- إحترام الأهداف و المبادئ المنصوص عليها في ميثاق هيئة الأمم المتحدة.
- الإعتراف بعدم تجزئة للأمن في الفضاء الأورو-متوسطي و ما وراء ذلك.
- الإعتراف بمفهوم الأمن الشامل.
- اللجوء إلى وسائل الأمن التعاوني.
- عدم التدخل في حل النزاعات الحالية.
- النظرة المشتركة و المتوازنة لمسألة الإستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط.

2. البعد:

- إنطلاقا من مفهوم الأمن الشامل يتطرق الميثاق أساسًا إلى المسائل السياسية و الأمنية، دون المساس بالإجراءات و القرارات الموجودة.

3. الأهداف:

أ/ يستعمل الميثاق كوسيلة وظيفية قصد وضع حيز التنفيذ مبادئ إعلان برشلونة، بصفة خاصة. فإنه يساهم بنظرة شاملة و متوازنة في دعم السلام و الإستقرار، و إقامة حوار سياسي مكثف، في الإطار المؤسساتي المناسب و في المستويات الملائمة تكون ذات أولوية.

إن الترتيبات المتعلقة بإجراءات الشراكة، و علاقات حسن الجوار، و التعاون الجهوي الفرعي و الدبلوماسية الوقائية سيتم تنميتها بصفة تدريجية و مكثفة.

ب/ بصفة خاصة، سيرمي الميثاق إلى :

- المساهمة في نظرة منسجمة لوضع حيز التنفيذ الأهداف الرئيسية لإعلان برشلونة لا سيما إقامة فضاء مشترك للسلام، و الإستقرار، و الرفاهية المشتركة، و التنمية السوسيو ثقافية في حوض البحر الأبيض المتوسط.
- ترقية القيم و المبادئ المشتركة : إحترام حقوق الإنسان، و الحريات الأساسية و ترقية التفاهم و الشفافية و دعم الديموقراطية، و التضامن و التسامح.
- ترقية تفاهم أفضل و القبول المتبادل للثقافات، و الديانات و حضارات شعوب المنطقة الأورو-متوسطية.
- رفع التحديات العالمية في ميدان الأمن (الإرهاب، و الإجرام المنظم، و تهريب المخذرات، و إنتشار الأسلحة ذات الدمار الشامل و أنظمة إطلاقها، و تدهور البيئة الطبيعية، و التطرف و الهجرة الغير شرعية و إستغلال الإنسان).
- الإعتناء بالظروف الإجتماعية و الإقتصادية التي تهدد الإستقرار في الجهة.
- ترقية، في الوقت المناسب، متطلبات الشراكة في ميدان الأمن، بما في ذلك إجراءات الثقة و الأمن mesures de confiance de décurité (MDCS)، و المناطق المحضور فيها الأسلحة ذات الدمار الشامل، و نزع الأسلحة، و الإلتزامات في ميدان التحكم في الأسلحة، و معاهدات عدم إنتشار الأسلحة النووية الخ ...

4. الوسائل و الميكانيزمات:

أ/ الحوار السياسي المكثف:

*** المهمة الرئيسية:**

- الوقاية من التوترات و الأزمات، الحفاظ على السلام و الإستقرار في المنطقة و ضمان تطبيق الميثاق.
- المساهمة في دعم الإستقرار بفضل أمن تعاوني يتم تبنيه بالإجماع.

*** المحتوى:**

- التطرق إلى المسائل المرتبطة بمختلف أبعاد الإستقرار.
- لهذا الغرض يجب أن يرمي الحوار بصفة أولوية :
- إعداد إجراءات الشراكة (الموجهة لتنمية الشفافية و الثقة).
- إقامة ترتيبات ترمي لضمان الوقاية من النزاعات و تسيير النزعات.
- التعاون أمام التحديات العالمية في ميدان الأمن (الإرهاب، و الجريمة المنظمة الخ ...)
- المظاهر المختلفة للبعد الإنساني للشراكة (حقوق الإنسان، و دولة القانون، و الدمقرطة، و الهجرة الخ ...)
- تبادل المعلومات حول المسائل الخاصة التي تعني مجموع الشركاء.
- تحديد وسائل المساهمة في نجاح المبادرات المتخذة لصالح السلام و الإستقرار في المنطقة.

*** الإطار:**

- إجتماعات دورية مختلطة على مستوى الوزراء و المتصرفين الإداريين (الموظفين السامين).
- مجموعات مختلطة يمكن إنشائها لمهام خاصة.
- الإطار المؤسساتي الملائم يجب تعميقه و تحديده.

ب/ إجراءات الشراكة:

- (أنظر الأشغال المعدة أو التي سوف تعد من طرف الموظفين السامين بالتنسيق مع الجزء الأول لإعلان برشلونة).
- يمكن أن تتضمن إجراءات الشراكة أجزاء من الفصول الثلاثة لإعلان برشلونة، في حدود أنها ترمز للسلام و الإستقرار.
- إجراءات الشراكة المتبنات تكون موضوع ملحق منفصل عن الميثاق، هذا الملحق سيدرس دوريًا.

ج/ الإجراءات الرامية لتحسين علاقات حسن الجوار والتعاون الجهوي:

- التعاون السياسي و الحوار حول الأمن (مائدات مستديرة تسمح لإحداث عمل تحليلي و إصدار توصيات موجهة للموظفين السامين).
- إقامة تدريجيًا شبكة إتفاقيات تعاون جهوية فرعية قصد إحداث فضاء مشترك للأمن.
- مشاريع عبر الحدود.
- إقامة شبكة على المستوى الجهوي بإبرام إتفاقيات ثنائية، بهدف التحكم الأفضل في المكافحة ضد الظواهر الحائلة حاليًا أمام التنمية الوطنية و الجهوية أو التي تفشل السير الحسن للشؤون العمومية.

- ترقية الحوار ما بين الثقافات و الأديان و تشجيع العلاقات الإنسانية.

د/ الدبلوماسية الوقائية، إجراءات تسيير الأزمات و إعادة النهوض بعد النزعات:

- على أساس الإرادة و التوافق في إطار الشراكة الأورو-متوسطية دون المساس بمهام المؤسسات الأخرى أو المجهودات المبذولة على المستوى الثنائي.
- التشاور ما بين البلدان قصد إحداث الهياكل الضرورية لإقامة إجتماعات مكرسة للوقاية من الأزمات.
- إقامة إجراءات وساطة و تصالح للأطراف قصد حل خلافاتهم عن طريق الوسائل السلمية المختارة.
- تشجيع التسوية القضائية للخلافات و النزاعات.
- الإنضمام للمعاهدات الدولية و إحترامها.
- إقامة ميكانيزمات أورو-متوسطية للدبلوماسية الوقائية و تسيير الأزمات.
- التعاون الأورو-متوسطي في ميدان الحفاض على السلام.
- الورشات (إيجاد الأسباب العميقة لعدم الإستقرار و التوتر).

هـ/ إجراءات العمل المشترك:

(سوف تحدد في مرحلة لاحقة)

5. ترتيبات مؤسساتية:

- إن وزراء الشؤون الخارجية يجتمعون بصفة دورية أو كل مرة تتطلب ذلك وضعيات أو حوادث خاصة قصد التشاور و إتخاذ القرارات الرامية لترقية الشراكة. إن وضع حيز تنفيذ القرارات و الخطوط التوجيهية يتم طبقًا للتنظيم و القواعد.
- يكلف الموظفون السامون بتحضير و ضمان متابعة الإجتماعات الوزارية.
- يعقد الموظفون السامون إجتماعات دورية و إجتماعات مختلطة لدراسة القضايا الراهنة و توجيه توصيات للوزراء.
- إن سير الميثاق سيكون محل فحص من طرف وزراء الشؤون الخارجية خلال إجتماعاتهم العادية.

6. علاقات الشراكة الأورو-متوسطية مع المنظمات الدولية و الجهوية:

- التعاون و التشاور على المستوى الجهوي أو الجهوي الفرعي، بما في ذلك التنسيق و تقديم إقتراحات مشتركة حول المسائل ذات البعد الجهوي، وذلك ضمن المنظمات و الهيئات الدولية قصد دعم وجود الشراكة على الساحة الدولية.
- إذا وافق المشاركون، قد تشترك دول أخرى أو منظمات في النشاطات المحددة في الميثاق.

7. ترتيبات أخرى:

- مادة أخرى متعلقة بتطبيق الميثاق على الأطراف فيما يخص نزعات ذات أمد طويل.

III/ تنظيم الأشغال:

- إعادة الميثاق يسجل في جدول أعمال كل إجتماع لمجموعة الموظفين السامين.
- اجتماعات مختلطة إضافية يمكنها أن تستدعي تحت كل رئاسة للإتحاد الأوروبي.
- إقامة قوات لتدخل و مجموعات عمل و موائد مستديرة حول مواضيع خاصة. كل الأطراف المهتمة يمكنها المشاركة على أساس إرادي.
- لجنة خاصة لتحرير الميثاق ستنشأ في الوقت المناسب.

VI/ رزنامة الأشغال[1]:

- إن الدعوة للإجتماعات و إقامة اللجان الخاصة سيبرمج في الوقت المناسب.
- جدول شامل سيعد من طرف مجموعة الموظفين السامين.

و فيما يلي،سوف نتطرق في الملحق السادس و العشرون بأكثر تفصيل لآخر مؤتمر في الميدان الأمني يخص منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي.

[1]Ministère des affaires étrangères de la république Française, Documents d'actualité internationale, n°12 du 15 Juin 1999, 3eme conférence ministérielle Euro-Méditerranée – conclusion du président (Stuttgart, avril 1999)

الملحق رقم 26:

المؤتمر الوزاري الخامس لوزراء الداخلية

لدول حوض البحر الأبيض المتوسط

إنعقد بالجزائر يومي 20 و21 جوان 1999 تحت رئاسة السيد عبد المالك سلال وزير الداخلية و الجماعات المحلية و البيئة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤتمر الوزاري الخامس لوزراء داخلية دول حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي، بمشاركة كل من :

- السيد جام مايور أوريفا Jaime Mayore Oreja، وزير داخلية المملكة الإسبانية؛
- السيد جان بيار شفانمون Jean-Pierre Chevènement، وزير داخلية الجمهورية الفرنسية؛
- السيد جيا نيكولا سينيسي Giannicola Sinisi، نائب كاتب الدولة المكلف بالأمن العمومي للجمهورية الإيطالية؛
- السيد محمد بلقاسم زوي، كاتب اللجنة الشعبية العامة للعدل و الأمن العمومي للجماهيرية العربية الليبية الشعبية و الإشتراكية؛
- السيد دريس البصري، وزير دولة، وزير الداخلية للمملكة المغربية؛
- السيد أرمندو فارا، نائب كاتب الدولة لوزارة الإدارة الداخلية لجمهورية البرتغال؛
- السيد علي شاروش، وزير داخلية الجمهورية التونسية؛

أي 04 دول عربية تمثل الضفة الجنوبية الغربية لحوض البحر الأبيض المتوسط، و هي عضوة في إتحاد المغرب العربي، و 04 دول أوروبية عضوة في الإتحاد الأوروبي تمثل الضفة الشمالية لحوض البحر الأبيض المتوسط.

و قد أبدى المشاركون في هذا المؤتمر مدى أهمية العمل المشترك في المساهمة في مواجهة تحديات المنطقة قصد إحلال بها الأمن، و الإستقرار و السلام، و ذلك على غرار مشروع الشراكة الأورو-متوسطية، حيث يعتبر هذا اللقاء كدعم هام لهذا المشروع. كما أن هذا المؤتمر يكتسي أهمية كبرى من خلال توسيع أعضائه ليشمل ليبيا.

1/ و قد أكد الأعضاء المشاركين على أهمية و أولوية مكافحة ظاهرة الإرهاب مهما كانت دوافعها، و أهدافها و مصدرها. كما كلف المؤتمر لجنة المتابعة المكلفة من خبراء بالتفكير في الموضوع قصد تقديم الحلول الميدانية لمكافحة نشاطات المنظمات الإرهابية خاصة فيما يتعلق بتمويلها و هياكلها و إشهارها.

بالإضافة إلى تشجيع تبادل المعلومات عن طريق إعداد تقارير مكتوبة تحليلية و مفصلة تخص الإرهاب.

2/ مكافحة الجريمة المنظمة، حيث كلفت مجموعة المتابعة بإقتراح رزنامة قصد إقامة ميكانيزمات لتكثيف المكافحة ضد مختلف أشكال الجريمة المنظمة، لا سيما تهريب الأسلحة، و المتفجرات،

و السيارات المسروقة و العملة المزورة، كما تم التأكيد على تبادل الخبرات و تنظيم دورات تكوينية مشتركة.

3/ فيما يخص مسألة تنقل الأشخاص و مكافحة الهجرة الغير قانونية، فنظرًا لأهمية و كثافة المصالح و العلاقات ما بين الدول المعنية، فقد تم التأكيد على تحسين و تسهيل ظروف تنقل الأشخاص من خلال إقامة إجراءات لينة و سريعة فيما يخص منح التأشيرات، بالإضافة إلى العمل قصد حماية حقوق و كرامة جاليات الدول المعنية المقيمة بصفة شرعية، و حمايتهم ضد العنصرية و ضمان إندماجهم الإجتماعي و الثقافي.

فيما يخص الهجرة الغير شرعية، فقد تم التأكيد على إتخاذ إجراءات عملية على مستوى الدول المعنية خاصة من خلال تدعيم المراقبة على الحدود، مكافحة المؤسسات التي تستفيد من الهجرة الغير شرعية. كما وافقت دول شمال الحوض الأربعة على تقديم المساعدات قصد المساهمة في تنمية المناطق المحرومة لدول جنوب الحوض مصدر الهجرة الغير شرعية.

4/ لم ينسى المشاركون التعاون في ميدان الحماية المدنية قصد وضع سياسة فعالة ضد الكوارث الطبيعية و التكنولوجية التي قد تمس حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي. كما ترك المجال للتفكير في إقامة هيكل مؤسساتي لهذا التعاون قصد تحقيق فعالية أكبر.

كما إتفق على أن تعقد الدورة السادسة للمؤتمر في البرتغال[2].

[2]Document d'actualité internationale, sécurité-méditerrannée occidentale- Veme conférence ministérielle. Bimensuel numéro 16.15 Aout 1999, la documentation Française. P 650-651-652

الملحق رقم 14

جدول يبين معطيات تخص دول جنوب و شرق البحر الأبيض المتوسط

الدليل	الوحدة	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريطانيا	المجموع العام / المعدل العام
المساحة	كلم ^{2}	163610	2381741	1759540	450000	1030700	5785591
الديموغرافيا							
عدد السكان	مليون	09.335	30.081	05.339	27.377	02.529	102.038
الكثافة السكانية	ساكن/ كلم ^{2}	60.1	12.6	03.0	61.3	02.5	27.9
النمو السكاني السنوي(2000/1995)	%	01.4	02.3	02.4	01.8	02.7	02.12
مؤشر الخصوبة (2000/1995)	/	02.5	03.8	03.8	03.1	05.5	03.74
وفيات الأطفال (2000/1995)	‰	30	44	28	51	92	49
معدل الأعمار	سنة	69.5	68.9	70.0	66.6	53.5	65.7
سكان المدن	%	64.1	57.9	53.9	53.9	55.1	56.98
البيانات الإجتماعية و الثقافية							
مؤشر النمو الإنساني	/	0.695	0.665	0.756	0.582	0.447	0.629
عدد الأطباء	‰ ألف ساكن	057 (2)	0.82 (2)	01.08 (2)	0.36 (3)	0.14 (4)	01.16
الأمية عند الرجال	% ساكن	21.9	27.3	11.3	40.7	50.6	30.36
الأمية عند النساء	% ساكن	44.2	52.3	37.1	67.3	72.2	54.62
التعليم (12-17 سنة)	%	65.8	59.3 (2)	79.1 (5)	38.2 (6)	20.1 (5)	52.5
التعليم في المستوى الثانوي	%	13.7 (7)	13.4 (7)	20.0 (5)	11.3 (7)	03.9 (7)	12.46
عناوين في الأنترنيت	‰ ألف ساكن	0.07	0.007	0.007	0.20	0.06	0.0688
الكتب المنشورة	عنوان	720 (7)	670 (7)	26 (3)	918 (7)	**	2334

(1)-1993؛ (2)-1990؛ (3)-1994، (4)-1995؛ (5)-1991؛ (6)- 1992؛ (7)-1996؛ (8)-1997؛ (9)- 1996-1998؛ (10)- 1995-1997؛ (11)- 1998.

جنوب و شرق البحر الأبيض المتوسط (تابع 1)

الدليل	الوحدة	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريطانيا	المجموع العام / المعدل العام
الإقتصاد							
الناتج الداخلي الإجمالي [8]	مليون دولار	48857	130735	[11] 63172	90313	4265	337342
النمو السنوي (1997/1987)	%	04.4	0.9	01.9	03.1	03.1	02.62
النمولسنة 1998	%	05.1	03.4	02.6	06.3	04.1	04.3
الناتج الداخلي الاجمالي بالنسبة لكل ساكن [8]	دولار	5300	4460	[11] 11832	3310	1730	5326.4
ألإستثمار	PIB / %	[10] 24.0	[10] 27.9	[6] 11.0	[9] 20.6	[10] 17.6	20.22
نسبة التضخم	%	03.6	06.2	05.0	02.7	08.0	05.1
نسبة التغطية للاحتياجات من الطاقة [7]	%	94.2	481.2	521.4	09.8	0.2	221.36
النفقات العمومية في ميدان التربية	PIB / %	[7] 06.7	[7] 05.1	[7] 07.1	[7] 05.3	[4] 05.1	05.86
النفقات العمومية في ميدان الدفاع [8]	PIB / %	01.8	04.6	04.7	04.2	02.2	03.5
الديون الخارجية [8]	مليون دولار	11323	30921	[7] 3700	19321	2453	67718
خدمات الديون / الصادرات	%	16.5	29.5	**	29.0	23.6	24.65
تعداد الجيش							
القوات لبرية	ألف رجل	27	105	35	175	15	375
القوات البحرية	ألف رجل	04.5	07	08	07.8	0.5	27.8
القوات الجوية	ألف رجل	03.5	10	22	13.5	0.15	49.15
المجموع	ألف رجل	35	122	65	196.3	15.65	433.95

(1)-1993؛ (2)-1990؛ (3)-1994، (4)-1995؛ (5)-1991؛ (6)- 1992؛ (7)-1996؛ (8)-1997؛ (9)- 1996-1998؛ (10)- 1995-1997؛ (11)- 1998

جنوب و شرق البحر الأبيض المتوسط (تابع 2)

الدليل	الوحدة	الأردن	إسرائيل	سوريا	لبنان	مصر	الضفة الغربية وقطاع غزة	المجموع العام / المعدل العام
المساحة	كلم ^{2}	89000	20325	185180	10400	1001449	6259	1312613
الديموغرافيا								
عدد السكان	مليون	06.304	05.984	15.333	03.191	65.987	02.593	99.383
الكثافة السكانية	ساكن/ كلم ^{2}	70.9	290.2	83.4	311.9	66.3	430.9	208.933
النمو السكاني السنوي(2000/1995)	%	03.0	02.2	02.5	01.7	01.9	04.2	02.583
مؤشر الخصوبة (2000/1995)	/	04.9	02.7	04.0	02.7	03.4	06.0	03.95
وفيات الأطفال (2000/1995)	٪..	26	08	33	29	51	25	28.66
معدل الأعمار	سنة	70.1	77.8	68.9	69.9	66.3	72	70.83
سكان المدن	%	73.1	91.0	53.6	88.8	45.4	**	70.38
البيانات الاجتماعية و الثقافية								
مؤشر النمو الإنساني [8]	/	0.715	0.883	0.663	0.749	0616	**	0.725
عدد الأطباء	٪.. ألف ساكن	01.63 [2]	03.82 [1]	0.83 [4]	1.86 [3]	1.83	**	01.994
الأمية عند الرجال [8]	% ساكن	07.8	02.5	13.5	08.8	35.3	**	13.58
الأمية عند النساء [8]	% ساكن	18.2	06.6	43.5	21.7	59.5	**	29.9
التعليم (12-17 سنة)	%	**	**	54.8 [5]	72.9 [4]	60.9 [5]	**	62.866
التعليم في المستوى الثانوي	%	24.5 [6]	43.6 [1]	15.1 [1]	27.1 [1]	22.6 [8]	**	26.58
عناوين في الأنترنيت [12]	٪.. ألف ساكن	0.58	161.59	**	07.33	0.29	**	42.44
الكتب المنشورة	عنوان	511 [1]	4608 [7]	598 [7]	**	2215 [9]	**	7932

(1)-1996؛ (2)-1994؛ (3)-1993، (4)-1990؛ (5)-1991؛ (6)- 1989؛ (7)-1992؛ (8)-1997؛ (9)-1995؛ (10)- 1996-1998؛ (11)-1995-1997؛ (12)- جانفي 1999.

جنوب و شرق البحر الأبيض المتوسط (تابع 3)

الدليل	الوحدة	الأردن	إسرائيل	سوريا	لبنان	مصر	الضفة الغربية وقطاع غزة	المجموع العام / المعدل العام
الإقتصاد								
الناتج الداخلي الإجمالي	مليون دولار	15305	105912	48392	24609	184009	[1] 3800	382027
النمو السنوي (1997/1987)	%	02.6	04.7	04.9	03.6-	03.1	**	02.34
النمولسنة 1998	%	0.5	02.2	04.3	05.0	05.3	**	03.42
الناتج الداخلي الاجمالي بالنسبة لكل ساكن [8]	دولار	3450	18150	3250	5940	3050	1465	5884.16
الإستثمار	PIB / %	[11] 30.1	[10] 21.9	[11] 25.8	[11] 29.9	[10] 18.3	**	25.2
نسبة التضخم	%	05.0	05.5	01.0	08.0	03.8	**	4.66
نسبة التغطية للاحتياجات من الطاقة	%	04.0	03.5	231.8	04.1	158.1	**	80.3
النفقات العمومية في ميدان التربية	PIB / %	[1] 07.3	[2] 07.2	[1] 04.2	[1] 02.5	[9] 04.8	**	05.2
النفقات العمومية في ميدان الدفاع [8]	PIB / %	06.4	11.5	06.3	04.5	04.3	**	06.6
الديون الخارجية [8]	مليون دولار	8.234	**	20.865	5.036	29.849	[1] 0.800	64.784
خدمات الديون / الصادرات [11]	%	12.0	**	06.0	08.5	10.9	**	9.37
تعداد الجيش								
القوات لبرية	ألف رجل	90	134	215	53.3	320	**	812.3
القوات البحرية	ألف رجل	0.48	09	05	01	20	**	35.48
القوات الجوية	ألف رجل	13.5	35	40	0.8	30	**	119.3
المجموع	ألف رجل	103.98	178	260	55.1	370	**	967.08

(1)-1996؛ (2)-1994؛ (3)-1993، (4)-1990؛ (5)-1991؛ (6)- 1989؛ (7)-1992؛ (8)-1997؛ (9)-1995؛ (10)- 1996-1998؛ (11)-1995-1997؛ (12)- جانفي 1999.

جنوب و شرق البحر الأبيض المتوسط (تابع 4)

الدليل	الوحدة	تركيا	قبرص	مالطا	المجموع العام / المعدل العام
المساحة	كلم ^{2}	780576	9251	316	790143
الديموغرافيا					
عدد السكان	مليون	64.479	0.771	0.384	65.634
الكثافة السكانية	ساكن/ كلم ^{2}	83.8	83.4	1200.0	455.73
النمو السكاني السنوي(2000/1995)	%	01.7	0.1	0.7	0.83
مؤشر الخصوبة (2000/1995)	/	02.5	02.0	01.9	02.13
وفيات الأطفال (2000/1995)	./..	45	0.8	0.8	20.33
معدل الأعمار	سنة	69.0	77.8	77.2	74.66
سكان المدن	%	72.9	55.7	90.0	72.86
البيانات الاجتماعية و الثقافية					
مؤشر النمو الإنساني (10)	/	0.728	0.87	0.85	0.81
عدد الأطباء	./.. ألف ساكن	(2) 01.13	(1) 01.76	(3) 02.50	**
الأمية عند الرجال (10)	% ساكن	07.6	01.6	09.5	06.23
الأمية عند النساء (10)	% ساكن	26.1	06.5	08.2	13.6
التعليم (12-17 سنة)	%	**	**	**	**
التعليم في المستوى الثانوي	%	(4)18.2	(2) 20	(5) 21.8	20
عناوين في الأنترنيت	./.. ألف ساكن	05.00	50.34	25.07	26.80
الكتب المنشورة	عنوان	(4) 6546	(4) 930	(2) 404	7880

(1)-1990؛ (2)-1995؛ (3)-1993، (4)-1996؛ (5)-1994؛ (6)- 1998؛ (7)-1994-1995؛ (8)-1996-1998؛ (9)-1995-1997؛
(10)- 1997.

جنوب و شرق البحر الأبيض المتوسط (تابع 5)

الدليل	الوحدة	تركيا	قبرص	مالطا	المجموع العام / المعدل العام
الإقتصاد					
الناتج الداخلي الإجمالي [10]	مليون دولار	404498	[6] 11314	4942	420754
النمو السنوي (1997/1987)	%	04.2	05.0	05.7	04.96
النمولسنة 1998	%	02.8	04.7	04.1	03.86
الناتج الداخلي الاجمالي بالنسبة لكل ساكن [10]	دولار	6350	[6]14.675	13180	114.01
الإستثمار	PIB / %	[8] 25.4	[7] 20.2	[9] 25.9	23.83
نسبة التضخم	%	84.6	03.2	02.5	30.01
نسبة التغطية للاحتياجات من الطاقة [4]	%	40.9	0.7	**	20.8
النفقات العمومية في ميدان التربية	PIB / %	[2] 02.2	[7] 04.4	[2] 05.1	03.9
النفقات العمومية في ميدان الدفاع [10]	PIB / %	04.2	05.8	0.9	03.63
الديون الخارجية (8)	مليون دولار	91205	**	1034	92239
خدمات الديون / الصادرات [9]	%	22.7	**	02.0	12.35
تعداد الجيش					
القوات لبرية	ألف رجل	525	**	**	525
القوات البحرية	ألف رجل	51	**	**	51
القوات الجوية	ألف رجل	63	**	**	63
المجموع	ألف رجل	639	[P] 10	**	649

(1)-1990؛ (2)-1995؛ (3)-1993، (4)-1996؛ (5)-1994؛ (6)- 1998؛ (7)-1995-1994؛ (8)-1998-1996؛ (9)-1997-1995؛ (10)-1997؛ (P) رجال الدرك.

المصدر: Etat du Monde 2001, Annuaire économique, géopolitique mondial, Paris, Editions la découverte, 2000.

قائمة المراجع

1/.المراجع باللغة العربية:

1/- الكتب :

- **أبو هيف** (علي صادق)، القانون الدولي العام، الناشر منشأة المعارف بالأسكندرية، جمهورية مصر العربية، 1995.

- **أحمد** (يحي)، مقدمة في علم السياسة، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1983.

- **أمبروز** (ستيفن)، ترجمة نادية محمد الحسيني، الإرتقاء إلى العالمية - السياسة الخارجية الأمريكية منذ عام 1938، الناشر المكتبة الأكاديمية- القاهرة، الطبعة العربية الأولى، 1994.

- **إبراهيم** (علي)، منظمة التجارة العالمية - جولة أورجواي و تقنين نهب العالم الثالث -، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.

- **الفيلالي** (مصطفى)، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 1989.

- **النجار** (فريد)، التحالفات الإستراتيجية من المنافسة إلى التعاون خيارات القرن الحيادي و العشرون، القاهرة، الطبعة الأولي، إيتراك للنشر و التوزيع، مصر، 1999.

- **الهرماسي** (عبد اللطيف)، الدولة و التنمية في المغرب العربي، سلسلة " آفاق مغاربية" سراس للنشر، تونس، أوت 1993.

- **الهواري** (عادل مختار)، التنمية الإقتصادية، دار المعرفة الجامعية، جمهورية مصر العربية، 1998.

- **بوقنطار** (الحسان)، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ 1967، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان- أفريل 1987.

- **حسنين مخلوف** (فاروق) و **عبد العزيز أحمد** (محمد)، العالم و السوق الأوروبية المشتركة، الدار القومية للطباعة و النشر.

- **خضر** (بشارة)، ترجمة د، محسن عبد الكريم قبيسي، أوروبا و بلدان الخليج العربية- الشركاء الأباعد -، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، جويلية 1995.

- **خواجكية** (محمد هشام)، التكتلات الإقتصادية الدولية، المطبوعات الجامعية حلب، سوريا، 1971.

- **شفيق** (علي)، مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1989.

- **قرم** (جورج) ، حوار الشمال و الجنوب، أسسه و نتائجه، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان،1981.

- **كاشير** (عبد القادر)، نحو تنظيم إقتصادي دولي جديد- من منظور الدول النامية-، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1989.

- **كامل** (ليلى)، الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية ، بيروت، لبنان، 1980.

- **لعشب** (محفوظ)، سلسلة القانون الإقتصادي، (قوانين الإصلاحات الإقتصادية، النظام المصرفي، الإستثمار، المنافسة، الخوصصة) وفقا للنظام التشريعي الجزائري و المقارن، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1997.

- **مارتين** (هانس بيتر)، **شومان** (هارولد)، ترجمة د، عدنان عباس علي، فخ العولمة- الإعتداء على الديموقراطية و الرفاهية، إصدار المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب- الكويت، مطابع الرسالة، الكويت، أكتوبر 1998.

- **مالوف** (بيتر) و **نيستروم** (واين)، السوق الأوروبية المشتركة، مؤسسة فرانكلين للطباعة و النشر، القاهرة، سبتمبر 1995.

- **محمود محمد مصطفى** (نادية)، أوروبا و الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان،. جانفي 1986.

- **مركز دراسات الوحدة العربية**، ترجمة عطا عبد الوهاب. التحدي أمام الجنوب (تقرير لجنة الجنوب)، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ديسمبر 1990.

- **مركز دراسات الوحدة العربية**، دراسات في التنمية و التكامل الاقتصادي العربي، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان، أفريل 1985.

- **و لعلو** (فتح الله)، الإقتصاد السياسي- مدخل للدراسات الإقتصادية -، السلسلة الإقتصادية، الطبعة الأولى، دار الحداثة للطباعة و النشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1981.

- **و لعلو** (فتح الله)، الإقتصاد العربي و المجموعة الأوروبية، الطبعة الأولى، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان 1982.

- **يسرى أحمد** (عبد الرحمان)، الإقتصاديات الدولية، الإسكندرية، الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر 1993.

- **يسري أحمد** (عبد الرحمان)، تطور الفكرالإقتصادي، الإسكندرية، الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر 1997.

- **بكري** (كامل)، ترجمة عطا عبد الوهاب، الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1988.

2/. أطروحات :

- **طرفاني** عتيقة، التكامل الاقتصادي: حالة إتحاد المغرب العربي، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، معهد العلوم الإقتصادية، السنة الجامعية 1995-1996.

- **العايب** أحسن، البعد الأمني لسياسية و دبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ سنة 1962، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، السنة 1992.

- **العايب** خيرالدين، الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، السنة الجامعية 1994-1995.

- **كحال** سعد الله، الشراكة الأورومتوسطية- دراسة حالة -: الشراكة الأورو-جزائرية، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، السنة الجامعية 1996-1997.

3/. المجلات :

- **إبراهيم** حسن، إتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية بين الواقع والتنفيذ، مجلة شؤون عربية، العدد 83، سبتمبر 1995 ، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 65-73) .

- **إبراهيم** حسن، الشراكة الأوروبية، المتوسطية في المحورين الإقتصادي و المالي، مجلة شؤون عربية، العدد 88، ديسمبر 1996، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 194-198).

- **إبراهيم** محمد فوزي، العربي في الإستراتيجيات العالمية، مجلة شؤون عربية، العدد 86، جوان 1996، مطابع جامعة الدول العربية ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 212 -215).

- **إبراهيم** محمد فوزي، دراسة كتاب الأمن العربي : التحديات الراهنة ... و التطلعات المستقبلية، لمركز الدراسات العربي، الأوروبي 1996، مجلة شؤون عربية، العدد 90، جويلية 1997، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 224-230) .

- **إبراهيم** محمود أحمد ، التحولات الإستراتيجية و إشكالية الصراع و الأمن في جنوب شرق آسيا، مجلة السياسية الدولية، العدد 118، أكتوبر1994، إصدار مؤسسة الأهرام، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 217-224).

- **أبو القاسم** خشيم مصطفى، جامعة الدول العربية و تحديات مؤتمر برشلونة : الثابث و المتغير، مجلة شؤون عربية، العدد 87، سبتمبر 1996، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 22-34).

- **أبو القاسم** خشيم مصطفى، الوطن العربي و تحديات مؤتمر مالطا: دراسة تحليلية مقارنة لمشروع دول الإتحاد الأوروبي، مجلة شؤون عربية، العدد 95، سبتمبر 1998، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة،جمهورية مصر العربية، (الصفحة 173-186).

- **أبوسنينة** محمد عبد الجليل، إقتصاديات التجارة الخارجية المغاربية - المنافع و التكاليف، مجلة الحوليات المغربية للإقتصاد، عدد خاص، شتاء 1995، الرباط، المملكة المغربية، تصدر عن جمعية الإقتصاديين المغاربة، مطبعة المعارف الجديدة، (الصفحة 15-34).

- **أحمد** مهابة، مشكلة الصحراء الغربية في غرفة الإنعاش، مجلة السياسية الدولية، العدد 130، إصدار مؤسسة الأهرام، القاهرة،جمهورية مصر العربية، (الصفحة 125-129).

- **إسكندر** أمين و حسين معلوم، التغير الوظيفي لبوابات الأمن العربي في إطار الشوية، المجلة شؤون عربية، العدد 86، جوان 1996، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة جمهورية مصر العربية، (الصفحة 107، 123).

- **الأزهر** محمد خالد، المقاربات الشرق أوسطية لنماذج التكامل الإقليمي الأوروبي رؤية نقدية، مجلة شؤون عربية، العدد 88 ديسمبر 1996، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية (الصفحة 83-106) .

- **الأسد** ناصر الدين، أوروبا الإثنى عشرة دولة و العرب، مجلة الأكاديمية، الرباط، سلسلة "الدورات" الدورة 21-21/19 نوفمبر 1992، مطبوعات أكادمية المملكة المغربية، 1993، (الصفحة 75-85).

- **الأعسر** خديجة محمد أحمد، البيلي عمر عبد الحي صالح، مشكلة المديونية الخارجية للدول العربية، مجلة شؤون عربية ، العدد 87 سبتمبر 1996، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 41-53).

- **البيج** حسين علوان، المشاركة السياسية و العملية السياسية في الدول النامية، مجلة المستقبل العربي، العدد 233، سبتمبر 1997، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، (الصفحة 64-77).

- **البيونى** روبرتو، البحر الأبيض المتوسط ككيان له مفهوم خاص (الإقليمية مقابل الكونية)، مجلة السياسة الدولية، العدد 118 أكتوبر 1994، إصدار مؤسسة الأهرام، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 66-71).

- **التير** مصطفى عمر، أضواء على العلاقة بين التحديث و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 94، جوان 1998، مطابع جامعة الدول العربية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 50-71).

- **الجبالي** عبد الفتاح، دورة أوروجواي و العالم الثالث، حسابات المكسب و الخسارة، مجلة السياسية الدولية، العدد 118، أكتوبر1994، إصدار مؤسسة الأهرام، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 197-215).

- **الجراري** عباس ، المهاجرون المغاربة إلى أوروبا الإثنى عشرة دولة و إشكالية الهوية الثقافية، مجلة الأكاديمية، الرباط، سلسلة "الدورات" الدورة 21-19/21 نوفمبر 1992، مطبوعات أكادمية المملكة المغربية، 1993، (الصفحة 113-140).

- **الحراتي** ميلاد مفتاح ، العلاقات المغاربية- الأوروبية سنة 2000، مجلة المستقبل العربي، العدد 209، جويلية 1996 تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، (الصفحة 30-42).

- **الحراثي** ميلاد مفتاح، الإندماج الإقتصادي المغاربي في القرن الحادي و العشرين: مقترحات من أجل تطبيق منهج الإعتماد الإقتصادي المتبادل بين المركز و مراكز المحيط و إستكشاف آفاق جديدة لنظام إقتصادي إقليمي عربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 187، سبتمبر 1994، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، (الصفحة 45-61).

- **الحسيني** محمد فاضل، الدور الريادي للأمة العربية في بناء الحضارة الإسبانية، مجلة شؤون عربية، العدد 87، سبتمبر ،1996 مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 07-11).

- **الحضري** محي الدين، إتحاد المغرب العربي و التكتلات الإقتصادية في العالم، مجلة الحوليات المغربية للإقتصاد، عدد خاص، شتاء 1995، الرباط، المملكة المغربية، تصدر عن جمعية الاقتصاديين المغاربة، مطبعة المعارف الجديدة،(الصفحة 75-94).

- **الحمادي** علي مجيد، قياس التغيرات الهيكلية في بعض الإقتصادات العربية، مجلة شؤون عربية، العدد 94، جوان 1998، مطابع جامعة الدول العربية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 81-100).

- **الحيالي** مدحت، أزمة لوكربي: دراسة في الأسباب و التطورات و المواقف العربية و الدولية، مجلة شؤون عربية، العدد 92، ديسمبر 1997، مطابع جامعة الدول العربية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 64-81).

- **الدسوقي** مراد إبراهيم، تلخيص حول تجربة لأسيا، دراسة في الأبعاد الإستراتيجة السياسية و الإقتصادية و الثقافية للتجربة التنموية الأسيوية و إمكانية إستفادة الدول العربية منها، مجلة السياسية الدولية، العدد 118، أكتوبر1994، إصدار مؤسسة الأهرام، القاهرة،جمهورية مصر العربية، (الصفحة 216-217).

- **الدجاني** أحمد صدقي، رؤية مستقبلية لعلاقة العالم بأوروبا الإثنى عشرة دولة حضاريا، مجلة الأكاديمية، الرباط، سلسلة "الدورات" الدورة 19/21-21 نوفمبر 1992، مطبوعات أكادمية المملكة المغربية، 1993، (الصفحة 149-173).

- **الدجاني** برهان ، النواحي الإقتصادية و المالية لإعلان برشلونة، مجلة شؤون عربية، العدد 88، ديسمبر 1996، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 199-211) .

- **الدسوقي** مراد إبراهيم، القضايا الاستراتيجية و الأمنية في البحر المتوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 118 أكتوبر 1994، إصدار مؤسسة الأهرام، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 84-91).

- **الراوي** منصور، ملاحظات حول معوقات التكامل الإقتصادي العربي، مجلة شؤون عربية ، العدد 83، سبتمبر 1995، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 74-85).

- **الرشدان** عبد الفتاح، جامعة الدول العربية بعد أكثر من نصف قرن على قيامها: نظرة تحليلية و رؤية مستقبلية ، مجلة شؤون عربية، العدد 95، سبتمبر 1998، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 07-31).

- **الرشيدي** أحمد، الحدود العربية، الواقع و المستقبل في ظل النظام الدولي الجديد، مجلة شؤون عربية، العدد 83، سبتمبر 1995، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر العربية، (الصفحة 167-176) .

- **السعدني** ينرمين، القارة الأروبية و التوجهات الألمانية، السياسية الدولية، العدد 118، أكتوبر 1994، إصدار مؤسسة الأهرام (الصفحة 179-182).

- **السعدي** أحمد، مازال النفط عامل لقاء و تعاون بين مجموعة الدول العربية و مجموعة السوق الأوروبية؟ مجلة المستقبل العربي، العدد 187، سبتمبر 1994، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان (الصفحة 36-43).

- **السيد** عبد الوهاب أيمن، المسار السوري الإسرائيلي و إختلاف الأولويات، مجلة السياسية الدولية، العدد 118، أكتوبر1994، إصدار مؤسسة الأهرام، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 131-135).

- **الشاذلي** خلاف خلف، المتغيرات الدولية و تحديات العمل العربي المشترك: قراءة في الواقع التنموي العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 83، سبتمبر 1995، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 86-101) .

- **الصبار** حسن و الكثيري مصطفى، إتحاد المغرب العربي في مواجهة الإتحاد الأوروبي - معادلة التحدي الأوروبي و الجواب المغاربي، مجلة الحوليات المغربية للإقتصاد عدد خاص، شتاء 1995، الرباط، المملكة المغربية، تصدر عن جمعية الإقتصاديين المغاربة، مطبعة المعارف الجديدة، (الصفحة 95-109) .

- **الظاهر** حسن محمد، التحديات التي تواجه الأمة العربية: دراسة تحليلية، مجلة شؤون عربية، العدد 95، سبتمبر 1998، مطابع جامعة الدول العربية، - القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 32-46).

- **العباسي** نظام، ظاهر أحمد، الموقف العربي و المتغيرات الراهنة في البيئة الدولية، مجلة شؤون عربية، العدد 91، سبتمبر 1997، مطابع جامعة الدول العربية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 117-133).

- **العجيلي** محمد، الإعتبارات الجيوستراتيجية لمدن الموانىء العربية في البحر المتوسط، مجلة شؤون عربية، العدد 95، سبتمبر 1998، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 187-205).

- **العّمار** منعم، في طبيعة إستجابة النظام الإقليمي العربي لحقائق التغير الدولي الجديدة، مجلة شؤون عربية، العدد 91، سبتمبر 1997، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 59-80).

- **العيسوي** إبراهيم، تقييم النظام الجديد للتجارة العالمية من منظور التنمية العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 194، أفريل 1995، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، (الصفحة 22-42).

- **الفاورق** عمر، قراءة في "دراسات في العالم العربي" عرض و تحليل، مجلة شؤون عربية، العدد 83، سبتمبر 1995، مطابع جامعة الدول العربية القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 177-197).

- **الفيتوري** عطية المهدي ، أنظمة الصرف الأجنبي والتجارة البينية لبلدان الإتحاد المغاربي العربي، مجلة الحوليات المغربية للإقتصاد، عدد خاص، شتاء 1995، الرباط، المملكة المغربية، تصدر عن جمعية الإقتصاديين المغاربة، مطبعة المعارف الجديدة، (الصفحة 53-67) .

- **الفيلالي** مصطفى، نظرة تحليلية في حقوق الإنسان من خلال المواثيق و إعلان المنظمات، مجلة المستقبل العربي، العدد 233، سبتمبر 1997، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، (الصفحة 78-94).

- **الكيلاني** هيثم، الأمن القومي العربي رهين المحبسين، مجلة شؤون عربية، العدد 83، سبتمبر 1995، مطابع جامعة الدول العربية القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 07 -21) .

- **الكيلاني** هيثم، معالم النظام العالمي الجديد في وثيقة أمريكية، مجلة شؤون عربية، العدد 91، سبتمبر 1997، مطابع جامعة الدول العربية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 209-217).

- **المالكي** حبيب، المغرب و المجموعة الأوروبية أية شراكة؟ مجلة الأكاديمية، الرباط، سلسلة "الدورات" الدورة 19/21-21 نوفمبر 1992، مطبوعات أكادمية المملكة المغربية، 1993، (الصفحة 87-89).

- **الماند** س . و **ينبيرغر** أ.، قرية عالمية أم حرب الأمم، مجلة معالم (إقتصاد، تجارة و عولمة)، العدد 04، 1995، دار النشر مارينو، الجزائر، (الصفحة 47-49).

- **المقدم** المنجي، التكامل النقدي المغاربي الوضع الراهن و الآفاق، مجلة الحوليات المغربية للإقتصاد، عدد خاص، شتاء 1995، الرباط، المملكة المغربية، تصدر عن جمعية الإقتصاديين المغاربة، مطبعة المعارف الجديدة، (الصفحة 47 -52).

- **المنذري** سليمان، تقرير ندوة : هجرة العقول العربية إلى خارج الوطن العربي، (القاهرة 18-1996/11/20)، مجلة شؤون عربية، العدد 90، جويلية 1997، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 231-238).

- **المنذري** سليمان، المشروعات العربية المشتركة: ما هو دورها في التكامل الإقتصادي؟ مجلة شؤون عربية، العدد 94، جوان 1998، مطابع جامعة الدول العربية- القاهرة، جمهورية مصر العربية (الصفحة 72-80).

- **المهذبي** ميلود، قضية لوكربي في ظل قواعد القانون الدولي، العدد 83، سبتمبر 1995، مجلة شؤون عربية، مطابع جامعة الدول- العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 135-166) .

- **النبهان** محمد فاروق، أهمية البعد الأخلاقي في السياسة الإقتصادية و الإجتماعية للجماعة الأوروبية، مجلة الأكاديمية، الرباط، سلسلة "الدورات" الدورة 19/21-21 نوفمبر 1992، مطبوعات أكادمية المملكة المغربية،1993، (الصفحة 91-98).

- **النجفي** سالم توفيق، الإشكاليات الإقتصادية الشرق أوسطية: رؤية عربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 209، جويلية 1996، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، (الصفحة 13-29).

- **إندرس** ك . لاوس K. Laus Enders و **عبد اللالي** جبيلي، إتفاقية الإنتساب بين تونس و الإتحاد الأوروبي، مجلة التمويل و التنمية، العدد 3، سبتمبر 1996، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء و التعمير، مركز الأهرام للترجمة و النشر، جمهورية مصرالعربية، (الصفحة 28-31).

- **أوتوتشميل** إرنست، شركاء عبر الأطلسي: الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، مجلة ألمانيا Dentschland، العدد 04، أوت 1994، فرانكفورت، ألمانيا، (الصفحة 30-33).

- **إينوك** شارلز Charles ENOCH و كونتين مارك Mark QUINTYN ، الإتحاد النقدي الأوروبي، تنفيذ السياسة النقدية، مجلة التمويل و التنمية، العدد3، سبتمبر 1996، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء و التعمير، مركز الأهرام للترجمة و النشر، جمهورية مصرالعربية، (الصفحة 28-31).

- **براهمبات** ميلان Milan BRAHMBHATT و **دادوش** يوري Uri DADUSH، أوجه التفاوت في التكامل العالمي، مجلة التمويل و التنمية، العدد 3، سبتمبر 1996، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء و التعمير، مركز الأهرام للترجمة و النشر، جمهورية مصرالعربية، (الصفحة 47-51) .

- **بساط** عامر، و **كنعان** أسامة و **نصولي** صالح م.، إستراتيجية الإتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة البحر المتوسط، مجلة التمويل و التنمية، العدد 3، المجلد 33، سبتمبر 1996، صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير، مركز الأهرام للترجمة و النشر، جمهورية

مصرالعربية، (الصفحة 14-17) .

- **بوشيخي** محمد و **الطاهر** حسين، البناء المغاربي واقع و تحديات، تحديد بعض أدوات الضبط الإقتصادي والوسائل الضرورية للتعاون في إطار البناء المغاربي، مجلة الحوليات المغربية للإقتصاد عدد خاص، شتاء 1995، الرباط، المملكة المغربية، تصدر عن جمعية الاقتصاديين المغاربة، مطبعة المعارف الجديدة،(الصفحة 42-46).

- **بوطالب** عبد الهادي، البعد الثقافي في أفق علاقات تفضيلية بين المغرب و أوروبا، مجلة الأكاديمية، الرباط، سلسلة "الدورات" الدورة 21/19-21 نوفمبر 1992، مطبوعات أكادمية المملكة المغربية، 1993، (الصفحة 141-148).

- **بيترشميد** كلاوس ، البيت الأوروبي ذو النجوم الست عشرة ، مجلة ألمانيا، Dentschland ، العدد 04، أوت 1994، فرانكفورت ألمانيا، (الصفحة 21-25).

- **تنيرة** بكر مصباح، الأمن العربي و توازن القوى الإقليمي في ضوء المتغيرات العربية و الدولية، مجلة شؤون عربية، العدد 88، ديسمبر 1996، مطابع، جامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 07-27).

- **جاسبرسن** فرايد Fred JASPERSEN، و **جلين** جاك Jack GLEN، و **كارموكولياس** يانيس Yannis KARMOKLIAS و **ميلر** روبرت Robert MILLER، المشروعات المشتركة الدولية في البلدان النامية، مجلة التمويل و التنمية، العدد 1، مارس 1997، صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير، مركز الأهرام للترجمة و النشر، جمهورية مصرالعربية، (الصفحة 24-27) .

- **جدواني** لـ. م.، آفاق تطور سياسة التجارة الخارجية، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 24 الثلاثي الثاني 1993، ANEP الجزائر (الصفحة 33-41).

- **جورج** سوزان ، كيف أصبح الفكر أحاديا ، مجلة معالم (إقتصاد تجارة، و عولمة)، العدد04، 1995 ، دار النشر مارينو الجزائر (الصفحة 41-45) .

- **حتي** ناصيف، العرب و ثورة التناقضات في المفاهيم القومية و الإقليمية و العالمية (ورقة عمل)، مجلة المستقبل العربي، العدد 200، أكتوبر 1995، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،(الصفحة 4-21).

- حتي ناصيف، مستقبل العلاقات العربية-الأوروبية بين الشرق أوسطية و المتوسطية (ورقة عمل)، مجلة المستقبل العربي، العدد 205، مارس 1996، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،(الصفحة 87-100).

- **حسن** زهرة عطا محمد، الخلافات العربية: السمات و العوامل المؤثرة و المستقبل، مجلة شؤون عربية، العدد 95، سبتمبر 1998، مطابع جامعة الدول العربية- القاهرة، جمهورية مصر العربية (الصفحة 47-69).

- **حماد** إبراهيم ، البعد الأمني للعلاقات العربية الأوروبية (رؤية مستقبلية)، مجلة السياسية الدولية، العدد 129، جويلية 1997، إصدار مؤسسة الأهرام القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 222-224).

- **دمق** عبد السلام ، المغرب العربي و الإتحاد الأوروبي أي نوع من العلاقات؟ مجلة الحوليات المغربية للإقتصاد عدد خاص، شتاء 1995، الرباط، المملكة المغربية، تصدر عن جمعية الاقتصاديين المغاربة، مطبعة المعارف الجديدة، (الصفحة 111-116).

- **رشيد** أمين، تطورات أبحاث، أسبابها و أثرها على الأقطار العربية، مجلة شؤون عربية، العدد 86، جوان 1996، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 163-177).

- **روسلي** ميشيلن ، العالم الثالث أو تشتت فكرة، مجلة معالم (إقتصاد ، و تجارة و عولمة)، العدد 04، 1995 ، دار النشر مارينو الجزائر، (الصفحة 123-131).

- **سلمان** سلمان رشيد، نقل التكنولوجيا بين خرافة الماضي و أزمة الحاضر، مجلة شؤون عربية، العدد 84، ديسمبر 1995، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 123 -149).

- **سويلم** راضي مجدي، إجتماع الإسكندرية: الخطوة الأولى نحو تحقيق المبادرة المصرية، مجلة السياسة الدولية، العدد 118، أكتوبر 1994، إصدار مؤسسة الإهرام، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 95-98) .

- **سيد** يسين، أمن البحر الأبيض المتوسط و الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 188، أكتوبر 1994، إصدار مؤسسة الأهرام، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 72-79).

- **سيروان** جان مارك ، كيف نضبط التجارة الدولية؟ مجلة معالم (إقتصاد، تجارة و عولمة)، العدد 04، 1995، دار النشر مارينو، الجزائر، (الصفحة 85-87).

- **شحادة** المنصور عبد العزيز، دراسة كتاب " الوطن العربي و الولايات المتحدة الأمريكية، لمجموعة من الباحثين، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة 1996، مجلة شؤون عربية، العدد 95، سبتمبر 1998، مطابع جامعة الدول العربية- القاهرة، جمهورية مصر العربية (الصفحة 232-236).

- **شوالد** فريدريك ، التحاليل الجديدة، مجلة معالم (إقتصاد، و تجارة و عولمة)، العدد 04، 1995، دار التشر مارينو، الجزائر، (الصفحة 89-95) .

- **شولغن** غريفور و **نوننماخر** غونتر ، طرح أسئلة على جاك ديلور : الجرأة على التصرف والثقة بمستقبل أوروبا، مجلة ألمانيا Dentschland ، العدد 04، أوت 1994، فرانكفورت،

ألمانيا، (الصفحة 6-11) .

- **صبري** عبد الرحمن ، مستقبل مسيرة العلاقات العربية الأوروبية، من الحوار إلى المشاركة، مجلة شؤون عربية، العدد 90، جويلية 1997، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 61-82).

- **طلعت** عبد المنعم، ترتيبات الأمن الإقليمية في النظام العالمي الجديد (نموذج شرق آسيا)، مجلة السياسية الدولية، إصدار مؤسسة الأهرام، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 08-19).

- **عبد الخالق** محمود سعيد، نحو صياغة أكثر ملاءمة للعلاقات التجارية العربية، مجلة شؤون عربية، العدد 90، جويلية 1997، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 137-142).

- **عبد الرحمان** أسامة، مجلس التعاون الخليجي: توجه نحو الإندماج أم نحو الإنفراط؟، مجلة المستقبل العربي، العدد 218، أفريل 1997، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، (الصفحة 14-26).

- **عبد الشفيع** عيسى محمد، كشف الغطاء عن الشرعية الدولية الراهنة، من البعد القانوني إلى البعد السياسي، مجلة المستقبل العربي، العدد 233، سبتمبر 1997، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، (الصفحة 28-49).

- **عبد القادر** صالح حسن، نحو نظام عربي جديد، مجلة شؤون عربية، العدد 83، سبتمبر1995، مطابع جامعة الدول العربية القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 49-63).

- **عبد الله** عبد الخالق، العلاقات العربية - الخليجية، مجلة المستقبل العربي، العدد 205، مارس 1996، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، (الصفحة 04-24).

- **عبد المجيد** وحيد ، مشروع التعاون المتوسطي و المسألة الديموقراطية، مجلة السياسة الدولية، العدد 118، أكتوبر 1994، إصدار مؤسسة الأهرام، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 80-83).

- **عبود** الحلفي عبد الجبار، أثر النفط على بعض المتغيرات الإقتصادية الرئيسية في الدول العربية، مجلة شؤون عربية، العدد 95، سبتمبر 1998، مطابع جامعة الدول العربية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 158-172).

- **عجمي** جميل هيل، الآثار المحتملة للإتحاد الأوروبي على البلاد العربية، مجلة شؤون عربية، العدد 86، جوان1996، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 144-162).

- **عوني** مالك محمد، جامعة الدول العربيـة: نشأتـها و تطورها و دورها المستقبلي، مجلة شؤون عربية، العدد 83، سبتمبر 1995، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (ص 199-222) .

- **عوني** مالك، موجز الرؤى الفرنسية عن التعاون في البحر المتوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 118،أكتوبر 1994، إصدار مؤسسة الأهرام، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 105-112).

- **غالي** سامح، خطوة جديدة في مسيرة الشراكة الأوروبية المتوسطية: مؤتمر فاليتا، مجلة السياسية الدولية، العدد 129، جويلية 1997، إصدار مؤسسة الأهرام، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 165-168).

- **غليون** برهان، التحولات الدولية و العالم العربي، مجلة معالم (إقتصاد، و تجارة و عولمة)، العدد 04، 1995، دار النشر مارينو، الجزائر، (الصفحة 11-37) .

- **غليون** برهان، الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين، تحديات كبيرة و همم صغيرة، مجلة المستقبل العربي، العدد 232، جوان 1998 تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، (الصفحة 04-29).

- **غنيم** رؤوف، البعد المتوسطي في سياسة مصر الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 118، أكتوبر 1994، إصدار مؤسسة الإهرام، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 92-94).

- **قدي** عبد المجيد، الأزمة الإقتصادية العالمية و واقع دول العالم الثالث، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، و الإقتصادية و السياسة، الجزائر، العدد02، سنة 1997، نشر في معهد الحقوق و العلوم الإدارية، بن عكنون، جامعة الجزائر.

- **قيرة** إسماعيل، الذات العربية الممزقة: التحديات الراهنة و المستقبل، مجلة شؤون عربية، العدد 83، سبتمبر 1995، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 22-47) .

- كتابة الدولة المكلفة بالبيئة، النشاط الدولي، نشاط مكثف و متنـوع، مجلة الجزائر البيئة، رقم02، 1999، طبع أنترإماج، الجزائر،(الصفحة 24- 25).

- **كلاين** هريبرت: رأس البنك الأوروبي، آلكسندر لامفالوسي، مجلة ألمانيا Dentschland، العدد 04، أوت 1994، فرانكفورت ألمانيا، (الصفحة 26-28).

- **كواسين** م.ك.، الإتجاهات الكبرى للتجارة الخارجية و إنعكاساتها على البلدان النامية، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 24، الثلاثي الثاني 1993 ANEP - الجزائر-، (الصفحة 06-18).

- **كون** وانج زن Zhen KUN WANG، دمج الاقتصادات التي تمر مرحلة انتقال في الإقتصاد العالمي، مجلة التمويل و التنمية، العدد3، سبتمبر 1996، صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير، مركز الأهرام للترجمة و النشر، جمهورية مصرالعربية، (الصفحة 21-23).

- **كيوان** مأمون، الإدارات الأمريكية و إسرائيل (دراسة كتاب هشام الدجاني، وزارة الثقافة السورية، دمشق) 1994، مجلة شؤون عربية، العدد 86، جوان 1996، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 225-231').

- **كيواني** مأمون، الخلاف المائي التركي السوري- العراق: خلفياته و أبعاده و إحتمالاته المستقبلية، مجلة شؤون عربية، العدد 87، سبتمبر 1996، مطابع جامعة الدول العربية، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 127-139) .

- **لطفي** عامر، الدائرة المتوسطية، العلاقات العربية - الأوروبية في ظل إطار برشلونة، مجلة قضايا إستراتيجية، العدد 09، ماي 1997، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، الجمهورية العربية السورية، (الصفحة 04-32).

- **محمود** عيسى مجدي محمد، النظام الدولي الجديد و قضايا المنطقة العربية (دراسة كتاب)، مجلة شؤون عربية، العدد 86، يونيه 1996، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة جمهورية مصر العربية، (الصفحة 203-211).

- **محيو** أحمد، ترجمة صبيحة بخوش، إتحاد المغرب العربي، دول تبحث عن التعاون، مجلة إدارة، المجلد 01، العدد01، سنة 1999، تصدر عن مركز التوثيق و البحوث الإدارية، الجزائر، (الصفحة 07-47).

- **مخيمر** أسامة فاروق، تعريف الدولة المتوسطية: دراسة للخصائص الإجتماعية و الإقتصادية، مجلة السياسية الدولية، إصدار مؤسسة الأهرام، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 42-54).

- **مرابطين** منصور، الأمن الغذائي و الإندماج المغاربي، مجلة الحوليات المغربية للإقتصاد، عدد خاص، شتاء 1995، الرباط، المملكة المغربية، تصدر عن جمعية الإقتصاديين المغاربة، مطبعة المعارف الجديدة، (الصفحة 69-71) .

- **مزيان** عبد المجيد، الحلول الوطنية و الحلول الإنسانية لقضايا الهجرة بين المغرب العربي و أوروبا الإثنى عشرة دولة، مجلة الأكاديمية، الرباط، سلسلة "الدورات" الدورة 21/19-21 نوفمبر 1992، مطبوعات أكادمية المملكة المغربية، 1993، (الصفحة 99-112).

- **معلوم** حسين، الشرق الأوسط على خارطة توسيع الناتو، مجلة السياسية الدولية، العدد 129، جويلية 1997، إصدار مؤسسة الأهرام، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 87-94).

- **منور** صوفي، التكامل النقدي المغاربي، مجلة الحوليات المغربية للإقتصاد، عدد خاص، شتاء 1995، الرباط، المملكة المغربية، تصدر عن جمعية الإقتصاديين المغاربة، مطبعة المعارف الجديدة، (الصفحة 35-42) .

- **منيسي** أحمد، الآثار التجارية لقيام السوق الأوربية و إنعكاساتها على المغرب العربي، مجلة الحوليات المغربية للإقتصاد، عدد خاص، شتاء 1995، الرباط، المملكة المغربية، تصدرعن جمعية الإقتصاديين المغاربة، مطبعة المعارف الجديدة، (الصفحة 131-141).

- **مهابة** أحمد، الجزائر تحت المجهر الأمريكي- الفرنسي، مجلة السياسة الدولية، العدد 118، أكتوبر 1994، إصدار مؤسسة الأهرام، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 122-130).

- **ناصر** محمد علي، البعد السياسي و الأمني الشراكة الأوروبية المتوسطية، مجلة شؤون عربية، العدد 88، ديسمبر 1996، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 183-194).

- **نورث** دوقلاس، السياسة هي التي تبين الإقتصاد ، مجلة معالم (إقتصاد، و تجارة و عولمة)، العدد 04، 1995، دار النشر مارينور، الجزائر، (الصفحة 03-10).

- **نونناخر** غونتر، إستراتيجية الخطوات الصغيرة، مجلة ألمانيا، Dentschland، العدد 04، أوت 1994، فرانكفورت، ألمانيا، (الصفحة 12-15) .

- **هنسون** بنى - ترجمة منار الشوريحي - الإتحاد الأوروبي و البحر المتوسط، السياسة الدولية، العدد 118، أكتوبر1994 ، إصدار مؤسسة الأهرام، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 99-104).

- **ولعلو** فتح الله، إشكالية العلاقات المغاربية الأوروبية، مجلة الحوليات المغربية للإقتصاد، عدد خاص، شتاء 1995، الرباط، المملكة المغربية، تصدر عن جمعية الإقتصاديين المغاربة، مطبعة المعارف الجديدة، (الصفحة 117-130) .

- **ولعلو** فتح الله، أوروبا الإثنى عشرة دولة من المجموعة إلى الإتحاد، مجلة الأكادمية، الرباط، سلسلة "الدورات" الدورة 21/19-21 نوفمبر 1992، مطبوعات أكادمية المملكة المغربية، 1993، (الصفحة 21-70).

- **ولعلو** فتح الله، أوروبا الإثنى عشرة دولة و الولايات المتحدة، مجلة الأكاديمية، الرباط، سلسلة "الدورات" الدورة 21-21/19 نوفمبر 1992، مطبوعات أكادمية المملكة المغربية، 1993، (الصفحة 71-74).

- **الأشهب** محمد ، ركام من القرارات لم يجد طريقه إلى التنفيد، مجلة الحياة 1999/04/08.

- **بلعباس** ع. ، المغرب العربي الكبير وحدة جغرافية و ثقافية و اقتصادية متكاملة نضال عريق للقوى الوطنية، مجلة الجمهورية 1989/02/16.

- **خشانة** رشيد ، لماذا تعثر المغاربة و نجح الخلجيون؟ مجلة الحياة 1999/02/17.

- **خشانة** رشيد ، هل يكون 1999 عام الشراكة المغاربية-الأمريكية؟.

- **سكندر** عبد الله ، الإتحاد المغاربي و التحدي الكبير، مجلة الحياة 1999/04/02.

- **سي محمد** حكيم ، "إجتماع الزعماء الخمس في نوفمبر القادم، مجلة الصحافة 1999/07/29.

- **صبح** سمير ، مشروع الشراكة الأمريكية - المغاربية ، أداة إضافية لإنهاك أوروبا، مجلة الحياة 1995/05/30.

- **مجلة الحوليات المغربية للإقتصاد** - العلاقات الإقتصادية البيئية للبلدان المغرب العربي في مواجهة التكتلات الخارجية، جمعية الإقتصاديين المغاربة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط 1995.

- **الهام-عمامو** إقبال ، السوق المغاربية تستند إلى 34 اتفاق و الشراكة الأمريكية لا تعطل مستقبل الإتحاد، مجلة الحياة 1999/02/17.

4/- التقاريـــر :

- **المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي الجزائري** بالتعاون مع: المجلس الوطني للإقتصاد و العمل الإيطالي، المجلس الإقتصادي و الإجتماعي التونسي، و المجلس الإقتصادي و الإجتماعي الإسباني، الإستثمارات في المنشآت القاعدية و دور الأوساط الإجتماعية و الإقتصادية في تشييد الفضاء الأورو-متوسطي، القمة الرابعة الأورو-متوسطية للمجالس الإقتصادية و الإجتماعية و الهيئات المماثلة، لشبونة، سبتمبر 1998.

- **المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي**، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، مشروع تقرير حول وضعية الجالية الجزائرية في الخارج، الدورة العامة الحادية عشرة، جويلية 1998.

- **المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي**، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، كلمة السيد محمد صالح منتوري رئيس المجلس بمناسبة القمة الثالثة الأورو-متوسطية للمجالس

الاقتصادية و الاجتماعية و الهيئات المماثلة، المنعقدة بالدار البيضاء - المغرب-، يومي 27 و 28 نوفمبر 1997.

- **جمال الدين البيومي**، المشاركة الأوروبية المتوسطية، تجربة مصر، معهد للدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، القاهرة 16 نوفمبر 1999.

5/ . الخطب الرسمية :

- **الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي الثامن**، تقرير تحت عنوان حال الأمة 1997، مجلة المستقبل العربي، العدد 232، جوان 1998، تقرير صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،لبنان، (الصفحة 58-124).

- **شهاب** مفيد، نحو بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأوروبية المتوسطية، مجلة شؤون عربية، العدد 88، ديسمبر 1996، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 174-178) .

- **عبد المجيد** أحمد عصمت، "خطاب في مؤتمر العلاقات العربية مع الإتحاد الأوروبي و إتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية"، مجلة شؤون عربية، العدد 88، ديسمبر 1996، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 257-258) .

- **عبد المجيد** أحمد عصمت، "ما بعد برشلونة"، مجلة شؤون عربية ، العدد 88، ديسمبر 1996، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 170-184).

- **عمران** عدنان، تقديم المحور السياسي و الأمين للشراكة الأوروبية - المتوسطية، مجلة شؤون عربية، العدد 88 ديسمبر 1996، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (الصفحة 179-182) .

II/- المراجع باللغة الأجنبية:

1/- Les Ouvrages en langue française:

- ADDA *Jacques*, La mondialisation de l'économie, tome 1, Genèse, Paris, Editions la Découverte, France, 1997.

- AMIN *Samir*, YACHIR *Fayçal*, La Méditerranée dans le monde : Les enjeux de la transnalisation dans la région méditerranéenne, Editions Toubkal , Casablanca, Maroc, Septembre 1988.

- ARCHIBALDO LANUS *Juan*, Un monde sans rivage-Etat, Nation et Globalisation, Paris, éditions Economica, France, Octobre 1997.

- BALTA *Paul*, La Méditerranée réinventée - Réalités et espoirs de la Coopération, Paris, Editions la découverte / Fonction René Seydoux, France, Avril 1992.

- BASFAO *Kacem* et HENRY *Jean-Robert* (sous la direction), Le Maghreb, l'Europe et la France, Paris, Editions du Centre National de la Recherche Scientifique, France, 1992.

- BELLON *Bertrand* et GOUIA *Ridha* (coordinateurs), Investissements directs étrangers et développement industriel méditerranéen, Paris, Editions Economica, France, 1998.

- BEN EL HASSAN EL ALAOUI *Mohamed*, La Coopération entre l'Union Européenne et les pays du Maghreb, Edition NATHAN, France, Novembre 1994.

- BENHAYOUN *Gilbert*, CATIN *Maurice*, REGNAULT *Henri* (sous la direction de) , l'Europe et la Méditerranée : Intégration économique et Libre-Echange , Collection Emploi, industrie et territoire, Edition Harmattan, Paris, France, 1997.

- BENSIDOUN *Isabelle* et *Agnès* CHEVALLIER, Europe - Méditerranée: le pari de l'ouverture , Centre d'Etudes Prospectives et d'Informations Internationales , (C.E.P.I.I.), Paris, Editions Economica, France, 1996.

- BOEGNER *Jean Marc*, Le marché de six à neuf, 2ème édition, 1976, Armand Colin, Paris V.

- BONIFACE *Pascal*, Relations internationales, éditions DUNOD, 2ème éditions, Paris, France, 1995.

- BOURINNET *Jacques* (collection dirigée), La Méditerranée Espace de Coopération ? Paris, Centre d'Etudes et de Recherches Internationales et Communautaires - Université d'Aix - Marseille III, Edition Economica, France, 1994.

- BOURRINET *Jacques* (sous la direction de), Le Dialogue Euro-Arabe , Centre d'etudes et de recherches internationales et Communautaires, Université d'Aix-Marseille III, Edition ECONOMICA, Paris, France, 1979.

- CASTELLANI *Michel*, Crise mondiale :théories et réalités, Paris, Editions Dalloz, France, Septembre1994.

- Centre d'Economie et de Finances Internationales (CEFI), La Méditerranée Economique, Paris, Edition Economica, France, 1992.

- CHERIGUI *Hayet*, la politique Méditerranéenne de la France : entre diplomatie collective et leadership, éditions Harmattan, imprimé en France , Mars 1995.

- MEGRELIS *Christian,* Danger Protectionnisme, Editions CALMANN-LEVY, Paris, imprimé Octobre 1978.

- REYNAUD *Christian* et SID AHMED *Abdelkader* (sous la direction), l'Avenir de l'espace Méditerranéen , Paris, Editions Publisud, France, Décembre 1991.

- CROUZATIER *Jean-Marie*, Géopolitique de la Méditerranée, Paris, éditions Publisard, France, 1998.

- DELFAUD *Pierre*, les Théories Economiques, (Que sais-je) ? éditions BAUCHENE, Alger 1993, 2ème édition, Paris, France, Octobre 1989.

- DU GRANRUT *Claude*, Europe, le temps des Régions, Paris,2ème Edition Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, France 1996.

- EL MELLOUKI RIFFI *Bouhou*, La politique française de coopération avec les Etats du Maghreb (1955- 1987). Casablanca, éditions Toubkal, 1ère édition, 1989, Maroc.

- FAUGERE *Jean - Pierre*, CAIRE *Guy*, BELLON *Bertrand*, CHAVANCE *Bernard*, VOISIN *Colette* (coordonné par), Convergence et diversité à l'heure de la mondialisation, Paris, Editions Economica, France, 1997.

- FONTAGNE *Lionel* et PERIDY *Nicolas*, l'Union Européenne et le Maghreb : Paris, Etudes du Centre de Développement, Edition de l'O.C.D.E. Paris, France, 1997.

- Institut de la Méditerranée (Marseille) , Economic Research Forum (le Caire) , Les Enjeux du partenariat Euro - Méditerranéen, Actes de la Conférence organisée à Marseille les 24 et 25 Mars 1997, Editions de l'Aube, 1998.

- KHADER *Bichara*, Le grand Maghreb et l'Europe, Enjeux et perspectives, Paris, éditions Publisud, 2ème édition, Septembre 1995.

- KHADER *Bishara* (sous la direction) , l'Europe et la Méditerranée - Géopolitique de la proximité - Editions d'Harmattan, Paris, France, Octobre 1994.

- KHADER *Bishara*, Le Partenariat Euro-Méditerranéen après la Conférence de Barcelone, Paris, Editions Harmattan, France, Octobre 1997.

- KHAVAND *Fereydoum* A., Le nouvel ordre Commercial Mondial du GATT à l'OMC, Paris, Editions Nathan, France, Octobre 1996.

- KRUGMAN *Paul R.* , La Mondialisation n'est pas coupable : vertus et limites du libre échange, Editions la Découverte, Paris XIII, imprimé en Janvier 1998, France.

- LE FEBVRE- Van ROTENBERG *Maxime*, La Genèse du Nouvel ordre Mondial, Paris, Editions Marketing, France, 1992.

- LEBRETON *Jean Marie*, les Relation Internationales depuis 1968,Paris, Collection NATHAN, imprimé en France, 1988,

- M'HAMSADJI – BOUZIDI *Nashida*, 5 Essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne, Alger, ENAG/Editions, Algérie 1998.

- MOUHOUBI *Salah*, La politique de coopération Algéro-Française : bilan et perspectives, Coédition OPU – Publisud, Alger.

- NOUSCHI *André,* La France et le monde Arabe depuis 1962, mythes et réalités d'une ambition, Paris, éditions Thémathèque, France, 1994.

- OUALALOU *Fathallah*, Après Barcelone... le Maghreb est nécessaire, Casablanca, les Editions Toubkal, Maroc, 1ère édition 1996.

- PERIGOT *François* (rapport présenté par), Les Relations entre l'Union Européenne et les pays Méditerranéens : Quel rôle pour la France?, Conseil Economique et Social de la République Française, les Editions des Journaux Officiels, Paris, France, Avril 1998.

- PERRIN *Emile-Robert*, Les grands problèmes internationaux, Paris, éditions Masson, Octobre 1994.

- PETIT-LAURENT *Philippe*, Les fondements politiques des engagements de la Communauté Européenne en Méditerranée, Série Science politique, 1ère Edition , Presse Universitaires de France, Paris, France, 2ème trimestre 1976.

- PRAYMAND *Antoine*, Les Dossiers masqués du fédéralisme, PESC, économie et publications, dossier spécial Maastricht.

- REIFFERS *Jean - Louis*, La Méditerranée aux portes de l'an 2000, Institut de la Méditerranée, Paris, Edition Economica, France, Mars 1997.

- SIROEN *Jean-Marc*, l'Economie Mondiale, 1- Anciennes hégémonies, nouvelles puissances, Paris, Collection CURSUS 1993, Editions Armand Colin, France, Février 1993.

- Société Française pour le Droit International, La Réorganisation Mondiale des Echanges (Problèmes juridiques), Colloque de Nice, Paris, Editions A. PEDONE, 1996.

- SUTHERLAND *Peter*, 1er Janvier 1993, Ce qui va changer en Europe, Imprimerie des Presses Universitaires de France, Paris, Novembre 1988.

- TEBOUL *Rene*, l'Intégration économique du bassin Méditerranéen, Paris, éditions l'Harmattan, France, 1997.

- VERNIERS *Michel*, Nord-Sud Renouveler la coopération, Paris, éditions Economica, France, Mai 1995.

***2/- Revues en Langue Française* :**

- ABDEL *Aziz*, l'UMA est à la recherche d'une cohésion historique, la Tribune, N° 1306, Jeudi 04 Novembre 1999, (page 03).

- ABDOUN *Rabah*, Gazoducs Maghrébins : l'Arrimage de l'Europe ?, (éditorial) Panoramiques, (Politiques, cultures et sociétés) – Marié le Maghreb à l'Union Européenne ? 3ème Trimestre – 1999 – n° 41, (pages 98 - 100).

- ABU-SAHLIEH *Sami A.Aldeeb*, Le mouvement Tunisien, de la tendance islamique, la loi islamique et les droits de l'homme, Annuaire de l'Afrique du Nord, l'encyclopédie annuelle du Maghreb contemporain , 1996, CNRS éditions, publié par l'institut de recherches et d 'études sur le Monde Arabe et Musulman, Paris- France, Octobre 1998, (pages 379-404).

- AIT HABOUCHE *Ouahiba*, Mihoub, Barrières tarifaires et zone de libre-échange, quels effets pour l'économie Algérienne, in coloque international, Bejaia le 25 et 26 juin 2000.

- AIT-AMARA *Hamid*, Le Maghreb et la zone de libre échange Euro-Méditerranéenne, revue recherches internationales, n°51, hiver 1998, Poitiers, (pages 85-100).

- AÎT-AMARA *Hamid*, Le Maghreb et la zone de libre-échange Euro-Méditerranéenne , Revue Recherches Internationales, N°51, Hiver 1998, Imprimerie Martineau, Poitiers, France, (pages 85 - 100).

- AKALAY *Omaro*, Economies du Maghreb: Les consensus négatifs, Annuaire de l'Afrique du Nord, l'encyclopédie annuelle du Maghreb contemporain , 1996, CNRS éditions, publié par l'institut de recherches et d 'études sur le Monde Arabe et Musulman, Paris- France, Octobre 1998, (pages 37-47).

- AL ANOUAR *Tahar Mohamed* , l'Algérie doit transmettre vers l'extérieur l'image d'un pays qui connaît des transformations profondes. « La tribune » du 16-01-1999.

- ALLIBONI *Roberto*, Quelques réflexions sur l'espace euro- maghrébin, Actes des conférences ; les deuxièmes conférences stratégiques annuelles de l'IRIS du 12 et 13 mai 1997, Paris, la documentation française, 1997, (pages 243 – 251).

- ALLIES *Paul*, Les régions du Sud et les programmes méditerranéens de l'Union Européenne, revue pôle Sud, n° 03, Automne 1995, publié par le centre comparatif d'Etudes sur les politiques et les Espaces locaux, (pages 141-146).

- AMBROGGI *Robert*, Ressources naturelles et Economie de l'Europe des douze et des autres, Revue Académia, Rabat, Collection « Sessions », 21ème session, 19-21, Novembre 1992, Publications de l'Académie du Royaume du Maroc , Rabat, Royaume du Maroc, 1993, (Pages 47 - 65).

- AMEYAR *Hafida*, Atelier sur les accords d'association avec l'Union Européenne - Pour quels types d'échanges ? « Liberté » du 12-07-1998.

- Farida KEBRI, L'Algérie demande un accord à sa mesure, « La tribune » du 12-07-1998.

- AMEYAR *Hafida* , Atelier sur les Accords d'Association avec l'Union Européenne, Un début de réponses, « Liberté » du 13-07-1998.

- AMEYAR *Hafida*, l'Expérience Algérienne en débat, des approches différentes, « Liberté» du 12-07-1998.

- AMMOR *Mohammed Fouad*, Quels défis pour les échanges méditerranéens ? revue Confluence Méditerranée, n° 21, Printemps 1997, édition l'Harmattan imprimé en CEE, 1997 (pages 37-43),

- ARRIGHI DE CASANOVA *Emile*, La Méditerranée : Questions économiques, Revue la défense nationale, n° 10/97, octobre 1997, éditée par le comité de défense nationale, Paris, France, Imprimerie Bialec S.A, Nancy, (pages 46 -52).

- ARTAUD *Denis*, Les Etats -Unis et l'Europe : Une nouvelle architecture de sécurité ? , Revue Défense Nationale, n°01/99, Janvier

1999, éditée par le Comité de Défense Nationale , Paris, France Imprimerie Bialec S.A., Nancy.(pages 08-22).

- AYUSO *Javier*, L'Explosion démographique - les Parias de la terre, Revue Léonardo, Numéro spécial, 04 Avril 1992, (pages 135 - 137).

- AZZAM *Mahjoub,* Europe-Maghreb, repères et perspectives sur la création d'une zone de libre échange, Cahier de Gemdev, Paris, octobre 1994.

- BAKHTINI *Rafik* , les Accords de partenariat entre les Etats Arabes et l'Union Européenne, l'Algérie n'acceptera pas de marché de dupes - « l'AUTENTHIQUE » du 12-07-1998.

- BALTA *Paul*, Le projet culturel Euro-Méditerranéen, intentions réalités, revue Confluences Méditerranée, n°21, printemps 1997, Paris, Edition l'Harmattan, 1997, (pages : 27-35).

- BALTA *Paul*, En Méditerranée, une Coopération semée d'embûches, Le Monde Diplomatique, octobre 1994, Paris, France, (page 23).

- BALTA *Paul*, l'Emergence de la société civile , (éditorial) Panoramiques , (Politiques, cultures et sociétés) – Marié le Maghreb à l'Union Européenne ? 3ème Trimestre – 1999 – n° 41, (pages 164 - 167).

- BALTA *Paul*, le projet culturel Euro-Méditerranéen, intentions et réalités, revue Confluences Méditerranée, n° 21, Printemps 1997, édition l'Harmattan imprimé en CEE, 1997 (pages 27-35).

- BARIKI *Slaheddine*, Algérie chronique intérieure, Annuaire de l'Afrique du Nord, l'encyclopédie annuelle du Maghreb contemporain 1996, CNRS éditions, publié par l'institut de recherches et d 'études sur le Monde Arabe et Musulman, Paris- France, Octobre 1998, (pages 407-490).

- BATTISTELLA *Dario*, Guerre et Conflits dans l'après guerre froide, Paris, Problèmes politiques et sociaux, n° 799-800, Documentation française, 1998.

- BEDRANI *Slimane* et ELLOUMI *Mohamed*, Impact des Politiques Economiques sur la désertification: le cas des pays du Maghreb, Annuaire de l'Afrique du Nord, l'encyclopédie annuelle du Maghreb contemporain , 1996, CNRS éditions, publié par l'institut de recherches et d 'études sur le Monde Arabe et Musulman, Paris- France, Octobre 1998, (pages 115-132).

- BELLON *Bertrand* et GOUIA *Ridha*, Investissements directs et avantages « construits », Revue monde Arabe, Maghreb-Machrek, Numéro hors série- Décembre 1997, la documentation Française, Paris, France (pages 53-63).

- BEN EL HASSEN EL ALAOUI *Mohamed*, le Maroc et l'Union Européenne à l'aube du XXI^{ème} siècle, (éditorial) Panoramiques, (Politiques, cultures et sociétés) – Marié le Maghreb à l'Union Européenne ? 3ème Trimestre – 1999 – n° 41, (pages 208 - 215).

- BEN ROMDHANE *Mahmoud*, L'accord de Libre-Echange entre la Tunisie et l'Union Européenne, un impératif, des espoirs, des inquiétudes, revue Confluences Méditerranée, n° 21, Printemps 1997, édition l'Harmattan imprimé en CEE, 1997, (pages 49-64).

- BEN YAICHE *Hichem*, Entretien avec Claude Cheysson, ce que je crois de l'Euro-Méditerranée, revue Méditerranée Développement, n° 9, Décembre 1995, éditée par le Club Financier Méditerranéen, imprimé en France, (pages 21-24).

- BEN YAICHE *Hichem*, Entretien avec Daniel RITCHIE, Directeur à la Banque Mondiale, la Zone de Libre-Echange, « un défit raisonnable, maîtrisable, mais pas assure…. », revue Méditerranée Développement, n°9, Décembre 1995, éditée par le Club Financier Méditerranéen, imprimé en France, (pages 32-34).

- BENALI *Abdelkader*, Demain , l'Anglo- Américain ?, (éditorial) Panoramiques, (Politiques, cultures et sociétés) – Marié le Maghreb à l'Union Européenne ? 3ème Trimestre – 1999 – n° 41, (pages 175 - 181).

- BENALI *Nacéra*, Le Lien Méditerranéen, El-Watan, N° 2717 du 17/11/1999, (page 03).

- BENALI *Nacéra*, Un Partenariat prometteur, El- Watan, 16 Novembre 1999, N° 2716. (page 02).

- BENBLIDIA *Mohamed*, MARGAT *Jean*, VALLEE *Domitille*, Pénuries d'eau prochaines en Méditerranée ? Revue Futuribles , (analyse et prospective), Numéro 233, Juillet Août 1998, Imprimerie Bialec S.A. Nancy, France, (pages 05 - 29).

- BENCHENANE *Mustafa*, Méditerranée : l'Islamisme, menace pour les musulmans, revue Défense Nationale, n° 10/97, octobre 1997, octobre 1997, Paris, éditée par le comité de défense nationale, (pages 53- 66).

- BENCHENANE *Mustapha,* Le partenariat euro-méditerranée : la sécurité par la confiance et la coopération, revue ATHENA, n°04, 2ème semestre 1997, Paris, La Documentation Française, (pages : 133-142).

- BENCHENANE *Mustafa*, Algérie, la transition auprès de la tragédie, Revue la défense nationale, n° 04/98, avril 1998, éditée par le comité de défense nationale, Paris, France, Imprimerie Bialec S.A, Nancy,(Pages 116-129).

- BENHLAL *Mohamed*, Maroc, chronique intérieure, Annuaire de l'Afrique du Nord, l'encyclopédie annuelle du Maghreb contemporain 1996, CNRS éditions, publié par l'institut de recherches et d 'études sur le Monde Arabe et Musulman, Paris- France, Octobre 1998, (pages 523-552).

- BENMESSAOUD TREDANO *Abdelmoughit*, De Casablanca à Amman, l'économie au service de la paix, l'annuaire de la méditerranée, éditons Publisud, (pages 23- 28).

- BENNIS *Mohamed*, Entre deux peurs , (éditorial) Panoramiques , (Politiques, cultures et sociétés) – Marié le Maghreb à l'Union Européenne ? 3ème Trimestre – 1999 – n° 41, (pages 35 - 37).

- BENNOUNA *Mohamed*, Les aspects géopolitiques de la conférence Euro-Méditerranéenne de Barcelone, l'annuaire de la méditerranée, éditions Publisud, (pages 85-88).

- BENONY *Lazhar,* Relations de pouvoir et démocratie consensuelle en Tunisie, propos sur le pacte national, Annuaire de l'Afrique du Nord de 1997,(l'encyclopédie annuelle du Maghreb contemporain), Paris, Editions CNRS, octobre 1999.

- BENYAICHE *Hichem*, l'Algérie un nouveau pole d'investissement ? revue Méditerranée Développement, n° 9, Décembre 1995, éditée par le Club Financier Méditerranéen, imprimé en France, (pages 46- 47).

- BENYAICHE *Hichem*, entretien avec Abderrahmane HADJ-NACER, Président de GP Banque, « Un Rôle d'intermédiation dans une Economie Mondialisée », revue Méditerranée Développement, n°9, Décembre 1995, éditée par le Club Financier Méditerranéen, imprimé en France, (pages 39-42).

- BENYAICHE *Hichem*, entretien avec Abderrahmane SAADI, Ministre Marocain de la privatisation, « le marché financier Marocain est en pleine mutation », revue Méditerranée Développement, n° 9, Décembre 1995, éditée par le Club Financier Méditerranéen, imprimé en France, (pages 37-38).

- BENYAICHE *Hichem*, Radiographie de l'Economie Marocaine à l'horizon 2000, l'Economie dans tous ses Etats, revue Méditerranée Développement, n°9, Décembre 1995, éditée par le Club Financier Méditerranéen, imprimé en France, (pages 44-45).

- BENYAICHE *Hichem*, Tunisie,Visite d'Etat, le Tropisme Euro-Méditerranéen de Jacques CHIRAC, revue Méditerranée Développement, n° 9, Décembre 1995, éditée par le Club Financier Méditerranéen, imprimé en France, (pages 43-44).

- BERG *Eugène*, L'Europe face à son avenir, revue Défense Nationale, février 1996 , éditée par le comité de Défense Nationale, Paris, France, (pages 137-151).

- BERST *Jean-Paul*, L'eau, enjeu de la paix et de la prospérité du XXIéme siècle, Le Monde, 20 mars 1998.

- BERTRAND *Maurice*, Les dangers d'une « Communauté de Sécurité » du nord contre le sud, Le Monde Diplomatique, février 1990, Paris, France (pages 6-7).

- BICCHI *Frederic*, Bruxelles et le Maghreb , (éditorial) Panoramiques , (Politiques, cultures et sociétés) – Marié le Maghreb à l'Union Européenne ? 3ème Trimestre – 1999 – n° 41, (pages 200 - 204).

- BICHARA *Khader*, les nouveaux accords entre l' Union Européenne et les pays Arabes, revue Confluences Méditerranée, n° 21, Printemps 1997, édition l'Harmattan imprimé en CEE, 1997, (pages 17-26).

- BISCOP *Sven*, Un défi considérable : La dimension sécurité du partenariat euro- méditerranéen ; revue du marché commun et de l'Union européenne ; n° 445 ; février 2001, (pages 93 – 95).

- BISTOLFI *Robert,* La politique maghrébine de la communauté : quels développement, Annuaire de l'Afrique du Nord de 1997, (l'encyclopédie annuelle du Maghreb contemporain 1990), Paris, Editions CNRS, octobre 1999.

- BITTERLIN *Lucien* et BERCEAU *Michel* (Propos recueillis pas …) entretien avec Jean – Pierre PERONCEL –HUGOZ, Mais nous avons quelques raisons d'avoir peur, (éditorial) Panoramiques, (Politiques, cultures et sociétés) – Marié le Maghreb à l'Union Européenne? 3ème Trimestre – 1999 – n° 41, (pages 31 -34).

- BLANC *Pierre*, Chypre, Une île à hauts risques, Hérodote , revue de géographie et de géopolitique, n° 90, 3ème trimestre 1998, éditions La découverte, Paris, France, (pages 94-117).

- BONNEFOUS *Marc*, Réflexions sur une politique Arabe , Revue Défense Nationale, N°08/98 , Août - Septembre 1998, éditée par le Comité de Défense Nationale, Paris, France , Imprimerie Bialec S.A, Nancy, (pages 44 - 67).

- BOUTRAHI *Arezki*, Espace Euro-méditerranéen : « Prospérités partagées », « LA NOUVELLE REPUBLIQUE » du 26-09-1998.

- BOUTRAHI *Arezki*, Avant-projet de déclaration, 4eme Sommet Economique et Social Euro-méditerranéen, « LA NOUVELLE REPUBLIQUE » du 28-09-1998.

- BOUYACOUB *Ahmed,* l'économie algérienne et le programme d'ajustement structurel, revue Confluences Méditerranée, n°21, printemps 1997, Paris, Editions l'Harmattan, 1997, (pages 79-86).

- BOUYACOUB *Ahmed*, Les investissements étrangers en Algérie 1990-1996 quelles perspectives? Annuaire de l'Afrique du Nord, l'encyclopédie annuelle du Maghreb contemporain 1996, CNRS éditions, publié par l'institut de recherches et d 'études sur le Monde Arabe et Musulman, Paris - France, Octobre 1998, (pages 491-501).

- BRAS *Jean – Philippe*, Ces mutations administratives si nécessaires, (éditorial) Panoramiques , (Politiques, cultures et sociétés) – Marié le Maghreb à l'Union Européenne ? 3ème Trimestre – 1999 – n° 41, (pages 157 - 161).

- BUFFOTOT *Patrice*, Le temps de la réflexion, revue Défense Nationale, n° 5011, juin 1995, Paris, éditée par le comité de défense nationale, (pages 65-79).

- BUFFOTOT *Patrice*, Le temps de la réflexion, Revue la défense en Europe, n° 5011, juin 1995, Paris, France, (Pages 65-79).

- BUIS *George*, Nouvelles menaces en Méditerranée, Le Monde diplomatique, octobre 1987, Paris, France, (pages 07-08).

- BURGAT *François*, La Libye en 1994 ou l'autoritarisme sans l'ordre (Libye - Chronique intérieure) , Annuaire de l'Afrique du Nord , 1994, CNRS éditions, Paris , France, 1996, (page 543 - 555).

- CALIES DE SALIES *Bruno*, Méditerranée : quelle politique envers les Etats du sud ? Revue défense nationale ? Paris, France, février 1996, (pages 93-118).

- CALLIES DE SALIES *Bruno*, Libye : évolution favorable, Revue la défense nationale, n° 04/98, avril 1998, éditée par le comité de défense nationale, Paris, France, Imprimerie Bialec S.A, Nancy, (pages 130-145).

- CALLIES DE SALIES *Bruno*, Méditerranée : quelle Politique envers les Etats du Sud ? revue Défense Nationale, février 1996, Editée par le Comité de Défense Nationale, Paris –France, (pages 93-108).

- Camille GRAND, Désarmement et Non - Prolifération, Année Stratégique 1997, Institut de Relations Internationales et Stratégique (IRIS), 1997, Paris, France, (page 179-193).

- CARPENTIER *Pierre - André*, La Turquie pays de tous les défis, Revue Futuribles (analyse et prospective) Numéro 192, Novembre 1994, Imprimerie Bialec S.A. Nancy, France, (pages 97 - 116).

- CATUSSE *Miriam*, Maroc : En finir avec « l'Etat makhzen », (éditorial) Panoramiques , (Politiques, cultures et sociétés) – Marié le Maghreb à l'Union Européenne ? 3ème Trimestre – 1999 – n° 41, (pages 149 - 156).

- CAZIN *Alexis*, Et les matières premières ? revue problèmes économiques, n° 2.565-2.566 du 22-29 Avril 1999, la documentation Française, imprimé en France, (pages 34-35).

- Centre d'Etudes Prospectives et d'Informations Internationales, Libre – Echange Euro – Méditerranéen : Marché de dupes ou pari sur l'avenir ? La lettre du C.E.P.I.I., n° 147, Juin 1996 éditions C.E.P.I.I. Paris, France, (pages 01 - 05).

- CHAGNOLLAUD *Jean-Paul*, Euro-Méditerranée, un projet à réinventer, Paris, Confluences Méditerranée, n° 35, automne 2000, édition l'Harmattan, 2000.

- CHAGNOLLAUD *Jean-Paul*, Méditerranée, l'inévitable dialogue, Paris, Confluences Méditerranée, n°28, hiver 1998-1999, édition l'Harmattan, 1999.

- CHATELUS *Lawrence* et PETIT *Pascal*, Le partenariat Euro-Méditerranéen : un projet régional en quête de cohérence, revue Monde arabe, Maghreb-Machrek, numéro hors-série, décembre 1997, (pages 03-07).

- CHATELUS *Michel*, L'énergie en méditerranée, espace régional ou marché mondial ? Revue Monde arabe, Maghreb- Machrek, n°166, octobre-décembre 1999, (pages 17-31).

- CHATELUS *Michel* et PETIT *Pascal*, Le partenariat Euro-Méditerranéen : Un projet régional enquête de cohérence, Revue monde Arabe, Maghreb - Machrek. Numéro hors-série - Décember 1997, la documentation française, Paris, France, (pages 03-07).

- CHATELUS *Miche,* L'énergie en Méditerranée: espace régional ou marché mondial, Revue monde Arabe, Maghreb-Machrek, Numéro hors-série – Décembre 1997, la documentation Française, (pages 19-30).

- CHEBALLAH *Abdellah*, Algérie - Union Européenne : ça repart, Liberté N° 2147, 04 Novembre 1999, (page 03).

- CHEBEL *Malek*, Objectif : une ALENA – bis, (éditorial) Panoramiques , (Politiques, cultures et sociétés) – Marié le Maghreb à l'Union Européenne ? 3ème Trimestre – 1999 – n° 41, (pages 205 - 207).

- CHENAL *Alain*, Le Proche-Orient et le Maghreb, Année stratégique 1997, Paris, IRIS, (pages 109-125).

- CHENAL *Alain*; Fractures méditerranéennes, Actes des conférences ; les deuxièmes conférences stratégiques annuelles de l'IRIS du 12 et 13 mai 1997, Paris, la documentation française, 1997, (pages 225 – 260).

- CHENAL *Alain*, Le Proche - Orient et le Maghreb, Année Stratégique 1997, Institut de Relations Internationales et Stratégique (IRIS), 1997, Paris, France, (page 109-125).

- CHENOUD *Samy*, La Règle et l'exception, « l'AUTHENTIQUE » du 12-07-1998.

- CHERGUI *Halim*, 20 ans déjà, qui l'eût cru ? (éditorial) Panoramiques, (Politiques, cultures et sociétés) – Marié le Maghreb à l'Union Européenne ? 3ème Trimestre – 1999 – n° 41, (pages 08 – 09).

- CHERIGUI *Hayet*, chronique internationale, Annuaire de l'Afrique du nord de 1997, (l'encyclopédie annuelle du Maghreb contemporain), Paris, Editions CNRS, octobre 1999.

- CHERIGUI *Hayet*, La politique arabe de la France : de la centralité à l'éffacement, Annuaire de l'Afrique du Nord de 1996, (l'encyclopédie annuelle du Maghreb contemporain), Paris, Editions CNRS, octobre 1998, (pages 295-325).

- CHERIGUI *Hayete*, chronique internationale, Annuaire de l'Afrique du Nord, l'encyclopédie annuelle du Maghreb contemporain 1996, CNRS éditions, publié par l'institut de recherches et d'études sur le Monde Arabe et Musulman, Paris- France, Octobre 1998, (pages 713-746).

- CHERIGUI *Hayete*, La politique Arabe de la France: de la centralité à l'effacement du Maghreb, Annuaire de l'Afrique du Nord, l'encyclopédie annuelle du Maghreb contemporain, 1996, CNRS éditions, publié par l'institut de recherches et d 'études sur le Monde Arabe et Musulman, Paris- France, Octobre 1998, (pages 295-325).

- CHESNEAU *Jean*, Afrique : Une nouvelle donne pour l'an 2000? Revue Défense Nationale , N°01/99 , Janvier 1999, éditée par le Comité de Défense Nationale, Paris, France, Imprimerie Bialec S.A , Nancy, (pages 119 - 138).

- CHESNEAU *Jean*, Coopération internationale : réhabilitation à l'est, développement au sud, Revue la défense nationale, n° 04/98, avril 1998, éditée par le comité de défense nationale, Paris, France, Imprimerie Bialec S.A, Nancy, (pages 76-90).

- CHESNEAU *Jean*, Royaume-Uni Commenwealth et Coopération, revue Défense Nationale, février 1996, éditée par le comité de Défense Nationale, Paris –France- (pages 119-129).

- CHEVALLIER *Agnès* et KEBABDJIAN *Gérard*, l'Euro-Méditerranée entre mondialisation et régionalisation, revue Monde arabe, Maghreb-Machrek, numéro hors-série, décembre 1997, (pages09-18).

- CHEVALLIER *Agnes* et KEBABDJIAN *Gerard*, L'Euro-méditerranée entre mondialisation et régionalisation, Revue monde Arabe, Maghreb-Machrek, Numéro hors-série - Décembre 1997, la documentation Française, Paris, France, (pages 09-18).

- CHEVALLIER *Agnes*, projet Euro-Méditerranéen et Mondialisation, revue Confluences Méditerranée, n° 21, Printemps 1997, édition l'Harmattan imprimé en CEE, 1997, (pages 09-15).

- CHEVALLIER *Dominique*, Inséparable destins en Méditerranée, Le Monde Diplomatique, décembre 1990, Paris, France, (page 16).

- CHEVALLIER *Dominique*, La France au Carrefour de trois Complémentarités – Europe , Méditerranée, monde Arabe, le Monde Diplomatique, Paris –France- juillet 1988, (page 12).

- CHOSSUDOVSKY *Michel*, Comment éviter la Mondialisation de la pauvreté ? Le Monde Diplomatique, septembre 1991, Paris, France, (pages 4-5).

- CLAUSEN *Ursel,* Mauritanie, chronique intérieure, Annuaire de l'Afrique du Nord, l'encyclopédie annuelle du Maghreb contemporain 1996, CNRS éditions, publié par l'institut de recherches et d'études sur le Monde Arabe et Musulman, Paris- France, Octobre 1998, (pages 603 -617).

- COHEN *Dhoquois* et LAMLOUM *Ofla*, Entretien avec Leila Shahid, La balle est dans le de la communauté internationale, Paris, Confluence Méditerranée, n°37, printemps 2001, édition l'Harmattan, 2001.

- COLARD *Daniel*, La Conférence de Barcelone et le partenariat Euro – Méditerranéen, revue défense nationale, février 1996, éditée par le comité de défense nationale, Paris – France, (pages 109-129).

- COLARD *Daniel*, La conférence de Barcelone et le Partenariat Euro-Méditerranéen, revue Défense Nationale, février 1996, Paris, (pages 119-129).

- COLARD *Daniel* , Extrait du livre « la Conférence de Barcelone et le partenariat Euro-méditerranéen, une nouvelle géopolitique en Méditerranée », Revue Biblio, Country Reports, N°2/1996, Commission Européenne, (pages 51 - 52).

- COLARD *Daniel*, La Conférence de Barcelone et le Partenariat Euro Méditerranéen, revue Défense Nationale, février 1996, éditée par le Comité de Défense Nationale, Paris –France-, (pages 109-118).

- CORTES *Olivier*, JEAN *Sébastien*, Mondialisation et emploi , Revue Problèmes économiques, N° 2.565 - 2.566 du 22 - 29 Avril 1998, Paris, France, (pages 28 - 29).

- COT *Jean-Pierre*, Le Rapport Carrington sur la mise en œuvre des décisions du Conseil de sécurité, revue politique Etrangère, n°1/99 Printemps 1999, Institut française des Relations Internationales (IFRI), Paris –France-, (pages 107-126).

- COUR *Philippe*, DELESSY *Henri*, Une Image de l'économie mondiale à l'horizon 2030, La lettre du C.E.P.I.I., n° 148, 3ème trimestre Juillet 1996, éditions Centre d'Etudes Prospectives et d'Informations Internationales, Paris, France, (pages 01, 04).

- COUSTILLIERE *Jean François,* Méditerranée : Quel enjeu pour le XXI ème siècle ? revue Défense Nationale, n° 04/99, avril 1999, Paris, éditée par le comité de défense nationale, (pages 05-21).

- COUSTILLIERE *Jean François*, Méditerranée : quel enjeu pour le XXI siècle ?, Revue défense nationale, n°04/99, avril 1999, Paris, éditée par le comité de défense nationale, (pages 05-21).

- COUSTILLIERE *Jean François*, Méditerranée: Quel enjeu pour le XXIè siècle? Revue Défense Nationale, (études politiques – stratégiques - militaires -économiques- scientifiques), n°04/99 Avril 1999, éditée par le comité de défense nationale, Paris, France, (Pages 05-21).

- COVAS *Antonio*, La Coopération transfrontalière entre régions sous-développées, revue pôle sud, n° 03, Automne 1995, publié par le Centre comparatif d'Etude sur les politiques et les Espaces locaux, (pages 72-77).

- DAGUZAN *JEAN- François*, Etat, Science, Recherche et développement technologique au Maghreb , Annuaire de l'Afrique du Nord, l'encyclopédie annuelle du Maghreb contemporain , 1996, CNRS éditions, publié par l'institut de recherches et d 'études sur le Monde Arabe et Musulman, Paris- France, Octobre 1998, (pages 89-102).

- DAGUZAN *Jean-François*, La Charte pour la paix et la stabilité la fin des illusions de Barcelone ? Paris, Confluences Méditerranée, n°35, automne 2000, édition l'Harmattan, 2000.

- DANIEL *Jean* , l'Euro – Magheb , à la fin des fins , très peu le veulent vraiment, (éditorial) Panoramiques , (Politiques, cultures et sociétés) – Marié le Maghreb à l'Union Européenne ? 3ème Trimestre – 1999 – n41, (pages 12 - 14).

- DAOUD *Zakia*, Mariés, l'Europe et le Maghreb le sont déjà, mais de la main gauche, Panoramique (éditorial) -marier le Maghreb à l'Union européenne-, n°41, 3ème trimestre, 1999, (pages 23-25).

- DAOUD *Zakya*, Cicatrices et leçons d'une bataille Lointaine , l'économie du Maghreb en difficulté, Le Monde Diplomatique, juin 1991, Paris, France, (page 26).

- DAOUD *Zakya*, La convention de Schengen et les pays du sud de la Méditerranée, l'annuaire de la méditerranée, éditions Publisud, (pages 29-36).

- DAOUD *Zakya*, Mariés , l'Europe et le Maghreb le sont déjà, mais de la main gauche, (éditorial) Panoramiques , (Politiques, cultures et sociétés) – Marié le Maghreb à l'Union Européenne ? 3ème Trimestre – 1999 – n°41, (pages 23 -25).

- DE LA SERRE *Françoise,* Une Europe ou plusieurs ? revue politique étrangères, n° 1/99, printemps 1999, Paris, Institut Française des Relations Internationales (IFRI), (pages 21-34).

- DE LA SERRE *Françoise*, Une Europe ou plusieurs ? revue politique Etrangère, n°1/99 Printemps 1999, Institut française des Relations Internationales (IFRI), Paris, France, (pages 21-34).

- DE VASCONCELOS *Alvaro*, Les Relations Europe - Maghreb, l'impératif de la Connexion, Revue Académia, Rabat, Collection « Sessions », 21ème session, 19-21, Novembre 1992, Publications de l'Académie du Royaume du Maroc, Rabat, Royaume du Maroc, 1993, (pages 13 -15).

- DEMONS *Charles*, Où en - est l'Europe industrielle ? Revue Recherches Internationales, N° 51, Hiver 1998, Imprimerie Martineau, Poitiers, France, (pages 73 - 84).

- DENIEUIL *Pierre- Noël* et B'CHIR *Abdelkhalek*, La P.M.E. Tunisienne, Annuaire de l'Afrique du Nord, l'encyclopédie annuelle du Maghreb contemporain, 1996, CNRS éditions, publié par l'institut de recherches et d 'études sur le Monde Arabe et Musulman, Paris- France, Octobre 1998, (pages 181-193).

- DESLONDES *Olivier*, DE RAPPER *Gilles*, ROUX *Michel*, Les Albanais hors d'Albanie, Hérodote, revue de géographie et de géopolitique, n°90,3ème trimestre 1998, édition la découverte, Paris, France, (pages 20-47).

- DI RUZZA *Renato*, La construction Européenne et la mondialisation, Revue Recherches Internationales, N° 51, Hiver 1998, Imprimerie Martineau, Poitiers, France, (pages 19-21).

- DJEBBAR *Ahmed*, l'Ecole et ses enjeux, (éditorial) Panoramiques, (Politiques, cultures et sociétés) – Marié le Maghreb à l'Union Européenne ? 3ème Trimestre – 1999 – n° 41, (pages 172 - 174).

- DUBROEUCY *Paul-Francois*, La modernisation des Marchés Boursiers et le et le succès des privatisations dans les pays Méditerranéens, revue Méditerranée Développement, n° 9, Décembre 1995, éditée par le Club Financier Méditerranéen, imprimé en France, (pages 30-31).

- DUGUZAN *Jean-François*, La Méditerranée enquête d'une organisation politico-stratégique, revue défense nationale, n°10/97, octobre 1997, Paris, éditée par le comité de défense nationale, (pages 14-29).

- DUGUZAN *Jean-François*, La Méditerranée enquête d'une organisation politico-stratégique, Revue la défense nationale, n° 10/97, octobre 1997, éditée par le comité de défense nationale, Paris, France, Imprimerie Bialec S.A, Nancy, (pages 14-29).

- DUMOULIN *André*, Quel avenir pour l'OTAN ? Paris, Problèmes politiques et sociaux, n°782, 1997.

- DUMOULIN *André*, Quel rôle face à la nouvelle Europe ? Revue la défense en Europe, n° 5011, juin 1995, Paris, France, (pages 189-200).

- DUPRESSOIR *Jean-Pierre*, Bourses émergentes : Maroc et Tunisie, revue Méditerranée Développement, n° 9, Décembre 1995, éditée par le Club Financier Méditerranéen, imprimé en France, (pages 07-12).

- DUVAL *Marsel*, La stratégie américaine en Méditerranée : perception par un Français ; revue la défense nationale, 10 /97, octobre, 1997, (pages 30-45).

- DUVAL *Marsel*, La stratégie américaine en Méditerranée, revue défense nationale, n°10/97,octobre 1997, Paris, éditée par le comité de défense nationale, (pages 30-45).

- DUVAL *Marsel*, La stratégie américaine en Méditerranée : perception par un français, Revue la défense nationale, n° 10/97, octobre 1997, éditée par le comité de défense nationale, Paris, France, Imprimerie Bialec S.A, Nancy, (pages 30-45).

- ECOTECHNICS, l'Algérie 97, (l'année économique et sociale), l'Algérie adhérera à l'OMC, Impression ANEP, Rouiba, Algérie, (pages 16 - 17).

- ECOTECHNICS , Vers un Accord d'Association, Impression ANEP, Rouiba, Algérie, (pages 18 - 19).

- EHRHART *Hans-George*, Paris et Bonn/ Berlin après l'alternance, continuité ou renouvellement? revue politique Etrangère, n°1/99 Printemps 1999, Institut française des Relations Internationales (IFRI), Paris, France, (pages 79-89).

- ELSENHANS *Hartmut*, Les contradictions de l'unification Européenne et la projection de l'Europe dans le monde, Revue Biblio. Europe, N°04/1996, Commission Européenne, (pages 12 - 15).

- ELSENHANS *Hartmut*, Option export-led et structures rentières dans les pays du sud de la Méditerranée, Annuaire de l'Afrique du Nord, l'encyclopédie annuelle du Maghreb contemporain, 1996, CNRS éditions, publié par l'institut de recherches et d 'études sur le Monde Arabe et Musulman, Paris- France, Octobre 1998, (pages 275-292).

- ENCEL *Fréderic*, Israël - Turquie un nouvel axe géostratégique, Hérodote, revue de géographie et de géopolitique, n° 90, 3ème trimestre 1998, éditions la découverte, Paris, France, (pages 148-162).

- EVANS *Peter*, La Mondialisation ,mythe ou réalité ? La théorique de la mondialisation, Revue Problèmes économiques, N° 2.611 - 2.612 du 07 - 14 Avril 1999, Paris - France, (pages 2 - 5).

- F. HENNER *Henri*, Le libre -échange, facteur de croissance ? un débat déjà ancien, revue problèmes économiques, n°2.565-2.566 du 22-29 Avril 1998, la documentation Française, imprimé en France, (pages 24-25).

- FREUDENBERY *Michael*, *Françoise* LEMOINE, Les dix pays candidats et l'Union Européenne : l'Intégration en marche, La lettre du C.E.P.I.I. n° 169, 2ème trimestre 1998, éditions Centre d'Etudes Prospectives et d'Informations Internationales, Paris, France, (pages 01, 04).

- GENDARME *René*, la Mondialisation et le Développement : ses causes, ses problème et ses risques, revue Mondes en développement, Tome 25, n° 98, 1997, Paris - France, (pages 15-21).

- GERMANGUE *Marc*, ROUSSEL *Stéphane*, l'Amérique du Nord, Année Stratégique 1997, Institut de Relations Internationales et Stratégique (IRIS), 1997, Paris, France, (pages 73-88).

- GHEZALI *Abdelkrim*, La Sécurité et la stabilité en Méditerranée dépendent de l'attitude d'Israêl, la Tribune, N° 1306, Jeudi 04 Novembre 1999, (page 02).

- GHILES *Francis*, La Méditerranée, un enjeu qui mérite une politique plus audacieuse, revue politique étrangère, n°10/98, printemps 1998, Paris, (pages 69-76).

- GHILES *Francis*, A la recherche d'une troisième voie- Actualités du dialogue Euroméditerranéen, Paris, Le Monde, novembre 2000, (page 03).

- GHILES *Francis*: La Méditerranée, un enjeu qui mérite une politique plus audacieuse, Revue politique Etrangère, n° 01/98, Printemps 1998, 63ème année, publiée par l'Institut Français des Relations Internationales, Paris- France, (pages 69-76).

- GHORBEL *Abdelfettah*, les Enjeux de la zone de libre – échange Tunisie – Union Européenne, (éditorial) Panoramiques, (Politiques, cultures et sociétés) – Marié le Maghreb à l'Union Européenne? 3ème Trimestre – 1999 – n° 41, (pages 105 - 111).

- GIRAULT *Christian*, l'Opposition à la régionalisation : l'exemple de la zone de libre-échange des Amériques (ZLEA), Revue Problèmes économiques, N° 2.611 - 2.612 du 07 - 14 Avril 1999, Paris, France, (pages 28 - 30).

- GOBE *Eric*, Libye, chronique intérieur, Annuaire de l'Afrique du Nord de 1996,(l'encyclopédie annuelle du Maghreb contemporain), Paris, Editions CNRS, 1998, (pages 503-515).

- GOBE *Eric,* Libye, chronique intérieure, Annuaire de l'Afrique du Nord, l'encyclopédie annuelle du Maghreb contemporain 1996, CNRS éditions, publié par l'institut de recherches et d 'études sur le Monde Arabe et Musulman, Paris- France, Octobre 1998, (pages 503-515).

- GONON *Jean- Pierre*, Mondialisation et Régionalisation : conséquences et perspectives pour les pays du sud et de l'est de la Méditerranée, revue Monde en développement, Paris – France -tome 25, 1997, n° 98, (pages 43-50).

- GOUMEZIANE *Smaïl*, Algérie : Sortir de l'enfer, (éditorial) Panoramiques , (Politiques, cultures et sociétés) – Marié le Maghreb à l'Union Européenne ? 3ème Trimestre – 1999 – n° 41, (pages 138 - 148).

- GOUMEZIANE *Smaîl* et SERCEAU *Michel,* (Propos recueillis par…) entretien avec Raymond BENHAÏM, Au Maghreb , on ne sait pas parler vrai !, (éditorial) Panoramiques, (Politiques, cultures et sociétés) – Marié le Maghreb à l'Union Européenne ? 3ème Trimestre – 1999 – n°41, (pages 49 - 55).

- GOUMEZIANE *Smaîl*, des Conditions préalables, (éditorial) Panoramiques, (Politiques, cultures et sociétés) – Marié le Maghreb à l'Union Européenne ? 3ème Trimestre – 1999 – n° 41, (pages 16 - 22).

- GRANDI *Jorge*, SCHUTT, Mesrcosur : Bilan de sept années, revue les problèmes de l'Amérique Latine, n° 32, janvier- mars 1999, Paris, Editions La Documentation Française, (pages 85-98).

- GREEM COWLES *Maria*, L'européanisation de l'action politique des multinationales, Revue politique Etrangère, n° 02/97, Eté 1997, 62ème année, publiée par l'Institut Français des Relations Internationales, Paris- France, (pages 309-324).

- GUEHENNO *Jean-Marie*, Américanisation du monde ou Mondialisation de l'Amérique, revue politique Etrangère, n°1/99 Printemps 1999, Institut française des Relations Internationales (IFRI), Paris , France, (pages 07-20).

- GUITER *Laurent,* Tunisie : chronique intérieur, Annuaire de l'Afrique du Nord de 1997, (l'encyclopédie annuelle du Maghreb contemporain), Paris, Editions CNRS, octobre 1999.

- GUTMANN *Francis*, La Méditerranée enquête d'une organisation politico-stratégique, revue défense nationale, n° 10 / 97, octobre, 1997, Paris, (pages 14-29).

- GUTMANN *Francis*, La Méditerranée, mythes et réalités, revue la Défense Nationale, n°10/97, octobre 1997, Paris, éditée par le comité de défense nationale, (pages 05-13).

- GUTMANN *Francis*, La Méditerranée, mythes et réalités, Revue la défense nationale, n° 10/97, octobre 1997, éditée par le comité de défense nationale, Paris, France, Imprimerie Bialec S.A, Nancy, (pages 05-13).

- H.SUMMERS *Lawrence*, L'U.E.M. et le nouveau visage de l'Europe: une option américaine, Revue politique Etrangère, n° 02/97, Eté 1997, 62ème année, publiée par l'Institut Français des Relations Internationales, Paris- France, (pages 353-358).

- HANAUT *A*. et MOUHOUD *E.M*., La Convergence des critères de Maastricht exprime -t- elle une convergence réelle? Revue Recherches Internationales, N° 51, Hiver 1998, Imprimerie Martineau, Poitiers, France, (pages 59-72).

- HAUDVILLE *Bernard*, ABOITES *Jaime*, la Mondialisation de la Technologie: Aide au frein au processus de Développement ? revue Mondes en développement, Tome 25, n° 98, 1997, Paris - France, (pages 51-61).

- HECKLY *Christophe*, De l'UEM à l'Europe politique, Revue Problèmes économiques, N°2.611 - 2.612 du 07 - 14 Avril 1999, Paris, France, (pages 31 -33).

- HENNER *F.Henri*, Le libre échange, facteur de croissance ? un débat déjà ancien, revue problèmes économiques, n°2.265-2.566 du 22-29 avril 1999, Paris, (pages 24-25).

- HENNER *F. Henri,* Le libre-échange, facteur de croissance ? un débat déjà ancien, revue problèmes économiques, n° 2.565-2.566 du 22-29 avril 1998, la documentation française, France, (pages 24-25).

- HENNER *F. Henri*, Mondialisation, développement et croissance endogène, revue Monde en développement, Paris – France - tome 25, 1997, n° 98 (pages 23-28).

- HENNER *F. Henri*, Recul de l'Etat de nouvelles configurations du pouvoir, Revue Problèmes économiques, N° 2.611 - 2.612 du 07 - 14 Avril 1999, Paris - France, (pages 12 - 13).

- HENNI *Ahmed*, Il est temps de cesser d'accuser l'autre, Panoramique (éditorial)-marier le Maghreb à l'Union européenne-, n°41, 3ème trimestre, 1999, (pages 41-46).

- HENNI *Ahmed*, Economie parallèle : Union rampante, (éditorial) Panoramiques, (Politiques, cultures et sociétés) – Marié le Maghreb à l'Union Européenne ? 3ème Trimestre – 1999 – n° 41, (pages 58 - 60).

- HENNI *Ahmed*, Il est temps de cesser d'accuser l'autre, (éditorial) Panoramiques, (Politiques, cultures et sociétés) – Marié le Maghreb à l'Union Européenne ? 3ème Trimestre – 1999 – n° 41, (pages 41 - 46).

- HENRIOT *Alain*, Les enjeux de l'élargissement de l'Union Européenne, Revue Biblio. Est-East, N°1/1998, Commission Européenne, (pages 28 - 30).

- HIDOUCI *Ghazi*, Une Mondialisation non négociée, (entretien), revue Confluences Méditerranée, n° 21, Printemps 1997, édition l'Harmattan imprimé en CEE, 1997, (pages 87-98).

- HIGGOTT *Richard*, La régionalisation : une réponse à la mondialisation ? l'émergence du nouveau régionalisme, revue Problèmes économiques, n°2.611-2.612 du 14 avril 1999, Paris, (pages 21-25).

- HIGGOTT *Richard*, La régionalisation : une réponse à la mondialisation? Mondialisation et gouvernance : l'émergence du niveau régional , Revue Problèmes économiques , N° 2.611 - 2.612 du 07 - 14 Avril 1999, Paris, France, (pages 21 - 25).

- HIGGOTT *Richard*: Mondialisation et gouvernance: l' émergence du niveau régional, Revue politique Etrangère, n° 02/97, Eté 1997, 62ème année, publiée par l'Institut Français des Relations Internationales, Paris- France, (pages 277-292).

- ITSCHER *Patrick*, Les Syndicalistes Européens et la Concurrence du Sud (entretien), revue Confluences Méditerranée, n° 21, Printemps 1997, édition l'Harmattan imprimé en CEE, 1997, (pages 45-48).

- JACQUET *Pierre*, Mondialisation et montée des blocs régionaux, revue Problèmes économiques, n°2.565-2.566 du 22-29 avril 1999, Paris, (pages 26-27).

- JACQUET *Pierre*, Mondialisation et montée des blocs régionaux, revue problèmes économiques, n° 2.565-2.566 du 22-29 Avril 1999, la documentation Française, imprimé en France, (pages 26-27).

- JAIDI *Larabi* et ZAIM *Fouad*, l'industrie marocaine face au défi du libre échange : enjeux, rôle des acteurs et contrainte de financement, Annuaire de l'Afrique du Nord de 1996, (l'encyclopédie annuelle du Maghreb contemporain), Paris, Editions CNRS, octobre 1998, (pages 69-87).

- JAIDI *Larabi* et ZAIM *Fouad*, L'industrie Marocaine face au défi du libre échange: Enjeux, rôle des acteurs et contrainte de financement, Annuaire de l'Afrique du Nord, l'encyclopédie annuelle du Maghreb contemporain, 1996, CNRS éditions, publié par l'institut de recherches et d'études sur le Monde Arabe et Musulman, Paris- France, Octobre 1998, (pages 69-87).

- JAIDI *Larabi* et ZAIM *Fouad*, Les investissements directs dans le monde, revue Méditerranée Développement, n°9, Décembre 1995, éditée par le Club Financier Méditerranéen, imprimé en France, (pages 18-20).

- JAIDI *Larabi* et ZAIM *Fouad*, Union Européenne–Méditerranée : l'investissement en point de Mire, revue Méditerranée Développement, n° 9, Décembre 1995, éditée par le Club Financier Méditerranéen, imprimé en France, (pages 15-18).

- JOBERT *Michel*, Les Proximités de l'Europe , Revue Académia, Rabat, Collection « Sessions », 21ème session, 19-21, Novembre 1992, Publications de l'Académie du Royaume du Maroc, Rabat, Royaume du Maroc, 1993, (pages 37 - 42).

- JOXE *Alain*: Représentation des alliances dans la nouvelle stratégie Américaine, Revue politique Etrangère, n° 02/97, Eté 1997, 62ème année, publiée par l'Institut Français des Relations Internationales, Paris- France, (pages 325-337).

- KEBABDJIAN *Gérard*, Contre les Douteuses recettes du libre-échange, la Méditerranée, horizon naturel de l'Europe, Le Monde Diplomatique, novembre 1995, Paris, France, (pages 14-15).

- KEBRI *Farida*, les Négociateurs Algériens estiment que les contacts avec l'Union Européenne ont été utiles , « La Tribune » du 13-07-1998.

- KERDOUN *Azzouz*, Enjeux et défis de l'environnement au Maghreb : quelle politique de protection ?, Annuaire de l'Afrique du Nord de 1996, (l'encyclopédie annuelle du Maghreb contemporain), Paris, Editions CNRS, octobre 1998, (pages 133-143).

- KERDOUN *Azzouz*, Enjeux et défis de l'environnement au Maghreb: Quelle Politique de Protection?, Annuaire de l'Afrique du Nord, l'encyclopédie annuelle du Maghreb contemporain , 1996, CNRS éditions, publié par l'institut de recherches et d 'études sur le Monde Arabe et Musulman, Paris- France, Octobre 1998, (pages 133-143).

- KIENLE *Eberhard,* Libre – échange contre libéralisation politique : partenariat et stabilité dans le bassin méditerranéen, revue politique étrangère, n° 01/98, printemps 1998, Paris, (pages 51-67).

- KIENLE *Eberhard,* Libre-échange contre libéralisation politique : partenariat et stabilité dans le bassin méditerranéen, revue politique étrangère, n°01/98, printemps 1998, Paris, Institut Français des Relations Internationales (IFRI), (pages 51-67).

- KIENLE *Eberhard*, Libre - Echange contre libéralisation politique: partenariat et stabilité dans le bassin méditerranéen, Revue politique Etrangère, n° 01/98, Printemps 1998, 63ème année, publiée par l'institut Français des Relations Internationales, Paris- France, (pages 51-67).

- KODMANI - DARWISH *Basma*, Pulsions et Impulsions: l'Euro-Méditerranée comme enjeu de société, Revue politique Etrangère, n° 01/98, Printemps 1998, 63ème année, publiée par l'institut Français des Relations Internationales, Paris- France, (pages 35-49).

- KODMANI-DARWISH *Basma*, Pulsions et impulsions : l'Euro-Méditerranée comme enjeu de société, revue politique étrangère, n° 01 / 98, printemps 1998, Paris, (pages 35-49).

- KODMANI-DARWISH *Basma,* Pulsions et impulsions : l'Euro-Méditerranée comme enjeu de société, revue politique étrangère, n°01/98, printemps 1998, Paris, Institut Français des Relations Internationales (IFRI), (pages 35-49).

- KOH *Tommy*, L'ASEAN a-t-elle encore un rôle ? revue Politique Etrangère, n°1/99 Printemps 1999, Institut française des Relations Internationales (IFRI), Paris –France, (pages 127-132).

- LACOSTE *yves*, Méditerranée : nations en conflits, Hérodote (Méditerrannée – nations en conflits), n° 90, 3ème trimestre 1998, Paris, La découverte, 1998, (pages 19-23).

- LACOSTE *Yves*, Méditerranée, nations en conflits, Hérodote, revue de géographie et de géopolitique, n° 90, 3ème trimestre 1998, éditions la découverte, Paris, France, (pages 3-19).

- LAVENIR DE BUFFON *Henri*, de l'eau, de l'eau !, (éditorial) Panoramiques, (Politiques, cultures et sociétés) – Marié le Maghreb à l'Union Européenne ? 3ème Trimestre – 1999 – n° 41, (pages 191 - 195).

- LE CLERC - GAYRAU *Guy*, Pour un ensemble Euro-Méditerranéen, Le Monde Diplomatique, février 1992, Paris, France, (page 02).

- LE CLERC-GAYRAU *Gay*, Pour un ensemble Euro-Méditerranéen, Le Monde Diplomatique, février 1992, Paris, France, (page 02).

- LIASSINE *Mohammed*, Les réformes économiques en Algérie: une transition vers l'économie de marché? Annuaire de l'Afrique du Nord, l'encyclopédie annuelle du Maghreb contemporain,1996, CNRS éditions, publié par l'institut de recherches et d 'études sur le Monde Arabe et Musulman, Paris- France, Octobre 1998, (pages 49-68).

- LOPRORE *Marco*, Les prochains défis de l'Europe : Méditerranée, pays de l'est et élargissement, revue du marché commun et de l'union européenne, n° 434, janvier 2000, (pages 19 – 23).

- LORCERIE *Françoise* avec la collaboration de GEISSER *Vincent*, Chronique Maghrébine en France, Annuaire de l'Afrique du Nord, l'encyclopédie annuelle du Maghreb contemporain 1996. CNRS éditions, publié par l'institut de recherches et d 'études sur le Monde Arabe et Musulman, Paris- France, Octobre 1998, (pages 749-783).

- M'HAMSADJI-BOUZIDI *Nachida,* La perspective d'une ouverture commerciale, in « Partenariat Euro-Méditerranéen », dossier documentaire, CNES, février 1999.

- MAHDJOUB *Azzam*, l'Emigration et la dette, Panoramique (éditorial)- marier le Maghreb à l'Union européenne-, n°41, 3ème trimestre, 1999, (^pages 101-104).

- MAHDJOUB *Azzam*, l'Emigration et la dette, (éditorial) Panoramiques, (Politiques, cultures et sociétés) – Marié le Maghreb à l'Union Européenne ? 3ème Trimestre – 1999 – n° 41, (pages 101 - 104).

- MAILLOT *Pierre*, Une union nécessaire et (probablement impossible), Panoramique (éditorial)- marier le Maghreb avec l'Union européenne-, n°41, 3ème trimestre, 1999, (pages 118-127).

- MAILLOT *Pierre*, Une union nécessaire et (probablement impossible), (éditorial) Panoramiques, (Politiques, cultures et sociétés) – Marié le Maghreb à l'Union Européenne ? 3ème Trimestre – 1999 – n° 41, (pages 118 - 127).

- MASINI *Jean*, Les décolonisations industrielles: quelles conséquences au nord et au sud de la Méditerranée? Annuaire de l'Afrique du Nord, l'encyclopédie annuelle du Maghreb contemporain, 1996, CNRS

éditions, publié par l'institut de recherches et d'études sur le Monde Arabe et Musulman, Paris- France, Octobre 1998, (pages 241-258).

- MAURY *Jean-Pierre*, Vers une identité européenne de défense, Revue la défense en Europe, n° 5011, juin 1995, Paris, France, (pages 169-188).

- MBAYE *Sanou*, En finir avec la dépendance - souhaitable union des économies Africaines, le Monde Diplomatique, N° 498 septembre 1995, Paris, France, (page 12).

- MICHALET *Charles-Albert*, Investissements étrangers : Les économies du sud de la Méditerranée sont-t-elles attractives? revue monde Arabe, Maghreb-Machrek, Numéro hors série -Décembre 1997, la documentation Française, (pages 43-52).

- MISSAOUI *Lamia* et TARRIUS *Alain*, Des « fourmis » civilisatrices entre les deux rives, (éditorial) Panoramiques, (Politiques, cultures et sociétés) – Marié le Maghreb à l'Union Européenne ? 3ème Trimestre – 1999 – n° 41, (pages 64 - 72).

- MIYASAKI *Isamu*, Le Nouvel Ordre économique et le Japon, Revue Léonardo, Numéro spécial, 04 Avril 1992, (pages 110 - 113).

- MOHSEN-FINAN *Khadidja*, Sahara Occidental le sens d'un référendum d'autodétermination, Annuaire de l'Afrique du Nord, 1994, CNRS éditions, Paris, France, 1996, (page 835 - 848).

- MORIN *Edgar*, Penser la méditerranée et méditerranéiser la pensé, Paris, Confluences méditerranée, n°28, hiver 1998-1999, Paris, Confluences Méditerranée, n°28, hiver 1998-1999, édition l'Harmattan, 1999.

- MOROY *Franck,* Tunisie, chronique intérieure, Annuaire de l'Afrique du Nord, l'encyclopédie annuelle du Maghreb contemporain 1996, CNRS éditions, publié par l'institut de recherches et d 'études sur le Monde Arabe et Musulman, Paris- France, Octobre 1998, (pages 671-690).

- N. COOPER *Richard*, Le pouvoir économique après la guerre froide : Qui le détient? Qui peut l'exercer? Revue politique Etrangère, n°02/97, Eté 1997, 62ème année, publiée par l'Institut Français des Relations Internationales, Paris- France, (pages 339-352).

- NAÎR *Samir*, Bouleversement au sud de la Méditerranée -Pourquoi cette montée de l'Islamisme - Le Monde diplomatique N°521 du Août 1997, (page13).

- NICOLAS *Françoise*, Mondialisation et régionalisation dans les pays en développement - les deux faces de Janus, Revue politique Etrangère, n° 02/97, Eté 1997, 62ème année, publiée par l'Institut Français des Relations Internationales, Paris- France, (pages 293-307).

- NOÊL *Pierre*, Pétrole et sécurité internationale: de nouveaux enjeux, Revue Défense Nationale , N°01/99 , Janvier 1999, éditée par le Comité de Défense Nationale, Paris, France, Imprimerie Bialec S.A, Nancy, (pages 90 - 105).

- O. KEOHANE *Robert*, Organisations Internationales: Quels fondements théoriques ? Revue Problèmes économiques, N° 2.611 - 2.612 du 07 - 14 Avril 1999, Paris, France, (pages 36 - 40).

- OUALI *M*., Les Expériences Jordaniennes et Egyptiennes en débat, « Horizons» du 13-07-1998.

- OUKAZI *Ghania*, Accord d'assocaition -la Thérapie et le choc, «El-Watan » du 12-07-1998.

- OUKAZI *Ghania*, Accord d'association. Impatience des Européens, « El – Watan » du 11-07-98.

- OUKAZI *Ghania*, Algérie - Union Européenne « Nous n'accepterons jamais un marché de dupes », « El – Watan » du 12-07-1998.

- OUKAZI *Ghania*, le Couloir du développement, « El – Watan » du 13-07-1998.

- OULD AOUDIA *Jacques,* Financement et croissance, revue monde Arabe, Maghreb-Machrek, numéro hors-série, décembre 1997, Paris, Editions La Documentation Française.

- OULD AOUDIA *Jaques*, Les enjeux économiques de la nouvelle politique méditerranéenne de l'Europe, revue Monde Arabe, Maghreb - Machrek, n°153, Juillet - Septembre 1996, imprimé en France, Octobre 1996, (pages 24-44).

- OULD AOUIDIA *Jacques*, Financement et croissance, revue monde Arabe, Maghreb-Machrek, Numéro hors-série - Décembre 1997, la documentation Française, Paris, France, (pages 64-70).

- OULD MOHAMED SALAH *Mohamed Mahmoud*, Les limites de l'union du Maghreb Arabe , le Monde Diplomatique, juillet 1991, Paris, France, (page 02).

- OUNAIES *Abderraouf* , Sécurité et partenariat en Méditerranée, revue défense nationale, janvier 2001, Paris.

- OUYACOUB *Ahmed*, L'économie Algérienne et le programme d'ajustement structurel, revue Confluences Méditerranée, n°21, Printemps 1997, édition l'Harmattan imprimé en CEE, 1997, (pages 79-86).

- PASTRE *Olivier*, Pour une Economie Financière de la Méditerranée, revue Méditerranée Développement, n° 9, Décembre 1995, éditée par le Club Financier Méditerranéen, imprimé en France, (pages 25-29).

- PERONCEL - HUGOZ *Jean - Pierre* et SERCEAU *Michel* (Propos recueillis par …) entretien avec Michel JOBERT…, Aménager le voisinage, (éditorial) Panoramiques, (Politiques, cultures et sociétés) – Marié le Maghreb à l'Union Européenne ? 3ème Trimestre – 1999 – n°41, (pages 134 - 137).

- PEROUSE *Jean-Francois*, La « mer Blanche » les Turcs, en quoi la Turquie est elle aussi méditerranéenne ? Hérodote, revue de géographie et de géopolitique, n°90, 3ème trimestre 1998, éditions la découverte, Paris, France, (pages 163-174).

- PERRIN *Francis*, Partenariat Euro-Méditerranéen dans le domaine de l'énergie, revue le pétrole et le gaz, n°654, 16 juin 1996, centre arabe d'études pétrolières, Paris, (pages 39-45).

- PERRIN *Francis*, Partenariat Euro-Méditerranéen dans le domaine de l'énergie, revue le Pétrole et le gaz, arabe n° 654, 16 juin 1996 publié par le Centre Arabe d'études pétrolières, Paris, France, (pages 39-45).

- PLANCHOU *Jean-Paul*, Une régulation internationale au profit des plus forts, le commerce au risque de la mondialisation, le Monde Diplomatique, février 1995, Paris, France, (page 05).

- Ramses 95, (Synthèse annuelle de l'actualité mondiale), Institut français des relations internationales, éditions DUNOD, Paris, France, août 1994.

- Ramses 96, (Synthèse annuelle de l'actualité mondiale), Institut français des relations internationales, éditions DUNOD, Paris, France, août 1995.

- Ramses 97, (Synthèse annuelle de l'actualité mondiale), Institut français des relations internationales, éditions DUNOD, Paris, France, août 1996.

- REGNAULT *Henri*, Les échanges agricoles : une exception dans les relations euro-méditerranéenne, revue monde arabe, Maghreb, Machrek, numéro hors-série, décembre 1997, (pages 31-42).

- REGNAULT *Henri*, Libre-échange et exportations manufacturières des pays du sud et de l'est de la Méditerranée: vers de cruelles désillusions? Annuaire de l'Afrique du Nord, l'encyclopédie annuelle du Maghreb contemporain, 1996, CNRS éditions, publié par l'institut de recherches et d 'études sur le Monde Arabe et Musulman, Paris- France, Octobre 1998, (pages 215-223).

- REGNAULT *Henri*: Les échanges agricoles : une exception dans les relations euro-méditerranéenne, Revue monde Arabe, Maghreb-Machrek, Numéro hors - série - Décembre 1997, la documentation Française, (pages 31-42).

- Révolution Africaine, 1999: Année de tous les partenariats, « Révolution Africaine », N°1819 du 06 au 12 janvier 1999.

- REYNAUD *Christian*, Transport et développement durable en Méditerranée, Annuaire de l'Afrique du Nord, l'encyclopédie annuelle du Maghreb contemporain, 1996, CNRS éditions, publié par l'institut de recherches et d 'études sur le Monde Arabe et Musulman, Paris- France, Octobre 1998, (pages 259-273).

- RN / APS , Quel devenir pour la rive sud? « Demain l'Algérie » du 13-07-1998.

- ROUADJIA *Ahmed*, l'UMA mise à mal, Annuaire de l'Afrique du Nord de 1994,(l'encyclopédie annuelle du Maghreb contemporain), Paris, Editions CNRS, 1996, (pages 849-855).

- ROUADJIA *Ahmed*, l'UMA mise à mal, Annuaire de l'Afrique du Nord , 1994, CNRS éditions, Paris, France, 1996, (page 849 - 855).

- ROUX *Bernard*, Les Agricultures du Maghreb dans la perspective du partenariat Euro-Méditerranéen, Annuaire de l'Afrique du Nord de 1996, (l'encyclopédie annuelle du Maghreb contemporain), Paris, Editions CNRS, octobre 1998, (pages 225-239).

- ROUX *Bernard*, Les Agricultures du Maghreb dans la perspective du partenariat Euro-Méditerranéen, Annuaire de l'Afrique du Nord, l'encyclopédie annuelle du Maghreb contemporain , 1996, CNRS éditions, publié par l'institut de recherches et d 'études sur le Monde Arabe et Musulman, Paris- France, Octobre 1998, (pages 225-239).

- SAÂF *Abdallah*, Ordre régional et enjeux internationaux: Le monde Arabe et l'Europe des douze , Revue Académia, Rabat, Collection « Sessions », 21ème session, 19-21, Novembre 1992, Publications de l'Académie du Royaume du Maroc, Rabat, Royaume du Maroc, 1993, (pages 67-86).

- SACHWALD *Frédérique*, La mondialisation comme facteur d'Intégration régionale, Revue politique Etrangère, n° 02/97, Eté 1997, 62 ème année, publiée par l'Institut Français des Relations Internationales, Paris- France, (pages 257-276).

- SCHMID *Dorothée*, Les programmes Med : une expérience Européenne de coopération décentralisée en Méditerranée, revue Monde arabe, Maghreb-Machrek, n°153, juillet-septembre 1996, (pages 61-68).

- SCHMID *Dorothée*, Les programmes Med : une expérience Européenne de Coopération décentralisée en Méditerranée, revue Monde Arabe, Maghreb - Machrek, n°153, Juillet - Septembre 1996, imprimé en France, Octobre 1996, (pages 61-68).

- SEHIMI *Mustapha*, Le Maghreb face à ses défis, Actes des conférences, les deuxièmes conférences stratégiques annuelles de l'IRIS du 12 et 13 mai 1997, Paris, la documentation française, 1997.

- SERCEAU *Michel* (Propos recueillis par…) entretien avec Pierre BIARNES, Oui à une union douanière mais pas plus…, (éditorial) Panoramiques, (Politiques, cultures et sociétés) – Marié le Maghreb à l'Union Européenne ? 3ème Trimestre – 1999 – n° 41, (pages 129 - 133).

- SERCEAU *Michel*, (Propos recueillis par …) entretien avec Saïd BENSAÏD ALAOUI, On dirait que la France a peur de nous…, (éditorial) Panoramiques, (Politiques, cultures et sociétés) – Marié le Maghreb à l'Union Européenne ? 3ème Trimestre – 1999 – n° 41, (pages 28 - 30).

- SID AHMED *Abdelkader*, Le Maghreb, rencontre avec le troisième millénaire : l'impératif de Barcelone, Annuaire de l'Afrique du Nord de 1996, (l'encyclopédie annuelle du Maghreb contemporain), Paris, Editions CNRS, 1998, (pages 01-33).

- SID AHMED *Abdelkader*, Les économies Maghrébines face aux défis de la zone de libre-échange Euro-Méditerranéenne, Annuaire de l'Afrique du Nord de 1996, (l'encyclopédie annuelle du Maghreb contemporain),Paris, Editions CNRS, octobre 1998, (pages 197-213).

- SID AHMED *Abdelkader*, Le Maghreb, rencontre avec le troisième millénaire : l'Impératif de Barcelone, Rapport introductif, Annuaire de l'Afrique du Nord, l'encyclopédie annuelle du Maghreb contemporain, 1996, CNRS éditions, publié par l'institut de recherches et d'études sur le Monde Arabe et Musulman, Paris- France, Octobre 1998, (pages 01-33).

- SID AHMED *Abdelkader*, Les économies Maghrébines face aux défis de la zone de libre-échange Euro-Méditerranéenne, Annuaire de l'Afrique du Nord, l'encyclopédie annuelle du Maghreb contemporain 1996, CNRS éditions, publié par l'institut de recherches et d 'études sur le Monde Arabe et Musulman, Paris- France, Octobre 1998, (pages 197-213).

- SID AHMED *Abdelkader*, Perspectives pour un partenariat Euro-Maghrébin , (éditorial) Panoramiques, (Politiques, cultures et sociétés) – Marié le Maghreb à l'Union Européenne ? 3ème Trimestre – 1999 – n°41, (pages 90 - 96).

- SIROËN *Jean - Marc*, Désintégration et intégration régionales, Revue Problèmes économiques, N°2.611 - 2.612 du 07 - 14 Avril 1999, Paris, France, (pages 25 -28).

- SIROËN *Jean -Marc*, Organisation Mondiale de Commerce , clause sociale et développement , revue Monde en développement, Paris – France -tome 25, 1997, n° 98, (pages 29-42).

- SQALLI *Hassan*, l'Union du Maghreb arabe et la conférence de Barcelone, l'annuaire de la méditerranée, édition Publisud, (pages 89-95).

- STORA *Benjamain*, Assumer le sud, Panoramique (éditorial)- marier le Maghreb à l'Union européenne, n°41, 3ème trimestre, 1999, (pages 47-48).

- STORA *Benjamin*, Assumer le sud, (éditorial) Panoramiques , (Politiques, cultures et sociétés) – Marié le Maghreb à l'Union Européenne ? 3ème Trimestre – 1999 – n° 41, (pages 47 -48).

- SUMMERS *H. Lawrence*, l'U.E.M. et le nouveau visage de l'Europe : une option américaine, revue politique étrangère, n° 02/97, été 1997, Paris, Institut Français des Relations Internationales, (pages 353-358).

- TALAHITE *Fatiha*, Le partenariat Euro – Méditerranéen vu du sud, revue Monde arabe, Maghreb – Machrek, n° 153, juillet – septembre 1996, (pages 45-60).

- TALAHITE *Fatiha,* Le partenariat Euro-Méditerranéen vu du sud, revue monde Arabe, Maghreb-Machrek, n°153, juillet-septembre 1996, Paris, Editions La Documentation Française, (pages 45-60).

- TALAHITE *Fatiha*, Le Partenariat Euro-Méditerranéen vu du Sud, revue Monde Arabe, Maghreb - Machrek, n° 153, Juillet - Septembre 1996, imprimé en France, Octobre 1996, (pages 45-60).

- TALAHITE *Fatiha*, Migration et développement en Méditerranée: Vieux débats, nouveaux enjeux, Revue monde Arabe, Maghreb-Machrek, Numéro hors – série Décembre 1997, la documentation Française, Paris, France, (pages 71-82).

- TANDONNET *Maxime*, Libre circulation et sécurité en Europe : Revue Défense Nationale, n° 07/98, Juillet 1998, éditée par le Comité de Défense Nationale - Paris, France, Imprimerie Bialec S.A, Nancy, (pages 120-130).

- TERTRAIS *Bruno*, l'Europe Occidentale, Année stratégique 1997, Institut de Relations Internationales et Stratégiques (IRIS), 1997, Paris, France, (page 27-37).

- TOSI *Dario*, l'Elargissement de l'Union Européenne de la fin de préparation à l'ouverture des négociations d'adhésion, Revue Biblio. Est-East, N° 1/1998, Commission Européenne, (pages 23 - 27).

- TOULEMON *Robert*, Les perspectives européennes, Revue futuribles, n° 195, fevrier 1995, imprimerie Bialec, S.A, Nancy, (pages 59-72).

- TROISVALLETS *Marc*, L'Euro: Choix politique et/ou reconfiguation du capital, Revue Recherches Internationales, N° 51, Hiver 1998, Imprimerie Martineau, Poitiers, France, (pages 35-58).

- UNAL –KESENCI *Deniz*, Commerce International et complémentarités régionales , La lettre du C.E.P.I.I. n° 174 , Décembre 1998, éditions Centre d'Etudes Prospectives et d'Informations Internationales, Paris, France, (pages 01 - 04).

- VALASKAKIS *Kimon*, La Mondialisation ,phénomène asymétrique, source de dysfonctionnements , Revue Problèmes économiques, N° 2.611 - 2.612 du 07 - 14 Avril 1999, Paris - France, (pages 6 - 9).

- VEDEL *Georges*, Dialectique de l'intégration et de l'extension , Revue Académia, Rabat, Collection « Sessions », 21ème session, 19-21, Novembre 1992, Publications de l'Académie du Royaume du Maroc, Rabat, Royaume du Maroc, 1993, (pages 19 - 24).

- VENNESON *Pascal*, Coopération Internationale et gouvernance mondiale: les approches théoriques, Relations Internationales : trois paradigmes dominants, Revue Problèmes économiques, N° 2.611 - 2.612 du 07 - 14 Avril 1999, Paris , France, (pages 34 - 36).

- VIDAL - FOLCH *Xavier*, Un moment crucial pour l'Europe de l'utopie à la nécessité, Revue Léonardo, Numéro spécial, 04 Avril 1992, (pages 102 - 103).

- VISIER *Claire*, Chronique internationale, Annuaire de l'Afrique du Nord, 1994, CNRS éditions, Paris, France, 1996, (page 753 - 762).

- VON COESTER *Sorbas*, l'Euro sera t-il une monnaie internationale?, Revue problèmes économiques, N°2.565 - 2.566 du 22 - 29 Avril 1998, Paris, France, (pages 32 - 33).

- WALCH *Jacques,* l'Europe et la Méditerranée, revue Défense National, février 2001, Paris, éditée par le comité de défense nationale, (pages 159-161).

- WEIL – CURIEL *Linda*, Et les enlèvements d'enfants de couples mixtes divorcés ? (éditorial) Panoramiques, (Politiques, cultures et sociétés) – Marié le Maghreb à l'Union Européenne? 3ème Trimestre – 1999 – n° 41, (pages 38 – 40).

- YACINE *Tassadit*, l'Europe, locomotive de la Méditerranée, Panorama, (éditorial) –marier le Maghreb avec l'Union européenne-, n°41, 3ème trimestre, 1999, (pages 196-199).

- YACINE *Tassadit* (Propos recueillis par…), entretien avec Sami NAÏR, le Partenariat commercial ne sera pas suffisant, (éditorial) Panoramiques , (Politiques, cultures et sociétés) – Marié le Maghreb à l'Union Européenne ? 3ème Trimestre – 1999 – n° 41, (pages 196 - 199).

- YACINE *Tassadit*, l'Europe, locomotive de la Méditerranée, (éditorial) Panoramiques , (Politiques, cultures et sociétés) – Marié le Maghreb à l'Union Européenne ? 3ème Trimestre – 1999 – n° 41, (pages 168 - 171).

- YAHIA *Amer*, La Coopération s'impose par la mondialisation, « Liberté» du 13-07-98.

- ZAIM *Fouad* et JAIDI *Larabi*, Le nouvel accord de libre-échange entre le Maroc et l'Union européenne un pari à hauts risques, revue Confluences Méditerranée, n°21, printemps 1997, Edition l'Harmattan, 1997, (pages 65-78).

- ZAIM *Fouad* et JAIDI *Larabi*, Le nouvel accord de libre-échange entre le Maroc et l'Union Européenne un pari à hauts risques, revue Confluences Méditerranée, n° 21, printemps 1997, Paris, Editions l'Harmattan, 1997, (pages 65-78).

- ZAIM *Fouad* et JAIDI *Larabi*, Le nouvel accord de libre-échange entre le Maroc et l'Union Européenne un pari à hauts risques, revue Confluences Méditerranée, n° 21, Printemps 1997, édition l'Harmattan imprimé en CEE, 1997, (pages 65-78).

- ZAOUAL *Hassen*, Double dépendance nord-sud, Le monde diplomatique, Juin 1991, (page 29).

- ZECCHINI *Laurent*, l'U.E critiquée par les Arabes et les Israéliens à Marseille, Le Monde, 18 novembre 2000.

3/- ***Mémoires et Thèses en Langue Française :***

- BENCHIKH *Mohamed*, La Partenariat Algéro-Européen dans la dynamique d'intégration Euro-Méditéranéenne, Mémoire de fin d'Etudes pour l'obtention du Diplôme des Etudes Supérieures Spécialisées en Affaires Internationales, Université de Provence, Département langues Etrangères Appliquées, Aix en Provence, Marseille, France, année universitaire 1997-1998.

- BOUTIAB *Djamel*, La coopération Euro-Méditerranéenne après la déclaration de Barcelone, Mémoire de fin d'études pour l'obtention du Diplôme des Etudes Supérieures Spécialisées en Affaires internationales, Université de Provence, Aix en Provence, Marseille, France, année Universitaire 1997-1998.

- EJILITI *Habib*, L'accord de libre échange : Tunisie-Union Européenne et la stratégie de la réforme fiscale, Mémoire de fin d'Etudes spécialisé en Finance Publiques, Institut d'Economie Douanière et Fiscale, Koléa, Algéro-Tunisien, octobre 1998.

- HADJ-CHAIB *Adda*, Les aspects sécuritaires de la Politiques, sous-régionale de l'Algérie, Mémoire de fin d'Etudes de post-graduation spécialisé en Administration Internationale, Ecole Nationale d'Administration, Alger , année universitaire 1994-1995.

- KOURTA *Mohamed Cherif*, Relations Maghreb – Europe : état et perspectives. Mémoire de fin d'Etudes pour l'obtention du Diplôme des Etudes Supérieures Spécialisées en carrières diplomatiques internationales et européennes, Université d'Auvergne, Clermont I, France, année Universitaire 1997-1998.

- LAMRI *Ahmed*, Intégration des pays en développement dans les échanges internationaux, Mémoire de fin d'études pour l'obtention Diplôme des Etudes Supérieures Spécialisées en Affaires Internationales, Université de Provence,Aix en Provence, Marseille, France, Année universitaire 1997-1998.

- LAOUDJ *Lounes*, La Coopération Euro-Méditéranéenne dans le domaine de la protection de l'environnement, Mémoire de fin d'Etudes pour l'obtention du Diplôme des Etudes Supérieures Spécialisées en droit des Affaires Européennes et Internationales, Université de Valenciennes et du Hainaut Cambresis, Faculté de Droit, d'Economie et de gestion, France, année universitaire 1997-1998.

- OULD DAOUD *Bakir*, Partenariat Euro-Méditérranéen vers l'instauration d'une zone de libre échange, Mémoire de fin d'Etudes pour l'obtention du Diplôme des Etudes Supérieures Spécialisées en Relations Internationales, faculté de Droit, d'Economie et de Gestion, année universitaire 1997-1998.

- SAHRAOUI *Abdelhouahab*, Le Dialogue Euro Méditerranéen, Mémoire de fin d'études pour l'obtention du Diplôme des Etudes Supérieures Spécialisées en carrières Diplomatiques Internationales et Européennes, Université d'Auvergne, France, année Universitaire 1997-1998.

- TAMEUR *Abderrahmane*, Coopération Euro-Méditerranéenne dans le cadre de la conférence de Barcelone, Mémoire de fin d'Etudes pour l'obtention diplôme de l'Ecole Nationale d'Administration, E.N.A, année universitaire 1998-1999.

- ZEGHAIDA *Mohamed Salah*, L'Intégration Economique Maghrébine et l'Union Européenne, Mémoire de fin d'Etudes pour l'obtention du Diplôme des Etudes Supérieures Spécialisées en Affaires Internationales, Université de Provence, Aix en Provence, Marseille, France Année 1998.

4/- Documents officiels en langue française :

- ALI Saidi : Rapport sur le 5 ème Séminaire Euro-méditerranéen d'information, A l'acadimie des études diplomatiques de Malte, Ministère des Affaires Etrangères, République Algérienne Démocratique et Populaire, 1999.

- Ambassade d'Algérie à Bruxelles, République Algérienne Démocratique et Populaire : Note sur la C.E.E. à l'égard de l'Algérie 1992.

- Banque européenne d'investissement, L'institution financière de l'Union européenne, Luxembourg 1999.

- Commission des Communautés Européennes , Approche de l'U.E en vue du cycle du millénaire de l'O.M.C. Bruxelles , 08 Juillet 1999.

- Commission des Communautés Européennes, Dossier sur le Partenariat Euro-méditerranéen, Bruxelles, Avril 1999.

- Commission Européenne Euro-med Audio-visuel , Programme Euro-méditerranéen de coopération Audio-visuelle, Novembre 1997 .

- Commission Européenne, Statistiques euro-méditérranéennes, 2/1998, Eurostat, Bruxelles 1998.

- Commission Européenne, Traité d'Amsterdam, Mode d'emploi, Bruxelles, 1999.

- Communauté Européenne, Les institutions de la communauté européenne, Office des publications officielles des Communautés Européennes, Luxembourg, 1990.

- Conseil de l'Europe, Le conseil de l'Europe : activités et réalisations, éditions du conseil de l'Europe, Allemagne, novembre 1996.

- Conseil National Economique et Social, République Algérienne Démocratique et Populaire, avec la collaboration du CNEL d'Italie,

du CES de Tunisie et du CES d'Espagne, Communication sur le projet de rapport concernant : « Les investissements en Infrastructures et les rôle des milieux socio-économique dans l'édification de l'espace Euro-méditerranéen ». 4ème Sommet des C.E.S. Lisbonne Septembre 1998 .

- Conseil National Economique et Social, République Algérienne Démocratique et Populaire, Projet de rapport sur : « La conjoncture du premier Semestre 1998 », 12ème Session plénière, Novembre 98, Alger, Algérie.

- Conseil National Economique et Social, République Algérienne Démocratique et Populaire, Contribution du Conseil National Economique et Social à la rencontre internationale de Rome sur la dette extérieure des Pays méditerranéens, Mai 1997 - Alger -.

- Conseil National Economique et Social, République Algérienne Démocratique et Populaire, La Dette extérieure des pays du sud de la Méditerranée. Obstacle au partenariat Euro-méditerranéen, (Colloque international) . Annaba , 4, 5 et 6 Décembre 1999, Alger, Algérie.

- DELAUNAY *Yves*, La charte Euro-Méditerranéenne : Processus Euro-Méditerranéen de Barcelone, 5 ème Séminaire de formation pour diplomates. 10 Novembre 1998. Ministère des Affaires Etrangères -Quai d'ORSAY- Paris - France -

- Journal Officiel des Communautés Européennes modifiant règlement CE N° 553/93 du Conseil N° L 85/10 du 27/03/1997.

- L'Office de l'information diplomatique, Conférence euro-méditerranéenne, Barcelone les 27 et 28 Novembre 1995.

- Léon BRITTAN et BANJEMANN: Le défi global du commerce international : une stratégie d'accès aux marchés pour l'Union Européenne, 08 Février 1996.

- Med forum avec la collaboration de la Commission Européenne, Déclaration de Barcelone des ONGS de la Méditerranée pour un développement durable, Barcelone, 19 et 20 Novembre 1998.

- Med forum avec la collaboration de la Commission Européenne, Pour une gestion intégrée et solidaire du bassin méditerranéen .Forum environnemental de la Méditerranée. Barcelone, 2, 3 et 4 Juin 1995.

- Med forum avec la collaboration de la Commission Européenne, Forum environnemental de la Méditerranée, numéro 6, Octobre 1996.

- Ministère de l'Agriculture, République Algérienne Démocratique et Populaire , Note relative à la Conférence sur la sécurité Euro-méditerranéenne, Barcelone, Juin 1995 et Novembre 1995.

- Ministère des Affaires Etrangères, République Algérienne Démocratique et Populaire, en coopération avec la Commission Européenne : Atelier sur la transition économique et la zone de libre échange, Alger 29 et 30 Juin 1999.

- Ministère des Affaires Etrangères, République Algérienne Démocratique et Populaire, le Nouvel Ordre mondial .

- Ministère des Affaires Etrangères, République Algérienne Démocratique et Populaire, Nouvel ordre mondial.

- Ministère du Commerce, République Algérienne Démocratique et Populaire, Accord d'association Euro-méditerranéen avec l'Algérie.1997.

- Ministère du Commerce, République Algérienne Démocratique et Populaire, Echanges commerciaux Algérie / Union Européenne.

- Ministère fédéral de l'économie de la république fédérale d'Allemagne, la réalisation du marché intérieur européen en 1992, chances et défis, 1990.

- Secrétariat d'Etat chargé de l'Environnement , République Algérienne Démocratique et Populaire, Conférence Euro-méditerranéenne sur l'Environnement, 28 Novembre 1997, Helsinki - Finlande -, juin 1998, Alger.

- Secrétariat du Conseil de l'Union Européenne, Le Conseil de l'Union Européenne, Luxembourg.

4/- Ouvrages en Langue Anglaise :

- AGUIRRE *Mariano*, The Limits of Conflict Prevention and the Mediterranean case, Méditerranean Politics , Volume 3, Number 3, Winter 1998, A Frank Cass journal, (pages 21 - 37).

- ASSOPOULOU *Ekavi Athan*, Blessing in Disguise? The Imia Crisis and Turkish - Greek Relation, Mediterranean Politics, Volume 2, Number 3, Winter 1997, A Frank Cass journal , (pages 76-101).

- C. CALLEYA *Stephen*, Is the Barcelona process working ? E.U. Policy in the mediterranean, Euro- Med information and training . Seminar for diplomats (VIII). 19 th – 22 nd November 1999. Mediterranean Academy of diplomatic Studies, University of Malta.

- C. CALLEYA *Stephen*, The Euro-Mediterranean Process after Malta: What prospects ? Mediterranean Politics,Volume 2, Number2, Autumn 1997, A Frank Cass journal, (pages 01 - 22).

- d'ABADIE *Damian Sanges*, The E.U after Amsterdam : still towards the Mediterranean ? Mediterranean Politics, Volume 3, Number 3, Winter 1998, A Frank Cass journal, (Pages 81- 92).

- EDIS *Richard* , Does the Barcelona Process Matter? Mediterranean Politics , Volume 3, Number 3, Winter 1998, A Frank Cass journal, (Pages 93 - 105).

- JACOBS *Adreas*, Obstacles to cooperation between Europe and the Arab world. Biblio county reports n° 02/1996, Europaen commission, (pages 53-59).

- JOFFE *George*, The Moroccan Political System after the Elections, Mediterranean Politics,Volume 3, Number 3, Winter 1998, A Frank Cass journal , (pages 106 -125).

- KASSAY *Ali*, Administration and Efficiency - Bureaucratic Reform : The case of Jordan, Mediterranean Politics, Volume 3, Number 3, Winter 1998, A Frank Cass journal, (pages 52 - 62).

- LICARI *Joseph*, The Euro -Mediterranean Partnership: Economic and financial Aspects . Méditerranean Politics, volume 3, Number 3, Winter 1998, A Frank cass journal, (pages 01-20).

- PUGH *Michael*, Maritime Peace Support Opérations in the Méditerranean, Méditerranean Politics, Volume 2, Number 3, Winter 1997, A Frank Cass journal, (pages 01 - 19).

- RHEIN *Eberhard*, Towards a Euro-Mediterranean Partnership in Renewable Energy, Mediterranean Politics, Volume 2, Number 3, Winter 1997, A Frank Cass journal, (pages 102 - 113).

- SPENCER *Claire*, Building Confidence in the Mediterranean , Mediterranean Politics, Volume 2, Number 2, Winter 1997, A Frank Cass journal, (pages 23 - 48).

- V. LORCA *Algendro,* (Extract), The EU and Meditetranean: Isan « US » versus « Them » situation interitable? Biblio county reports n°04/1996, Europaen commission (pages 46-47).

الفهرس

مقدمة ص1

فصل تمهيدي: التكامل الدولي و مفهوم الشراكة..... ص 7

1/ مفهوم التكامل..... ص7

1-1/ تعريف التكامل إصطلاحا..... ص 7
2-1/ تعريف التكامل سياسيا..... ص 7

2/ الإطار النظري للتكامل الدولي..... ص 8
1-2/ النظرية الدستورية..... ص 10

1-1-2 ـ الإتجاه الفيدرالي..... ص 10
أ ـ مفكري الإتجاه الفيدرالي. " كانط، سان سيمون، بردون، جورج سال" ..... ص 11
ب ـ مبادئ الفيدرالية..... ص 11
ـ مبدأ الإستقلالية..... ص 11
ـ مبدأ توزيع الصلاحيات..... ص 12

2-1-2 ـ الإتجاه الكونفيدرالي..... ص 12

2-2/ النظرية الوظيفية..... ص 13

1-2-2 ـ محتوى النظرية..... ص 13
2-2-2 ـ إنتقادات النظرية..... ص 15

3-2/ النظرية الوظيفية الجديدة..... ص 16

1-3-2 ـ كارل دويتش..... ص 17
2-3-2 ـ آرنست هاس..... ص 18
3-3-2 ـ جوزيف ناي..... ص 19

3/ أشكال التكامل الإقتصادي..... ص 19

1-3/ منطقة التبادل الحر..... ص 20
2-3/ الإتحاد الجمركي..... ص 21
3-3/ السوق المشتركة..... ص 22
4-3/ الإتحاد في ظل دولة فوق قومية..... ص 23

4/ مزايا و صعوبات التكامل الإقتصادي..... **ص 23**

1-4/ مزايا التكامل الإقتصادي..... **ص 23**
1-1-4 - الميزة الأولى: إتساع حجم السوق..... **ص 23**
2-1-4 - الميزة الثانية: تحسين شروط التبادل التجاري..... **ص 24**
3-1-4 - الميزة الثالثة: زيادة التوظيف..... **ص 25**
4-1-4 - الميزة الرابعة: زيادة معدل النمو الإقتصادي..... **ص 26**
5-1-4 - الميزة الخامسة: الإستقرار السياسي و الأمني..... **ص 27**

2-4/ مشاكل التكامل الإقتصادي..... **ص 27**

5/ الشراكة كمفهوم للتكامل الدولي..... **ص 27**

1-5/ أسس مفهوم التكامل والشراكة..... **ص 27**

1-1-5 - التبعية المتبادلة..... **ص 27**
2-1-5- المصالح المشتركة..... **ص 28**

2-5/ مشروع الشراكة الأورو- متوسطية "وضعية أطرافه"..... **ص 29**

1-2-5 - الطرف الأوروبي..... **ص 29**
2-2-5 - الطرف العربي المتوسطي ..... **ص 29**

الباب الأول : العلاقات الأورو-متوسطية في إطار العولمة

الفصل الأول: العولمة و المنطق الجديد للعلاقات الدولية..... **ص 30**

المبحث الأول: العولمة و الجهوية - مساران دوليان متوازيان..... **ص 30**

المطلب الأول: مفهوم العولمة و مظاهرها..... **ص 30**

الفرع الأول : العولمة و إطارها النظري " النقاش بين حرية التبادل و الحمائية"..... **ص 30**
1 - التيار المنادي بحرية التبادل..... **ص 31**

أ - نظرية القيمة المطلقة المقارنة لآدام سميث..... **ص 32**
ب - نظرية التكاليف أو المنافع النسبية المقارنة لدى دافيد ريكاردو..... **ص 33**
ج - نظرية وفرة عوامل الإنتاج لهيكشر، و أولين و سمويلسن..... **ص 35**
د - النظرية الكينزية..... **ص 37**

2 - التيار المنادي بالحمائية..... **ص 37**

أ - التيار الميركنتيلي..... **ص 37**
ب - نظرية الندرة عند روبارت مالتوس..... **ص 38**

ج - أطروحة حماية بعض الطبقات الإجتماعية عند جول ملين..... **ص 39**
دْ - أطروحة حماية الصناعات الناشئة لفريدريك لست و سيسموندي..... **ص 39**
هُـ - أطروحات تشجيع العرض الداخلي..... **ص 41**
و - حماية القطاعات الإستراتيجية..... **ص 41**
ي - حماية التجارة من خطر الإغراق..... **ص 42**
م - النظرية الماركسية أو الإتجاه الإشتراكي في التجارة الخارجية..... **ص 42**

الفرع الثاني : مظاهر العولمة..... **ص 42**

1 كثافة المبادلات التجارية الدولية..... **ص 42**
2 - زيادة أهمية التدفقات المالية..... **ص 45**
3 - دور المؤسسات المالية الدولية..... **ص 47**
4 - دور الإستثمار المباشر الأجنبي "الشركات المتعددة الجنسيات"..... **ص 48**
5 - تراجع سيادة الدولة..... **ص 54**
6 - الدور المتنامي للمنظمات الدولية الحكومية و الغير حكومية..... **ص 55**
7 - تطور القانون الدولي..... **ص 55**
8 - إنتصار الديموقراطية الليبرالية..... **ص 56**

المطلب 2 : التجمعات الجهوية كعامل تفتيت أو عامل تقوية لمسار العولمة..... **ص 57**

الفرع الأول : التجمعات الجهوية كعامل تفتيت لمسار العولمة..... **ص 57**

الفرع الثاني : التجمعات الجهوية كعامل دعم لمسار العولمة..... **ص 58**

المبحث الثاني : التجارب الإندماجية في ظل التكتلات الجهوية..... **ص 59**

المطلب الأول : التجارب الإندماجية في ظل التكتلات الجهوية القديمة..... **ص 59**

الفرع الأول : التجارب الإندماجية القديمة في الدول المتقدمة..... **ص 59**

1 - منطقة البنيلوكس..... **ص 59**
2 - المجموعة الأوروبية للتبادل الحر، تجربة إندماجية مهددة بالإمتصاص..... **ص 60**
3 - الإتحاد الأوروبي، تجربة إندماجية فريدة و ناجحة..... **ص 61**
أ - الخلفيات النظرية للإندماج الأوروبي ..... **ص 61**
ب - من أوروبا التعاون إلى أووبا الإندماج ..... **ص 62**
ج - قيام المجموعة الإقتصادية الأوروبية ..... **ص 63**

الفرع الثاني : التجارب الإندماجية في الدول السائرة في طريق النمو "الجهوية المنغلقة"..... **ص 93**

1 ـ التجارب الجهوية في إفريقيا، تجارب ما بعد الإستعمار..... **ص 93**

أ ـ المجموعة الإقتصادية لإفريقيا الغربية..... **ص 93**
ب ـ إتحاد نهر مانو..... **ص 94**
ج ـ المجموعة الإقتصادية لدول إفريقيا الغربية..... **ص 94**
د ـ المجموعة الإقتصادية لدول البحيرات الكبرى..... **ص 95**

2 ـ التجارب الإندماجية في أمريكا اللاتينية، البحث عن شخصية إقتصادية مستقلة..... **ص 95**

أ ـ السوق المشتركة لأمريكا الوسطى..... **ص 95**
ب ـ المجموعة الإندماجية لأمريكا اللا تينية..... **ص 96**
ج ـ مجموعة أودين..... **ص 97**

3 ـ التجارب الإندماجية الجهوية في القارة الآسيوية و المحيط الهادي..... **ص 98**

أ ـ تجمع أمم جنوب شرق آسيا " الآسيان "، إنبثاق تعاون متعدد الأطراف..... **ص 98**
ب ـ تجمع جنوب آسيا للتعاون الجهوي..... **ص 101**
ج ـ إتفاق التبادل الحر ما بين أستراليا و زيلاندا الجديدة..... **ص 102**

4 ـ مجلس التعاون الخليجي العربي..... **ص 102**

5 ـ تقييم عام للتجارب الإندماجية الجهوية الأولى ..... **ص 111**

المطلب الثاني : الوجه الجديد للتجمعات الجهوية (الإندماج المتفتح)..... **ص 111**

الفرع الأول : التجارب الإندماجية الجهوية القارية..... **ص 111**

1 ـ إتفاق التبادل الحر لأمريكا الشمالية ..... **ص 111**

2 ـ السوق المشتركة للجنوب "الماركسور"، البحث عن مكانة ما بين الكبار..... **ص 115**

3 ـ مشروع إتفاق التبادل الحر لآسيا "الآفتا"، عامل إعادة ديناميكية للآسيان..... **ص 118**

الفرع الثاني : التجارب الإندماجية ما بين القارات..... **ص 119**

1 ـ إتفاق منطقة للتبادل الحر ما بين الماركسور و الإتحاد الأوروبي..... **ص 199**

2 ـ تجمع التعاون الإقتصادي في آسيا ـ المحيط الهادي..... **ص 121**

الفصل الثاني : مسار العلاقات الأورو- متوسطية من منطق الشراكة إلى منطق التعاون إلى منطق الشراكة ..... **ص 123**

المبحث الأول : مظاهر التعاون الأورو- متوسطي قبل مؤتمر برشلونة..... **ص 123**

المطلب الأول : إتفاقيات التعاون..... **ص 124**

الفرع الأول : مضمون إتفاقيات التعاون الأورو- متوسطي..... **ص 124**

1 - التفضيلات التجارية..... **ص 124**

2 - التعاون المالي و التقني ..... **ص 124**

الفرع الثاني : تقييم حصيلة إتفاقيات التعاون الأورو- متوسطي..... **ص 126**

1 - فيما يخص التبادل التجاري..... **ص 127**

2 - فيما يخص التعاون المالي و التقني ..... **ص 128**

3 - فيما يخص الميدان الإجتماعي..... **ص 128**

المطلب الثاني : السياسة المتوسطية المتجددة..... **ص 128**

الفرع الأول : مضمون السياسة المتوسطية المتجددة..... **ص 129**

الفرع الثاني : نقائص السياسة المتوسطية المتجددة..... **ص 131**

المبحث الثاني : إعلان برشلونة قاعدة مستقبلية للعلاقات الأورو- متوسطية..... **ص 132**

المطلب الأول : دوافع و ظروف إنعقاد مؤتمر برشلونة..... **ص 133**

الفرع الأول :الخلفيات التاريخية للعلاقات الأورو- متوسطية..... **ص 133**

الفرع الثاني : الأهمية الجيو إقتصادية لحوض البحر الأبيض المتوسط..... **ص 139**

الفرع الثالث : المفهوم السياسي لأطراف مشروع الشراكة..... **ص 141**

الفرع الرابع : محيط إنعقاد مؤتمر برشلونة لسنة 1995..... **ص 142**

المطلب الثاني : فلسفة و أهداف المؤتمر..... **ص 144**

الفرع الأول : فلسفة و أهداف المؤتمر بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي..... **ص 144**

الفرع الثاني : أهداف المؤتمر بالنسبة لدول جنوب و شرق البحر الأبيض المتوسط..... **ص 147**

المطلب الثالث: الخطوط العريضة لميادين إتفاقية برشلونة..... **ص 148**

الفرع الأول : الشراكة السياسية و الأمنية..... **ص 148**

الفرع الثاني : الشراكة الإقتصادية و المالية..... **ص 167**

الفرع الثالث : الشراكة الإجتماعية و الثقافية..... **ص 169**

المطلب الرابع : مسار تجسيد إتفاقية برشلونة..... **ص 170**

الفرع الأول: فيما يخص الشراكة السياسية و الأمنية..... **ص 171**

الفرع الثاني : فيما يخص الشراكة الإقتصادية و المالية..... **ص 182**

الفرع الثالث : فيما يخص الشراكة الإجتماعية، و الثقافية و الإنسانية ..... **ص 184**

الفرع الرابع : حماية البيئة في إطار مشروع الشراكة الأورو- متوسطية..... **ص 184**

الباب الثاني : تحديات التكامل المغاربي في إطار مشروع برشلونة.

الفصل الأول : إتحاد المغرب العربي بين المصلحة المشتركة و الصراع..... **ص 188**

المبحث الأول : نشأة إتحاد المغرب العربي و إطاره التنظيمي..... **ص 188**

المطلب الأول : الخلفيات التاريخية لإتحاد المغرب العربي..... **ص 188**

المطلب الثاني : الإطار التنظيمي و المؤسساتي لإتحاد المغرب العربي..... **ص 195**

الفرع الأول : إتفاقية مراكش و قيام إتحاد المغرب العربي..... **ص 195**

الفرع الثاني : هيئات و أجهزة إتحاد المغرب العربي..... **ص 198**

1 - مجلس الرئاسة..... **ص 198**

2 - مجلس وزراء الأول..... **ص 201**

3 - مجلس وزراء الخارجية..... **ص 202**

4 - لجنة المتابعة..... **ص 204**

5 - مجلس الشورى..... **ص 206**

6 - الهيئة القضائية..... **ص 208**

7 - الأمانة العامة..... **ص 209**

8 - اللجان الوزارية المتخصصة..... **ص 210**

9 - المصرف المغاربي للإستثمار و التجارة الخارجية..... **ص 213**

10 - الأكاديمية المغاربية للعلوم..... **ص 214**

11 - الجامعة المغاربية..... **ص 215**

المبحث الثاني : حصيلة إنجازات إتحاد المغرب العربي و عوائقه..... **ص 216**

المطلب الأول : إنجازات إتحاد المغرب العربي..... **ص 216**

الفرع الأول : السياسة الزراعية..... **ص 216**

الفرع الثاني : تطوير وسائل النقل..... **ص 219**

الفرع الثالث : العمل الوحدوي في مجال البريد..... **ص 220**

الفرع الرابع : العمل الوحدوي في مجال البيئة..... **ص 221**

الفرع الخامس : النشاط الوحدوي في ميدان الموارد البشرية..... **ص 221**

الفرع السادس : النشاط الوحدوي في الميدان التعاون القضائي..... **ص 224**

الفرع السابع : التعاون النقدي المغاربي..... **ص 224**

الفرع الثامن : حرية إنتقال رؤوس الأموال و الإستثمار المشترك..... **ص 228**

الفرع التاسع :العمل الوحدوي على مستوى الدفاع و الأمن..... **ص 228**

الفرع العاشر : الإستراتيجية في الميدان التجاري..... **ص 229**

المطلب الثاني : مزايا البعد الأفقي للإندماج على مستوى منطقة المغرب العربي..... **ص 235**

الفرع الأول : في الميدان الصناعي..... **ص 235**

الفرع الثاني : إمكانيات التكامل الفلاحي..... **ص 236**

المطلب الثالث : عوائق التكامل المغاربي..... **ص 238**

الفرع الأول : صعوبات تنسيق المواقف..... **ص 238**

الفرع الثاني : قضية الصحراء الغربية..... **ص 239**

الفصل الثاني : مواقف و إستراتيجيات الدول المغاربية إتجاه مشروع الشراكة الأورو- متوسطي... **ص 248**

المبحث الأول : الدول التي أمضت إتفاقيات ثنائية مع الإتحاد الأوروبي..... **ص 248**

المطلب الأول : إتفاق الشراكة بين تونس و الإتحاد الأوروبي..... **ص 248**

الفرع الأول : عرض للإقتصاد التونسي و خلفيات العلاقات مع الإتحاد الأوروبي..... **ص 249**

الفرع الثاني : إتفاق الشراكة ما بين الحكومة التونسية و الإتحاد الأوروربي ..... **ص 257**

الفرع الثالث : آفاق إتفاقية الشراكة بين تونس و الإتحاد الأوروبي..... **ص 262**

المطلب الثاني : إتفاق الشراكة ما بين المغرب الأقصى و الإتحاد الأوروبي..... **ص 263**

الفرع الأول : التوجهات و الميولات الكبرى للإقتصاد المغربي و علاقاته مع الإتحاد الأوروبي. **ص 263**

الفرع الثاني : إتفاق التبادل الحر بين المغرب الأقصى و الإتحاد الأوروبي..... **ص 265**

الفرع الثالث : تحديات إقتصاد المغرب الأقصى في إطار مشروع الشراكة..... **ص 269**

المبحث الثاني : مسار المفاوضات ما بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي..... **ص 270**

المطلب الأول: الوضعية الإقتصادية للجزائر و العلاقات مع المجموعة الأوروبية..... **ص 270**

المطلب الثاني : مسار المفاوضات الصعبة ما بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي..... **ص 274**

المطلب الثالث : تقييم العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار الشراكة الأورو- متوسطية..... **ص 279**

المبحث الثالث : الدول التي لم تمضي إتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي " ليبيا و موريتانيا، الدولتان المبعدتان من مشروع برشلونة"..... **ص 280**

المطلب الأول: ليبيا و العقوبات الأممية..... **ص 280**

المطلب الثاني: موريتانيا، دولة غير متوسطية..... **ص 281**

الفصل الثالث : صعوبات و رهانات دول إتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الأورو- متوسطي..... **ص 283**

المبحث الأول : حالة التبعية و اللاتوازن..... **ص 283**

المطلب الأول : العجز في الميزان التجاري لدول المغرب العربي..... **ص 283**

المطلب الثاني : نقص الموارد المالية الناتجة عن تفكيك الحواجز التعريفية..... **ص 285**

المطلب الثالث : مشكل المديونية..... **ص 286**

المطلب الرابع : جلب الإستثمار الأجنبي..... **ص 287**

المطلب الخامس : ضعف حجم المساعدات المالية..... **ص 288**

المطلب السادس : حالة عدم الإستقرار بمنطقة المغرب العربي..... **ص 289**

المبحث الثاني : العلاقات المغاربية - الأمريكية، إستراتيجية لتنويع و توازن العلاقات الخارجية لدول إتحاد المغرب العربي..... **ص 289**

المطلب الأول : العلاقات الإقتصادية..... **ص 289**

المطلب الثاني : العلاقات على المستوى السياسي و الأمني..... **ص 291**

المبحث الثالث : سيناريوهات حول العلاقات المستقبلية ما بين دول المغرب العربي و الإتحاد الأوروبي..... **ص 292**

المطلب الأول : العلاقات الإقتصادية..... **ص 289**

المطلب الثاني : العلاقات على المستوى السياسي و الأمني..... **ص 291**

المبحث الثالث : سيناريوهات حول العلاقات المستقبلية ما بين دول المغرب العربي و الإتحاد الأوروبي..... **ص 292**

المطلب الأول : السيناريو الأول، فشل قيام منطقة التبادل الحر ما بين دول المغرب العربي و الإتحاد الأوروبي..... **ص 292**

المطلب الثاني : السيناريو الثاني، قيام منطقة التبادل الحر ما بين دول إتحاد المغرب العربي خارج تجمع إتحاد المغرب العربي مع الإتحاد الأوروبي..... **ص 293**

المطلب الثالث : السيناريو الثالث، قيام منطقة التبادل الحر في إطار نشاط إتحاد المغرب العربي مع الإتحاد الأوروبي ..... **ص 293**

الخاتمة..... **ص 295**

الملاحـــــق :

1/ الخرائط:

الملحق رقم 1 : خريطة تبين الوضعية الجيوسياسية للمنطقة الأورومتوسطية، "باللغة اللاتينية"..... **ص 298**

الملحق رقم 2 : خريطة تبين مناطق التوتر في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، " باللغة اللاتينية" ..... **ص 299**

الملحق رقم 3 : خريطة تبين موارد دول إتحاد المغرب العربي و مبادلات هذه الأخيرة مع الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية..... **ص 300**

الملحق رقم 4 : ريطة تبين العلاقات في ميدان الهجرة، و المساعدات، و المبادلات تخص من جهة الإتحاد الأوروبي و من جهة أخرى دول جنوب و شرق حوض البحر الأبيض المتوسط و دول أوروبا الشرقية المرشحة للإنضمام للإتحاد الأوروبي، " باللغة اللاتينية"..... **ص 301**

الملحق رقم 5 : خريطة تظهرسيناريوهات الوضعية الجيوسياسية في القارة الأوروبية و حوض البحر الأبيض المتوسط، " باللغة اللاتينية" ..... **ص 302**

2/ الجداول :

الملحق رقم 6 : جدول يوضح حجم التجارة العالمية للسلع لمختلف جهات العالم، ما بين سنتي 1990 - 1998..... **ص 303**

الملحق رقم 7 : جدول يوضح حجم المبادلات التجارية داخل الجهات و ما بين الجهات في سنة 1998..... **ص 304**

الملحق رقم 8 : جدول يبين قيمة واردات السلع للدول العضوة في السوق المشتركة للجنوب ما بين سنتي 1990 - 1998..... **ص 305**

الملحق رقم 9 : جدول يبين قيمة صادرات السلع لدول تجمع دول جنوب شرق آسيا ما بين سنتي 1990- 1998..... **ص 306**

الملحق رقم 10 : جدول يبين حصص صادرات السلع لدول تجمع دول جنوب شرق آسيا ما بين سنتي 1990 - 1998..... **ص 307**

الملحق رقم 10 : جدول يبين حصص صادرات السلع لدول تجمع دول جنوب شرق آسيا ما بين سنتي 1990 - 1998..... **ص 307**

جدول رقم 11 : جدول يبين معطيات تخص إتفاقية التبادل الحر لشمال أميركا لسنة 1999..... **ص 309**

الملحق رقم 12 : جدول يبين معطيات تخص دول مجلس التعاون الخليجي لسنة 1999..... **ص 310**

الملحق رقم 13 : جدول يبين معطيات تخص دول الإتحاد الأوروبي لسنة 1999..... **ص 311**

الملحق رقم 14 : جدول يبين معطيات تخص دول جنوب و شرق البحر الأبيض المتوسط لسنة 1999..... **ص 317**

الملحق رقم 15 : جدول يبين معطيات تخص الدول العضوة في إتحاد المغرب العربي لسنة 1999..... **ص 323**

الملحق رقم 16 : المبادلات التجارية ما بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي..... **ص 326**

الملحق رقم 17 : جدول يبين نمو السكان في دول الإتحاد الأوروبي ما بين سنتي 1998 إلى غاية 2010..... **ص 328**

الملحق رقم 18 : جدول يبين قيمة المبادلات من البترول لسنة 1998..... **ص 329**

الملحق رقم 19 : جدول يبين وضعية المبالغ الملتزمة و المدفوعة في إطار برنامج ميدا 1..... **ص 330**

الملحق رقم 20 : جدول يبين وضعية إستغلال الأموال المدفوعة في إطار برنامج ميدا 1 مع نهاية سنة 1999..... **ص 331**

الملحق رقم 21 : جدول يبين وضعية الإلتزامات و المبلغ المدفوع في إطار برنامج ميدا 1 لسنة 2000..... **ص 332**

3/ النصوص :

الملحق رقم 22 : النص النهائي للبيان الذي تم إقراره خلال المؤتمر الأوروبي المتوسطي في برشلونة بتاريخ 27 و 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 1995..... **ص 333**

الملحق رقم 23 : برنامج عمل إعلان برشلونة لنوفمبر 1995..... **ص 342**

الملحق رقم 24 : إعلان عن قيام إتحاد المغرب العربي و معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي..... **ص 351**

الملحق رقم 25 : عرض لحوصلة المؤتمر الوزاري الثالث الأورو ـ متوسطي التقييمي لمسار برشلونة فيما يخص الشراكة الأورو ـ متوسطي "بشتوتغارت ـ ألمانيا" ..... **ص 357**

الملحق رقم 26 : عرض لحوصلة المؤتمر الخامس لوزراء الداخلية لدول حوض البحر الأبيض المتوسط..... **ص 368**

المـراجـع :

المراجع باللغة العربية :

1 - الكتب..... **ص 370**
2 - أطروحات..... **ص 373**
3 - المجلات..... **ص 374**
4 - التقارير..... **ص 387**
5 - الخطب الرسمية..... **ص 388**

المراجع باللغة الأجنبية :

1 - الكتب باللغة الفرنسية..... **ص 389**
2 - المجلات باللغة الفرنسية ..... **ص 394**
3 - أطروحات باللغة الفرنسية..... **ص 429**
4 - الوثائق الرسمية باللغة الفرنسية..... **ص 431**
5 - الكتب باللغة الإنجليزية..... **ص 435**